فتح المغيث

بشرح ألفية الحديث للعراقي

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

تحقيق وتعليق

الشيخ علي حسين علي

الجزء الرابع

الناشر

دار الإمام الطبري

فتح المغيث

بشرح ألفية الحديث للعراقي

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

تحقيق وتعليق

الشيخ علي حسين علي

الجزء الرابع

الناشر

دار الإمام الطبري

الطبعة الثانية
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الغريب والعزيز والمشهور

وما به مطلقا الراوى انفرد ... فهو الغريب و ابن مندة فحد
بالانفراد عن إمام يجمع ... حديثه فإن عليه يتبع
من واحد واثنين فالعزيز أو ... فوق فمشهور وكل قد رأوا
منه الصحيح والضعيف ثم قد ... يغرب مطلقا أو إسنادا فقد
كذلك المشهور أيضا قسموا ... لشهرة مطلقة كالمسلم
من سلم الحديث و المقصور ... على المحدثين من مشهور
قنوته بعد الركوع شهرا ... و منه ذو تواتر مستقرا
فى طبقاته كمن من كذب ... ففوق ستين رووه و العجب
بأن من رواته للعشره ... و خص بالأمرين فيما ذكره
الشيخ عن بعضهم قلت بلى ... مسح الخفاف و ابن مندة إلى
عشرتهم رفع اليدين نسبا ... ونيفوا عن مائة من كذبا

(الغريب والعزيز والمشهور) ورتبت بالترقى مع تقديم ابن الصلاح آخرها[1] فى نوع مستقل ، ثم إردافه بالآخرين فى آخر ، وكان الأنسب تقديمها إلى الأنواع السابقة ، وضم[2] الغريب إلى الأفراد ، ولكن لكونه أملى كتابه شيئا فشيئا لم يحصل

---

(١) فى هـ « لآخرها »
(٢) فى هـ « ذم » وهو تحريف

ترتيبه[١] على الوضع المتناسب ، وتبعه [[٢]فى ترتيبه] غالب من اقتفى أثره .

[تعريف الغريب وأنواعه] (وما به) أى بالمروى الذى به[٣] (مطلقا) أى عن إمام يجمع حديثه أو لا (الراوى) الذى رواه (انفرد) عن كل أحد من الثقات و غيرهم .

إما بجميع المتن كحديث النهى عن بيع الولاء وهبته ، فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر[٤] ، و حديث « السفر قطعة من العذاب[٥] » فإنه لم يصح إلا من جهة مالك عن سمى عن أبى صالح عن أبى هريرة فيما ذكر غير واحد من الأئمة ، لكن الغرابة فيه منتقضة برواية أبى مصعب عن عبد العزيز الدراوردى عن سهيل عن أبيه أبى صالح وهى صحيحة ، بل وبطريق عصام بن رواد عن أبيه عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ولكنها ضعيفة ، أو ببعضه[٦] .

و ذلك إما فى المتن أو فى السند ، فالأول بأن يأتى فى متن رواه غيره بزيادة ، كحديث زكاة الفطر ، حيث قيل مما هو منتقد أيضا : إن مالكا تفرد عن سائر من رواه من الحفاظ بقوله « من المسلمين[٧] » أو كحديث أم زرع حيث رواه الطبرانى فى الكبير[٨] من رواية الدراوردى و عباد بن منصور كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه

---

(١) فى هـ « ترتبه »

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٣) فى ز « أى المروى الذى به »

(٤) البخارى (٦٧٥٦) ومسلم (١٥٠٦) وقال : الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار فى هذا الحديث ، نقول : قد اعتنى أبو نعيم الأصبهانى بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة و ثلاثين نفسا ممن حدث به عن عبد الله بن دينار ، أنظر فتح البارى ٤٤/١٢

(٥) البخارى (١٨٠٤) ومسلم (١٩٢٧)

(٦) انظر لذلك فتح البارى ٦٢٣/٣ ، ذكر فيه تلك الروايات الصحيحة والضعيفة وأشار إلى مخرجيها

(٧) البخارى (١٥٠٤) ومسلم (٩٨٤) قال الحافظ فى الفتح ٣٦٩/٣ ، اطلق أبو قلابة الرقاشى و محمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر بن نافع أخرجها البخارى (١٥٠٣) وبرواية الضحاك بن عثمان ، أخرجها مسلم (٩٨٤) ، وانظر أيضا النكت لابن حجر ٤٧٩/٢ ، وقد تقدم أكثر من ذلك فى بحث زيادة الثقة

(٨) ١٧١/٢٣ ، ١٧٦

عن عائشة ، فجعلاه مرفوعا كله ، وإنما المرفوع منه « كنت لك كأبي زرع لأم زرع .

والثانى كحديث أم زرع أيضا فالمحفوظ فيه[١] رواية عيسى بن يونس و [[٢]سعيد ابن سلمة بن أبي الحسام] كلاهما عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة[٣] ، و رواه الطبرانى من حديث الدراوردى و عباد كما أشرنا إليه عن هشام بدون واسطة أخيه[٤] .

(فهو) أى ما حصل التفرد به بوجه من هذه الأوجه (الغريب) ، كما أشار إليه الترمذى فى آخر كتابه[٥] و خصه الثورى بالثقة . قال بعض المتأخرين : وكأنه نظر إلى أن كثرة المروى اذ ذاك عن غير الثقات (و) أما أبو[٦] عبد الله (ابن مندة) بالصرف للضرورة (فحد) ٥ (بالانفراد) يعنى على الوجه المشروح أولا لكن (عن إمام) من الأئمة كالزهرى وقتادة وغيرهما ممن (يجمع حديثه)[٧] ، والحاصل أن الغريب على قسمين : مطلق ونسبي [[٨]كما ستأتى الاشارة إليه]، وحينئذ فهو والأفراد كما سلف فى بابها على حد سواء ، فلم حصلت المغايرة بينهما ؟

و لذلك قال بعض المتأخرين : إن الأحسن فى تعريفه ما قاله الميانشى[٩] وإنه ماشذ طريقه ولم يعرف راويه بكثرة الرواية ، وحينئذ فهو أخص من ذاك لعدم التقييد

---

(١) فى ز « منه »

(٢) هذه الكلمة تكررت فى ز قبل « عيسى بن يونس »

(٣) انظر صحيح البخارى ٩/٢٥٤ ، وصحيح مسلم ٤/١٨٩٦

(٤) راجع لمزيد الاستفادة فتح البارى ٩/٢٥٦ - ٢٥٧

(٥) أى العلل ٥/٧٥٨ - ٧٦٢ ، وانظر أيضا شرحه لابن رجب ٢/٤٠٦ - ٤٦٢

(٦) سقطت كلمة « أبو » من ز

(٧) علوم الحديث ص ٢٤٣ ، والارشاد للنووى ٢/٤٣٧ ، و التقريب له ص ٣١ - ٣٢ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٢

(٨) سقط ما بين المكوفتين من ه

(٩) هو عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشى الجبدرى ، تقى الدين أبو حفص الميانجى المعروف بالميانشى (بفتح الميم وتشديد الياء) توفى (٥٨١ هـ) ومن تواليفه إيضاح مالا يسع المحدث جهله ، وفيه قوله ، انظر العقد الثمين ٦/٣٣٦ ، ومعجم البلدان ٥/٢٣٩

فى راويه بما ذكر . و عرفة الشهاب الخوىّ[١] بأنه ما يكون متنـــه أو بعضه فردا عن جميع رواته، فينفرد به الصحابي ثم التابعى ثم تابع التابعى وهلم جرا ، أو مايكون مرويا بطرق عن جماعة من الصحابة وينفرد به عن بعضهم تابعى أو بعض رواته .

و هذا يحتمل أن يكون الغريب عنده أيضا على قسمين : مطلق و مقيـد ، و يكون افتراق أولهما عن الفرد بالنظر لوقوع التفرد فى سائر طباقـــه فهو أخص أيضا ، ويحتمل التردد بين التعريفين لـكن قد فرق بينهما شيخنا بعد قوله إنهما مترادفان لغـة واصطلاحا بأن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال و قلتـه ، فالفرد أكثر مـا يطلقونه على الفرد المطلق، وهو الحديث الذى لايعرف إلا من طريق ذلك الصحابي ولو تعددت الطرق إليه ، والغريب أكثر ما يطلقونـه[٢] على الفرد النسبي ، قال : وهـذا من إطـــلاق الاسم عليهما ، و أما من [حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون فىّ[٣]] النسبي : تفرد به فلان أو أغرب به فلان ـ انتهى .

على أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما فى بعض الصور فقال: وليس كل ما يعـد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب كما فى الأفراد المضافة إلى البلاد[٤] . قلت إلا أن يريد بقوله انفرد به أهل البصرة مثلا واحدا[٥] من أهلهـا فهو الغريب ، وربما يسمى كل من قسمى الغريب ضيق المخرج . قال الحاكم فى الحديث الذى أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة[٦] : عن عمرو بن زرارة عن[٧] عبد الواحـــد بن واصل أبى عبيـدة

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الخليل المهايي الخوىّ (بضم الخاء ، وفتح الواو وتشديد الياء) شهاب الدين ، أبو عبد الله ، فقيه أصولى محدث مفسر نظم علوم الحديث لابن الصلاح (٦٢٦ ـ ٦٩٣ هـ) معجم المؤلفين ٢٥٨/٨ ، والأنساب ٢٣٦/٥ ، وفى ز « الخولى » وفى هـ « الخوبى » كلاهما تصحيف

(٢) زاد فى ز هنا « على الفرد المطلق وهو الحديث و » وهو خطأ لا معنى له

(٣) نزهة النظر ص ٢٨ ـ ٣٠ ، و سقط ما بين المعكوفتين من ز هكذا

(٤) علوم الحديث ص ٢٤٤

(٥) فى هـ « واحد » وهو خطأ

(٦) صحيح البخارى ١٣/٢

(٧) زاد فى ز « عبد الله بن » وهو خطأ

الحداد عن عثمان بن أبي رواد عن الزهري قال[١]: «دخلت على أنس بدمشق وهو يبكي فقال: لا أعرف شيأ فيما أدركت إلا هذه الصلاة، وهـذه الصلاة قد ضيعت»: هو أضيق حديث في البخاري سألني عنه أبو عبد الله بن أبي ذهل[٢]، يعني أحـد مشايخه فأخرجته له فسمعه يعني سمعه شيخـه منه عن علي بن حمشاذ[٣] عن أحمد بن سلمة عن عمرو، وكأن ضيقه مخصوص برواية الحداد عن ابن أبي رواد وإلا فقد علقه البخاري عقب تخريجه للرواية الأولى من طريق محمد بن بكر البرساني عن ابن أبي رواد، و[٤] من طريق البرساني وصله الإسماعيلي في مستخرجه، وابن أبي خيثمة في تاريخه وأحمد بن علي الأبار في جمعه لحديث الزهري، ومن طريقه رواه أبو نعيم في المستخرج[٥].

إذا علم هذا فقد قال بعضهم: الغريب من الحديث على وزان الغريب من الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفـه البعض دون[٦] البعض، ثم قد يتفاوت معرفـة الأقل منهم تارة والأكثر أخرى، وقد يستويان، وكذا الحديث.

[تعريف العزيز] (فإن عليه) أي المروي من طريق إمام يجمع[٧] حديثه (يتبع) راويه (من واحد) فقط (و) كذا من (اثنين فـ) هو كما قال ابن الصلاح تبعا لابن منده: النوع الذي يقال له (العزيز)، وسمي بذلك إما لقلة وجوده لأنه يقال عز الشيء يعز بكسر العين في المضارع عزا و عزازة إذا قل بحيث لا يكاد يوجد، وإما لكونه قوي واشتد[٨] بمجيئه من طريق آخر من قولهم عز يعز بفتح العين في المضارع

(١) سقطت كلمة «قال» من هـ
(٢) هو الامام الأنبل، رئيس خراسان، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن العباس بن أحمد بن عصم ابن أبي ذهل العصمي الضبي المروزي (٢٩٤ - ٣٧٨ هـ) سير أعلام النبلاء ١٦/٣٨٠ - ٣٨٢
(٣) في ز «حماد» وقد ورد كذلك في بعض المصادر، وهو خطأ، والصواب حمشاذ بالذال المعجمة
(٤) سقطت كلمة «و» من ز والأصل
(٥) اشار الحافظ ابن حجر إلى هـذه الطرق في تغليق التعليق ٢/٢٥٠ - ٢٥١، وفي فتح الباري ٢/١٤ وهدى الساري ص ٢٦
(٦) زاد في ز «ذلك»
(٧) زاد في ز «على»
(٨) سقطت كلمة «اشتد» من ز

عزا[١] وعزازة أيضا إذا اشتد و قوى ، ومنه قوله تعالى ﴿ فعززنا بثالث ﴾[٢] أى قوينا وشددنا . وجمع العزيز عزاز[٣] ، مثل كريم وكرام كما قال الشاعر :

بيض الوجوه ألبة و معاقل فى كل نائبة عزاز الأنفس[٤]

ثم هو ظاهر فى الاكتفاء بوجود ذلك فى طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون فى غيرها من طباقه غريبا بأن[٥] ينفرد به راو آخر عن شيخه بل ولا يكون مشهورا لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته فى بعض طباقه أيضا ، و مشى على ذلك شيخنا حيث وصف حديث شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله ابن عمر مرفوعا : « أمرت أن أقاتل الناس » بأنه غريب لتفرد شعبة به عن واقد ، ثم لتفرد أبي غسان المسمعى به عن عبد الملك بن الصباح راويه عن شعبة ، و عزيز لتفرد حرمى بن عمارة ، وعبد الملك بن الصباح به عن شعبة . ثم لتفرد عبد الله بن محمد المسندى وإبراهيم بن محمد بن عرعرة به عن حرمى[٦] .

وسبقه لنحوه ابن الصلاح حيث مثل للشهور بحديث « الأعمال بالنيات » مع كون أول سنده فردا ، والشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد ، بل قال فى الغريب عن هذا الحديث : إنه غريب مشهور و ذلك بوجهين و اعتبارين[٧] ، وقال أبو نعيم فى حديث سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن على رفعه « مفتاح الصلاة التكبير » : إنه مشهور لا نعرفه إلا من حديث ابن عقيل[٨] . فقال

---

(١) سقطت كلمة « عزا » من ز

(٢) سورة يس : ١٤

(٣) سقطت كلمة « عزاز » من ز

(٤) انظر علوم الحديث ص ٣٤٣ ، والقاموس المحيط ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، ولسان العرب ٣٧٤/٥ - ٣٧٨ ، وفيه الشعر المذكور ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٠/٢/٢ ، والنهاية ٢٢٨/٣ ، ٢٢٩ ، ونزهة النظر ص ١٨

(٥) فى هـ « كأن »

(٦) فتح البارى ٧٥/١ - ٧٦

(٧) علوم الحديث ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٤٥

(٨) الحلية ٢٧٢/٨ ، ومختصر سنن أبى داود ٣١٨/١ ، وتلخيص الحبير ٢١٦/١ ، و أما قول ابن حجر الآتى فلم نقف عليه .

شيخنـــا : إن مراده أنه مشهور من حديث ابن عقيل فهذه الشهرة النسبية نظير الغرابة النسبية فى قوله فيما ينفرد بـــه الراوى عن شيخـه ، غريب و إنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه ، مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه ، وعلى هذا فيخرج الحكم على حديث الأعمال بأنه[1] فرد فى أوله ، مشهور فى آخره ، يريد أنه اشتهر عمن انفرد بـــه فهى شهرة نسبية لا مطلقة . و على هـذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذت عنـه ، فعرف العزيز اصطلاحا بأنه الذى يكون فى طبقة من طباقه راويان فقط ، و لكن لم يمش شيخنا فى توضيح النخبـــة على هذا ، فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط عنى بـه كونـه كذلك فى جميع طباقه و قال مع ذلك : إن مراده أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر فى بعض المواضع من السند الواحد لايضر إذ الأقل فى هذا يقضى على الأكثر[2] .

و اذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراو واحد [[3]انفرد راويان عنه] يقيد فيقال: عزيز من حديث فلان ، وأما عند الإطلاق فينصرف لما أكثر طباقه كذلك لأن وجود سند على وتيرة واحدة برواية اثنين عن اثنين قد ادعى فيه ابن حبان عدم وجوده ، وكاد شيخنا أن يوافقه حيث قال : إنه[4] يمكن أن يسلم بخلافه فى الصورة التى قررناهـا ، وهى أن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، يعنى كما حرره هو فإنـه موجود ، مثاله ما رواه الشيخان فى صحيحيهما من حديث أنس والبخارى فقط من حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ : قال: « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده» الحديث، ورواه عن أنس كما فى الصحيحين أيضا قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة[5] شعبة كما فى الصحيحين ، وسعيد على ما يحرر، فإنى قلدت شيخنا فيـه مع وقوفى عليه بعد الفحص، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية كما فى الصحيحين ،

---

(١) فى ز « الأعمال بالنيات فانه »

(٢) راجع لذلك نزهة النظر ص ١٨ ، والتدريب ١٨١/٢ ، وفتح الباقى ٢٦٨/٢

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ﻫ

(٤) كلمة « إنه » ساقطة من ز

(٥) زاد فى ز « هنا »

وعبد الوارث بن سعيد كما فى مسلم ، ورواه عن كل جماعة[١] .

[تعريف المشهور والمستفيض] (أو) أن يتبع راويه عن ذلك الإمام من (فوق) بالبناء على الضم أى فوق ذلك كثلاثة فأكثر مالم يبلغ[٢] حد التواتر (فمشهور) أى النوع الذى يقال له : المشهور ، وعبارة ابن الصلاح فى تعريفه تبعا لابن مندة : فإذا روى الجماعة عنهم أى عن واحد من الأئمة الذين يجمع حديثهم حديثا سمى مشهورا[٣] .

و بمقتضى ما عرفا به العزيز أيضا يجتمعان فيما إذا رواه ثلاثة و يختص[٤] العزيز باثنين و المشهور بأكثر من الثلاثة . [[٥] وأما بالنظر لما عرفه به شيخنا فلا يجتمعان ثم إنه لا انحصار لهما أيضا فى كون المنفرد عنه ممن يجمع حديثه بل يشمل كل منهما ما لا يكون راويه كذلك ، وكذا ما ينفرد به الراويان فى العزيز عن راويين[٦] والرواة فى المشهور عن ثلاثة أو عن إثنين ، و ما تكون الشهرة فيه فى غالب طباقه بحيث يحسن إطلاقهما حينئذ دونها فى بعض طباقه كما قدمته فى العزيز إلى غيرها من الصور فاعلمه ، و] سمى مشهورا لوضوح أمره ، يقال : شهرت الأمر أشهره[٧] شهرا و شهرة فاشتهر وهو المستفيض على رأى[٨] جماعة من أئمة[٩] الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين ، سمى بذلك لانتشاره وشياعه فى الناس ، من فاض الماء يفيض فيضا وفيضوضة إذا كثر

طبقاته

---

(١) صحيح البخارى ٥٨/٦ ، و صحيح مسلم ٦٧/١ - ٦٨ ، و مقدمة الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٧/١ ، وشروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٢٠ - ٢١ ، ونزهة النظر ص ٢٠ - ٢١

(٢) زاد فى ز « ذلك »

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، و شروط الأئمة الستة ص ١١ ، و الارشاد للنووى ٤٣٧/٢ وفتح المغيث للعراقى ٢/٣

(٤) فى هـ « تختص »

(٥) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٦) زاد فى ز « فيه »

(٧) فى هـ « شهرة » وهو خطأ

(٨) فى ز « راوى » وهو خطأ

(٩) فى ز « الأئمة » بالتعريف

حتى سال[١] على ضفة الوادى[٢]، قال شيخنـــا : و منهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه يعنى وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولا عن الواحد كحديث الأعمال ، وإن انتقد ابن الصلاح فى التمثيل به و لا انتقاد[٣] بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية، وقد ثبت عن أبى اسماعيل الهروى الملقب شيخ الاسلام أنـــه كتبه عن سبعمائة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد ، واعتنى الحافظ أبو القاسم ابن منـــدة بجمعهم[٤] وترتيبهم بحيث جمع نحو النصف من ذلك. ومنهم من غاير على كيفيـة أخرى يعنى بأن المستفيض ما تلقته الأمـــة بالقبول دون اعتبار عدد ، ولذا قال أبو بكر الصيرفى والقفال : إنـه هو والمتواتر بمعنى واحد . ونحوه قول شيخنا فى المستفيض : إنـه ليس من مباحث هذا الفن يعنى كما فى المتواتر على ما سيأتى بخلاف المشهور، فإنه قد اعتبر فيه هذا العدد المخصوص[٥]، سواء كان صحيحا أم لا[٦].

(و) لكن لا اختصـاص له بشمولـه الصحيح وغيره بل (كل) من الأنواع الثلاثة المشروحة (قد رأوا) أى أهل الحديث (منه الصحيح) [[٧] يعنى المحتج به الشامل الحسن (والضعيف)] و[٨] لا ينافى واحد منها[٩] واحدا منهما وإن لم يصرح ابن الصلاح بذلك فى العزيز ، و لكن الضعف فى الغريب أكثر، و لذا كره جمع من

---

(١) فى هـ « سأل » وهو خطأ

(٢) فى هـ « صفة الراوى » وفى ز « صفة الوادى » كلاهما خطأ

(٣) فى هـ « لاتقاه » وهو خطأ

(٤) فى هـ « لجمعهم »

(٥) فى هـ « والخصوص » وهو خطأ

(٦) نزهة النظر ص ١٧ - ١٨ ، وفتح البارى ١/١١ - ١٢ ، وتلخيص الحبير ١/٥٥ . وعلوم الحديث ص ٢٤٢ و التدريب ٢/٧٣، ، و أدب القاضى للماوردى ١/٣٧١ - ٣٧٤ ، ولقطة العجلان للزركشى ص ١١ ، والمختصر لابن اللحام ص ٨٢ - ٨٣ ، وشرح مختصر ابن الحاجب ١/٦٥٥ ، ٦٥٦ ، والاحكام للآمدى ٢/٤٩ ، والمغنى للخبازى ص ١٩٢ - ١٩٣ ، والتعريفات ص ١٤٥ ، والطرق الحكمية ص ٢٠١

(٧) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٨) فى هـ « اذ » بدل « و »

(٩) فى هامش الأصل « أى الثلاثة » وفى ز « منهما »

الأئمة تتبع الغرائب، فقال أحمد: لاتكتبوها، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء، وسئل عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس « تردين عليه حديقته » فقال: إنما هو مرسل، فقيل له: إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب، فقال أحمد: صدق، إذا كان خطأ فهو غريب. وقال أبو حنيفة: من طلبها كذب. وقال مالك: شر العلم الغريب، وخيره الظاهر الذى قد رواه الناس، وعن عبد الرزاق قال: كنا نرى أن الغريب خير فإذا هو شر[١].

[أنواع الغريب] (ثم) إنه[٢] (قد يغرب أو مطلقا) يعنى فى المتن والإسناد معا، كالحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد كما قدمناه[٣] أولا (أو) يغرب مقيدا[٤] حيث يغرب (إسنادا) بالنقل (فقد) أى حسب [[٥]المتن و هو النسبى] كأن يكون معروفا برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابى آخر، فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب. ومن أمثلته حديث أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه رفعه « الكافر يأكل فى سبعة أمعاء » فإنه غريب من حديث أبى موسى، مع كونه معروفا من حديث غيره[٦]. قال ابن الصلاح: ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة يعنى كأن ينفرد به[٧] من حديث شعبة بخصوصه غندر. قال: وهو الذى يقول فيه الترمذى، غريب من هذا الوجه. قال: ولا أرى يعنى القسم الثانى ينعكس فلا يوجد[٨]

---

(١) الجامع للخطيب ٢/١٠٠، ١٥٩، والكفاية ص ١٤٢، والمحدث الفاصل ص ٥٦٢، و مقدمة الكامل ص ٧٣، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٥٨ - ٥٩، وعلوم الحديث ص ٢٤٤، و شرح علل الترمذى ١/٤٠٧ - ٤٠٨، و أما كلام أحمد فى « حديث تردين عليه حديقته » فلم نقف عليه، وقد أخرج الحديث ابن أبى شيبه ٥/١٢٢، والبيهقى فى سننه ٧/٣١٤

(٢) زاد فى ز « وهو تقسيم آخر »

(٣) فى ھ « قد عناه » وهو خطأ مطبعى

(٤) فى ھ « مقيد »

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ھ، و وردت كلمة « المتن » فى ز بعد « كأن يكون »

(٦) حديث أبى موسى أخرجه مسلم (٢٠٦٢) وابن ماجة (٣٢٥٨) وأما لغيره من الصحابة فراجع المصدرين السابقين وصحيح البخارى ١١/٥٣٦، وسنن الترمذى ٤/٢٦٦ - ٢٦٧، وانظر أيضا شرح علل الترمذى ٢/٤٣٨ - ٤٤٢

(٧) كلمة « به » ساقطة من ز

(٨) زاد فى ز « أصلا »

اذاً يعنى فيما يصح ماهو غريب متنا لا سنـــدا ، إلا[١] إذا اشتهر الحـــديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون ، فإنه يصير غريبا مشهورا ، وغريبا متنا، وغير غريب إسنادا ، لكن بالنظر إلى أحد طرفى الاسناد فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه[٢] الأول ، ومتصف بالشهرة فى طرفـــه الآخر ، كحديث « إنما الأعمال بالنيات » و كسائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشهورة[٣].

و ممن ذكر هـذه الأقسام الثلاثة[٤] ابن سيد الناس فيما شرحه من الترمذى تبعا لابن طاهر فيما أفاده شيخنا ، ولم يقيد ثالثها بآخر السند كابن الصلاح ، بل أطلقه ولـكنه لم يذكر له مثالا ، لأنه لا يوجد ، و إنما القسمة اقتضت له ذكره ، و ذكر رابعا ، وهو غريب فى بعض السند كالطريق التى قدمتهـا لحديث أم زرع بإسقاط الواسطة بين هشام ابن عروة وأبيه ، وقال: فهذه غرابة تخص موضعا من السند ، والحديث صحيح . وخامسا[٥] وهو غريب فى بعض المتن كرفع جميع الحديث المذكور[٦] .

[أقسام المشهور] (كذلك المشهور أيضا[٧]) يقع على ما يروى بأكثر من اثنين عن بعض رواته أو فى جميع طبقاته أو معظمها أو على ما[٨] اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدا، بل مالا يوجد له إسناد أصلا[٩] كـ« علماء أمتى أنبياء بنى إسرائيل »[١٠].

---

(١) فى هـ « لا » وهو خطأ

(٢) فى ز « طرف »

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٤) فى هـ « ثلاثة » بدون التعريف وهو خطأ

(٥) فى ز « خامس » وهو خطأ

(٦) شرح الترمذى لابن سيد الناس (١٠/ب) كما فى هامش الارشاد للنووى ٢/٤٤٠ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٤ - ٥ ، والتدريب ٢/١٨٣

(٧) زاد فى ز « أى قسمه أهل الحديث لما يروى »

(٨) فى ز « ولما » بدل « أو على ما »

(٩) نزهة النظر ص ١٨ ، والمقاصد الحسنة ص ٣ ، والتدريب ٢/١٧٣

(١٠) وبه قال ابن حجر والدميرى والزركشى ، و قال الألبانى : لا أصل له باتفاق العلماء ، و قال بعضهم : لا يعرف فى كتاب معتبر - المقاصد الحسنة ص ٢٨٦ ، والضعيفة ١/٤٨٠

و ولدت فى زمن الملك العادل كسرى[١]، وتسليم الغزالة[٢] فقد اشتهر على الألسنة ، وفى المدائح النبوية .

ومنه قول الإمام أحمد كما أخرجه ابن الجوزى فى آخر الجهاد من موضوعاته[٣]: أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ فى الأسواق، ليس لها أصل، وذكر منها : «من بشرنى بخروج آذار[٤] بشرته بالجنة » و « نحركم يوم صومكم » ولكن قد قيل إن هذا لا يصح عن أحمد ، لأن الحديثين المطويين أحدهما[٥] عنده فى مسنده[٦] وسنده جيد مع مجيئه من طرق أخرى ، وثانيهما[٧] عند صاحبه أبى داود[٨] بسند جيد أيضا . هذا مع نظم العلامة أبى شامة الدمشقى المقدسى[٩] لهذه المقالة فقال :

أربعة عن أحمد شاعت ولا أصل لها من الحديث الواصل

خروج آذار و يوم صومكم ثم أذى الذمى ورد السائل

و[١٠] قد يشتهر بين الناس أحاديث هى موضوعة بالكلية ، وذلك كثير جدا ، ومن نظر فى الموضوعات لابن الجوزى عرف الكثير من ذلك، [[١١]بل و (قسموا)

(١) انظر لذلك شعب الايمان للحليمى ٣/١٥ ، والمقاصد الحسنة ص ٤٥٤ ، والضعيفة ٢/٤٢٥

(٢) هذا الحديث روى عن أبى سعيد وأنس وأم سلمة وزيد بن أرقم ويعلى بن مرة عن أبيه و غيره ، قال ابن كثير : لا أصل له ، وقال ابن حجر : و أما تسليم الغزالة فلم نجد له إسنادا لا من وجه قوى ولا من وجه ضعيف ، انظر لذلك المعتبر للزركشى ص ١١٦ - ١٢٠ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٧/٣٤ - ٣٥ ، و لأبى نعيم ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، و البداية و النهاية ٦/١٤٧ - ١٤٩ ، و المقاصد الحسنة ص ١٥٦ ، وفتح البارى ٦/٥٩٢

(٣) ٢/٢٣٦ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٣٩

(٤) فى هامش الأصل « شهر رومى »

(٥) فى هامش الأصل « وهو حديث للسائل حق وإن جاء على فرس »

(٦) ١/٢٠١ ، وزاد فى ز « قال »

(٧) فى هامش الأصل « من ظلم ذميا فأنا خصمه »

(٨) سنن أبى داود (٣٠٥٢) و انظر أيضا التقييد و الايضاح ص ٢٢٣ - ٢٢٥ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٣ - ٤

(٩) فى هـ « المقدسى الدمشقى »

(١٠) فى ز « بل » بدل « و »

(١١) عبارة ما بين المكوفتين ممسوحة فى ز

أى أهل الحديث المشهور أيضا (بشهرة مطلقة) بين المحدثين] وغيرهم (كـ) حديث (المسلم من سلم) المسلمون من لسانه ويده[١] (الحديث و) للمشتهر (المقصور على المحدثين) معرفته (من) نحو (مشهور قنوته) ﷺ (بعد الركوع شهرا) فقد رواه عن أنس جماعة منهم أنس بن سيرين وعاصم وقتادة وأبو مجلز لاحق ابن حميد ، ثم عن التابعين جماعة منهم سليمان التيمى[٢] عن أبي مجلز ، ورواه عن التيمى جماعة بحيث اشتهر لكن بين أهل الحديث خاصة ، وأما غيرهم فقد يستغربونه لكون الغالب على رواية التيمى عن أنس كونها بلا واسطة[٣] وإلى مشهور مقصور على غير المحدثين كالأمثلة التى قدمتها ولكن لا اعتبار إلا بما هو مشهور عند علماء الحديث . وقد أفردت فى الحديث المشهور بالنظر لما تقرر من أقسامه كتابا[٤] ، وكذا ينقسم أيضا باعتبار آخر فيكون منه مالم يرتق إلى التواتر وهو الأغلب فيه .

[تعريف التواتر لغة واصطلاحا] (ومنه ذو تواتر) بل[٥] قال شيخنا : إن كل متواتر مشهور ولا ينعكس[٦] يعنى فإنه لايرتقى للتواتر إلا بعد الشهرة، فهو لغة ترادف الأشياء المتعاقبة واحدا بعد واحد بينهما فترة ، ومنه قوله تعالى ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾[٧] أى رسولا بعد رسول بينهما فترة ، واصطلاحا هو[٨] ما يكون (مستقرا فى) جميع (طبقاته) أنه من الابتداء إلى الانتهاء ورد عن جماعة غير محصورين فى عدد معين ولا صفة مخصوصة، بل بحيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه تواطأهم على الكذب

---

(١) البخارى (١٠)

(٢) زاد فى هـ « و »

(٣) البخارى (١٠٠٣ ، ٤٠٩٤) ومسلم (٦٧٧) والنسائى ٢/٢٠٠ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٦ - ١١٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، والارشاد للنووى ٢/٤٢٢ - ٤٢٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦

(٤) يعنى المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

(٥) زاد فى ز « فالمشهور أعم وكذا »

(٦) نزهة النظر ص ١٣

(٧) سورة المؤمنون : ٤٠ ، انظر لمعنى التواتر اللغوى ، الصحاح ٢/٨٤٣ ، و مقياس اللغة ٦/٨٤ ، و الاحكام للآمدى ٢/٢٠ ، و شرح مختصر ابن الحاجب ١/٦٣٩ - ٦٤٠ ، و المعتبر للزركشى ص ٣١٢ - ٣١٣

(٨) فى ز « وهو »

أو وقوع الغلط منهم اتفاقا من غير قصد . وبالنظر لهذا خاصة يكون العدد فى طبقة كثيراً وفى أخرى قليلا ، اذ الصفات العلية فى الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه . هذا كله مع كون[١] مستند انتهائه الحس[٢] من مشاهدة أو سماع ، لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه ، و نحوه كما اتفق أن سائلا سأل مولى أبى عوانة يمنى فلم يعطه شيئا فلما ولى لحقه أبو عوانة فأعطاه دينارا، فقال له السائل: والله لأنفعنك بها[٣] يا أبا عوانة ! فلما أصبحوا وأرادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادى إذا رأى رفقة من أهل العراق : يا أيها الناس اشكروا يزيد بن عطاء الليثى يعنى مولى أبى عوانة ، فإنه تقرب إلى الله عز وجل اليوم بأبى عوانة فأعتقه ، فجعل الناس يمرون فوجا فوجا إلى يزيد يشكرون له ذلك وهو ينكره، فلما كثر هذا[٤] الصنيع منهم قال : ومن يقدر على رد هولاء كلهم ، اذهب فأنت حر[٥]. [[٦]وأن لا يكون مستنده] ما ثبت بقضية العقل الصرف كالواحد نصف الاثنين و الأمور النظريات إذ كل واحد منهم يخبر عن نظره وكله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره[٧] بخلاف غيره من أخبار الآحاد كما سلف ، وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه ، و لذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم و الخطيب فى أوائل الكفاية ، و ابن عبد البر وابن حزم ، وقال ابن الصلاح : إن أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن كان الخطيب قد ذكره ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث و لعل ذلك لكونه لا يشمله[٨]

(١) فى ز « كونه »
(٢) فى ز « الحسن » وهو خطأ
(٣) كلمة « بها » سقطت من هـ ، وتكررت فى ز
(٤) فى ز « ذلك »
(٥) انظر لهذه القصة الثقات لابن حبان ٥٦٢/٧ - ٥٦٣ ، والتهذيب ١١٩/١١
(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز وبدله « بخلاف »
(٧) زاد فى ز « اذ هوايته بل جعله بعضهم شرطا خامسا »
(٨) فى هـ « لا تشمله » وفى ز « لكونه لا تشمله »

صناعتهم ولا يكاد يوجد فى رواياتهم[١] .

[أمثلة التواتر] وله أمثلة (كمتن من كذب) على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، الذى اعتنى غير واحد من الحفاظ منهم الطبرانى و يوسف بن خليل بجمع طرقه و بلغت عدة من رواه عند على بن المدينى وتبعه[٢] يعقوب بن شيبة عشرين ، بل ارتقت عند كل من البزار وإبراهيم الحربى لأربعين ، وزاد عليهما أبو محمد بن صاعد عددا قليلا. و عند أبى بكر الصيرفى شارح الرسالة لستين (فـ) ـارتقت[٣] (فوق ستين) [٤]صحابيا باثنين (رووه) كما عند ابن الجوزى فى مقدمة موضوعاته] ولبعض الأحاديث عنده لأكثر[٥] من طريق بحيث زادت الطرق عنده على التسعين ، وجزم بذلك ابن دحية ، و قد سبق ابن الجوزى لزيادة عد الصحابة على الستين أبو القاسم الطبرانى[٦] (والعجب بأن من رواته[٧] للعشرة) المشهود لهم بالجنة[٨] (و) انه (خص بالأمرين) المذكورين[٩] وهما اجتماع أزيد من ستين صحابيا على روايته وكون العشرة منهم (فيما ذكره الشيخ) ابن الصلاح حكاية (عن بعضهم) ممن لم يسمه ، وهو

---

(١) الكفاية ص ١٦ ، والفقيه والمتفقه ١/٩٥ - ٩٦ ، والاحكام لابن حزم ١/١٠٤ - ١٠٨ ، والمحلى ٤/٩٢ و التمهيد ٢/٢٩١ ، و ٥/١٦٣ ، و علوم الحديث ص ٢٤١ ، و التقييد والايضاح ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦ ، ونزهة النظر ص ٩ - ١٣ ، ١٦ ، و جامع بيان العلم ٢/٣٣ - ٣٤ ، والملل والنحل ١/٨١ - ٨٢

(٢) سقطت كلمة « تبعه » من ز

(٣) فى ز « ارتفعت »

(٤) ورد مكان ما بين المعكوفتين فى هـ « نفسا باثنين عند ابن الجوزى فى مقدمة موضوعاته هذا العدد من الصحابة الذين رووه »

(٥) فى ز و هـ « أكثر »

(٦) الموضوعات لابن الجوزى ١/٥٦ - ٥٧ ، ٦٥ ، ٩٢ ، و فتح البارى ١/٢٠٣ ، و الكواكب الدرارى للكرمانى ٢/١١٣ - ١١٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والتقييد والايضاح ص ٢٢٩ - ٢٣٢ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٧ ، و شرح مسلم للنووى ١/٦٨ ، و الارشاد له ٢/٤٣٥ - ٤٣٦ ، و صحيح الجامع الصغير ٥/٣٥٢

(٧) زاد فى هـ « الصحابة »

(٨) سقطت كلمة « بالجنة » من ز

(٩) سقطت كلمة « المذكورين » من هـ

موجود فى مقدمة إحدى النسختين من الموضوعات لابن الجوزى، الأول من كلامه نفسه[١]، والثانى نقلا عن أبى بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الاسفراثينى، وكذا قاله الحاكم فيما نقله عنه صاحبه البيهقى ووافقه عليه، بل أشعر كلام ابن الصلاح باختصاصه[٢] بكونه مثالا للتواتر فإنه قال: ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه، قال: وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه فى وسط إسناده ولم يوجد فى أوائله على ما سبق ذكره، نعم حديث «من كذب على» نراه مثالا لذلك فإنه نقله عن الصحابة العدد الجم ووافقه غير واحد على إطلاق التواتر عليه ولكن نازع غير واحد فى اجتماع العشرة على روايته وبعض شيوخ شيوخنا فى كونه متواترا لأن شرطه كما قدمنا[٣] استواء طرفيه وما بينهما فى الكثرة وليست موجودة فى كل طريق من طرقه[٤] بمفردها.

وأجيب عن الأول بأن الطرق عن العشرة موجودة فى مقدمة الموضوعات لابن الجوزى وابن عوف فى النسخة الأخيرة منها، وكذا موجودة عند من بعده، والثابت منها كما سيأتى من الصحاح على والزبير، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيد، ومن الضعيف المتماسك طريق عثمان، وبقيتها ضعيف أو ساقط، وعلى كل حال فقد وردت فى الجملة، وعن الثانى بأن المراد بإطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائهم فى كل عصر. وهذا كاف فى ذلك وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو: فلو قيل فى كل منهما: إنه متواتر عن صحابيه لكان صحيحا، وقد قال ابن الصلاح: وفى بعض ما جمع من طرقه عدد التواتر[٥].

---

(١) فى هـ «كلام» وسقطت كلمة «نفسه» من ز

(٢) فى ز «اختصاصه»

(٣) فى هـ «كما تقدم»

(٤) فى ز «طرقها»

(٥) انظر المصادر السابقة

(قلت بلى[١]) لم يخص هـذا المتن بالأمرين بل (مسح الخفاف) قـد رواه أيضا فيما ذكره أبو القاسم ابن مندة فى كتابه المستخرج من كتب الناس للفائدة أكثر من ستين صحابيا ، و منهم العشرة ، بل عند ابن أبى شيبة وابن المنذر وغيرهما من طريق الحسن البصرى أنه قال : حدثنى سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين ، ولكن فى هذا مقال ، نعم جمع بعض الحفاظ رواته من الصحابة . فجاوزوا الثمانين .

وصرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وعبارة ابن عبد البر منهم روى المسح على الخفين عن النبي ﷺ نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر ، و سبقه أحمـد فقال : ليس فى قلبي من المسح شيء ، فيـه أربعون حديثا عن أصحاب رسول الله ﷺ ما[٢] رفعوا إلى النبي ﷺ وما[٢] وقفوا[٣].

و قال مهنا : سألت أحمد عن أجود الأحاديث فى المسح فقال : حديث شريح بن هانيء سألت عائشة ، وحديث خزيمـة بن ثابت ، وحديث عوف بن مالك[٤] ، قلت : وحديث صفوان بن عسال[٥] ؟ قال ليس فى ذلك توقيت للمقيم[٦]، وكذا الوضوء من مس الذكر ، قيل: إن رواته زادت على ستين ، وكذلك الوضوء مما مست النار وعدمه[٧].

و أيضا فأبو القاسم (ابن منـدة) المذكور بالصرف ، والحـاكم أبو عبد الله وغـيرهما من الأئمة (إلى عشرتهم) بإسكان المعجمة أى الصحابة (رفع) بالنصب

---

(١) فى هـ « قلب تلى » وهو غلط فاحش

(٢) فى هامش الأصل « ما موصولة فى الموضعين ، فكأنه قال من المرفوع والموقوف »

(٣) التقييد والايضاح ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٧/٤ ، وفتح البارى ٣٠٦/١ ، ونصب الراية ١٦٢/١ ، وتلخيص الحبير ١٥٨/١ ، والمغنى لابن قدامة ٢٨١/١ ، والمجموع ٤٦١/١

(٤) نقل عبد الله بن أحمد عن أبيه ان هذا الحديث حديث عوف بن مالك من أجود حديث فى المسح على الخفين ، مسائل الامام أحمـد بن حنبل لابنه عبـد الله ص ٣٤ ، ونصب الراية ١٦٨/١ ، والمغنى لابن قدامة ٢٨٧/١

(٥) فى ز « غسان » وهو خطأ

(٦) لم نقف على سؤال مهنا وجواب الامام أحمد ، و نظنه فى عاله ، و أما قوله فليس فى ذلك أى حديث صفوان توقيت للقيم ففيه نظر لأن الامام أحمد نفسه أخرجه فى مسنده ٢٤٠/٤ ، عنه التوقيت ، وقال الساعاتى فى الفتح الربانى ٦٥/٢ ، وسنده جيد ، نعم بعض الطرق خالية عنه .

(٧) صرح كثير من العلما بأن هـذين الحديثين متواتران ، انظر لذلك نظم المتناثر ص ٤٦ - ٤٨

(اليدين نسبا) بل خصه الحاكم بذلك فيما سمعه صاحبه البيهقي منه فقال : سمعته يقول : لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن النبي ﷺ الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من أكابر الأئمة على تفرقهم فى البلاد الشاسعة غير هذه السنة . قال البيهقي : وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله رحمه الله ، فقد رويت هذه السنة عن العشرة و غيرهم ، وقال ابن عبد البر فى التمهيد: إنه رواه ثلاثة عشر صحابيا، وأما البخارى فمزاه لسبعة عشر نفسا ، وكذا السلفي ، و عدتهم عند ابن الجوزى فى الموضوعات اثنان وعشرون . وتتبع المصنف من رواه من الصحابة ، فبلغ بهم نحو الخمسين : ووصفه ابن حزم بالتواتر[1] .

وبالجملة فالحديث الأول أكثرها عن الصحابة ورودا، ولذا لما حكى ابن الصلاح كونه يروى عن أكثر من ستين ، قال : وقد بلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد ، قال : ثم لم يزل عدد رواته فى ازدياد ، وهلم جرا على التوالى والاستمرار[2].

قلت : قد ارتقت عدتهم لأكثر من ثمانين نفسا فيما قاله أبو القاسم : ابن منده أيضا ، و خرجها بعض النيسابوريين بزيادة قليلة على ذلك . وبلغ بهم ابن الجوزى كما فى النسخة المتأخرة من الموضوعات وهى بخط ولده على نقلا عن خط أبيه : ثمانية وتسعين وأما أبو موسى المدينى فقال : إنهم نحو المائة . بل (ونيفوا) أى زادوا (عن مائة) من الصحابة باثنين (من كذبا) و ذلك بالنظر لمجموع ما عندهم وإن كان الناظم عزى العدة المذكورة لمصنف الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقى ، وهو فى جزءين فإن ظاهر كلام شيخنا خلافه حيث قال : إن الحافظين يوسف بن خليل وأبا على البكرى وهما متعاصران[3] ، وقع لكل منهما فى تصنيفه ما ليس عند الآخر ، بحيث تكملت المائة من مجموع ما عندهم. وأعلى من هذا كله قول النووى فى شرح مقدمة مسلم: إنه جاء عن مائتين من الصحابة ولم يزل فى ازدياد . و استبعد المصنف ذلك ، ووجهه

(١) فتح المغيث للعراقى ٤/٨ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٣٠ ، و المعتبر للزركشى ص ١٣٦ ، و التمهيد ٩/٢١٦ ، وسنن البيهقي ٢/٧٤ ، وجزء رفع اليدين للامام البخارى ص ٣ ، والمحلى ٤/٩٢ ، وفتح البارى ٢/٢٢٠ ، والموضوعات لابن الجوزى ٢/٩٢ ، وفيه عدد رواته ستة وعشرون ، وتلخيص الحبير ١/٢٢٠

(٢) علوم الحديث ص ٢٤٣ ، و الارشاد للنووى ٢/٤٣٦

(٣) فى هـ « متقاصران » وهو خطأ

غيره بأنها[١] فى مطلق الكذب[٢] كحديث « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » و نحوه ، ولكن لعله — كما قال شيخنا — سبق قلم من مائة[٣] ، و فيها المقبول والمردود وبيان ذلك إجمالا أنه اتفق الشيخان منها على حديث على و أنس وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة . وانفرد البخارى منها بحديث الزبير و سلمة بن الأكوع وعبد الله بن عمرو بن العاص وواثلة بن الأسقع ، و انفرد مسلم منها بحديث أبي سعيد ، وصح أيضا فى غيرهما من حديث ابن مسعود و ابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد ابن أرقم ، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعد وسعيد بن زيد وأبي عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر و عمران بن حصين وسلمان الفارسى و معاوية بن أبي سفيان و رافع بن خديج و طارق الأشجعى و السائب بن يزيد و خالد بن عرفطة و أبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى الغافقى و عائشة ، فهو لاء أحد وثلاثون نفسا من الصحابة ، و ورد عن نحو[٤] خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة متماسكة ، منهم عثمان بن عفان ، وعن نحو[٥] عشرين آخرين بأسانيد ساقطة[٦].

على أن شيخنا قد نازع ابن الصلاح فيما أشعر به كلامه من عزة وجود مثال للمتواتر فضلا عن دعوى غيره العدم ، يعنى كابن حبان و الحازمى ، وقرر أن ذلك من قائله نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق و أحوال الرجال و صفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على كذب[٧] أو يحصل منهم اتفاقا . قال : ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة فى الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقا وغربا ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها إذا اجتمعت على

---

(١) فى ز « بأنه »

(٢) فى الأصل « الحديث » وهو خطأ

(٣) زاد فى ز « قلت أو من ثمانين ، هو أقرب قال »

(٤) سقطت كلمة « نحو » من ز

(٥) زاد فى هـ « من »

(٦) فتح البارى ١/٢٠٣ - ٢٠٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ - ٢٣٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨ وشرح مقدمة مسلم للنووى ١/٦٨ والموضوعات لابن الجوزى ١/٥٦ - ٥٧

(٧) فى ز « الكذب » بالتعريف

إخراج حديث و تعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطأهم معه على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله ، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير[١].

وقد توقف بعض الآخذين[٢] عنه من الحنفية فى أول مقالته هذه مع ما سلف من أنه لا دخل لصفات المخبرين فى المتواتر ، وهو واضح الالتيام ، فما هنا[٣] بالنظر إلى كون أهل هذه الطبقة مثلا يبعد[٤] العادة لجلالتهم تواطأ ثلاثة منهم على كذب أو غلط ، وكون غيرها لانحطاط أهلها عن هؤلاء ، لايحصل ذلك إلا بعشرة مثلا ، وغيرها لعدم اتصاف أهلها بالعدالة ومعرفتهم بالفسق ونحوه ، لايحصل إلا بمزيد كثير من العدد ، نعم يمكن بالنظر لما أشرت إليه أن يكون المتواتر من مباحثنا[٥] ، فالله أعلم .

[الأحاديث المتواترة] وذكر شيخنا من الأحاديث التى وصفت بالتواتر ، حديث الشفاعة والحوض ، وأن عدد رواتهما من الصحابة زاد على أربعين ، و ممن وصفهما بذلك عياض فى الشفا[٦] ، و حديث « من بنى لله مسجدا »[٧] و رؤية الله فى الآخرة[٨] و « الأئمة من قريش[٩] » وكذا ذكر عياض فى

---

(١) نزهة النظر ص ١٦ - ١٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٢ ، والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/١٧ ، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٠ - ٢١

(٢) فى هـ « الأخذ »

(٣) فى هـ « هذا »

(٤) فى ز « تبعد » وفى هـ « بتبعد »

(٥) زاد فى ز « ثم لقائل أن يجيب بأن مراد ابن الصلاح بالاعياء من حيث الرواية لا الشهرة »

(٦) ١/١٢٩ - ١٣٠ ، وفتح البارى ١١/٤٢٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، وشرح مسلم للنووى ٣/٣٥ ، ١٥/٥٣ ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/٤٢٥ ، ١٨/١٦ ، ٦٩ ، وعلوم الحديث له ص ٦٨ - ٦٩ ، والتقييد والايضاح ص ٢٣٢ ، ونظم المتناثر ص ١٤٩ - ١٥٣

(٧) جمع ابن حجر طرقه فى جزء مفرد ، انظر ابن حجر العسقلانى و دراسة مصنفاته ١/٣٥٠ ، ونسب الكتانى فى نظم المتناثر ص ١٢ ، ٥٣ ، الى فتح البارى ولم نجده فيه .

(٨) قال ابن حجر فى فتح البارى ١٣/٤٣٤ ، جمع الدارقطنى طرق الأحاديث الواردة فى رؤية الله فى الآخرة فزادت على العشرين ، و تتبعها ابن القيم فى حادى الارواح فبلغت الثلاثين و أكثرها جياد ، وانظر أيضا نظم المتناثر ص ١٥٣ - ١٥٤

(٩) قال ابن حجر فى الفتح ٧/٣٢ ، جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيا ، كذا قال فى تخريج أحاديث الرافعى كما فى نظم المتناثر ص ١٠٣

الشفا[١] ، حديث[٢] حنين الجذع ، و ابن حزم حديث النهى عن الصلاة فى معاطن الابل و عن اتخاذ القبور مساجد ، والقول عند الرفع من الركوع[٣]، والآبرى[٤] فى مناقب الشافعى حديث المهدى[٥] ، وابن عبدالبر حديث « اهتز العرش لموت سعد »[٦]، والحاكم حديث خطبة عمر بالجابية[٧] ، و الاسراء ، وأن إدريس فى الرابعة[٨]، وغيره حديث انشقاق القمر[٩]، و النزول[١٠] وابن بطال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر[١١] ، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازى قال بعد ذكر الأحاديث المروية عن النبى ﷺ فى غسل الرجلين لا يقال : إنها أخبار آحاد لأن مجموعها تواتر معناه[١٢] ، و كذا ذكر غيره فى التواتر المعنوى ، كشجاعة على و جود حاتم[١٣] ، و أخبار

---

(١) ١٩٩/١

(٢) سقطت كلمة « حديث » من ز

(٣) المحلى ٢٥/٤ ، ١٣٠ ، ١٢٠ على الترتيب

(٤) هو الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين بن ابراهيم بن عاصم الآبرى السجستانى المتوفى (٣٦٣ هـ) تذكرة الحفاظ ٩٥٥/٣ ، وفى هـ « الآبردى » وهو خطأ

(٥) نقل قوله هذا ابن القيم فى المنار المنيف ص ١٣٩ ، وابن حجر فى فتح البارى ٤٩٤/٦ ، و تهذيب التهذيب ١٤٤/٩ ، وانظر أيضا رسالة الأحاديث الواردة فى المهدى لعبد العليم ص ٣٠ - ٣٥

(٦) الاستيعاب ٦٠٤/٢ ، وانظر أيضا نظم المتناثر ص ١٢٦ - ١٢٧

(٧) أخرجه الحاكم فى مستدركه ١١٤/١ ، و لم يحكم له بالتواتر ، نعم قال فيه : فانه مجموع لى فى جزء فلعله حكم فيه به .

(٨) لم نقف على كلام الحاكم ، و لكن لاريب أن الأحاديث فيه متواترة انظر تفسير ابن كثير ٢٧٩/١٤ - ٢٨٠ ، ونظم المتناثر ص ١٣٢ - ١٣٣

(٩) صرح بتواتره التاج ابن السبكى فى شرحه لمختصر ابن الحاجب الأصلى ، راجع لذلك نظم المتناثر ص ١٥٣

(١٠) نقل أبو الشيخ ابن حبان فى كتاب السنة عن أبى زرعة أنه قال : هذه الأحاديث متواترة قد رواها عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عندنا صحاح قوية ، عمدة القارى ٦٢٢/٣ ، ونظم المتناثرة ص ١١٤ - ١١٥

(١١) وكذا صرح بتواتره الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٤٩/١ ، وانظر أيضا نظم المتناثر ص ٦٩

(١٢) لم نقف على قول الشيرازى ، نعم وجدنا غيره من المحدثين صرحوا بتواتره ، انظر فتح البارى ٢٦٦/١ ، ونظم المتناثر ص ٤١

(١٣) انظر لذلك شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين الأصفهانى ٦٥٤/١ - ٦٥٥ ، و الاحكام للآمدى ٤٦/٢ - ٤٧ والمسودة ص ٢٣٥ ، والتبصرة للشيرازى ص ٣٠٧ ، واللمع ص ٤٧ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٣٣/١

الدجال[١] و شيخنـــا حديث « خـــير الناس قرنى[٢] » و قد أفرد ما وصف بذلك فى تأليف إما للزركشى أو غيره ، والله أعلم .

غريب ألفـاظ الحديث

والنضر أو معمر خلف أول ... من صنف الغريب فيما نقلوا
ثم تلى أبو عبيـــد و اقتفى ... القتبي ثـم حمـــد صنفـــا
فأعن به ولا تخض[٣] بالظن ... ولا تقلد غـــير أهل الفن
وخـــير ما فسرتـه بالوارد ... كالدخ بالدخان لابن صاعـد
كذاك عند الترمذى والحاكم ... فسره الجمـــاع و هو واهم

[تعريف غريب الحديث وأمثلته] (غريب ألفاظ الحديث) النبوى وهو خلاف الغريب الماضى قريبا ، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية ، وأما هنا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه[٤] ، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقير[٥] عنه من كتب اللغـــة ، و هو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلا عن فهمها عليه ، وتنأكد العناية به لمن يروى بالمعنى ، والقصد من هـذا النوع بيان التصانيف فيه ، ولو أضيف لذلك أمثلة كغيره من الأنواع ، بل كما فعله[٦] البرشنسى[٧] فى ألفيتـــه الاصطلاحية فى هذا نفسه ، حيث ذكر جانبا منه ، بل وابن الجزرى[٨] فى هدايتـــه التى

(١) انظر لذلك اكمال اكمال المعلم للأبى ١/٢٦٩ ، ٢٧٠
(٢) الاصابة ١/١٢ ، وانظر أيضا نظم المتناثر ص ١٢٧
(٣) فى م « لا تخص » وهو خطأ
(٤) فى هـ « دونه »
(٥) فى هـ « بالتفتيش »
(٦) فى ز و هـ « فعل »
(٧) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق الشمس أبو عبد الله البرشنسى القاهرى الشافعى المتوفى (٨٠٨ هـ) الضوء اللامع ٧/٢٩٠ - ٢٩١
(٨) فى هـ « ابن الجوزى » وهو تحريف

شرحتها ، و أشار إلى أنه كالأسماء ، منـــه ما هو فرد كالجعظرى : الفظ الغليظ ، و منه ما هو كالمؤتلف و المختلف كأن[١] تأتى كلمـــة لمعنى و يصحفها[٢] لمعنى آخر فيأتلفا[٣] فى الخط و يختلفا فى النطق كقدح الراكب بفتحتين : الآنية المعروفـــة مع تسوية الصف ، كالقـدح بالكسر[٤] ثم سكون : السهم ، وكالمنصف فهو بفتح الميم : الموضع الوسط بين الموضعين ، وبكسرها : الخادم ، وكحذف بتحريك الذال المعجمة فى قوله كبنات حذف ، وهى الغنم الصغار[٥] الحجازية و بإسكانها فى قوله « حذف السلام سنة » وهو تخفيفه وعدم إطالته ، وكالشعفة وهى بالشين المعجمة والعين المهملة المفتوحتين فى قوله: «ورجل فى شعفة من الشعاف » يريد به رأس جبل من الجبال مع السعفـــة وهى بالسين المهملة المفتوحة والعين المهملة الساكنة فى قوله « إنه رأى جارية بها سعفة » أى قروح تخرج على رأس الصبى » [[٦]والسعفة مثله لكن بتحريك العين: أغصان النخيل] ، ومنه ما هو كالمتفق و المفترق بأن تأتى كلمـــة فى موضعين لمعنيين ، كالطبق[٧] فى قولـه فجاء طبق من جراد: القطيع ، وفى قوله: بدأ طبق القرن ، ومنه مافيه الإعجام والإهمال كالتشميت[٨]، و مصمصوا[٩] من اللبن لكان أفيد [[١٠]ونحوه تقديم بعض حروف الكلمة وتأخيرها كالطبيخ والبطيخ ، وجذب فى جبذ ، وأنعم فى أمعن] .

ومما رأيته مفرقا وهو نافع مع مشاححة فى بعضه : لا تحرك الإبط فيفوح ، ولا تفتح الجراب ، و لا تكسر القصعة ولا تمد القفاء ، و إذا دخلت كوى[١١] فافتح وإذا

---

(١) فى ز « بأنه »
(٢) فى ز و هـ « مصحفها »
(٣) فى هـ « فيتألفا »
(٤) فى ز « بكسر »
(٥) زاد فى ز « الجارحة الحجازية »
(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز
(٧) زاد فى ز و هـ « فهو »
(٨) فى هامش الأصل « للجد اللغوى صاحب القاموس تحبير الموشن فيما يقال بالشين والسين »
(٩) فى هـ « مضمضوا »
(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(١١) فى ز « كذا ، وفى هـ « طوا »

خرجت فضم ، و الجنازه بالفتح و الكسر فالأعلى للأعلى و الأسفل للأسفل . و ملك بكسر اللام فى الأرض ، و بفتحها فى السماء .

[أول من صنف فى غريب الحديث] (و النضر)[1] بن شميل أبو الحسن المازنى (أو) أبو عبيدة (معمر) بن المثنى (خلف أول) أى اختلف فى أول (من صنف) منهما فى الإسلام (الغريب) المشار إليه (فيما نقلوا) فجزم الحاكم فى علومه[2] بأولهما و هو الظاهر فإنه مات فى سنة ثلاث و ثمانين و مائة ، ومشى ابن الأثير فى خطبة النهاية[3] ثم المحب الطبرى فى تقريب المرام[4] له على الثانى ، لكن بصيغة التمريض منهما مع أن وفاته كانت فى سنة عشر ومائتين بعد الأول بسبع وعشرين عاما ، وكتابا هما مع جلالتهما صغيران لجريان العادة بذلك فى المبتدىء بما لم يسبق إليه ، لا سيما و العلم إذ ذاك أكثر فشوا من نقيضه و أكبرهما كتاب أولهما ، و لقد بالغ إبراهيم الحربى حيث قال : إنه لا يصح مما أورده ثانيهما فى غريبه سوى أربعين حديثا[5] .

[ذكر أمهات الكتب فى هذا الفن] وممن جمع فى ذلك اليسير أيضا الحسين بن عياش أبو بكر السلمى[6] ومحمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب . وكانت وفاتهما قبل معمر ، الأول بست[7] سنين و الثانى بأربع . ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعى عصرى معمر ، بل المتوفى بعده[8] فى سنة ثلاث عشرة و مائتين كتابا فزاد وأحسن ، فى آخرين من أئمة الفقه و اللغة ، جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها و معناها فى أوراق

---

(١) زاد فى ز « هو »

(٢) ص ١١٠

(٣) ١/٥ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٤٦ ، والارشاد للنووى ٢/٤٤٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٩ ، واختصار علوم الحديث ص ١٦٧

(٤) فتح المغيث للعراقى ٤/٩ ، نقول : وكذا قال فى إرشاد الأريب ٧/١٦٤

(٥) لم نقف على هذا النص .

(٦) هو محدث أديب توفى (٢٠٤ هـ) من آثاره : كتاب فى غريب الحديث ، معجم المؤلفين ٤/٤٠ ، والتهذيب ٢/٣٦٢ ، وفى ز « المستملى »

(٧) فى هـ « ست »

(٨) فى هـ « بعد »

ذوات عدد ، ولم يكد أحد منهم ينفرد عن غيره بكبير أمر لم يذكره الآخر[١] وكذا صنف أبو عبد الرحمان اليزيدى[٢] فى ذلك .

(ثم تلى) الجميع قريبا من هذا الآن (أبو عبيد) القاسم بن سلام المتوفى فى سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ) ، فجمع كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار تعب فيه جدا ، فإنه أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله ، ووقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة فى هذا الشأن كما قال ابن الصلاح وغيره حتى إن ابن كثير قال : إنه أحسن شيء وضع فيه يعنى قبله ، ولكنه غير مرتب فرتبه الشيخ موفق الدين ابن قدامة على الحروف ، و لم يزل الناس ينتفعون بكتاب أبى عبيد[٣]. وعمل أبو سعيد الضرير[٤] كتابا فى التعقب[٥] عليه[٦].

وكذا ممن جمع الغريب فى هذا الوقت الإمام أبو الحسن على بن المدينى[٧] وأحمد بن الحسن الكندى البغدادى تلميذ معمر ، وأبو عمرو شمر بن حمدويه المتوفى فى

---

(١) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١ ، و النهاية لابن الأثير ٦/١ ، و فتح المغيث للعراقى ٩/٤ ، و الفهرسة لابن النديم ص ١٢٩

(٢) هو عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوى البغدادى المعروف بابن اليزيدى ، أبو عبد الله نحوى ، لغوى مقرئ ، من آثاره غريب القرآن ، توفى (٢٣٧ هـ) ، معجم المؤلفين ١٦٣/٦ ، تاريخ بغداد ١٩٩/١٠ ، والفهرسة لابن النديم ص ٥٢ ، ولم نقف على غريب الحديث له ، ولأبيه المتوفى (٢٠٢ هـ) أيضا غريب القرآن ، انظر الفهرسة لابن خير ص ٦٧ ، وشذرات الذهب ٤/٢

(٣) فى هـ « أبو عبيدة » وهو خطأ

(٤) هو أحمد بن خالد الضرير البغدادى ، أبو سعيد ، عالم باللغة ، وكان حيا (٢١٧ هـ) معجم المؤلفين ٢١٤/١ ، والارشاد الأريب ١١٨/١ - ١٢٣

(٥) فى ز « التعقيب »

(٦) علوم الحديث ص ٢٤٦ ، والارشاد للنووى ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ ، و التقريب له ص ٣٢ ، و فتح المغيث للعراقى ٩/٤ ، و اختصار علوم الحديث ص ١٦٧ ، والمجموع المغيث ٤/١ ، ٨ - ٩ ، والنهاية ٦/١ ، ٧ وغريب الحديث للخطابى ٤٨/١ ، ٥٠ ، وتاريخ بغداد ٤٠٧/١٢ ، وطبقات الحنابلة ٢٦١/١ ، وإنباه الرواة ١٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٩٦/١٠

(٧) ذكر الخطيب غريب الحديث لابن المدينى و غيره من الكتب و قال : و جميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب ، الجامع للخطيب ٣٠٢/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٦٠/١١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٠

سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦ هـ)[١] وكتابه يقال : إنه قدر كتاب أبي عبيد مرارا[٢].

(واقتفى) أثر أبي عبيد وحذا حذوه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (القتبى) بضم القاف وفتح المثناة نسبة لجده ، وكانت وفاته فى سنة ست و سبعين ومائتين ، فصنف كتابه المشهور و جعله ذيلا على كتاب أبي عبيد ، فكان أكبر حجما من أصله مع أنه أضاف إليه التنبيه على كثير من أوهامه. بل وأفرد للاعتراض عليه كتابا سماه إصلاح الغلط[٣] . وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمد بن نصر المروزى فى جزء لطيف رد فيه على ابن قتيبة لكن قال لنا شيخنا عن شيخه المصنف : إن ابن قتيبة كان كثير الغلط[٤] .

وكذا صنف فيه أبو إسحاق[٥] الحربي أحد معاصرى ابن قتيبة ، والمتوفى بعده فى سنة خمس وثمانين ومائتين كتابا حافلا أطاله بالأسانيد وسياق المتون بتمامها ، و لو لم يكن فى المتن من الغريب إلا كلمة فهجر لذلك كتابه مع جلالة مصنفه و كثرة فوائد كتابه . ثم صنف فيه غير واحد من المائة الثالثة أيضا كأبوى العباس المبرد المتوفى سنة خمس و ثمانين ، و ثعلب المتوفى سنة إحدى وتسعين ، وأبي الحسن محمد بن عبد السلام الخشنى المتوفى[٦] سنة ست وثمانين ، و من المائة الرابعة كأبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى المتوفى[٧] سنة إثنتين . وكتابه وإسمه الدلائل ، ذيل[٨] على كتاب القتيبي[٩]، وكان قاسم قد ابتدأه ثم مات قبل أن يكمله، فأكمله أبوه لتأخر وفاته عنه مدة،

---

(١) غريب الحديث للخطابى ١/٥٠ ، والنهاية ١/٧

(٢) فى إرشاد الأريب ٤/٢٦٣ : كتابه غريب الحديث كبير جدا

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١/١٥٠ - ١٥٢ ، والنهاية لابن الأثير ١/٦

(٤) لسان الميزان ٣/٣٥٨ - ٣٥٩

(٥) زاد فى ز و هـ « ابراهيم بن اسحاق »

(٦) زاد فى ز « فى »

(٧) زاد فى ز « فى »

(٨) فى هـ « الذيل »

(٩) فى هـ « القتبي » وهو والقتيبي كلاهما صواب

فإنه مات سنة ثلاث عشرة ، وكأبي بكر ابن الأنباري المتوفى سنة ثمان و عشرين وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب المتوفى سنة خمس وأربعين ، وغريبه صنفه على مسند أحمد خاصة وهو حسن جدا فيما قيل[١] .

(ثم) بعدهم أبو سليمان (حمد) هو ابن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (٣٨٨ هـ) (صنفا) كتابه[٢] المعروف وهو أيضا ذيل على القتيبي[٣] مع التنبيه على أغاليطه . فهـذه الثلاثة أعني كتب الخطابي والقتيبي وأبي عبيد أمهات الكتب المؤلفة في ذلك و إليها المرجع في تلك الأعصار ، و وراءها — كما قال ابن الصلاح — مجاميع تشتمل من ذلك على زوائد و فوائد كثيرة ، بحيث كما[٤] قال ابن الأثير : لم يخل زمن من مصنف فيه[٥] .

و منها في المائة الخامسة كتاب أبي عبيد أحمد بن محمد [[٦]بن محمد] الهروى صاحب أبي منصور الأزهرى اللغوى ، وعصرى الخطابي بل و[٧] المتأخر بعده فإنه مات سنة إحدى وأربعمائة (٤٠١ هـ) جمع فيه بين كتابي أبي عبيد و ابن قتيبة وغيرهما ممن تقدم مع زيادات جمة وإضافته[٨] لذلك غريب القرآن مرتبا لذلك كله على حروف المعجم فكان أجمع مصنف في ذلك قبله[٩] ، واختصره الفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب

---

(١) النهاية لابن الأثير ١/٦ ، ٧ ، و فتح المغيث للعراقي ٤/٩ ، و الفهرسة لابن النديم ص ١٢٩ - ١٣٠ ، و الفهرسة لابن خير ص ١٩١ - ١٩٧ ، و مقدمة المحقق للنهاية لابن الأثير ١/٤ ، و الطبقات الكبرى للسبكي ٣/١٨٠

(٢) في هـ « كتاب »

(٣) في هـ « القتبي » وقد ذكرنا أن كليهما صحيح

(٤) سقطت كلمة « كما » من ز

(٥) النهاية لابن الأثير ١/٧ ، ٨ ، و غريب الحديث للخطابي ١/٤٨ . ٤٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٦ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٩ ، والارشاد للنووى ٢/٤٤٣ ، والتقريب له ص ٢٢ ، واختصار علوم الحديث ص ١٦٧

(٦) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٧) سقطت كلمة « و » من هـ

(٨) في هـ « إضافة »

(٩) النهاية لابن الأثير ١/٨ - ٩ ، و وفيات الأعيان ٤/٢٨٦ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٣٣٤

الرازى المتوفى سنة سبع و أربعين (٤٧ هـ) و سماه تقريب الغريبين[١]، وكذا اختصره مع زيادات يسيرة الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى المتوفى فى أواخر المائة السادسة سنة سبع و تسعين[٢]. بل وجمع الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادى وكانت وفاته سنة خمسين وخمسمائة (٥٥٠ هـ) أوهامه فى تصنيف مستقل[٣]، وذيل عليه على طريقته فى الغريبين و الترتيب، الحافظ أبو موسى المدينى ذيلا حسنا[٤]، ثم جمع بينهما أعنى كتاب الهروى والذيل عليه لأبى موسى مقتصرا على الحديث خاصة، المجد أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى مع زيادات جمة، فكان كتابه النهاية كاسمه، وعول عليه كل من بعده لجمعه وسهولة التناول منه مع إعواز قليل فيه، ويقال: إن الصفى محمود ابن محمد بن حامد الأرموى ذيل[٥] عليه أو كتب على نسخته منه حواشى فأفردها غيره، كما أن للمصنف على نسخته منه أيضا حواشى كثيرة كان عزمه تجريدها فى ذيل كبير و ما أظنه تيسر[٦] [[٧] و قد اختصرها غير واحد.] وكذا لابن الأثير كتاب آخر سماه « منال الطالب فى شرح طوال الغرائب »[٨] فى مجلد، بل وله شرح غريب كتابه جامع الأصول فى مجلد[٩]، وكانت وفاته آخر يوم من سنة ست وستمائة (٦٠٦ هـ).

و منها كتاب الفائق لأبى القاسم الزمخشرى من أنفس الكتب لجمعه المتفرق فى مكان واحد مع حسن الاختصار وصحة النقل، وهو إن كان على حروف المعجم فهو ملتزم استيفاء ما فى كل حديث من غريب فى حرف من حروف بعض كلماته، فعسر

(١) راجع لذلك الفهرسة لابن خير ص ١٩٥
(٢) النهاية لابن الاثير ١/٩ - ١٠
(٣) راجع لذلك ذيل طبقات الحنابلة ١/٢٢٨
(٤) وسماه المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ١/٤ . وانظر أيضا النهاية ١/٩
(٥) فى هـ « ذيلى »
(٦) فتح المغيث للعراقى ٤/٩ - ١٠
(٧) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٨) مطبوع فى دار المأمون للتراث بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى.
(٩) لم نجد ذكره فى المصادر بل كلام ابن الأثير فى جامع الأصول ١/٦٥، يدل على انه لم يفرد كتابا مستقلا بنفسه لشرح غريب جامع الأصول.

لذلك الكشف منه بالنسبة لكتاب الهروى ، و لكنه أسهل تناولا من كثير ممن قبله ، وكانت وفاة مؤلفه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . (٥٣٨ هـ)[١].

و منها مجمع الغرائب للحافظ أبي الحسين[٢] عبد الغافر بن اسماعيل بن أبي الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسى ثم النيسابورى المتوفى سنة تسع و عشرين و خمسمائة (٥٢٩ هـ)[٣] ورأيت فى كلام الزركشى بعد أن ذكر النهاية ما نصه : وزاد عليه الكاشغرى[٤] فى مجمع الغرائب فينظر .

و منها كتاب المشارق للقاضى عياض المتوفى سنة أربع وأربعين و خمسمائة (٥٤٤ هـ) وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ و اختلاف الروايات وبيان المعنى لكنه خصه بالموطأ و الصحيحين مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب[٥] ، وينسب لأبى اسحاق ابن قرقول[٦] تلميذ القاضى عياض المتوفى بعده فى سنة تسع وستين كتاب « المطالع » ، والظاهر أنه منتزع من المشارق لشيخه مع التوقف فى كونه نسبه لنفسه وقد نظمه الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الموصلى

(١) النهاية لابن الأثير ١/٩ ، وقد طبع الفائق فى حيدرآباد و مصر .

(٢) فى هـ « أبى الحسن »

(٣) أورد ذكر هذا الكتاب ابن خلكان فى وفيات الأعيان ٣/٢٢٥ ، و الذهبى فى تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٧ ، والسبكى فى الطبقات الكبرى ٧/١٧٣ ، وانظر أيضا النسخ الخطية فى تاريخ بروكلمان ٦/٢٤٥ - ٢٤٦

(٤) هو محمد بن محمد بن على الكاشغرى ، أبو عبد الله ، فقيه مفسر لغوى نحوى صوفى واعظ ، توفى (٧٠٥ هـ) ، له مجمع الغرائب ومنبع الفوائد فى أربع مجلدات ، معجم المؤلفين ١١/٢٥٠ ، وبغية الوعاة ص ٩٩ ، وكشف الظنون ٢/٣٨٣

(٥) وهو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلا فى حقه ، قاله ابن فرحون المالكى ، وفيه أنشد ابن الصلاح : مشارق أنوار تسنت بسبة = وذا عجب كون المشارق بالغرب ، الديباج المذهب ٢/٤٩ ، و المعجم لابن الأبار ص ٣٠٨ ، و وفيات الأعيان ٣/٤٨٣ ، و راجع لنسخه الخطية تاريخ بروكلمان ٦/٢٧٣

(٦) هو الامام العلامة أبو اسحاق ابراهيم بن يوسف الحمزانى الوهرانى المعروف بابن قرقول (بضم القافين وسكون الراء (٥٠٥ - ٦٦٩ هـ) سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٢٠ ، و وفيات الأعيان ١/٦٢ ، وانظر نسخه الخطية فى تاريخ بروكلمان ٦/٢٧٧

فأحسن ما شاء[١] ، و كذا فى الغريب المجرد لعبد الله بن يوسف البغـــدادى[٢] ، و قنعة الأريب فى تفسير الغريب لبعضهم ، و غيره لمحمد بن جعفر النحوى[٣]، و ما لا يحصى كثرة ، و غريب البخارى خاصة لأبى الوليد ابن الصابونى[٤] ، و غريب الموطأ لبعضهم[٥] ، و كذا جرد بعضهم من بعض شروح مسلم غريبه[٦] ، فهذا ما علمته الآن من كتب غريب الحديث . قال ابن كثير : وأجل كتاب يوجد فيه مجامع ذلك كتاب الصحاح للجوهرى[٧] . قلت : و القاموس للمجد الشيرازى شيخ شيوخنا[٨]، و هو ـ[٩] كما قال ابن الصلاح ـ يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة[١٠] .

[الاعتناء بهذا الفن وأهله] (فأعن) أيها المقبل على هذا الشأن (به) أى بعلم الغريب تحفظا وتدبرا ، وألزم النهاية من كتبه (ولا تخض) فيه رجما (بالظن) فإنه ليس بالهين و الخائض فيه حقيق بالتحرى جدير بالتوقى . وقد قال أحمد : وناهيك

(١) انظر لذلك الدرر الكامنة ١٨٨/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٣٥/١١

(٢) لم نقف على ترجمته ، وقد نسب هذا الكتاب الى عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى الشافعى النحوى اللغوى المتوفى (٦٢٩ هـ) انظر فوات الوفيات ٣٨٦/٢

(٣) لعل المؤلف يريد به محمد بن جعفر النحوى القيروانى المعروف بالقزاز المتوفى (٤١٢ هـ) وله كتاب الجامع فى اللغة ، لعله هو ، إنباه الرواة ٨٦/٣

(٤) راجع لذلك الفهرسة لابن خير ص ١٩٨ ، وأبو الوليد هو هشام بن عبد الرحمان المعروف بابن الصابونى المتوفى (٤٢٣ هـ)

(٥) راجع لذلك الفهرسة لابن خير ص ٩١

(٦) لعل اسم الكتاب تحفة المنجد المفهم فى غريب صحيح مسلم ، انظر تاريخ التراث العـــربى ٢١٥/١ ، وتاريخ بروكلمان ١٨٢/٣

(٧) اختصار علوم الحديث ص ١٦٧ ، وتمام كلامه « وكتاب النهاية لابن الأثير »

(٨) هو محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادى الشيرازى اللغوى الشافعى المتوفى (٨١٧ هـ) ، قال ابن حجر فى شأن القاموس : لا نظير له فى كتب اللغة لكثرة ما حواه من الزيادات على الكتب المعتمدة كالصحاح ، وقال السخاوى فيه : وهو عديم النظير . الضو اللامع ٧٩/١٠ ـ ٨٦

(٩) فى هامش الأصل « أى الغريب »

(١٠) فى هـ « عائمة » وهو خطأ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٥ « والارشاد للنووى ٤٤١/٢

بـه حيث سئل عن حرف منـه سلوا[١] أصحـاب الغريب ، فإنى أكره أن أتكلم فى قـول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ . وقال شعبة فى لفظة : خذوهـا عن الأصمعى فإنه أعلم بهذا منا كما قدمته مع غيره مما يشبهه فى الفصل السادس من صفة رواية الحديث[٢].

(ولا تقلد غير أهل الفن) وأجلائه إن كانوا ، وإلا فكتبهم لأن من لم يكن من أهله أخطأ فى تصرفـه ، وإذا كان مثل الأصمعى و هو ممن علمت جلالتـه يقول : أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق[٣] فكيف بغيره ممن لا يعرف بالفن ، أم كيف بمـا يرى من ذلك بهوامش الكتب مما يجهل كاتبـه ، بل شرط بعضهم فيمن يقلد اطلاعه على أكثر استعمالات ألفاظ الشارع حقيقـة ومجازا . فقال ولا يجوز حمل الألفاظ الغريبة من الشارع[٤] على ماوجد فى أصل كلام العرب، بل لابد من تتبع كلام الشارع والمعرفـة بأنـه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما فى لغة العرب ، وأما إذا وجـد فى كلام الشارع قرائن بأن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها هو فيحمل عليها و لا يحمل على الموضوعات اللغوية كما هو فى أكثر الألفاظ الواردة فى كلام الشارع ـ انتهى ، وهذا هو المسمى عند الأصوليين بالحقيقة الشرعية .

ثم إن المذكور هنا لا ينافى ما سلف فى إصلاح اللحن والخطإ من أنه إذا وجـد كلمة من غريب العربية أو غيرها غير[٥] مقيدة وأشكلت عليه حيث جاز له أن يسأل عنها أهل العلم بها أى بالعربية و يرويها على ما يخبرونه به كما روى مثله عن أحمـد واسحاق وغيرهما[٦] .

[تفسير الغريب بما ورد فى بعض طرقه] (وخيرما فسرته) أى الغريب (بـ) ـالمعنى (الوارد) فى بعض الروايات مفسرا لذاك اللفظ (كالدخ) بضم الدال المهملة

---

(١) فى هـ « اسئلوا »

(٢) علوم الحديث ص ٢٤٥ ، والكفاية ص ٢٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠

(٣) فى ز « السغب اللزيق » ، وفى هـ « السقب اللزيق » انظر لقول الأصمعى معرفـة علوم الحـديث ص ٢٤٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠ ، والتدريب ٢/١٨٥

(٤) سقطت كلمة « من الشارع » من ز

(٥) سقطت كلمة « غير » من هـ

(٦) الكفاية ص ٢٥٥

عند الأكثر، و حكى ابن السيد فيها الفتح أيضا بعدها معجمة ، فإنه جاء فى رواية أخرى ما يقتضى[١] تفسيره (بالدخان) مع كونه لغة حكاها ابن الدريد وابن السيد والجوهرى وآخرون[٢] ، قال الشاعر :

. . . . . عند رواق البيت يغشى الدخاء[٣]

فى القصة المتفق عليها (لابن صائد) بمهملتين بينهما ألف ثم مثناة ، أبى عمارة عبد الله الذى يقال له : ابن صياد أيضا ، وكان يقال: إنه الدجال، فالبخارى أخرجها من حديث هشام بن يوسف ، ومسلم من حديث عبد الرزاق كلاهما عن معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنه ﷺ لما قال له : خبأت لك خبيئا ، قال ابن صائد: هو الدخ[٤] (كذاك) أى كونه الدخان ثبت (عند الترمذى) فى جامعه[٥] وقال : إنه صحيح ، و كذا عند أبى داود[٦] كلاهما[٧] من حديث عبد الرزاق . و أخرجه أحمد عنه[٨] أيضا ، واتفق الثلاثة على قولهم وخبأ له يعنى النبى ﷺ ﴿يوم تأتى السماء بدخان مبين﴾[٩] بل فى رواية أخرى عند أحمد[١٠] والبزار[١١] من حديث أبى ذر : فأراد ابن صياد[١٢] أن يقول : الدخان ، فلم يستطع فقال : الدخ الدخ . وذلك كما قال ابن الصلاح على عادة الكهان

---

(١) فى ه ، تقتضى »

(٢) الصحاح ٤/١٤٣٠ ، ولسان العرب ٣/١٤ ، والنهاية ٢/١٠٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١ ، وتاج العروس ٧/٢٤٨ ، وجمهرة اللغة ١/٦٥ - ٦٦

(٣) راجع لهذا الشعر النهاية ٢/١٠٧ ، ولسان العرب ٣/١٤ ، وتاج العروس ٧/٢٤٨ ، وجمهرة اللغة ١/٦٦ و غريب الحديث للخطابى ١/٦٣٤ ، وصدر البيت فيهما « وسال غرب عينه فلخا »

(٤) البخارى (٣٠٥٥) ومسلم (٢٩٣٠)

(٥) (٢٢٤٩)

(٦) (٤٣٠٧)

(٧) سقطت كلمة « كلاهما » من ز

(٨) ٢/١٤٨

(٩) سورة الدخان : ١٠

(١٠) ٥/١٤٨

(١١) (٣٤٠٠) كشف الاستار ٤/١٤٤ ، وقال الهيثمى : فى المجمع ٨/٣ ، رجال أحمد رجال الصحيح غير الحارث بن حصيرة وهو ثقة

(١٢) فى ز و ه « ابن صائد »

فى اختطاف بعض الشىء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان، ولهذا قال له النبي ﷺ : « اخسأ فلن تعدو قدرك » أى فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان[١] ، و وقع فى رواية أخرى عند البزار[٢] أيضا والطبرانى فى الأوسط[٣] من حديث أبي الطفيل عن زيد بن حارثة قال : « كان النبي ﷺ خبأ له سورة الدخان » وكأنه أطاق السورة وأراد بعضها . وحكى أبو موسى المدينى[٤] أن السر فى امتحان النبي ﷺ بهذه الآية الإشارة إلى أن عيسى بن مريم عليه السلام يقتل الدجال بجبل الدخان[٥] كما فى رواية أحمد من حديث أبي الزبير عن جابر ، فأراد التعريض لابن صائد بذلك ، لأنه كان يظن أنه الدجال[٦] على أن[٧] الخطابى استبعد تفسير الدخ بالدخان ، وصوب أنه خبأ له الدخ و هو نبت يكون من البساتين ، و سبب استبعاده أن الدخان لا يحظ فى اليد ولا[٨] الكم ثم قال : إلا أن يكون خبأ له اسم الدخان فى ضميره[٩] .

(والحاكم) أبو عبد الله (فسره) أيضا فى علومه (الجماع) أى بالجماع (و هو) كما اتفق عليه الأئمة ، (واهم) فى ذلك حتى قال ابن الصلاح : إنه تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن ، ولفظ الحاكم : سألت الأدباء عن تفسير الدخ : فقال ، كذا [١٠] يدخها و] يزخها يعنى بالزاء بدل الدال بمعنى واحد الدخ والزخ . قال : والمعنى الذى أشار إليه ابن صائد — خذله الله فيه — مفهوم ، ثم أنشد لعلى[١١] رضى الله عنه

---

(١) علوم الحديث ص ٢٤٧

(٢) (٣٣٩٩) كشف الاستار ١٤٣/٤

(٣) راجع لذلك مجمع الزوائد ٤/٨ ، وفتح البارى ١٧٣/٦ ، وأخرجه الطبرانى فى معجمه الكبير (٤٦٦٦)

(٤) فى هـ « المدنى » وهو خطأ

(٥) فى ز و هـ « بجبل الدخان »

(٦) المجموع المغيث لأبى موسى المدينى ٦٤٥/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١١/٤ ، وفتح البارى ١٧٣/٦ - ١٧٤ والنهاية لابن الأثير ١٠٧/١ ، ومسند أحمد ٣٦٨/٣

(٧) فى هـ « ابن » بدل « أن » وهو خطأ

(٨) زاد فى ز « فى »

(٩) غريب الحديث للخطابى ٦٣٤/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١١/٤ ، وفتح البارى ١٧٤/٦

(١٠) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(١١) فى ز « لعله » وهو خطأ

طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينام الفخة

فالمزخة بالفتح هى المرأة قاله الجوهرى ، ومعنى يزخها يجامعها ، والفخة أن ينام فينفخ فى نومه[١] .

ويؤيد وهم الحاكم رواية أبى ذر الماضية لما فيه من قوله: فأراد ابن صائد أن يقول الدخان فلم يستطع ، بل قال المصنف : إنه لم ير[٢] فى كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع، وإنما ذكره بالزاء فقط[٣]، وإذا كان كل من الحاكم والخطابى مع كونه من أئمة الفن صدر منه خلاف الرواية فى معنى هذا اللفظ فكيف بمن[٤] دونهما . على أن من الغريب مالا يعرف تفسيره إلا من الحديث . وقد جمع أبو بكر ابن الأنبارى من ذلك شيئا. وإلى ذلك أشار ابن الأثير فى النهاية[٥] ، فقال فى هرد[٦]: قال ابن الأنبارى : القول عندنا فى الحديث « بين مهرودتين » يروى بالدال و الذال أى بين ممصرتين على ما جاء فى الحديث ولم نسمعه[٧] إلا فيه ، وكذلك أشياء كثيرة لم تسمع إلا فى الحديث ، ونقل غيره عن ابن الأنبارى منها حديث « من اطلع فى صير باب ففقيت[٨] عينه فهى هدر » وحديث ابن عمر « أنه مر برجل ومعه صير فذاق منه فالأول الشق، والثانى الصحناة[٩] ومنها أن عمر سأل المفقود الذى استهوته الجن ما شرابهم ؟ قال : الجدف يعنى بالجيم و المهملة المحركتين بعدهما فاء ، و هو نبات باليمن لا يحتاج آكله شرب ماء ، و قيل :

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٧ ، وفتح البارى ١٧٣/٦ ، والصحاح ٤٢٢/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١١/٤

(٢) فى ز « لم يرا » وهو خطأ

(٣) فتح المغيث للعراقى ١١/٤

(٤) فى هـ « ممن »

(٥) ٢٥٨/٥

(٦) زاد فى ز « فى النهاية »

(٧) فى هـ « لم يسمعه »

(٨) فى هـ « فقدت » وفى ز « فقية »

(٩) الصحناة هى السمكة الصغيرة المملوحة

مالم يذكر اسم الله عليه[١] ، و نازع ابن الأنبارى صاحبه القاضى أبو الفرج النهروانى فى جعله الصير مما لا يعرف إلا فى الحديث بأنه مشهور بين الخاصة والعامة ، وكذا مما ينبغى أن يعتمد فى الغريب تفسير الراوى ، ولا يتخرج على الخلاف فى تفسير اللفظ بأحد[٢] محتمليه لأن هذا إخبار عن مدلول اللغة وهو من أهل اللسان ، وخطاب الشارع يحمل على اللغة ما أمكن موافقته لها .

و وراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ، و قد تكلم البدر ابن جماعة فى مختصره فيما يتعلق بفقهه وكيفية الاستنباط منه ، ولم يطل فى ذلك ، و الكلام فيه متعين وذكر شروطه لمن بلغ أهليته ذلك و هذه صفة الأئمة الفقهاء و المجتهدين الأعلام كالشافعى و مالك و أحمد والحمادين و السفيانين و ابن المبارك و ابن راهويه و الأوزاعى وخلق من المتقدمين والمتأخرين، وفى ذلك أيضا تصانيف كثيرة كالتمهيد والاستذكار كلاهما لابن عبد البر ، ومعالم السنن، وإعلام الحديث على البخارى كلاهما للخطابى، وشرح السنة للبغوى مفيد[٣] فى بابه ، والمحلى لابن حزم كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة و انفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة ، و شرح الإلمام ، والعمدة كلاهما لابن دقيق العيد ، و فيهما دليل على ما و هبه الله تعالى له من ذلك . ونعم الكتاب شرح مسلم لأبى زكريا النووى ، وكذا أصله للقاضى عياض ، و شرح البخارى لشيخنا : والأحوذى فى شرح الترمذى للقاضى أبى بكر ابن العربى ، و القطعة التى لابن سيد الناس عليه أيضا ، ثم الذيل عليها للمصنف ، وانتهى فيه إلى النصف ، و قد شرعت فى إكماله ، إلى غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح التى على الكتب الستة ، وكلها مشروحة . ومن غريبها شرح النسائى

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٢/٤١ ، ٤٢ ، ٣/٣٨١ - ٣٨٢ ، و النهاية ٣/٦٦ ، و ١/٢٤٧ ، و غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٣٨ - ٣٩ ، وجمهرة اللغة ٢/٦٧ ، ٣٦١ ، ولسان العرب ٤/٤٧٨ ، و٩/٢٤ ، والصحاح ٢/٧١٨ ، و ٤/١٣٣٥ ، ومقياس اللغة ٣/٣٢٦

(٢) زاد فى ق « معنيه »

(٣) فى ق « مقيد » وهو خطأ

للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله ابن النغمة[١] سماه « الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمان » . و من متأخرها شرح ابن ماجة للدميري ، ولأبي زرعة ابن المصنف على أبي داود قطعة حافلة ، بل وشرحه بتمامه الشهاب ابن رسلان[٢] ، وكذا على ابن ماجة لمغلطاي قطعة ، وعلى الموطأ و مسند الشافعي و المصابيح و المشارق و المشكاة والشهاب و الأربعين النووية وتقريب الأحكام لخلق وما لاينحصر .

و قد روى ابن عساكر في تأريخه[٣] من حديث أبي زرعة الرازي قال : تفكرت ليلة في رجال فأريت فيما يرى النائم كأن رجلا ينادي يا أبا زرعة : فهم متن الحديث خير من التفكر في الموتى .

تتمة : مما قد[٤] يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه ، و لذا اعتنى أبو حفص العكبري[٥] أحد شيوخ القاضي أبي يعلى ابن الفراء الحنبلي ثم أبو حامد محمد بن أبي مسعود الأصبهاني عرف بكوتاه[٦] بإفراده بالتصنيف . وقال ابن النجار في ثانيهما : إنه حسن في معناه لم يسبق إليه[٧] وليس كذلك ، فالعكبري متقدم عليه ، و قول ابن دقيق العيد في أثناء البحث التاسع من كلامه على حديث « الأعمال بالنيات » من شرح العمدة[٨] : شرح بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيفه كما صنف في أسباب النزول فوقفت من ذلك على شيء ، مشعر بعدم الوقوف على واحد منهما . وقد أفرده بنوع شيخنا تبعا لشيخه البلقيني و عنده في محاسنه من أمثلته الكثير ، ومنها حديث الخراج

---

(١) هو حافظ مفسر ، من العلماء بالعربية ، توفي (٥٦٧ هـ) الأعلام ٥/١٢٠

(٢) هو أحمد بن حسين الرملي الشافعي يعرف بابن رسلان ، شهاب الدين ، أبو العباس (٧٧٣ - ٨٤٤ هـ) انظر الضوء اللامع ١/٢٨٢ - ٢٨٨

(٣) أي تاريخ دمشق ١٠/٦٩٩

(٤) سقطت كلمة « قد » من هـ

(٥) أظن أنه عمر بن ابراهيم بن عبد الله ، أبو حفص العكبري ، يعرف بابن المسلم المتوفى (٣٨٧ هـ) طبقات الحنابلة ٢/١٦٣ ، وراجع أيضا البيان والتعريف ١/٣١ ، ونزهة النظر ص ١٤٦

(٦) توفي (٥٨٣ هـ) كان من حفاظ الحديث ، والأعلام ٧/٥٦

(٧) راجع المصدر السابق

(٨) ١/١١

بالضمان ، فالجمهور رووه كذلك فقط ، وعند أبي داود وغيره[١] سببه ، وهو أن رجلا ابتاع عبدا فأقام عنده ما شاء الله [[٢]أن يقيم ثم] وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله : إنه[٣] قد استغل غلامي . فقال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان . وأشار إليه الشافعي رحمه الله[٤] ، والتقييد بالسبب هنا أولى وإن أخذ بعمومه جماعة من العلماء من المدنيين والكوفيين .

المسلسل

مسلسل الحديث ما تواردا ... فيه الرواة واحدا فواحدا
حالا لهم أو وصفا أو وصف سند ... كقول كلهم سمعت فاتحد
و قسمه إلى ثمان مثل ... وقلما يسلم ضعفا يحصل
و منه ذو نقص بقطع السلسله ... كأولية و بعض و صله

[معنى المسلسل لغة واصطلاحا و أمثلته] (المسلسل) وهو لغة اتصال الشيء بعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد و (مسلسل الحديث) وهو من صفات الإسناد[٥] (ما تواردا فيه الرواة) له كلهم (واحدا فواحدا حالا) أي على حال (لهم) و ذلك إما أن يكون قوليا لهم كحديث أنه ﷺ قال لمعاذ رضي الله عنه : « إني أحبك فقل في دبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك » الحديث . فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته : أنا أحبك فقل[٦] ، ونحوه المسلسل بقول[٧] : « رحم الله فلانا كيف

---

(١) أبو داود (٣٤٩١ ، ٣٤٩٢ ، ٣٤٩٣) و ابن ماجة (٢٢٤٢) ، و الحديث بدون سببه أخرجه النسائي ٢٥٥/٨ ، والترمذي (١٢٨٥ - ١٢٨٦)

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) سقطت كلمة « إنه » من هـ

(٤) الرسالة له ص ٤٤٨

(٥) زاد في هـ « وهو »

(٦) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٤١/١ مسلسلا ، و أخرجه أحمد ٢٤٤/٥ - ٢٤٥ ، و أبو داود (١٥٠٨) و النسائي ٥٣/٣ ، و الحاكم في المستدرك ٢٧٣/١ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين و وافقه الذهبي ، ولكن لم يتسلسل فيها بجميع الرواة ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ١٢/٤

(٧) في هـ « يقول » وهو خطأ

لو أدرك زماننا » ، وبقول : « قم فصب على حتى أريك وضوء فلان »

و إما أن يكون الحال فعليـــا كقول أبي هريرة « شبك بيدى أبو القاسم ﷺ و قال : خلق الله الأرض يوم السبت » الحديث[١] فقـــد تسلسل لنـا بتشبيك كل[٢] من رواته بيد من رواه عنـــه[٣] . و نحوه المسلسل بوضع اليد على الرأس ، و بالأخذ بيد الطالب ، و بالعـــد فى يده للخمسة التى منهـا الصلاة على النبي ﷺ و الترحم والدعاء و بالمصافحة ، و برفع اليدين فى الصلاة وبالاتكاء وبالإطعام والسقى وبالضيافة بالأسودين : التمر والماء .

و قد يجيئان معاً أعنى[٤] القولى والفعلى فى حديث واحـــد كحديث أنس مرفوعا « لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره » ، قال : « و قبض رسول الله ﷺ على لحيتـه ، وقال آمنت بالقدر » فقد تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قوله آمنت إلى آخره[٥] .

(أو وصفـا) أى أو كان التوارد من الرواة على وصف لهم ، و هو أيضا فعلى كالمسلسل بالقراء و بالحفاظ وبالفقهاء و بالنحاة و بالصوفية و بالدمشقيين و بالمصريين . و نحو ذلك كالمسلسل بالمحمدين أو بمن أول اسمه عين ، أو بمن فى اسمه أو اسم أبيه[٦] أو نسبه[٧] أو غيرهما مما يضاف إليه ، نون ، أو برواية الأبناء عن الآباء أو بالمعمرين ، أو بعدد مخصوص من الصحابة يروى بعضهم عن بعض، أو من التابعين كذلك ، وقولى كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه ، لكنه فى الوصفى غالبا مقـارب بل مماثل له فى الحالى .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٩) وأحمد ٣٢٧/٢ ، وانظر أيضا الصحيحة ٤٤٩/٣ ، وصحيح الجامع الصغير ١١٢/١ . والحديث صحيح .

(٢) زاد فى هـ « واحد »

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ٤٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٩ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢/٤

(٤) فى ز « يعنى »

(٥) أخرجه الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ٤٠ ، والعراقى فى فتح المغيث ١٢/٤ - ١٣

(٦) زاد فى ز « أو جده »

(٧) فى ز « ونسبته »

(أو وصف سند) أى أو كان التوارد من الرواة على وصف سند بما يرجع إلى التحمل ، و ذلك إما فى صيغ الأداء (كقول كلهم) أى الرواة (سمعت) فلانا أو ثنا أو أنا أو شهدت على فلان ، (فاتحد) ما وقع منها لجميع الرواة فصار بذلك مسلسلا ، بل جعل الحاكم منه أن تكون[1] ألفاظ الأداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت ، فقال بعضهم : سمعت ، وقال بعضهم : أنا ، وقال بعضهم : ثنا ولكن الأكثرون على اختصاصه بالتوارد فى صيغة واحدة ، ونحوه الحلف ، كقوله « أنا والله فلان » كما نص عليه ابن الصلاح[2] ، أو ما يلتحق به كقوله « صمت أذناى إن لم أكن سمعته من فلان »

وإما فيما يتعلق بزمن الرواية أو بمكانها أو بتاريخها . فالأول كالمسلسل بالتحمل[3] يوم العيد أو بقص الأظفار فى يوم الخميس ، و الثانى كالمسلسل بإجابة الدعاء فى الملتزم ، و الثالث ككون الراوى آخر من يروى عن شيخه إلى غير ذلك من أنواع للتسلسل[4] كثيرة لا تنحصر كما قال ابن الصلاح[5] .

[تقسيم المسلسل وفائدته] (وقسمه) أى تقسيمه (إلى ثمان) كما فعل الحاكم ، إنما هى (مثل) له ، ولم يرد الحصر فيها كما فهمه ابن الصلاح عنه وتعقبه بعدم حصره فيها ، إذ ليس فى عبارة الحاكم ما يقتضى الحصر كما قاله الشارح، لقول الحاكم بعد الفراغ منها ، فهذه أنواع التسلسل من الأسانيد المتصلة التى لا يشوبها تدليس ، وآثار السماع فيها بين الراويين ظاهر ، وهذا — كما ترى — مؤذن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال ، و هو غاية المقصد من هذا النوع ، إذ فائدته البعد من التدليس و الانقطاع ،

---

(١) فى هـ « يكون »

(٢) معرفة علوم الحديث ٣٧ ٣٩ ، و علوم الحديث ص ٢٤٨ ، والارشاد للنووى ٢/٤٤٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣ - ١٤

(٣) زاد فى هـ « فى »

(٤) فى هـ « التسلسل كثيرة »

(٥) علوم الحديث ص ٢٤٨ . وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٣٨

وخيرها[١] ــ كما قال ابن الصلاح ــ ما دل على ذلك[٢] .

ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلا ونحوه كما أشار إليه ابن دقيق العيد، واشتماله كما قال ابن الصلاح على مزيد الضبط من الرواة[٣]. (و) لكن قد انعكس الأمر فـ (قلما[٤] يسلم) التسلسل (ضعفا) أي من ضعف (يحصل) في وصف التسلسل لا في أصل المتن كمسلسل المشابكة ، فمتنه صحيح[٥] والطريق بالتسلسل فيها مقال ، وأصحها مطلقا المسلسل بسورة الصف ثم بالأولية .

[كتب المسلسلات] وقد أفرد كثير من الأئمة ما وقع لهم من المسلسلات ، و[٦] وقع لي من ذلك بالسماع جملة كالمسلسلات لأبي بكر ابن شاذان[٧] ، ولأبي محمد الابراهيمي[٨] ، ولأبي محمد الديباجي[٩] ، ولأبي سعد السمان[١٠] ، ولأبي سعد

(١) في هـ « وغيرها » وهو خطأ

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٩ . وعلوم الحديث ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٣٦ - ٢٣٨

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٩ ، والاقتراح ص ٢٠٥

(٤) في هـ « فقل » وهو خطأ

(٥) زاد في ز « في صحيح مسلم » وقد اختلف في صحة متن الحديث وضعفه ، والراجح صحته كما قال المؤلف ، انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١/٢٥٦ - ٢٥٧ ، ١٧/٢٣٥ - ٢٣٦ ، ١٨/١٧ - ١٩ ، والصحيحة للألباني ٣/٤٤٩ ، ٤٥٠ ، وتعليقه على المشكاة ٣/١٥٩٨ ، ومختصر العلو للذهبي له ص ١٧

(٦) سقطت كلمة « و » من هـ

(٧) هو أحمد بن ابراهيم بن الحسن بن شاذان البزاز ، أبو بكر ، محدث بغداد في عصره (٢٩٨ - ٣٨٣ هـ) الأعلام ١/٨٣ ، وفهرس الفهارس ٢/٦٥٥ ، والرسالة المستطرفة ص ٨٢

(٨) هو عبد الله بن عطاء بن عبد الله الابراهيمي الهروي ، أبو محمد محدث توفي (٤٧٦ هـ) شذرات الذهب ٣/٣٥٢ ، وفهرس الفهارس ٢/٦٥٦

(٩) هو عبد الله بن عبد الرحمن العثماني الديباجي ، أبو محمد توفي (٥٧٢ هـ) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٢٧٨ ، فهرس الفهارس ٢/٦٥٨ ، وقال صاحب الكشف ٢/٤٣٠ : إنه (الديباجي) أبو علي حسين ابن عبد الله بن عبد العزيز التميمي البلنسي المتوفى (٦٦٩ هـ)

(١٠) هو اسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان المعتزلي ، أبو سعد ، مقرئ مفسر محدث ، فقيه ، توفي (٤٤٣ هـ) معجم المؤلفين ٢/٢٨١ ، وفهرس الفهارس ٢/٦٥٦

ابن أبي عصرون[١]، و لأبي القاسم التيمي[٢]، وللغرافي[٣]، ولأبي المكارم ابن مسدي[٤]، ولأبي سعيد العلائي ، ولابن المفضل في الأربعين له ، وبالإجازة جملة أيضا كأبي نعيم الأصبهاني و أبي الحسن اللبان[٥] والقاضي أبي بكر ابن العربي[٦] ، واعتنى كل من حافظ دمشق الشمس ابن ناصر الدين وحافظ مكة من أصحابنا بإفراد ما وقع له منها في تخريج ، وكذا أفردت مائة منها بالتصنيف مبينا شأنها ، و رويت ذلك إملاء و تحديثا بالقاهرة و مكة .

[ذكر المسلسلات الناقصة] ثم تارة يكون التسلسل من الابتداء إلى الانتهاء وهو الأكثر (ومنه ذو نقص بقطع[٧] السلسلة) إما في أوله أو[٨] وسطه أو آخره ، وله أمثلة (كـ) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « الراحمون يرحمهم الرحمن[٩] » المسلسل بـ (الأولية) وقعت لجل رواته ، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه ، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة ، وانقطع فيمن فوقه على المعتمد[١٠] . (وبعض) من الرواة قد (وصله) إلى آخره إما غلطا كما

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن هبة الله التميمي ابن أبي عصرون ، فقيه شافعي (٤٩٢ - ٥٨٥ هـ) الأعلام ٢٦٨/٤

(٢) هو اسماعيل بن محمد الفضل الأصبهاني التيمي ، أبو القاسم (٤٥٧ - ٥٣٥ هـ) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ١٩٢ ، وفهرس الفهارس ٦٥٧/٢

(٣) في هامش الأصل « بالقاء و الغين المعجمة وتشديد الراء » و هو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد المحسن الحسيني الغرافي (٦٢٨ - ٧٠٤ هـ) فهرس الفهارس ٦٥٨/٢ . والدرر الكامنة ١٧/٣ - ١٨

(٤) هو محمد بن يوسف بن موسى الأزدي الأندلسي ، حافظ ، رحال ، فيه تشيع (نحو ٥٩٣ - ٦٦٣ هـ) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ١١١ ، وفهرس الفهارس ٦٥٨/٢

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن نصر الدينوري اللبان فهرس الفهارس ٦٥٧/٢

(٦) في هـ « العزى » وهو خطأ

(٧) في ز « يقطع » وهو خطأ

(٨) زاد في ز « في »

(٩) أبو داود (٤٩٢٠) و الترمذي (١٩٢٤) و أحمد ١٦٠/٢ ، و البيهقي في سننه ٤١/٩ ، و الحاكم في مستدركه ١٥٩/٤ . والحديث صحيح لغيره . وانظر الصحيحة ٦٣٠/٢ ، وصحيح الجامع الصغير ١٨٢/٣

(١٠) علوم الحديث ص ٢٤٩ ، وفتح المغيث للعراقي ١٥/٤ ، والنزهة ص ١١٦ ، والاقتراح ص ٢٠٢

أشار إليه ابن الصلاح حيث أورد الحديث فى بعض تخاريجه[١] متصل السلسلة ، و قال عقبه[٢] : إنه غريب جدا ، وفى موضع آخر : إنه منكر ، وأبو طاهر يعنى ابن محمش[٣] راويه فمن فوقه لا مطعن فيهم ، ومع ذلك فأحسب أو أبت أن هذا سهو أو خطأ صدر من بعضهم عن قلة معرفة بهذه الصناعة ، فليس يصح تسلسله بكماله من وجه ما[٤]، و إما كذبا كأبى المظفر محمد بن على الطبرى الشيبانى[٥] حيث وصله وتوافح فأرخ سماع ابن عيينة له[٦] من عمرو فى سنة ثلاثين ومائة واقتضح ، فإن عمروا[٧] مات قبل ذلك إجماعا ، وأرخ سماع عمرو أيضا له من أبى قابوس سنة ثمانين ، ولم يتابع على ذلك و لا على أشياء انفرد بها فيه غير ذلك ، بحيث جزم غير واحد من الحفاظ باتهامه به ، لا سيما وقد رواه ابن عساكر و غيره عن شيخه فيه بدون ما أتى به بل كالناس ، وقد[٨] سلسله بعضهم إلى الصحابى فقط ، وبعضهم إلى التابعى فقط ، وكل ذلك باطل وقع عمدا من راويه أو سهوا كما بينته واضحا فى أول المتباينات التى أفردتها من حديثى . وقد جمع طرق هذا الحديث الحافظ الذهبى[٩] فى جزء سمعناه ، سماه « العذب السلسل[١٠] فى الحديث المسلسل » وكذا التقى السبكى ومن قبلهما ابن الصلاح ومنصور ابن سليم وأبو القاسم السمرقندى فآخرون .

---

(١) هو مجلس له فيه حديث الرحمة بفوائد غزيرة ، فى كراستين ، انظر تقديم المجلس الأول من أمالى ابن ناصر الدين لمحمود الحداد ص ٩

(٢) فى ز « عقبة »

(٣) هو الفقيه العلامة القدوة محمد بن محمد بن محمش (على وزن مسجد) ، أبو طاهر الزيادى النيسابورى الأديب (٣٢٧ - ٤١٠ هـ) سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٧ ، والطبقات الكبرى للسبكى ١٩٨/٤

(٤) سقطت كلمة « ما » من ز وانظر لذلك المجلس الأول من أمالى ابن ناصر الدين ، والأمنية فى تخريج المسلسل بالأولية لمحمود الحداد ص ١٩ - ٧٢ ، والمعجم لابن الأبار ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ونفح الطيب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣

(٥) انظر لترجمته العقد الثمين ١٥٢/٢ ، فيه تاريخ وفاته (٥٤٥ هـ)

(٦) سقطت كلمة « له » من ز

(٧) فى هـ « عمرا » هو الأصح فانه يكتب فى حالة النصب بدون الواو كما هو مصرح فى كتب النحو

(٨) سقطت كلمة « قد » من ز

(٩) سقطت كلمة « الذهبى » من ز

(١٠) فى هـ « بالسلسل » وهو خطأ

ومن المسلسلات الناقصة[١] ما اجتمع فى روايته ثمانية فى نسق اسمهم زيد، أو سبعة أو ستة من التابعين ، أو ست[٢] فواطم ، أو خمسة كنيتهم أبو القاسم ، أو أبو بكر أو أسمهم محمد بن عبد الوحد أو أحمد ، أو خلف أو صحابة[٣] ، أو أربعة اسمهم ابراهيم أو اسماعيل أو على أو سليمان ، أو صحابيات ، أو إخوة من التابعين أو حنفيون أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين ، أو اسمهم أبان أو أسامة أو اسحاق أو خالد أو عمران أو خولان ، أو اثنان كل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد ، أو اسمه نصر بن على أو عشام بن على ، فى أشباه لذلك ، كأن يتوالى فى رواته بصريون أو مدنيون أو مغربيون أو مالكيون أو حنبليون أو ظاهريون أو عدة نسوة كما وقع فى أبى داود[٤] من حديث مسلم بن ابراهيم عن غيطة[٥] ابنة عمرو أم عمرو[٦] المجاشية عن عمتها أم الحسن عن جدتها عن عائشة أن هند ابنة عتبة قالت « يا نبى الله بايعنى » الحديث . أو المزكوم عن الزمن عن المفلوج عن الأثرم عن الأحدب عن الأصم عن الضرير عن الأعمش عن الأعور عن الأعرج عن الأعمى كما أورده بخصوصه ابن ناصر الدين والكتانى . وفى نزهة الحفاظ لأبى موسى المدينى مما أشرت إليه وأشباهه الكثير ولكن جل الغرض هنا إنما هو فيما تسلسل من ابتداءه إلى انتهاءه .

وقد اعتنى التاج السبكى فى طبقات الشافعية له بإيراد ما لعله يقع له[٧] من حديث المترجمين بأسانيده ، و ربما يتوالى عنده من ذلك عدة فقهاء ، و كذا الصلاح الأقفهسى[٨] فى مطلق الفقهاء ، و أتى من ذلك بما هو مؤذن بكثرة اطلاعه و سعة

(١) فى هامش الأصل « كل ما ذكرته من الأمثلة موجود فى الخارج » أى فى الجواهر المكللة والمتباينات
(٢) فى هـ « ستة » وهو خطأ
(٣) فى ز « أصحابة »
(٤) ٢٢٢/١١ (٤١٤٧)
(٥) فى تحفة الأشراف ٤٤٦/١٢ . وفى نسخة لابى داود وفى التهذيب « غبطة »
(٦) زاد فى هـ « و » وهو خطأ
(٧) سقطت كلمة « له » من ز
(٨) فى هـ « الافقهسى »

روايته[١]، ولكنه مات قبل تهذيبه و تبييضه ، بل أفرد بعض المتأخرين[٢] من المسلسلات الناقصة ما اشترك جماعة من رجال سنده فى فقه أو بلد أو اقليم أو غيرها بنوع سوى ما يشبهه من توالى عدة من الصحابة أو التابعين مما أفرده أيضا بنوعين ، كما سأذكره فى الأقران إن شاءالله[٣] وكأن من فائدته معرفة مخرج الحديث وتعيين ما لعله يقع من الرواة مهملا ، و فى الفقهاء بخصوصهم الترجيح له على ما عارضه[٤] من ليس سنده متصفا بذلك ، وشيخنا منه ما توالى فيه راويان[٥] فأكثر اشتركوا فى التسمية ، ومثل له بعمران ثلاثة : الأول القصير ، و الثانى أبو رجاء العطاردى ، و الثالث ابن حصين الصحابى ، وبسليمان ثلاثة أيضا: الأول ابن أحمد الطبرانى، والثانى ابن أحمد الواسطى ، والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقى المعروف بابن بنت شرحبيل .

وفائدته دفع توهم الغلط حيث وقع[٦] إهمالهم أو بعضهم . وقد يكون بين متفق الاسم واسطة كالبخارى و عبد روى كل منهما عن مسلم [[٧]وعن كل منهما مسلم] فشيخهما مسلم بن إبراهيم الفراهيدى البصرى ، والراوى عنهما مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الصحيح ، ويحيى بن أبى كثير روى عن هشام ، و عنه هشام ، فالأول ابن عروة وهو من أقرانه ، والتلميذ ابن أبى عبد الله الدستوائى ، وابن جريج عن هشام ، وعنه هشام ، فالأعلى ابن عروة و الأدنى ابن يوسف الصنعانى ، والحكم بن عتيبة عن ابن أبى ليلى ، و عنه ابن أبى ليلى ، فالأعلى عبد الرحمن ، و الأدنى محمد بن عبد الرحمن[٨] المذكور ، فى أمثلة كثيرة ، وفائدته رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا[٩] ،

(١) فى هـ « مرويه »
(٢) فى ز « المتأخرون »
(٣) زاد فى ز « تعالى »
(٤) زاد فى ز و هـ « متن »
(٥) فى هـ « راويين » وهو خطأ
(٦) فى هـ « دفع »
(٧) سقط ما بين المكوفتين من هـ
(٨) فى ز « عبد الله » بدل « عبد الرحمن »
(٩) فى هـ « ونقلا » وهو خطأ

ولدا أفرده شيخنا بل أفرد من اتفق اسمه واسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال: وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل.

قال وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم و اسم الأب فصاعدا كأبي العين الكندي، هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، قال ويتأكد الاشتباه إذا كان كل من الحفيد و الجد له رواية كنصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان[1] الجهضمي شيخ الأئمة الستة جده أيضا ممن أخرج له أصحاب السنن الأربعة، ويقال للحفيد الجهضمي الصغير و له هو[2] الجهضمي الكبير. ومنه عثام بن علي بن عثام بن علي كما سيأتي في المؤتلف.

قال: وقد يقع أي الاتفاق بين الراوي وشيخه في الاسم أو[3] اسم الأب يعني وكذا الجد و جد الأب كأبي العلاء الهمذاني العطار مشهور بالرواية عن أبي علي الأصبهاني الحداد، و كل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقا[4] في ذلك وافترقا في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة فاجتمع بما أوردته عدة أنواع لم يذكرها ابن الصلاح ولا أكثر أتباعه[5].

الناسخ والمنسوخ

والنسخ رفع الشارع السابق من ... أحكامه بلاحق و هو قمن
أن يعتنى به وكان الشافعي ... ذا علمه، ثم بنص الشارع
أو صاحب أو عرف التاريخ أو ... أجمع تركا بان نسخ ورأوا
دلالة الإجماع لا النسخ به ... كالقتل في رابعة بشربه

(١) في ز «الأصبهاني»
(٢) سقطت كلمة «هو» من ز
(٣) في هـ «و»
(٤) في ز «واتفقا»
(٥) نزهة النظر ص ١٣٩ - ١٤٠، ١١٣

[معنى النسخ لغة] (الناسخ و المنسوخ) من الحـــديث (و النسخ) لغة يطلق[١] على الإزالة يقـال : نسخت الشمس الظل إذا أزالتـه و خلفتـــه ، و على النقل والتحويل، يقال: نسخت ما فى الخلية من العسل والنحل إلى أخرى ، ومنه نسخ الكتاب والمناسخات فى المواريث ، وهو انتقال المال من وارث إلى آخر ، ولا يتحتم[٢] فيه المحو والانعدام ، فليس نسخ الكتاب إعداما للمنسوخ منه ، و بالنظر فى هذا المعنى قسمه بعض المحققين لخمسة معان : نسخت الشمس الظل أزالتـــه و خلفته ، و الريح الأثر أذهبته ، والفريضة الفريضة نقلت حكمها إليها ، والليل و[٣] النهار بين انتهاؤه . وعقبـــه [٤] و نسخت الكتاب صورت مثله] ، قال : وهذا أنسب .

ثم[٥] اختلف فى حقيقتـــه فقيل : إنه مشترك بين الإزالة و التحويل ، لأن الأصل فى الاستعمال الحقيقة، وقيل: إنه حقيقة فى الأول ، مجاز فى الثانى ، وقيل بالعكس ، قال الأصبهانى شارح المختصر : و الأخيران الأولى من الأول فالمجاز و إن كان على[٦] خلاف الأصل ، خير من الاشتراك على أن العضد قال : إنه لا يتعلق به غرض علمى .

[تعريف النسخ اصطلاحا و محترزاته] واصطلاحا هو (رفع الشـارع) ﷺ الحكم (السابق من أحكامه بـ)حكم من أحكامه (لاحق) هكذا عرفه ابن الصلاح وقال: إنـه حد وقع لنا ، سالم من اعتراضات وردت على غيره[٧]. والمراد بارتفاع الحكم قطع

---

(١) فى هـ « تطلق »

(٢) فى هـ « ولا يحتم »

(٣) سقطت كلمة « و » من ز

(٤) وردت هذه العبارة فى هـ قبل « والليل والنهار » مع إسقاط « نسخت »

(٥) فى هـ « لم » وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « على » من ز

(٧) راجع لمعنى النسخ لغة واصطلاحا والاعتراضات عليه ، مقياس اللغة ٤٢٤/٣ - ٤٢٥ ، والصحاح ٤٣٣/١ ومجمل اللغة ٤٠٠/٤ ، والقاموس ٢٧١/١ ، ولسان العرب ٦١/٣ ، والفقيه والمتفقه ٨٠/١ ، والتبصرة للشيرازى ص ٢٥١ ، وشرح اللمع له ٤٨١/١ ، وما بعدها . والمستصفى ١٠٧/١ ، وما بعدها ، والبرهان ١٢٩٣/٢ ، وأدب القاضى للماوردى ٣٣٣/١ ، وما بعدها ، والمسودة ص ١٩٥ ، وما بعدها ، وميزان الأصول ص ٦٩٧ ، وقواعد الأصول ص ١١٤ ، والتمهيد لأبى الخطاب الحنبلى ٣٣٣/٣ ، وما بعدها ، وفصول البدائع ١٣١/٢ ، واحكام الفصول للباجى ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، والاحكام للآمدى ١٤٦/٣ - ١٥٦ =

تعلقه بالمكلفين إذ الحكم قديم لا يرتفع ، ألا ترى أن المكلف إذا كان مستجمعا لما لا بد منه يقال : تعلق به الحكم ، [(١)وإذا جن يقال : ارتفع عنه الحكم أى تعلقه] ، ولذا صرح شيخنا تبعا لغيره [(٢)بقوله رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه] ، ثم لكون الرفع لا يكون إلا بعد الثبوت خرج بيان المجمل(٣) والاستثناء والشرط ونحوها مما هو متصل بالحكم ، مبين لغايته(٤)، لا سيما مع التقييد بالسابق ، واحترز بالشارع عن قول بعض الصحابة : خبر كذا ناسخ ، فإنه لا يكون نسخا(٥) وإن كان التكليف بالخبر المشار إليه إنما حصل بإخباره لمن لم يكن بلغه قبل ، و بالحكم السابق من أحكامه عن رفع الإباحة الأصلية ، فإنه لا يسمى نسخا ، [(٦) وللاحتراز عن ذلك أيضا قيد بعضهم الحكم بالشرعى وقال :] لأن الأمور العقلية التى مستندها البراءة الأصلية لم تنسخ ، و إنما ارتفعت بإيجاب العبادات ، [(٧)ولكن هذا القيد مستغن عنه بما قدمناه] . وبحكم من أحكامه عن الرفع بالموت ، وكذا بالنوم و الغفلة والجنون وإن نازع فيه بعضهم بأن النائم وما بعده رفع الحكم عنهم بحكم من أحكامه ، وهو قوله ﷺ « رفع القلم(٨) » فقد أجيب عن هذا كما أفاده الأصبهانى بأنه لافرق بين الثلاثة و بين الميت فى رفع الحكم عنهم للعلم بأن شرط التكليف التعقل وقد اشتركوا فى عدمه والحديث

= والاحكام لابن حزم ٤/٥٩ ـ ٦١ ، والناسخ والمنسوخ لعبد القاهر البغدادى ص ٣٩ ـ ٤٢ ، و الناسخ والمنسوخ لابن الجوزى ص ٩٠ ، وجامع الأصول ١/١٤٥ ، و الناسخ و المنسوخ للنحاس ص ٧ ـ ٨ ، والاعتبار للحازمى ص ٧ ـ ٨ ، و علوم الحديث ص ٢٥٠ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٣٩ ، وتفسير الامام الرازى ١/٦٥٧ ـ ٦٥٨ ، ومنتهى الوصول والأمل ص ١٥٣ ـ ١٥٤

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز و بدله « بالتقييد به » وراجع لقول ابن حجر نزهة النظر ص ٥٨

(٣) فى ز « الجمل »

(٤) زاد فى ز « أو منفصل عنه ، مخصص لعموم أو مقيد لاطلاق »

(٥) زاد فى ز « كما سيأتى مع النزاع فيه »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٨) أخرجه أبو داود (٤٣٧٥ ـ ٤٣٨٠) ، والنسائى ٦/١٥٦ ، و الترمذى (١٤٢٣) ، و الحديث صحيح ، راجع للتفصيل إرواء الغليل ٢/٤ ـ ٧

فهو دليل على أن الرافع[١] هو النوم وما معه لا لفظ الخبر، وبلاحق عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت كقوله ﷺ « إنكم لا قو العدو غدا ، و الفطر أقوى لكم فأفطروا[٢] » فالصوم مثلا بعد ذلك اليوم ليس بنسخ متأخر ، وإنما المأمور به مؤقت وقد انقضى وقته بعد مضى اليوم المأمور بإفطاره ، ووراء هذا أن البلقيني زاد فى الحد كون الحكم الذى رفع متعلقا بالمحكوم عليه ليخرج به تخفيف الصلاة ليلة الإسراء من خمسين إلى خمس فإنه لايسمى نسخا لعدم تعلقه بالمحكوم عليهم أى تعلقا تنجيزيا لعدم إبلاغه لهم ، فأما فى حقه ﷺ فمحتمل ، إلا أن يلمح أنه إنما يتعلق بعد البيان وهى غير مسألة النسخ قبل وقت الفعل لوجود التعلق بخلاف البيان ، ولكن قيل : إن هذا القيد قبل ما حملته عليه مستغن عنه بقوله الحكم ، إذ الحكم الشرعى لا بد و أن[٣] يكون متعلقا بفعل المكلف تعلقا معنويا قبل وجوده ، تنجيزيا بعد ، حسبما أخذ فى حد الحكم حيث قيل فيه : خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين من حيث التكليف بالاقتضاء أو التنجيز فحينئذ لفظ الحكم يغنى[٤] عنه ، [[٥]على أن فى تعريف شيخنا السابق ما يخرجه ، و اختار التاج السبكى فى تعريفه أنه رفع الحكم الشرعى بخطاب ، وقال : إنه أقرب الحدود] .

[[٦]وبالجملة فكونه رافعا هو الصحيح] ، وإلا فقد قيل : إنه بيان لانتهاء أمد[٧] الحكم ، والناسخ ما دل على الرفع المذكور ، وتسميته ناسخا مجاز ، لأن الناسخ فى الحقيقة هو الله ، وقد قال ابن كثير فى هذا النوع : إنه ليس من خصائص هذا العلم بل هو بأصول الفقه أشبه[٨]، ونحوه قول ابن الأثير معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وان تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يفتقر إليها بل هى من وظيفة الفقيه ،

---

(١) فى ز « الرفع »

(٢) أخرجه بالمعنى مسلم (١١٢٠) وأبو داود (٢٣٨٩) وأحمد ٣/٣٥

(٣) فى هـ « لا بد أن يكون » باسقاط « و »

(٤) فى هـ « يعنى »

(٥) سقط ما بين المكوفتين من ز و من هـ إلى « ما يخرجه »

(٦) فى ز مكان ما بين المكوفتين « ثم إن كونه رافعا هو الصحيح »

(٧) فى هـ « مد »

(٨) اختصار علوم الحديث ص ١٦٩

لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك ، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل و يروى ما سمعه[١] من الأحاديث فإن تصدى لما رواه فزيادة فى الفضل وكمال فى الاختيار[٢] ـ انتهى .

[ينبغى للعالم أن يعتنى بهذا الفن] (وهو) أى هذا النوع على كل حال (قمن) بكسر الميم على إحدى اللغتين أى حقيق (أن يعتنى به) لأنه علم جليل ذو غور وغموض ، دارت فيه الرؤس وتاهت[٣] فى الكشف عن مكونه[٤] النفوس ، بحيث يستعظمه الزهرى أحد من انتهى إليه علم الصحابة ، ومن كان عليه مدار حديث الحجاز و إليه المرجع فيه ، وعليه المعول فى الفتيا . و قال : إنه أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه[٥] ، (وكان) إمامنا (الشافعى) رحمه الله (ذا) أى صاحب (علمه) ، له فيه اليد الطولى ، و السابقة الأولى ، فخاض تياره وكشف أسراره واستنبط معينه[٦] و استخرج دفينه واستفتح بابه و[٧] رتب أبوابه ، ولذا نسب الإمام أحمد ابن وارة حيث قدم مصر ولم يكتب كتبه، إلى التفريط وقال[٨] : ما عرفنا المجمل من المفسر ، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسناه[٩] ، ومع ذلك فلم نر له فيه تصنيفا مستقلا ، إنما يوجد فى غضون الأبواب من كتبه مفرقا ، وكذا فى الرسالة له منه أحاديث ، وتكلم فيه[١٠] رسول الله ﷺ ثم

---

(١) زاد فى هـ « كما سمعه » وكذا فى جامع الأصول

(٢) جامع الأصول ١/٣٨

(٣) فى هـ « تاهب »

(٤) فى ز « مكنونه »

(٥) راجع لذلك تاريخ دمشق لأبى زرعة ١/٦٢٠ ، والحلية ٣/٣٦٥ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٥/١٠١٣ والاعتبار للحازمى ص ٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٣٤٦

(٦) فى ز « معنيه »

(٧) زاد فى ز « قد »

(٨) زاد فى ز « له »

(٩) الحلية ٩/٩٧ ، و تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥/٤ ، و الاعتبار للحازمى ص ٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، وسير أعلام النبلا ١٠/٥٥

(١٠) فى هامش الأصل « الناسخ والمنسوخ »

كان متداولا بين الصحابة والتابعين متفرقا فى كتب شروح السنة إلى أن جرد له غير واحد من الأئمة مصنفات كأبي داود صاحب السنن ، وأبي حفص ابن شاهين ، وكابن الجوزى فى مصنفين : أحدهما فى الرد على جماعة من العلماء دعوى النسخ فى كثير من الأحاديث، ثانيهما فى تجريد الأحاديث المنسوخة وهو مختصر جدا ، وكالحازمى فى مصنف حافل ، وقد قرأته مع ثانى تصنيفى ابن الجوزى بعلو ، وكالبرهان الجعبرى .

وهو فرض كفاية لتوقف بعض الأحكام عليه ، وقد مر[1] على بن أبي طالب رضى الله عنه فيما رواه أبو عبد الرحمن السلمى عنه ، بقاص فقال : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هلكت وأهلكت[2]. ونحوه عن عمر وابن عباس[3] . وقال الزهرى : من لم يعلم ذلك خاط[4] . وقد توهم بعض من لم يحظ[5] من معرفة الآثار إلا بآثار ولم يحصل من طريق[6] الأخبار إلا بالإخبار أن الخطب فيه جال يسير والمحصول منه قليل غير كثير[7] ، فعاناه مع عدم تقدمه فى صناعته وضبطه ، فأدخل فيه ما ليس منه لخفاء معنى المنسوخ وشرطه .

[دلائل النسخ] (ثم بنص الشارع) ﷺ على[8] إبطال أحد الدليلين

---

(١) زاد فى ز « عن »

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة فى العلم (١٣٠) والخطيب فى الفقيه والمتفقه ١/٨٠ ، والحازمى فى الاعتبار ص ٦ ، والنحاس فى الناسخ و المنسوخ ص ٥ ، والحربى فى غريب الحديث ٣/١٠٤٤ ، والبيهقى فى سننه الكبرى ١٠/١١٧ ، و المدخل (١٨٤) ، و أورده الواحدى فى أسباب النزول ص ٦ ، وابن الجوزى فى الناسخ والمنسوخ ص ١٠٤ - ١٠٨

(٣) أخرجه (حديث ابن عباس) الطبرانى فى معجمه الكبير (١٠٦٠٣) ، و البيهقى فى المدخل ص (١٨٥) والحازمى فى الاعتبار ص ٧ ، والنحاس فى الناسخ والمنسوخ ص ٥ . وابن الجوزى فى الناسخ والمنسوخ ص ١٠٩ - ١١٠ ، وفى إسنادهم الضحاك بن مزاحم ، قال الهيثمى فى المجمع ٧/١٩٠ ، ضعفه جماعة و وثقه ابن حبان وقال : لم يسمع من عباس .

(٤) لم نقف عليه .

(٥) فى ه « لم يحط »

(٦) فى ه « طرائق »

(٧) انظر الاعتبار للحازمى ص ٤

(٨) سقطت كلمة « على » من ز

المتعارضين[١] وتصريحه بذلك كقوله هـذا ناسخ ، أو فى ما معناه ، كقوله « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكر الآخرة[٢] » وكرجم ماعز دون جلده[٣] بعد قوله « الثيب بالثيب[٤] جلد مائة ورجم بالحجارة » كما ذكره ابن السمعانى وغيره[٥] (أو) بنص (صاحب) من أصحابه رضى الله عنهم عليه صريحا[٦] كقول جابر رضى الله عنه: « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار[٧] » أو أن أحدهما شرع بمكة والآخر بالمدينة [[٨](أو) بغيرهما وذلك كأن (عرف التاريخ) للخبرين المتعذر الجمع بينهما[٩] وتأخر أحدهما عن الآخر] و أمثلته كثيرة (أو أجمع تركا) أى على ترك العمل ، بمضمون الحديث[١٠] (بان) أى ظهر بكل واحد من هذه الأربعة التى هى نص الشارع أو الصحابى أو العلم بالتاريخ أو الإجماع (نسخ) للحكم الآخر ، وأصرحها أولها . وأما ثالثها[١١] فمحله فى غير المتواترين ، أما إذا فى أحد المتواترين أنه كان متقدما على الآخر ففيه خلاف الأصوليين[١٢] والأكثرون على عدم قبوله وبه جزم بعضهم لأنه يتضمن نسخ المتواتر بالآحاد وهو غير واقع ، وحجة الطرف الآخر أن النسخ إنما هو بالمتواتر ، و خبر الواحد معين للناسخ لا ناسخ ، لأنه

---

(١) زاد فى ه « المتعذر الجمع بينهما »

(٢) مسلم (٩٧٧) والترمذى (١٠٥٤) وأحمد ٣/٣٨ ، والنسائى ٤/٨٩

(٣) فى ز « رجمه وجلده » وهو خطأ

(٤) سقطت كلمة « الثيب » من ز

(٥) انظر الاعتبار للحازمى ص ٢٠٠ - ٢٠٤ ، والفقيه والمتفقه ١/١٢٦ - ١٢٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٠ ، وأما حديث الثيب وقصة ما عز فقد أخرجهما مسلم فى صحيحه (١٦٩٠ ، ١٦٩٤)

(٦) سقطت كلمة « صريحا » من ه وزاد فيها « كأن يجزم بتأخر أحدهما »

(٧) أبو داود (١٩٠) و النسائى ١/١٠٨ ، و الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ١٠٦ ، و الخطيب فى الفقيه والمتفقه ١/١٢٨ ، والحازمى فى الاعتبار ص ٥٠

(٨) وردت عبارة ما بين المكوفتين فى ز قبل « كقول جابر »

(٩) سقطت كلمة « المتعذر الجمع بينهما » من ز وفيها « للواقعتين » بدل « للخبرين »

(١٠) فى ه « حديث »

(١١) فى ه « ثانيهما »

(١٢) فى ز « للأصوليون » وهو خطأ

علم أن أحـدهما ناسخ و الآخر منسوخ بدونـه . و كذا محل ثانيهما[١] فيما إذا كان مستنده النقل أو قال : القول بكذا منسوخ ، أو هـذا هو الناسخ و كذا إن قال : هذا ناسخ و ذكر دليله ، فإن لم يذكره واقتصر على قوله : هـذا ناسخ ، أو هـذا نسخ لهـذا لم يرجع إليه عند غير واحد من الأصوليين والفقهاء لاحتمال أنه قاله عن اجتهاد نشأ عن ظن ماليس بنسخ نسخا . لاسيما وقد اختلف العلماء فى أسباب النسخ ، وهذا بناء على أن قوله رضى الله عنه ليس بحجة ، و لكن قد أطلق ابن الصلاح تبعا لأهل الحديث القول بمعرفة النسخ بقول الصحابي ، بل و أطلقه الشافعى أيضا حيث ذكر الأدلة الأربعة فقال فيما رواه البيهقى فى المدخل من طريقـه : ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر ، أو بقول من سمع الحديث يعنى من الصحابة أو العامة يعنى الإجماع ، وهو ـ كما قال المصنف ـ أوضح وأشهر ، اذ النسخ لا يصار إليه بالاجتهاد و الرأى ، وإنما يصار إليـه عند معرفة التاريخ ، والصحابة أورع من أن يحكم أحدهم على حكم شرعى بنسخ[٢] من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه .

ليس من أمثلته[٣] ما يرويه الصحابي المتأخـر الإسلام معـارضا لمتقدم عنه بناء على الظاهر ، لتجويز سماع المتقدم بعد المتأخر .

قال شيخنا : ولاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقـدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن إن وقع التصريح بسماعـه له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخا بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئا قبل إسلامه[٤].

وفيه نظر للتجويز السابق قريبا[٥]، وحينئذ فطرق كون حـديث شـداد المرفوع

---

(١) فى هـ « محله »

(٢) فى ز و هـ « ينسخ »

(٣) فى ز « ثم إنه من أمثلة ثالثها » وفى هـ « وأما ثالثها فليس من أمثلته »

(٤) علوم الحديث ص ٢٥٠ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦/٤ ـ ١٧ ، والتقييد و الايضاح ص ٢٤٠ ، والنزهة ص ٥٨ ، و جامـع الأصول ١٥٠/١ ، ١٥١ ، و شرح اللمع ٥١٧/١ ـ ٥١٩ ، و احـكام الفصول ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، والاحكام للآمدى ٢٥٩/٣ ـ ٢٦٠ ، والمستصفى ١٢٨/١ ـ ١٢٩ ، وأما قول الشافعى فلم نجده فى المدخل للبيهقى بل أورده فى معرفة السنن ٣٧/١

(٥) سقطت كلمة « قريبا » من هـ

«أفطر الحاجم والمحجوم[١]» منسوخا بحديث ابن عباس رضى الله عنه «أ نه ﷺ احتجم وهو صائم محرم[٢]» لكون ابن عباس إنما صحبه محرما فى حجـــة الوداع سنـة عشر، وشداد قيد حديثه فى بعض طرقه إما بزمن الفتح كما فى رواية وكان سنـــة ثمان، وإما برمضان كما فى أخرى وايا ما كان فهو قبل حجة الوداع.

أما الأول فواضح، وأما الثانى فحجة الوداع لم يكن بعـــدها فى حياة النبى ﷺ رمضان احتمال أن يكون ابن عباس تحمله عن غيره من الصحابة على أن الشافعى قال: وإسناد الحديثين جميعا مشتبه، قال: وحديث ابن عباس أمثلهما إسنادا[٣].

(و) أما رابعها فليس على إطلاقه فى كون الاجماع ناسخا، بل العلماء من المحدثين والأصوليين إنما (رأوا دلالة الاجماع) على وجود ناسخ غـــيره بمعنى أن بالاجماع يستدل على وجود خبر معه يقع به النسخ، وعليـه ينزل نص الشافعى والأصحاب وسائر المطلقين، (لا) أنهم رأوا (النسخ بـه) لأنـه لا ينسخ بمجرده اذ لا ينعقد إلا بعد الرسول، وبعده ارتفع النسخ، وكذا لا ينسخ[٤]، ولذلك أمثلة كثيرة كنسخ رمضان صوم عاشوراء والزكاة و سائر الحقوق فى المال و (كـ) حديث معاوية، وجابر، وجرير، وشرحبيل ابن أوس، والشريد بن أوس الثقفى، وعبد الله بن عمرو وغطيف و أبى الرمداء، و أبى سعيد وأبى هريرة، و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم مرفوعا فى (القتل) لشارب الخمر (فى) مرة (رابعة)[٥] صدرت منه بعد شربه ثلاث مرار قبلها أو فى مرة خامسة كما فى بعض الروايات (بـ) سبب (شربه[٦]) حيث حكى الترمذى فى آخر

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٥٢) وابن ماجه (١٦٨١) والبيهقى فى السنن ٤/٢٦٥
(٢) أخرجه البخارى (١٩٣٨) وأبو داود (٢٣٥٦) والترمذى (٧٧٥)
(٣) اختلاف الحديث فى آخر الأم ٨/٥٢٩ - ٥٣٠، والاعتبار للحازمى ص ١٣٩ - ١٤٣، وعلوم الحديث ص ٢٥١، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٧، وفتح البارى ٤/١٧٧
(٤) علوم الحديث ص ٢٥١، والارشاد للنووى ٢/٤٤٦، والفقيه والمتفقه ١/١٢٦
(٥) فى هـ «الرابعة» وهو خطأ
(٦) راجع لروايات هؤلاء الصحابة سنن أبى داود ١٢/١٨٤ - ١٩٢، و سنن الترمذى ٤/٤٨ - ٤٩، وسنن النسائى ٨/٣١٣، وابن ماجه ٢/٨٥٩، والفقيه والمتفقه ١/١٢٥، والاعتبار ص ٢٠٠ - ٢٠١، ونصب الراية ٣/٣٤٦ - ٣٤٩، وفتح البارى ١٢/٧٨ - ٧٩

جامعه[1] الإجماع على ترك العمل به ، ونحوه قول الماوردى قتل الشارب فى الخامسة انعقد الإجماع من الصحابة على خلافه[2]، ولا يخدش الإجماع بما رواه أحمد والحارث بن أبي أسامة فى مسنديهما من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال: « ايتونى برجل أقيم عليه الحد يعنى ثلاثا ثم سكر فان لم أقتله فأنا كذاب » ولا بما أخرجه[1] سعيد بن منصور مما هو أشد من هذا عن ابن عمرو أيضا أنه قال « لو رأيت أحدا يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته » ولا بحكاية القتل فى الرابعة أيضا عن عثمان رضى الله عنه ، وعن عمر بن عبد العزيز و الحسن البصرى فضلا عن كون أهل الظاهر منهم ابن حزم قالوا به ، لانقطاع أولهما ، فإن الحسن لم يسمع من ابن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره وللين سند ثانيهما بحيث لا يكون فيهما حجة كما أنه لا حجة فيما عداهما لعدم ثبوته

(١) طب ١٤٣٦٦

وأما خلاف الظاهرية فلا يقدح فى الإجماع وحينئذ فلم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك ، حتى ولو ثبت عن ابن عمرو أو غيره من الصحابة فمن بعدهم لكان العذر عنه أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من ندرة الخلاف ، و لوجود الخلاف فى الجملة حكى ابن المنذر إجماع عوام أهل العلم فى ترك القتل فى الرابعة ، واستثنى شاذا موصوفا بأنه لا يعد بل وقوع الخلاف[3] قديما لا يمنع حصول الاجماع بعد ذلك كما سلف فى كتابة الحديث ، وهى طريقة مشهورة كما قال البلقينى .

ويؤيده قول شيخنا فى فتح البارى عقب حكاية قول الترمزى وهو محمول على من بعد لنقل غيره القول به وأشار لما تقدم .

وممن حكى الإجماع أيضا النووى وقال : القول بالقتل قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم ، و الحديث الوارد فيه منسوخ إما بحديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث وإما بأن الإجماع دل على نسخه » انتهى .

---

(١) أى فى علله ٥/٧٣٦

(٢) فى هـ « أنه لا يقتل » بدل « خلافه »

(٣) فى هـ « خلاف » بدون التعريف

هذا كله مع ورود ناسخ من حديثي جابر وقبيصة بن ذؤيب بحيث عمل بمضمونه عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص، ولكن ليس هذا محل الإطالة بها[١] قال البلقيني: و من مثل معرفة النسخ بالإجماع الحديث الذي رواه أبو داود في سننه[٢] من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لوهب بن زمعة ورجل آخر: « إن هذا يوم رخص لكم اذا انتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمتم منه إلا النساء، فاذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما كهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به ، و إسناده جيد ، وإن كان فيه محمد بن اسحاق لكنه[٣] صرح بالتحديث فهذا مما أجمع العلماء على ترك العمل به ، وأشباه ذلك، على أن الإمام أبا بكر الصيرفي شارح الرسالة لم يجعل الإجماع دليلا على تعين المصير للنسخ بل جعله مترددا بين النسخ و الغلط ، فإنه قال في كتابه الدلائل: فإن أجمع على ابطال حكم أحدهما فهو منسوخ أو غلط يعني من بعض رواته كما صرح به غيره والآخر ثابت ، قال المصنف : وما قاله محتمل[٤] .

التصحيف

و العسكري و الدارقطني صنفا ... فيما له بعض الرواة صحفا
في المتن كالصولي « ستا » غير ... شيئا أو الإسناد كابن الندر
صحف فيه الطبري قال ... بذر بالباء و نقط ذالا
و أطلقوا التصحيف فيما ظهرا ... كقوله احتجم مكان احتجرا
و واصل بعاصم والأحدب ... بأحول تصحيف سمع لقبوا
و صحف المعنى أمام عنزة ... ظن القبيل بحديث العنزة

(١) انظر لهذه الآثار والأقوال فتح الباري ١٢/٨٠ - ٨١ ، وشرح مسلم للنووي ١١/٢١٧ ، والمحلى ١١/٣٦٥ - ٣٧٠ ، و الاحكام لابن حزم ٤/١٢٠ ، و فتح المغيث للعراقي ٤/١٧ ، قال أحمد شاكر والألباني وابن القيم : الحديث محكم غير منسوخ : الصحيحة ٣/٣٤٨ ، والطرق الحكمية ص ٢٦٥ - ٢٦٦

(٢) ٥/٤٨١ - ٤٨٣ (١٩٨٣)

(٣) في ز « لأنه »

(٤) فتح المغيث للعراقي ٤/١٧ - ١٨ ، والتقييد والايضاح ص ٢٤٢ - ٢٤٥

و بعضهم ظن سكون نونه فقـال شـاة خاب فى ظنونه

(التصحيف) الواقع فى المشتبه من السند والمتن . ولو جعل بعد الغريب أو بعد المؤتلف و المختلف [(١)لكان حسنا] ، و هو لكونه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها ، فن جليل مهم إنما ينهض بأعبائه من الحفاظ الحذاق .

[الكتب المهمة فى هذا الفن] (و) الحافظان أبو أحمد (العسكرى) و أبو الحسن (الدارقطنى صنفا فيما له بعض الرواة صحفا) وعلى ثانيهما اقتصر ابن الصلاح، وقال : إنه مفيد ، وأما أولهما فله فى التصحيف عدة كتب أكبرها لسائر مايقع فيه التصحيف من الأسماء والألفاظ غير مقتصر على الحديث ، ثم أفرد منه كتابا يتعلق بأهل الأدب ، و هو ما يقع فيه التصحيف من ألفاظ اللغة و الشعر وأسماء الشعراء و الفرسان و أخبار العرب و أيامها و وقائعها وأماكنها وأنسابها ثم آخر فيما يختص بالمحدثين من ذلك غير متقيد بما وقع فيه التصحيف فقط ، بل ذكر فيه ما هو معرض لذلك ، وفى بعض المحكى مما وقع لبعض المحدثين ما يكاد اللبيب يضحك منه(٢) .

[غرض تصنيف تلك الكتب الافصاح] وكذا صنف فيه الخطابى وابن الجوزى لا لمجرد الطعن بذلك من أحد منهم فى واحد ممن صحف ولا للوضع منه ، وإن كان المكثر ملوما والمشتهر به بين النقاد مذموما ، بل إيثارا لبيان الصواب و إشهارا له بين الطلاب ، ولهذا لما ذكر الخطيب فى جامعه(٣) أنه عيب جماعة من الطلبة بتصحيفهم فى الأسانيد والمتون ، ودون عنهم ما صحفوه ، قال : وأنا أذكر بعض ذلك ليكون داعيا لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله إن شاء الله ، لا سيما وينبغى لقارىء الحديث أن يتفكر فيما يقرؤه حتى يسلم منه . وقول العسكرى إنه قد عيب بالتصحيف جماعة من العلماء

(١) ورد ما بين المكوفتين فى ه قبل « أو بعد المؤتلف والمختلف »

(٢) علوم الحديث ص ٢٥٢ ، والارشاد للنووى ٤٥٧/٢، والتقريب له ص ٢٣ ، وفتح المغيث للعراق ١٨/٤ وشرح ما يقع فيه التصحيف و التحريف ٤١/١ - ١٥١ ، وتصحيفات المحدثين ٤/١/١ - ٥ ، و اختصار علوم الحديث ص ١٧٠، والفهرسة لابن خير ص ١٧

(٣) ٢٨٥/١ ، ٢٩٧

وفضح به كثير من الأدباء ، وسموا الصحفية ، ونهى العلماء عن الحمل عنهم[١] محمول على المتكرر منه[٢] وإلا فما يسلم من زلة و خطإ إلا من عصم الله[٣] والسعيد من عدت غلطاته . قال الإمام أحمد : و من يعرى عن الخطإ والتصحيف[٤] ؟ و الإكثار منه إنما يحصل غالبا الآخذ من بطون الدفاتر والصحف ، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك ، ومن ثم حض الأئمة على تجنب الأخذ كذلك كما سلف فى الفصل الخامس من صفة رواية الحديث ، ويعلم[٥] أن اشتقاقه من الصحيفة، لأن من ينقل كذلك ويغير يقال: إنه قد صحف أى قد روى عن الصحف فهو مصحف ومصدره التصحيف[٦] .

[أمثلة التصحيف فى المتن] ثم إنه[٧] يقع تأرة إما (فى المتن ك) ما اتفق لأبى بكر (الصولى) حيث أملى فى الجامع حديث أبى أيوب مرفوعا : من صام رمضان وأتبعه (ستا) بسين مهملة و مثناة فوقانية مشددة (غير) ذلك ا شيئا) بالمعجمة[٨] والمثناة التحتانية[٩] . و لوكيع فى حديث : لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر ، حيث غيره بالخطب بالمهملة[١٠] ، و الشعر بفتحتين[١١] . و يحكى أن

---

(١) تصحيفات المحدثين ١/١/٥

(٢) زاد فى ز و ه « ذلك »

(٣) فى ز و ه « عصمه الله »

(٤) علوم الحديث ص ٢٥٢

(٥) فى ز « واعلم »

(٦) راجع لمعنى التصحيف تصحيفات المحدثين ١/١/٣٩ - ٤٣ ، ونزهة النظر ص ٨٢

(٧) زاد فى ز « قد »

(٨) زاد فى ز « فيه »

(٩) الجامع للخطيب ١/٢٩٦ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٥ ، والارشاد للنووى ٢/٤٦٠ ، و فتح المغيث للعراق ٤/١٦ ، و الحديث أخرجه مسلم (١١٦٤) وأبو داود (٢٤١٦) و أحمد ٥/٤١٧ ، و الترمذى (٧٥٩) وابن ماجة (١٧١٦)

(١٠) فى ز « بالهاء المهملة »

(١١) انظر علوم الحديث ص ٢٥٥ ، و فتح المغيث للعراق ٤/١٨ ، و الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ٤/٩٨ والخطيب فى جامعه ١/٢٩٢ ، و الحديث ضعيف جدا لأن فيه جابرا الجعفى ، وانظر أيضا ضعيف الجامع الصغير ٥/١٦

ابن شاهين صحفه كذلك أيضا بجامع المنصور فقال بعض الملاحين : يا قوم كيف نعمل و الحاجة ماسة[١] يشير إلى أن ذلك من حرفته ، و ليست هذه اللفظة فى النهاية لابن الأثير ، و الحديث فى مسند أحمد والمعجم الكبير للطبرانى و الجامع للخطيب وغيرهم من حديث جابر الجعفى عن عمرو بن يحيى القرشى عن معاوية بن أبى سفيان به ، و لمشكدانة[٢] حيث جعل حديث النهى عن قصع[٣] الرطبة بالطاء بدل الصاد فجاء إليه أرباب الضياع و الناس يضجون ففتش حتى وقف على صحته[٤] ، ولأبى موسى محمد بن المثنى العنزى الذى اتفق الستة على الرواية عنه ويلقب الزمن حيث جعل « أو شاة تنعر » بالنون بدل الياء[٥] ، ولأبى بكر الاسماعيلى حيث جعل قر الدجاجة بالزاء المنقوطة المضمومة بدل الدال المهملة المفتوحة[٦] ، ولغندر حيث جعل أبيا فى حديث جابر « رمى أبى يوم الأحزاب على أكله[٧] » أبى بالاضافة. وأبو جابر كان استشهد قبل ذلك فى أحد[٨] ، ولشعبة حيث جعل ذرة بالمعجمة المفتوحة و الراء المشددة درة بضم المهملة والتخفيف[٩] . و لمحمد بن يزيد بن عبد الله النيسابورى السلمى الملقب محمش حيث جعل « يا أبا عير ما فعل النغير[١٠] المصغرين بالتكبير فقال : يا أبا عير

(١) علوم الحديث ص ٢٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ١٨/٤

(٢) فى ز و هـ « لمشكدانه ، بالهاء المهملة

(٣) فى هامش الاصل « كنع ، عصرها أو أخرجها من قشرها قاله فى القاموس ، وليست أيضا فى النهاية »

(٤) الجامع للخطيب ١/ ٢٩٣

(٥) الجامع للخطيب ٢٩٥/١ . وعلوم الحديث ص ٢٥٤ ، و فتح المغيث للعراقى ١٦/٤ ، وتصحيفات المحدثين ٢٧/١/١ - ٢٨ ، والحديث أخرجه البخارى (٢٥٩٧) ومسلم (١٨٣٢) وغيرهما من المحدثين

(٦) علوم الحديث ص ٢٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦/٤ ، و الحديث أخرجه البخارى (٦٢١٣) ومسلم (٢٢٢٨) وأحمد ٨٧/٦

(٧) فى ز « على كاهله وعلى أكله »

(٨) علوم الحديث ص ٢٥٣ ، و الارشاد للنووى ٤٥٩/٢ ، والحديث أخرجه مسلم (٢٢٠٧ ، ٨ ٢٢) وابن ماجة (٣٤٩٣) وأحمد ٣٧١/٣

(٩) علوم الحديث ص ٢٥٣ ، و الحديث أخرجه البخارى (٤٤) و مسلم (١٩٣) وذكر الآخر تصحيف شعبة أيضا .

(١٠) أخرجه البخارى (٦٢٠٣) ومسلم (٢١٥٠) وأبو داود (٤٩٤٨)

مافعل البعير بالموحدة والعين المهملة فصحف فيهما معا ، حتى إنا روينا فى علوم الحديث للحاكم[١] عن أبى حاتم الرازى أنه قال : حفظ الله أخانا صالح بن محمد الحافظ[٢] الملقب جزرة فإنه لايزال يبسطنا[٣] غائبا وحاضرا كتب إلى أنه لما مات الذهلى يعنى بنيسابور أجلسوا شيخا لهم يقال له: محمش فأملى عليهم وذكر ما تقدم وأنه أملى أيضا أن النبى ﷺ قال: « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس[٤] » فقالها بالخاء المعجمة المضمومة وبسكون الراء ، على أن جزرة إنما لقب بها لكونه صحف حديث أن[٥] عبدالله بن بسركان يرقى ولده بخرزة بمعجمتين بينهما راء مفتوحة بجزرة بجيم ثم بمعجمة بعدها مهملة كما سيأتى فى الألقاب[٦]

و اتفق لبعض مدرسى النظامية ببغداد أنه أول يوم إجلاسه أورد حديث « صلاة فى أثر صلاة كتاب فى عليين[٧] » ففال كنار فى غلس ، فلم يفهم الحاضرون ما يقول حتى أخبرهم بعضهم بأنه تصحف[٨] على المدرس . ولابن أبى عاصم حيث قال فى كتاب الأطعمة له باب تحريم السباع و ساق حديث دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد رفعه « السباع حرام » فصحفه و إنما هو الشياع بالمعجمة و الياء المثناة تحت وهو الصوت عند الجماع[٩] . ولعبد القدوس حيث جعل نهيه ﷺ « أن يتخذ شىء فيه الروح غرضا[١٠] » بفتح الراء من الروح و فتح العين المهملة و إسكان الراء من

---

(١) ص ١٨١ - ١٨٢

(٢) زاد فى ﻫ « يعنى »

(٣) فى نسخة من هامش الأصل « يضحكنا » وكذا فى معرفة علوم الحديث

(٤) أخرجه بدون التصحيف ، مسلم (٢١١٣) وغيره من المحدثين

(٥) سقطت كلمة « أن » من ز

(٦) راجع تاريخ بغداد ٣٢٢/٩ - ٣٢٣ ، والجامع للخطيب ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٢/٨ - ٢٢٣

(٧) أخرجه أبوداود (٥٥٤) ، والبيهقى ٤٩/٣ ، ٦٣

(٨) فى ز « تصحيف » بدل « تصحف » اختصار علوم الحديث ص ١٧١ - ١٧٢

(٩) أخرجه بدون التصحيف أحمد فى مسنده ٢٩/٣

(١٠) أخرجه مسلم (١٩٥٧) ، وابن ماجة (٣١٨٧) وأحمد ٢١٦/١

غرضا فقيل له : أى شيء هذا ؟ قال : يعنى[١] كوة فى حائط ليدخل عليه الروح[٢] ، ولرجل سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيضحى بالصبى ؟ فقال له : وما عليك لو قلت بالظبى ؟ قال : إنها لغة ، فقال له عمر فانقطع العتاب . ولغلام حيث سأل حماد بن زيد فقال[٣] يا أبا اسماعيل حدثك عمرو عن جابر أن النبى ﷺ نهى عن الخبز ، فتبسم حماد وقال يا بنى ! إذا نهى عن الخبز فمن أى شيء يعيش الناس ، إنما هو الخبر[٤] . ولبعض المغفلين كما حكاه غير واحد من الحفاظ حيث صحف قولهم فى بعض الأحاديث الإلهية عن جبريل عن الله عز وجل فجعل عن رجل[٥] .

[أمثلة التصحيف فى الاسناد] (أو) فى (الاسناد كابن الندر) بالنون والمهملة المشددة واسمه عتبة حيث (صحف فيه) الإمام أبو جعفر محمد بن جرير (الطبرى) و (قالا بذر بالباء) الموحدة (ونقط) للمهملة (ذالا) ، وكالزبير بن خريت بكسر المعجمة ثم راء مشددة مكسورة قاله بعض المحدثين: خريت فقال له: أحمد بن يحى بن زهير التسترى: لا خريت ولا دريت ، وكجواب التيمى بالجيم المفتوحة والواء المشددة قرأه حبيب كاتب مالك جراب بكسر الجيم وتخفيف الراء . وكابن سيرين بالمهملة قاله بعضهم بالشين المعجمة ، وكأبى حرة بضم المهملة و تشديد الراء قاله بعضهم بالجيم المفتوحة . وكالعوام بن مراجم بالراء المهملة والجيم قاله ابن معين بالزاء المنقوطة والحاء المهملة فى أمثله كثيرة لكل من القسمين فى التصانيف المشار إليها ، وكذا فى جامع الخطيب منها نبذة[٦] ، ومن أمثلته الملحقة بالإسناد ما ذكره ابن عدى فى ترجمة أبى غسان مالك ابن إسماعيل النهدى، قال السعدى[٧] : كان حسنيا يحمى الحسن بن صالح على عبادته وسوء

---

(١) زاد فى ز و هـ « يتخذ »

(٢) فى هامش الأصل « بفتح الراء أى الهواء »

(٣) فى ز « حيث قال »

(٤) فى هامش الأصل « أى المخابرة »

(٥) انظر هذه الحكايات الجامع للخطيب ١/٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

(٦) ١/٢٨٥ - ٣٠٠ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٨٠ - ١٨٨ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والارشاد للنووى ٢/٤٥٧ - ٤٥٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٨ - ١٩

(٧) هو أبو اسحاق ابراهيم بن يعقوب الجوزجانى المتوفى (٢٥٩هـ) ، وقوله فى أحوال الرجال له ص ٨٣

مذهبه ، قال شيخنا : وأبو غسان وإن كان من أصحاب الحسن بن صالح ، لكن لم يرد السعدى نسبته إلى الحسن ، وإنما قال : إنه خشبي بمعجمتين وموحدة يريد أنه رافضى[١].

قال : وشرح ذلك يطول وهو معروف فى غير هذا الموضع ، ومنه ما ذكر ابن السمعانى فى الأنساب فى ترجمة الجريرى بفتح الجيم وكسر الراء ، نسبة إلى مذهب محمد ابن جرير الطبرى .

قال : وكان منهم ابراهيم بن يعقوب الجوزجانى ، ثم نقل عن ابن حبان أنه قال فيه[٢] : إنه جريرى المذهب ولم يكن داعية . قال شيخنا : ولم ينسبه ابن حبان لمذهب محمد بن جرير الطبرى و إنما نسبه لمذهب حريز بن عثمان وهو بالحاء المهملة ثم راء ثم زاء ، ولو لم يكن فى هذا إلا مخالفة التاريخ فإن ابراهيم المذكور فى طبقة شيوخ محمد ابن جرير ، وكانت وفاته بعد مولد ابن جرير بأربع و عشرين سنة ، فكيف يكون على مذهب من هو فى عداد شيوخه[٣] .

وينقسم كل منهما إلى تصحيف بصر وهو الأكثر ، و سمع وهو قليل ، و كذا إلى تصحيف لفظ وهو الأكثر ، ومعنى وهو قليل .

[أسباب التصحيف فى الحديث] (و) كذا (أطلقوا) أى من صنف فى هذا الفن (التصحيف فيما ظهرا) تحقيق حروفه من غير اشتباه فى الكتابة بغيرها ، وإنما حصل فيه خلل من الناسخ أو الراوى بنقص أو زيادة أو إبدال حرف بآخر ، فالأول كحديث جابر « دخل رجل يوم الجمعة والنبى ﷺ يخطب فقال: صليت قبل أن تجلس؟ » الحديث رواه ابن ماجة بلفظ « قبل أن تجيء[٤] » و هو غلط من الناسخ ، نبه عليه المزى . وكما روى يحيى بن سلام المفسر عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى قوله تعالى ﴿ سأريكم دار الفاسقين ﴾ قال: مصر ، فقد استعظم هذا أبو زرعة الرازى واستقبحه وذكر أنه فى

(١) الكامل لابن عدى ٦/٢٣٧٩ ، والتهذيب ١٠/٤ ، وهدى الساري ص ٤٤٢

(٢) سقطت كلمة « فيه » من ز

(٣) الثقات لابن حبان ٨/٨١ ، والانساب ٣/٢٦٤ ، والتهذيب ١/١٨٢ - ١٨٣

(٤) ١/٣٥٣ (١١١٤) ، ولم نقف على كلام المزى الآتى

تفسير سعيد المذكور بلفظ مصيرهم[١].

والثانى كحديث أبى سعيد فى خطبة العيد «كان رسول الله[٢] ﷺ يخرج يوم العيد فيصلى بالناس ركعتين ثم يسلم فيقف على رجليه فيستقبل الناس و هم جلوس» الحديث رواه بعضهم فقال: على راحلته بدل رجليه والصواب الأول، فلا ريب فى «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشيا والعنزة بين يديه وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى[٣]».

و الثالث (كقوله) فى حديث زيد بن ثابت (احتجم) النبى ﷺ فى المسجد» حيث جعله ابن لهيعة فيما ذكره مسلم فى التمييز له (مكان احتجرا) بالميم بدل الراء لكونه أخذه من كتاب بغير سماع وأخطأ فبقيته، «بخص أو حصير حجرة يصلى فيها»[٤].

وقد جعل ابن الجزرى هذا مثالا لتصحيف السمع فى المتن وهو ظاهر (و) كذا (واصل) أبدل اسمه (بعاصم)، بل (و) أبدلا (الأحدب) لقبه أيضا (بأحول) بالصرف للضرورة لقب عاصم، وذلك فى حديث شعبة عن واصل الأحدب عن أبى وائل عن ابن مسعود «أى الذنب أعظم» وكذا خالد بن عرفطة، حيث أبدله شعبة بمالك بن عرفطة، كل منهما[٥] (تصحيف) بالنصب مفعول مقدم (سمع) يعنى فى الإسناد (لقبوا)، فمن الملقبين بذلك للثانى الدارقطنى و للثانى أحمد، وليس تلقيبهما بذلك بأولى من تلقيب احتجم به، بل ذاك أولى لمشاركتهما مع الوزن فى الحروف إلا واحدا بخلافه فيهما فليس إلا الوزن اذ أكثر الحروف مختلفة. ثم إن جل التصحيف كما أشرت إليه فى اللفظ (و) قد (صحف المعنى) فقط بعض شيوخ الخطابى[٦] فى الحديث

(١) علوم الحديث ص ٢٥٤، وفتح المغيث للعراقى ١٩/٤

(٢) سقطت كلمة «رسول الله» من هـ

(٣) انظر تلخيص الحبير ٨٦/٢، وصحيح ابن خزيمة ٣٤٨/٢، ٣٥٠

(٤) التمييز ص١٣٩ - ١٤٠، وعلوم الحديث ص ٢٥٣، و الارشاد للنووى ٤٥٨/٢، وفتح المغيث للعراقى ١٩/٤، ومسند أحمد ١٨٥/٥، والحديث أخرجه بدون التصحيف البخارى (٦١١٣) ومسلم (٧٨١)

(٥) العلل للامام أحمد بن حنبل ٢٠٧/١، و علوم الحديث ص ٢٥٢، ٢٥٦، والارشاد للنووى ٤٦٠/٢، وفتح المغيث للعراقى ٢٠/٤، والحديث أخرجه البخارى (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦)

(٦) فى ز و هـ «بعض الشيوخ شيوخ الخطابى»

فيما حكاه عنه ، وإنه لما روى حديث النهى عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة، قال: منذ أربعين سنة ما حلقت رأسى قبل الصلاة ، فهم منه حلق الرؤس ، وإنما هو تحليق الناس حلقا[١] ، وبعضهم حيث سمع خطيبا يروى حديث « لايدخل الجنة قتات[٢] فبكى وقال: ما الذى أصنع، وليست لى حرفة سوى بيع القت يعنى الذى يعلف الدواب ، وأبو موسى محمد بن المثنى الزمن[٣] (إمام عنزة) حيث (ظن القبيل[٤] بحديث العنزة) التى كان النبى ﷺ يصلى إليها فقال يوما : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عنزة ، قد صلى النبي[٥] ﷺ إلينا ، ذكره الدارقطنى[٦].

(وبعضهم) وهو كما ذكره الحاكم أعرابى صحف لفظه ومعناه معا[٧] (ظن سكون نونه) أى لفظ العنزة ورواه مع هذا الظن بالمعنى (فقال شاة) فأخطأ و (خاب فى ظنونه) من وجهين اذ الصواب عنزة بفتح النون وهى الحربة تنصب بين يديه، ولذلك حكاية حكاها الحاكم عن الفقيه أبى منصور[٨] قال: كنت بعدن أبين[٩] يوم عيد فشدت عنزة يعنى شاة بقرب المحراب ، فلما اجتمع الناس سألتهم بعد فراغ الخطبة والصلاة ما هى العنزة المشدودة فى المحراب ؟ قالوا كان رسول الله ﷺ يصلى يوم العيد إلى عنزة

(١) غريب الحديث للخطابى ٢٢٦/٣ ، ومعالم السنن له ٢٤٧/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٢١/٤ ، و الحديث أخرجه أيضا أحمد ١٧٩/٢ ، وابن خزيمة ٢٧٤/٢ - ٢٧٥

(٢) البخارى (٦٠٥٦) ومسلم (١٠٥) وأبو داود (٤٨٥٠) والترمذى (٢٠٢٦)

(٣) فى هـ « الرضى الله »

(٤) زاد فى ز « يعنى القبيلة وحدة القبائل : الجامع لها أب واحد ، فأبوها هنا عنزة بن أسد ، حى من ربيعة »

(٥) فى هـ « فدخل النبي »

(٦) الجامع للخطيب ٢٩٥/١ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٤ ، والارشاد للنووى ٤٦٩/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٠/٤ - ٢١ ، والحديث أخرجه البخارى (٣٧٦ ، ٤٩٩) ومسلم (٥٠٣) وأحمد ٣٠٨/٤

(٧) زاد فى ز « حيث »

(٨) هو العلامة الزاهد ، أبو منصور ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمشاذ النيسابورى الشافعى المتوفى (٣٨٨ هـ) سير أعلام النبلاء ٤٩٨/١٦ - ٤٩٩

(٩) فى هـ « بعدن اليمن » وكذا فى معرفة علوم الحديث ، و العدن بالتحريك وقد تضاف الى « أبين » معجم البلدان ٨٩/٤

فقلت : يا هؤلاء صحفتم ما فعل رسول الله ، هذا ، و إنما كان يصلى إلى العنزة الحربة[١].

قال ابن كثير : وقد كان شيخنا المزى من أبعد الناس عن هـــذا المقام ، ومن أحسن الناس أداء للإسناد والمتن ، بل لم يكن على وجه الأرض فيما نعلم مثله فى هـــذا الشأن أيضا ، وكان يقول إذا تغرب عليه أحـد برواية مما يذكره بعض شراح الحـديث على خلاف المشهور عنده : هـــذا من التصحيف الذى لم يقف صاحبـــه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها .

[معنى التصحيف والفرق بينه وبين التحريف] وفى بعض ما أدرج فى هذا الباب من الأمثلة تجوز بالنسبة لتعريفه، فقد قال شيخنا: وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حرفين مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبـــة إلى النقط فالمصحف ، أو إلى الشكل فالمحرف ، ولذا قال ابن الصلاح : و تسميـــة بعض ذلك يعنى المذكور تصحيفا مجـــاز ، قال وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوها ، قال غيره: ومن الغريب وقوع التصحيف فى قراءة القرآن لجماعة من الأكابر، لاسيما عثمان ابن أبى شيبة فإنـــه ينقل[٢] عنه فى ذلك أشياء عجيبـــة مع تصنيفه تفسيرا . وأودع فى الكتب المشار إليها من ذلك أيضا جملة ، نسأل الله التوفيق والعصمة[٣] .

فائدة : كتب سليمان بن عبـد الملك إلى ابن حزم عامله على المدينة أن أحص من قبلك من المخنثين ، فصحف الكاتب[٤] فخصاهم ، وقيل : إنـه علم ذلك[٥] قبل الفعل فكف كما قدمته فى كتابة الحديث وضبطه .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٨٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٢١

(٢) فى ز « نقل »

(٣) اختصار علوم الحديث ص ١٧٤ ، ونزهة النظر ص ٨٢ . وعلوم الحديث ص ٢٥٦ ، والجامع للخطيب ١/٢٩٨ - ٣٠٠ ، و تصحيفات المحدثين ١/١/٢٦ - ٢٧ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، و شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/١٢

(٤) زاد فى ز « فخالف »

(٥) سقطت كلمة « ذلك » من ز

و ضد هذا أن الفرزدق[١] كان من استجار بقبر أبيه قام فى مساعدته حد القيام ، فاتفق أن تميم بن زيد القينى خرج فى جيش من قبل الحجاج ، فجاءت امرأة إلى فرزدق فقالت : إنى استجرت بقبر غالب أن تشفع لى إلى تميم فى ابنى خنيس أن يقتله . فكتب الفرزدق أبياتا إلى تميم يسأله فى ذلك فلم يدر تميم أهو حبيس أو خنيس ؟ فأطلق كل من فى عسكره ممن تسمى بهما[٢] .

مختلف الحديث

والمتن إن نافاه متن آخر ... و أمكن الجمع فلا تنافر

كمتن «لا يورد» مع «لاعدوى» ... فالنفى للطبع و فر عدوا

أو لا فإن نسخ بدا فاعمل به ... أو لا فرجح و اعملن بالأشبه

[مختلف الحديث والمصنفات فيه] (مختلف الحديث) [٣]أى اختلاف مدلوله ظاهرا] ، وهو من أهم الأنواع تضطر[٤] إليه جميع الطوائف من العلماء ، وإنما يكمل للقيام به من كان إماما جامعا لصناعتى الحديث والفقه ، غائصا على المعانى الدقيقة ، ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاما ، لكنه توسع حيث قال : لا أعرف حديثين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده شىء من ذلك فليأتنى به لأؤلف[٥] بينهما ، وانتقد عليه بعض صنيعه فى توسعه ، فقال البلقينى : إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل . وأول من تكلم فيه إمامنا الشافعى ، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب الأم ، ولكنه لم يقصد استيعابه بل هو مدخل عظيم لهذا النوع ، يتنبه به العارف على طريقه ، وكذا صنف فيه أبو محمد ابن قتيبة وأتى فيه بأشياء

(١) هو أبو فراس همام بن غالب التميمى المعروف بالفرزدق الشاعر المشهور المتوفى (١١٠ هـ) وفيات الأعيان ٨٦/٦ ، ٩٧

(٢) انظر الكامل للمبرد ٢٨٠/٤ - ٢٨٢ ، ومختصر الأغانى ٣٥٧/١١ - ٣٥٨ ، و وفيات الأعيان ٨٨/٦

(٣) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٤) فى ز « يضطر » وفى هـ « مضطر »

(٥) فى ز « لا أولف » وهو خطأ

حسنة ، وقصر باعه فى أشياء قصر فيها[١] ، وقد قرأتهما ، وأبو جعفر ابن جرير الطبرى[٢] ، وأبو جعفر الطحاوى فى كتابه مشكل الآثار ، وهو من أجل كتبه ، ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهذيب ، وقد اختصره ابن رشد[٣] ، هذا مع قول البيهقى : إنه بين فى كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته ، إنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ، ثم لم يحكمها[٤] .

وممن صنف فيه أيضا أبو بكر ابن فورك ، وأبو محمد القصرى[٥] ، [[٦] وابن حزم وهو نحو عشرة آلاف ورقة] ، وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ، فكل ناسخ منسوخ مختلف ولا عكس .

[مختلف الحديث وأمثلته] (و) جملة الكلام فيه[٧] أنا نقول : (المتن) الصالح للحجة (إن نافاه) بحسب الظاهر (متن آخر) مثله (و أمكن الجمع) بينهما بوجه صحيح زال به التعارض (فلا تنافر) بينهما حينئذ[٨] ، بل يصار إليهما ويعمل بهما معا[٩] ، وأمثلته كثيرة (كمتن لا يورد) بكسر الراء ، ممرض بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض ، على

---

(١) فى ز « عنها »

(٢) فى ز « وهو أبو جعفر الطبرى هو ابن جرير الطبرى »

(٣) فى ز « ابن رشيد » وانظر لشأن مختصره الجواهر المضيئة ١٠٤/١ ، وقد اختصر مشكل الآثار أيضا سليمان بن خلف الباجى المتوفى (٤٧٤ هـ) و اختصر هذا المختصر يوسف بن موسى الحنفى المتوفى (٨٠٣ هـ) انظر مقدمة المعتصر ٢/١ - ٣

(٤) انظر الكفاية ص ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، والارشاد للنووى ٤٦٢/٢ - ٤٦٣ و التقريب له ص ٣٣ ، ومنهاج السنة ١٩٤/٤ ، و فتح المغيث للعراقى ٢١/٤ ، و نزهة النظر ص ٥٧ ، ومعرفة السنن ١٢٩/١ - ١٣٠ ، ولسان الميزان ٢٧٧/١ - ٢٧٨

(٥) هو عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأوسى الأندلسى المشهور بالقصرى ، أبو محمد ، متكلم ، مفسر ، صوفى و من مؤلفاته تنبيه الأفهام فى مشكل أحاديثه صلى الله عليه وسلم ، معجم المؤلفين ٨٤/٥

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٧) فى ز « فيها »

(٨) فى هـ هكذا « (فلا) أى ليس بينهما حينئذ (تنافر) »

(٩) فى هـ « يعامل بهما » وسقطت كلمة « معا » منها

مصح ، اسم فاعل أيضا من أصح اذا أصابت ماشيتـــه عاهة ثم ذهبت عنها وصحت ، [(١) الموازى لمعنى متن « فـر من المجـــذوم فرارك من الأسـد] (مع) بالسكون متن(٢) (لا عـــدوى) ولا طيرة وكلهـا فى الصحيح ، فظاهرهـا التنافر ومنافاة الأخير للأولين حتى بالغ أبو حفص ابن شـاهين وغـــيره ، وزعموا(٣) النسخ فى الأولين ، ولـكن الجمع بينهما ممكن كما قال ابن الصلاح تبعا لغيره .

(فالنفى) فى قوله ﷺ « لا عدوى » (بالطبع) أى لما كان يعتقده أهل الجاهلية و بعض الحـكماء من أن هذه الأمراض من الجـذم والبرص تعدى بالطبع ، ولهـذا قال « فمن أعدى الأول ؟ » أى أن الله هو الخـالق لذلك بسبب وغـير سبب ، [(٤) (و) الأمر بالفرار فى قولـه (فر) والنهى فى « لا يورد » لخوف] (عـــدوا) من وجود المخالطة والمماسة ، الذى قد يخلق الله عنده لا به ، الداء فى الصحيح غالبا ، وإلا فقـــد يتخلف كما هو المشاهد فى بعض المخالطين ، بل نشاهـد من يجتهد فى التحرز من المخالطـة والمماسـة يؤخـــذ بذلك المرض إلى غير ذلك من المسالك التى سلكها الأئمة فى الجمع ، أحدها — وعليه نقتصر — ما ذهب إليه أبو عبيد وجمـاعة كابن خزيمـة(٥) والطحاوى واختاره شيخنا فقال فى توضيح النخبـــة : والأولى فى الجمع بينهما أن يقال : إن نفيـه ﷺ للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله ﷺ « لا يعـــدى شىء شيئا » وقوله ﷺ لمن عارضـــه بأن البعير الأجرب يكون فى الابل الصحيحـة فيخالطها فتجرب ، حيث رد

---

(١) هذه العبارة وضعت فى هـ قبل « لا يورد » هكذا « فرمن المجزوم فرارك من الأسد ، الموازى لمعنى متن » وحديث « لا عدوى » أخرجه البخارى (٥٧٠٧ ، ٥٧١٧ ، ٥٧٥٣ ، ٥٧٥٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٢ ، ٥٧٧٥) ومسلم (٢٢٢٠ ، ٢٢٢٢ ، ٢٢٢٤) وحديث « فر » أخرجه البخارى (٥٧٠٧) معلقا ، وأحمد ٤٤٣/٢ ، وحديث لا يورد أخرجه البخارى (٥٧٧٤) ومسلم (٢٢٢١)

(٢) سقطت كلمة « متن » من ز

(٣) فى هـ « فزعموا »

(٤) ورد فى ز هكذا « و النهى و الأمر فى حديث « لا يورد » و « فر » (عدوا) أى سريعا كناية عن فرارك من الأسد للخوف ، وفى هـ هكذا « والأمر بالفرار فى قوله صلى الله عليه وسلم (فر) عاديا (عدوا) أى سريعا ، وكذا فى « لا يورد ممرض على مصح للخوف »

(٥) فى هـ « وكأبى خزيمة » وهو خطأ

عليه بقوله « فمن أعدى الأول؟ » يعنى أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك فى الثانى كما ابتدأه فى الأول ، و أما الأمر بالفرار من المجـذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذى يخالطه شىء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء ، لا بالعدوى المنفيـة ، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع فى الحرج فأمر[1] بتجنبه حسما للمادة .

وعبارة أبى عبيـد : ليس فى قوله « لا يورد ممرض على مصح » إثبات العـدوى ، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع فى نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتتن و يتشكك فى ذلك فأمر باجتنابـه ، قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر[2] بالاجتناب إنما هو للخافة على الصحيحة من ذوات العاهـة ، قال : وهذا شر ما حمل[3] عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التى نفاها الشارع ، ولـكن وجه الحـديث عندى ما ذكرته[4] .

(أو لا) أى وإن لم يمكن الجمع بين المتنين المختلفين واستمر التنافى على ظاهـره وذلك على ضربين .

(فإن نسخ بدا) أى ظهر بطريق من الطرق المشروحة فى بابه (فاعمل بـه) أى بمقتضاه فى الاحتجاج و غيره (أو لا) أى وإن لم يبد نسخ (فرجح) أحـد المتنين بوجـه من وجوه الترجيحات التى تتعلق بالمتن أو بالإسناد كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم ، وقـد سرد منها الحازمى فى كتابه الناسخ والمنسوخ خمسين مع إشارتـه إلى زيادتها على ذلك ، وهو كذلك ، فقد زادها الأصوليون فى باب معقود لها أكثر من خمسين أيضا ، أورد جميعها المؤلف فى النكت على ابن الصلاح فلا نطيل بإيرادها .

(وأعملن) بنون التوكيد[5] الخفيفة بعـد النظر فى المرجحات (بالأشبه) أى

---

(١) فى ز « فأمره »

(٢) زاد فى ز « هنا »

(٣) فى ز « شرط حمله »

(٤) علوم الحـديث ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، و الارشاد للنووى ٤٦٤/٢ - ٤٦٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٢/٤ ، وفتح البارى ١٥٩/١٠ - ١٦٢ ، وتأويل مختلف الحديث ص ١٥٢ - ١٥٣

(٥) فى هـ « التأكيد »

بالأرجح منهما وإن لم يجد المجتهد مرجحا توقف عن العمل بأحد المثنين حتى يظهر ، وقيل يهجم فيفتى بواحد منهما أو يفتى بهذا فى وقت ، و بهذا فى آخر كما يفعل أحمد ، وذلك غالبا سبب اختلاف روايات أصحابه عنه[١] .

قال شيخنا : فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع إن أمكن ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح[٢] ان تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين[٣] والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط ، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر فى الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه ، وفوق[٤] كل ذى علم عليم ، واذا لم يكن للمتن ما ينافيه بل سلم من مجىء خبر يضاده فهو المحكم، وأمثلته كثيرة[٥] .

خفى الإرسال والمزيد فى متصل[٦] الإسناد

وعدم السماع واللقاء ... يبدو به الإرسال ذو الخفاء

كذا زيادة اسم راو فى السند ... إن كان حذفه بعن فيه ورد

وإن بتحديث أتى فالحكم له ... مع احتمال كونه قد حمله

عن كل إلا حيث ما زيد وقع ... وهما وفى ذين الخطيب قد جمع

---

(١) راجع لذلك المصادر السابقة ، و الاعتبار ص ١١ - ٢٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٢٣ - ٢٤ ؛ والتقييد والايضاح ص ٢٤٥ - ٢٥٠ ، والتدريب ٢/١٩٧ - ٢٠٢

(٢) فى هـ « والترجيح »

(٣) زاد فى ز « قال »

(٤) فى ز « ففوق » وسقطت كلمة « و » من هـ

(٥) زاد فى ز « أورد منها الحاكم فى مسند عائشة أن أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخالق و جاءت امراة رفاعة فقالت : إن رفاعة طلقنى فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، ومن مسند غيرهما ، وهماء معرفة الأخبار التى لا معارض لها لوجه من الوجوه ، قال : وفيه كتاب كبير لعثمان بن سعيد الدارمى » انظر الكلام ابن حجر النزهة ص ٥٦ - ٦٠ ، والتدريب ٢/٢٠٢ - ٢٠٣

(٦) سقطت كلمة « متصل » من ف و م

(خفي الإرسال والمزيد في متصل الاسناد) هذا نوعان مهمان عظيما الفائدة ، عميقا المسلك ، لم يتكلم فيهما قديما وحديثا إلا نقاد الحديث وجهابذته ، وهما متجاذبان ، فلذلك قرن بينهما ، وفصل أولهما عن المرسل الظاهر ، مع أن ذلك لم يكن بمانع من الإشارة إليه هناك ، ثم لأجل ما أبديته من المؤاخاة بينهما لو قرن بين المختلف والناسخ الماضي شرحهما أيضا لكان حسنا .

[المرسل الخفي والفرق بينه وبين المرسل الظاهر وغيره] فأما أولهما فليس[1] المراد به قول التابعي قال رسول الله ﷺ كما هو المشهور في المرسل الظاهر ، ولا الانقطاع بين الراويين لم يدرك أحدهما الآخر ، كرواية القاسم عن ابن مسعود ، وإبراهيم بن أبي عبلة [[2] عن عبادة بن الصامت] ، ومالك عن سعيد بن المسيب ، بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا : الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا ، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص وإلى ذلك الإشارة بقول البلقيني : إن تسميته بالإرسال هو على طريقة سبقت في نوع المرسل ، وبهذا التعريف يباين[3] التدليس ، اذ هو كما حقق أيضا على ما تقدم في بابه : رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه . فأما من عرف ما نحن فيه برواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه أو عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره فيكون بينهما عموم مطلق ، والمعتمد ما حققناه أولا[4] .

(و) حينئذ فـ (عدم السماع) مطلقا للراوي من المروي عنه ولو تلاقيا (و) كذا عدم (اللقاء) بينهما حيث علم أحدهما بأحد أمرين من إخبار الراوي عن نفسه بذلك كقول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وقد سئل هل تذكر من أبيك شيئا :

---

(١) في جميع النسخ « وليس » والصواب ما أثبتناه

(٢) في هـ « عن كل من عبادة بن الصامت وابن عمر »

(٣) في هـ « تباين » وفي ز « بيان » وكلاهما خطأ

(٤) انظر علوم الحديث وهامشه ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، و الارشاد للنووي ٤٧١/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٢٥/٤ - ٣٦ ، ومحاسن الاصطلاح ص ٤٢١ ، كما في هامش الارشاد ، ونزهة النظر ص ٦٦

لا[١]، ونحوه قول عمر بن عبد الله مولى غفرة و قدسأله عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى الراوى عنه[٢]، أسمعت من ابن عباس : قد أدركت زمنه[٣]، أو جزم إمام مطلع بكونه لم يثبت عنده[٤] من وجه يحتج به أنهما تلاقيا ، مثل أبي زرعة الرازى وغيره فى قولهم : إن الحسن البصرى لم يلق عليا[٥]، ومثل المزى فى المتأخرين وكان فى هذا عجبا من العجب فى قوله إن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر[٦] (يبدو به) أى يظهر بكل من عدم السماع واللقاء (الإرسال ذو الخفاء) بحيث يكون فى الأكثر سببا للحكم بذلك ، كحديث أبي هريرة « إذا استيقظ أحدكم من الليل فليوقظ إمرأته[٧] » رواه أبو عامر العقدى عن الثورى عن ابن المنكدر عنه و ابن المنكدر فيما قاله ابن معين والبزار : لم يسمع من أبي هريرة ، بل قال أبو زرعة : إنه لم يلقه ، وهو مقتضى ما نقله ابن المدينى عن ابن عيينة من كون ابن المنكدر بلغ من العمر نيفا وسبعين سنة ، وبيان ذلك أن وفاته كانت فى سنة ثلاثين ومائة أو التى بعدها ، فيكون مولده على هذا قبل ستين بيسير ، ووفاة أبي هريرة كانت أيضا قبل الستين بيسير ، وقد رواه ابن مهدى و وكيع و العدنى و غيرهم عن الثورى بإثبات الواسطة التى لم تسم عند واحد منهم بين ابن المنكدر وأبي هريرة ، وهو ممن لم يوصف بالتدليس[٨]، فظهر أن الرواية

(١) طبقات ابن سعد ٦/٢١٠ ، و المعرفة والتاريخ ٢/٥٥١ ، وجامع التحصيل ص ٢٤٩ ، والتهذيب ٥/٧٥ ، وفتح المغيث للعراق ٤/٢٦

(٢) وردت كلمة « الراوى عنه » فى هـ قبل « عيسى بن يونس »

(٣) انظر تهذيب الكمال ٢/١٠١٥ ، والتهذيب ٧/٤٧١

(٤) فى ز « عنه »

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٢ ، وجامع التحصيل ص ١٩٥ ، و تهذيب الكمال ٦/٩٧ ، و سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٦

(٦) تحفة الأشراف ٧/٣١٤ ، وفتح المغيث للعراق ٤/٢٥ - ٢٦ ، نقول : إن صنيع المؤلف ليس بجيد لأن الدارمى من المتقدمين وقد صرح بما قاله المزى انظر سنن الدارمى ٢/١٢٣ ، والتهذيب ٧/٤٧٨

(٧) لم نقف على هذا الحديث بهذا اللفظ ، و نظن انه فى العلل للدارقطنى ، أو فى التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب .

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٦٩ ، و جامع التحصيل ص ٣٣٢ ، والتهذيب ٩/٤٧٤ ، وتاريخ ابن معين ٢/٥٤٠

الأولى من المرسل الخفي ، هذا مع تخريج أبي داود في سننه[١] لحديث من طريقه عن أبي هريرة بلا واسطة ، بل وخرج غيره أحاديث كذلك .

و (كذا زيادة اسم راو) يتوسط (في السند) بين الراويين اللذين كان يظن الاتصال بينهما مظهرة للإرسال الخفي في الرواية التي لم يذكر فيها (إن كان حذفه) أي ذاك الاسم الزائد وقع (بـ) صيغة (عن) وقال : ونحوهما مما ليس صريحا في الاتصال (فيه) أي في السند الذي بدونه (ورد) فإنه حينئذ تكون الرواية الناقصة معلة بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث أو نحوه ، إذ الزيادة من الثقة مقبولة ، وعبر شيخنا بقوله ترجحت الزيادة ، مثاله حديث أبي ذر « ثلاثة يحبهم الله ، و ثلاثة يبغضهم الله » رواه الفريابي وعبد الملك بن عمرو كلاهما عن الثوري عن منصور عن ربعي بن خراش عنه بالعنعنة ، ورواه شعبة عن منصور سمعت ربعيا يحدث عن زيد بن ظبيان [[٢] رفعه إلى أبي ذر ، بل وتوبع شعبة عليه كذلك ، وكذا رواه شيبان عن منصور لكنه قال عن زيد بن ظبيان] أو غيره عن أبي ذر ، بل رواه الأشجعي وأبو عامر كلاهما عن الثوري بإثبات زيد ، وكذا رواه مؤمل عن الثوري لكنه لم يسمه قال عن رجل عن أبي ذر ، فالرواية الأولى مرسلة وإن كان ربعي من كبار التابعين ، فقد جزم الدارقطني ثم ابن عساكر[٣] بأنه لم يسمع من أبي ذر ، وحكاه المزي بصيغة التمريض ، هذا مع أن أبا داود قد أثبت سماعه من عمر المتوفى قبل أبي ذر بتسع سنين ، وحينئذ فقد أدرك أبا ذر جزما ، ولذا توقف شيخنا في الجزم بعدم سماعه منه ، ولكن اقتصار ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء في المختارة على إيراده في صحاحهم بإثبات الواسطة قد يشهد للأولين[٤] .

---

(١) ٤٤١/٦ - ٤٤٢ ، ولفظ الحديث : « الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون »

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٣) في ز « وابن عساكر »

(٤) راجع الحديث المذكور وأسانيده سنن النسائي ٢٠٧/٣ - ٢٠٨ ، ٨٤/٥ ، وسنن الترمذي ٦٩٨/٤ ، ومسند أحمد ١٥٣/٥ ، وتحفة الأشراف ١٦٠/٩ ، و مستدرك الحاكم ٤١٦/١ ، ١١٣/٢ ، وصحيح ابن حبان ١٤٥/٥ ، ١٣٣/٧ ، وصحيح ابن خزيمة ١٠٤/٤ ، ونزهة النظر ص ٨١ ، وتهذيب التهذيب ٢٣٧/٣

[المزيد فى متصل الأسانيد] (وإن) كان حذف الزائد بين الراويين فى السند الناقص (بتحديث) أو إخبار أو سماع[١] أو غيرها مما يقتضى الاتصال (أتى) وراوى السند الناقص كما قيد به شيخنا : أتقن ممن زاد[٢] (فالحكم له) أى للإسناد الخالى عن الاسم الزائد لأن مع راويه كذلك زيادة وهى إثبات سماعه ، و حينئذ فهذا هو النوع المسمى بالمزيد فى متصل الأسانيد المحكوم فيه بكون الزيادة غلطا من راويها أو سهوا وباتصال السند الناقص بدونها كقصة الحولاء بنت تويت[٣] فإنه رواها عبد الله بن سالم[٤] عن الزبيدى عن الزهرى عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة ، وصوابه له رواية شعيب والحفاظ عن الزهرى عن عروة نفسه بلا واسطة[٥] و كحديث « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » رواه على بن عبد الحميد الغضايرى عن ابن أبى عمر عن ابن عيينة عن مسعر عن ابن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر بن أبى عتيق عن عائشة ، فقوله عن مسعر زيادة قد رواه الحيدى والحفاظ عن ابن عيينة بدونها ، ولكن قد رواه داود بن الزبرقان عن ابن إسحاق فأدخل بين ابن أبى عتيق وعائشة القاسم وهو وهم وإن رواه مؤمل عن شعبة والثورى عن ابن إسحاق عن رجل عن القاسم عنها ، وكذا قال مصعب بن ماهان[٦] عن الثورى ، فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ[٧]، ولا يمتنع الحكم بالغلط أو السهو فيما يكون كذلك ، اذ المدار فى هذا الشأن على غلبة الظن ، فمهما غلب على ظن الناقد أنه الراجح حكم به وبالعكس ، هذا كله (مع احتمال كونه) أى الراوى (قد حمله عن كل) من الراويين ، اذ لا مانع[٨] أن يسمع من شخص عن آخر ثم يسمع من شيخ شيخه ، وذلك موجود فى الروايات والرواة

---

(١) فى هـ « إسماع »

(٢) نزهة النظر ص ٨ وفى هـ « أنفس » بدل « أتقن »

(٣) فى هـ « ثوية » وهو خطأ

(٤) فى ز « سلام » وهو خطأ

(٥) راجع لرواية الحفاظ وشعيب صحيح مسلم ١/٥٤٢ ، والحلية ٢/٦٥ ، والتمهيد ١/١٩١ - ١٩٢

(٦) فى ز « هامان وهو تحريف »

(٧) انظر مسند الحميدى ١/٨٧ - ٨٨ ، وسنن البيهقى ١/٣٤ ، والام ١/٢٣ ، وتلخيص الحبير ١/١٠٥

(٨) فى ز « ولا يمنع »

بكثرة ، و منه قول ابن عيينة : قلت لسهيل بن أبي صالح : إن عمرو بن دينار حدثني عن القعقاع عن أبيك أبي صالح عن عطاء بن يزيد بحديث كذا ، قال ابن عيينة : ورجوت أن يسقط عني سهيل رجلا وهو القعقاع و يحدثني به عن أبيه ، فقال سهيل : بل سمعته من الذي سمعه منه أبي ، ثم حدثني به سهيل عن عطاء[1] وبهذا كد الاحتمال بوقوع التصريح في الطريقين بالتحديث ، ونحوه ، اللهم (إلا)[2] أن توجد قرينة تدل لكونه (حيث ما زيد) هذا الراوي في هذه الرواية (وقع وهما) ممن زاده فيزول بذلك الاحتمال .

وبالجملة فلا يطرد الحكم بشيء معين كما تقرر في تعارض الوصل والإرسال و (في ذين) أي النوعين (الخطيب) الحافظ (قد جمع) تصنيفين[3] مفردين سمى الأول التفصيل لمبهم المراسيل والثاني تمييز المزيد في متصل الأسانيد[4] .

معرفة الصحابة

رأى النبي مسلما ذو صحبة ... وقيل إن طالت ولم يثبت

وقيل : من أقام عاما وغزا ... معه وذا لابن المسيب عزا

وتعرف الصحبة باشتهار أو ... تواتر أو قول صاحب ولو

قد ادعاها و هو عدل قبلا ... وهم عدول قيل لا من دخلا

في فتنة والمكثرون ستة ... أنس وابن عمر ، الصديقة

البحر جابر أبو هريرة ... أكثرهم والبحر في الحقيقة

---

(١) قد مضى هذا الكلام والمراجع له

(٢) زاد في ز « بالنقل »

(٣) في ز « مصنفين »

(٤) انظر علوم الحديث ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والارشاد للنووي ٢/٤٦٧ - ٤٧٠ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٢٦ - ٢٨ ، وجامع التحصيل ص ١٤٥ - ١٦٢ ، فيه أمثلة كثيرة .

أكثر فتوى وهو وابن عمرا ... وابن الزبير وابن عمرو قد جرى
عليهم بالشهـــرة العبـــادلة ... ليس ابن مسعود ولا من شاكله
وهو وزيد وابن عباس لهم ... فى الفقـــه أتباع يرون قولهم
وقال مسروق : انتهى العلم إلى ... ستـــة أصحـــاب كبار نبلا
زيد أبي الـــدرداء مـــع أبي ... عمـــر عبـــد الله مـــع على
ثم انتهى لذين والبعض جعل ... الأشعرى عن أبي الدردا بدل

[ذكر الكتب المهمة فى هذا الفن] (معرفة الصحابة) هـــذا حين الشروع فى الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك ، ومعرفة الصحابة فن جليل ، وفائدته التمييز للرسل والحكم لهم بالعدالة ، وغير ذلك ، ولأئمتنا فيه تصانيف كثيرة كعلى بن المدينى فى كتابه[1] معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان، وهو فى خمسة أجزاء فيما ذكره الخطيب يعنى لطيفة ، وكالبخارى ، وقال شيخنا : إنه أول من صنف فيها فيما علم ، وكالترمذى ومطين وأبي بكر بن أبي داود وعبـــدان وأبي على ابن السكن فى الحروف وأبي حفص ابن شاهين ، وأبي منصور الباوردى ، وأبي حاتم ابن حبان ، وأبي العباس الدغولى وأبي نعيم ، وأبي عبد الله ابن مندة ، والذيل عليه لأبي موسى المدينى ، وكأبي عمر ابن عبد البر فى الاستيعاب وهو — كما قال النووى — من أحسنها وأكثرهـــا فوائد لولا ما شانه بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايتـــه عن الأخباريين[2] ، والذيل عليه بجماعة كأبي إسحاق ابن الأمين وأبي بكرا ابن فتحون وهما متعاصران ، وثانيهما أحسنهما ، واختصر محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمـــد الخليلى الاستيعاب ، وسماه إعلام الاصابة بأعلام الصحـــابة ، فى آخرين يعسر حصرهم كأبي الحسن محمـــد بن صالح الطبرى ، وأبوى القاسم البغوى والعثمانى ، وأبي الحسن[3] ابن قانع فى معاجيمهم ، وكذا الطبرانى فى

(١) فى ن « كتاب »
(٢) زاد فى ز « الغالب عليهم الاكثار والتغليط » وهو فى الارشاد للنووى
(٣) فى هـ « أبي الحسين »

معجمه الكبير خاصة ، وكان منهم على رأس القرن السابع العز أبو الحسن على بن محمد الجزرى ابن الأثير[١] أخو أبي السعادات صاحب النهاية فى الغريب فى كتاب حافل سماه أسد الغابة جمع فيه بين عدة من الكتب السابقة ولكنه مع ضبطه وتحقيقه لأشياء حسنة لم يستوعب ولم يهذب . ومع ذلك فعليه المعول لمن جاء بعده ، حتى إن كلا من النووى والكاشغرى اختصره ، واقتصر الذهبي على تجريده[٢] ، وزاد عليه الناظم عدة أسماء ، ولأبي أحمد العسكرى فيها كتاب رتبه على القبائل ، ولأبي القاسم عبد الصمد ابن سعيد الحمصى الذى نزل منهم حمص خاصة ، ولمحمد بن الربيع الجيزى الذى نزل مصر ، ولأبي محمد ابن الجارود الآحاد منهم ، وللحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى الإصابة لأوهام حصلت فى معرفة الصحابة لأبي نعيم فى جزء كبير ، ولخليفة ابن خياط ، ومحمد بن سعد ، ويعقوب بن سفيان ، وأبي بكر ابن أبي خيثمة وغيرهم فى كتب لم يخصوها بهم ، بل يضم من بعدهم إليهم ، وقد انتدب شيخنا لجمع ما تفرق من ذلك ، وانتصب لدفع[٣] المغلق منه على السالك مع تحقيق لغوامض[٤] وتوفيق بين ما هو بحسب الظاهر كالمتناقض ، وزيادات جمة وتتمات مهمة فى كتاب سماه الإصابة ، جعل كل حرف منه غالبا[٥] على أربعة أقسام ، الأول : فيمن وردت روايته أو ذكره من طريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو منقطعة ، الثانى : من[٦] له رؤية فقط ، الثالث : من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد فى خبر أنه اجتمع بالنبي ﷺ ، الرابع : من ذكر فى كتب مصنفى الصحابة أو مخرجى المسانيد غلطا مع بيان ذلك وتحقيقه مما[٧]

---

(١) سقطت كلمة « ابن الأثير » من ز

(٢) فى ز « تجريد »

(٣) فى ه « للغلو » وهو خطأ

(٤) فى ز « الغوامض » وفى ه « غوامض »

(٥) سقطت كلمة « غالبا » من ز

(٦) سقطت كلمة « من » من ز

(٧) فى ز « ممن »

لم يسبق إلى غالبه ، وهذا القسم هو المقصود بالذات منه ، وقد وقع التنبيه فيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها ، ومات قبل عمل المبهمات وأرجو عملها[١] .

[تعريف الصحابي لغة واصطلاحا] إذا علم هـذا ففي هـذا الباب عشرة[٢] مسائل : الأولى في تعريف الصحابي ، [[٣]وفيه لأبي عبد الله ابن رشيد إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب] و هو لغة يقع على من صحب أقل ما يطلق عليه اسم صحبة فضلا عمن طالت صحبته وكثرت مجالسته ، وفي الاصطلاح (رائى النبي) ﷺ ، اسم فاعل من رأى ، حال كونه (مسلما) عاقلا (ذو صحبة) على الأصح ، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين و الأصوليين و غيرهم ، اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة وإن لم يقع معها مجالسة ولا مماشاة ولا مكالمة لشرف منزلة النبي ﷺ ، [[٤]فإنه[٥] كما صرح به بعضهم اذا رآه مسلم أو رأى مسلما لحظة طبع قلبه على الاستقامة لأنه بإسلامه متهيء للقبول ، فاذا قابل ذلك النور العظيم أشرف عليه فظهر أثره على قلبه وعلى جوارحه] ، وممن نص على الاكتفاء بها أحمد ، فإنه قال من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه ، وكذا قال ابن المديني : من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ ، وتبعهما تلميذهما البخاري فقال : من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ، قيل : ويرد على ذلك توقف معرفة الشيء على نفسه فيدور لأن « صحب » يتوقف على الصحابي وبالعكس ، لكن يمكن أن يقال : مرادهم بصحب الصحبة اللغوية وبالصحابي المعنى الاصطلاحي ، على أن القاضي أبا بكر ابن الطيب الباقلاني قال : لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلا أو كثيرا ، يقال : صحبه شهرا أو يوما

---

(١) انظر لتلك التصانيف الجامع للخطيب ٢/٣٠٢ ، و علوم الحديث ص ٢٦٢ ، و الارشاد للنووي ٢/٤٧٤ - ٤٧٦ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٢٨ - ٢٩ ، والتدريب ٢/٢٠٧ ، ومقدمة أسد الغابة ١/١٠ - ١١ ومقدمة تحقيقيه ص ٤ - ٦ ، والاصابة ١/٢ - ٦ ، ومقدمة فضائل الصحابة ١/١٧ - ٢٠

(٢) في ز « عشر »

(٣) سقط ما بين المكوفتين من ﻫ

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ﻫ

(٥) سقطت كلمة « فانه » من ز

أو ساعة ، قال : وهذا يوجب فى حكم اللغة إجراء هـذا على من صحب النبى ﷺ ولو ساعة ، هذا هو الأصل ، قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف فى أنهم لايستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته ، وذكر المذهب الثانى ، وكذا قال صاحبه الخطيب أيضا : لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحبة التى اشتق منها الصحابى ، لا تحد بزمن ، بل يقول[1] صحبته سنة وصحبته ساعة ، ولذا قال النووى فى مقدمة شرح مسلم عقب كلام القاضى أبى بكر : وبه يستدل على ترجيح مذهب المحدثين ، فإن هذا الامام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة وأكثر . وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال فى الشرع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير إليه . قلت : إلا أن الاسلام لا يشترط فى اللغة ، والكفار لايدخلون فى اسم الصحبة بالاتفاق وإن رأوه ﷺ ، وقال ابن الجوزى : الصحبة تطلق ويراد مطلقها وهو المراد فى التعريف ، وتأكيدها بحيث يشتهر به ، وهى المشتملة على المخالطة والمعاشرة ، فإذا قلت : فلان صاحب فلان لم ينصرف يعنى عرفا إلا للمؤكدة كخادم فلان ، وقال الآمدى : الأشبه أن الصحابى من رآه وحكاه عن أحمد وأكثر أصحابنا ، واختاره ابن الحاجب أيضا ، لأن الصحبة تعم القليل والكثير ، فلو حلف أن لا يصحبه حنث بلحظة[2] .

ويشمل الصحابى الأحرار والموالى ، الذكور والإناث ، لأن المراد به الجنس ، ثم إن التعبير فى التعريف بالرؤية هو فى الغالب ، وإلا فالضرير الذى حضر النبى ﷺ كابن أم مكتوم وغيره معدود فى الصحابة بلا تردد ، ولذا عبر غير واحد باللقاء يدل الرؤية ، و إن قيل : إنها تكون من الرائى بنفسه وكذا بغيره لكن مجازا ، وكأنه لحظ شمولها بالقوة أو بالفعل[3] ، وهو حسن ، وأما الصغير غير المميز كعبد الله بن الحارث

---

(١) فى ز « تقول »

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٣/٧ ، ٥ ، و الكفاية ص ٥١ ، و تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٤٨ ، والاحكام للآمدى ١٣٠/٢ ، ١٣١ ، وشرح مسلم للنووى ٣٥/١ - ٣٦ ، وبيان المختصر ٧١٤/١ - ٧١٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٣ ، و الارشاد للنووى ٤٧٦/٢ ، ٤٧٨ - ٤٧٩ ، وتهذيب الأسماء ١٧٣/١/٢ - ١٧٤ ، ومقدمة أسد الغابة ١٩/١ ، والمسودة ص ٢٩٢

(٣) فى هـ « الفعل »

ابن نوفل ، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصارى ، و غيرهما ممن حنكه النبي ﷺ ودعا له ، ومحمد ابن أبي بكر الصديق المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام ، فهو وإن لم تصح نسبة الرؤية إليه صدق أن النبي ﷺ رآه ويكون صحابيا من هذه الحيثية خاصة ، وعليه مشى غير واحد ممن صنف فى الصحابة ، خلافا للسفاقسى[١] شارح البخارى ، فإنه قال فى حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير[٢] وكان النبي ﷺ قد مسح وجهه عام الفتح ما نصه : إن كان عبد الله هذا عقل ذلك أو عقل عنه كلمة كانت له صحبة وإلا كانت له فضيلة ، وهو فى الطبقة الأولى من التابعين ، وإليه ذهب العلائى حيث قال فى بعضهم : لا صحبة له بل ولا رؤية[٣] وحديثه مرسل ، وهو إن سلم[٤] الحكم لحديثهم بالإرسال فإنهم من حيث الرواية أتباع فهو فيما نفاه مخالف للجمهور ، وقد قال شيخنا فى الفتح : إن أحاديث هذا الضرب مراسيل ، قال : والخلاف الجارى بين الجمهور وبين أبي إسحاق الأسفراييني ومن وافقه على رد المراسيل مطلقا حتى مراسيل الصحابة ، لا يجرى فى أحاديث هؤلاء ، لأن أحاديثهم من قبيل مراسيل كبار التابعين لا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ ، قال : وهذا مما يلغز به فيقال : صحابي حديثه مرسل لايقبله من يقبل مراسيل الصحابة - انتهى . ولأجل اختيار عد غير المميزين فى الصحابة كانت فى بيت الصديق أربعة من الصحابة فى[٥] نسق ، وهم محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر بن أبي قحافة كما سيأتى مع ما يلائمه فى رواية الآباء عن الأبناء إن شاء الله[٦] .

---

(١) هو الامام أبو محمد عبد الواحد بن التين السفاقسى المتوفى (٦١١ هـ) وله شرح على البخارى سماه المنجد الفصيح فى شرح البخارى الصحيح ، انظر سيرة البخارى وهامشه ص ١٥٠

(٢) فى ز « صغير » وهو تصحيف

(٣) فى ز « لا رواية »

(٤) زاد فى ز و هـ « له »

(٥) سقطت كلمة « فى » من ز

(٦) صحيح البخارى ٢/٧ ، ١٥١/١١ ، والتاريخ الصغير ص ١٠٨ ، وجامع التحصيل ص ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٩/٤ ، ٣٠ ، والتقييد و الايضاح ص ٢٥١ - ٢٥٣ ، و نزهة النظر ص ١٠٠ ، و شرح اللمع ٦٢١/٢ ، والاصابة ٧/١ ، وتغليق التعليق ١٤٤/٤ ، وعمدة القارى ٣٥٣/٨

وكذا يدخل فيهم من رآه وآمن به من الجن . لأنه ﷺ بعث إليهم قطعا ، وهم مكلفون ، فيهم العصاة والطائعون ، ولذا قال ابن حزم فى الأفضية من المحلى : قد أعلمنا الله أن نفرا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبى ﷺ ، فهم صحابة فضلاء ، وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم فى الصحابة ، ولا التفات لإنكار ابن الأثير على أبى موسى المدينى تخريجه فى الصحابة لبعض من عرفه منهم ، فإنه لم يستند فيه[١] إلى حجة[٢].

و هل يدخل من رآه ميتا قبل أن يدفن ، كما وقع لأبى ذؤيب[٣] الهذلى الشاعر إن صح ، قال العز ابن جماعة : لا على المشهور ، و قال شيخنا[٤] : إنه محل نظر ، و الراجح عدم الدخول و إلا لعد[٥] من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو فى قبره المعظم ولو فى هذه الأعصار ، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرآه كذلك على طريق الكرامة ، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة وهذه الحياة ليست دنيوية ، و إنما هى أخروية لا تتعلق[٦] بها أحكام الدنيا ، فإن الشهداء أحياء ، ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على سنن غيرهم من الموتى[٧] ـ انتهى .

وسبقه شيخه المؤلف فمال أيضا إلى المنع ، فإنه قال فى التقييد : الظاهر اشتراط الرؤية و هو حى ، لكنه علله بما هو غير مرضى حيث قال : فإنه قد انقطعت النبوة بوفاته[٨] ﷺ ، ولذا لما أشار ابن جماعة إلى حكايته مع إبهام قائله توقف فيه ، وقال : إنه محل بحث و تأمل ، بل أضرب المؤلف نفسه فى شرحه عن التعليل به مقتصرا على الحكم فقط ، وكأنه رجوع منه عنه[٩] .

---

(١) فى ز « فيهم »

(٢) فتح البارى ٤/٧ ، والاصابة ٧/١ ، وأسد الغابة ١٩/٨ ، والمحلى ٣٦٠/٩ ، والتقييد والايضاح ص ٢٥٤

(٣) فى ز « لابن ذؤيب » وهو خطأ

(٤) سقطت كلمة « شيخنا » من ز

(٥) فى ز « بعد » وهو تصحيف

(٦) فى ز و هـ « لا يتعلق »

(٧) فتح البارى ٤/٧ ، والاصابة ٨/١

(٨) فى ز « بموته »

(٩) التقييد و الايضاح ص ٢٥٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٣٠/٤

وقال العلائى : إنه لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة لأشرف ما حصل له من رؤيته ﷺ قبل دفنه و صلاته عليه ، قال : وهو أقرب من عد المعاصر الذى لم يره أصلا فيهم أو الصغير الذى ولد فى حياته ، وكذا قال البدر الزركشى : ظاهر كلام ابن عبد البر نعم ، لأنه أثبت الصحبة لمن أسلم فى حياته و إن لم يره ، يعنى فيكون من رآه قبل الدفن أولى ، و جزم البلقينى بأنه يعد صحابيا لحصول شرف الرؤية له وإن فاته السماع ، قال : وقد ذكره فى الصحابة الذهبي فى التجريد ، وما جنح إليه شيخنا من ترجيح عدم دخوله قد سبقه إليه الزركشى ، فقال : الظاهر أنه غير صحابى - انتهى . وعلى هذا فيزاد فى التعريف « قبل انتقاله من الدنيا »[1] .

وكذا لايدخل من رآه فى المنام كما جزم به البلقينى ثم شيخنا ، و إن كان قد رآه حقا فذلك فيما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية حتى لا يجب عليه أن يعمل بما أمره به فى تلك الحالة ، بل جزم البلقينى بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء يعنى من الأنبياء والملائكة عليهم السلام ممن لم يبرز إلى عالم الدنيا ، وبهذا القيد دخل فيهم عيسى بن مريم عليه السلام ، ولذا ذكره الذهبي فى تجريده ، وتبعه شيخنا ووجهه باختصاصه عن غيره من الأنبياء بكونه رفع على أحد القولين[2] حيا ، وبكونه ينزل الى الأرض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد ﷺ فبهذه الثلاث[3] يدخل فى تعريف الصحابة . وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم مبنيا على أنه هل كان مبعوثا إليهم أم لا ، وعلى الثانى مشى الحليمى وأقره البيهقى فى الشعب ، بل نقل الفخر الرازى فى أسرار التنزيل الإجماع عليه ، و حكاه والبرهان النسفى فى تفسيرهما ، و توزعا فى ذلك ، ورجح التقى السبكى مقابله محتجا بما يطول شرحه . قال شيخنا : وفى صحة بناء دخولهم فى الصحابة

---

(١) الاصابة ١/٨

(٢) فى هامش الأصل « نعم أخطأ من حيث جعل فى رفعه حيا خلافا ، وان أراد الخلاف من الكفار فمحال إذ لا عبرة به »

(٣) فى هامش الأصل « وهى رؤيته له صلى الله عليه وسلم ، و دفنه حيا ، وبروزه للدنيا »

على هذا الأصل نظر لا يخفى ، وما قاله ظاهر لكنه خالفه فى الفتح حيث مشى على البناء المشار إليه[١].

و هل يدخل من رآه من مؤمنى أهل الكتاب قبل البعثة الشريفة ، كزيد بن عمرو ابن نفيل الذى قال فيه النبى ﷺ : « إنه يبعث أمة وحده ؟ ، الظاهر : لا ، وبه جزم شيخنا فى مقدمة الإصابة ، وزاد فى التعريف الماضى به ليخرجه ، فإنه ممن لقيه مؤمنا بغيره ، على أن لقائل ادعاء الاستغناء عن التقييد به بإطلاق وصف النبوة ، اذ المطلق يحمل على الكامل ، هذا مع أن شيخنا قد ترجم له فى إصابته تبعا للبغوى وابن منده وغيرهما . وترجم ابن الأثير للقاسم ابن النبى ﷺ ، بل وللطاهر وعبدالله أخويه فى القسم الثانى من الإصابة . ومقتضاه أن تكون لهم رؤية لكنه ذكر أخاهم الطيب فى الثالث منها ، وفيه نظر ، خصوصا وقد جزم هشام بن الكلبى بأن عبد الله والطاهر والطيب واحد اسمه عبد الله ، والطاهر والطيب لقبان[٢] .

ثم هل يشترط فى كونه مؤمنا به أن تقع رؤيته له بعد البعثة فيؤمن به حين يراه أو بعد ذلك ، أو يكفى كونه مؤمنا به أنه سيبعث كما فى بحيراء الراهب وغيره ممن مات قبل أن يدعو النبى ﷺ إلى الإسلام ؟ قال شيخنا : إنه محل احتمال ، وذكر بحيراء فى القسم الرابع من الاصابة لكونه كان قبل البعثة ، وأما ورقة فذكره فى القسم الأول لكونه كان بعدها قبل الدعوة ، مع أنه أيضا لم يجزم بصحبته ، بل قال : وفى إثباتها له نظر ، على أن شرح النخبة ظاهره اختصاص التوقف بمن لم يدرك البعثة فإنه قال : وقوله « به » هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة ؟ فيه نظر ، وخرج بقوله مسلما من رآه بعدها لكن حال كونه كافرا ، سواء أسلم بعد ذلك فى حياته أم بعدها اذا لم يره بعد ، وعدوا من جملة المخضرمين ، ومراسيلهم يطرقها احتمال أن تكون مسموعة لهم من النبى ﷺ حين رؤيتهم له ، على أن أحمد خرج فى مسنده حديث رسول قيصر ، مع

(١) الاصابة ١/٧ - ٨ ، ٤/٥١ - ٥٢ ، وفتح البارى ٧/٤ - ٥ . والتقييد والايضاح ص ٢٥٤ ، والمنهاج فى شعب الايمان للحليمى ١/٢٣٧ ، وشعب الايمان ١/٣٧١ ، والتجريد ١/٤٦٢

(٢) الاصابة ١/٧ ، ٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وأسد الغابة ٤/٣٧٧ - ٣٧٨

كونه إنما رأى النبي ﷺ في حال كفره . وكذا ترجم ابن فتحون في ذيله لعبد الله بن صياد إن لم يكن هو الدجال ، وقال : إن الطبري وغيره ترجم له هكذا ، وهو إنما أسلم بعده[1] ﷺ ، نعم قال شيخنا : ينبغي أن يعد من كان مؤمنا به زمن الإسراء إن ثبت أنه ﷺ كشف له في ليلته عن جميع من في الأرض فرآه في الصحابة وإن لم يلقه لحصول الرؤية من جانبه ﷺ[2]

ويرد على التعريف من رآه مؤمنا به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام فإنه ليس بصحابي اتفاقا ، كعبد الله بن جحش ومقيس بن صبابة وابن خطل ، وحينئذ فيزاد فيه « ومات على ذلك » ، على أن بعضهم انتزع من قول الأشعري أن من مات مرتدا تبين أنه لم يزل كافرا ، لأن الاعتبار بالخاتمة صحة إخراجه ، فإنه يصح أن يقال : لم يره مؤمنا ، لكن في هذا الانتزاع نظر و إن تضمن مخالفة شيخنا المحلي المؤلف في التقييد بموته مؤمنا موافقة الانتزاع، لأنه حين رؤياه كان مؤمنا في الظاهر، وعليه مدار الحكم الشرعي فيسمى صحابيا ، وحينئذ فلا بد من القيد المذكور ، وما وقع لأحمد في مسنده[3] من ذكره[4] حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي ، وهو ممن أسلم في الفتح وشهد مع النبي ﷺ حجة الوداع ، وحدث عنه بعد موته ، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه ، يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده ، وقد قال شيخنا ما نصه : وإخراج حديث مثل هذا يعني[5] مطلقا في المسانيد وغيرها مشكل ، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده ، فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانيا بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لإطباق المحدثين على عد الأشعث بن قيس ونحوه كقرة بن هبيرة ممن وقع له ذلك فيهم ، وإخراج

---

(١) في هـ « بعد »

(٢) الاصابة ١/٧ ، ١٧٦ - ١٧٧ ، ٣/٦٣٣ - ٦٣٥ ، ونزهة النظر ص ١٠٠ ، ١٠٤ ، ومسند أحمد ٤/٧٤ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٣٠

(٣) لم نجد حديث ربيعة في مسند أحمد ، نعم أخرجه الطبراني في الكبير (٤٦٠٣) فلعل المؤلف قلد فيه شيخه ابن حجر .

(٤) في ق « ذكر »

(٥) في هـ « يتبعي » وهو خطأ

أحاديثهم فى المسانيد وغيرها ، وزوج أبو بكر الصديق أخته للأشعث ، وقيل : لا ، اذ الظاهر أن ذلك يقطع الصحبة و فضلها ، فالردة تحبط العمل عند عامة العلماء كأبى حنيفة ، بل نص عليه الشافعى فى الأم وإن حكى الرافعى عنه[1] تقييده باتصالها بالموت[2]، وقيد بعضهم كونه حين الرؤية بالغا عاقلا حكاه الواقدى عن أهل العلم فقال: رأيت أهل العلم يقولون : كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبى ﷺ ولو ساعة من نهار ، والتقييد بالبلوغ كما قال المؤلف شاذ ، وهو يخرج نحو محمود بن الربيع الذى عقل من النبى ﷺ مجة وهو ابن خمس سنين مع عدهم إياه فى الصحابة ، [[3]ولم يتعقب تقييده بالعقل ، وهو كذلك فى المجنون المطبق سواء البالغ السابق إسلامه دون رؤيته أو الصغير المحكوم بإسلامه تبعا لأبويه ، ولذا زدته وكأن عدم التصريح به لفقده ، نعم المتقطع لا مانع من اتصافه بها اذا رآه فى حال إفاقته لإجراء الأحكام عليه حينئذ ، و وصفه بالعدالة اذا لم يؤثر الخلل فى إفاقته ، و] بعضهم كونه مميزا كما تقدم[4] .

(وقيل) إنه لا يكفى فى كونه صحابيا مجرد الرؤية بل لا يكون صحابيا إلا (إن طالت) صحبته للنبى ﷺ ، وكثرت مجالسته معه على طريق التبع له والأخذ عنه، وبه جزم ابن الصباغ فى العدة فقال : الصحابى هو الذى لقى النبى ﷺ ، وأقام معه واتبعه دون من وفد عليه خاصة ، وانصرف من غير مصاحبة ولا متابعة ، وقال أبو الحسين فى المعتمد : هو من طالت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه ، أما من طالت بدون قصد الاتباع أو لم تطل كالوافدين فلا ، و قال ألكيا الطبرى : هو من ظهرت صحبته لرسول الله ﷺ صحبة القرين قرينه حتى يعد من أحزابه وخدمه المتصلين به، قال صاحب الواضح: وهذا قول شيوخ المعتزلة ، وقال ابن فورك: هو من أكثر مجالسته واختص به،

---

(١) فى هـ « عن »

(٢) فى هامش الأصل « ولذا كان الصحيح انه لا يعيد الحج من حج قبل ارتداده

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) التقييد والايضاح ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٢٩ ، ٣٢ ، والكفاية ص ٥٠ ، و شرح جمع الجوامع للمحلى ٣/٢٧١ - ٢٧٤ ، وأسد الغابة ١/١٩ ، و الاصابة ١/٨ ، ٥٣٠ ، و تعجيل المنفعة ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ونزهة النظر ص ١٠٠ - ١٠١ ، وفتح البارى ٤/٧ ، والام ٦/١٥٦

ولذلك لم يعد الوافدون من الصحابة ، فى آخرين من الأصوليين ، بل حكاه أبو المظفر السمعانى عنهم ، وادعى أن اسم الصحابى يقع على ذلك من حيث اللغة ، والظاهر أن المحدثين توسعوا فى إطلاق اسم[١] الصحبة على من رآه رؤية لشرف منزلته ﷺ حيث أعطوا لكل من رآه حكم الصحبة ، و لهـذا يوصف من أطال مجالسة أهل العلم بأنه من أصحابه [[٢] أى المجالس] ، ومـا حكاه عن الأصوليين إنمـا هو طريقـة لبعضهم ، وجمهورهم على الأول ، وكذا دعواه ذلك لغة ، يرده حكاية القاضى أبى بكر الباقلانى عنهم بدون اختلاف ، لكنه قال : ومع هذا يعنى إيجاب حكم اللغة ، إجراء الصحبة على من صحب النبى ﷺ ولو ساعة ، فقد تقرر للأئمة عرف فى أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه . ولا يجرون ذلك على من لقى المرأ ساعـة ومشى معه خطا و سمع منه حديثـا ، فوجب لذلك أن لا يجرى فى عرف الاستعمال إلا على من هذا حاله[٣] ـ انتهى .

وصنيع أبى زرعة الرازى وأبى داود يشعر بالمشى على هذا المذهب فإنهما قالا فى طارق ابن شهاب: له رؤية وليست له صحبة ، وكذا قال عاصم الأحول فى عبد الله بن سرجس بل قال موسى السيلانى[٤] فيما رواه ابن سعد فى الطبقات[٥] بسند جيد: قلت لأنس أأنت آخر من بقى من أصحاب النبى ﷺ ؟ فقال بناء على ما فى ظنه : قد بقى قوم من الأعراب فأما أصحابه فأنا آخرهم . لكن قد يجاب بأنه أراد إثبات صحبـة خاصة ليست لتلك الأعراب [[٦] وهو المطابق للسألة] ، وكذا إنما نفى أبو زرعـة و من أشير إليهم صحبة

---

(١) سقطت كلمة « اسم » من ز

(٢) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٣) التقييد والايضاح ص ٢٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٠ ـ ٣١ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٣ ، والارشاد للنووى ٢/٤٧٧ ، والاحكام للآمدى ٢/١٣٠ ، والمسودة ص ٢٩٢ ، و المستصفى ١/١٦٥ ، و التمهيـد لأبى الخطاب ٣/١٧٣ ـ ١٧٤ ، والجواهر المضيئة ٢/٤١١

(٤) انظر لتحقيق لفظ السيلانى أو السيلانى أو السنبلانى هامش تهذيب الكمال ٣/٣٦١

(٥) أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق ٣/١٧٦ ، وأورده المزى فى تهـذيب الكمال ٣/٣٧٦ ، معزوا الى ابن سعد ، و لكن لم نقف عليه فى الطبقات بل أتيقن أن هذه الترجمة ناقصة نقصانا بينا .

(٦) سقط ما بين المكوفتين من ه

خاصة دون العامة ، وما تمسكوا به لهذا المذهب من خطابه ﷺ لخالد بن الوليد فى حق عبد الرحمن بن عوف أو غيره بقوله : « لا تسبوا أصحابى » مردود بأن نهى الصحابى عن سب آخر لا يستلزم أن لا يكون المنهى عن السب غير صحابى ، فالمعنى لا يسب غير اصحابى أصحابى ولا يسب بعضهم بعضا[1]، (و) على كل حال فهذا القول (لم يثبت) بضم الياء المثناة من تحت وتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، أى ليس هو الثبت ، اذ العمل عند المحدثين و الأصوليين على الأول ، ثم إن القائلين بالثانى لم يضبط أحد منهم الطول بقدر معين كما صرح به الغزالى وغيره ، لكن حكى شارح البزدوى عن بعضهم تحديده بستة أشهر[2] .

(وقيل) إنما يكون صحابيا (من أقام) مع النبى ﷺ (عاما) أو عامين (وغزا معه) غزوة أو غزوتين (وذا لـ) سعيد (ابن المسيب) بكسر الياء و فتحها وهو الأشهر ، والأول مذهب أهل المدينة ، وكأنه لما حكى عن سعيد من كراهته الفتح (عزا) أى ابن الصلاح وأسنده أبو حفص ابن شاهين ومن طريقه أبو موسى فى آخر الذيل قال ابن الصلاح : وكأن المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكى عن الأصوليين ، ولكن فى عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلى ومن شاركه فى فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعلم خلافا فى عده من الصحابه[3] ـ انتهى .

وهو ظاهر فى توقفه فى صحته عن سعيد وهو كذلك فقد أخرجه ابن سعد عن الواقدى وهو ضعيف فى الحديث ، مع أن لفظ رواية ابن سعد « أو غزا معه غزوة أو غزوتين » أو وهو أشبه فى ترجيحه إلى المذهب الثانى. وحكى ابن سعد عنه أيضا أنه قال:

---

(١) فتح المغيث للعراقى ٣١/٤ ـ ٣٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٥٣ ، وجامع التحصيل ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، والاصابة ٢٢٠/٢ ، ٣١٦ ، و الاستيعاب ٩١٦/٣ ، وصحيح البخارى ٢١/٧ ، ٣٤ ، وصحيح مسلم ١٩٦٧/٤ ـ ١٩٦٨

(٢) المستصفى ١٦٥/١ ، والتقرير والتحبير ٢٦١/٢ . وجامع الأصول ١٣٤/١

(٣) الكفاية ص ٥٠ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٤٨ ، وأسد الغابة ١٨/١ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٣ ، و الارشاد للنووى ٤٧٧/٢

رأيت أهل العلم يقولون غير ذلك ، ويذكرون جرير بن عبد الله وإسلامه قبل وفاة النبي ﷺ بخمسة أشهر أو نحوها[١] ـ انتهى .

وإسلام جرير مختلف فى وقته ، ففى المعجم الكبير للطبرانى[٢] من حديثه قال : « بعثنى النبي ﷺ فى إثر العرنيين » و هذا يدل على تقدم إسلامه ، لكن فيه الربذى وهو ضعيف ، وفى المعجم الأوسط له[٣] من حديثه أيضا ، قال : « لما بعثنى النبى ﷺ أتيته فقال لى يا جرير : لأى شيء جئتنا ؟ قلت : لأسلم على يديك يا رسول الله ، فألقى إلى كساؤه » الحديث ، و فى سنده حصين بن عمر الأحمسى وهو ضعيف أيضا ، ولو صح لكان متروك الظاهر ، و يحمل على المجاز أى لما بلغنا خبر النبي ﷺ ، أو على الحذف أى لما بعث النبي ﷺ ثم دعا إلى الله ، ثم قدم المدينة ثم حارب قريشا وغيرهم ، ثم فتح[٤] مكة ، ثم وفدت عليه الوفود فقد روى أيضا فى الكبير[٥] بلفظ : « فدعانى إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة » ، و الزكاة إنما فرضت بالمدينة و عنده[٦] أيضا من حديث شريك عن الشيبانى عن الشعبي عن جرير قال قال لنا رسول الله ﷺ : « إن أخاكم النجاشى قد مات ـ الحديث ، وهذه الرواية تخدش فى جزم الواقدى بأنه وفد على النبي ﷺ فى شهر رمضان سنة عشر ، لأن وفاة النجاشى كانت قبل سنة عشر ، وكذا فى الصحيحين[٧] عنه أنه ﷺ قال له فى حجة الوداع : « استنصت الناس » و به يرد قول ابن عبد البر إنه أسلم قبل وفاة النبي ﷺ

(١) ذكر ابن سعد ترجمة جرير بن عبد الله ٢٢/٦ ، ولكن ما ذكر المؤلف عنه ليس فى نسختنا هذه ، فلعله وقع السقط فيها .

(٢) لم نجد الحديث بهذا اللفظ فى المعجم الكبير للطبرانى ٤١٠/٢ ، نعم أخرجه بهذا اللفظ الطبرى فى تفسيره ١٣٤/٦ ، وإليه أشار الحافظ ابن حجر فى التهذيب ٧٤/٢

(٣) راجع لذلك التقييد والايضاح ص ٢٥٧ ، والاصابة ٢٣٢/١ ، ومجمع الزوائد ١٥/٨

(٤) فى ز « قدم »

(٥) ٣٤٣/٢ (٢٢٦٦)

(٦) (٢٣٤٦ ـ ٢٣٥٠)

(٧) البخارى (٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩) ومسلم (٦٥)

بأربعين يوما ، لأن حجة الوداع كانت[١] قبل الوفاة النبوية بأكثر من ثمانين يوما[٢] .

و اشترط بعضهم مع طول الصحبة الأخذ ، حكاه الآمدى عن عمرو بن يحيى ، والظاهر أنه الجاحظ أحد الأئمة المعتزلة الذى قال فيه ثعلب : إنه غير ثقة ولا مأمون ، وتسميته لأبيه بيحيى تصحيف من بحر وعبارته : ذهب عمرو بن يحيى إلى أن هذا الاسم إنما يسمى به من طالت صحبته للنبى ﷺ وأخذ عنه العلم ، وحكاه ابن الحاجب أيضا قولا غير معزو لأحد لكن بإبدال الأخذ بالرواية ، وبينهما فرق قاله المصنف ، قال : ولم أر هذا القول لغير عمرو ، وكأن ابن الحاجب أخذه من كلام الآمدى[٣] .

وعن بعضهم : هو من رأى النبى ﷺ ، واختص به اختصاص الصاحب وإن لم يرو عنه و لم يتعلم منه ، قاله القاضى أبو عبد الله الصيمرى من الحنفية ، وعن بعضهم : هو من ظهر منه مع الصحبة الاتصاف بالعدالة ، فمن لم يظهر منه ذلك لا يطلق عليه اسم الصحبة ، قاله أبو الحسين ابن القطان كما سيأتى فى المسألة بعدها ، وقيل : هو من أدرك زمنه ﷺ مسلما وان لم يره ، وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصرى ، فإنه قال : وممن دفن أى بمصر من أصحاب النبى ﷺ ممن أدركه ولم يسمع منه ، أبو تميم الجيشانى و إسمه عبد الله بن مالك ، وكذا ذكره الدولابى فى الكنى من الصحابة ، و هو إنما قدم المدينة فى خلافة عمر باتفاق أهل السير ، على أنه يجوز أن يكون ذكرهما له فى الصحابة لإدراكه لكون أمره عندهما على الاحتمال ، و لم يطلعا على تأخر قدومه ، و لا يلزم من تصريح أولهما بأنه لم يسمع[٤] أن لا يكون عنده أنه رآه ، و ممن حكى[٥] هذا القول من الأصوليين القرافى فى شرح التنقيح ، وعليه عمل ابن عبد البر فى الاستيعاب . وابن منده

---

(١) سقطت كلمة « كانت » من ز

(٢) انظر الاصابة ١/٢٣٢ ، و فتح البارى ٧/١٣٢ ، و الاستيعاب ١/٣٣٧ ، و التهذيب ٢/٧٤ ، و التقييد والايضاح ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٢

(٣) الاحكام للآمدى ٢/١٣٠ ، و بيان المختصر ١/٧١٤ - ٧١٥ ، و مختصر الوصول والأمل ص ١١١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٢ ، ولسان الميزان ٤/٣٥٥

(٤) زاد فى هـ « منه »

(٥) سقطت كلمة « حكى » من ز

فى الصحابة ، حيث ذكر الصغير المحكوم بإسلامه تبعا لأحد أبويه وإن لم يقفا له على رؤية ، وكأن حجتهما توفرهم الصحابة رضوان الله عليهم على إحضار من يولد لهم إلى النبي ﷺ ليدعو له كما سيأتى نقله بعد ، بل صرح أولهما بأنه رام بذلك استكمال القرن الذى أشار إليه النبي ﷺ بقوله « خير الناس قرنى » ومما ينبه عليه إخراج بعضهم عن الصحابة من هو منهم أو إدخال من ليس منهم فيهم كما سيأتى فى آخر التابعين[1].

[بم تعرف الصحبة ؟] (و) الثانية معرفة الصحبة (تعرف الصحبة[2]) إما (باشتهار) قاصر عن التواتر ، وهو الاستفاضة على رأى بها كعكاسة بن محصن ، وضمام بن ثعلبة و غيرهما (أو بتواتر) بها كأبى بكر الصديق المعنى بقوله تعالى ﴿ اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا[3] ﴾ وسائر العشرة فى خلق (أو بقول صاحب) آخر معلوم الصحبة إما بالتصريح بها كأن يجىء عنه أن فلانا له صحبة مثلا أو نحوه ، كقوله كنت أنا وفلان عند النبى ﷺ ، أو دخلنا على النبي ﷺ بشرط أن يعرف إسلام المذكور فى تلك الحالة ، وكذا تعرف بقول آحاد ثقات التابعين على الراجح كما سيأتى ، و إلى ما عدا الأخير أشار أبو عبد الله الصيمرى من الحنفية مع تمريض ثالثها فقال : لا يجوز عندنا الإخبار عن أحد بأنه صحابي إلا بعد وقوع العلم به إما اضطرارا يعنى الناشىء عن التواتر أو اكتسابا يعنى النظرى الناشىء عن الشهرة ونحوها ، قال : وقيل: يجوز أن يخبر بذلك اذا أخبر به الصحابى ، يعنى كما هو الصحيح[4] .

(ولو قد ادعاها) أى الصحبة بنفسه (وهو) قبل دعواه إياها (عدل قبلا) قوله يعنى على المعتمد ، سواء التصريح كأنا صحابى ، أو ما يقوم مقامه كسمعت ونحوها

---

(١) فتح المغيث للعراقى ٤/٣٣ ، والتقرير والتحبير ٢/٢٦٠ ، والاحكام للآمدى ٢/١٣٠ ، والاستيعاب ١/٢٤ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ٤/١٦١٦ ، والكفى ١/١٩ ، ٦٥ ، والتهذيب ٥/٣٨٠ ، و المستصفى ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، وشرح جمع الجوامع ٣/٢٧٢ - ٢٧٣ ، ومنتهى الوصول والأمل ص ٨٠

(٢) فى ز « الصحابة »

(٣) سورة التوبة : ٤٠

(٤) علوم الحديث ص ٢٦٤ ، و الارشاد للنووى ٢/٤٨٠ ، و التقريب له ص ٣٥ ، و الاصابة ١/٨ ، والنزهة ص ١٠١ - ١٠٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٠ ، والكفاية ص ٥٢

لأن وازع العـدل يمنعه من الكذب ، هكذا أطلقه ابن الصلاح ومن تبعه كالنووى ، وهو متابع للخطيب فى الكفاية ، فإنه قال: وقد يحكم فى الظاهر بأنه صحابى بقوله صحبت النبى ﷺ وكثر لقائى له اذا كان ثقة أمينا مقبول القول لموضع عدالته و قبول خبره ، كما يعمل بروايته وإن لم يقطع بذلك يعنى فى الصورتين[١] ، و اشتراط العدالة قبل لابد منه لأن قوله قبل أن[٢] تثبت عدالته: أنا صحابى أو ما يقوم مقام ذلك، يلزم من قبوله إثبات عدالته ، لأن الصحابة كلهم عدول فيصير بمنزلة قول القائل : أنا عدل ، وذلك لا يقبل ولكن فى كلام القاضى أبى بكر ابن الطيب الباقلانى تقييد ذلك أيضا بما[٣] اذا لم يرد عن الصحابة رد قوله وفيه نظر، اذ المثبت مقدم على النافى ، ولو فرض كون النفى لحصور فربما كان قادحا فى العدالة ، وكذا قيده هو والآمدى بثبوت معاصرته للنبى ﷺ ، وعبارة الآمدى : فلو قال من عاصره : أنا صحابى مع إسلامه وعدالته فالظاهر صدقه ، ونحوه قول أبى بكر الصيرفى : اذا عرفت عدالته قبل منه أنه سمع من النبى ﷺ ورآه مع إمكان ذلك منه ، لأن الذى يدعيه دعوى لا أمارة معها ، ولذا قال المصنف : ولابد من تقييد ما أطلق من ذلك بأن يكون ادعاؤه لذلك يقتضيه الظاهر ، أما لو ادعاه بعد مضى مائة سنة من حين وفاته ﷺ فإنه لا يقبل ، وإن كانت قد ثبتت عدالته قبل ذلك لقوله ﷺ فى الحديث الصحيح « أريتم[٤] ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة[٥] لا يبقى أحد ممن على ظهر الأرض » يريد انخرام ذلك القرن ، قال ذلك ﷺ فى سنة وفاته ، قال : وهو واضح جلى[٦] .

ونحوه قول شيخنا : وأما الشرط الثانى وهو المعاصرة فيعتبر[٧] بمضى مائة سنة

---

(١) زاد فى هـ « قبول الخبر والعمل » وكذلك فى هامش الأصل .
(٢) فى ز « أن قبل »
(٣) سقطت كلمة « بما » من ز
(٤) فى ز « أرأيتكم » وفى هـ « أرأيتم »
(٥) فى هـ « منه »
(٦) انظر المصادر السابقة . والاحكام للآمدى ٢/١٣٣ ، والتقييد والايضاح ص ٢٥٨ - ٢٥٩
(٧) فى ز « فنعتبر »

و عشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخـــر عمره لأصحابـه « أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحـد » رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ، زاد مسلم من حـديث جابر أن ذلك كان[١] قبل موته ﷺ بشهر ، و لفظـه « سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر : أقسم بالله ما على[٢] الأرض من نفس منفوسـة اليوم تأتى عليها مائة سنة وهى حيـة يومئذ » قال : ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدا ادعى الصحبـــة بعد الغاية المذكورة ، وقد ادعاها جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتن الهندى ، لأن الظاهر كذبهم فى دعواهم[٣] ـ انتهى .

ولا شك أن دعوى ما لا يمكن تقـــدح فى العدالة فاشتراطها يغنى عن ذلك وإن جعل بعض المتأخـــرين محله مع العـدالة اذا تلقى بالقبول و حفته قرائن ، ولم يقم دليل على رده[٤] .

وفى المسألة قولان آخران : أحـدهما ـــ أنها لا تثبت صحبته بقوله لما فى ذلك من دعواه رتبة يثبتها لنفسه ، وهو ظاهر كلام أبي الحسن ابن القطان فإنـه قال : ومن يدعى صحبة النبي ﷺ لا يقبل منه حتى نعلم صحبته ، فإذا علمناها فما رواه فهو على السماع حتى نعلم غيره ، واقتصار ابن السمعانى حيث قال : تعلم الصحبة إما بطريق قطعى وهو الخبر المتواتر أو ظنى وهو خبر الثقة ، قد يشعر بـه ، وقواه بعض المتأخرين ، قال : فإن الشخص لو قال : أنا عدل لم يقبل لدعواه لنفسه مرتبة فكيف اذا ادعى الصحبة التى هى فوق العـــدالة ، وأبداه ابن الحـاجب احتمالا حيث قال : لو قال المعاصر العدل : أنا

---

(١) سقطت كلمة « كان » من ز

(٢) زاد فى ز « وجه »

(٣) الاصابة ١/٨ ـ ٩ ، وصحيح البخارى ١/٢١١ ـ ٢١٢ ، ٢/٤٥ ، وصحيح مسلم ٤/١٩٦٥ ـ ١٩٦٧

(٤) زاد فى ز « على أنه يمكن أن يقال يجوز أن يكون مستند دعواه غلبة ظنه فى المزكى كما اتفق لبعض من تلقى النبي صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة من الأنصار ممن لم يكن يعرف النبي صلى الله عليه و سلم قبل ، حيث رأوا أبا بكر ثم تبين لهم حين رأوا أبا بكر يظله من إصابة الشمس »

صحابي احتمل الخلاف يعني قبولا ومنعا ، فكأنه لم يقف على النقل في الطرفين[١].

ثانيهما — التفصيل بين مدعي الصحبة اليسيرة فيقبل لأنها مما يتعذر إثباتها بالنقل اذ ربما لا يحضره حالة اجتماعه بالنبي ﷺ أو رؤيته له أحد ، أو الطويلة وكثرة التردد في السفر والحضر فلا ، لأن مثل ذلك يشاهد وينقل ويشتهر فلا يثبت بقوله .

على أن ابن عبد البر قد جزم بالقبول من غير شرط ، بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح ، و قوى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم ، قال شيخنا : و لا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عمن مضى ، قال : ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي : أخبرني فلان مثلا أنه سمع النبي ﷺ يقول ، سواء سماه أم لا ، كقول الزهري فيما رواه البخاري في فتح مكة من صحيحه أخبرني سنين[٢] أبو جميلة ، وزعم أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح ، أما اذا قال : أخبرني رجل مثلا عن النبي ﷺ بكذا يعني بالعنعنة فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الارسال ، ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين ، فيترجح القبول ، أو صغارهم فيترجح الرد ، و مع ذلك فلم يتوقف من صنف في الصحابة عن إخراج من هذا سبيله في كتبهم ، نعم لو أخبر عنه عدل من التابعين أو تابعيهم أنه صحابي قال بعض شراح اللمع : لا أعرف فيه نقلا ، قال : و الذي يقتضيه القياس فيه أنه لا يقبل ذلك كما لا يقبل مراسيله ، لأن تلك قضية لم يحضرها ، قال شيخنا : والراجح قبوله بناء على الراجح من قبول التزكية من واحد[٣] وكذا مال إليه الزركشي فقال : و الظاهر قبوله لأنه لا يقول ذلك إلا بعد العلم به إما اضطرارا أو اكتسابا ، وإليه يشير كلام ابن السمعاني السابق .

---

(١) المسودة ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والاحكام للآمدي ١٣٣/٢ ، والتقييد والايضاح ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وفتح المغيث للعراقي ٣٥/٤ ، والنزهة ص ١٠٢ ، والاصابة ٩/١ ، ونهاية السول ١٢٣/٢ ، والتقرير والتحبير ٢٦٢/٢ ، والتمهيد لأبي الخطاب ١٧٥/٣ ، وبيان المختصر ٧١٧/١ ، وارشاد الفحول ص ٧١

(٢) هو بمهملة ونون ، مصغر ، وقيل بتشديد التحتانية والنون الأولى

(٣) الاصابة ٩/١ ، ٨٥/٢ ، فتح الباري ٢٧٤/٥ ، ٢٢/٨ ، الاستيعاب ٢٤/١ ، ٨٥/٤ ، التهذيب ٢٤٥/٤

اذا علم هذا فقد أفاد شيخنا فى مقدمة الإصابة له ضابطا يستفاد من معرفته جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة ، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار : أحدها — أنهم كانوا لا يؤمرون فى المغازى إلا الصحابة ، فمن تتبع الأخبار الواردة فى الردة والفتوح وجد من ذلك الكثير .

ثانيها — أن عبد الرحمن بن عوف قال : «كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبى ﷺ فدعا له ، وهذا أيضا يوجد منه الكثير .

ثالثها — أنه لم يبق بالمدينة ولا بمكة ولا الطائف ولا من بينها[1] من الأعراب الا من أسلم وشهد حجة الوداع ، فمن كان فى ذلك الوقت موجودا اندرج فيهم لحصول رؤيتهم للنبى ﷺ وإن لم يرهم هو والله أعلم[2].

[بيان عدالة الصحابة] والثالثة فى بيان مرتبتهم (وهم) رضى الله عنهم باتفاق أهل السنة (عدول) كلهم مطلقا ، كبيرهم و صغيرهم ، لابس الفتنة أم لا ، و جوبا لحسن الظن بهم ، و نظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ ، وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة وهداية الناس ، ومواظبتهم على الصلوات و الزكوات[3] و أنواع القربات ، مع الشجاعة و البراعة و الكرم و الايثار و الأخلاق الحميدة التى لم تكن فى أمة من الأمم المتقدمة ، قال الخطيب فى الكفاية[4]: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم فمن ذلك قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس[5] ﴾ وقوله ﴿ وكذلك جعلناكم أمة

---

(١) فى ز « بينهما »

(٢) الاصابة ١/٩

(٣) فى هـ « الزكاة »

(٤) ص ٤٦ - ٤٩ ، و انظر أيضا علوم الحديث ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، والارشاد للنووى ٢/٤٨١ - ٤٨٤ ، والاحكام للآمدى ٢/١٢٨ - ١٣٠ ، والمستصفى ١/١٦٤ - ١٦٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٥ - ١٣٦ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، و بيان المختصر ١/٧١٢ - ٧١٤ ، و احكام الفصول للباجى ص ٣٧٤ - ٣٧٥

(٥) سورة آل عمران : ١١٠

وسطا[١] ﴾ و قوله ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم[٢] ﴾ وقوله ﴿ و السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه[٣] ﴾ وقوله ﴿ يا أيها النبي ! حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين[٤] ﴾ وقوله ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم و أموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا و ينصرون الله و رسوله أولئك هم الصادقون[٥] ﴾ إلى قوله ﴿ إنك رءوف رحيم ﴾ فى آيات كثيرة يطول ذكرها و أحاديث شهيرة يكثر تعدادها ، و جميع ذلك يقتضى القطع بتعديلهم ، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق .

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء[٦] مما ذكرناه ، لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة والجهاد و نصرة الإسلام و بذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء والمناصحة فى الدين وقوة الإيمان واليقين ، القطع على تعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع الخالقين بعدهم ، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم ، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله : ثم أسند عن أبي زرعة الرازى أنه قال : إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول ﷺ حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة ـ انتهى . وهو ـ كما قال شيخنا ـ فصل حسن[٧] .

فأما الآية الأولى فالذى رجحه كثير[٨] من المفسرين عمومها فى أمة محمد ﷺ ،

---

(١) سورة البقرة : ١٤٣
(٢) سورة الفتح : ١٨
(٣) سورة التوبة : ١٠٠
(٤) سورة الأنفال : ٦٤
(٥) سورة الحشر : ٨
(٦) فى ز « شيئا »
(٧) الاصابة ١/١٠
(٨) فى ز « كثيرون »

وخصها آخرون بالصحابة ، بل قال بعضهم : اتفقوا على أنها واردة فيهم ، و حينئذ فالاستدلال منها ظاهر ، وأما الثانية فهى خطاب مع الموجودين منهم حينئذ ، و لكن لايمتنع إلحاق غيرهم بهم ممن شاركهم فى الوصف ، وكذا من الآيات ﴿ والذين معه ﴾ ومن غيرها « أصحابى كالنجوم » مع ما تحقق عنهم بالتواتر من الجد فى الامتثال[١] .

قال شيخنا : و الأحاديث الواردة فى تفضيل الصحابة كثيرة ، فمن أدلها على المقصود ما رواه الترمذى[٢] و ابن حبان فى صحيحه[٣] من حديث عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : « الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم[٤] فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك[٥] أن يأخذه ، وذكر غيره من الأدلة حديث أبى سعيد الخدرى « ولا تسبوا أصحابى ، فو الذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » متفق عليه ، وهو إن ورد على سبب ، وذلك أنه كان بين خالد بن الوليد و عبد الرحمن بن عوف شىء فسبه خالد فقال النبى ﷺ و ذكره ، بحيث خصه بعض أصحاب الحديث بمن طالت صحبته وقاتل معه وأنفق وهاجر ، فالعبرة إنما هى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذهب اليه الأكثرون وصححه القاضى عياض هنا[٦] .

ومثل هذا يقال وإن كان المقول له صحابيا للتنبيه على إرادة حفظ الصحبة عن ذلك ، و وجه الاستدلال به أن الوصف لهم بغير العدالة سب لاسيما و قد نهى ﷺ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه لشهود المواقف الفاضلة فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى .

---

(١) البرهان ٦٢٦/١ - ٦٢٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٣٥/٤

(٢) ٦٩٦/٥ (٣٨٦٢)

(٣) ١٨٩/٩ (٧٢١٢)

(٤) فى ز « ومن أبغضنى » وهو خطأ

(٥) فى ز « فقد يوشك » الاصابة ١٠/١ - ١١

(٦) إحكام الفصول ص ٣٧٥ ، و فتح المغيث للعراقى ٣٥/٤ - ٣٦ ، و شرح مسلم للنووى ٩٣/١٦ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٥

و حديث « خـير الناس قرنى » المتواتر مما هو أيضا متفق عليه من حديث ابن مسعود و عمران بن حصين ، حتى بالغ بعضهم فتمسك به لعدالة التابعين أيضا . وأنه لا يسأل عنهم حتى يقوم الجرح لقوله فيه « ثم الذين يلونهم » وهو فيهم محمول على الغالب ، والمراد بقرن النبى ﷺ فيه الصحابة ، وإن أطلق القرن على مدة من الزمان فى تحديدها أقوال أدناها عشرة أعوام و أعلاها مائة و عشرون ، وعليه ينطبق الواقع فى كون آخر الصحابة موتا ، أبو الطفيل ان اعتبر ذلك من البعثة اذ المدة منها القدر المذكور أو دونه أو فوقه بقليل على الاختلاف فى وفاة أبى الطفيل ، أما إن مشينا على أن القرن مائة كما هو المشهور بل وقع ما يدل له فى حديث لعبد الله بن بسر عند مسلم فيكون الاعتبار من موته ﷺ[1] .

و من الأدلة أيضا ما جاء عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ أنه قال « أنتم توفون سبعين[2] أمة ، انتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل» أخرجه أحمد والترمذى وابن ماجة وغيرهم[3] وعن سعيد بن المسيب عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : « إن الله اختار أصحابى على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » أخرجه البزار بسند رجاله موثقون[4] ، وعن عبد الله بن هاشم الطوسى حدثنا وكيع سمعت سفيان يقول فى قوله تعالى ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ قال : هم أصحاب محمد ﷺ[5] إلى غير ذلك مما يطول إيراده .

وممن حكى الاجماع على القول بعدالتهم إمام الحرمين قال: ولعل السبب فيه[6] أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف فى روايتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول ﷺ

---

(١) وفتح المغيث للعراقى ٤/٢٣

(٢) فى ز « سبعون »

(٣) أحمد ٤/٤٤٧ ، و ٥/٣ ، والترمذى (٣٠٠١) وابن ماجة (٤٢٨٧ - ٤٢٨٨) والحاكم ٤/٨٤

(٤) كشف الاستار (٢٧٦٣) قال الهيثمى فى المجمع ١٠/١٦ ، رواه البزار ورجاله ثقات ، وفى بعضهم خلاف ، وانظر أيضا الاصابة ١/١٢

(٥) الاصابة ١/١٢ ، والاستيعاب ١/١٣ ، والآية من سورة النمل : ٥٦

(٦) فى ز « فيهم »

ولما استرسلت على سائر الأعصار . و نحوه قول أبي محمد ابن حزم : الصحابة كلهم من أهل الجنـــة قطعا ، قال الله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾[1] وقال تعـالى : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾[2] قـال : فثبت أن الجميع من أهل الجنة ، وأنه لا يدخل أحـــد[3] منهم النار . لأنهم المخاطبون بالآية السابقة ، فإن قيل : التقييد بالإنفاق و القتال يخرج من لم يتصف بذلك ، وكذلك التقييد بالإحسان فى الآيـة السابقـة وهى قوله تعالى ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ يخرج من لم يتصف بذلك، فالجواب أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغـالب ، وإلا فالمراد من اتصف بالإنفاق و القتال بالفعل أو القوة[4]، و لـكن قد أشار إلى الخلاف ألـكيا الطبرى حيث قال: إن عليه كافة أصحابنا، وكذا قال القاضى ، هو قول السلف وجمهور الخلف، وحكى الآمدى وابن الحاجب قولا أنهم كغيرهم فى لزوم البحث عن عدالتهم مطلقا[5]، وهو قضية كلام أبي الحسين ابن القطان قول من الشافعية فإنه قال : فوحشى قتل حمزة[6] وله صحبة ، والوليد شرب[7] الخمر ، قلنا : من ظهر منه خلاف العدالة لا يقع عليه اسم الصحبة ، و الوليد ليس بصحابى ، إنما أصحابه الذين كانوا على طريقته، وهذا عجيب فالكل أصحابه باتفاق، وقتل وحشى لحمزة كان قبل إسلامه ، وأما الوليد و غيره ممن ذكر بما أشار إليه فقد كف النبي ﷺ من لعن

---

(١) سورة الحديد : ١٠

(٢) سورة الأنبياء : ١٠١

(٣) سقطت كلمة « أحد » من ز

(٤) البرهان ١/٦٣٢ ، والمحلى ١/٢٨ ٤٤ ، والاصابة ١/١٠ ، ١١

(٥) منتهى الوصول والأمل ص ٨٠ ، وبيان المختصر ١/٧١٢ - ٧١٤ ، والاحكام للآمدى ٢/١٢٨ ، والمستصفى ١/١٦٤ ، والكفاية ص ٤٩ ، والمسودة ص ٢٩٢ ، واللمع ص ٥١ ، وشرحه ٢/٦٣٤ - ٦٣٨ ، و إحكام الفصول ص ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وروضة الناظر ص ٦٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٦ ، والتقييـــد والايضاح ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، والمنخول ص ٦٢٦

(٦) انظر لهذه القصة صحيح البخارى ٧/٣٦٧

(٧) فى هـ « يشرب »

بعضهم بقوله « لا تلعنه فو الله ما علمت إلا أنـه يحب الله و رسوله »[١] كما كف عمر عن حاطب رضى الله عنهما قائلا له : إنه شهـد بدرا ، وما يدرك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقـد غفرت لكم[٢] لا سيما ، و هم مخصوص فى التوبة فيما لعله صدر منهم ، والحدود كفارات ، بل قيل . فى الوليـد بخصوصه : إن بعض أهل الكوفـة تعصبوا عليه فشهدوا عليـه بغير الحق[٣] . وبالجملة فترك الخوض فى هذا ونحوه متعين ، و قد أسلفت فى أواخر آداب المحدث شيئا مما يرغب فى الحث على ترك ذلك ؛ و قولا[٤] آخر : إنهم عدول إلى وقت وقوع الفتن ، فأما بعـد ذلك فلا بد من البحث عمن ليس ظاهر العدالة ، و ذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل عليا ، و قيل به فى الفريق الآخر .

و (قيل لا) يحكم بعـدالة (من دخلا) منهم (فى فتنة) من الفتن الواقعة من حين مقتل عثمان رضى الله عنه كالجمل وصفين من الفريقين إلا بعـد البحث عنها ، وعن بعضهم ردهم كأنه مطلقا[٥]، وقيل : يقبل الداخل فيهـا اذا انفرد ، لأن الأصل العدالة وشككنا فى ضدها ولا تقبل مع مخالفـه لتحقق إبطال أحدهما من غير تعيين ، و قيل : إن القول بالعـدالة يخص بمن اشتهر منهم ، ومن عداهم كسائر الناس فيهم العـدول وغـيرهم ، قال المازرى فى شرح البرهان : لسنا نعنى بقولنا : الصحابة عدول ، كل من رآه ﷺ يوما ما أو زاره أو اجتمع بـه لغرض و انصرف عن قريب و إنما نعنى بـه الذين لازموه وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معـه ، فأولئك كما قال الله : ﴿هم المفلحون﴾، ولم يوافق المازرى على ذلك، ولذا اعترضه غير واحد، وقال العلائى : إنه قول غريب يخرج كثيرا من المشهورين بالصحبة و الرواية عن الحـكم بالعـدالة ،

---

(١) أخرجه البخارى (٦٧٨٠) ٧٥/١٢

(٢) انظر لقصة حاطب بن أبى بلتعة صحيح البخارى ١٤٣/٦ (٣٠٠٧) ، وصحيح مسلم ١٩٤١/٤ (٢٤٩٤)

(٣) انظر الاستيعاب ١٥٥٥/٤ ، والاصابة ٦٣٨/٣ ، والتهذيب ١٤٣/١١

(٤) فى ت « قول » وهو خطأ بل الصواب ما أثبتناه ، و المعنى حكى الآمدى وابن الحاجب قولا ، انظر منتهى الوصول ص ٨٠ ، وبيان المختصر ٧١٢/١ - ٧١٤ ، والاحكام للآمدى ١٢٨/٢

(٥) فى ﻫ « ابتداء »

كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ ولم يقم عنده إلا قليلا و انصرف ، وكذلك من لايعرف إلا برواية الحديث الواحد أو لم يعرف[١] مقدار إقامته من أعراب القبائل[٢].

قال شيخنا : وقد كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم به ﷺ قليلا ، مقررا عند الخلفاء الراشدين وغيرهم ، ثم ساق بسند رجاله ثقات عن أبي سعيد الخدرى أنه كان متكئا فذكر من عنده عليا ومعاوية رضى الله عنهما[٣] فتناول رجل[٤] معاوية ، فاستوى جالسا ثم قال : كنا ننزل رفاقا مع رسول الله ﷺ فكنا فى رفقة فيها أبو بكر فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حبلى ، و معنا رجل من أهل البادية ، فقال للمرأة الحامل : أ يسرك أن تلدى غلاما ؟ قالت[٥] : نعم ، فقال[٦] : إن أعطيتنى شاة ولدت[٧] غلاما فأعطته فسجع لها أسجاعا ثم عمد إلى الشاة فذبحها وطبخها وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر ، فلما علم بالقصة قام فتقيأ كل شيء أكل قال : ثم رأيت ذلك البدوى قد أتى به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار ، فقال لهم عمر : لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ ما أدرى ما نال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة ، قال : فتوقف عمر عن معاتبته فضلا عن معاقبته لكونه علم أنه لقى النبي ﷺ ، وفى ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لايعدله شيء ، كما ثبت فى حديث أبي سعيد الماضى[٨].

وقال الامام أحمد بعد ذكر العشرة والمهاجرين والأنصار ثم أفضل الناس بعد

---

(١) فى ز « ولم يعرف » وفى هـ « أو لم تعرف »

(٢) الاحكام للآمدى ٢/١٢٨ - ١٢٩ ، ومنتهى الوصول ص ٨٠ ، و بيان المختصر ١/٧١٣ - ٧١٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٦ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٢ ، والاصابة ١/١٠ ، ١١ ، والتدريب ٢/٢١٥ - ٢١٦

(٣) فى ز « رضى الله عنهم »

(٤) فى هـ « رجلا » وهو خطأ

(٥) فى هـ « قال »

(٦) فى هـ « قال » وسقطت كلمة « فقال » من ز

(٧) فى ز « ولدتى »

(٨) الاصابة ١/١١ ، ١٢

هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذى بعث فيهم : كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أورآه فهو من أصحابه ، له من الصحبة على قدر ما صحبه ، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة ، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ، ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبى ﷺ ورأوه وسمعوا منه وآمنوا به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير ، و بالجملة فما قاله المازرى منتقد بل كل ماعدا المذهب الأول القائل بالتعميم باطل، والأول هو الصحيح ، بل الصواب المعتبر ، و عليه الجمهور كما قال الآمدى وابن الحاجب يعنى من السلف والخلف ، زاد الآمدى وهو المختار وحكى ابن عبد البر فى الاستيعاب إجماع أهل الحق من المسلمين — وهم أهل السنة والجماعة — عليه ، سواء من لم يلابس الفتن منهم أو لابسها إحسانا للظن بهم، وحملا لهم فى ذلك على الاجتهاد، فتلك أمور مبناها عليه وكل مجتهد مصيب أو المصيب واحد والمخطىء معذور بل مأجور[١] .

قال ابن الأنبارى : وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم ، واستحالة المعصية منهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف ببحث[٢] عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك و لله الحمد ، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه فى زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لايصح ، وما صح فله تأويل صحيح[٣]، وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله : تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا نخضب بها ألسنتنا[٤]، ولا عبرة برد بعض الحنفية روايات سيدنا أبى هريرة رضى الله عنه ، و تعليلهم بأنه ليس بفقيه ، فقد عملوا برأيه فى الغسل ثلاثا من ولوغ الكلب وغيره ، و ولاه عمر رضى الله عنهما

(١) مناقب الامام أحمد لابن الجوزى ص ١٦١ ، ومنتهى الوصول والأمل ص ٨٠ ، والاحكام للآمدى ١٢٩/٢ ، وبيان المختصر ٧١٣/١ ، و فتح المغيث للعراقى ٣٦/٤ ، و التقييد والايضاح ص ٢٦١ ، والاستيعاب ١٩/١ ، والتقرير والتحبير ٢٦٠/٢ ، وشرح أصول الاعتقاد للالكائى ١٥٩/١ - ١٦٠

(٢) فى هـ « فبحث »

(٣) فتح الباقى ١٤/٣ - ١٥ ، وظفر الامانى ص ٣١١ - ٣١٣ ، وإرشاد الفحول ص ٧٠ ، وشرح اللمع ٦٣٤/٢

(٤) الحلية ١١٤/٩ ، ١٢٩ ، ومناقب الشافعى لابن أبى حاتم ص ٣١٤ ، وللرازى ص ١٣٦ ، وجامع بيان العلم ٩٣/٢

الولايات الجسيمة ، وقال ابن عباس : له كما فى مسند الشافعى وقد سئل عن مسألة : أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة ، فأفتى ووافقه على فتياه[١]، وقد حكى ابن النجار فى ذيله عن الشيخ أبى اسحاق أنه سمع القاضى أبا الطيب الطبرى يقول : كنا فى حلقة بجامع المنصور ، فجاء شاب خراسانى حنفى فطالب بالدليل فى مسألة المصراة فأورده المدرس عن أبى هريرة فقال الشاب : إنه غير مقبول الروايه ، قال القاضى : فما استتم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة من سقف الجامع فهرب منها[٢] فتبعته دون غيره ، فقيل له : تب ، فقال : تبت ، فغابت الحية ولم يرلها بعد أثر[٣] .

ويتخرج[٤] على هذا الأصل مسألة، وهى أنه اذا قيل فى الإسناد: عن رجل من الصحابة كان حجة ، ولا تضر الجهالة بتعيينه لثبوت عدالتهم ، وخالف ابن مندة ، فقال : من حكم الصحابى أنه اذا روى عنه تابعى وإن كان مشهورا كالشعبى وسعيد بن المسيب نسب إلى الجهالة، فاذا روى عنه رجلان صار مشهورا واحتج به، قال: وعلى هذا بنى البخارى و مسلم صحيحيهما الا أحرفا تبين أمرها[٥]. و يسمى البيهقى مثل ذلك مرسلا ، و هو مردود ، و قال أبو زيد الدبوسى : المجهول من الصحابة خبره حجة إن عمل به السلف أو سكتوا عن رده مع انتشاره بينهم فان لم ينتشر فإن وافق القياس عمل و إلا فلا ، لأنه فى المرتبة دون ما اذا لم يكن فقيها ، قال : ويحتمل أن يقال : إن خبر المشهور الذى ليس بفقيه حجة ما لم يخالف القياس ، وخبر المجهول مردود ما لم يؤيده[٦] القياس ليقع الفرق بين من ظهرت عدالته ومن لم تظهر[٧] .

---

(١) مسند الامام الشافعى ص ٢٧٢ ، والبرهان ١/٦٢٨ ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/٥٣٢ - ٥٣٨

(٢) فى هـ « عنها »

(٣) فى ز « ولم يرا لها بعد أثرا » راجع لهذه القصة مجموع الفتاوى ٤/٥٣٨ - ٥٣٩

(٤) فى هـ « وتخرج »

(٥) شروط الأئمة الستة ص ١٨ ، والكفاية ص ٤١٥ ، والمسودة ص ٢٥٩

(٦) فى هـ « ما لم يرده »

(٧) راجع لذلك ، المسودة ص ٢٣٩ ، والتقرير والتحبير ٢/٢٥٠ - ٢٥٢ ، وفصول البدائع ٢/٢٢٢ - ٢٢٥ ، والمغنى فى أصول الفقه ص ٢٠٧ - ٢١٣ ، وبيان المختصر ١/٧٢٠ ، وتغيير التنقيح ص ١٤٤ - ١٤٥

[المكثرون من الصحابة] الرابعة فى المكثرين من الصحابة رضى الله عنهم رواية وإفتاء (والمكثرون) منهم رواية كما قاله أحمد فيما نقله ابن كثير وغيره ، الذين زاد حديثهم على ألف (ستة وهم أنس) هو ابن مالك (وابن عمر) عبد الله وأم المؤمنين عائشة (الصديقة) ابنة الصديق ، و (البحر) عبد الله بن عباس ، وسمى بحرا لسعة علمه وكثرته ، وممن سماه بذلك أبو الشعثاء جابر بن زيد أحد التابعين ممن أخذ عنه ، فقال فى شىء : وأبى ذلك البحر ، يريد ابن عباس و (جابر) هو ابن عبد الله و (أبو هريرة) وهو بإجماع حسبما حكاه النووى (أكثرهم) كما قاله سعيد بن أبى الحسن و ابن حنبل ، و تبعهما ابن الصلاح غير متعرض لترتيب من عداه فى الأكثرية ، و الذى يدل لذلك ما نسب لبقى بن مخلد مما أودعه فى مسنده خاصة كما أفاده شيخنا لامطلقا ، فإنه روى لأبى هريرة خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وستين[1] ، ولابن عمر ألفين وستمائة وثلاثين ، ولأنس ألفين ومائتين وستة وثمانين ، ولعائشة ألفين ومائتين و عشرة ، ولابن عباس ألفا و ستمائة و ستين ، و لجابر ألفا و خمسمائة وأربعين ، ولهم سابع نبه عليه المصنف تبعا لابن كثير ، وهو أبو سعيد الخدرى ، فروى له بقى ألفا ومائة وسبعين[2] ، وقد نظمه البرهان الحلبى ، فقال : أبو سعيد نسبة لخدرة سابعهم أهمل فى القصيدة[3] .

وكذا أدرج ابن كثير فى المكثرين ابن مسعود و ابن عمرو بن العاصى و لم يبلغ حديث واحد منهما عند بقى ألفا ، اذ حديث أولهما عنده[4] ثمانى مائة وثمانية وأربعون ،

(١) فى هامش الأصل « صوابه سبعين »

(٢) علوم الحديث ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، و الارشاد للنووى ٢/٤٨٣ - ٤٨٥ ، والتقريب له ص ٣٥ ، وشرح مسلم له /٦٧ ، وشرح المهذب ١/٣٠٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٦ - ٣٧ ، ومقدمة بقى بن مخلد ص ٧٩ - ٨٠ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ١٨٤ ، واختصار علوم الحديث ص ١٨٥ ، ١٨٨ ، والاصابة ٤/٢٠٤ - ٢٠٥ ، والفصل ٤/١٣٨

(٣) ورد فى هامش الأصل هنا « ونظم السبعة جميعا الجمال ابن ظهيرة فقال : سبع من الصحب فوق الآلف قد نقلوا ✻ من الحديث عن المختار خير مضر ✻ أبوهريرة سعد جابر أنس ✻ صديقة وابن عباس ، كذا ابن عمر ، وسعد هو أبو سعيد الخدرى »

(٤) فى ز « أوله عندهما »

وثانيهما[١] سبعمائة ، واستثناء أبي هريرة له من كونه أكثر الصحابة حديثا كما فى الصحيح[٢] لا يخدش فيما تقدم ولو كان الاستثناء متصلا ، فقد أجيب بأن عبد الله كان مشتغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم ، فقلت الرواية عنه أو أن أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار كان بمصر أو بالطائف ، و لم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة . وكان أبوهريرة متصديا فيها للفتوى والتحديث حتى مات ، أو لأن أبا هريرة اختص بدعوة النبي ﷺ بأن لاينسى ما يحدثه به فانتشرت روايته إلى غير ذلك من الأجوبة[٣] .

والمكثرون منهم إفتاء سبعة : عمر وعلى وابن مسعود ، وابن عمر وابن عباس ، و زيد بن ثابت و عائشة ، قال ابن حزم : يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم (و البحر) ابن عباس (فى الحقيقة أكثر) الصحابة كلهم على الإطلاق (فتوى) فيما قاله الإمام أحمد ، بحيث كان كبار الصحابة يحيلون عليه فى الفتوى[٤] ، وكيف لا وقد دعا له النبي ﷺ بقوله « اللهم علمه الكتاب ، » وفى لفظ « أللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » ، وفى آخر[٥] « أللهم علمه الحكمة[٦] ، وتأويل الكتاب » وفى آخر[٧] « أللهم بارك فيه وانشر منه[٨] » ، وقال ابن عمر : هو أعلم من بقى بما أنزل الله على محمد[٩] ، وقال أبو بكرة : قدم علينا البصرة ، وما فى العرب مثله حشما وعلما و بيانا

---

(١) فى هـ « فيهما »

(٢) فى هامش الأصل « حيث قال : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم أحد أكثر حديثا منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا أكتب »

(٣) اختصار علوم الحديث ص ١٨٨ ، و مقدمة بقى بن مخلد ص ٨٠ ، و فتح البارى ١/٢٠٧ ، وجامع السيرة لابن حزم ص ٢٧٥ - ٢٧٧

(٤) علوم الحديث ص ٢٦٦ ، والاحكام لابن حزم ٥/٩٢ ، و الاصابة ١/١٢ ، والارشاد للنووى ٢/٤٨٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٣٧ ، وإعلام الموقعين ١/١٢ ، والجواهر المضيئة ٢/٤١٤ - ٤١٥

(٥) فى ز « أخرى »

(٦) فى ز « الكتاب »

(٧) فى ز « أخرى »

(٨) راجع لهذه الأحاديث صحيح البخارى ١/١٦٩ - ١٧٠ ، ٢٤٤ ، ٧/١٠٠ ، ١٣/٢٤٥ ، وصحيح مسلم ٤/١٩٢٧ ومسند أحمد ١/٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، وجامع الأصول ٩/٦٢ - ٦٤ ، والحلية ١/٣١٥

(٩) زاد فى ز و هـ « صلى الله عليه وسلم »

و جمالا ، و قال ابن مسعود : لو أدرك أسناننا ما عاشره منا أحد ، و قالت عائشة : هو أعلم الناس بالحج ، ثم إن وصفه بالبحر ثابت فى صحيح البخارى وغيره ، وإنما وصفه[1] بذلك لكثرة علمه كما قال مجاهد فيما أخرجه ابن سعد و غيره ، وعند ابن سعد أيضا من طريق ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : قال البحر و فعل البحر ، يريد ابن عباس ، بل سماه غير واحد حبر الأمة ، وبعضهم حبر العرب و ترجمان القرآن وربانى الأمة[2] . قال ابن حزم : ويلى هؤلاء السبعة فى الفتوى عشرون و هم أبو بكر و عثمان وأبو موسى و معاذ وسعد بن أبى وقاص وأبو هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاصى وسلمان و جابر وأبو سعيد[3] وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمران ابن حصين وأبو بكرة وعبادة بن الصامت ومعاوية وابن الزبير[4] وأم سلمة ، قال: ويمكن أن يجمع[5] من فتيا كل واحد منهم جزء صغير ، قال : وفى الصحابة نحو من مائة وعشرين نفسا مقلون فى الفتيا جدا[6] لا تروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان والثلاث كأبى بن كعب ، وأبى الدرداء و أبى طلحة و المقداد و سرد الباقين مما فى بعضه نظر ، وقال : و يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم بعد البحث جزء صغير[7] .

[ذكر العبادلة والآخذون عنهم] و الخامسة فى بيان من يطلق عليه العبادلة منهم دون سائر من اسمه عبد الله (وهو) أى البحر ابن عباس (وابن عمر) عبد الله (وابن الزبير) عبد الله (وابن عمرو) بن العاصى ، عبد الله (قد جرى عليهم بالشهرة)

---

(١) فى ز و ه « وصف »

(٢) فضائل الصحابة للامام أحمد ٨٤٥/٢ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، و طبقات ابن سعد ٣٦٦/٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، و المعرفة والتاريخ ٤٩٥/١ - ٤٩٦ ، ٥١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، و مستدرك الحاكم ٣٣٥/٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، و الحلية ٣١٦/١ ، والتاريخ الكبير ٤/٥ وتاريخ بغداد ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، وصحيح البخارى ٦٥٤/٩ ، والجرح والتعديل ١١٦/٢/٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٤٩ ، والاصابة ٣٣٠/٢ - ٣٣٤ ، واعلام الموقعين ١٨/١ - ١٩ ، وكتاب العلم لأبى خيثمة ص ١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ - ٣٥٩

(٣) فى ه « أبو سعد » وهو خطأ

(٤) فى ه « معاوية بن الزبير » وهو خطأ

(٥) فى ز « الجمع »

(٦) سقطت كلمة « جدا » من ز

(٧) الاحكام لابن حزم ٩٢/٥ - ٩٣ ، واعلام الموقعين ١٢/١ - ١٣ ، و الاصابة ١٢/١ ، والجواهر المضيئة ٤١٥/٢ - ٤١٧ ، وجامع السيرة لابن حزم ص ٢١٩ - ٢٢٣

المستفيضة (العبادلة) فيما قاله الإمام أحمد ، وقال : (ليس) من جرى عليه ذلك (ابن مسعود) عبد الله وإن جعله الثعلبي فى تفسير ﴿تغرب فى عين حمئة﴾ من تفسيره خامسا لهم ، وكذا هو فى شرح الكافية لابن الحاجب لأنه كما قال البيهقى تقدم موته و الآخرون عاشوا حتى أحتيج إلى علمهم ، فكانوا[1] اذا اجتمعوا على شىء قيل هذا قول العبادلة ، قال ابن الصلاح : (ولا من شاكله) أيضا أى ابن مسعود فى التسمية بعبد الله وهم نحو مائتين وعشرين نفسا أو نحو ثلاث مائة فيما قاله المصنف ، بل يزيدون على ذلك بكثير ، ولو ترتب على الحصر فائدة لحققته[2] .

و وقع كما رأيته فى عبد من الصحاح للجوهرى ذكر ابن مسعود بدل ابن الزبير ، و ذكر فى الألف اللينة فى هاء منه[3] أيضا ابن الزبير مع ابن عمر و ابن عباس مقتصرا عليهم[4] ، وكذا عدهم الرافعى فى الديات من الشرح الكبير ، و الزمخشرى فى المفصل ، و العلاء عبد العزيز البخارى شارح البزدوى من الحنفية أيضا ثلاثة ، لكن عينوهم بابن مسعود وابن عمر و ابن عباس ، زاد الأخير منهم أن ذلك فى التحقيق قال : وعند المحدثين : ابن الزبير بدل ابن مسعود ، ومن عد ابن مسعود أيضا أبو الحسين ابن أبى الربيع القرشى ، حكاه القاسم التجيبى فى فوائد رحلته ، و من المتأخرين ابن هشام فى التوضيح ، و فى الحج من الهداية للحنفية : « قال العبادلة وابن الزبير : أشهر الحج شوال » ، فعطف ابن الزبير عليهم والأول هو المعتمد المشهور بين المحدثين وغيرهم[5] .

---

(١) فى ز « وكانوا »

(٢) علوم الحديث ص ٢٦٦ ، والارشاد للنووى ٤٨٦/٢ ، و اختصار علوم الحديث ص ١٨٨ - ١٨٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٣٧/٤ ، والمعتبر ص ٢٥٦ ، والتدريب ٢١٩/٢ - ٢٢٠ ، وتهذيب الاسماء ١/١/ ٢٦٧ ، والاستيعاب ٨٦٥/٣ ، ١٠٠٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٢

(٣) فى ز « هامشه » بدل « هاء منه »

(٤) الصحاح ٥٠٥/٢ ، ٢٥٦٠/٦ ، و لسان العرب ٢٧٩/٣ ، و القاموس المحيط ٣١٢/١ ، و تاج العروس ٣٤٢/٨ - ٣٤٣

(٥) المفصل ص ٩ ، وشرحه ٤٠/١ ، والهداية ٢٤٤/١ . وشرحه فتح القدير ٥١٢/١ ، وأوضح المسالك ١٨٤/١ ، والجواهر المضيئة ٤١٣/٢ ، والتقرير والتحبير ٢٥٠/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٣٧/٤ - ٣٨ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٢

السادسة : ولو قدمت مع التى تليها على التى قبلها لكان أنسب فى المتبوعين منهم ، (و هو) أى ابن مسعود (وزيد) هو ابن ثابت (وابن عباس لهم) رضى الله عنهم (فى الفقه أتباع) و أصحاب (يرون) فى عملهم[١] و فتياهم (قولهم) كما صرح به ابن المدينى حاصرا لذلك فيهم ، و عبارته : انتهى علم أصحاب رسول الله ﷺ من الأحكام إلى ثلاثة ممن أخذ عنهم[٢] العلم وذكرهم ، فهم كالمقلدين وأتباعهم كالمقلدين لهم[٣].

(و) السابعة : (قال مسروق) ابن الأجدع[٤] الهمدانى الكوفى أحد أجلاء التابعين : (انتهى العلم) الذى كان عند أصحاب رسول الله ﷺ (إلى ستة) أنفس (أصحاب) أيضا للنبى ﷺ (كبار نبلا[٥] زيد) هو ابن ثابت (و أبى الدرداء) عويمر (مع أبى) بن كعب و (عمر) بن الخطاب (وعبد الله) بن مسعود (مع على) ابن أبى طالب رضى الله عنهم[٦] (ثم انتهى) أى وصل ما عند هولاء الستة من علم (لذين) أى الأخيرين منهم، وهما[٧] على وابن مسعود، هكذا رواه بعضهم عن مسروق (ولكن البعض) ممن رواه عنه أيضا ، هو الشعبى (جعل) أبا موسى[٨] (الأشعرى عن أبى الدردا) بالقصر (بدل) بالوقف على لغة ربيعة ، بل و جاء كذلك عن الشعبى نفسه ، لكن بلفظ : كان العلم يؤخذ عن ستة من الصحابة ، وذكرهم ، ثم قال وكان عمر وابن مسعود وزيد يشبه علم بعضهم بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض ، وكان على

---

(١) فى ز « علىهم »

(٢) فى هـ « منهم »

(٣) العلل لابن المدينى ص ٤٢ ، ٤٥ ، والمعرفة والتاريخ ٣٥٣/١ ، وتاريخ بغداد ٢٤٢/١٠ - ٢٤٣ ، و المدخل للبيهقى ص ١٦٤ ، و علوم الحديث ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والارشاد للنووى ٤٨٥/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٣٨/٤ ، والجامع للخطيب ٢٨٩/٢

(٤) فى ز « ابن مسروق هو ابن الأجدع »

(٥) زاد فى هـ « قال »

(٦) فى هـ « عنه »

(٧) فى ز « وهم »

(٨) فى ز « أبى موسى »

والأشعرى وأبي يشبه علم بعضهم بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض[١].

ولا يخدش فيما تقدم كون كل من زيد وأبي موسى تأخرت وفاته عن ابن مسعود وعلى ، لأنه لا مانع من انتهاء[٢] علم شخص إلى آخر مع بقاء الأول ، وأيضا فقد قال شيخنا فيما نقل عنه : إن عليا وابن مسعود كانا مع مسروق بالكوفة فانتهاء العلم إليهما بمعنى أن عمدة أهل الكوفة فى معرفة علم الأربعة المذكورين عليهما[٣].

والعد لا يحصرهم فقد ظهر ... سبعون ألفا بتبوك وحضر
الحج أربعون ألفا وقبض ... عن ذين مع أربع آلاف تنض
وهم طباق إن يرد تمديد ... قيل اثنتا عشرة أو تزيد
و الأفضل الصديق ثم عمر ... و بعده عثمان وهو الأكثر
أو فعلى قبله خلف حكى ... قلت وقول الوقف جا عن مالك
فالستة الباقون فالبدرية ... فأحد فالبيعة المرضية
تال و فضل السابقين قد ورد ... فقيل هم وقيل بدرى وقد
قيل بل أهل القبلتين و اختلف ... أيهم أسلم قبل من سلف
قيل : أبو بكر و قيل بل على ... و مدعى إجماعه لم يقبل
و قيل زيد و ادعى وفاقا ... بعض على خديجة اتفاقا

[عدد الصحابة] والثامنة فى إحصائهم (والعد) على المعتمد (لا يحصرهم) إجمالا فضلا عن تفصيلهم لتفرقهم فى البلدان و النواحى ، (فقد) ثبت قول كعب بن

(١) انظر لهذه الأقوال العلل لابن المدينى ص ٤١ - ٤٢ ، و المعرفة والتاريخ ١/٤٤٤ - ٤٤٥ ، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣٥ ، وكتاب العلم لأبى خيثمة ص ١٣١ ، و المدخل للبيهقى ص ١٦٠ - ١٦١ ، و المعجم الكبير للطبرانى ٩/٩٦ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٨ ، والارشاد للنووى ٢/٤٨٥ ، والجامع للخطيب ٢/٢٨٨

(٢) فى ق « فانتهى »

(٣) فتح المغيث للعراقى ٤/٣٨ - ٣٩ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٣ ، والتدريب ٢/١١٨ ، وفتح الباقى ٣/١٩

مالك فى قصة تبوك بخصوصها : و المسلمون كثير لايجمعهم ديوان حافظ و (ظهر) يعنى شهد معه ﷺ كما روى عن أبى زرعة الرازى (سبعون ألفا بتبوك) المذكورة ، قال (وحضر) معه (الحج) يعنى الذى لم يحج بعد الهجرة غيره وودع فيه الناس بالوصية التى أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفارا ، وأكد[١] التوديع بإشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ[٢] ما أرسل إليهم به ، ولذلك سمى حج الوداع[٣] (أربعون ألفا[٤]) ولكثرتهم قال جابر فى حكايته صفتها : نظرت إلى مد بصرى من بين يديه من راكب وماش ، وعن يمينه مثل ذلك ، وعن يساره مثل ذلك ، ومن خلفه مثل ذلك ، (وقبض) ﷺ (عن ذين)[٥] أى الفريقين المذكورين فى تبوك و حجة الوداع وذلك مائة ألف وعشرة آلاف (مع) زيادة (أربع آلاف) على ذلك (تنض) بكسر النون وتشديد الضاد المعجمة أى يتيسر حصرها تشبيها[٦] بنض الدراهم و هو تيسرها ، ممن روى عنه وسمع منه أو رآه و سمع منه . قال أبو زرعة ذلك ردا لمن قال له: أليس يقال: حديث النبى ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال[٧]: ومن ذا قال ذا ؟ قلقل الله أنيابه ، هذا قول الزنادقة ، ومن يحصى حديث رسول الله ﷺ ؟ قبض رسول الله ﷺ ، وذكره فقيل له هؤلاء أين كانوا و أين سمعوا منه ؟ قال : أهل المدينه وأهل مكة ومن بينهما من الأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة ، قال ابن فتحون فى ذيل الاستيعاب بعد إيراده لهذا : أجاب به أبو زرعة سؤال من سأله عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم ـ انتهى ، وكذا لم يدخل فى ذلك من مات فى حياته ﷺ

---

(١) فى هـ « أو »

(٢) فى ز « أنه بلغ » باسقاط « قد »

(٣) فى ز « حجة الوداع »

(٤) زاد فى ز « أى »

(٥) فى هامش الأصل « قوله و قبض عن ذين أى قبض بهذا المقدار لا عنهم أنفسهم ، اذ يلزم منه تكريرهم لأن الذين كانوا بتبوك كان غالبهم فى الحج فلا تصل أفرادهم الى هذا المقدار »

(٦) فى ز « فشبهها »

(٧) فى ز « قال »

فى الغزوات وغيرها[١]

على أنه قد جاء عن أبي زرعة رواية أخرى أوردها أبو موسى المديني فى الذيل قال: توفى النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف انسان من رجل أو امرأة، وكل قد روى عنه سماعا أو رؤية فعلم رسول الله ﷺ كثير، ولكنها لا تنافى الأولى لقوله فيها: زيادة مع أنها أقرب لعدم التورط فيها بعهدة الحصر، نعم روى الحاكم فى الإكليل من حديث معاذ قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفا» وبهذه العدة جزم ابن اسحاق، وأورده الواقدى بإسناد آخر موصول وزاد أنه كانت معه عشرة آلاف فرس، فيمكن أن يكون ذلك[٢] فى ابتداء خروجهم كما يشعر به قوله: خرجنا، و تكاملت العدة بعد ذلك، و وقع لشيخنا فى الفتح هنا سهو حيث عين قول أبي زرعة فى تبوك بأربعين ألفا، وجمع بينه و بين قول معاذ أكثر من ثلاثين ألفا باحتمال جبر الكسر، وجاء ضبط من كان بين يدى النبي ﷺ عام الفتح بمكة بأنهم خمسة عشر ألف عنان، قاله الحاكم، ومن طريقه أبو موسى فى الذيل، بل عنده عن ابن عمر أنه قال: «وافى النبي ﷺ يوم فتح مكة بعشرة آلاف من الناس، و وافى حنينا باثنى عشر ألفا، وقال: لن يغلب اثنا عشر[٣] ألفا من قلة[٤].

ثم إنه قد جاء فيمن توفى النبي ﷺ عنهم خلاف ما تقدم، فعن الشافعى كما فى مناقبه للآبرى والساجى من طريق ابن عبد الحكم عنه، قال: «قبض رسول الله ﷺ، والمسلمون ستون ألفا، ثلاثون ألفا بالمدينة، و ثلاثون يعنى ألفا فى قبائل العرب وغيرها[٥]» وعن

(١) علوم الحديث ص ٢٦٧ - ٢٦٨، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٤٩، وصحيح البخارى مع الفتح ١١٣/٨، ١١٧ - ١١٨، و صحيح مسلم ٨٨٧/٢، و الارشاد للنووى ٤٨٦/٢ - ٤٨٧، و فتح المغيث للعراق ٣٩/٤ - ٤٠، والتقييد والايضاح ص ٢٦٤، والاصابة ٣/١ - ٤، واختصار علوم الحديث ص ١٨٥، والجامع للخطيب ٢٩٣/٢، وطبقات ابن سعد ٣٧٧/٢

(٢) زاد فى ز «كان»

(٣) فى ز و ه «اثنى عشر»

(٤) الاصابة ٣/١ - ٤ والتقييد والايضاح ص ٢٦٤، والتدريب ٢٢٠/٢ - ٢٢١، و فتح الباري ١١٧/٨ - ١١٨، والجواهر المضيئة ٤١٣/٢

(٥) التقييد والايضاح ص ٢٦٤، قال العراق: إسناده جيد

أحمد فيما رواه البيهقي من طريق ابراهيم بن على الطبرى عنـــه قال : « قبض النبي ﷺ وقد صلى خلفه ثلاثون ألف رجل[١] » وكأنه عنى بالمدينة ليلتئم مع ما قبله .

وقال الغزالى فى الباب الثالث فى أعمال الباطن فى التلاوة من ربع العبـــادات من الإحياء[٢] : مات رسول الله ﷺ عن عشرين ألفا من الصحابة ، قال المصنف : لعله عنى بالمدينة ، وثبت عن الثورى فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح إليه أنـه قال : من قدم عليا على عثمان فقـــد أزرى على اثنى عشر ألفا مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، ووجه النووى بأن ذلك بعد النبي ﷺ باثنى عشر عاما بعد أن مات فى خلافة أبي بكر فى الردة و الفتوح الكـــثير ممن لم تضبط أسماؤهم ثم مات فى خـلافـــة عمر فى الفتوح وفى الطاعون العام و عمواس و غير ذلك من لا يحصى كثرة[٣] ، وسبب خفـاء أسمائهم أن أكثرهم أعراب و أكثرهم حضروا حجة الوداع[٤] ، ونقل عياض فى المدارك[٥] عن مالك رحمـه الله أنه قال : مات بالمدينـــة من الصحابة نحو عشرة آلاف نفس ، و قال أبو بكر ابن أبي داود فيما رواه عن الوليـد بن مسلم : بالشام عشرة آلاف عين رأت رسول الله ﷺ[٦] ، وقال قتادة : نزل الكوفة من الصحابـــة ألف وخمسون منهم أربعة وعشرون بدريون ، قال: وأخبرت أنه قدم حمص من الصحابة خمسمائة رجل، وعن بقية نزلها من بنى سليم أربعمائة[٧] .

وقال الحاكم : الرواة عن النبي ﷺ من الصحابة أربعـة آلاف وتعقبـــه الذهبي بأنهم لايصلون إلى ألفين ، بل هم ألف و خمسمائة ، و أن كتابـــه التجريد لعل جميع[٨] من فيـه ثمـانية آلاف نفس إن لم يزيدوا لم ينقصوا ، مع أن الكثير فيهم من لايعرف

(١) لم نقف عليه
(٢) ٣٧٤/١
(٣) سقطت كلمة « كثرة » من ز
(٤) الاصابة ٤/١
(٥) ٦٧/١
(٦) الأنساب ٣٧/٨ ، وانظر أيضا تاريخ دمشق ١٤٨/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٧١/١/٢ ، والجواهر المضيئة ٤١٣/٢
(٧) ذكر هذا العدد الثعلبي فى العرائس فى فضل الشام كما فى تهذيب الأسماء ٨٦/١/٢
(٨) سقطت كلمة « جميع » من ز

انتهى ، وكذا مع كثرة التكرير وإيراد من ليس هو منهم وهما أو من ليس له إلا مجرد إدراك ولم يثبت له لقاء ، و وجد بخطه أيضا أن جميع من فى أسد الغابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفسا ، وحصر ابن فتحون عدد من بالاستيعاب فى ثلاثة آلاف وخمسمائة يعنى ممن ذكر فيه باسم أو كنية أو حصل الوهم فيه ، وذكر أنه استدرك عليه على شروطه قريبا ممن ذكر ، ومن الغريب ما أسنده أبو موسى فى آخر الذيل عن ابن المدينى قال : الصحابة خمسمائة وثلاثة وستون رجلا[١].

و بالجملة فقد قال شيخنا : إنه لم يحصل لنا جميعا أى[٢] كل من صنف فى الصحابة الوقوف على العشر من أساميهم[٣] بالنسبة إلى ما مضى عن أبي زرعة[٤] ، قلت : وفوق كل ذى علم عليم . وقد قال أبو موسى[٥] : فاذا ثبت هذا يعنى قول أبي زرعة فكل حكى على قدر ما[٦] تتبعه ومبلغ علمه ، و أشار بذلك إلى وقت خاص وحال ، فاذاً لا تضاد بين كلامهم والله المستعان .

[تفضيل الصحابة بعضهم على بعض] والتاسعة فى تفاوتهم فى الفضيلة إجمالا ثم تفصيلا ، ولم يذكر فيه سوى الخلفاء الأربعة ، وما ذكر بعدهم إلى آخر المسألة .

فمن الأول (وهم) باعتبار سبقهم إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة (طباق إن يرد تعديد) أى عدها ، واختلف فى مقداره ، فـ (ـقيل) كما للحاكم فى علوم الحديث[٧] هى (اثنتا عشرة) طبقة ، فالأولى من تقدم إسلامه بمكة كالخلفاء الأربعة ، الثانية أصحاب دار الندوة [[٨]التى خرج النبي ﷺ إليها بعد أن أظهر

(١) التجريد للذهبي ١/٤ ، والاصابة ١/٣ - ٤
(٢) زاد فى ه « من »
(٣) فى ز « أسمائهم »
(٤) الاصابة ١/٣ - ٤
(٥) زاد فى ز وفى هامش الأصل « المدينى »
(٦) سقطت كلمة « ما » من ز و ه
(٧) ص ٢٩ - ٣١ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٦٨ ، و الارشاد للنووى ٤٨٧/٢ ، و فتح المغيث للعراقى ٤٠/٤ ، وقد قسم ابن العربى الصحابة الى ثمانى مراتب ، الاحكام له ١٠٠٢/٢
(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ه

عمر بن الخطاب إسلامه فبايعوه حينئذ فيها] ، الثالثة[١] المهاجرة إلى الحبشة ، الرابعة مبايعة العقبة الأولى ، الخامسة أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار ، السادسة المهاجرون[٢] الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة ويبنى المسجد، السابعة أهل بدر ، الثامنة المهاجرة بين بدر و الحديبية ، التاسعة أهل بيعة الرضوان ، العاشرة المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة ، الحادية عشر مسلمة الفتح ، الثانية عشر صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح[٣] وفى حجة الوداع وغيرهما يعنى من عقل منهم ومن لم يعقل .

وقيل كما لابن سعد فى الطبقات[٤] له : خمس ، فالأولى البدريون ، الثانية من أسلم قديما ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة ، وشهدوا أحدا فمن بعدها ، [[٥]الثالثة من شهد الخندق فما بعدها] ، والرابعة مسلمة الفتح فما بعدها ، الخامسة الصبيان والأطفال ممن لم يغز ، سواء حفظ عنه - وهم الأكثر - أم لا (أو تزيد) على الاثنتى[٦] عشرة فضلا عما[٧] دونها .

ومن الثانى (والأفضل) منهم مطلقا بإجماع أهل السنة أبو بكر (الصديق) خليفة رسول الله ﷺ ، بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة و السلام لأدلة يطول ذكرها ، منها قوله ﷺ لأبى الدرداء و قد رآه يمشى بين يديه « يا أبا الدرداء أتمشى[٨] أمام من هو خير منك فى الدنيا والآخرة ، ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد

(١) فى ز « الثانية » وهو خطأ
(٢) فى هـ « أول المهاجرين »
(٣) سقطت كلمة « يوم الفتح » من ز
(٤) راجع لذلك فتح المغيث للعراقى ٤١/٤ ، و التدريب ٢٢١/٢ ، و انظر أيضا اختصار علوم الحديث ص ١٨٣ - ١٨٤ ، والجامع للخطيب ٢٩٢/٢ - ٢٩٣
(٥) سقط ما بين المكوفتين من ز
(٦) فى ز « الاثنى »
(٧) فى هـ « ممن »
(٨) فى هـ « تمشي » باسقاط همزة الاستفهام

النبيين أفضل من أبي بكر[١] ، و قيل له الصديق لمبادرته الى تصديق الرسول ﷺ قبل الناس كلهم ، قال رسول الله ﷺ : « ما دعوت أحدا الى الإيمان الا كانت له كبوة[٢] إلا أبا بكر فإنه لم يتلعثم[٣] .

و اعلم أنه بمقتضى[٤] ما قررناه فى تعريف الصحابى يلغز فيقال لنا . صحابى أفضل منه وهو عيسى المسيح عليه الصلاة والسلام ، و إليه أشار التاج السبكى بقوله فى قصيدته التى فى أواخر القواعد .

من باتفاق جميع الخلق أفضل من ... خير الصحاب أبي بكر ومن عمر

و من على و من عثمان و هو فتى ... من أمة المصطفى المختار من مضر

(ثم) يلى أبا بكر (عمر) بن الخطاب بإجماع أهل السنة أيضا ، وممن حكى إجماعهم على ذلك أبو العباس القرطبى ، فقال : ولم يختلف فى ذلك أحد من أئمة السلف ولا الخلف ، قال : ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع ، وأسند البيهقى فى الاعتقاد له عن الشافعى أنه أيضا قال: ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين فى تفضيل أبى بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة ، وكذا جاء عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال : من أدركت من الصحابة والتابعين لم يختلفوا فى أبى بكر وعمر وفضلهما[٥] ، وقال مالك رحمه الله كما سيأتى : أو فى ذلك شك ؟ .

(وبعده) أى بعد عمر إما (عثمان) بن عفان (وهو الأكثر) أى قول الأكثر من أهل السنة كما حكاه الخطابى وغيره ، وأن ترتيبهم فى الأفضلية كترتيبهم

(١) أخرجه الامام أحمد فى فضائل الصحابة (١٣٥ ، ١٣٧) وأبو نعيم فى الحلية ، ٣/٣٢٥ و ابن أبى حاتم فى العلل ٢/٣٨٤ ، وابن حبان فى المجروحين ١/١٣٧ ، وابن أبى عاصم فى السنة (١٢٢٤) وابن الجوزى فى العلل ١/١٨٧ قال الألبانى فى الضعيفة ٣/٥٣٤ : أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما ، وقد حسنه بعضهم ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة .

(٢) فى هـ « كوة »

(٣) أسد الغابة ٣/٣١٠ - ٣١١ ، والاستيعاب ٣/٩٦٦ ، وتاريخ دمشق ٩/٥٤٣

(٤) فى هـ « أنه مقتضى » وفى ز « أن بقتضى »

(٥) فتح المغيث للعراقى ٤/٤١ ، والاعتقاد للبيهقى ص ١٩٢ ، والجواهر المضية ٢/٤١٢ ، والتدريب ٢/٢٢٢

فى الخلافة (أو فعلى) هو ابن أبي طالب (قبله) أى قبل عثمان وبعد عمر (خلف) أى خلاف (حكى) وإلى القول بتقديم على ذهب أهل الكوفة وجمع ، كما قاله الخطابي وابن خزيمة وطائفة قبله وبعده كما نقله شيخنا . وروى الخطابي عن الثورى حكايته عن أهل السنة من أهل الكوفة وأن أهل السنة من أهل البصرة على الأول ، فقيل للثورى : فما تقول أنت ؟ قال : أنا رجل كوفى ، ثم قال الخطابي : لكن قد ثبت عن الثورى فى آخر قوليه تقديم عثمان ، زاد غيره : ونقل مثله عن صاحبه وكيع ، قال : ابن كثير : وهو أى هذا المذهب ضعيف مردود وإن نصره ابن خزيمة والخطابي ، وقد قال الدارقطني : من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار[١] ، [[٢]وسبقه إليه الثورى كما حكيته فى الثامنة فى إحصائهم] ، وصدق رحمه الله وأكرم مثواه فإن عمر لما جعل الأمر من بعده شورى بين ستة انحصر فى عثمان وعلى فاجتهد فيهما عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها حتى سأل النساء فى خدورهن[٣] والصبيان فى المكاتب ، فلم يرهم يعدلون بعثمان أحدا ، فقدمه على على و ولاه الأمر قبله[٤] ، وعن ابن عمر قال : « كنا فى زمان النبي ﷺ لا نعدل بأبى بكر أحدا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل ، بينهم[٥] » و فى لفظ للترمذى وقال : إنه صحيح غريب « كنا نقول ورسول الله ﷺ حى : أبو بكر وعمر وعثمان[٦] » وفى آخر عند الطبرانى و غيره[٧] مما هو أصرح مع ما فيه من اطلاعه ﷺ « كنا نقول ورسول الله ﷺ حى : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر و عمر و عثمان فيسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره » .

---

(١) علوم الحديث ص ٢٦٨ ، و الارشاد للنووى ٢/٤٨٨ - ٤٨٩ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٤١ - ٤٢ ، وفتح البارى ٧/١٦ ، ومعالم السنن ٤/٣٠٣ ، واختصار علوم الحديث ص ١٨٣

(٢) سقط ما بين المكوفين من هـ

(٣) فى هـ « خدورها »

(٤) اختصار علوم الحديث ص ١٨٣

(٥) البخارى (٣٦٩٧) والامام أحمد فى فضائل الصحابة (٥٣) وأبو داود (٤٦٠٣)

(٦) ٥/٦٢٩ - ٦٣٠ (٣٧٠٧) ، وأخرجه أيضا أحمد فى فضائل الصحابة (٥٥ ، ٥٦) وأبو داود (٤٦٠٤)

(٧) المعجم الكبير للطبراني ١٢/٢٨٥ - ٢٨٦ (١٢١٣٢) ومسند أبي يعلى كما فى المجمع ٩/٥٨

قال الخطابي : وجـــه ذلك أنه أراد به الشيوخ وذوى الأسنان منهم الذين كان رسول الله ﷺ اذا حزبه[١] أمر شاورهم فيـــه ، وكان على فى زمان رسول الله ﷺ حـدث السن[٢] ، ولم يرد ابن عمر الازراء بعلى ولا تأخره و دفعه عن الفضيلة بعـــد عثمان ، ففضله مشهور لا ينكره ابن عمر و لا غيره من الصحـــابة ، و إنما اختلفوا فى تقديم عثمان عليه ـ انتهى[٣] .

وإلى القول بتفضيل عثمان ذهب الشافعى وأحمد كما رواه البيهقى فى اعتقاده[٤] عنهما ، و حكاه الشافعى عن إجماع الصحابة والتابعين وهو المشهور عن مالك والثورى وكافة أئمة الحديث والفقه وكثير من المتكلمين كما قال القاضى عياض، وإليه ذهب أبو الحسن الأشعرى والقاضى أبو بكر الباقلانى و لكنهما اختلفا فى التفضيل ، أهو قطعى أو ظنى ، فالذى مال إليه الأشعرى أنه قطعى[٥] ، و عليـه يدل قول مالك الآتى نقله من المدونة ، والذى مال اليه الباقلانى واختاره إمام الحرمين فى الارشاد الثانى، وعبارته: لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض ، اذ العقل لا يشهد على ذلك ، والأخبار الواردة فى فضائلهم متعارضة ، ولا يمكن تلقى التفضيل من منع إمامة المفضول ، ولكن الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل الخلائق بعد رسول الله ﷺ ، ثم عمر أفضلهم بعده ، وتتعارض الظنون فى عثمان وعلى، وبكونه ظنيا جزم صاحب المفهم[٦] .

(قلت : وقول الوقف) عن تفضيل أحـدهما على الآخر (جا) بالقصر (عن مالك) حسبما عزاه المازرى لنص المدونة ، يعنى فى آخـر الديات منها ، و أنه سئل أى الناس أفضل بعـــد نبيهم ؟ فقال : أبو بكر ، زاد عياض فيما عزاه إليها ثم عمر ، ثم قال فيما اتفقا عليه: أو فى ذلك شك؟ قيل له : فعلى وعثمان؟ قال: ما أدركت أحدا ممن أقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه ، ونرى الكف عن ذلك ، وتبعه جماعـة منهم يحيى القطان

---

(١) فى ز « أحزنه »

(٢) فى هـ « حديث السن »

(٣) معالم السنن ٣٠٢/٤ ، وفتح البارى ٥٨/٧

(٤) ص ١٩٢

(٥) فى ز « والأول » بدل « أنه قطعى » و ورد فى هامش الأصل الأول تفسيرا للضمير المنصوب .

(٦) فتح المغيث للعراقى ٤٢/٤ ـ ٤٣ ، وشرح مسلم للنوى ١٤٨/١٥ ، والتدريب ٢٢٢/٢

ومن المتأخرين ابن حزم[١] ، وقول إمام الحرمين الماضى : وتتعارض الظنون فى عثمان وعلى يميل أيضا إلى التوقف ، لكن قد حكى عياض أيضا[٢] قولا عن مالك بالرجوع عن الوقف الى تفضيل عثمان ، قال القرطبي ؛ وهو الأصح ان شاء الله ، قال عياض : و يحتمل أن يكون كفه وكف من اقتدى به لما كان شجر فى ذلك من الاختلاف والتعصب ، بل حكى المازرى قولا بالامساك عن التفضيل مطلقا ، وعزاه الخطابي لقوم، وحكى هو قولا آخر بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وعلى من جهة القرابة ، قال : وكان بعض مشايخنا يقول : أبو بكر خير ، وعلى أفضل ، قال المصنف : وهذا تهافت فى القول ، و وجهه بعضهم ، فقال : يمكن حمل الأفضلية على العلم فلا تهافت ، خصوصا ، و قد مشى عليه المؤلف ، لكن فى التابعين كما سيأتى حيث وجه قول أحمد بتفضيل ابن المسيب مع النص فى أويس[٣] بقوله : فلعله أراد بالأفضلية فى العلم لا الخيرية كما سلكه بعض شيوخ الخطابي[٤] ـ انتهى .

و بقية كلام الخطابي : و باب الخيرية غير باب الفضيلة ، قال : و هذا كما تقول : إن الحر الهاشمى أفضل من العبد الرومى أو الحبشى ، و قد يكون العبد الحبشى خيرا من هاشمى فى معنى الطاعة و المنفعة للناس ، فباب الخيرية متعد[٥] ، و باب الفضيلة لازم ، ونحوه من كان يقدم عليا لفضيلته و فضل أهل بيته مع اعترافه بفضل الشيخين كأبي بكر ابن عياش ، فإنه قال : لو أتانى أبو بكر وعمر وعلى لبدأت بحاجة على قبلهما لقرابته من رسول الله ﷺ ، و لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب الى من أن أقدمه عليهما[٦] ، وكما حكى عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ، ولذا قال ابن عدى : كانت الخوارج يرمونه باتصاله بعلى وقوله بفضله وفضل أهل بيته ، وكذا قال ابن عبدالبر: إنه

(١) انظر المصادر السابقة و المدونة ٢٥١/١٦ ، وترتيب المدارك ١٧٤/١ ، ١٧٥ ، وفتح البارى ١٦/٧

(٢) سقطت كلمة « أيضا » من ز

(٣) فى هـ « فى أولين » وسقطت كلمة « فى » من ز

(٤) فتح المغيث للعراقى ٤١/٤ - ٤٢ ، ٥٥ ، وشرح مسلم للنووى ١٤٨/١٥ ، ومعالم السنن ٣٠٣/٤

(٥) فى هـ « متعدد » وهو خطأ

(٦) تاريخ بغداد ٣٧٦/١٤

كان يعترف بفضل أبي بكر و عمر لكنه[١] يقدم عليا[٢] ، و قد قال السراج ثنا خشيش الصوفى ثنا زيد بن الحباب قال: كان رأى سفيان الثورى رأى[٣] أصحابه الكوفيين ، يفضل عليا على أبي بكر وعمر ، فلما صار إلى البصرة رجع وهو يفضل عمر على على ويفضله على عثمان ، أخرجه أبو نعيم فى ترجمة الثورى من الحلية[٤] ، وكذا حكى المازرى عن الشيعة تفضيله ، و عن الخطابية[٥] تفضيل عمر ، وعن الراوندية تفضيل العباس ، و القاضى عياض أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من توفى من الصحابة فى حياة النبي ﷺ أفضل ممن بقى بعده لقوله ﷺ فى بعضهم: «أنا شهيد على هؤلاء» وعين بعضهم منهم جعفر بن أبي طالب[٦] ، وكل هذا مردود بما تقدم من حكاية إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية أبي بكر وعمر على سائر الصحابة ثم عثمان ثم على ، وهو المذكور فى المجامع والمشاهد وعلى المنابر ، ولبعضهم :

أبو بكر على السنة وفاروق فتى الجنة

و عثمان به المنة على حبه جنة

ولذا قال شيخنا عقب القول بتفضيل عمر تمسكا بالحديث فى المنام الذى فيه[٧] فى حق أبي بكر وفى نزعه ضعف ما نصه: وهو تمسك واه، وعقب القول بتفضيل العباس أنه مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة ، بل ولا من أهل الايمان ، و قال النووى عقب آخرها : وهذا الاطلاق غير مرضى ولا مقبول[٨] ، و قد روى البيهقى فى الدلائل

---

(١) فى ز « ولكنه »

(٢) الكامل لابن عدى ١٧٤١/٦ ، والاستيعاب ٧٩٩/٢ ، ١٦٩٧/٤ ، والعقد الثمين ٨٨/٥

(٣) فى هـ « أى » وهو تحريف

(٤) ٣١/٧

(٥) فى هـ « الخطابى » وهو خطأ

(٦) شرح مسلم للنووى ١٤٨/١٥ ، و فتح المغيث للعراقى ٤١/٤ - ٤٢ ، و التدريب ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ ، وفتح البارى ١٧/٧

(٧) سقطت كلمة « فيه » من ز

(٨) فتح البارى ١٧/٧ ، وشرح مسلم للنووى ١٤٨/١٥

وغيره[١] من طريق ابن سيرين قال : ذكر رجال على عهد النبي ﷺ عمر فكأنهم فضلوه على أبي بكر فبلغ ذلك عمر ، يعنى بعد موته ﷺ ، فقال : و الله وددت لو أن عملى كله مثل عمله يوما واحدا من أيامه وليلة واحدة من لياليه ، أما ليلته فذكر قصة الغار، وأما يومه فذكر الردة . وثبت عن على بن أبي طالب كما فى البخارى وغيره[٢] أنه قال : خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر ، فقال له ابنه محمد بن الحنفية ثم أنت يا أبة ؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين ، ولأجل هذا قال أبو الأزهر سمعت عبدالرزاق يقول: أفضل الشيخين بتفضيل على إياهما على نفسه، ولولم يفضلهما مافضلتهما، كفى بى إزراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله[٣].

ولا يخدش فى ذلك ما أخرجه الترمذى : وقال : إنه حسن صحيح ، وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي قلابة عن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأشدهم فى أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرأهم لكتاب الله أبيّ ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل[٤]»، وكذا ما أخرجه الترمذى أيضا والنسائى وابن ماجة وغيرهم من حديث حبشى بن جنادة رضى الله عنه مرفوعا « على منى ، وأنا من على لايؤدى عنى إلا أنا أو على[٥]» وأخرجه الترمذى وغيره[٦] من حديث على أن النبي ﷺ قال : « أنا دار الحكمة و على بابها ، فما انفرد به الصديق أعلى وأغلى وأشمل وأكمل ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ،

(١) دلائل النبوة للبيهقى ٤٧٦/٢ - ٤٧٧ ، و أخرجه أيضا الحاكم فى مستدركه ٦/٣ ، وانظر أيضا كنز العمال ٤٩٢/١٢ ، ٤٩٣

(٢) البخارى (٣٦٧١) ٢٠/٧ ، وأبو داود (٤٦٠٥)

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣١١/١٠ ، والكامل لابن عدى ١٩٤٩/٥ ، و سير أعلام النبلاء ٥٧٤/٩ . والتهذيب ٣١٣/٦

(٤) الترمذى (٣٧٩١ ، ٣٧٩٠) وابن حبان فى صحيحه (٧٠٨٧ ، ٧٠٩٣ ، ٧٢٠٨) والفسوى فى المعرفة والتاريخ ٤٧٩/١ ، وأحمد ١٨٣/١

(٥) الترمذى (٣٧١٩) والنسائى فى الكبرى كما فى تحفة الأشراف ١٣/٣ ، والخصائص ص ٢٠ ، وابن ماجة (١١٩) وأحمد فى فضائل الصحابة (١٠١٠)

(٦) الترمذى (٣٧٢٣) وقال : هذا حديث غريب منكر ، قلت : أشار الحافظ ابن حجر فى أجوبته عن أحاديث المصابيح ، الملحقة فى آخر المشكاة ١٧٨٩/٤ الى تحسينه .

[[1]وقد قال بكر بن عبد الله المزنى حسبما أورده الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول له عنه ، بل أورده الغزالى فى العلم من الإحياء[2] مرفوعا : ما فضل أبو بكر الناس بكثرة صلاة ولا بكثرة صيام ولكن بشىء وقر فى قلبه] .

واعلم أنه قد أفرد مناقب أبى بكر وعمر أبو جعفر الطبرى وأسد بن موسى ، و من المتأخرين المحب الطبرى ، و مناقب أبى بكر وحده أبو طالب العشارى و ابن كثير ، وهى فى مجلد لطيف من تاريخ ابن عساكر ولأبى بكر جعفر بن محمد الفريابى جزء فيه سوابق الصديق و فضائله ، و ما خصه الله به دون سائر المسلمين ، و عمر وحده أبوعمر عبد الله بن أحمد بن ذى زيل الدمشقى الحنبلى ، وابن الجوزى ، ومناقب عثمان ، ابن حبيب ، و مناقب على ، النسائى فى الخصائص ، و مناقب الخلفاء الأربعة ابن زنجويه و أبو نعيم ، فى الآخرين لكل منهم ، و فضائل العشرة المحب الطبرى ، و فضائل الصحابة مطلقا أسد بن موسى ، و بكر القاضى ، وأبو سعيد ابن الأعرابى و أبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضى قرطبة ، وهو فى مائتين وخمسين جزء حديثية ، وهذا باب لا انتهاء له .

(فيلى) الخلفاء الأربعة (الستة الباقون ، من العشرة الذين بشرهم النبى ﷺ بالجنة ، وهم طلحة ، و الزبير ، و سعد ، و سعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة ابن الجراح رضى الله عنهم أجمعين .

و قد نظمهم شيخنا مع الأربعة فى بيت مفرد لم يسبق إليه فقال فيما أنشدنيه غير مرة :

لقد بشر الهادى من الصحب زمرة ... بجنات عدن كلهم فضله اشتهر

سعيد ، زبير ، سعد ، طلحة ، عامر ... أبوبكر، عثمان، ابن عوف، على، عمر[3]

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٢) ١/٣٧ ، ١٣٦ ، قال العراقى : ولم أجده مرفوعا ، وأقره الألبانى فى الضعيفة ٢/٣٧٨ ، والسخاوى نفسه فى المقاصد ص ٣٦٩

(٣) ذكر السخاوى هذين البيتين فى التبر المسبوك ص ٢٣٤ ، وراجع أيضا هامش ابن حجر ودراسة مصنفاته ١/٦٢٥ - ٦٢٦

ولغيره ممن تقدم :

خيار عباد الله بعد نبيهم هم العشر طرا بشروا بجنان

زبير وطلح وابن عوف و عامر وسعدان والصهران والختنان

قال الامام أبو منصور عبد القاهر التميمى البغدادى : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون الى تمام العشرة[1]، (فـ) يليهم الطائفة (البدرية) أى الذين شهدوا بدرا و هم ثلاثمائة وبضعة عشر ، فالمهاجرون نيف على ستين ، و الأنصار نيف و أربعون و مائتان ، فقد قال ﷺ لعمر فى بعض من شهدها[2] « أليس من أهل بدر ، لعل الله قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد وجبت لكم الجنة أو قد غفرت لكم ، فدمعت عينا عمر » قال العلماء : و الترجى فى كلام الله و كلام رسوله ﷺ للوقوع ، و يتأيد بوقوعه بالجزم فى بعض الروايات أن الله اطلع على أهل بدر فقال و ذكره ، و فى حديث آخر « لن يدخل النار أحد شهد بدرا[3] (فـ) يليهم (أحد) أى أهل أحد الذين شهدوها وكانوا فيما قاله عروة حين خروجهم ألفا فرجع عبد الله بن أبى بثلاث مائة ، وبقى مع النبى ﷺ سبعمائة استشهد منهم الكثير ، (فـ) يليهم (البيعة المرضية) أى أهل بيعة الرضوان بالحديبية التى نزل فيها ﴿لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة﴾[4] الآية و قد قال ابن عبد البر فى أواخر خطبة الاستيعاب[5] : وليس فى

(١) ذكره أبو منصور التميمى فى كتابه أصول الدين ص ٣٠٤ ، كما فى هامش الارشاد ٢/٤٩٠ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٦٩ ، و الارشاد للنووى ٢/٤٨٩ ، والتقريب له ص ٣٥ ، و شرح مسلم له ١٥/١٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٤٣ ، والمنهل الروى ص ١١٢

(٢) فى هامش الأصل « وهو حاطب بن أبى بلتعة »

(٣) أخرج الرواية الأولى البخارى (٣٩٨٣) ومسلم (٢٤٩٤) والرواية الثانية أخرجها أبو داود (٤٦٢٨) و ابن أبى شيبة (١٢٣٩٧) و الرواية الثالثة أخرجها أحمد ٣/٣٩٦ ، قال ابن حجر فى الفتح ٧/٣٠٥ ، إسناده على شرط مسلم ، وقال الألبانى فى صحيح الجامع الصغير ٥/٥٣ : صحيح

(٤) سورة الفتح : ١٨

(٥) ١/٤٣ ، ٦

غزواته ما يعدل بها يعني بدرا في الفضل ، و يقرب منها إلا غزوة الحديبية حيث كانت بيعة الرضوان ، و كانوا ألفا و أربعمائة على المعتمد ، و قال لهم النبي ﷺ : « أنتم خير أهل الأرض » .

(قال) ابن الصلاح : (و فضل السابقين) الأولين من المهاجرين و الأنصار (قد ورد) في القرآن إيماء لا نصا ، نعم النص الصريح في تفضيل من أنفق من قبل الفتح و قاتل ، وقد اختلف في السابقين (فقيل) كما قال الشعبي (هم) أي الذين شهدوا بيعة الرضوان عام الحديبية رواه سنيد و عبد في تفسيره بسند صحيح عنه (و قيل) كما قال محمد بن كعب القرظي و عطاء بن يسار (بدري) أي أهل بدر حكاه ابن عبد البر عن سنيد بسند ضعيف إليهما (وقد قيل: بل أهل) بالنقل (القبلتين) الذين صلوا إليهما مع رسول الله ﷺ قاله أبو موسى الأشعري ، ورواه سنيد وعبد أيضا بسند صحيح عن سعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة ، وهو عند عبد الرزاق في تفسيره ، ومن طريقه عبد عن قتادة وحده وكذا روى عن الحسن ، بل عن الحسن كما رواه سنيد بسند صحيح عنه أنهم الذين كان إسلامهم قبل فتح مكة[1] .

وصحح بعض المتأخرين أنهم الذين آمنوا و هاجروا قبل بيعة الرضوان وصلح الحديبية لقوله تعالى : ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل[2]﴾ الآية ، قال: والفتح هو صلح الحديبية على الأرجح ، وفيها نزلت ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا[3]﴾ ولذا لما سئل ابن تيمية عن المفاضلة بين العباس و بلال رضي الله عنهما ، قال : بلال و أمثاله من السابقين الأولين أفضل من العباس و أمثاله من التابعين لهم بإحسان ، لأنه قيد التابعين بشرط الإحسان[4] .

---

(١) علوم الحديث ص ٣٦٩ ، والارشاد للنووي ٢/٤٩٠ ، والتقريب له ص ٣٥ ، وتفسير الطبري ١٤/٥ - ٧ ، وتفسير القرطبي ٨/٢٣٦ ، والاستيعاب ١/٢ - ١٤ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٤٣ - ٤٤

(٢) سورة الحديد : ١٠

(٣) سورة الفتح : ١

(٤) لم نقف على هذا النص نعم وردت هذه المسألة في منهاج السنة ٤/٤٢ - ٤٣ ، و مجموع الفتاوى ٣٥/٥٩ - ٦١ ولكن ليست فيها المفاضلة بين بلال و عباس

و الحاصل أن من قاتل مع النبي ﷺ أو فى زمانه بأمره أو أنفق شيئا من ماله بسببه لا يعدله فى الفضل أحد بعده كائنا من كان ، ولكن لم يوافق ابن تيمية على أفضلية بلال مع قول أبي سفيان ابن الحارث : كان العباس أعظم الناس عند رسول الله ﷺ و الصحابة يعترفون للعباس بفضله و يشاورونه و يأخذون برأيه[1]، و قوله ﷺ عم الرجل صنو أبيه ، إلى غير ذلك من المناقب المفردة فى عدة تآليف ، كاستسقاء عمر به رضى الله عنهما و إن كان إنما أسلم و هاجر قبيل الفتح ، وكم له رضى الله عنه من مآثر حسنة قبل إسلامه[2] .

و روى ابن جرير و غيره عن محمد بن كعب القرظى قال : « مر عمر برجل يقرأ ﴿ و السابقون ﴾ الآية فأخذ بيده فقال : من أقرأك هذا ؟ فقال : أبي ابن كعب ، فقال: لاتفارقنى حتى اذهب بك إليه ؛ فلما جاءه قال له عمر: أأنت أقرأت هذا هذه الآية هكذا ؟ قال : نعم ، قال : سمعتها من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : لقد كنت أرى أنا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا ، فقال أبي : تصديق هذه الآية فى أول سورة الجمعة ﴿ وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ﴾ و فى سورة الحشر ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ و فى الأنفال ﴿ والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ﴾ الآية[3].

---

(١) الاستيعاب ٨١٦/٢ ، وأسد الغابة ١٦٧/٣ ، والاصابة ٢٧١/٢

(٢) انظر المصادر السابقة ، و ورد فى هامش الأصل هنا « هذا الذى مشى عليه الشارح يخالف لقواعد التفضيل ، لأن من شهد بدراً يعادل من كان من أسراها ، و بلال كان يوم بدر من المقاتلين بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من السابقين بالاتفاق ، والعباس وإن كان عم النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم يشهد بدراً وبلال مقطوع بالجنة فى قوله صلى الله عليه وسلم : إنى أرى دف نعليك بين يدى الجنة وقال صلى الله عليه وسلم : من أبطأ به عمله لم يسرع نسبه ، وإن عدت مآثر عباس فمآثر بلال أكثر فما قاله ابن تيمية هو الحق فافهم.

(٣) تفسير الطبرى ٧/١١ ، و تفسير القرطبي ٤٤٤/٣ ، والآية الأولى من سورة الجمعة : ٣ ، و الثانية من سورة الحشر : ١٠ ، و الثالثة من سورة الأنفال : ٧٥ ، زاد فى ز هنا « تتمة كان وزان ماذكر فى أفضل التابعيات كما سيأتى ذكر أفضل الصحابيات »

(و[١]) العاشرة فى أولهم إسلاما و آخرهم موتا ، فأما الأول فـ (ـاختلف[٢] أيهم) بالنصب (أسلم قبل من سلف) أى اختلف السلف من الصحابة و التابعين فمن بعدهم فى أى الصحابة أول إسلاما على أقوال (فقيل) كما لابن عباس والنخعى و غيرهما ممن سأحكى عنه[٣] (أبو بكر) الصديق لقوله كما فى الترمذى[٤] من حديث أبى سعيد الخدرى عنه « ألست أول من أسلم » ولقوله ﷺ لعمرو بن عبسة حين سأله من معك على هذا الأمر « حر وعبد[٥] » يعنى أبا بكر وبلالا ولقول الشعبى لمن سأله عن ذلك : أما سمعت قول حسان :

اذا تذكرت شجوا من أخى ثقة ... فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا

خير البرية أتقاها و أعدلها ... بعد النبى و أوفاها بما حملا

والثانى والتالى المحمود مشهده ... وأول الناس منهم صدق الرسلا

و لقول أبى محجن الثقفى :

و سميت صديقا وكل مهاجر : سواك يسمى باسمه غير منكر

سبقت الى الإسلام والله شاهد : وكنت جليسا فى العريش المشهر[٦].

(وقيل بل) أولهم إسلاما (على) بن أبى طالب لقوله على المنبر « اللهم لا أعرف عبدك قبلى غير نبيك ثلاث مرات ، لقد صليت قبل أن يصلى الناس سبعا » وسنده حسن[٧] ، ولقوله مما أنشده القضاعى :

---

(١) سقطت كلمة « و » من ز

(٢) فى هـ « ما اختلف »

(٣) فى ز « ممن أسلم حكى عنه »

(٤) ٥/٦١١ (٣٦٦٧) وأخرجه أيضا أحمد فى فضائل الصحابة (٢٧١) مرسلا ، وهو الذى رجحه الترمذى وابن أبى حاتم فى العلل ٢/٣٨٨

(٥) أخرجه مسلم (٨٣٢) ١/٥٦٩

(٦) أخرج قول حسان أحمد فى فضائل الصحابة (١٠٣ ، ١١٩) و الفسوى فى تاريخه ٣/٢٥٤ ، و الحاكم ٣/٦٤ ، والأبيات فى ديوان حسان بن ثابت ص ١٧٤ ، وأما قول الثقفى فانظر له الاستيعاب ٣/٩٦٥

(٧) أخرجه أحمد فى فضائل الصحابة (١١٦٤) والحاكم ٣/١١٢ ، وابن عساكر فى تاريخه ١٢/١٢٥ ، قال الهيثمى فى المجمع ٩/١٠٢ : رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى فى الأوسط : وإسناده حسن ، أى بالشواهد والتوابع

سبقتكم إلى الاسلام طـــرا صغيرا ما بلغت أوان حلمى[١]

ولما روى فى ذلك عن أنس وجابر وخباب ، وخزيمة وزيد بن أرقم وسلمان و ابن عباس أيضا ، و عفيف الكندى و معقل بن يسار و المقداد بن الأسود و يعلى ابن مرة وأبي أيوب وأبي ذر وأبي رافع و أبي سعيد الخـــدرى فى آخرين منهم مسلم الملائى[٢] ، وأنشد أبو عبيد الله[٣] المرزبانى لخزيمة :

ما كنت[٤] أحسب هذا الأمر منصرفا عن هاشم[٥] ثم منهـــا عن أبي حسن

أليس أول من صلى لقبلتهـــم و أعلم النـــاس بالفرقان و السنن

وأنشد ابن عبد البر لبكر بن حماد التاهرتى .

قل لابن ملجم والأقدار غالبة هدمت و يلك للإسلام أركانا

قتلت أفضل[٦] من يمشى على قدم و أول النـاس إسلاما وإيمانا

و أنشد الفرغانىَ فى الذيل لعبد الله بن المعتز يذكر عليـا و سابقته مع كونه يرمى بأنه ناصبي :

فأول من ضل فى موقف يصلى مع الطاهر الطيب[٧]

(و) لكن (مدعى إجماعه) أى الإجماع فى هذا القول وهو الحاكم حيث قال فى علوم الحديث له : لا أعلم فيـه خلافا بين أصحاب التواريخ ، وإنما اختلفوا فى بلوغ على

(١) أنظر تاريخ دمشق ٣٩٧/١٢ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٧

(٢) راجع لذلك فتح المغيث للعراقى ٤٤/٤ ، و التقييد والايضاح ص ٢٦٦

(٣) فى هـ « أبو عبدالله »

(٤) فى ز « وكنت »

(٥) فى ز « هشام »

(٦) فى ز « أول »

(٧) فى ز « مع الطيب الطاهر » ، راجع لتلك الأشعـــار ، التقييد والايضاح ص ٢٦٧ ، و أسد الغابة ١٢٤/٤ ، والاستيعاب ١١٢٨/٣

(لم يقبل) بل استنكر منه كما قاله ابن الصلاح ، وقال ابن كثير : إنه لا دليل على إطلاق الأولية فيه من وجه يصح ، هذا مع أن الحاكم قال بعد حكايته الإجماع : و الصحيح عند الجماعة أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو ابن عبسة الماضي[١] .

(وقيل) حسبما ذكره معمر عن الزهرى أولهم إسلاما (زيد) هو ابن حارثة[٢] (وادعى) حال كونه (وفاقا) أى موافقا لمن سبقه إلى مطلق القول به كقتادة وابن اسحاق صاحب المغازى ، بل روى عن ابن عباس أيضا و عائشة و الزهرى و نافع ابن جبير بن مطعم (بعض) كابن عبد البر والثعلبي (على خديجة) أم المؤمنين فى أنها أول الخلق إسلاما (اتفاقا) زاد الثعلبي : وإن الاختلاف إنما هو فيمن بعدها ، وزاد ابن عبد البر حكاية الاتفاق على أن إسلام على بعدها . قال ابن كثير : وكونها أول الناس إسلاما هو ظاهر السياقات فى أول البعثة . و قال النووى : إنه الصواب عند جماعة المحققين[٣] .

وجمع ابن عبد البر بين الاختلاف فى ذلك بالنسبة الى أبي بكر وعلى بأن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه ثم روى عن محمد بن كعب القرظى أن عليا أخفى إسلامه من أبيه أبي طالب ، وأظهر أبو بكر إسلامه ، ولذلك شبه[٤] على الناس ، ونحوه قول شيخنا فى قول عمار : « رأيت النبي ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد و امرأتان وأبو بكر[٥] » مراده ممن أظهر إسلامه ، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنهم

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٩ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٤٤ - ٤٥ ، واختصار علوم الحديث ص ١٨٩

(٢) الاستيعاب ٢/٥٤٦ ، والمعجم الكبير للطبرانى ٥/٨٤ ، وطبقات ابن سعد ٣/٤٤ ، وأسد الغابة ٢/٢٨٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٩

(٣) الاستيعاب ٤/١٨١٩ ، وأسد الغابة ٧/٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢/١١٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٦٩-٢٧٠ ، والارشاد للنووى ٢/٤٩١ ، والتقريب له ص ٣٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٤٥ ، واختصار علوم الحديث ص ١٨٩

(٤) فى هـ « اشتبه »

(٥) الاستيعاب ٣/١٠٩٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٤٥ ، والتقييد والايضاح ص ٢٦٩

كانوا يخفونه من أقاربهم[١]، وكذا قال ابن اسحاق : أول من آمن خديجة ثم علي، قال: فكان[٢] أول ذكر آمن وهو ابن عشر سنين ثم زيد فكان أول ذكر أسلم بعد علي، ثم أبو بكر فأظهر إسلامه ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فكأن هؤلاء النفر الثمانية أسبق الناس بالإسلام[٣].

و قيل فيما نقله أبو الحسن المسعودي عن بعضهم : أولهم إسلاما بلال الحديث عمرو بن عبسة الماضي[٤].

وقد جمع ابن الصلاح بين هذه الأقوال فقال : والأورع أن يقال أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالي زيد ، ومن العبيد بلال ، وهو أحسن ما قيل لاجتماع[٥] الأقوال به[٦] على أنه قد سبق به ما عدا بلالا ، فذكر ابن قتيبة أن اسحاق بن راهويه ذكر الاختلاف في أول من أسلم فقال : الخبر في كل[٧] ذلك صحيح ، أما أول من أسلم من النساء فخديجة ، وأما أول من أسلم من الرجال فأبو بكر ، وأما أول من أسلم من الموالي فزيد ، وأما أول من أسلم من الصبيان فعلي[٨] . وكذا جاء بدونه وبدون زيد أيضا عن أبي حنيفة ، فروى الحاكم في ترجمة أحمد بن عباس بن حمزة الواعظ من تاريخ نيسابور من طريق أبي مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز قال : كان أبو حنيفة يقول : أول من أسلم من الرجال أبو بكر ، و من النساء خديجة ، ومن الصبيان علي[٩]، وكان البرهان التنوخي يقول : الأولى أن يقال : ومن غير البالغين علي ، وهو حسن .

---

(١) فتح الباري ٢٤/٧

(٢) في ز « وكان »

(٣) السير والمغازي لابن اسحاق ص ١٣٩ - ١٤٠ ، وسيرة ابن هشام ٢٥٧/١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ - ٢٦٩

(٤) التدريب ٢٢٨/٢ ، وشرح مسلم للنووي ١١٥/٦

(٥) في ز « لاجتماعهم »

(٦) علوم الحديث ص ٢٧٠ ، والارشاد للنووي ٤٩٢/٢ ، و التقريب له ص ٣٥ ، وفتح المغيث للعراقي ٤٥/٤

(٧) سقطت كلمة « كل » من ز

(٨) راجع لذلك تفسير القرطبي ٢٣٧/٨

(٩) راجع لذلك التدريب ٢٢٨/٢ ، وفتح الباقي ٣٣/٣ ، والبداية والنهاية ٢٩/٣

وفى المسألة أقوال أخر . فعنـــد عمر بن شبة عن خالد بن سعيد بن العاص قال : أسلمت قبل على ، لـكنى كنت أفرق أبا أحيحة يعنى والده ، وكان لايفرق أبا طالب ، وعن ضمرة بن ربيعـــة أن إسلام خالد كان مع إسلام أبى بكر ، وللدارقطنى فى الأفراد بسند ضعيف من طريق ابنته أم خالد قالت : « أبى أول من أسلم » لـكن فى رواية عنها « كان أبى خامسا سبقه أبو بكر وعلى وزيد بن حارثة وسعد بن أبى وقاص[١] .

وعن بعضهم كما حكاه المسعودى : أولهم خبـاب بن الأرت ، وكأنه تمسك بمـا قيل : إنه أول من أظهر إسلامـــه[٢] ، لـكن روى الباوردى أنه أسلم سادس ستة[٣] ، وعن ابن قتيبة فيما نقله الماوردى فى أعلام النبوة له : أولهم أبو بكر ابن أسعد الحميرى ، ويحتاج هـــذا النقل إلى تحرير[٤] ، ونقل ابن سبع فى الخصائص النبوية عن عبد الرحمن ابن عوف قال : كنت أولهم إسلاما ، وهو غريب ، والمعروف من هذا كله الأول[٥] ، لـكن قال المصنف فى التقييد : ينبغى أن يقـال : أول من آمن من الرجال ورقـة يعنى بناء على ذكر ابن مندة وغيره له فى الصحابة[٦] .

ومات آخـــرا بغـــير مرية ... أبو الطفيل مات عـام مائـــة
و قبله الســـائب بالمدينـــة ... أو سهـــل أو جابر أو بمكة
و قيل الآخر بهـــا ابن عمرا ... إن لا أبو الطفيل فيهـــا قبرا
و أنس بن مـــالك بالبصرة ... و ابن أبى أوفى قضى بالـكوفة
والشام فابن بسر أو ذو باهلة ... خلف ، و قيل بدمشق واثلة

(١) طبقات ابن سعـــد ٤/٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، وتاريخ دمشق ٥/٤٤٨ ، ٤٤٩ - ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، والاستيعاب ١/٤٢١ ، وأسد الغابة ٢/٩٧ ، والاصابة ١/٤٠٦ - ٤٠٧ ، والعقد الثمين ٤/٢٦٦

(٢) الاستيعاب ٢/٤٣٧ ، والتهذيب ٣/١٣٣ ، والاصابة ١/٤١٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٢٤ ، وأسد الغابة ٢/١١٤ ، والتدريب ٢/٢٨٨

(٣) أخرجه الطبرانى فى معجمه ٤/٦٢ ، والحاكم ٣/٣٨٢ ، وأبو نعيم ١/١٤٣ ، وسنده مرسل صحيح .

(٤) راجع لذلك التدريب ٢/٢٢٨

(٥) فى ز « كالأول » بدل « كله الأول »

(٦) التقييد والايضاح ص ٢٦٩ ، والتدريب ٢/٢٢٨

و إن فى حمص ابن بسر قبضا و إن بالجزيرة العرس قضى
و بفلسطين أبو أبي و مصر فابن الحارث بن جزى
و قبض الهرماس باليمامة و قباه رويفع ببرقة
و قيل افريقية و سلمة باديا أو بطيبة المكرمة

[من آخر الصحابة موتا] (و) أما الثانى وهو مطلق و مقيد فـ (ـمات) منهم (آخرا) على الاطلاق (بغير مرية) بكسر الميم وضمها أى شك (أبو الطفيل) عامر بن واثلة الليثى كما ثبت من قوله حيث قال: «رأيت رسول الله ﷺ و ما على وجه الأرض رجل رآه غيرى» و بذلك جزم مصعب الزبيرى وأبو زكريا ابن مندة و خلق، بل أجمع عليه أهل الحديث. و ممن جزم به مسلم بن الحجاج و إنه (مات عام مائة) [(١) أى من الهجرة]، وكذا قال ابن عبد البر، لكن قال خليفة: إنه مات بعد سنة مائة. وعن ابن البرقى: سنة اثنتين و مائة، و عن مبارك بن فضالة: سنة سبع، وبه جزم غير واحد، و عن جرير بن حازم(٢)، سنة عشر، و صححه الذهبى فى الوفيات، و شيخنا فى ترجمة عكراش من التهذيب، وكانت وفاته بمكة كما قاله ابن المدينى وابن حبان وغيرهما، وقيل بالكوفة، والأول أصح.

وحينئذ فيكون الصحيح(٣) أنه آخر من مات بمكة أيضا من الصحابة كما جزم به ابن حبان وأبو زكريا ابن مندة، بل هو آخر المائة التى أشار إليها رسول الله ﷺ فى أواخر عمره كما صح عنه بقوله «أرأيتكم(٤) ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد، أخرجه البخارى فى السمر فى الخبر بعد العشاء من الصلاة، وفى السمر أيضا من العلم، وبه تمسك هو وغيره للقول بموت الخضر، لكن قال النووى:

(١) سقط ما بين المكوفتين من هـ
(٢) فى ق «حاتم» وهو تحريف
(٣) فى ق «الأصح»
(٤) فى هـ «رأيتكم»

إن الجمهور على خلافه ، و أجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل فى العموم ، قالوا : و معنى الحديث لا يبقى ممن ترونه أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الخصوص ، وقالوا أيضا خرج عيسى عليه السلام من ذلك مع كونه حيا ، لأنه فى السماء لا فى الأرض ، إلى غير ذلك مما له غير هذا المحل ، وذكر البيهقى فى الدلائل هذا الحديث فيما أخبر به النبى ﷺ من الكوائن بعده فكان كما أخبر[١] .

وأما ما ذكره ابن قتيبة فى المعارف وابن دريد فى الاشتقاق من أن عكراش ابن ذؤيب أحد المعدودين فى الصحابة، شهد الجمل مع عائشة، فقال الأحنف: كأنكم[٢] به وقد أتى به قتيلا أو به جراحة لا تفارقه حتى يموت ، قال : فضرب[٣] ضربة على أنفه عاش بعدها مائة سنة أو أثر الضربة به ، فهذه الحكاية كما قال شيخنا إن صحت مع انقطاعها حملت على أنه أكمل المائة من عمره لا أنه استأنفها من يومئذ و إلا لاقتضى ذلك أن يكون عاش إلى دولة بنى العباس و هو محال ، إذ المحدثون قد اتفقوا على أن أبا الطفيل آخر الصحابة موتا ، و سبقه شيخه المصنف لنحوه فقال : و هذا إما باطل أو مأول[٤] ، وكذا توقف البلقينى فى صحته نعم استدرك هو على القول بآخرية أبى الطفيل نافع بن سليمان العبدى فقد روى حديثه اسحاق بن راهويه فى مسنده قال أخبرنى سليمان[٥] بن نافع العبدى بحلب ، قال قال لى أبى : وفد المنذر بن ساوى من

(١) صحيح البخارى ٢١١/١ ، ٧٤/٢ - ٧٥ مع الفتح وصحيح مسلم ١٨٢٠/٤ ، والثقات لابن حبان ٢٩١/٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٦ ، وطبقات ابن خياط ص ٣٠ ، ١٢٧ ، ٢٧٩ ، و المعارف ص ١٤٩ ، ومستدرك الحاكم ٦١٨/٣ ، وتاريخ بغداد ١٩٧/١ ، وتاريخ دمشق ٨٢٣/٨ - ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، والاستيعاب ١٦٩٦/٤ - ١٦٩٧ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٥٠٠/٦ - ٥٠٢ ، وأسد الغابة ١٤٥/٣ ، ١٨٠/٦ ، و تهذيب الأسماء ١٧٧/١/١ ، و شرح مسلم للنووى ١٣٥/١٥ - ١٣٦ ، ٩٠/١٦ ، العقد الثمين ٨٨/٥ ، والاصابة ١١٣/٤ ، و التهذيب ٨٢/٥ - ٨٣ ، ٢٥٧/٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٦/٤ - ٤٧ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٠ - ٢٧١

(٢) فى ز « فانكم »

(٣) فى ه « فضربه »

(٤) الاشتقاق لابن دريد ١٥٢/١ ، والمعارف ص ١٣٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٧/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧١ ، والتهذيب ٢٥١/٧ ، والاصابة ٤٩٦/٢

(٥) سقطت كلمة « سليمان » من ه

البحرين حتى أتى مدينة الرسول ﷺ و معه أناس وأنا غليم لا أعقل ، أمسك جمالهم ، فذهبوا بسلاحهم فسلموا على النبي ﷺ و وضع المنذر سلاحه ولبس ثيابا كانت معه ، ومسح لحيته بدهن فأتى نبي الله ﷺ وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله[1] ﷺ كما أنظر إليك ولكن لم أعقل ، فقال المنذر : قال لى النبي ﷺ : رأيت منك ما لم أر من أصحابك ، فقلت أشيء جبلت عليه أم أحدثته؟ قال: لا بل جبلت عليه ، فلما أسلموا قال النبي ﷺ : « أسلمت عبد القيس طوعا و أسلم الناس كرها » قال سليمان : و عاش أبي مائة وعشرين سنة ، و أخرجه[2] الطبراني فى معجميه وابن قانع جميعا عن موسى بن هارون عن إسحاق ، وكذا أخرجه ابن بشران فى أماليه عن دعلج عن موسى ، وقال : موسى ليس عند اسحاق أعلى من هذا ـ انتهى .

لكن قد ذكر شيخنا سليمان فى كتابه فى الضعفاء ، وقال : إنه غير معروف و ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه ، ولم يذكر فيه جرحا قال : وإن صح يكون نافع قد عاش إلى دولة هشام إلا أنى أظن أن سليمان وهم فى سن أبيه ، فمحال أن يبقى أحد رأى النبي ﷺ بعد سنة عشر ومائة . وقال فى موضع آخر : والقصة التى ذكرها للمنذر بن ساوى معروفة للأشج واسمه المنذر بن عائذ ، قال : وأظن سليمان وهم فى ذكر سن أبيه لأنه لو كان غلاما سنة الوفود وعاش هذا القدر لبقى إلى سنة عشرين ومائة وهو باطل فلعله قال: عاش مائة وعشرا ، لأن[3] أبا الطفيل آخر من رأى النبي ﷺ موتا ، وأكثر ما قيل فى وفاته كما تقدم إنها سنة عشر ومائة ، و قد ثبت فى الصحيحين أنه ﷺ قال فى آخر عمره « لا يبقى بعد مائة من تلك الليلة على وجه الأرض أحد » وأراد بذلك انخرام قرنه فكان[4] كذلك[5] .

---

(١) فى ز « النبي »

(٢) زاد فى ز « هنا »

(٣) فى ز « لا أن » وهو خطأ

(٤) فى هـ « وكان »

(٥) الاصابة ٣/٥٤٤ ـ ٥٤٥ ، ولسان الميزان ٣/١٠٧ ، و الجرح و التعديل ٢/١/١٤٧ ، وميزان الاعتدال ١/٤٢٤ ، وأسد الغابة ٥/٣٠٢

قلت : ودعوى من ادعى الصحبة أو ادعيت له بعد أبي الطفيل ، وهم جبير بن الحارث ، والربيع بن محمود المارديني ورتن وسرباتك الهنديان ، و معمر و نسطور [(١)أو جعفر بن نسطور] الرومي ويسر ابن عبيد الله ، الذين(٢) كان آخرهم رتن ، فإنه فيما قيل : مات سنة اثنتين وثلاثين و ستمائة ، باطلة ، و الكلام في شأنهم مبسوط في لسان الميزان لشيخنا وفي غيره من تصانيفه ، بل قال وقد سئل عن طرق المصافحة إلى المعمر [(٣)ما نصه : لا يخلو طريق من طرق المعمر عن متوقف فيه حتى المعمر] نفسه ، فإن من يدعي هذه الرتبة يتوقف على ثبوت العدالة ، و إمكان ثبوت ذلك عناد لا يفيد مع ورود الشرع بنفيه ، فإنه ﷺ أخبر بانخرام قرنه بعد مائة سنة من يوم مقالته ، فمن ادعى الصحبة بعد ذلك لزم أن يكون مخالفا لظاهر الخبر فلا يقبل إلا بطريق ينقطع العذر بها ويحتاج معها إلى تأويل الحديث المشار إليه .

[(٤) ومما استظهر به ابن الجزري(٥) لبطلان الدعوى في هؤلاء كون الأئمة كأحمد و البخاري والدارمي وعبد بن رحل الأقطار وجاب الأمصار وحرص على الإسناد العالي ، أعلى ما عندهم الثلاثيات مع قلتها جدا ، اذ خفاء الصحابة على مثلهم بعيد مع توفر الهمم على نقله ، وبين أن ظهور المسمى بمعمر المغربي المدعى فيه الصحبة ومصافحة النبي ﷺ له ، وقوله له عمرك الله كان في حدود السبعمائة أو بعدها ثم قال: وكل هؤلاء كذابون دجالون لا يشتغل بحديثهم ولا بأمثالهم] .

(و) أما آخرهم موتا بالنسبة إلى النواحي ، فمات (قبله) أي قبل أبي الطفيل إما (السائب) بن يزيد بن أخت النمر (بالمدينة) النبوية (أو سهل) هو ابن سعد الساعدي (أو جابر) بالنقل ، هو ابن عبد الله الأنصاري أي فيها كما قيل به في كل واحد من الثلاثة فجزم به في الأول أبو بكر ابن أبي داود ، وفي الثاني ابن المديني والواقدي وإبراهيم

(١) سقط مابين المعكوفتين من ز
(٢) في ز « الذي » وهو خطأ
(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز
(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٥) في ز « ابن الجوزي » وهو خطأ

ابن المنذر الحزامى وابن حبان وابن قانع وأبو زكريا ابن مندة وابن سعد ، وادعى نفى الخلاف فيه ، فقال : ليس بيننا فى ذلك اختلاف ، بل أطلق[١] أبو حازم أنه آخر الصحابة موتا ، وكأنه أخذه من قول سهل نفسه « لو مت لم تسمعوا أحدا يقول قال رسول الله ﷺ ، ولكن الظاهر كما قال المؤلف : إنه أراد أهل المدينة خاصة يعنى مع احتياجه إلى تأويل أيضا . وفى الثالث أبو نعيم و قتادة فيما رواه أحمد عنه وصدر به ابن الصلاح كلامه ، والخلاف فى ذلك [[٢]مترتب عليه] فى وفياتهم .

فأما الأول فقيل : إنها سنة ثمانين أو بعدها باثنتين فيما قاله أبو نعيم أو بست أو بثمان ، و قال الجعد بن عبد الرحمن و الفلاس و الواقدى : سنة إحدى وتسعين ، وبه جزم ابن حبان ، ويتأيد بذكر البخارى له فى فصل « من مات ما بين التسعين إلى المائة » و قيل : سنة أربع وتسعين وكان مولده إما فى الثانية أو الثالثة من الهجرة[٣] وثبت قوله : حج بى مع النبى ﷺ وأنا ابن سبع[٤] .

وأما الثانى فقيل : سنة ثمان[٥] وثمانين ، قاله أبو نعيم ، وقيل : إحدى وتسعين قاله الواقدى و المدائنى[٦] ويحيى بن بكير وابن نمير وابراهيم بن المنذر الحزامى و رجحه ابن زبر[٧] وابن حبان ، لكن مقتضى قول أبى حاتم : إنه[٨] عاش مائة سنة

---

(١) زاد فى ز « أبو حاتم و »

(٢) سقط ما بين المكوفتين من ه

(٣) انظر لشأن السائب تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٤/٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، و التاريخ الصغير ص ١٠١ ، ومشاهير علماء الامصار ص ٢٩ ، والمعجم الكبير للطبرانى ١٧٢/٧ ، والاستيعاب ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ ، و الجمع بين رجال الصحيحين ٢٠٢/١ ، و أسد الغابة ٣٢١/٣ - ٣٢٢ ، و تهذيب الاسماء ٢٠٨/١/١ ، والاصابة ١٢/٢ - ١٣ ، والتهذيب ٣/ ٤٥ ، وتهذيب الكمال ٤٦٤/١ ، و علوم الحديث ص ٢٧٠ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٧/٤ - ٤٨

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه (١٨٥٨) وفى تاريخه الكبير ١٥٠/٤ ، والصغير ص ١٠٣ ، وأحمد ٤٤٩/٣ والترمذى (٩٢٥) والطبرانى فى الكبير (٦٦٧٨)

(٥) فى ز « ثلاث »

(٦) فى ه « المدينى »

(٧) فى ه « الزبير »

(٨) سقطت كلمة « إنه » من ز

أو أكثر مع ما ثبت من أن مولده قبل الهجرة بخمس سنين أن يكون تأخر[١] إلى سنة ست وتسعين أو بعدها ، ونحوه قول الواقدى : إنه عاش مائة سنة ، وقيل: ستا وتسعين.

وأما الثالث فمات قبل الثمانين ، قيل: سنة اثنتين كما قاله ابن زبر ، أو ثلاث كما قاله ابن سعد والهيثم بن عدى ، أو أربع كما قاله بعضهم ، أو سبع كما قاله محمد بن يحيى بن حبان وأبو نعيم ، أو ثمان كما قاله خلق منهم يحيى بن بكير والفلاس ، أو تسع كما قاله خليفة فى رواية وغيره[٢] ، كل ذلك بعد السبعين وكلهم أبناء صحابة أيضا ، والأشبه أن الثانى آخرهم ، على أنه قد اختلف أيضا فى كون وفاة الأخيرين[٣] بالمدينة[٤].

فأما أولها[٥] فقيل فيه : إنه مات باسكندرية أو مصر ، ولكن قال شيخنا : المشهور أن ذلك ولده عباس فلعله اشتبه على حاكيه[٦].

وأما ثانيهما[٧] فقيل : إنه مات بقباء (أو بمكة[٨]) بالنقل مع الصرف للضرورة فيما قاله أبو بكر بن أبى داود : و إنه آخر من مات بها ، ولكن الجمهور على المدينة[٩].

---

(١) فى ز « متأخر »

(٢) فى هـ « رواية غيره » بإسقاط « و »

(٣) فى هـ « وفاتهم »

(٤) زاد فى هـ هنا « فأما الأول فقال يعقوب بن سفيان فيه : إنه قتل يوم الحرة و لكنه وهم ، ولذا أبقى المؤلف الخلاف فيه »

(٥) فى هـ « وأما الثانى »

(٦) انظر لشأن سهل الساعدى طبقات خليفة ص ٩٨ ، و الجرح و التعديل ١٩٨/١/٢ ، والمستدرك للحاكم ٥٧١/٣ ، ٥٧٢ ، و الاستيعاب ٦٦٥/٢ ، والجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٥ ، و تهذيب الاسماء و اللغات ٢٣٨/١/١ ، و أسد الغابة ٤٧٢/٢ - ٤٧٣ ، و الاصابة ٨٨/٢ ، والتهذيب ٢٥٢/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٣/٣ - ٤٢٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٠ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧١ - ٢٧٢ وفتح المغيث للعراقى ٤٧/٤ - ٤٨

(٧) فى هـ « وأما الثالث »

(٨) فى ز « أو معه »

(٩) انظر لشأن جابر بن عبد الله طبقات خليفة ص ١٠٢ ، و مشاهير علماء الأمصار ص ١١ ، وتاريخ دمشق ٦٢٢/٣ ، ٦٤١ - ٦٤٢ ، و مستدرك الحاكم ٥٦٥/٣ ، و المعجم الكبير ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، والاستيعاب ٢٢٠/١ ، و الجمع بين رجال الصحيحين ٧٢/١ ، وتهذيب الكمال ١٨٠/١ ، و الاصابة ٢١٣/١ ، والتهذيب ٤٣/٢ ،علوم الحديث ص ٢٧٠ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٨/٤

وكذا قد تأخر عنهم ممن مات بالمدينة محمود بن لبيد الأشهلي إن مشينا على قول البخاري وابن حبان بصحبته و إلا فقد عده مسلم وجماعة في التابعين ، ومحمود بن الربيع الذي عقل مجة النبي ﷺ في وجهه وهو ابن خمس سنين ، فأما أولهما فمات سنة خمس وتسعين أو التي بعدها . وأما ثانيهما فمات سنة تسع وتسعين[1].

(و قيل الآخر) بالنقل موتا (بها) أي بمكة بعد ماعلم من أن الصحيح في جابر أنه لم يمت بمكة فضلا عن أن يكون الآخر بها (ابن عمرا) عبد الله فيما قاله قتادة ، وأبو الشيخ ابن حيان في تاريخه وابن الجوزي في التلقيح ، وبه صدر ابن الصلاح كلامه، و الخلاف فيه أيضا ينشأ عنه في وقت وفاته ، فقيل : إنها سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث ، وجزم به أحمد وأبو نعيم ويحيى بن بكير والجمهور ، أو أربع وبه جزم سعيد بن جبير وخليفة والواقدي ، وصححه ابن زبر وقال : إنه أثبت عن سبع و ثمانين على الصحيح ، واختلف في محل دفنه منها ، فقال ابنه سالم : بفخ بالفاء والخاء المعجمة ، وهو فيما قيل وادي الظاهر[2] ، وتبعه ابن حبان وابن زبر وغيرهما ، وقال مصعب الزبيري : بذي طوى يعني بمقبرة المهاجرين ، وقال غيرهما : بالمحصب ، والصحيح أنه بالمقبرة العليا عند ثنية أذاخر كما في تاريخ الأزرقي وغيره، وهو يقرب من القول الثالث ، وأما مايقوله الناس من أنه بالجبل الذي بالمعلاة فلا يصح من وجه ، وبالجملة فلم يختلفوا في أنه توفي بمكة ، وإنما يكون كل من ابن عمر وجابر على القول المرجوح فيه آخر من مات بمكة (إن لا) أي إن لم يكن (أبو الطفيل) الماضي أولا (فيها) أي في مكة قد (قبرا) ولكن الصحيح أنه قبر بها كما قدمته[3].

---

(١) طبقات خليفة ص ٢٣٨ ، والثقات لابن حبان ٣٩٧/٣ ، والجرح والتعديل ٢٨٩/١/٤ ، والتاريخ الكبير ٤٠٢/٤ ، والاستيعاب ١٣٧٨/٣ - ١٣٧٩ ، و الاصابة ٣٨٧/٣ ، و التهذيب ٦٦/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤٨٥/٣ ، وفتح المغيث للعراقي ٤٨/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) في هـ « الترهر » وهو تحريف

(٣) علوم الحديث ص ٢٧٠ ، وفتح المغيث للعراقي ٤٨/٤ ، وطبقات ابن سعد ١٨٧/٤ - ١٨٨ ، و طبقات ابن خياط ص ٢٢ ، والتاريخ الكبير ٢/٥ - ٣ ، والصغير ص ٧٩ ، ٨٢ ، ومستدرك الحاكم ٥٥٧/٣ ، ٥٥٨ ، والمعجم الكبير ٢٥٧/١٢ - ٢٥٨ ، وتاريخ بغداد ١٧٢/١ - ١٧٣ ، وتاريخ ابن عساكر (مصورة المجمع) ص ١٦ - ٢٢ ، ١٥٦ - ١٦٥ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٢٨ ، والاستيعاب ٩٥٢/٣ ، وتهذيب الكمال ٧١٤/٢ ، والتهذيب ٢٣٠/٥

(وأنس بن مالك) الآخر موتا (بالبصرة) بتثليث الموحدة والكسر أصحها[١] فيما قاله قتادة[٢] وأبوهلال والفلاس وابن المدينى وابن سعد وأبوزكريا[٣] ابن مندة وغيرهم ، وكانت وفاته فى سنة تسعين أو إحدى أو اثنتين أو ثلاث ورجحه النووى والذهبي ، والذى قبله ابن الأثير وهو قول الواقدى أو خمس أو ست عن مائة ونيف ، بل قيل : وعشر وهو عجيب ، وقد قال شيخنا : أكثر ما قيل فى سنه إذ قدم النبي ﷺ المدينة : عشر سنين[٤] ، وأقرب ماقيل فى وفاته : سنة ثلاث وتسعين ، فعلى هذا غاية مايكون عمره مائة سنة وثلاث سنين ، وقد نص على ذلك خليفة بن خياط فى تاريخه فقال : مات سنة ثلاث وتسعين وهوابن مائة وثلاث سنين ، وقول حميد وكذا الواقدى مائة إلا سنة ، قال النووى : إنه شاذ مردود ، و قال ابن عبد البر : وماأعلم أحدا مات بعده ممن رأى النبي ﷺ إلا أباالطفيل وانتقد بمحمود بن الربيع كما تقدمت وفاته وبعبد الله بن بسركما سيأتى فى قول عبد الصمد[٥]، وكأن مستند ابن عبد البرقول أنس لمن سأله أ أنت آخر الصحابة : قد بقى قوم من الأعراب ، فأما من أصحابه فأنا آخرهم، ولكن قوله بخصوصه[٦] قابل للتأويل بحمله على صحبة خاصة أو إنه ذكر ماعلمه ،كما يجاب به عن ابن عبد البر ، وقد أشرت إلى ذلك فى تعريف الصحابى[٧].

(وابن أبىأوفى) وهو عبد الله الأسلمى (قضى) أى مات خاتمتهم (بالكوفة)

---

(١) ورد فى هامش الأصل « هذا وهم بل أصحها الفتح كما قاله النووى فى تهذيبه »

(٢) فى الأصل « أبو قتادة » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه كما تدل عليه المراجع والمصادر .

(٣) زاد فى ز « و » وهو خطأ

(٤) زاد فى ز « وقد قيل »

(٥) فى ز « ابن عبد الصمد » وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « بخصوصه » من ز

(٧) علوم الحديث ص ٢٧٠ ، و فتح المغيث للعراقى ٤٨/٤ - ٤٩ ، و التقييد والايضاح ص ٢٧٠ ، و تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٢٨ ، وطبقات ابن سعد ٢٥/٧ - ٢٦ ، وطبقات خليفة ص ٩١ ، والتاريخ الكبير ٢٧/٢/١ - ٢٨ والتاريخ الصغير ص ٩١ ، ١٠١ -١٠٢ ، والمعارف ص ١٣٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٧ ، مستدرك الحاكم ٥٧٣/٣ ، والمعجم الكبير ٢٢٢/١ ، تاريخ ابن عساكر ٨٣٣/٨ ، ١٥٢/٣ ، ١٥٤ - ، ١٧٦ - ١٧٩ ، و تهذيب الأسماء ٢٧/١/١ - ٢٨ ، وتذكرة الحفاظ ٤٤/١ - ٤٥ ، و العبر ١٠٧/١ - ١٠٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ ، والتهذيب ٣٧٨/١

فيما قاله قتـــادة والحسن والفلاس وابن حبان وابن زبر وابن عبـــد البر وأبو زكريا ابن مندة وابن الجوزى فى التلقيح ، وكانت وفاته فى سنة ست وثمانين أوسبع أو ثمان ، وقيل : بل آخر أهل الكوفة أبو جحيفـــة وهب السواعى قاله على بن المدينى ، والأول أصح ، فإن وفاة أبى جحيفة سنة ثلاث وثمانين ، وقيل أربع وسبعين[1].

نعم عمرو بن حريث و هو قد مات بها قد اختلف فى وقت وفاته ، فقيل : سنـــة ثمان وتسعين كما رواه الخطيب فى المتفق والمفترق لـه عن محمد بن الحسن الزعفرانى ، فعلى هذا هو آخر من مات بها ، ولكن توقف شيخنا فى كونها بتقديم التاء الفوقانية على السين وقال : فيه نظر ، ولعله بتقديم السين على الموحدة لاسيما وقد حكاه خليفة بن خياط كذلك فى تاريخه ، وكذا جزم شيخنـا فى الاصابة بعدم ثبوته[2]. وحينئذ فابن أبى أوفى بعده ، وكذا يكون بعده على القول بـأن عمرا مات سنة خمس وثمانين كما قاله البخارى وغيره كابن حبـان فى ثقاته ، وقال : إنها بمكة ، وبكل هذا ظهر أن ابن أبى أوفى آخر أهل الكوفة ، بل هو آخر من شهد بيعة الرضوان وفاة .

(و) أما الآخر منهم موتا بـ (الشام) بفتح الشين ثم ألف إما مع همزة ساكنة أوبدونها على لغتين من لغاتها بأسرها (فـ) إما (ابن بسر) بضم الموحدة ثم سين مهملة واسمه عبد الله المازنى (أو ذوباهلة) وهو أبو أمامة صدى بن عجلان الباهلى (خلف) أى فى ذلك اختلاف فالقائلون بالأول الأحوص بن حكيم وابن المدينى وابن سعد تبعا للواقدى ، وابن حبان وابن قانع وابن عبد البر وغيرهم ، وبالثانى الحسن البصرى وابن عيينـــة فى المروى عنهما ، وبه جزم أبو عبد الله بن مندة ، والصحيح الأول ، فقد قال البخارى فى تاريخه الكبير ، قال على يعنى ابن المدينى: سمعت سفيان ـ هو ابن عيينة ـ

(١) راجع لشأن ابن أبى أوفى وأبى جحيفـة طبقات ابن سعـد ٣٠١/٤، ٣٠٢ ، ٢١/٦ ، وطبقات خليفـة ص ١١٠ ، والتاريخ الكبير ٢٤/١/٣ ، والتاريخ الصغير ص ٩١ ـ ١٠١ ، ومشـاهير علماء الأمصـار ص ٣٢٠ ، والاستيعـاب ٨٧٠/٣ ـ ٨٧١ ، والجمع بين رجـال الصحيحين ٢٤٢/١ ـ ٢٤٣ ، و التلقيح ص ٢٢٨ ، وتاريخ دمشق ٨٣٣/٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٩/٤

(٢) راجع لعمرو بن حريث ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٩/٤ ، وطبقات خليفـة ص ٢٠ ، ١٢٦ ، والتهذيب ١٨/٨ ، الاصابة ٥٣١/٢

يقول قلت للأحوص : كان أبو أمامة آخر من مات عندكم من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : كان بعده عبد الله بن بسر قد رأيته ، و الخلافية مترتبة عليها فى و فياتيهما ، فقيل فى الأول : إنها سنة ثمان وثمانين وهو المشهور ، وقيل : ست و تسعين ، قاله أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصى القاضى ، و به جزم أبو عبد الله بن مندة وأبو زكريا بن مندة وقال : إنه صلى للقبلتين ، فعلى هذا هو آخر من بقى ممن صلى للقبلتين ، و إنه مات عن مائة سنة ، وكذا قال أبو نعيم فى المعرفة وساق فى ترجمته حديث وضع النبى ﷺ يده على رأسه وقال : « يعيش هذا الغلام قرنا » فعاش مائة ، وقال أبو زرعة : إنها قبل سنة مائة[1]، وقيل فى الثانى : إنها سنة إحدى أو ست وثمانين ، والثانى أشبه قاله الفلاس و المدائنى و خليفة و أبو عبيد بل عين قتادة و أبو زكريا بن مندة والدارقطنى كما سيأتى الإشارة إليه لوفاة أولها حمص ، وكذا عبد الصمد قال : وقبره فى قرية تنوينة[2].

(وقيل) مما سلك فيه طريقة أخرى فى تفضيل نواحى من الشام و هى دمشق وحمص والجزيرة و بيت المقدس : إن آخرهم موتا (بدمشق واثلة) هو ابن الأسقع فيما قاله سعيد بن بشير عن قتادة ، وكذا ذكره أبو زكريا بن مندة ، ولكن فى كونه مات بدمشق اختلاف ، فالقائل به مع هذين دحيم، وأما أبو حاتم الرازى فقال ببيت المقدس ، وقال ابن قانع بحمص ، وكذا اختلف أيضا فى وقته ، فقيل : سنة ثلاث

(١) انظر لشأن عبد الله المازنى : طبقات ابن سعد ٤١٣/٧ ، و طبقات خليفة ص ٣٠١ ، و التاريخ الكبير ١٤/١/٣ ، والتاريخ الصغير ص ٩٣ ، و الاستيعاب ٨٧٤/٣ ، والجمع بين رجال الصحيحين ٢٤٣/١ ، وتاريخ ابن عساكر ١/٩ - ١١ ، وأسد الغابة ١٨٦/٣ ، وتاريخ دمشق لأبى زرعة ٢٤١/١ ، و ٦٩٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ ، وتهذيب الكمال ٦٦٨/٢ ، والاصابة ٢٨٢/٢ ، والتهذيب ١٥٩/٥

(٢) راجع لشأن أبى أمامة : المعجم الكبير ١٠٦/٨ ، وطبقات ابن سعد ٤١١/٧ ، و طبقات خليفة ص ٤٦ ، ٣٠٢ ، والتاريخ الكبير ٣٢٦/٢/٢ ، والمعارف ص ١٣٤ ، و مشاهير علماء الامصار ص ٥٠ ، ومستدرك الحاكم ٦٤١/٣ ، والاستيعاب ٧٣٦/٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٩٢/٨ - ٢٩٤ ، ٣٠١ - ٣٠٢ ، وأسد الغابة ١٦/٣ ، ١٦/٦ ، و تهذيب الأسماء ١٧٧/٢/١ ، و تهذيب الكمال ٦٠٦/٢ ، و الاصابة ١٨٢/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٣ ، والتهذيب ٤٢٠/٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٩/٤

أو خمس أو ست وثمانين . قيل و هو ابن مائة وخمس سنين[١] (إن فى حمص) كما قيل : (ابن بسر) الماضى كما سبق (قبضا آخرهم و إن بالجزيرة) التى بين دجلة و الفرات كما قيل : أيضا (العرس) بضم العين المهملة ثم راء ساكنة ثم سين مهملة ، ابن عميرة بفتح أوله ، الكندى أحد من نزل الشام (قضى) أو مضى أى مات آخرهم فيما قاله أبو زكريا بن مندة ، لكن قال أبو بكر الجعابى : إن آخر الصحابة موتا بالجزيرة وابصة بن معبد وكان قد نزلها[٢] ، و نحوه قول هلال بن العلاء : قبر وابصة عند منارة جامع الرقة ، إذ الرقة على جانب الفرات الشمالى الشرقى ، وهى قاعدة ديار مضر من الجزيرة كما أن حران[٣] أيضا من ديار مضر[٤] فالله أعلم أيهما الآخر

(و) إن آخر من مات منهم فيما قيل[٥] أيضا (بفلسطين) بكسر الفاء وفتح اللام وسكون المهملة ، ناحية كبيرة وراء الأردن من أرض الشام فيها عدة مدن ، منها القدس والرملة وعسقلان وغيرها . والمراد هنا أولها (أبو أبى) فيما قاله أبو زكريا ابن مندة ثم الدمياطى فى أربعينه الكبرى : وهو بضم الهمزة مصغر أنصارى مشهور بكنيته ، واسمه عبد الله ، ويقال له : ابن أم حرام وهى أمه وهى خالة أنس بن مالك وامرأة عبادة بن الصامت ، وقيل غير ذلك ، و فى اسم أبيه اختلاف ، قيل : عمرو ابن قيس بن زيد كما قاله ابن سعد وخليفة وابن عبد البر ، وقيل : أبى ، وقيل كعب ، وكذا اختلف فى كون وفاته ببيت المقدس ، فقال به ابن سميع و يتأيد بقول شداد بن عبد الرحمن : كان يسكن ببيت المقدس ، و قيل : بدمشق فى مقبرة الباب الصغير منها خارج الحظيرة قبر مكتوب عليه بالخط الكوفى القديم « بسم الله الرحمن الرحيم » هذا

(١) طبقات ابن سعد ٤٠٨/٧ ، وطبقات خليفة ص ٣٠١ . والتاريخ الصغير ص ٩٢ ، والجرح والتعديل ٤٧/٢/٤ ، ومستدرك الحاكم ٥٧٠/٣ ، والجمع بين رجال الصحيحين ٥٤٤/٢ ، و تاريخ ابن عساكر ١٧/ ٧٠٧ - ٧٠٨ ، ٧١٤ - ٧١٥ . وأسد الغابة ٤٢٩/٥ . وتهذيب الكمال ١٤٥٧/٣ ، والاصابة ٦٢٦/٣ ، والاستيعاب ١٥٦٤/٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٠/٤

(٢) فى هـ « ذلها »

(٣) فى هـ « خرجان »

(٤) علوم الحديث ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٠/٤ ، ومعجم البلدان ١٣٤/١ ، وتهذيب الكمال ١٤٥٧/٣ ، وتاريخ ابن عساكر ٧٠٤/١٧

(٥) سقطت كلمة « قيل » من هـ

قبر عبد الله ابن أم حرام يكنى أبا البراء بن إمرأة عبادة بن الصامت وبأنه مات بدمشق جزم الكتانى وأرى قبره اللاً كتفانى[١]، فإن صح فيكون آخر من مات بفلسطين قيس ابن سعد بن عبادة ، فقد حكى أبو الشيخ ابن حيان فى تأريخه عن بعض ولد سعد أن قيسا توفى بفلسطين فى سنة خمس وثمانين فى ولاية عبد الملك بن مروان ولكن المشهور أنه توفى بالمدينة فى آخر خلافة معاوية ، قاله الهيثم بن عدى والواقدى وخليفة وغيرهم ، بل رأيت فى ثقات ابن حبان مما حكاه شيخنا أيضا أنه هرب من معاوية سنة ثمان وخمسين وسكن تفليس يعنى بفتح المثناة الفوقانية ثم فاء وآخره سين مهملة ، أحد بلاد آذربيجان مما يلى الثغر ، ومات بها فى ولاية عبد الملك فلعل أحدهما تصحف[٢].

(و) أما الآخر منهم موتا (بمصر فابن الحارث بن جزى) أى بإبدال الهمزة ياء للضرورة ، فإنه جزء وهو الزبيدى بضم الزاء ، مصغر ، نسبة لزبيد ، واسمه عبد الله وكون موته بمصر وأنه آخرهم قاله ابن عيينة وابن المدينى وأبو زكريا بن مندة وابن الجوزى فى تلقيحه ، وكذا أطلق ابن عبد الحكم أنه مات بمصر ، وعن الطحاوى أنه مات بسفط القدور ، وهى التى تعرف اليوم بسفط أبى تراب من الغربية قريبا من سمنود[٣]. وقيل إنه مات باليمامة ، حكاه أبو عبد الله بن مندة عن ابن يونس وأنه شهد بدرا ، وقال شيخنا : إنه خبط فاحش ، قال : وأظنه عمه محمية بن جزء ، وكذا قال المصنف : انه لايصح أنه شهد بدرا ، فإن صح فهو آخر البدريين موتا ، وكذا اختلف

(١) انظر لشأن أبى أبى : علوم الحديث ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٠/٤ ، وتاريخ ابن عساكر ١٠٣٤/٨-١٠٣٧ ، وطبقات خليفة ص ٨٧ ، ٣٠٤ ، وطبقات ابن سعد ٤٠٢/٧ ، والاستيعاب ١٥٩٢/٤ ، والكنى للدولابى ١٦/١ ، وأسد الغابة ٣٥٢/٣ ، ٦/٦ ، وتهذيب الكمال ١٥٧٣/٣ - ٥٧٤ ، والاصابة ٣/٤ ، ٣٥٢/٢ ، والتهذيب ٣/١٢ - ٤

(٢) طبقات ابن سعد ٩٣/٦ ، طبقات خليفة ص ٩٧ ، والجرح والتعديل ٩٩/٢/٣ ، والاستيعاب ١٢٩٠/٣ ، وتاريخ بغداد ٧٩/١ ، والجمع بين رجال الصحيحين ٤١٧/٢ ، و تاريخ ابن عساكر ٤٤٩/١٤ ، ٤٥٠ ، ٤٦٤١ ، وتهذيب الكمال ١١٣٥/٢ والاصابة ٢٤٩/٣ ، والتهذيب ٩٦/٨ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٩١ ، والثقات لابن حبان ٣٢٩/٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٠/٤

(٣) فى ز « المحلة »

فى وقت وفاته ، فقيل : سنة خمس أو ست وهو المشهور ، أو سبع أو ثمان أو تسع[١] وثمانين[٢].

(وقبض الهرماس) بكسر الهاء وإسكان الراء المهملة ثم ميم مفتوحة وآخره سين مهملة ، ابن زياد الباهلى ، آخرهم باليمامة فيما قاله أبوزكريا بن مندة ، و ذكر عكرمة ابن عمار أنه لقيه فى سنة اثنتين و مائة[٣] (و) قبض (قبله رويفع) بضم الراء وكسر الفاء ، ابن ثابت الأنصارى المدنى (ببرقة) بفتح الموحدة الثانية و بالصرف للضرورة من بلاد المغرب فيما قاله أحمد بن البرقى ، قال : وقد رأيت قبره بها وكان أميرا عليها ، وكذا قال ابن يونس : إنه كان أميرا عليها لمسلمة بن مخلد وإن قبره معروف ببرقة إلى اليوم ، وعين وفاته فى سنة ثلاث وخمسين . (وقيل) : إن وفاته كانت (بإفريقية) بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر الراء ثم ياء ساكنة بعدها كاف مكسورة ثم ياء تحتانية[٤] خفيفة وبالصرف أيضا ، من المغرب أيضا فيما قاله أبوزكريا بن مندة ، لكن قال ابن الصلاح : إن الثانى لايصح ، وكذا صحح المزى الأول ، ووقع له فى حكاية كلام ابن يونس فى وفاته سهو تبعه عليه شيخنا فى الاصابة والتهذيب ، و من قبله الذهبى ، والذى فى ابن يونس ماقدمته ، وفى محل وفاته قول ثالث و إنه أنطابلس ، قاله الليث بن سعد ، وقد يشهد له كون معاوية ولاه طرابلس المغرب سنة ست وأربعين ، فغزا افريقية التى بعدها ، ودخلها ثم انصرف ، وقيل : إنها كانت بالشام[٥].

---

(١) فى هـ « سبع »

(٢) علوم الحديث ص ٢٧١ ، والمنهل الروى ص ١١٣ ، والتقييد و الايضاح ص ٢٧٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤ ، وطبقات ابن سعد ٤٩٧/٧ ، ومستدرك الحاكم ٦٣٣/٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٧ ، والاستيعاب ٨٨٣/٣ ، وأسد الغابة ٢٠٤/٣ ، وتهذيب الكمال ٦٧٢/٢-٦٧٣ ، والاصابة ٢٩١/٢ ، والتهذيب ١٧٨/٥ - ١٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣٨٧/٣ - ٣٨٩

(٣) علوم الحديث ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤ ، والتهذيب ٢٨/١١

(٤) فى ز « تحتية »

(٥) علوم الحديث ص ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤ ، والاستيعاب ٥٠٤/٢ ، واسد الغابة ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ ، وتهذيب الكمال ٤٢٠/١ ، وتهذيب الاسماء ١٩٢/١/١ ، والاصابة ٥٢٢/١ ، والتهذيب ٢٩٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦/٣

(و) قبض (سلمة) بن عمرو بن الأكوع الأسلمى إما (باديا) أى بالبادية فهو آخرهم بها قاله أبوزكريا بن منده (أو بطيبة) أى المدينة (المكرمة) بالرسول ﷺ فيما قاله ابنه اياس بن سلمة ويحيى بن بكير وأبوعبد الله بن منده ، ورجحه ابن الصلاح وهو الصحيح وكذا اختلف فى وقت وفاته فالصحيح أنه سنة أربع و سبعين وقيل : سنة أربع وستين[١]

ومما لم يذكره ابن الصلاح مما هو فى جزء أبى زكريا بن منده المشار إليه فى ذلك أن آخر من مات منهم بخراسان بريدة بن الحصيب ، قلت : وكان قد[٢] غزا اليها فى زمن عثمان ثم تحول إلى مرو فسكنها حتى مات فى سنة ثلاث وستين[٣] وحينئذ فقد تأخر بعده أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمى لقول خليفة : إنه مات [[٤] بعد سنة أربع وستين وحقق شيخنا أنه كان حيا فى سنة] خمس وستين وكان بخراسان فمات بها ، قال الخطيب : إنه شهد مع على قتال الخوارج بالنهروان وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها ، وكذا جزم خليفة والواقدى وابن سعد بأنه مات بها ، لكن قال أبوعلى محمد بن على بن حمزة المروزى : قيل : إنه مات بنيسابور ، وقيل : بالبصرة ، وقيل : بمفازة بين سجستان وهراة حكاه الحاكم فى تأريخ نيسابور[٥] ، وبالرخج وهى بضم الراء ثم خاء معجمة ساكنة

---

(١) طبقات ابن سعد ٣٠٨/٤ ، وطبقات خليفة ص ١١١ والمعارف ص ١٤١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٠ ، ومستدرك الحاكم ٥٢٦/٣ ، والاستيعاب ٦٣٩/٢ والجمع بين رجال الصحيحين ١٩٠/١ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٩٢/٧ - ٤٩٤ ، ٥٠٢ - ٥٠٣ ، والمعجم الكبير للطبرانى ٥/٧ ، وأسد الغابة ٤٢٣/٢ ، والاصابة ٦٧/٢ ، والتهذيب ١٥١/٤ - ١٥٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٧١ . وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤

(٢) فى ز « وقد كان »

(٣) وقيل مات (٦٢ هـ) وقواه الذهبى . انظر طبقات ابن سعد ٢٤٢/٤ ، ٣٦٥/٧ ، وطبقات خليفة ص ١٠٩ ، ٣٢٢ ، والتاريخ الكبير ١٤١/٢/١ ، والتاريخ الصغير للبخارى ص ٧٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٠ ، والمعجم الكبير ٣/٢ ، والجرح والتعديل ٤٢٤/١/١ ، و أسد الغابة ٢٠٩/١ ، والاصابة ١/ ١٤٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤٧٠/٢ و المعارف ص ١٣٠ ، و التقييد والايضاح ص ٢٧٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٢٨

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٥) طبقات ابن سعد ٢٩٩/٤ ، ٩/٧ ، ٣٦٦ ، و طبقات خليفة ص ١٠٩ ، ٣٢٢ ، والتاريخ الصغير ص ٦٧ ، والجرح والتعديل ٣٥٥/٢/١ ، و الجمع بين رجال الصحيحين ٥٣٤/٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٥٧٤/١٧ - ٥٧٦ ، ٥٨٠ ، والاستيعاب ١٤٩٥/٤ ، والاصابة ٥٥٦/٣ - ٥٥٧ ، و التهذيب ٤٤٦/١٠ - ٤٤٧ ، و سير أعلام النبلاء ٤٣/٣ ، والمعارف ص ١٤٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٥١/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٣ ، وتاريخ بغداد ١٨٢/١

ثم جيم من أعمال سجستان العداء بوزن العطار ابن خالد بن هوذة العامرى ، قال شيخنا : وكأنه عمر فإن[١] عند أحمد أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب ، وكان ذلك فى سنة إحدى أو اثنتين و مائة ، وقال : إنه فيما ذكره ابن سعد وفد على النبي ﷺ فأقطعه مياها كانت لبنى عامر يقال لها الرخيخ بخاءين معجمتين ، مصغر فكان ينزل بها[٢] .

ومما ليس فى الجزء أيضا أن آخر من مات بأصبهان منهم[٣] النابغة الجعدى ، فقد ذكر وفاته بها أبو الشيخ فى طبقات الأصبهانيين ، و أبو نعيم فى تاريخ أصبهان[٤] بعد أن عمر طويلا ، وكان معاوية سيره اليها[٥] و بالطائف عبد الله بن عباس وقد زرته[٦]، ومما لم يذكره المؤلف أيضا آخر من مات بسمرقند قثم ابن العباس شهيدا ، و هذا على الصحيح ، وقيل : بل بمرو[٧] ، وبواسط لبى بلام و موحدة ، مصغر ، ابن لبا بموحدة خفيفة وزن عصى على المعتمد فيهما كما سيأتى ، وكان يكون بها ، قاله أبو بكر الجعابى[٨] فى تاريخ الطالبيين[٩].

وقد جمع الصغانى اللغوى جزءا فيمن عرف أمكنة وفاته من الصحابة سماه

---

(١) فى هـ « كان »

(٢) طبقات ابن سعد ٥١/٧ ، ومسند أحمد ٣٠/٥ ، و التهذيب ١٦٣/٧ - ١٦٤ ، والاصابة ٤٦٦/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٢/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٣

(٣) فى هـ « منهم بأصبهان »

(٤) سقطت كلمة « أصبهان » من ز

(٥) الاستيعاب ١٥١٥/٤ ، وأسد الغابة ٢٩١/٥ والاصابة ٥٣٨/٣ - ٥٣٩ - ٥٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٢/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٣ ، وتاريخ أصبهان ٧٣/١

(٦) فتح المغيث للعراقى ٥٢/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٤

(٧) التاريخ الصغير ص ٧٣ ، وطبقات ابن سعد ٣٦٧/٧ ، وطبقات خليفة ص ٢٣٠ ، والاستيعاب ١٣٠٤/٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠ ، وتهذيب الكمال ١١٢٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٤٢/٣ ، وتهذيب الأسماء ٥٩/٢/١ ، والاصابة ٢٢٧/٣ ، والتهذيب ٣٦٢/٨ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٤

(٨) فى ز « أبو بكر ابن الجعابى »

(٩) فى هـ و ز « الطالبين »

« در السحابة » وهو عندى بخطه واختصره خطيب داريا[١]، وفيهما فوائد مع احتياجهما إلى تنقيب .

ومما يشبه ماتقدم أن آخر من مات من البدريين بقيد الأنصار أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدى فيما قاله المدايني وأبو زكريا بن مندة أو أبو اليسر كعب بن عمرو[٢]، فيما قاله ابن اسحاق ثم ابن الجوزى ، وآخرهم بقيد المهاجرين سعد بن أبي وقاص ، و هو أيضا آخر العشرة موتا ، وآخر من شهد بيعة الرضوان موتا على ماتقدم عبد الله بن أبي أوفى ، وآخر من صلى للقبلتين موتا[٣] على ماتقدم أيضا عبد الله بن بسر ، وآخر من شهد العقبة موتا فيما قاله ابن الجوزى جابر ، وآخر موالى النبي ﷺ موتا سفينة ، وآخر أزواجه ﷺ موتا ميمونة فيما قاله الواقدى و غيره ، وقيل : أم سلمة كما رواه يونس عن ابن شهاب . قال شيخنا وهو الصحيح ، وفى صحيح مسلم مايقويه ، وأغرب ابن حزم فزعم أن صفية آخر الزوجات موتا ، وقال وغيره : سنة خمسين ، و قيل : سنة اثنتين وخمسين ، وقيل : سنة خمس عشرة[٤].

معرفة التابعين

و التابع اللاقى لمن قد صحبا ... و للخطيب حده أن يصحبا

وهم طباق قيل : خمس عشر ... أولهم رواة كل العشرة

و قيس الفرد بهذا الوصف ... وقيل : لم يسمع من ابن عوف

---

(١) فى ز « ابن خطيب داريا »

(٢) مستدرك الحاكم ٥١٦/٣ ، والاستيعاب ١٣٥٢/٣ ، ١٥٩٨/٤ ، وتهذيب الكمال ١٢٩٩/٣ ، والاصابة ٣٤٤/٣ ، والتهذيب ٦/١٠

(٣) سقطت كلمة « موتا » من ز

(٤) صحيح مسلم ٢٢٠٨/٤ - ٢٢٠٩ ، والاصابة ٤٦٠/٤ ، ومستدرك الحاكم ٣٠/٤ ، وجوامع السيرة ص ٣٤، قلت نقل هذا ابن حزم عن عطاء وقال وهذا وهم، نعم ذكر ابن حزم زينب هى آخر نسائه موتا ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٢٨ - ٢٢٩

وقول من عد سعيدا فغلط ... بل قيل : لم يسمع سوى سعد فقط
لكنه الأفضل عند أحمدا ... وعنه قيس وسواه وردا
وفضل الحسن أهل البصرة ... والقرنى أويسا أهل الكوفة
وفى نساء التابعين الأبدا ... حفصة مع عمرة أم الدرداء
وفى الكبار الفقهاء السبعة ... خارجة القاسم ثم عروة
ثم سليمان عبيد الله ... سعيد والسابع ذو اشتباه
إما أبو سلمة أو سالم ... أو فأبو بكر خلاف قائم
المدركون جاهلية فسم ... مخضرمين كسويد فى أمم
وقد يعد فى الطباق التابع ... فى تابعيهم اذ يكون الشائع
الحمل عنهم كأبى الزناد ... والعكس جاء وهو ذو فساد
وقد يعد تابعيا صاحب ... كابنى مقرن ومن يقارب

(معرفة التابعين) وهو كالذى قبله أصله عظيم فى معرفة المرسل والمتصل ، ولذا قال الحاكم : ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة و التابعين ، ثم لم يفرق بين التابعين ، وأتباعهم[1]، ومن مظانهم المذكورون[2] فيها على التوالى الطبقات لمسلم، ولابن سعد، ولخليفة بن خياط ، وأبى بكر بن البرقى[3]، وأبى الحسن بن سميع ، بل أفردهم أبو حاتم الرازى ، وأبو القاسم بن مندة بالتأليف وغيرهما ، وكان يمكن حصرهم فى عدد تقريبى بالنظر لما فى كتب الرجال وإن كان قليل الجدوى .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥١
(٢) فى ق « المذكورين »
(٣) فى ز « أبو بكر البرقى »

[تعريف التابعى] (و) فيه مسائل، الأولى فى تعريفه فـ(ـالتابع) ويقال له: التابعى أيضا، وكذا التبع، ويجمع عليه أيضا، وكذا على أتباع، هو (اللاقى لمن قد صحبا) النبي ﷺ واحدا فأكثر، سواء كانت الرؤية من الصحابى نفسه، حيث كان التابعى أعمى[١] أو بالعكس، أو كانا جميعا كذلك، لصدق أنهما تلاقيا، وسواء كان مميزا أم لا، سمع منه أم لا، لعد مسلم ثم ابن حبان ثم عبد الغنى بن سعيد فيهم الأعمش، مع قول الترمذى: إنه لم يسمع من أحد من الصحابة[٢]، و عبد الغنى جرير بن حازم لكونه رأى أنسا[٣]، وموسى بن أبي عائشة مع اقتصار البخارى، وابن حبان فيه على رؤية عمرو بن حريث[٤]، ويحيى بن أبي كثير مع قول أبي حاتم: إنه لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنسا رآه رؤية[٥]. و هذا مصير منهم إلى الاكتفاء بالرؤية، إذ رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم فكيف [٦]بالصحابة منهم كما قيل بمثله فى الصحابى مما أسلفته فى أول معرفة الصحابة] ولكن قيده[٧] ابن حبان بكونه حين رؤيته اياه فى سن من يحفظ عنه كما صرح بذلك فى ترجمة خلف بن خليفة الذى قال البخارى فيه يقال: إنه مات فى سنة احدى وثمانين ومائة [٨]وهو ابن مائة سنة و] سنة، وبذلك جزم

---

(١) سقطت كلمة «أعمى» من ز

(٢) سنن الترمذى ٢٢/١، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١١، والثقات لابن حبان ٣٠٢/٤، والتقييد والايضاح ص ٢٧٤، وفتح المغيث للعراقى ٥٢/٤، والطبقات لمسلم (١٥/ب) كما فى هامش الارشاد ٤٩٧/٢

(٣) قال الذهبي فى السير ٩٩/٧: ورأيت غير واحد يعد جريرا فى صغار التابعين، حدثنا على أنه سمع من أبي الطفيل خاتمة الصحابة

(٤) التاريخ الكبير ٢٨٩/١، والثقات لابن حبان ٤٠٤/٥، ولكن قال ابن حبان فى مشاهير علماء الأمصار ص ١٠٥، سمع عمرو بن حريث، وأدخل بذلك فى طبقات التابعين، وانظر أيضا التقييد والايضاح ص ٢٧٤ - ٢٧٥، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٤

(٥) جامع التحصيل ص ٣٦٩، والتقييد والايضاح ص ٢٧٥، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٤

(٦) العبارة فى هـ هنا هكذا «كالصحابى»، ولذا قال بعضهم: رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم وكيف برؤية سيد الصالحين فاذا رآه مسلم لحظة دل ذلك على الاستقامة، لأنه باسلامه متهيء للقبول، فاذا قابل ذلك النور العظيم أشرق عليه يظهر أثره فى قلبه وعلى جسده»

(٧) سقطت كلمة «قيده» من ز

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

ابن حبان ، وقال فيه غيرهما : إنه آخر التابعين موتا[١] ، حيث ذكره فى أتباع التابعين ، وساق بسنده إليه ، قال : كنت فى حجر أبي اذ مر رجل على بغل أو بغلة فقيل : هـذا عمرو بن حريث صاحب النبي ﷺ ، فقال: لم ندخل خلفا فى التابعين وإن كانت له رؤية من الصحابة لأنه رأى عمرو بن حريث وهو صبي صغير لم يحفظ[٢] عنـه شيئا ، يعنى فإن عمرا توفى كما قال البخارى و غيره فى سنة خمس و ثمانين ، و أدخلنا الأعمش فيهم مع أنه إنما رأى أيضا[٣] فقط لكونه حين رؤيته لأنس و هو بواسط يخطب كان بالغا يعقل بحيث حفظ منه خطبته بل حفظ عنـه حين رآه[٤] بمكة و هو يصلى عند المقام أحرفا معدودة حكاها ، اذ ليس حكم البالغ[٥] اذا رأى وحفظ كحكم غير البالغ اذا رأى ولم يحفظ[٦] ـ انتهى .

و به ظهر أن ما نقل عن شيخنا من احتمال أن يكون ابن حبان إنما عد خلفا فى اتباع التابعين لما قيل إنه إنما رأى جعفر بن عمرو بن حريث لا عمرا نفسه وإن هـذا القول ترجح عنده ، ليس بجيد .

ثم إن إطلاق اللقى يشمل أيضا من لم يكن حينئذ مسلما ثم أسلم بعد ذلك ، وجنح إليه شيخنا فيما نقل[٧] عنه ، ولا ينافيه قول ابن كثير : إن فى كلام الحاكم ما يقتضى عدم الاكتفاء باللقاء ، و أنه لا بد من الرواية وإن لم يصحبه[٨] ، اذ الرواية

---

(١) فى هامش الأصل « وكذا قال البلقينى ، وقال : أولهم موتا أبو زيد معمر بن زيد ، قتل بخراسان سنة (٣٠ هـ)

(٢) فى ز « لم يحظ »

(٣) فى ز « أنسا »

(٤) زاد فى ز و هـ « أيضا »

(٥) فى ز « حكم غير البالغ »

(٦) التاريخ الكبير ١٩٤/١/٢ ، ٣٠٥/٢/٣ ، والتاريخ الصغير ص ٩١ ، ٢٠٠ ، وطبقات ابن سعد ٢٣/٦ ، والاستيعاب ١١٧٢/٣ ، والاصابة ٥٣١/٢ ، والتهذيب ١٨/٨ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٥ ، والثقات لابن حبان ٢٧٠/٦ ، و التهذيب ١٥١/٣ ، ١٥٢ . و تاريخ بغداد ٣٢٠/٨ ، والكامل لابن عدى ٩٣٢/٣ ، و تهذيب الكمال ٣٧٥/١ ، وطبقات خليفة ص ١٧٠ ، ٣٢٦ ، والتقييد والايضاح ص ٢٧٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٤

(٧) سقطت كلمة « نقل » من ز

(٨) فى ز « لم تصحبه »

لا يشترط[١] لتحملها الإسلام على أن ما نسبه للحاكم فيه نظر ، فقد قال الحاكم : وطبقة تعد فى التابعين ، ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة يعنى اكتفاء فيهم بالرؤية . ثم إن ظاهـــر كلام ابن كثير عدم انفراد الحاكم بما فهمه عنه فإنـه قال : فلم يكتفوا بمجرد رؤيته[٢] الصحابى كما اكتفوا فى إطلاق اسم الصحابى على من رآه عليـه السلام لشرف رؤيته و عظمها[٣]، وهـــذا محتمل لاشتراطـــه مع الرؤية كونه فى سن من يحفظ كما لابن حبان أو الرواية صريحا ، وعلى كل حال فهو قول آخر[٤] .

(و) كذا (للخطيب) أيضا التـابعى (حـده أن يصحبا) الصحابى ، و لكن الأول أصح ، وعليـــه كما قال المصنف : عمل الأكثرين ، وقال شيخنا : إنه المختـــار ، وقال النووى : إنه الأظهر ، وسبقه لترجيحه ابن الصلاح فقال : و الاكتفاء فى هـــذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه فى الصحابى نظرا إلى مطلق اللفظ فيهما أى فى الصحـابى والتابعى ، واذا اكتفى بـــه فى الصحابى فهنا أولى ، و فيه نظر ، فاللغة والاصطلاح فى الصحابى كما تقدم متفقان ، وكأنه نظر إلى أنه لايطلق عرفا على الرؤية المجردة بخلافـه فى التابع ، فالعرف و اللغة فيه متقاربان ، هـذا مع أن الخطيب عد منصور بن المعتمر فى التابعين مع كونه لم يسمع من أحـد من الصحابة ، و قول الخطيب له : من الصحابة ابن أبى أوفى ، يريد فى الرؤية[٥] لا فى السماع والصحبة، واحتمال كون الخطيب يرى سماعه منه بعيد ، لا سيما و قـد قال المصنف : لم أر من ذكره فى التابعين ، و قال النووى : فى شرح مسلم : إنـــه ليس بتابعى ولـكنه من أتباع التابعين[٦]، ثم إنه قد يستأنس للأول بقوله ﷺ « طوبى لمن رآنى و آمن بى ، و طوبى لمن رأى من رآنى[٧] » حيث اكتفى فيهـما

(١) فى ز « لا تشترط »
(٢) فى هـ « رؤية »
(٣) فى ز « عظمتها »
(٤) معرفة علوم الحديث ص ٥٧ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩١
(٥) فى هـ « الرواية »
(٦) الكفاية ص ٢٢ ، والتقييـــد و الايضاح ص ٢٧٤ - ٢٧٧ ، و فتح المغيث للعراقى ٥٢/٤ - ٥٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، والتقريب له ص ٣٥ ، والنزهة ص ١٠٢ ، وشرح مسلم للنووى ٥٣/١
(٧) أخرجه الحاكم فى مستدركه ٨٦/٤ ، وأشار إلى صحته ، و حسنه الألبانى بالمتابعة ، الأحاديث الصحيحـة ٢٥٣/٣ - ٢٥٤ ، وصحيح الجامع الصغير ١٣/٤ ، ومجمع الزوائد ٢٠/١٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٤

بمجرد الرؤية ، و إذ قد بان تعريفه فطلقه ينصرف إليه ، و إن قال ابن الصلاح : إنه مقيد بالتابع بإحسان .

[مراتب التابعين] الثانيـة فى تفاوتهم بأن فيهم القديم الملاقى لقدماء المهاجرين، أو المدرك للزمن النبوى أو للجاهلية، والمختص بمزيد الفضيلة عن سائرهم، وبالعدالة ، وبرواية الصحابة عنهم ، والمتصدى للفتوى وان اشتركوا فى الاسم. (وهم) لتفاوتهم (طباق) قيل : ثلاث كما فى الطبقات لمسلم وابن سعد[١] ، وربما بلغ بها أربعا (وقيل) كما للحاكم فى علوم الحـديث (خمس عشرة) بكسر الشين المعجمة كما كتبه الناظم بخطه[٢] مشيا على لغة تميم ليكون مغايرا[٣] مع آخر البيت[٤] ، ولم يفصل الحاكم الطباق كلها ، نعم أشعر تصرفه بأن كل من لقى من تقدم كان من الطبقة الأولى ثم هكذا إلى آخرها بحيث يكون آخرها سليمان بن نافع إن صح أن والده من الصحابة وزياد بن طارق الراوى عن زهير بن صرد[٥] ، ونحوهما كخلف بن خليفة المتوفى كما سلف قريبا فى سنة احدى و ثمانين و مائة[٦] و أنه آخر التابعين موتا[٧] ، وحينئذ (فأولهم رواة كل العشرة) المشهود لهم بالجنة ، الذين سمعوا منهم[٨] (وقيس) هو ابن أبى حازم (الفرد) منهم (بهذا الوصف) أى روايته عن كلهم ، كما نص عليه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش[٩] ، و عبارته : وهو كوفى جليل ، و ليس فى التابعين أحد روى عن العشرة غيره ، وكذا قال ابن حبان فى ثقاته : روى عن العشرة ،

---

(١) فى هـ « ابن سعيد » وهو خطأ

(٢) سقطت كلمة « بخطه » من ز و هـ

(٣) فى ز « متغايرا »

(٤) زاد فى ز هنا « لفظا هى كتغايرهما معنى بالنظر للعدد والأشخاص »

(٥) فى هـ « زهير بن مردوح » وهو تحريف .

(٦) فى هـ « مائتين »

(٧) سقطت كلمة « موتا » من هـ

(٨) طبقات مسلم (٦/ب و ٧/الف و ١٠/ب) كما فى هامش الارشاد ٤٩٧/٢ ، وعلوم الحـديث ٢٧٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٤ - ٥٤ ، والتدريب ٢٣٥/٢ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٥٢ - ٥٧

(٩) فى ز « حراس »

(وقيل) كما لأبي داود مما قاله الآجرى عنه ويعقوب بن شيبة : إنه (لم يسمع من ابن عوف) عبد الرحمن أحدهم[١] .

(و) أما (قول من عد) مع قيس فيمن سمع العشرة (سعيدا) هو ابن المسيب ، وهو الحاكم فى النوع الثامن والرابع عشر معا من علومه ، بل وعد فى ثانى الموضعين غيره (فغلط) صريح ، لأن سعيدا إنما ولد باتفاق فى خلافة عمر. فكيف يسمع من أبي بكر ، والحاكم نفسه معترف بذلك حيث قال : أدرك عمر فمن بعده من العشرة ـ انتهى ، بل سماعه من عمر مختلف فيه و لكن ممن جزم بسماعه منه ، الإمام أحمد ، وأيده شيخنا برواية صحيحة لا مطعن فيها مصرحة بسماع سعيد منه ، وكذا فى الصحيح سماعه من عثمان وعلى الاختلاف فى الإهلال بالحج والعمرة ، وإهلال على بهما ، وكذا جاء عنه قوله : أنا أصلحت بينهما و أثبت بعضهم سماعه من سعد بن أبي وقاص و بالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة (بل قيل) إنه (لم يسمع سوى) أى غير (سعد) و هو ابن أبي وقاص (فقط) وكان مستنده قول قتادة الذى رواه مسلم فى[٢] مقدمة صحيحه من رواية همام ، قال : دخل أبو داود الأعمى على قتادة فلما قام قالوا : إن هذا يزعم أنه لقى ثمانية عشر[٣] بدريا ، فقال قتادة : هذا كان سائلا قبل الجارف لا يعرض فى شىء من هذا ولا يتكلم فيه ، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة ، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك ، هو ابن أبي وقاص ، ولكن قد علمت بطلانه ، و المثبت مقدم على النافى ، لاسيما و ليست العبارة صريحة فى النفى (لكنه) أى سعيدا (الأفضل) من سائر التابعين (عند أحمد) كما سمعه منه عثمان الحارثى ، وكذا قال ابن المدينى : هو عندى أجل التابعين ، لا أعلم فيهم أوسع علما منه

(١) علوم الحديث ص ٢٧٢ ـ ٢/٣ ، والثقات لابن حبان ٣٠٧/٥ ، وسؤالات الآجرى أبا داود السجستانى ص ١١٣-١١٤ ، وتاريخ بغداد ٤٥٤/١٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٧٢/١٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، وتهذيب الكمال ٣٢/٢ ١ ، وتهذيب الأسماء ٦١/٢/١ ، و الاستيعاب ١٢٨٥/٣ ، و سير أعلام النبلاء ١٩٩/٤ ـ ٢٠٠ ، والتهذيب ٣٨٧/٨ ـ ٣٨٨

(٢) سقطت كلمة « فى » من الأصل

(٣) فى ز « عشرة »

وقال أبو حاتم الرازى : ليس فى التابعين أنبل منـــه ، وقال سليمان بن موسى : أفقـــه التابعين ، وقال ابن حبان : سيد التابعين ، وعنه أيضا كان من سادات التابعين فقها ودينا و ورعا و عبادة و فضلا ، أفقه أهل الحجـــاز و أعبر الناس للرؤيا ، مانودى بالصلاة من أربعين سنة إلا وهو فى المسجد ، و نحوه قول ميمون بن مهران : قدمت المدينـــة فسألت عن أعلم أهل المدينة فدفعت إليه ، وفى رواية لأبى طالب عن أحمد : ومن مثله ؟ (وعنه) أى عن أحمـــد قول آخر أن الأفضل[1] (قيس) هو ابن أبى حازم (وسواه) و هو أبو عثمان النهدى عبد الرحمن بن مل ، و مسروق بن الأجدع (وردا) ولكنه جعلهم على حد سواء و لفظه : أفضل التـابعين قيس و أبو عثمان و مسروق ، هؤلاء كانوا فاضلين ومن علية التابعين ، وفى لفظ آخـــر : لا أعلم[2] فى التابعين مثل أبى عثمان و قيس[3].

(و فضل الحسن) البصرى (أهل البصرة) بفتح الموحدة على المشهور كما تقدم قبيل المرسل فيما قاله أبو عبـــد الله محمـــد بن خفيف الشيرازى ، و المراد غالبهم وإلا فسيأتى قريبا عن اياس بن معاوية البصرى قاضيها أنه فضل عليه حفصة ابنة سيرين (و) فضل (القرنى) بفتح القـاف و الراء ثم نون وياء نسبة ساكنـــة (أويسا أهل الكوفة)[4] فيما قاله ابن خفيف أيضا ، وكلام ابن كثير يقتضى أن جمهورهم فضل علقمة و الأسود النخعيين و فضل سعيد بن المسيب أهل المدينـــة فيما قاله ابن خفيف أيضا ، وعطاء ابن أبى رباح بعض أهل مكة ، وكل اجتهـــد فجزم بما ظنـــه ، واستحسن

(١) راجع لذلك معرفة علوم الحديث ص ٣٢ ، ٥٣ ، و مقدمة مسلم ١/٢١ - ٢٢ ، و طبقات ابن سعد ٥/١١٩ - ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، والجرح والتعديل ٢/١/٦١ ، والحلية ٢/١٦٢ - ١٦٣ ، والثقات لابن حبان ٤/٢٧٣ - ٢٧٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٣ ، و المعارف ص ١٩٤ ، و المعرفة و التاريخ ١/٤٦٨ ، والمراسيل لابن أبى حاتم ص ٢٦ - ٢٧ ، وتهذيب الأسماء ١/١/٢٢٠ ، وتهذيب الكمال ١/٥٠٤ - ٥٠٥ والتهذيب ٤/٨٥ - ٨٨ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٤ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٥٤ ، والتقييد و الايضاح ص ٢٧٧ - ٢٧٩

(٢) فى ز « أعلم » باسقاط « لا »

(٣) علوم الحـــديث ص ٢٧٤ ، و الارشاد للنووى ٢/٥٠٣ ، و تهذيب الأسماء و اللغـــات ١/١/١٦ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٥٤

(٤) زاد فى ز « بالنقل »

ابن الصلاح حكاية خفيف فى التفصيل ، وصوب المصنف القائلين بأويس بحديث عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن خير التابعين رجل يقال له : أويس » وقال : فهذا الحديث قاطع للنزاع وتفضيل أحمد لابن المسيب لعله أراد الأفضلية فى العلم لا الخيرية ، فقد فرق بينهما بعض شيوخ الخطابى فيما حكاه الخطابى عنه ، يعنى كما قدمته فى الصحابة ، و بهذا جزم النووى فى شرح مسلم فقال : مرادهم أن سعيدا أفضل فى العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه ونحوها لا فى الخيرية عند الله[١] .

وأما قول المصنف : لعل أحمد لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده فلا يحسن فإنه قد أخرجه فى مسنده من الطريق التى أخرجه مسلم منها بلفظ « إن خير التابعين رجل يقال : له : أويس » لكن قد أخرجه فى المسند أيضا بلفظ « إن من خير التابعين » فقال ثنا أبو نعيم ثنا شريك عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : نادى رجل من أهل الشام يوم صفين : أفيكم أويس القرنى ؟ قالوا : نعم ، قال سمعت رسول الله ﷺ وذكره ، وكذا رواه جماعة عن شريك فزال الحصر[٢] .

فهذه أقوالهم فى أفضل الرجال من التابعين ، و ليس الخوض فى ذلك بممتنع لانضباط التابعين كالحكم لإسناد معين بالنظر لصحابى خاص ولكتاب معين بالأصحية ، وقول ابن الصلاح فى أفراد العلم : الحق أن هذا يعنى قولهم ليس فى الرواة من يسمى كذا سوى فلان فن يصعب الحكم فيه ، و الحاكم فيه على خطر من الخطأ و الانتقاض ، فإنه حصر فى باب واسع الانتشار[٣] ، قد يشير إلى المنع من ذلك بخصوصه كالحكم لسند معين بأنه[٤] أصح أسانيد الدنيا لاتساعه و انتشاره كما تقرر فى بابه من أول الكتاب .

---

(١) علوم الحديث ص ٢٧٤ ، والارشاد للنووى ٢/٥٠٤ ، و تهذيب الأسماء ١/١/٢٢١ ، و شرح مسلم للنوى ١٦/٩٥ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٤ . والتقييد والايضاح ص ٢٨٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٥٤ - ٥٥ ، والمنهل الروى ص ١١٤ - ١١٥

(٢) صحيح مسلم ٣/١٩٦٨، ومسند أحمد ١/٣٨ ، ٣/٤٨٠ ، وتاريخ ابن عساكر ٣/١٩٥، وفتح المغيث للعراقى ٤/٥٥ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٨٣

(٣) علوم الحديث ص ٢٩٣

(٤) فى ز « فانه »

(و فى نساء التابعين الأبدا) أى أبدأهن بمعنى أولهن فى الفضل (حفصة) ابنة سيرين ، لما رواه أبو بكر بن أبي داود بسنده إلى هشام بن حسان عن أياس ابن معاوية قال : ما أدركت أحدا أفضله يعنى عليها ، فقيل له : ولا الحسن وابن سيرين ؟ فقال : أما أنا فما أفضل[١] عليها أحدا ، وكذا قال أبو بكر بن أبي داود نفسه لكن قرن معها غيرها فإنه قال : سيدنا التابعين من النساء حفصة (مع) بإسكان العين (عمرة) ابنة عبد الرحمن (وأم الدردا) بالقصر يعنى الصغرى واسمها هجيمة أو جهيمة لا الكبرى ، فتلك صحابية واسمها خيرة[٢] ، وقد صنف سعيد بن أسد بن موسى وغيره فى فضائل التابعين ، وكتاب سعيد فى مجلدين ، ولم يتعرض ابن الصلاح وأتباعه لحكمهم فى العدالة وغيرها ، وقد اختلف فى ذلك فذهب بعضهم إلى القول بها فى جميعهم وإن تفاوتت مراتبهم فى الفضيلة متمسكا بحديث « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » والجمهور على خلافه فيمن بعد الصحابة كما تقدم فى المرسل ، وأنه لا بد من التنصيص على عدالتهم كغيرهم قالوا : والحديث محمول فى القرنين بعد الأول على الغالب والأكثرية ، لأنه قد وجد فيهما من وجدت فيه الصفات المذمومة ، لكن بقلة فى أولهما بخلاف من بعده فان ذلك كثر[٣] فيه واشتهر ، وكان آخر من كان فى اتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين ، وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسة رؤسها ، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ، ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن نسأل الله السلامة[٤] .

وبالجملة فخير الناس قرنا بعد الصحابة من شافه الصحابة وحفظ عنهم الدين والسنن أو لقيهم وقد أثنى الله عز وجل على التابعين باحسان فقال : ﴿ والسابقون

---

(١) فى ز « فلا أفضل »

(٢) علوم الحديث ص ٢٧٥ ، و الارشاد للنووى ٢/٥٠٤ - ٥٠٥ ، و التقريب له ص ٣٥ ، و اختصار علوم الحديث ص ١٩٤ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/٥٥ ، و سير أعلام النبلاء ٤/٥٠٧ ، و التهذيب ١٢/٤٠٩ - ٤١٠

(٣) فى هـ « كثير »

(٤) راجع لذلك فتح البارى ٧/٦ ، ٧

الأولون من المهاجرين و الأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم و رضوا عنه ﴾ الآية : وكان فى التابعين من روى عنه بعض الصحابة كرواية العبادلة الأربعة و غيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار على ما سيأتى[١] فى الأكابر عن الأصاغر .

[ذكر الفقهاء السبعة] (و) كذا كان (فى الكبار) السادات من التابعين (الفقهاء السبعة) من أهل المدينة النبوية ، الذين كانوا يصدرون عن آرائهم ، وينتهى إلى قولهم وإفتائهم ممن عرف بالفقه والصلاح، والفضل والفلاح، قال ابن المبارك: وكانوا اذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعا فنظروا فيها ، ولا يقضى القاضى حتى ترفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون[٢] ـ انتهى ، والفقهاء وإن كانوا بكثرة فى التابعين فعند إطلاق هذا الوصف مع قيد العدد المعين لا ينصرف إلا إلى هؤلاء كما قلنا ، فى العبادلة من الصحابة سواء ، وهم (خارجة) بن زيد بن ثابت الأنصارى ، قال مصعب الزبيرى : كان هو و طلحة بن عبد الله بن عوف يعنى قاضى المدينة و ابن أخى عبد الرحمن ابن عوف يقسمان المواريث ويكتبان الوثائق ، وينتهى الناس إلى قولهما[٣] [[٤]وكذا قال ابن أبى خيثمة وزاد : وأنهما كانا يستفتيان فى زمانهما] ، و الثانى (القاسم) ابن محمد بن أبى بكر الصديق . قال يحيى بن سعيد : ما أدركنا بالمدينة أحدا نفضله عليه ، وعن أبى الزناد : ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ولا أحد ذهنا منه ، وفى صحيح البخارى : ثنا على ثنا ابن عيينة ثنا عبد الرحمن بن القاسم — وكان أفضل أهل زمانه — أنه سمع أباه وكان أفضل أهل زمانه ، فذكر شيئا ، و عن مالك أنه كان من فقهاء هذه الأمة[٥] . (ثم عروة) بن الزبير بن العوام الأسدى ، قال ابن عيينة : كان أعلم الناس

---

(١) فى ز « كما سيأتى »

(٢) المعرفة والتاريخ ١/٤٧١ ، وتاريخ ابن عساكر ٧/٢٧

(٣) تاريخ ابن عساكر ٥/٤٠٤ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٣٩

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٥) التاريخ الكبير ٤/١/١٥٧ ، و الجرح و التعديل ٣/٢/١١٨ ، والحلية ٢/١٨٣ ، والمعرفة والتاريخ ١/٥٤٨ وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٥٩ ، وتهذيب الأسماء ١/٢/٥٥ ، و وفيات الأعيان ٤/٥٩ ، وصحيح البخارى ٣/٥٨٤ ـ ٥٨٥ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٥٥

بحديث عائشة ثلاثة فبدأ به ، و عنه نفسه قال : لقـد رأيتنى قبل موتها بأربع حجج أو خمس وأنا أقول : لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عنـدها إلا وقـد وعيتـه[١] .

(ثم سليمان) بن يسار الهلالى مولى ميمونـة أو مكاتب أم سلمة فيما قيل، قال الحسن بن محمد بن الحنفية : إنـه كان عندنا أفهم من ابن المسيب ، وكان ابن المسيب يقول للسائل : اذهب إليه فإنه أعلم من بقى اليوم ، وقال مالك : كان من علماء الناس بعد ابن المسيب[٢] و الخامس (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال العجلى : كان أحد فقهاء المدينة ، وكذا قال ابن عبد البر ، كان أحد الفقهاء العشرة ، ثم السبعة الذين تدور عليهم الفتوى و كان عالما فاضلا مقدما فى الفقه شاعرا محسنا لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا فيما علمت فقيه أشعر منه ولا شاعر أفقه منه[٣]، والسادس (سعيد) بن المسيب بن حزن القرشى المخـزومى الماضى قريبـا و أنه أفضل التـابعين قال مكحول : طفت الأرض كلهـا فى طلب العلم فما لقيت أعلم منـه ، و قال قتادة : ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه ، وعن سعيد نفسه: مابقى أحد أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر منى ، قال الراوى[٤] : و أحسبه قال و عثمان[٥] ، (والسابع ذو اشتباه) فى تعيينه فهو (إما أبو سلمة) بالصرف للضرورة، ابن عبد الرحمن بن عوف كما عند أكثر علماء الحجاز حسبما قاله الحاكم ، وقد قرنه الزهرى بسعيد وعبيد الله وعروة فقال : وجدتهم بحورا ، وقال: إن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ قال له: (وهو بمصر) لقد تركت رجلين من قومك ، لا أعلم أكثر حديثا منهما عروة و أبا سلمة ، و قيل لأبى سلمة : من أفقـه من خلفت

(١) الجرح والتعديل ٣٩٦/١/٣ ، و تاريخ ابن عساكر ٥٦٨/١١ ، وتهذيب الأسماء ٢٣٢/١/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٤/٤ ، و التهذيب ١٨٢/٧ ، فيـه البدو بعروة وأما فى غيرها فبدأ بالقاسم ، لعل المؤلف قلد شيخه ابن حجر فى ذلك .

(٢) طبقات ابن سعد ١٧٤/٥ ، و التاريخ الكبير ٤١/٢/٢ ، و المعرفة والتاريخ ٥٤٩/١ ، و طبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦٠ - ٦١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٤٦/٥

(٣) الثقات للعجلى ١١٢/٢ ، والتمهيد ٧/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤٧٦/٤ ، والتهذيب ٢٤/٧

(٤) فى ق « قال الرازى » وهو خطأ

(٥) طبقات ابن سعد ١٢٠/٥ ، و التاريخ الكبير ٥١١/١/٢ ، والمعرفة والتاريخ ٤٦٨/١، والجرح و التعديل ٦٠/١/٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٥٧ ، وتهذيب الأسماء ٢٢٠/١/١

ببلادك فأشار إلى نفسه[١] (أو) هو (سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب كما لابن المبارك ، و قال مالك : إنه كان من أفضل[٢] زمانه ، بل جاء عنه أيضا أنه لم يكن أحد فى زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين فى الزهد و الفضل و العيش منه ، وقرنه ابن أبي الزناد بالقاسم وعلي ابن الحسين فى كونهم فاقوا أهل المدينة علما و تقى وعبادة وورعا[٣]، (أو فـ) هو (أبو بكر) هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشى كما لأبي الزناد اذ قال : أدركت من فقهاء المدينة وعلمائهم ومن يرتضى منهم ، و ينتهى إلى قولهم فذكره فى السبعة ، بل قال فى مشيخة من نظرائهم: أهل فقه وفضل، وقال ابن سعد: و سألت الواقدى عن السبعة الذين كان[٤] أبو الزناد يحدث عنهم فيقول : حدثنى السبعة فقال : سعيد وذكرهم وأحدهم أبو بكر ، وكان مكفوفا ، وهو الذى كان يقال له : راهب قريش لكثرة صلاته ، و قال ابن خراش : و هو أحد أئمة المسلمين ، و عنه أيضا أبو بكر وعمر وعكرمة وعبد الله ، بنو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أجلاء ثقات ، يضرب بهم المثل ، وكلهم من شيوخ الزهرى إلا عمر[٥] . (خلاف) أى خلف[٦] فى السابع (قائم) يعنى قوى و جمعهما — أعنى أبا سلمة و سالما — عوضا عن أبي بكر وعبيد الله ، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى بحيث صاروا ثمانية، الأستاذ أبو منصور البغدادى كما هو رأى لغيره أيضا ، لكن فى إدراج ابن حزم فيهم نظر ، فانه متقدم على هؤلاء بكثير اذ موتهم قريبا من سنة مائة و هو قتل يوم الحرة سنة ثلاث

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥٤ ، و المعرفة و التاريخ ٥٥٢/١ ، ٥٥٩ ، وطبقات ابن سعد ١٥٦/٥ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٨٢/٩ ، ٤٨٤ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٨٩/٤

(٢) زاد فى ز « أهل »

(٣) المعرفة والتاريخ ٥٥٦/١ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٧/٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦١ وسير أعلام النبلاء ٤٥٩/٤ - ٤٦١ ، والتهذيب ٤٣٧/٣

(٤) فى ز « كانوا »

(٥) طبقات ابن سعد ٢٠٨/٥ ، والقسم المتمم له ص ٣١٩ ، و المعرفة و التاريخ ٥٥٩/١، والحلية ١٨٧/٢ ، وتاريخ ابن عساكر ١٨٤/١٩ ، ١٨٥ ، وتهذيب الأسماء ١٩٤/٢/١ - ١٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤١٧/٤ ، والتهذيب ٣/١٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٤

(٦) كلمة « أى خلف » ساقطة من ز

وستين ، وكان قتله سبب هزيمـــة أهل المدينة[١] ، وبلغ بهم يحيى بن سعيد فيما رواه على ابن المدينى عنـه[٢] كما للحاكم فى علومـه[٣] اثنى عشر نفسا ، فذكر ممن سبق خارجـــة ، والقاسم ، وسعيدا ، وأبا سلمـة وسالما ، ومن غيرهم حمزة ، وزيدا ، وعبيد الله ، وبلالا بنى عبـد الله بن عمر ، إخوة سالم ، واسماعيل بن زيد بن ثابت أخا خارجـــة ، وأبان ابن عثمان بن عفان ، وقبيصة بن ذؤيب ، وقرن غيرهم مع خارجة طلحـة بن عبد الله[٤] ابن عوف كما تقـدم قريبا ، وقد نظم محمد بن يوسف بن الخضر ابن عبد الله الحلبى الحنفى المتوفى سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤ هـ) السبعة المشهورين ، واختار فى السابع قول أبى الزناد فقال :

ألا كل من لا يقتدى بأئمـــة فقسمته ضيزى عن الحق خارجه

فخذهم عبيـــد الله عروة ، قاسم سعيد ، أبوبكر ، سليمان ، خارجه

وكلهم من أبناء الصحـابة إلا سليمان فأبوه يسار لا صحبة له ومحمـد بن أبى بكر وعبد الله بن عتبة وعبد الرحمن بن الحارث من صغارهم ، ويقال : إنه ما كتبت أسماؤهم و وضعت فى شىء من الزاد أو القوت إلا بورك فيـه و سلم من الآفة كالسوس وشبهه ، بل ويقال : إنها أمان للحفظ فى كل شىء[٥].

[تعريف المخضرم وعدده] (و) أما (المدركون جاهلية) قبل البعثة أو بعدها ، صغارا كانوا أو كبارا ، فى حياة رسول الله ﷺ ممن لم يره بعد البعثة أو رآه لـكن غير مسلم و أسلم فى حياتـــه أو بعده (فسم) هؤلاء (مخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين و فتح الراء كما عزاه أبو موسى المدينى فى آخر[٦] ذيله للمحدثين ، على أنـه اسم مفعول ،

(١) الثقات لابن حبان ٣٤٧/٥ ، و أسد الغابة ١٠٦/٥ - ١٠٧ ، والاستيعاب ١٣٧٥/٣ ، و تهذيب الأسماء ٨٩/٢/١ ، والتهذيب ٣٧٠/٩ - ٣٧١

(٢) سقطت كلمة « عنه » من ز

(٣) ص ٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٦/٤

(٤) فى هـ « عبيد الله »

(٥) فى هـ « انها فى كل شىء أمان للحفظ ، و زاد فى ز « تزيل الصداع » راجع للأشعار تهذيب الأسماء ١٧٢/١/١ ، والجواهر المضيئة ١٤٧/٢ ، ٤٢١ ، وهامش فتح المغيث للعراقى ٥٦/٤

(٦) سقطت كلمة « آخر » من ز

وحكى بعض اللغويين فيها الكسر أيضا . وما حكاه الحاكم عن بعض أدباء مشايخه من أن اشتقاقه يعنى أخذه من كون أهل الجاهلية ممن أسلم ولم يهاجر ، كانوا يخضرمون آذان الابل أى يقطعونها لتكون علامة لاسلامهم إن أغير عليهم أو حوربوا ، محتمل لهما ، فللكسر من أجل أنهم خضرموا آذان الابل ، فسموا كما قال أبو موسى المدينى مخضرمين يعنى بكسر الراء على الفاعلية ، ومحتمل للفتح من أجل أنهم خضرموا أى قطعوا عن نظرائهم ، واقتصر ابن خلقان فى الوفيات[1] على كسر الراء لكن من إهمال الحاء[2] ، وأغرب فى ذلك ، ونصه : قد سمع مخضرم[3] بالحاء المهملة و بكسر الراء ـ انتهى ، و خصهم ابن قتيبة بمن أدرك الاسلام فى الكبر ثم أسلم بعد النبي ﷺ كجبير بن نفير فإنه أسلم و هو بالغ فى خلافة أبي بكر كما قاله أبو حسان الزيادى ، وبعضهم بمن أسلم فى حياته ﷺ، كزيد بن وهب ، فإنه رحل الى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو فى الطريق ، وكذا وقع لقيس بن أبي حازم وأبي مسلم الخولانى وأبي عبدالله الصنابحى ، مات النبي ﷺ قبل قدومهم بليال ، و أقرب من هؤلاء[4] سويد بن غفلة ، قدم حين نفضت الأيدى من دفنه ﷺ على الأصح ، فى آخرين .

وقال صاحب المحكم : رجل مخضرم إذا كان نصف عمره فى الجاهلية ، و نصفه فى الاسلام ، وشاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، فلم يشترط نفى الصحبة ، ومقتضى هذا أن حكيم بن حزام وشبهه فى ذلك مخضرم ، ونحوه قول الجوهرى : المخضرم أيضا الشاعر الذى أدرك الجاهلية والاسلام مثل لبيد ، فإنه وإن كان مطلقا فتمثيله بلبيد أحد الصحابة مقيد له [[5]مع احتماله موافقة الذى قبله] ، وليس كذلك فى الاصطلاح الموافق لمدلول الخضرمة ، فقد قال صاحب المحكم : مخضرم ناقص الحسب ، و قيل :

---

(١) فى ز « الوافيات »
(٢) فى هـ « الخاء »
(٣) فى ز « مخضرما »
(٤) فى ز « هذا »
(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز

هو[١] الذى ليس بكريم الحسب ، و قيل : هو الدعى ، و قيل : هو الذى لا يعرف أبواه[٢] ، وقيل : من أبوه أبيض ، وهو أسود ، وقيل : هو الذى ولدته السرارى ، و الخضرمة قطع احدى الأذنين ، وامرأة مخضرمة مختونة ، ولحم مخضرم بفتح الراء لا يدرى من ذكر هو أو انثى ، و كذا قال فى الصحاح : رجل مخضرم النسب أى دعى ، وناقة مخضرمة أى مخفوضة و لحم مخضرم الى آخره ، و الشاهد فى جملة : و لحم مخضرم ، و كثير مما فى المحكم اذ المخضرمون كذلك مترددون بين الصحابة للعاصرة و بين التابعين لعدم الرؤية ، ونحوه قول العسكرى فى الدلائل : المخضرمة من[٣] الابل التى نتجت بين العراب والبخاتى ، فقيل : رجل مخضرم اذا عاش فى الجاهلية و الإسلام ، قال : وهذا أعجب الأمرين إلى ، وكأنه متردد بين أمرين هل هو من هذا أو من هذا ، وهو كما قال البلقينى: يقرب منه ما اشتهر فى العرف من إطلاق هذا الاسم على من يشتغل بهذا الفن وهذا الفن ، ولا يمعن فى واحد منهما ، قال: ويطلق المخضرم على من لم يحج ، وسبقه عمرو بن بحر الجاحظ فقال فى كتاب الحيوان : وقد علمنا أن قولهم : مخضرم لمن لم يحج صرورة[٤] ، ولمن أدرك الجاهلية و الإسلام ، و قال غيره : ويجوز أن يكون مأخوذا من النقص لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة ، لعدم وجود ما يصير به صحابيا ، مع إدراكه ما يمكن به وجود ذلك ، و منه ناقص الحسب ، و نحوه مما تقدم ، و فى النهاية : و أصل الخضرمة أن يجعل الشىء بين بين فاذا قطع بعض الأذن فهى بين الوافرة والناقصة ، وقيل : هى المنتوجة[٥] بين النجائب والعكاظيات ، قال : و كان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم ، فلما جاء الإسلام أمرهم النبى ﷺ أن يخضرموا من غير هذا[٦] الموضع الذى يخضرم منه أهل الجاهلية ، و منه قيل لكل من أدرك الجاهلية

(١) كلمة « هو » ساقطة من ز
(٢) فى ه « أبوه »
(٣) فى ز و ه « فى »
(٤) فى ه « صدودة » ، ورد فى هامش الأصل « أى نحو كلام المحكم »
(٥) فى ه « المتوجة »
(٦) سقطت كلمة « هذا » من ه

والإسلام[١] : مخضرم ، لأنه أدرك الخضرمتين .

على أن فى كلام ابن حبان فى صحيحه ما قد يوافق قول صاحب المحكم ومن لعله وافقه من اللغويين ، فإنه قال : الرجل اذا كان له فى الكفر ستون سنة وفى الإسلام ستون يدعى مخضرما ، ولكن لعله أراد ممن ليست له صحبة ، لأنه ذكر ذلك عند أبى عمرو الشيبانى أو أراد أنه يسمى مخضرما لغة لا اصطلاحا ، ثم إن ظاهره التقيد بهذا السن المخصوص ، وليس كذلك ، بل مجرد إدراك الجاهلية ولو كان صغيرا ، كاف ، ولكن ما المراد بالجاهلية أهى ما قبل البعثة أم لا ، قال النووى فى شرح مسلم عند قول مسلم : وهذا أبو عثمان النهدى وأبو رافع الصائغ وهما ممن أدرك الجاهلية ، أى كانا رجلين قبل البعثة ما نصه : والجاهلية ما قبل بعثته ﷺ ، سموا بذلك لكثرة جهالاتهم ، وقيل : ذلك إدراك[٢] قومه أو غيرهم على الكفر لكن قبل فتح مكة لزوال أمر الجاهلية حين خطب[٣] ﷺ يوم الفتح وأبطل أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة .

قلت : وصنيع مسلم وغيره [[٤]يقتضى ما هو أعم من ذلك] لذكره المشار إليهما فيهم وكذا يسير[٥] بن عمرو ، وهو إنما ولد بعد زمن الهجرة وكان له عند موت النبى ﷺ دون عشر سنين فأدرك[٦] بعض زمن الجاهلية فى قومه ، بل ذكر شيخنا تبعا لغيره فى القسم الذى عقد لهم[٧] من إصابته كل من له إدراك ما للزمن النبوى وهو ظاهر مع أنه لا يفصح غالبا بالوصف بذلك فى الترجمة إلا لمن طال إدراكه ومن عداهم يقتصر على قوله له إدراك .

---

(١) فى ز « الاسلام والجاهلية »
(٢) فى ز « أدرك »
(٣) زاد فى ز « النبى »
(٤) فى ز مكان ما بين المكوفتين « منطبق عليهما »
(٥) فى ه « بسر »
(٦) فى ه « فادراك »
(٧) كلمة « لهم » فى ه بعده « إصابه »

وأما الحاكم[١] فجعل الذين ولدوا فى الزمن النبوى ممن لم يسمع منه طبقة بعد المخضرمين، وذكر فيهم الصنابحى وعلقمة بن قيس، بل وأدرج فيهم من له رؤية وهو[٢] صنيع منتقد، فمن له رؤية إما أن يذكر فى الصحابة أو يكون طبقة أعلى من المخضرمين، والمخضرمون باتفاق من أهل العلم بالحديث ليسوا صحابة بل معدودون فى كبار التابعين، وقد جعلهم الحاكم طبقة مستقلة من التابعين، سواء أعرف أن الواحد منهم كان مسلما فى زمن النبى ﷺ كالنجاشى أم لا لكن من كان منهم مؤمنا به فى زمن الإسراء يأتى فيه ما قدمته فى تعريف الصحابى عن شيخنا، وعد ابن عبد البر لهم فى الصحابة لا لكونه يقول: إنهم صحابة كما نسبه إليه عياض وغيره بل لكونه كما أفصح به فى خطبة كتابه رام أن يكون كتابه به جامعا مستوعبا لأهل القرن الأول، ونحوه قول أبى حفص ابن شاهين معتذرا عن إخراجه ترجمة النجاشى: إنه صدق النبى ﷺ فى حياته وغير ذلك، ولو كان من[٣] هذا سبيله يدخل عنده فى الصحابة ما احتاج إلى اعتذار، وكذا عد غير واحد من مصنفى الصحابة جماعة منهم لكون أمرهم على الاحتمال، حتى إن بعضهم يصرح بقوله لا أدرى أله رؤية أم لا، وأحاديثهم من النبى ﷺ مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك فى التمهيد وغيره من كتبه، نعم لو حفظ عن النبى ﷺ فى حال رؤيته له ثم أداه بعد إسلامه كان محكوما له بالاتصال كما قدمته فى المرسل وهم كثيرون[٤].

(كسويد) بمهملة، مصغر، هو ابن غفلة بمعجمة وفاء مفتوحتين (فى أمم)

---

(١) فى ز «الحكم» وهو خطأ

(٢) كلمة «هو» ساقطة من ز

(٣) زاد فى ه «كان»

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٥٥ - ٥٧، وعلوم الحديث ص ٢٧٣، والارشاد للنووى ٢/٥٠٠ - ٥٠٢، وشرح مسلم له ١/١٣٩، والتقييد والايضاح ص ٢٧٩ - ٢٨٣، وفتح المغيث للعراقى ٤/٥٦ - ٥٨، ونزهة النظر ص ١٠٣ - ١٠٤، والتدريب ٢/٢٣٨ - ٢٤٠، وتذكرة الطالب ص ٧ - ١١، والمحكم ٥/٢٠٠ والصحاح ٥/١٩١٤، والقاموس ٤/١٠٨، والنهاية ٢/٤٢، ولسان العرب ١٢/١٨٥، ووفيات الأعيان ٢/٢١٣ - ٢١٤، والمعارف ص ٢٤٩، والاصابة ١/٦، وكتاب الحيوان ١/٣٣٠ - ٣٣١، ٣٤٧

بلغ بهم مسلم بن الحجاج عشرين ومغلطاى أزيد من مائة ، ومن طالع الإصابة لشيخنا وجد منهم كما قدمت خلقا ، وأفردهم البرهان الحلبي الحافظ فى جزء سماه تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال : إنه مخضرم[١] ، ورأيت أن أسرد منهم جملة على الحروف أستوعب فيها من عند مسلم راقما له « م » الأحنف بن قيس ، بل يروى بسند لين أن النبي ﷺ دعا له ، أسلم مولى عمر ، الأسود بن هلال المحاربى « م » الأسود بن يزيد النخعى « م » أويس القرنى أوسط البجلى ، ثمامة بن حزم القشيرى « م » جبير بن نفير الحضرمى « م » حجر بن عنبس ، خالد بن عمير العدوى « م » الربيع بن ضبع ابن وهب الفزارى الآتى فى[٢] المعمرين من الوفيات «م» ربيعة بن زرارة أبو الحلال العتكى « م » زيد بن وهب الجهنى « م » سعد بن أياس « م » أبو عمرو الشيبانى « م » سويد بن غفلة « م » شبل[٣] بن عوف الأحمسى « م » شريح بن الحارث القاضى ، شريح بن هانىء «م» شقيق بن سلمة أبو وائل ، عبد الله بن ثوب أبو مسلم[٤] الخولانى ، عبد الله بن عكيم[٥] ، عبد الرحمن بن عسيلة ، أبو عبد الله الصنابحى ، عبد الرحمن بن غنم الأشعرى أحد من تفقه به أهل دمشق ، عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدى « م » عبد الرحمن بن يربوع ، عبد خير بن يزيد الخيوانى « م » عبيدة السلمانى ، علقمة بن قيس ، عمران بن ملحان ، أبو رجاء العطاردى « م » عمرو بن عبد الله بن الأصم ، عمرو بن ميمون الأودى[٦] « م » غنيم ابن قيس « م » قيس ابن أبى حازم ، كعب الأحبار ، مالك بن عمير « م » مرة بن شراحيل الطيب ، مسروق بن الأجدع ، مسعود ابن حراش أخو ربعى « م » المعرور بن سويد « م » نفيع أبو رافع الصائغ « م » يسير أو أسير بن عمرو بن جابر « م » أبو أمية الشعبانى[٧] .

---

(١) ص ١٢ - ٣١

(٢) فى هـ « من »

(٣) فى ز و هـ « شبيل » وكلاهما صحيح كما فى التقريب

(٤) فى ز « أبو سلمة »

(٥) فى هـ « حكيم » وهو خطأ

(٦) فى هامش الأصل « وهو الذى رأى الرجم فى القرود فى الجاهلية »

(٧) و أما بالنسبة الى الأسماء التى لم يذكرها مسلم فراجع المصادر السابقة لا سيما ، التقييد والايضاح وفتح المغيث للعراقى والتدريب وعلوم الحديث

وذكر مسلم لمسعود بن حراش بناء على عدم صحبته كما ذهب إليه غيره وإلا فقد أثبتها البخاري[١] كما أدخل غيره فى المخضرمين جبير بن الحويرث و حابسا اليمامى وطارق بن شهاب الأحمسى و غيرهم ممن له رؤية أو صحبة بناء على عدم ثبوته عنده أو لعدم الاطلاع عليه ، وهذه مسألة أخرى لها تعلق بكل من الصحابة والتابعين فلذا أخرت عنهما[٢] .

(و) من فروعها أنه (قد يعد فى الطباق) التى يجعل كل طبقة منها للشتركين فى السند كما سيأتى فى طبقات الرواة (التابع) لبعض الصحابة (فى تابعيهم) أى تابعى التابعين (اذ يكون الشائع) الغالب عن ذاك التابعى (الحمل عنهم) أى عن التابعين (كأبى الزناد) بكسر الزاء المعجمة المشددة ثم نون خفيفة ، وآخره دال مهملة ، عبد الله بن ذكوان ، فإنه كما قال خليفة بن خياط قد لقى ابن عمر وأنسا و أبا أمامة بن سهل بن حنيف ، ومع ذلك فعداده عند أكثر الناس فى أتباع التابعين ، نعم قال العجلى : تابعى ثقة ، و ذكره مسلم فى الطبقة الثالثة من التابعين ، وابن حبان فى التابعين[٣] ، و كهشام بن عروة فإنه أدخل على ابن عمر فرآه ومسح رأسه و دعا له ، ورأى جابرا و سهل بن سعد و أنسا [[٤]وروى عن عمه عبد الله بن الزبير[٥] ، وكموسى بن عقبة فإنه أدرك ابن عمر وسهل بن سعد وأنسا] وروى عن أم خالد ابنة خالد بن سعيد بن العاص ، الصحابية ، ومع ذلك فهما عندهم كما أشار إليه الحاكم فى عداد أتباع التابعين[٦]، وكعمرو بن شعيب فإنه قد سمع زينب ابنة أبى سلمة و الربيع ابنة معوذ بن عفراء

---

(١) فى تاريخه الكبير ٤/١/٤٢١

(٢) فى ز « عنها »

(٣) الثقات للعجلى ٢/٢٧ ، والثقات لابن حبان ٦/٧ ، الا أنه عده من الرواة عن التابعين ، معرفة علوم الحديث ص ٥٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٥ ، والتقييد والايضاح ص ٢٨٥ ، وفتح المغيث للعراق ٤/٥٨ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٤٤٦ ، والتهذيب ٥/٢٠٤ ، وتاريخ ابن عساكر ٩/١٨٤ ، ١٨٨

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٥) التاريخ الكبير ٤/٢/١٩٣ - ١٩٤ ، والتاريخ الصغير ص ١٦٧ ، و الثقات لابن حبان ٥/٥٠٢ ، و تاريخ بغداد ١/٣٧ - ٣٨ ، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٤ - ٣٥

(٦) التاريخ الكبير ٤/١/٢٩٢ ، والجرح و التعديل ٤/١/١٥٤ ، والثقات لابن حبان ٥/٤٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٦/١١٤ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٥٧

الصحابيتين مع عد غير واحد له فى أتباع التابعين كأبى بكر النقاش وعبد الغنى بن سعيد و الدارقطنى وأبى محمد عبد الرزاق الطبسى[١] و غيرهم بحيث أدرجه ابن الصلاح فى أمثلة رواية الأكابر عن الأصاغر، فقال : وعمرو بن شعيب لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفسا من التابعين[٢] و هو منتقد بما قررناه ، وحاصل هذا أنه أخرج من التابعين من هو معدود فيهم (العكس جا) وهو عد أصحاب الطباق فى التابعين من لم يصح سماعه بل و لا لقيه لأحد من الصحابة وهو من أتباع التابعين جزما حسبما أشار إليه الحاكم كابراهيم بن سويد النخعى، وليس بابن يزيد الشهير ، وكبكير ابن أبى السميط المسمعى، وسعيد وواصل أبى حرة ابنى عبد الرحمن البصرى (وهو) أى العكس الذى هو الإدخال فى التابعين لمن ليس منهم كما زاده الناظم (ذو فساد) يعنى أشد من الذى قبله[٣] وإلا فذاك أيضا خطأ ممن[٤] صنفه .

(و) نحو الأول وهو الإخراج عن التابعين لمن هو منهم أنه (قد يعد) فى الطباق أيضا (تابعيا صاحب) أى بأن يذكر فى التابعين بعض الصحابة (كـ) نعمان وسويد (ابنى مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون ، المزنى ، فقد عدهما الحاكم غلطا فى الآخرة من التابعين ، وهما صحابيان معروفان من جملة المهاجرين كما سيأتى فى نوع الإخوة والأخوات ، قال ابن الصلاح : وعده لهما فى التابعين من أعجب ذلك يعنى الأمثلة فيه ، زاد الناظم (و) كـ (ممن يقارب) التابعين فى طبقتهم من أجل أن روايته أوجلها عن الصحابة ، فقد عد مسلم وابن سعد فى التابعين من طبقاتهما يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمود بن لبيد ، وابن سعد وحده محمود بن الربيع ، وعكسه وهو عد بعض التابعين[٥] صحابيا كعبد الرحمن[٦] بن غنم الأشعرى فقد

(١) فى هامش الأصل « سمى شيخنا الطبسى عبد الله فى حاشية النكت على ابن الصلاح لشيخه المؤلف وهو سهو »

(٢) علوم الحديث ص ٢٧٧ ، والتقييد والايضاح ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٦١/٦ ، والتهذيب ٥٠/٨ - ٥١ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٥

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٥٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٨/٤

(٤) فى هـ « من »

(٥) فى ق « المتأخرين »

(٦) فى ق « كعبد عبد الرحمن »

عده محمد بن الربيع الجيزى فيمن دخل مصر من الصحابة فوهم فيما قاله المصنف وليس كذلك ، و ابن الربيع إنما نقله عن غيره فقال : أخبرنى يحي بن عثمان أن ابن لهيعة والليث قالا : له صحبة ، وكذا حكاه ابن مندة عن يحي بن بكير عنهما وأثبتها أيضا البخارى وابن يونس وغيرهما ، وأخرج أحمد وغيره من أحاديثه ما يدل كما قال شيخنا لصحبته ، نعم لهم عبد الرحمن بن غنم الأشعرى آخر تفقه به أهل دمشق فلعله الذى ظنه المؤلف ، ومع ذلك فله إدراك بحيث عد فى مخضرمين ، وقال فيه ابن حبان : زعموا أن له صحبة ، وليس ذلك بصحيح عندى[1]، ولكن لذلك أمثلة كثيرة منها إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى راوى حديث « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ذكره ابن مندة و غيره فى الصحابة و هو تابعى أرسل[2] وكثيرا ما يقع ذلك فيمن يرسل من التابعين إذ اعتمادهم غالبا إنما هو على ما يقع لهم من الروايات بحسب مبلغ علمهم واطلاعهم ، وفوق كل ذى علم عليم .

الأكابر عن الأصاغر

وقد روى الكبير عن ذى الصغر ... طبقة وسنا أو فى القدر

أو فيهما و منه أخذ الصحب ... عن تابع كعدة عن كعب

(الأكابر) الذين يروون (عن الأصاغر) وهو نوع مهم تدعو لفعله[3] الهمم العلية و الأنفس الزكية ، ولذا قيل كما تقدم فى محله : لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه ، وفائدة ضبطه الخوف من ظن الانقلاب فى السند مع ما فيه من

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٩١، وعلوم الحديث ص ٢٧٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٥٩ - ٦٠ ، وطبقات ابن سعد ٧/ ٤٤١ ، والمعرفة والتاريخ ٢/٣٠٩ - ٣١٠ ، والجرح و التعديل ٢/٢/٢٧٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٢ ، والثقات لابن حبان ٥/٧٨ ، والاستيعاب ٢/٨٥٠ ، وتاريخ ابن عساكر ١٠/١٤٤ - ١٤٩ ، وتهذيب الأسماء ١/١/٣٠٢

(٢) أسد الغابة ١/٥٢ - ٥٣ ، والاصابة ١/١١٧ - ١١٨

(٣) فى هـ « اليه »

العمل بقوله[١] ﷺ « أنزلوا الناس منـازلهم »[٢] و إلى ذلك أشار ابن الصلاح بقوله : ومن الفائدة فيه أن لايتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل نظرا إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما[٣]، والأصل فيـه رواية النبي ﷺ فى خطبته حديث الجساسة عن تميم الدارى كما فى صحيح مسلم[٤]، و قوله ﷺ فى كتابه إلى اليمن : « وإن مالكا يعنى ابن مرارة حدثنى بكذا وذكر شيئا » أخرجه ابن مندة[٥] ، وقولـه أيضا : « حدثنى عمر أنه ما سابق أبا بكر إلى خير قط إلا سبقه » أخرجه الخطيب فى تاريخه والديلمى[٦] إلى غير ذلك كأمر الأذان ، وما ذكره ﷺ عن سعد بن عبادة ، وفيـه تأليف لاسحاق بن ابراهيم المنجنيق سمعتـه ، ولمحمد بن حميد بن سهل المخرمى ، و فى مستخرج ابن مندة لتذكرة أشياء نفيسة من ذلك .

(وقد روى الكبير عن ذى الصغر) بضم الصاد المهملة وتسكين الغين المعجمة أى عن الصغير ، وذلك ينقسم أقساما (طبقة وسنا) أى إما أن تكون الرواية عن أصغر منه فيهما وهما لتلازمهما غالبا كالشىء الواحد لا فى الجلالة والقدر ، كرواية كل من الزهرى ويحيى بن سعيـد الأنصارى عن تلميذهما الإمام الجليل مالك بن أنس فى خلق غيرهما ممن روى عن مالك من شيوخه بحيث أفردهم الرشيد العطار فى مصنف سماه : الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه السادة الأعلام، ومن قبله أفردهم محمد

---

(١) فى ز « لقول النبي »

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه تعليقا ١/٦ ، وأبو داود ١٣/١٩١ ، و قال : ميمون لم يدرك عائشـة ، وصححه الحاكم فى المعرفة ص ٦٣ ، قال الألبانى أخرجه أبو داود وأبو الشيخ فى الأمثال (٢٤١) عن عائشة مرفوعا ولكن فيه علل ثلاثة بينتها فى تخريج المشكاة رقم (١٩٨٩ ، التحقيق الثانى) وأحـدها الانقطاع وبه أعله أبو داود نفسه وأيده المنذرى فى مختصره (٤٦٧٥) وحسنه السخاوى بشواهد ذكرها و أما الحاكم فجزم فى علوم الحديث بصحـة الحديث و لعل منشأ هذا الوهم أن مسلما علقه فى مقدمة الصحيح ، وقد أشار لضعفه ، الموضوعـة ٤/٣٦٨ ، وراجع أيضا مقدمـة شرح مسلم للنووى ١/١٩ ، أشار إلى حسنه ، والتقييد والايضاح ص ٢٨٥ - ٢٨٨

(٣) علوم الحديث ص ٢٧٦، والارشاد للنووى ٢/٥٠٧ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٦

(٤) ٤/٢٢٦٢

(٥) الاصابة ٣/٣٥٤ - ٢٥٥

(٦) أخرجه الحاكم أيضا فى المستدرك كما فى كنز العمال ١٢/٤٩٥ - ٥١١

ابن مخلد الدورى وهو فى مسموعاتى ، وكرواية أبى القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين فى بعض تصانيفه عن تلميذه الحافظ[١] الجليل الخطيب ، والخطيب اذ ذاك فى عنفوان شبابه وطلبه ، (أو) بالنقل روى الحافظ العالم عمن هو أصغر منه (فى القدر) فقط دون السن كرواية مالك وابن أبى ذئب عن شيخهما عبد الله بن دينار[٢] وأشباهه ، وأحمد بن حنبل واسحاق ابن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى ، مع كونهم دون الرواة عنهم فى الحفظ و العلم لأجل رواياتهم و ذلك كثير جدا ، فكم من حافظ جليل أخذ عن مسند محض كالحجار أوعمن دونه فى اللقى خاصة دون السن أيضا (أو)روى عمن هو أصغر منه (فيهما) أى فى السن الملازم للطبقة كما مر وفى القدر معا ، كرواية كثير من الحفاظ والعلماء عن أصحابهم وتلامذتهم مثل عبد الغنى بن سعيد عن محمد بن على الصورى ، والخطيب عن أبى النصر ابن ماكولا فى نظائرهما ، و حاصلها يرجع إلى رواية الراوى عمن دونه فى اللقى أو فى السن أو فى المقدار[٣] .

(ومنه) أى ومن هذا النوع (أخذ الصحب) أى الصحابة (عن تابع) لهم (كـ) ـرواية (عدة) من الصحابة ، فيهم العبادلة الأربعة وعمر وعلى وأنس ومعاوية وأبو هريرة رضى الله عنهم ، (عن كعب) الأحبار فى أشباه لذلك ، أفردها الخطيب فى جزء رواية الصحابة عن التابعين وقد رتبته[٤] ولخصه شيخنا فيما أخذت عنه[٥]، ومن أمثلته مارواه الترمذى فى جامعه[٦] من حديث صالح بن كيسان عن الزهرى عن سهل ابن سعد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت عن النبى ﷺ أملى عليه ﴿لايستوى

(١) زاد فى ز « العالم »
(٢) فى ز « عبيد الله أو ابن دينار »
(٣) علوم الحديث ص ٢٧٦ - ٢٧٧ ، و معرفة علوم الحديث ص ٦١ - ٦٢ ، والارشاد للنووى ٢/٥٠٧ - ٥٠٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٠
(٤) فى ز « وقد رتبه »
(٥) انظر المصادر السابقة والنزهة ص ١١٠ - ١١١
(٦) ٥/٢٤٢ ، والآية الآتية من سورة النساء ٩٥

القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل الله﴾ قال : فجاءه ابن أم مكتوم ، الحديث ، وقال عقبه : وهذا الحديث يرويه رجل من الصحابة و هو سهل ، عن رجل من التابعين وهو مروان .

ويلتحق بذلك مافى صحيح البخارى[١] من رواية معاوية بن أبى سفيان عن مالك ابن يخامر عن معاذ لزيادة « وهم بالشام » فى حديث « لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق » فمالك المذكور كما قال أبو نعيم : لايثبت كونه صحابيا ، ورواية الصحابة عن التابعين ، وكذا الآباء عن الأبناء والشيخ عن التلميذ وإن كانت من مسائل هذا[٢] النوع فهى أخص من مطلقه .

وكذا أخذ التابعين عن أتباعهم كالزهرى ويحيى بن سعيد عن مالك ، وكعمرو بن دينار وأبى اسحق السبيعى وهشام بن عروة ويحيى بن أبى كثير عن معمر ، وكقتادة والزهرى ويحيى بن أبى كثير عن الأوزاعى .

ومن ظريف أمثلة هذا النوع أن الشريف يعقوب[٣] المغربى المالكى المتوفى فى[٤] سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة (٧٨٣هـ) ، كان يواظب الحضور عند الولى ابن الناظم فى المدرسة الظاهرية القديمة لكونه منزلا فى طلبتها مع كونه فى عداد شيوخه ، بل ذكر السراج ابن الملقن أنه قرأ عليه فى[٥] مذهب مالك ، ولذا قال الولى : فقد أخذ المذكور عنى وأخذ عنه شيخى ، قال : وهذه ظريفة .

ومن فوائد هذا النوع وما أشبهه التنويه من الكبير بذكر الصغير وإلفات الناس اليه فى الأخذ عنه وقد قال التاج السبكى بعد إفادته : إن إمام الحرمين نقل فى الوصية من[٦] نهايته عن تلميذه أبى نصر بن أبى القاسم القشيرى ، وهذا أعظم ماعظم به أبو نصر[٧]

---

(١) ١٣/٤٤٢ ، والاصابة ٣/٣٥٨ - ٣٥٩

(٢) سقطت كلمة « من » من هـ ، وكلمة « مسائل » من ز ، وفيها « هذه » بدل « هذا »

(٣) ترجمه ابن حجر فى إنباء الغمر ٢/٨٣ وعنه فى شذرات الذهب

(٤) سقطت كلمة « فى » من هـ

(٥) سقطت كلمة « فى » من ز

(٦) فى هـ « عن »

(٧) الطبقات الكبرى للسبكى ٧/١٦٢

فهو[١] فخار لا يعدله شيء، وكذا نقل الجمال الأسنوى فى المهمات وغيرها عن الناظم واصفا له بحافظ العصر مع كونه من تلامذته[٢] و هو وأمثاله مما يعد من[٣] مفاخر كل من الراوى والمروى عنه، وذكرت مما وقع لشيخنا من ذلك مع طلبته فى ترجمته جملة.

رواية الأقران

والقرنا من استووا فى السند ... والسن غالبا و قسمين اعدد

مدبجا وهو إذا كل أخذ ... عن آخر و غيره انفراد فذ

وهو نوع مهم، و فائدة ضبطه الأمن من ظن الزيادة فى الإسناد أو إبدال الواو بعن إ[٤] إن كان بالعنعنة] (والقرنا) بالقصر للضرورة (من استووا) أى تماثلوا أو تقاربوا (فى السند) يعنى الأخذ عن الشيوخ، (و) كذا فى (السن) لكن (غالبا) لأنهم ربما يكتفون كالحاكم بالتقارب[٥] فى الإسناد و إن تفاوتت الأسنان مع أن ظاهر كلام شيخنا أنه لو حصلت المقارنة فى السن[٦] دون الإسناد كفى، فإنه قال: فإن تشارك الراوى ومن روى عنه فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقى[٧] و هو الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذى يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راويا عن قرينه[٨] (وقسمين اعدد) أى واعدد رواية الأقران قسمين

---

(١) فى هـ « وهو »

(٢) الضوء اللامع ٤/١٧٣

(٣) فى ز و هـ « فى »

(٤) سقطت كلمة « ان كان » من ز و « فى العنعنة » بدل « بالعنعنة »

(٥) فى ز « بالتساوى » وفى هـ « بالتفاوت »

(٦) زاد فى ز « أو بالعلم أو نحوهما »

(٧) فى ز « أو باللقى »

(٨) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٦، ٢٧٢، و علوم الحديث ص ٢٧٨، والارشاد للنووى ٢/٥١٠، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦١، ونزهة النظر ص ١٠٩ - ١١٠

(مدبجا) بضم الميم و فتح الدال المهملة و تشديد الباء الموحدة وآخره جيم[١] (وهو اذا كل) من القرينين (أخذ عن آخر) بالتنوين للضرورة ، وبذلك سماه الدارقطنى أخذا من ديباجتى الوجه وهما الخدان: لتساويهما وتقابلهما ، ولكن لم يتقيد الدارقطنى فى مصنفه الآتى ذكره بالقرينين بل أدرج فيه مايكون من أمثلة القسم الآتى ، وهـذا هو القسم الأول (وغيره) بالنصب عطفا على « مدبجا » فأبدلا من قسمين أى وغير مدبج وهو[٢] القسم الثانى ، وهو (انفراد فذ) بالفاء والذال المعجمة أى انفراد أحد القرينين بالروايـة عن الآخر ، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه ، وحينئذ فالأول أخص منه ، فكل مدبج أقران ولا عكس ، وفى الأول صنف الدارقطنى كتابا حافلا فى مجلد ، و فى الثانى صنف أبو الشيخ[٣] ابن حيان الأصبهانى وأبو عبد الله محمـد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيبانى، وفيهما شيخنا ملخصا لذلك منهما[٤]، فسمى الأول التعريج على التدبيج[٥]، والثانى الأفنان فى رواية الأقران ، [[٦] ويسمى أيضـا[٧] المخرج من المدبج][٨].

مثال الأول فى الصحابـة أبو هريرة وعائشـة ، روى كل منهما عن الآخر، وفى التابعين الزهرى وأبو الزبير كذلك ، وفى أتباعهم مالك والأوزاعى كذلك ، وفى أتباع الأتباع أحمد وابن المدينى كذلك مع نزاع فى كونهما قرينين ، وفى المتـأخرين المزى والبرزالى كذلك ، وشيخنا والتقى الفاسى كذلك . ومثال الثانى رواية سليمان التيمى عن مسعر فقد قال الحاكم : لا أحفظ لمسعر عن التيمى روايـة ، على أن غيره توقف فى كون

(١) راجع لمعنى المدبج نزهة النظر ص ١١٠ ، والتقييد والايضاح ص ٢٩١ - ٢٩٢
(٢) سقطت كلمة « وهو » من هـ و فيها « المديج » بدل « مدبج »
(٣) فى ز « الشيخ ابن حيان » أى سقطت كلمة « أبو » منها
(٤) فى ز و هـ « منها »
(٥) فى ز « التدريج »
(٦) وضع ما بين المعكوفتين فى هـ قبل « والثانى »
(٧) سقطت كلمة « أيضا » من ز
(٨) نزهة النظر ص ١١٠

التيمى من أقران مسعر، بل هو أكبر منه كما صرح به المزى وغيره ، نعم روى كل من الثورى ومالك بن مغول عن مسعر وهم أقران ، والأعمش عن التيمى وهما قرينان [(١) والزين رضوان عن الرشيدى وهما قرينان] من شيوخنا(٢) وقد يجتمع جماعة من الأقران فى سلسلة كرواية أحمد عن أبى خيثمة زهير بن حرب عن ابن معين عن على بن المدينى عن عبيد الله بن معاذ لحديث أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة «كن أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة » فالخمسة كما قال الخطيب : أقران(٣) ، و رواية ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر عن عثمان عن ابى بكر لحديث « ما نجاة هذا الأمر » ففيه أربعة من الصحابة فى نسق(٤) ، وكذا اجتمع أربعة من الصحابة فى عدة أحاديث بعضها فى الصحيحين وغيرهما ، وأفرد فيه كل من عبد الغنى بن سعيد المصرى وأبى الحجاج يوسف بن خليل الدمشقى فيما سمعناه جزءا ، بل اجتمع منهم خمسة فى حديث « الموت كفارة لكل مسلم» وذلك من رواية عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبى بكر الصديق عن بلال(٥) ، وهو غريب لاجتماع الخلفاء الثلاثة فيه(٦) ، ويدخل فى النوع قبله ودون هذين العددين مما أمثلته أكثر مما اجتمع فيه ثلاثة من الصحابة كمعاوية

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٦ - ٢٧٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والارشاد للنووى ٢/٥١١-٥١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦١ - ٦٢ ، والتقييد والايضاح ص ٢٩١ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والاقتراح ص ٣١٢ ، وتنقيح الأنظار ٢/٤٧٣ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٧

(٣) صحيح مسلم ١/٢٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٢ ، والتدريب ٢/٢٤٩

(٤) أخرجه ابن سعد فى طبقاته ٢/٣١٢ ، من طريق الواقدى و ابن عدى فى الكامل ٥/١٧٠٧ ، وفيهما أربعة من الصحابة : عبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان وعمر وأبوبكر ، وأخرجه أيضا أحمد فى مسنده ١/٦ ، وابو يعلى فى مسنده ١/٢٠ - ٢٢ ، و البيهقى فى الشعب ١/٢٦١ - ٢٦٢ ، و راجع أيضا لهذا الحديث العلل للدارقطنى ١/١٧١ - ١٧٥

(٥) هذا الحديث مروى عن أنس ايضا و لكن الأئمة اختلفوا فى ضعفه وصحته والراجح أنه موضوع ، راجع للتفصيل هامش مسند الشهاب ١/١٣٣ - ١٣٥ ، و هامش المقاصد الحسنة (بتحقيق محمد عثمان) ص ٦٨٠ - ٦٨١ ، وضعيف الجامع الصغير ٦/١٢

(٦) سقطت كلمة « فيه » من ز

ابن أبي سفيان عن مالك بن يخامر على القول [(١)بصحبته عن معاذ و]كمعاوية(٢) بن خديج عن معاوية بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة ، ثم مما أمثلته(٣) أكثر مما يدخل فى هذا النوع وما لا يدخل كابن عمر عن كل من أبيه وأخته حفصة .

وأما رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن ابراهيم عن نافع بن جبير بن مطعم عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه، لحديث «اتبعت النبي ﷺ بإداوة»(٤) ورواية محمد ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن محيريز عن الصنابحى عن عبادة بن الصامت ففيهما أربعة من التابعين فى نسق ، و دون هذا العدد مما أمثلته أكثر ما اجتمع فيه ثلاثة منهم كالزهرى عن(٥) عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خارجة ابن زيد بن ثابت الأنصارى عن أبيه رضى الله عنه ، و كذا الزهرى عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن ابراهيم بن قارظ عن أبي هريرة رضى الله عنه ، ثم ما اشتمل على اثنين ، وأكثر ماوجد منهم حسبما أشرت اليه فى المرسل فى نسق إما ستة أو سبعة ، و فى أشباه ما ذكرته طول ، وللخطيب رواية التابعين بعضهم عن بعض [(٦) وهو مع رواية الصحابة بعضهم عن بعض] الذى علمت إفراد نوع منه بالتأليف أيضا مما لم يذكره ابن الصلاح وأتباعه ، ولكن قد استدركهما بعض المتأخرين عليه ، ومن فوائدهما سوى ما تقدم ، الحرص على إضافة الشيء لراويه والرغبة فى التواضع فى العلم .

الإخوة والأخوات

وأفردوا الإخوة بالتصنيف ... فذو ثلاثة بنو حنيف

أربعة أبوهم السمان ... و خمسة أجلهم سفيان

(١) سقط ما بين المكوفتين من ه

(٢) فى ز « ومعاوية »

(٣) سقطت كلمة « أمثلته » من ه

(٤) صحيح البخارى ١/٣٠٦ - ٣٠٧ ، وصحيح مسلم ١/٢٢٨

(٥) فى ه « و » بدل « عن »

(٦) سقط ما بين المكوفتين من ز

و ستة نحو بنى سيرينا و اجتمعوا ثلاثة يروونا

و سبعة بنو مقرن و هم مهاجرون ليس فيهم عدهم

والأخوان جملة كعتبة أخى ابن مسعود هما ذوصحبة

(الإخوة والأخوات) وهو نوع لطيف ، وفائدة ضبطه الأمن من[1] ظن من ليس بأخ أخا للاشتراك فى اسم الأب ، كأحمد بن أشكاب و على بن أشكاب ، ومحمد ابن أشكاب ، أو ظن الغلط (وأفردوا) أى أئمة هذا الشأن من المتقدمين فمن بعدهم كابن المدينى ومسلم وأبى داود والنسائى وأبى العباس السراج والجعابى ثم الدمياطى (الإخوة) من الرواة والعلماء (بالتصنيف) وكذا صنف فى خصوص أولاد المحدثين ، أبو بكر ابن مردويه ، وفى خصوص الإخوة من ولد كل من عبد الله وعتبة ابنى مسعود[2]، الدارقطنى ، وفى خصوص رواية الإخوة بعضهم عن بعض ، الحافظ أبو بكر ابن السنى ، وأمثلته فى الإثنين فما فوقهما[3] كثيرة[4].

(فذو ثلاثة) من الصحابة سهل و عباد وعثمان (بنو حنيف) بضم الحاء المهملة ثم نون وآخره فاء ، مصغر ، ومن التابعين عمرو وعمر[5] و شعيب بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصى ، وذو (أربعة) من الصحابة عبد الرحمن ، ومحمد وعائشة وأسماء بنو أبى بكر الصديق، ومن التابعين سهيل ومحمد وصالح وعبد الله الملقب عبادا (أبوهم) ذكوان أبو صالح (السمان) ويقال له : الزيات أيضا ، ووهم أبو أحمد بن عدى فى كامله حيث جعل عبد الله وعبادا اثنين ، وأبدل محمدا بيحيى مصرحا بأنه ليس

---

(١) سقطت كلمة « من » من هـ

(٢) فى ز « ابن مسعود »

(٣) فى هـ « فوقها »

(٤) علوم الحديث ص ٢٧٩ ، والإرشاد للنووى ٢/٥١٣ - ٥١٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٣ ، ٦٤ ، والتقييد والإيضاح ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والتدريب ٢/٢٤٦ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٢٦ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١

(٥) سقطت كلمة « عمر » من ز

فيهم محمد، ومن غيرهما شريك وأبو بكر عبد الكبير، [(١)وأبو على عبيد الله، وأبو المغيرة عمير بنو عبد المجيد بن عبيد الله] بن شريك البصرى (و) ذو (خمسة) من الصحابة على وجعفر وعقيل وأم هانىء فاختة على المشهور وجمانة بنو أبي طالب ، و ممن بعدهم سفيان وآدم وعمران ومحمد وابراهيم بنو عيينة ، (وأجلهم) فى العلم (سفيان) وهؤلاء بقيد من روى ، فقد قال الحاكم : سمعت الحافظ أبا على الحسين بن على يعنى النيسابورى يقول :كلهم حدثوا وإلا فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة(٢).

ومما يستغرب فى الخمسة ماحكاه الشافعى عن شيخ أخبره بالمين أنه ولد له خمسة أولاد فى بطن واحد ، وفى الأربعة بنو راشد أبي اسماعيل السلمى ولدوا كذلك فى بطن وكانوا علماء ، وهم محمد وعمر واسماعيل ، ولم يسم البخارى والدارقطنى الرابع ، و سماه ابن الحاجب فى آخر مختصره الفرعى عليا وأفاد أنه هو ومحمد وعمر بلغوا ثمانين عاما(٣).

(و) ذو (ستة) من الصحابة حمزة والعباس وصفية وأميمة وأروى وعاتكة بنو عبد المطلب على القول بإسلام الثلاث الأخيرات ، ومن التابعين (نحو) محمد وأنس ويحيي ومعبد وحفصة وكريمة (بنى سيرينا) بكسر المهملة ثم مثناتين تحتانيتين بينهما راء وآخره نون ، وكلهم ثقات وكان معبد أكبرهم سنا وأقدمهم موتا ، وحفصة أصغرهم ، وممن عدهم ستا(٤) ابن معين والنسائى فى الكنى والحاكم فى علومه ، وكذا أبو على الحافظ فيما نقله الحاكم فى تاريخه عنه(٥) ، لكنه جعل مكان كريمة خالدا وجعله ابن سعد فى الطبقات سابعا ، وزاد فيهم أيضا عمرة وسودة وأمهما كانت أم ولد لأنس

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) علوم الحديث ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٢ ، والارشاد للنووى ٥١٥/٢ - ٥١٧ ، والكامل لابن عدى ٢٢٤٠/٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٣/٤ ، والتهذيب ١٥٨/٩

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٣٧٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٣/٤

(٤) فى ز و هـ « ستة »

(٥) فى ز « عنه فى تاريخه »

ابن مالك وأم سليم وأمها هى ومحمد ويحيى وحفصة وكريمة و [1]صفية ، فصاروا عشرة وقد ضبطهم البرماوى بالنظم[2] فقال :

لسيرين أولاد يعدون ستة على الأشهر المعروف منهم محمد
وثنتان منهم حفصة و كريمة كذا أنس منهم ويحيى ومعبد
فزاد ابن سعد خالدا ثم عمرة و أم سليم سودة لاتفند

و عن محمد بن سيرين فيما حكاه النووى قال[3]: حججنا فدخلنا المدينة على زيد بن ثابت ونحن سبعة ولد سيرين فقال : هذان لأم ، و هذان لأم ، وهذان لأم ، وهذا لأم ، فما أخطأ بل عدهم ابن قتيبة فى المعارف إجمالا ثلاثة وعشرين من أمهات أولاد ، ولكن اقتصر على أشهرهم إن كان لأحد من الزائد رواية[4] ، (واجتمعوا ثلاثة) من الستة فى إسناد حديث واحد (يروونا) أى يروى بعضهم عن بعض ، وذلك فيما رواه الدارقطنى فى العلل من رواية هشام عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « لبيك حجا[5] حقا تعبدا ورقّا » قال ابن الصلاح : وهذه غريبة ، بل أفاد أبو الفضل ابن طاهر الحافظ[6] رواية محمد بن سيرين له عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس ، ورويناه كذلك[7] فى مشيخة أبى الغنائم النرسى المعروف بأبى ، وأملاه علينا شيخنا ، وحينئذ فقد اجتمع إخوة أربعة فى إسناد

(١) سقطت كلمة « و » من ز
(٢) فى ه « فى النظم »
(٣) سقطت كلمة « قال » من ز
(٤) المعرفة والتاريخ ٥٨/٢ ، وتاريخ بغداد ٣٣٣/٥ . و طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ، ٢٠٦ ، ١٢١/٧ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٠ ، وعلوم الحديث ص ٢٨٠ ، والارشاد للنووى ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٣/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وتهذيب الأسماء ١٨١/١/١- ١٨٣ ، والمعارف ص ١٩٥ - ١٩٦
(٥) فى ز « حقا » وهو خطأ
(٦) زاد فى ز « رواية الحافظ »
(٧) فى ز « وكذلك رويناه كذلك »

واحد وهو نادر تستحسن المطارحة به[١].

(و) ذو (سبعـــة) بمهملة ثم موحدة من الصحابة ، النعمان و معقل وعقيل وسويد وسنان وعبـــد الرحمن وعبد الله (بنو مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون ، ولم يسم ابن الصلاح السابع ، وسماه الطبرى وابن فتحون فى ذيل الاستيعاب (وهم) أى بنو مقرن ذكور (مهاجرون ليس) وفى نسخة : صحابة وليس (فيهم) أى فى الصحابة كما قال ابن عبد البر وجماعة وتبعهم ابن الصلاح ممن هاجر وحصل هذه المكرمة من الإخوة (عدهم) أى سبعة ، ويشهد لعدهم[٢] كذلك ماروى شعبة قال: قال لى محمد بن المنكدر: ما اسمك ؟ قلت : شعبة ، قال : حدثنى أبو شعبـــة عن سويد بن مقرن أنه رأى رجلا[٣] لطم غلاما له[٤] ، فقال له : أما علمت أن الصورة محرمة ، لقد رأيتنى سابع سبعة إخوة على عهد النبى ﷺ ، ما لنا إلا خادم فلطمها أحدنا فأمره رسول الله ﷺ أن يعتقها، وحكى الطبرى وابن فتحون إجمالا أنهم عشرة ومنهم ضرار ونعيم ولم أقف على اسم العاشر[٥].

ثم إن دعوى انفراد بنى مقرن بذلك منتقضـــة ببشر أو سهم وتميم أو نمير والحارث و الحجاج والسائب وسعيد وعبد الله ومعمر أو معبد وأبى قيس بنى الحارث ابن قيس السهمى ، فكلهم ممن صحب وهاجر إلى الحبشة مع خلف فى بعضهم وكذا بأسماء و حمران وخراش وذؤيب وسلمـــة وفضالة ومالك وهند بنى حارثـــة الأسلمى فكلهم ممن صحب و شهد بيعة الرضوان فيما نقله ابن سعد عن بعض أهل العلم ، وكذا حكاه الطبرى ، وقال البغوى وابن السكن وابن عبـــد البر أيضا : أنهم شهـــدوا بيعـــة

(١) علوم الحـــديث ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، والارشـــاد للنووى ٥١٨/٢ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٧٧ ٣، وفتح المغيث للعراقى ٦٣/٤ - ٦٤ ، و التقييد و الايضاح ص ٢٩٧ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٨

(٢) فى هـ « بعدهم »

(٣) فى ز « أن رجلا »

(٤) سقطت كلمة « له » من ز

(٥) علوم الحديث ص ٢٨١ ، والاستيعاب ١٤٣٢/٣ ، ١٥٠٥/٤ ، وجمهرة الأنساب ص ٢٠٢ ، والارشـــاد للنووى ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ ، ٥١٨ - ٥١٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٤/٤ ، والتقييـــد والايضاح ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٩ ، والحديث أخرجه مسلم ١٢٨٠/٣ ، والطبرانى فى معجمـــه الكبير ١٠١/٧ ، وغيرهما من المحدثين .

الرضوان لكنهم حذفوا واحدا ، وأجيب بأن السبعة ممن هاجر ، والتسعة وإن هاجروا فبقيد الحبشة مع الخلف فى بعضهم ، والثمانية فبقيد بيعة الرضوان [(١)ما فيهم من الاناث] وعلى كل حال فهم منفردون بذلك(٢) ، نعم فى الصحابة إخوة سبعة شهدوا بدرا ، لكن أربعة من أب ، وثلاثة من آخر وهم معاذ و معوذ وعوذ أو عوف وهو أصح ، بنو الحارث بن رفاعة الأنصارى ، وإياس وخالد وعاقل وعامر بنو البكير بن عبد ياليل بن ناشب . أمهم كلهم عفراء ابنة عبيد(٣) ، و من التابعين فى السبعة سالم(٤) وعبد الله وحمزة و عبيد الله وزيد وواقد وعبد الرحمن ، بنو عبد الله بن عمر ، وذكرهم كذلك ابن سعد لكنه جعل بلالا مكان عبد الرحمن(٥) وبلال بلا شك من ولد عبد الله ، وقد سمع والده شاعرا ينشد :

بلال بن عبد الله خير بلال

فقال : بل(٦) بلال نبي الله(٧).

فان صح كون عبد الرحمن منهم كان مع بنى حارثة الماضى ذكرهم من أمثلة الثمانية ، وذو التسعة بنو الحارث الماضى ذكرهم، وذو العشرة بنوالعباس اعتمادا على قوله :

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٢) الاستيعاب ١/١٩٢ ، ٤/١٥٤٤، وطبقات ابن سعد ٤/١٩٤ - ١٩٧ ، ٢٢٣، وأسد الغابة ١/٢٥٧ ، ٥/٤١٦، و الاصابة ٣/٦١١ ، والتقييد والايضاح ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، وانظر أيضا لتراجم بنى الحارث والحارثة .

(٣) طبقات ابن سعد ٢/١٧ ، ٣/٣٨٨ - ٣٩٠ ، ٤٩١ - ٤٩٣ ، والاستيعاب ١/١٢٤ ، ٣/٣٨٨ - ٣٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣، والاستيعاب ١/١٢٤، ٢/٧٨٨ ، ٣/١٢٢٣ - ١٢٢٤ ، ٤/١٤٤٢ ، وجمهرة الأنساب ص ١٨٣، ٣٤٩ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٢٧٥

(٤) سقطت كلمة « سالم » من ز

(٥) طبقات ابن سعد ٨/١٩٥ - ٢٠٤ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٠ ، قلت : قد عد ابن سعد نفسه عبد الرحمن من أولاد عبد الله بل أوصلهم إلى اثنى عشر فى طبقاته ٤/١٤٢ ، وانظر أيضا جمهرة الأنساب ص ١٥٢ - ١٥٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٣٨

(٦) سقطت كلمة « بل » من ز

(٧) تاريخ ابن عساكر ٣/٤٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٤٩

تموا بتمام فصاروا عشـــرة يا رب فاجعلهم كرامـــا بررة

واجعل لهم ذكرا وأنم الثمرة . . . . . .

ولعل ذلـــك كان قبل وجود زائد عليهم ، وإلا فهم الفضل وعبـد الله وعبيـــد الله وعبد الرحمن وقثم ومعبـــد وعون والحارث وكثير وتمام ومسهر وصبح ، وأنكرهما الزبير بن بكار ، وأم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم قثم وسبعة منهم هم الستة الأولون وأم حبيب، أمهم[١] ام الفضل لبابة الكبرى ابنة الحارث الهلالية ، ولذا قال الشاعر:

مـا ولدت نجيبـــة من فحـل كسبعة من بطن أم الفضل[٢]

وأخوات جابر على القول بأنهن تسعة ، قال أبو موسى المدينى: لكلهن صحبة[٣]، وبنو عبد الله ابن أبي طلحة ، بناء على قول ابن عبد البر وغيره ، ولكن عدهم ابن الجوزى اثنى عشر ، وهم ابراهيم واسحاق واسماعيل وزيد وعبـــد الله وعمارة وعمر وعمير والقاسم ومحمد ويعقوب ويعمر ، قال أبو نعيم : وكلهم حمل عنـــه العلم[٤] ، فى أمثلة للعشرة كبنى الحسن ابن عرفة صاحب الجزء الشهير ، فقـــد قال نعيم : كان له عشرة أولاد سماهم بأسماء العشرة[٥] ، بل ثم أمثلة كثيرة لكل ما تقدم من الأعـداد ، بل ولزيادة على ذلك أودع العلاء مغلطاى فى استدراكه على ابن الصلاح من الزائد جملة مع قول ابن الصلاح ، ولم نطول بما زاد على السبعة لندرتـــه ولعدم الحاجة إليـه فى غرضنا ههنا[٦] ، وقال ابن حزم فى الملل والنحل[٧] : ولم يبلغنا عن أحد من الأمم من عدد الأولاد إلا من أربعة

(١) فى هـ « ام حبيبة » وكذا فى طبقات ابن سعد ، وسقطت كلمة « أمهم » من ز

(٢) التقييد والايضاح ص ٣٠٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٤/٤ ، وطبقات ابن سعد ٦/٤. وجمهرة الأنـــساب ص ١٨ ، والمعارف ص ٥٣ ، وسير أعلام النبلاء ٨٤/٢ - ٨٥

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٦٩

(٤) الاستيعاب ٢٢٩/٣ ، وأسد الغابة ٢٨٥/٣ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٠

(٥) تاريخ بغداد ٣٩٤/٦ ، والأنساب ١٩٤/٩ ، والمنتظم ٣/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٥٤٨/١١

(٦) فى ز « هنا » وزاد فيها « قال و قد يقع فى الاخوة ما فيـــه خلاف فى مقدارهم » علوم الحديث ص ٢٨١

(٧) ١٧٥/١ - ١٧٦

عشر فأقل، وأما ما زاد على العشرين فنادر هذا فى بلاد الإسلام والروم والصقالبة والترك والهند والسودان قديما وحديثا وأما ما زاد على الثلاثين فبلغنا عن عدد يسير جدا منهم أنس[١] بن مالك وخليفة بن بوّ[٢] السعدى وأبو بكرة فإنهم لم يموتوا حتى مشى بين يدى كل واحد منهم مائة ذكر من ولده، وعمر بن الوليد بن عبد الملك كان يركب معه ستون رجلا من ولده ، وجعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن عباس كان له أربعون ذكرا سوى أولادهم، وعبد الرحمن بن عبد الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ولد له خمسة وأربعون ذكرا ، وموسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر الصادق بلغ له مبلغ الرجال أحد وثلاثون ذكرا ، وذكر آخرين يطول ذكرهم وسمى ابن الجوزى لسعد بن أبى وقاص خمسة و ثلاثين ولدا ، روى عنه ممن فى رجال الستة ابراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة[٣] ، وأغرب من هذا كله مارويناه فى تاريخ بخارا لغنجار من حديث محمد بن الهيثم بن خالد البجلى الحافظ ببخارا أنه قال : كان ببغداد قائد من بعض قواد المتوكل ، وكانت امرأته تلد البنات ، فحملت المرأة مرة فحلف زوجها إن ولدت هذه المرة بنتا فإنى أقتلك بالسيف ، فلما قربت ولادتها وجعلت القابلة ألقت المرأة مثل الجريب وهو يضطرب فشقوه فخرج منه أربعون ابنا وعاشوا كلهم ، قال محمد ابن الهيثم : وأنا رأيتهم ببغداد ركبانا خلف أبيهم وكان اشترى لكل واحد منهم ظئرا ، ودونه ما حكاه صاحب المطلب عن ابن المرزبان أن امرأة بالأنبار ألقت كيسا فيه اثنا عشر ولدا ، ودونه ما تقدم عن الشافعى .

(والأخوان) فى الصحابة وغيرهم (جملة) يطول عدهم (كعتبة) بالصرف للضرورة (أخى ابن مسعود) عبد الله و (هما ذو صحبة) للنبى ﷺ ، و عتبة أولهما موتا ، وكموسى وعبد الله ابنى عبيدة الربذى وبينهما فى العمر ثمانون سنة وهو غريب[٤].

(١) سقطت كلمة « أنس » من ز

(٢) فى ه « أبى » كذا فى الملل .

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٥٦ ، والتهذيب ٣/٤٨٣ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٠

(٤) علوم الحديث ص ٢٧٩ ، وتلقيح فهوم أهل الأثر ص ٣٧٦

ومن أهم هـذا النوع مايقع الاتفاق فيـه بين الأخوين أو الإخوة فى الإسم وهو فى المتأخرين كثير ، ومنهم[١] أحمد بن يحيى بن فضل الله العمرى اخوان ، ويتميز غالبا باللقب ونحوه .

و من العجيب أنه للناصر محمد بن المنصور قلاون من الأولاد ثمانيـة ، ولوا السلطنة على الولاء فى مدة ثلاث عشر سنة ، أولهم المنصور أبوبكر ثم الأشرف كجك ، ثم الناصر أحمد ، ثم الصالح اسماعيل ، ثم الكامل شعبان ، ثم المظفر حاجى ، ثم الناصر حسن ثم الصالح صالح ، وبعده أعيد الذى قبله فطالت مدتـه بالنسبة لإخوته ، وله من لم يل جماعة ، منهم الأمجد حسين وهوآخرأولاد أبيه موتا ، وأنجب الأشرف شعبان والد المنصور على ، و حـاجى الملقب أولا الصالح ثم المنصور ، وبـه ختمت ذرية المنصور خلعه الظاهر برقوق[٢] .

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

وصنفوا فيما عن ابن أخـذا ... أب كعباس عن الفضل كذا

وايل عن بكر ابنـه و التيمى ... عن ابنـه معتمر فى قوم

أمـا أبو بكر عن الحمراء ... عائشـة فى الحبـة السوداء

فانـه لابن أبى عتيق ... وغلط الواصف بالصـديق

وعكسه صنف فيـه الوائلى ... وهو معـال للحفيـد الناقل

ومن أهمـه إذا مـا أبهما ... الأب أو جـد وذاك قسما

قسمين عن أب فقط نحو أبى ... العشرا عن أبـه عن النبى

واسمهما على الشهير فـاعلم ... أسامـة بن مـالك بن قهطم

---

(١) فى ه « منه »

(٢) راجع لذلك النجوم الظاهرة المجلد العاشر والحادى عشر ، والأعلام ٦/٥٠

والثان أن يزيـد فيـه بغده كبهز أو عمرو أبا أو جده

والأكثر احتجوا بعمرو حملا لـه على الجد الكبير الأعلى

و سلسل الآبا التميمى فعـد عن تسعة قلت وفوق ذا ورد

(روايـة الآباء عن الأبناء وعكسه) وهما نوعان مهمان ، وفائدة ضبط أولهما الأمن من[1] ظن التحريف الناشىء عنه كون الابن أبا ، وإنما أخر عن الذى قبله مع كونه من أفراد الأكابر عن الأصاغر، لضم الثانى اليه (وصنفوا) كالخطيب (فيما عن ابن أخذا أب) أى فيما أخذه الأب عن ابنه ، وهو أول النوعين ،كتابا لطيفا وقد سمعته ، وفيه أمثلة كثيرة كقول أنس : حدثتنى ابنتى أمينة أنه دفن لصلبى إلى مقـدم الحجاج البصرة بضع و عشرون ومائة[2]، وكروايته أيضا عن ابنه ولم يسمه ، وكروايـة عمر ابن الخطاب عن ابنـه عبد الله كما فى المستخرج من كتب الناس للفائدة لأبى القاسم ابن منـدة ، (و كـ) ـرواية (عباس) عم النبى ﷺ (عن الفضل) ولده ، لحـديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة حسبما رواه الخطيب ، وأشار اليـه ابن الجوزى فى التلقيح وكروايته أيضا عن ولده البحر عبد الله ، و (كذا) روى (وايل) بكسر التحتانية[3] و دون تنوين ، ابن داود (عن بكر) بدون تنوين أيضا (ابنـه) ثمانيـة أحاديث ، منها ما رواه بكر عن الزهرى عن أنس « أن النبى ﷺ أولم على صفيـة بسويق وتمر » أخرجه الأربعة و صححـه ابن حبان ، وعن الزهرى أيضا عن سعيـد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعا « أخروا الأحمال ، فإن اليد معلقة والرجل موثقة » أخرجه الخطيب

(١) سقطت كلمة « من » من ز و فى هـ « ممن »

(٢) سقطت كلمة « ومائة » من ز

(٣) فى هـ « بالهمزة »

وقال : لايروى عن النبي ﷺ فيما نعلمه إلا من جهة بكر وأبيه[١]، قلت : قد أخرجه أبو يعلى فى مسنده من حديث قيس بن الربيع عن بكر، لاذكر لوابل فيه .

(و) كذلك من أمثلته رواية سليمان بن طرخان (التيمى) بمثناة فوقانية مشددة ثم تحتانية و بإسكان ياء النسبة (عن ابنه معتمر) لحديثين بل عند الخطيب أيضا من رواية معتمر قال: حدثنى أبى قال حدثتنى أنت عنى عن أيوب ـ هوالسختيانى ـ عن الحسن ـ هوالبصرى ـ أنه قال: ويح كلمة رحمة . قال ابن الصلاح : وهذا ظريف يجمع أنواعا يعنى كرواية الآباء عن الأبناء وعكسه، والأكابر عن الأصاغر، والمدبج والتحديث بعد النسيان و اجتماع ثلاثة من التابعين فى نسق[٢] (فى قوم) غير هؤلاء، رووا عن أبنائهم كأحمد بن شاهين عن ابنه محمد ، واسحاق بن بهلول عن ابنه يعقوب ، والحسن بن سفيان عن ابنه أبى بكر ، [[٣] وزكريا بن أبى زائدة عن ابنه يحيى ، وسعيد بن الحكم المصرى عن ابنه محمد ، وأبى داود سليمان السجستانى عن ابنه أبى بكر] عبد الله ، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبى هشام الوليد ، و عبد الرحمن بن ابراهيم المقدسى عن ابنه أبى الرضا محمد ، و على بن حرب الطائى عن ابنه الحسن ، [[٤] وعلى بن الحسن بن أبى عيسى الداربجردى[٥] عن ابنه الحسن] وعمر بن محمد السمرقندى البحيرى صاحب الصحيح عن ابنه محمد ، و عمر ابن يونس اليمامى عن ابنه محمد ، وكثير بن يحيى البصرى عن ابنه[٦] يحيى ، ومحمد بن يحيى الذهلى عن ابنه يحيى ، ويحيى بن جعفر بن أعين عن ابنه الحسين ، ويونس بن أبى اسحاق السبيعى عن ابنه اسرائيل، وأبى بكر ابن أبى عاصم عن

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩ . ومسند أحمد ٣/١٠٨ ، ١٨٨ ، ٣٤٨ ، وسنن الترمذى ٣/٤٠٣ ، وسنن أبى داود ١٠/٢٠٨ ، وسنن ابن ماجه ١/٤١٥ ، والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٦/١٤٦ ، وتحفة الأشراف ١/٣٧٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، والارشاد للنووى ٢/٥٢١ ، وتنقيح فهوم أهل الأثر ص ٣٧٨ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٥

(٢) علوم الحديث ص ٢٨٢ ، والارشاد للنووى ٢/٥٢٢ وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٥

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٥) فى هـ « الداركردى »

(٦) فى هـ « أبيه » وهو خطأ

ابنه أبي عبـــد الرحمن ، وأبي بكر بن عياش عن ابنه ابراهيم [(١) وفى بعض هؤلاء من روى أكثر من حديث وأكثر ما فى كتاب] الخطيب مما رواه أب عن ابن ستة عشر حديثا أو نحوها ، وذلك لحفص بن عمر الدورى عن ابنـــه أبي جعفر محمد ، وكالحافظ أبي سعد بن السمعانى صاحب ذيل تاريخ بغداد عن ابنه عبد الرحيم مما رواه ابن الصلاح عنه لفظا قال : أنبأنى والدى عنى(٢) فيما قرأت بخطـــه ، قال : حدثنى ولدى أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله، فذكر باسناده وهو من حديث العلاء بن مسلمة الرواس المتهم بالوضع عن اسماعيل بن عياش عن برد عن مكحول عن أبي أمامـة أن رسول الله ﷺ قال : « أحضروا موائدكم البقل فإنه(٣) مطردة للشيطان مع التسمية » و هذا مما أدخله ابن الجوزى فى الموضوعات ، وقال ابن كثير : أخلق بـــه أن يكون كذلك ، قال ابن الصلاح : وهذا آخر ما رويناه من هذا النوع و أقربـــه عهدا ، وروى محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار عن أبيه أبي بكر أبياتا قالها(٤) ، و أبو عمر ابن عبـد البر الحافظ عن ابنه أبي محمد عبد الله بيتين لنفسه وهما :

لا تكثرن(٥) تـأملا وأمـلـ ـك عليـــك عنـــان طرفك

فلـربمـــا أرسلتـــه فـرمـ ـاك فى ميـــدان حتفـــك(٦)

والسراج عمر البلقينى عن ابنه القاضى جلال الدين أبي الفضل(٧) بيتين قالهما شفاهـــا معزيا للملك الظاهر فى ولده محمد ، وهما :

---

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) فى هـ « على »

(٣) فى ز « فإنها »

(٤) علوم الحديث ص ٢٨٢ ، والارشاد للنووى ٢/٥٢٢ - ٥٢٣ ، والتلقيح ص ٣٧٨ ، و اختصـــار علوم الحديث ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٥-٦٦ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٢ ، والتدريب ٢/٢٥٤ - ٢٥٥

(٥) فى هـ « لا يكثرن »

(٦) الجذوة ص ٢٦٨ ، والبغية ص ٣٥٤ ، والصلة ١/٢٧٩ ، ووفيات الأعيان ٧/٧٠

(٧) سقطت كلمة « أبي الفضل » من ز

أنت المظفر حقـا وللعـالى تـرقى

وأجر من مات تلقى تعيش أنت وتبـقى

سمعهما من السراج . الولى أبو زرعة ابن المصنف ، وقال له : أروى هذا عنك عن ولدك فيكون من رواية الآباء عن الأبناء ؟ قال : نعم ، وكأبى الشيخ ابن حيان عن ابنه عبد الرزاق حكاية ، والمصنف عن ابنه أبى زرعة أحد الولى[١].

فائدة : وهى أنه قال : لا أعلم حديثا كثير الثواب مع قلة العمل أصح من حديث « من بكر وابتكر ، وغسل واغتسل ، ودنا وأنصت ، كان له بكل خطوة يمشيها كفارة سنـة » الحديث سمع ذلك شيخنا من شيخه المصنف ، وثنا بـه كذلك[٢] غير مرة ، وكذا ثنا أن شيخـه ناصر الدين بن الفرات[٣] حكى فى تاريخـه عن ولده العز عبد الرحيم[٤] يعنى شيخنا مسند عصره ، ويلتحق بهذا رواية المرء عن ابن بنته ، وفيه قصة الحبال عن عبد الغنى أنه أرسل ابن ابنته أبا الحسن بن بقا[٥] إلى بعض الشيوخ بمصر فى حديث فحدثه به فقرأه عبد الغنى عن ابن ابنته عن ذلك الشيخ .

ومن أغرب ما فى هذا الباب أن القاضى عز الدين ابن جماعة أخبر والده البـدر محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة أن ابن أخيه أبا اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعـة أنشده قال : أنشدنى عمى عماد الـدين اسماعيل قال : حفظت هذين البيتين من والدى فى النوم وهما :

---

(١) التلقيح ص ٣٧٩ ، والضوء اللامع ١١٠/٤ - ١١١ ، وفتح المغيث للعراق ٦٦/٤

(٢) الضوء اللامع ٣٤٢/١

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم بن على بن الحسن المصرى الحنفى ، ابن الفرات (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ)

(٤) هو عبـد الرحيم بن محمد المذكور ، يعرف بابن الفرات كسلفه (٧٥٩ - ٨٥١ هـ) الضوء اللامع ١٨٧/٤ - ١٨٨ ، فيه ذكر النص .

(٥) هو أبو الحسن على بن بقا الوراق مصرى ، حدث عن عبد الغنى بن سعيـد وغيره ، توفى (٤٥٠ هـ) الاكمال ٣٤٣/١ ، والعبر ٢٢٣/٣

مـــالى على[١] السلوان عنك معول فعلى م تتعب فى هواك العـــذل

يزداد حبك كل يوم جـــدة فكأن آخره لقلبي أول

فقال البدر ابن جماعة : هذه طريفة[٢] أروى هذا عن ولدى يعنى العز عن ابن أخى يعنى ابراهيم بن عبد الرحمن عن أخى يعنى اسماعيل عن والدى يعنى البرهان ابراهيم فى المنام انتهى - وقد أخبرنى بهما أبو الفتح المراغى : ثنا المصنف لفظا إملاء أنشدنا أبو اسحاق المذكور كما تقدم[٣]، ويقرب منه رواية الشمس ابن الجزرى[٤] عن ابنه أبى الخير عن أخيه أبى القاسم على عن أبيهما المذكور أولا عن محمود بن خليفة المحدث عن الدمياطى الحافظ عن شيخه يوسف بن خليل الحافظ فذكر شيئا[٥].

و من طريفه[٦] ما اجتمع فيه رواية الأبوين عن الابن كرواية أم رومان عن ابنتها عائشـــة لحديثين ، و رواية أبى بكر الصـــديق عنها أيضا لحديثين ، أفاد ذلك ابن الجوزى فى تلقيحه[٧]، و وقعت رواية أبى بكر عنها فى المستخرج لابن مندة .

(أما أبو بكر) الذى وقع فى رواية المنجنيق فى كتابـــه الأكابر عن الأصاغر (عن الحمراء) بالحاء المهملة ، لقب جاء فى عدة روايات فيها مقال ، لكن بالتصغير لقب لأم المؤمنين (عائشة) بالصرف للضرورة ، وقيل : إنه تصغير تقريب ، لأن المراد بها البيضاء فكأنها غير كاملة البياض للحديث المرفوع (فى الحبة السوداء) وإنها شفاء من كل داء (فإنه) أى أبا بكر هذا (هو ابن أبى عتيق) محمد بن عبـــد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، كما وقع التصريح بكونه ابن أبى عتيق فى صحيح البخارى ، بل وفى جل الروايات واسمه عبد الله وعائشة هى عمة والده ، (وغلط الواصف) لأبى بكر هذا (بالصديق)

---

(١) فى هـ « عن »

(٢) فى هـ « طريقة » وهو خطأ

(٣) أشار العراقى فى فتح المغيث ٦٦/٤ ، إلى هذه الحكاية الغريبة .

(٤) فى هـ « ابن الجوزى » وهو خطأ

(٥) فى ق « شيخنا » وهو خطأ

(٦) فى ق « طريفة »

(٧) ص ٣٧٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٦/٤ ، واختصار علوم الحديث ص ١٩٩

وهو شيء انفرد به المنجنيقي عن سائر أصحاب عبيد الله بن موسى الكوفي أحد الكبار من شيوخ البخاري ، وإن روى هذا الخبر عنه بواسطة أبي بكر ابن أبي شيبة حيث رواه المنجنيقي عن عبيد الله بحيث نشأ عن غلطه إدخاله لذلك في تصنيفه المشار إليه ، بل أدخله الخطيب في تصنيفه في هذا الباب ، لكن مع التنبيه على الغلط فيه ، قال : وأبو عتيق كنية أبيه محمد وهو معدود في الصحابة[1] لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ، وأبوه وجده وجد أبيه أبو قحافة صحابة مشهورون - انتهى . وادعى موسى بن عقبة انفرادهم بذلك فقال : لا نعلم أربعة أدركوا النبي ﷺ إلا هؤلاء الأربعة وذكرهم وتبعه غير واحد ، وكأنه أراد بقيد الذكور ، وإلا فعبد الله بن الزبير صحابي وهو أسن وأشهر في الصحابة من محمد ، أمه أسماء ابنة أبي بكر بن أبي قحافة[2] ، نعم ذكروا أن أسامة ابن زيد الحب بن الحب ولد له في حياة رسول الله ﷺ ، وحينئذ فهم أربعة ، إذ حارثة والد زيد صحابي كما جزم به المنذري في أماليه على مختصر مسلم ، وحديث إسلامه في مستدرك الحاكم[3] ، ونحوه ما في صحيح البخاري من حديث أسلم عن عمر في مجيء ابنة خفاف وقوله : إني لأرى أبا هذه وأخاها إلى آخره ، فإنه يقتضي أن الأخ المبهم كان صحابيا ، وإذا انضم إلى قول ابن عبد البر في ترجمة خفاف بن إيماء بن رخصة أن له ولأبيه وجده صحبة صاروا أربعة في نسق ، بل لا يبعد أن يكون للابنة المشار إليها رؤية ، لأنها ابنة صحابي ، وقد وصفت في زمن عمر بأنها ذات أولاد[4] ، وكذا ذكر الذهبي تبعا لغيره في ترجمة حذيم الحنفي والد حنيفة أن له ولابنه وابن ابنه ونافلته صحبة[5] ، ونحوه قول ابن عبد البر في إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع أنه مدح النبي

---

(١) في ز « صحابية »

(٢) علوم الحديث ص ٢٨٣ ، والارشاد للنووي ٢/٥٢٣ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٠١ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/٦٦ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، وصحيح البخاري مع الفتح ١٠/١٤٣ - ١٤٤ ، والتلقيح ص ٣٧٥

(٣) ٣/٢١٣ - ٢١٤ ، وانظر أيضا تاريخ ابن عساكر ٢/٦٩٤

(٤) الاستيعاب ٢/٤٤٩ - ٤٥٠ ، والاصابة ٢/٤٥٢ ، وصحيح البخاري مع الفتح ٧/٤٤٥ - ٤٤٦

(٥) التجريد ١/١٣٤ ، والاصابة ١/٣٩٢ ، ثم قال الحافظ : وهو غلط على غلط ، لأنه بنى على أنه والد حنيفة ، وليس كذلك .

ﷺ بشعر ، فإن كلا من سلمة و والده وجده صحابي باتفاق [١]، [٢]ومنه أن شافعا جد إمامنا الشافعي هو وأبوه السائب وجده عبيد ، وجد أبيه عبد يزيد صحابة[٣]] ولكن يقال الذى اختص به بيت الصديق كونهم مسمين، فخرج ابن أسامة وابن خفاف، وكونهم باتفاق ، فخرج حذيم وإياس وعبد يزيد[٤]، ففيهم خلاف ، بل قال الذهبي : لعل إياسا هذا ولد قديم لسلمة .

وفى الأنبياء عليهم السلام أيضا أربعة فى نسق وهم يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن ابرهيم، وقد جمع أبوزكريا بن مندة جزءا فيمن روى هو وأبوه وجده عن النبي ﷺ ، والجعابى فيمن روى هو وأبوه فقط ، وهذه الفائدة إنما ذكرت هنا استطرادا، وإلا فالأليق بها الصحابة وقد أشرت إليها هناك .

ونحو هذا الباب رواية العباس وحمزة عن ابن أخيهما النبي ﷺ فالعم بمنزلة الأب ، هكذا ذكره ابن مندة فى أمثلة الباب وتوقف فيه البلقيني .

وأغرب منه قول ابن الجوزى فى كتاب الوفاء له أن أبا طالب روى عن ابن أخيه النبي ﷺ فقال حدثنى ابن أخى الأمين وذكر شيئا، وكذا روى مصعب الزبيرى عن ابن أخيه الزبير بن بكار واسحاق بن حنبل عن ابن أخيه أحمد بن محمد بن حنبل، ومالك عن ابن أخيه اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس ، فى أمثلة كثيرة وربما يكون ابن الأخ أكبر فلا يكون مما نحن فيه[٥].

[رواية الأبناء عن الآباء] (وعكسه) أى رواية الآباء عن الأبناء، وهو رواية الأبناء عن الآباء ، الذى هو ثانى النوعين والجادة (صنف فيه) الحافظ أبونصر عبيد الله ابن سعيد بن حاتم السجزى (الوايلى) بكسر المثناة التحتانية ، نسبة لبكر بن وايل كتابا، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة نفيسة كما قال ابن كثير ، وكذا لأبي حفص بن

(١) الاصابة ٨٩/١ ، والتجريد ٤١/١ ، وفى هـ « صحابة » بدل « صحابى »
(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٣) الاصابة ١٢٣/٢ ، ١١ ، ١٣٥ ، ٤٤٥
(٤) سقطت كلمة « وعبد يزيد » من هـ
(٥) التلقيح ص ٣٧٩ ، والتدريب ٢٥٥/٢ - ٢٥٦

شاهين : كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين (وهو) أى رواية الأبناء عن الآباء كما قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوى (معال) يعنى مفاخر (للحفيد) وهو ولد الابن (الناقل) رواية، وكذا دراية من باب أولى عن أبيه عن جده، ولفظه كما رواه ابن الصلاح عن أبي المظفر ابن السمعانى لفظا عن أبي نصر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامى سمعت أبا القاسم المذكور يقول : الإسناد بعضه عوالى وبعضه معالى ؛ وقول الرجل : حدثنى أبي عن جده من المعالى ، بل قال مالك مما رويناه فيما انتقاه السلفى من الطيوريات[1] من حديثه فى قول الله عز وجل : ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾ قال : هو قول الرجل حدثنى أبي عن جدى[2].

(ومن أهمه) أى رواية الأبناء عن الآباء (إذا ما أبهما الأب) فلم يسم (أو) سمى الأب وأبهم (جد، وذاك) بحسب هذا (قسما قسمين) أحدهما ما تكون الرواية فيه (عن أب فقط) وذلك باب واسع وهو (نحو) رواية (أبي العشرا) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة بعدها راء مع القصر للضرورة ، الدارمى (عن أبه) بحذف الياء على لغة النقص كما مر أول الكتاب (عن النبي) ﷺ ، فوالد أبي العشراء لم يسم فى طرق الحديث بل ولم يأت هو إلا مكنيا (واسمها) كما قال ابن الصلاح (على الشهير) من الأقوال : (فاعلم أسامة بن مالك بن قهطم) فكذلك نسبه ابن سعد بل ونقله الميمونى عن أحمد : وجده بكسر القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط البيهقى وغيره[3]، وكذا الطاء المهملة بينهما هاء ، وقيل : حاء مهملة بدلها وآخره ميم ، بل حكى فيه أربع لغات كسر القاف والطاء ، وفتحهما ، وفتح الأول وكسر الثانى، وعكسه كاللغات فى قرطم، وقيل فى اسمها: عطارد بن برز بتقديم الراء على الزاء مع الاختلاف أهى مفتوحة أو ساكنة بل قيل : إنها لام ، وقيل: يسار أو سنان كما هو لأبي أحمد

(١) هذه عبارة عن مجموعة من الأحاديث والحكايات التى انتخبها السلفى من أصول كتب شيخه أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفى الطيورى أيام كان فى بغداد . الحافظ أبو طاهر السلفى ص ٢٠٩

(٢) علوم الحديث ص ٢٨٣ - ٢٨٥ ، والارشاد للنووى ٢/٥٢٤ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٠٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٧ ، وتفسير القرطبي ١٦/٩٣ ، وتفسير الماوردى ٣/٥٣٦ ، والآية من سورة الزخرف : ٤٤

(٣) سقطت كلمة « وغيره » من ن

الحاكم ابن بلز بن مسعود بن خولى بن حرمة بن قتادة، وقيل كما للطبرانى بلازبن يسار[١]، وقال ابن حبان : اسمه عبد الله ، وقيل : عامر[٢]، (و) القسم ر الثان) بحذف الياء من القسمين (أن يزيد فيـــه) يعنى فى السند (بعده) أى بعد ذكر الأب (كبهز) بموحدة مفتوحة ثم هاء و زاء ، هو ابن حكيم (أو) بالنقـــل (عمرو) هو ابن شعيب (أبا) يعنى لحكيم أبي بهز (أو) يزيد (جده) أى جد عمرو ، مع كون التعبير فى الموضعين بقوله عن جده غير أن مرجع الضمير فيهما مختلف ، ففى الأول لبهز وجده وهو معاوية بن حيدة بن معاوية القشيرى صحابي شهير ولا يصح أن يكون الضمير فيـــه لحكيم فإن جده حيدة لم ينقل له حديث عن النبي ﷺ مع كونه صحابيا و رواية حفيده عنه كما فى دلائل النبوة للبيهقى وغيرها من طريق داود بن أبي هند عن بهز بن حكيم عن أبيـــه عن جده حيدة بن معاوية[٣] أنه خرج معتمرا فى الجاهلية فإذا هو بشيخ يطوف بالبيت فذكر قصة[٤]، وفى الثانى لشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص لجده هو عبد الله الصحابي الشهير ، و يروى بكل من السندين نسخة كبيرة حسنة ، والثانية أكثرها فقهيات جياد وكل من النسختين مختلف فى الاحتجاج به لمـــا قيل من أن سماعهما من ذلك إنما هو اليسير والباقى من صحيفة وجداها ، (و) لكن (الأكثر) من المحدثين[٥] (احتجوا بـ) حديث (عمرو حملا له) أى لجده فى الإطلاق (على الجد الكبير الأعلى) وهو الصحابي دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك ، فقال البخارى: رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه

(١) هكذا فى جميع النسخ الموجودة عندنا ، وفى التهذيب والتقريب « بلال بن يسار » والله أعلم بالصواب .

(٢) علوم الحديث ص ٢٨٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٦٧ ، والتـــاريخ الكبير ١/٢/٢١ - ٢٢ ، والطبقـات لابن خياط ص ٤١ ، وطبقات ابن سعد ٧/٨٥ ، ٢٥٤ ، ومشاهير علماء الامصار ص ٤٢ ، والثقـــات لابن حبـــان ٣/٣ ، والكنى للدولابى ٢/٣١ ، والجمهرة ص ٢٢٩ ، والاكمال لابن ماكولا ٦/٢٠٨ ، والاستيعاب ٣/١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، وأسد الغـــابة ٥/٤٤ - ٤٥ ، وتهـــذيب الكمال ٣/١٦٢٧ ، والتهذيب ١٢/١٦٧ ، والاصابة ١/١١٩ ، ٤/١٤٩

(٣) كذا فى الأصل والاصابة و هـ ، وفى ز والدلائل معاوية بن حيدة .

(٤) راجع لذلك علوم الحديث ص ٢٨٤ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٢/٢١ ، ٥/٣٧٨ ، والاصابة ١/٣٦٥-٣٦٦

(٥) زاد فى هـ « كما قال ابن الصلاح »

أحد من المسلمين ، قال البخارى : فمن الناس بعدهم ؟ زاد فى رواية والحميدى[1]، وقال مرة : اجتمع على وابن معين وأحمـــد وأبوخيثمة وشيوخ من أهل العلم يتذاكرون حديث عمرو بن شعيب ، فثبتوه وذكروا أنه حجة ، وقال أبو جعفر : أحمد بن سعيد الدارمى هو ثقة روى عنه الذين نظروا فى الرجال مثل أيوب والزهرى والحكم ، واحتج أصحابنا بحديثه وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وقال أبوبكرالنيسابورى : صح سماع عمرو بن شعب وسماع شعيب من جده . وقال يعقوب بن شيبـــة : ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر فى الحديث وينتقى الرجال يقول فيـــه شيئا ، وحديثه عندهم صحيح ، وهو ثقـة ثبت والأحاديث التى أنكروا من حديثه إنما هى لقوم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح ، قال · وسمعت ابن المدينى يقول : قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله ، وقال ابن المدينى : هو عندنا ثقة ، وكتابه صحيح ، وقال الحسن ابن سفيـان عن إسحاق بن راهويه : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر ، قال النووى فى شرح المهـــذب : وهذا التشبيه فى نهاية الجلالة من مثل اسحاق ، وقد أخرج له ابن خزيمة فى صحيحه والبخارى فى جزء القراءة خلف الامام له على سبيل الاحتجاج وآخرون ، وخالف آخرون فضعفه بعضهم مطلقـــا ، وبعضهم فى خصوص روايته عن أبيه عن جده ، والاطلاق محمول عليه ، فقال ابن المدينى عن يحيى بن سعيد : حديثه عنـــدنا واهى، وقال الميمونى : سمعت أحمد يقول له أشياء منها مناكير ، وإنمـــا يكتب حديثه للاعتبار فأما أن يكون حجة فلا ، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين: ليس بذلك ، وفى رواية عنه هوعن أبيه عن جده كتاب أى وجادة ، وليس المراد مكاتبة ، قال : ومن هنـــا جاء ضعفه ، وقال الآجرى : قلت لأبى داود : هوعندك حجة ، قال : لا ، ولا نصف حجة ، وحكى فى شرح المهذب أن الشيخ أبا إسحاق

(١) فى ز « الحيدى » باسقاط « و »

نص فى كتـــابه : اللمع وغيره من أصحابنـا على أنه لا يجوز الاحتجاج بـــه هكذا ، قال : وأكثر الشيخ من الاحتجاج به فى المهذب كأنه لما ترجح عنده حال تصنيفه ، وفصل الدارقطنى بأنه إن أفصح بتسمية جده عبد الله كان صحيحا لأن شعيبـا سمع منه ولم يترك حديثه أحد من الأئمة ، وكذا إن قال عن جده سمعت النبى ﷺ ، لأن محمدا والد شعيب لم يدرك النبى ﷺ وإلا فلا ، وكذا فصل غيره بأنـــه ان استوعب ذكر آبائه كما وقع فى رواية عنـــد ابن حبان فيها عن عمرو بن شعيب عن أبيـه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيـه فهو حجة أو يقتصر على قوله عن أبيه عن جده فلا ، لكن قد قال العلائى : إن ما يجىء فيه التصريح برواية محمد شاذ، نادر لاسيما وقد قيل: إنه مات فى حياة والده وإن الذى كفل شعيبا هو جده .

وبالجملة فالمعتمد من هذا كلـه الأول كما تقدم ولكن الظاهر كما قال شيخنا : إن شعيبا إنما سمع من جده بعض تلك الأحاديث، والباقى صحيفة، ويشهد له قول أبى زرعة: روى عنه الثقات ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وهو ثقة فى نفسه ، إنمـــا يتكلم فيه بسبب كتاب عنده ، وما أقل ما تصيب عنده مما روى عن أبيه عن جده من المنكر ونحوه قول ابن معين : هو ثقة فى نفسه ، ومـا روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه فليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنـــه مرسل ، وجد شعيب كتب جده عبـد الله بن عمرو فكان يرويها عنه إرسالا وهى صحاح عن عبـد الله غير أنه لم يسمعها ، قال شيخنـا : فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثـه صحاح غير أنه لم يسمعها وصح سماعـــه لبعضها ، فغـــاية الباقى أن يكون وجادة صحيحة وهى أحد وجوه التحمل ، وقد صنف البلقينى بذل الناقد بعض[1] جهده فى الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[2]،

(١) سقطت كلمة « بعض » من ز

(٢) زاد فى ز « وسبقه العلائى لذلك »

وجمع مسلم جزءا فيما استنكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب، والحافظ عبد الغنى بن سعيد فيمن روى عنه من التابعين[١] ثم إن هذا القسم الثانى يتنوع أنواعا بالنظر لكثرة الآباء وقلتها .

(و) قد (سلسل الآبا) بالقصر ، أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن عبد الله (التميمى) الفقيه الحنبلى ، وهو — كما قال ابن الصلاح — : ممن كانت له ببغداد فى جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى (فعد) فيما رواه روايته (عن تسعة) كل واحد منهم روى عن أبيه ، وذلك فيما رواه الخطيب قال حدثنا عبد الوهاب المذكور من لفظه سمعت أبى أبا الحسن عبد العزيز يقول : سمعت أبى أبا بكر الحارث يقول : سمعت أبى أسدا يقول : سمعت [[٢]أبى الليث يقول : سمعت أبى سليمان يقول : سمعت] أبى الأسود يقول : سمعت أبى سفيان يقول : سمعت أبى يزيد يقول : سمعت أبى أكينة يقول : سمعت على بن أبى طالب رضى الله عنه وقد سئل عن الحنان المنان ، فقال الحنان : هو الذى يقبل على من أعرض عنه ، والمنان الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال .

(قلت) : هكذا اقتصر ابن الصلاح على هذا العدد ، وقال : إنه من أطرف ذلك (و) لكن (فوق ذا ورد) فباثنى عشر فيما أخبرنى أبو المعالى ابن الذهبى

---

(١) علوم الحديث ص ٢٨٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ٦٧ - ٦٩ ، والتدريب ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٩ ، والتأريخ الكبير ٣٤٢/٦، والثقات للعجلى ١٧٨/٢ ، والجرح والتعديل ٢٣٨/٣/١، والضعفاء الصغير للبخارى ص ١٦٩ ، والمستدرك للحاكم ١٠٥/١ ، ٥٤٨ ، ٦٥/٢ ، ٤٧ ، ٣٨١/٤ ، وسنن الدارقطنى ٣١٠/٢ ، وسنن الترمذى ١٤٠/٢ ، والمجروحين لابن حبان ٧٢/٢ ، والكامل لابن عدى ١٧٦٦/٥، والتأريخ لابن معين ٤٤٦/٢ ، وكلامه فى الرجال ص ٤٨ ، وتأريخ دمشق ٤٧٢/١٣ - ٤٨١ ، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٢٧/٢ ، وتهذيب الكمال ١٠٣٦/٢ ، وجامع التحصيل ص ٢٣٨ ، والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٣٥٢/١ ، والنقصى ص ٢٥٤ ، وميزان الاعتدال ٢٨٩/٢، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٥، والمغنى فى الضعفاء ٤٨٤/٢ ، ونصب الراية ٥٨/١ ، ٥٩ ، والتهذيب ٤٨/٨ ، وشرح المهذب ١١٠/١ - ١١١ ، وتهذيب الأسماء ٢٨/٢/١ ، واللمع وشرحه ٦٢٩/٢

(٢) سقط ما بين المكوفتين من ز

أنا أبو هريرة ابن الحافظ أنا البهاء أبو محمد ابن عساكر عن كريمة ابنة عبد الوهاب حضورا و إجازة قالت : أنا مسعود بن الحسن الثقفي والقاسم بن الفضل الصيدلاني وعبد الحاكم بن ظفر ومحمد بن علي بن محمد قالوا : أنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب بهذا السند إلى أكينة قال : سمعت أبي الهيثم يقول : سمعت أبي عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما اجتمع قوم على ذكر إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ، وسنده كما قال العلائي : غريب جدا . قال : ورزق الله كان إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين ، متقدما في عدة علوم ، مات سنة ثمان وثمانين وأربع مائة (٤٨٨ هـ) ، وأبوه إمام مشهور أيضا ولكن جده عبد العزيز متكلم فيه كثيرا على إمامته ، واشتهر بوضع الحديث ، وبقية آبائه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلا ، وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضا بالتغيير أي فزاد في الثاني أبا لأكينة وهو الهيثم وجعله من رواية أبيه عبد الله وجعله صحابيا .

وبأربعة عشر في عدة أحاديث منها ما رواه أبو سعد ابن السمعاني في الذيل قال : أنا أبو[1] شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراءتي وأبو بكر محمد بن علي ابن ياسر الجياني من لفظه قالا : حدثنا السيد أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب من لفظه ببلخ حدثني سيدي والدي[2] أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربع مائة حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله سنة أربع وثلاثين وأربع مائة ، حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد حدثني أبي محمد بن عبيد الله حدثني أبي عبيد الله ابن علي حدثني أبي[3] علي بن الحسن حدثني أبي الحسن[4] بن الحسين حدثني أبي الحسين بن جعفر وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة ، حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة حدثني أبي عبيد الله حدثني أبي الحسين الأصغر حدثني أبي زين العابدين علي ابن الحسين بن علي عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ :

---

(١) سقت كلمة « أبو » من ز

(٢) سقطت كلمة « والدي » من هـ

(٣) في ز « ابن » بدل « أبي » وهو خطأ

(٤) في ز « الحسين »

« ليس الخبر كالمعاينة » وحديث « المجالس بالأمانة » و « الحرب خدعة » و « المستشار مؤتمن » و « المسلم مرآة المسلم[١] » .

قال شيخنا : ولفظه : « حدثنى سيدى والدى » وهو اصطلاح لا يعرف فى المتقدمين ، والمتون منكرة بهذا الإسناد يعنى لكونها جاءت من غير هذه الطريق ، وقد أخرج أولها أحمد وابن منيع والطبرانى عن ابن عباس ، وغيرهم عن أنس[٢] ، ونحوه قول ابن دحية فى المولد[٣] : أخبرتنى خالة أبى أمة العزيز قالت : حدثنى جدى الحسن حدثنى أبى موسى حدثنى أبى على حدثنى أبى الحسين حدثنى أبى جعفر حدثنى أبى على حدثنى أبى محمد حدثنى أبى على حدثنى أبى موسى حدثنى أبى جعفر حدثنى أبى محمد الباقر حدثنى أبى على حدثنى أبى الحسين حدثنى أبى على بن أبى طالب قال : كان لى شارف من نصيبى ببدر ، نقلته من خط مغلطاى .

وقد صنف ابن أبى خيثمة جزءا فيمن روى عن أبيه عن جده وهو فيما أعلم أول مصنف فيه ، وكذا المزى وأرسل به إلى الدمياطى شيخه لكونه كان أرسل إليه من مصر يسأله عن جمل من ذلك ، والعلائى ، وهو أجمع مصنف فى ذلك سماه : الوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ ، وقد لخصه شيخنا ، وذكر أبو الفضل ابن طاهر فى آخر كتابه فى المبهمات منه فصلا كبيرا ، والقطب القسطلانى منه جملة .

---

(١) انظر لذلك علوم الحديث ص ٢٨٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٠-٧١ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٤-٣٠٥ ، والتدريب ٢/٢٦٠ - ٢٦٢

(٢) حديث ابن عباس أخرجه أحمد ١/٢١٥ ، ٢٧١ ، والطبرانى فى معجمه الكبير (١٢٤٥١) ، والبزار (٢٠٠) كشف الأستار ، وابن حبان (٢٠٨٧ و ٢٠٨٨) ، والحاكم فى مستدركه ٢/٣٢١ . وقال : صحيح على شرط الشيخين و وافقه الذهبى . قال فى المجمع ١/١٥٣ : و رجال أحمد رجال الصحيح ، والخطيب فى تأريخه ٦/٥٦ و ٨/١٢ ، واسناده صحيح ، وحديث أنس رواه الطبرانى فى الأوسط ، قال فى المجمع ١/١٥٣ : رجاله ثقات ، والخطيب فى تأريخه ٦/٢٠٠ ، و ٦/٣٦٠ ، وانظر أيضا المتعبر للزركشى ص ١٨١

(٣) اسمه الكامل « التنوير فى مولد السراج المنير »

السابق واللاحق

وصنفوا فى سابق ولاحق ... وهو اشتراك راويين سابق
موتا كزهرى وذى تدارك ... كابن دويد رويا عن مالك
سبع ثلاثون وقرن وافى ... أخر كالجعفى والخفاف

وهو نوع ظريف سماه كذلك الخطيب، وأما ابن الصلاح فإنه قال: معرفة من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر، وفائدة ضبطه الأمن من ظن سقوط شيء فى إسناد المتأخر، وتفقه الطالب فى معرفة العالى والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ[1] ومن به ختم حديثه، وتقرير حلاوة علو الإسناد فى القلوب، وعلى الأخيرة اقتصر ابن الصلاح، لكن قال ابن كثير: وقد أكثر المزى فى تهذيبه من التعرض لذلك، يعنى كون فلان آخر من روى عن فلان وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين، وليس فى المهمات فيه، وهو متعقب بأول فوائده[2].

(وصنفوا) كالخطيب ثم الذهبى (فى سابق ولاحق، وهو اشتراك راويين سابق موتا كزهرى) وهو محمد بن مسلم بن شهاب (و) لاحق (ذى تدارك) للسابق (كابن دويد) بمهملتين، مصغر هو زكريا الكندى، فإنهما (رويا) جميعا (عن مالك) بن أنس و(سبع) بسين مهملة ثم موحدة و(ثلاثون) من السنين (وقرن وافى) أى تام (أخر) بضم أوله ابن دويد بها عن الزهرى، فإنه كانت وفاته فى سنة نيف وستين ومائتين، والزهرى مات فى سنة أربع وعشرين ومائة. ولكن التمثيل بابن دويد غير جيد، فقد كان كذابا رمى بالوضع، والصواب أن آخر الرواة عن مالك كما قاله المزى: أحمد بن اسماعيل السهمى لكن لا تبلغ المدة بينه وبين الزهرى ذلك، فإن السهمى كانت وفاته فى سنة تسع وخمسين ومائتين (٢٥٩ هـ)، فيكون بينه وبين الزهرى

(١) فى ز «شيخ» بدون التعريف.

(٢) علوم الحديث ص ٢٨٦؛ والارشاد للنووى ٢/٥٢٨؛ والسابق واللاحق ص ٤٧ - ٤٨، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٢، واختصار علوم الحديث ص ٢٠٥، والتدريب ٢/٢٦٣، ونزهة النظر ص ١١١.

مائة وخمسة وثلاثون سنة ، والسهمي و إن كان ضعيفا أيضا فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك ، قال ابن الصلاح : ولقد حظى مالك بكثير من هذا النوع[١].

و (كالجعفي) بضم الجيم ثم عين مهملة وفاء ، كما سلف في آداب طالب الحديث ، وهو محمد بن اسماعيل البخاري (و) أبي الحسين أحمد بن أبي نصر محمد بن أحمد بن عمر النيسابوري الزاهد (الخفاف) بفتح الخاء المعجمة ثم فاء مشددة ، نسبة لعمل الخفاف أو بيعها ، في مجرد طول المدة بين وفاتيهما لا في خصوص المدة قبلها ، إذ بينهما مائة سنة وثمانية وثلاثون سنة وأزيد لأن وفاة الجعفي كانت في شوال سنة ست وخمسين ومائتين ، والخفاف في ثاني عشر شهر[٢] ربيع الأول سنة خمس وتسعين وثلاث مائة ، وقول المصنف : إنها في سنة ثلاث وتسعين غلط ، مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن اسحاق السراج ، فإن البخاري روى عنه أشياء في تأريخه وغيره وصح سماع الآخر منه كما هو بخط أبيه[٣] أبي نصر حتى صار واحد عصره في علو الإسناد حسبما ذكره الحاكم في تأريخ نيسابور ، قال : وكان مجاب الدعوة ـ انتهى . وقد وقعت لنا جملة من عواليه[٤].

وكأبي عمرو أحمد بن المبارك المستملي الحافظ المشهور الراوي عن قتيبة وطبقته ، والحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، بين وفاتيهما مائة وستة وأربعون سنة[٥]، مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ، لكن ثانيهما بالإجازة المكاتبة حتى كان خاتمة أصحابه على وجه الأرض ، وكمحمد بن طاهر الحافظ ومحمد

(١) علوم الحديث ص ٢٨٦ ، والارشاد للنووي ٥٢٨/٢ ، والسابق واللاحق ص ٢٢٠ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٢/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ، وتهذيب الكمال ٢٦٦/١ ، وتأريخ بغداد ٢٢/٤ ـ ٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٤/١٢ ـ ٢٥

(٢) سقطت كلمة « شهر » من ز

(٣) في ز « ابنه »

(٤) علوم الحديث ص ٢٨٦ ، والارشاد للنووي ٥٢٩/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٣/٤ ، ونزهة النظر ص ١١٢ ، والسابق واللاحق ص ٣٢٥ ، والأنساب ١٧٢/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤٨١/١٦ ـ ٤٨٢

(٥) ذلك لأن أبا نعيم الحافظ مات في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربع مائة ، وأحمد المستملي توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٤٦٢/١٧ ، ٣٧٥/١٣

ابن الحسن بن عبد السلام السفاقسى بين موتيهما مائة[١] وسبعة وأربعون سنة[٢] مع اشتراكهما فى الرواية عن السلفى ، الأول بالسماع ، والثانى بالحضور ، قال الذهبي : وهذا شيء لم يتفق لأحد أبدا فيما علمت فى السابق واللاحق ، كذا قال ، وهو مردود بأبي على البردانى أحد شيوخ السلفى وأبي القاسم عبد الرحمن بن مكى الطرابلسى سبط السلفى ، فبين وفاتيهما مائة وخمسون سنة ، لأن وفاة البردانى على رأس الخمس مائة ، والآخر سنة خمسين وست مائة مع اشتراكهما فى الرواية عن الحافظ السلفى . قال شيخنا : وهذا أكثر ما حصل الوقوف عليه فى أمثلة ذلك من المدة بين الوفاتين[٣]، كذا قال ، وهو محمول على السماع وإلا فقد تأخر بعد السبط جماعة منهم محمد بن الحسن ابن عبد السلام أبو بكر السفاقسى ، ويعرف بابن المقدسية لكون أمه أخت الحافظ بن المفضل المقدسى ، مات فى سنة أربع وخمسين ، وهو ممن يروى عن السلفى حضورا الحديث المسلسل بالأولية فقط ، وتأخر بعده قليلا جماعة لهم إجازة من السلفى كابن خطيب القرافة[٤] وغيره ، على أن وفاة البردانى كانت فى جمادى كما قاله ابن السمعانى وتبعه ابن الأثير ، أو شوال كما جزم به الذهبي سنة ثمان وتسعين وأربع مائة ، وحينئذ فالمدة أزيد مما ذكره شيخنا بنحو سنتين .

وغالب مايقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر زمانا بعد موت أحد الراويين الذى سمع منه عند تقدم سنه حال كون المستمع فى ابتداء أمره حتى يسمع منه عند تقدم سنه بعض الأحداث ، ويعيش بعد السماع منه دهرا طويلا ، فيحصل من مجموع ذلك

---

(١) فى ق « مائة سنة »

(٢) ذلك لأن محمد بن طاهر الحافظ توفى فى شهر ربيع الأول سنة سبع وخمس مائة ، والسفاقسى مات فى جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وست مائة ، سير أعلام النبلاء ١٩/٣٧١ ، ٢٣/٢٩٥ - ٢٩٦ ، وقول الذهبي الآتى فى سير أعلام النبلاء ٢١/٢٠ - ٢١

(٣) نزهة النظر ص ١١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٧٨ - ٢٧٩ ، ١٩/٢٢١ ، والأنساب ٢/١٤٥ ، واللباب ١/١٣٥ ، والمنتظم ٩/١٤٤ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٦٨ ، اسم البردانى أحمد بن محمد بن أحمد البغدادى البردانى .

(٤) هو الشيخ العالم أبو عمرو عثمان بن على بن عبد الواحد بن الحسين القرشى الاسدى الدمشقى الناسخ ، ابن خطيب القرافة ، توفى فى ثالث ربيع الآخر سنة ست وخمسين وست مائة ، سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٤٧ - ٣٤٨

نحو هذه المدة ، ثم إنه لأجل اختلاف المدد بين الراويين بالنظر لما لذلك من الأمثلة لم يحده ابن الصلاح وأتباعه بقدر معين ، بل قال : من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر . وتباين وقت وفاتيهما تباينا شديدا يحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر منهما غير معـــدود من معاصرى الأول[١] ، وقد حدده الخطيب فيما نقل عن شيخنا بخمسين أو ثلاثين سنة على اختلاف الناقلين عنه . قال شيخنا مما هو مؤيد للنقل الأول : وكأن أعمار هذه الأمة لما كانت ما بين الستين والسبعين كان الزائد على المقدر هنا يقع بعده الطلب ، فكأن المتأخر بهذا القدر تأخر بقرن[٢] .

ومن طريف ما يدخل فى هذا النوع ما رويناه عن ابراهيم بن طالب أنه قال : سمعت عبد الرحمن بن بشر بن الحكم يقول : حملنى أبى على عاتقـــه فى مجلس سفيان بن عيينة ، فقـــال : يا معشر أصحاب الحديث : أنا بشر بن الحكم بن حبيب سمع أبى الحكم من سفيان وقد سمعت أنا منه ، وحدثت عنه بخراسان ، وهذا ابنى عبد الرحمن قـــد سمع منه[٣] ، ونحوه أن القـــاضى جلال الدين البلقينى كتب عن شيخنا بعض تصانيفه وقابله معه ، وتأخر شيخنا حتى أخذ عنه حفيدا القاضى[٤] وأبوهما ، بل و ولد كل من الحفيدين[٥] ، وكذا اتفق أن أبا العبـــاس الأصم صاحب الربيع سمع منه الحسن بن

---

(١) علوم الحـــديث ص ٢٨٦ ، والارشاد للنووى ٥٢٨/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٧٢/٤ ، ونزهـــة النظر ص ١١١ - ١١٢ - والسابق واللاحق ص ٤٧

(٢) فى هامش الأصل «بأن يطلب المتأخر وهو ابن عشرين سنة أو دونها» قلت: وقد حدده الخطيب بقوله: وجعلت اعتبار أقل مددهم أن تكون زائدة على الستين، دون ما قصرعنها من الستين لأنها القدر الذى حده رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أعمار امته والغاية الموقتة لاعذار الله عز وجل إلى خليقته . السابق واللاحق ص ٤٨ . وصحيح البخارى ٢٣٨/١١

(٣) تهذيب الكمال ٧٧٦/٢ ، والتهذيب ١٤٤/٦

(٤) فى هـ « حفيد القاضى » وهو خطأ

(٥) أما القاضى فهو عبـــد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الجلال البلقينى (٧٦٣ ـــ ٨٢٤ هـ) وأما حفيداه فهما على بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير أبو الحسن البلقينى الشافعى (٨٠٤ - ٨٨٣ هـ) ، وأحمد بن محمـــد بن عبد الرحمن البلقينى القاهرى (٨٠٨ - ٨٨١ هـ) . وأما أبوهما فهو محمد بن عبد الرحمن التاج أبوسلمة البلقينى (٧٨٧ - ٨٥٥ هـ) . وأما ابن على فهو عبد الرحمن بن على بن محمد بن عبد الرحمن (٨٣٤-٨٦٦ هـ) . وأما ابن أحمد فهومحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن (٨٣٤ - ٨٩٢ هـ) . الضوء اللامع ١٠٦/٤ ، ٣١٠/٥ ، ١١٩/٢ - ١٢٠ ، ٢٩٤/٧ ، ١٠٢/٤ ، ٧٠/٧ على حسب الترتيب .

الحسين بن منصور كتاب الرسالة[١]، ثم سمعه منه ابنه أبو الحسن[٢]، ثم سمعه منه[٣] أبو نصر ابن أبي الحسن[٤]، ثم سمعه منه عمر بن أبي نصر[٥]، ويوصف من يتفق له ذلك بملحق أبناء الأحفاد بالأجداد وهذا غاية ما يكون.

ويدخل فى هذا الباب نوع مستغرب يتعلق بتعدد الأنساب[٦] صنف فيه عبد الغنى ابن سعيد، فذكر عمر بن عبد العزيز بن مروان بينه وبين فهر بن مالك جماع قريش[٧] ثلاثة عشر أبا، وأبو بكر محمد بن الحارث بن أبيض بن أسود بن نافع الفهرى بينه وبين فهر ثلاثة عشر أبا، ومات عمر سنة إحدى ومائة. ومات أبو بكر سنة ثمان وأربعين وثلاث مائة، فبينهما فى الوفاة مائتان وسبع وأربعون سنة، وعبد الصمد ابن على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فى التعدد مثل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وبينهما فى الوفاة مائة وبضعة وثلاثون سنة.

من لم يرو عنه إلا راو واحد

ومسلم صنف فى الوحدان ... من عنه راو واحد لا ثانى
كعامر بن شهر أو كوهب ... هو ابن خنبش وعنه الشعبي
وغلط الحاكم حيث زعما ... بأن هذا النوع ليس فيهما
فى الصحيح أخرجا المسيبا ... وأخرج الجعفى لابن تغلبا

---

(١) فى ز «كاتب الرسالة»
(٢) فى ز أبو الحسين «هو محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور الحافظ الامام أبو الحسن النيسابورى التاجر المتوفى (٣٥٥ هـ). شذرات الذهب ٣/١٧
(٣) زاد فى ز «ابنه»
(٤) فى ز «أبو نصر بن أبي الحسين»
(٥) انظر لسماع أكثرهم تذكرة الحفاظ ٣/٨١٦، وتاريخ دمشق ١٦/١٣٥، ولعل أصل النص فى تاريخ نيسابور للحاكم.
(٦) فى هـ «الانسان» وهو خطأ
(٧) سقطت كلمة «جماع قريش» من هـ

(من لم يرو عنه) من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم (إلا راو واحد ، ومسلم) صاحب الصحيح (صنف فى) المنفردات و (الوحدان) من النساء والرجال مما أصل ابن طاهر به عندى . وعليه خط العلاء[١] مغلطاى ، وقال : إن له عليه زوائد سيفردها وهو (من عنه) أى الراوى انفرد بالرواية (راو واحد لا ثانى) له ، وأمثلته إما (كعامر بن شهر) الهمدانى (أو) بالنقل (كوهب هو ابن خنبش) بمعجمة ثم نون ثم موحدة ثم معجمة ، وزن جعفر الطائى الذى لكل واحد منهما صحبة وعداده فى أهل الكوفة (وعنه) أى عن كل واحد منهما تفرد بالرواية عامر بن شراحيل (الشعبي) بفتح المعجمة فيما ذكره مسلم وغيره ، ولأولهما ذكر[٢] فى السيرة ، فقد ذكر سيف بن عمر التميمى فى الفتوح عن طلحة الأعلم عن عكرمة عن ابن عباس أنه أول من اعترض فى ناحيته[٣] على الأسود العنسى لما ادعى النبوة وكابره : وكان أحد عمال النبى ﷺ على اليمن ، وأما ثانيهما فتسميته بوهب هى الأكثر ، ووقع فى رواية لابن ماجه تسميته هرما ، وكذا ذكره الحاكم وأبو نعيم فى علومهما ، وخطأ ذلك ابن الصلاح تبعا للخطيب ، وكذا نص أبو عيسى الترمذى وغيره على أن ذلك غلط ، وقال الدارقطنى : وهم فيه داود بن يزيد الأودى عن الشعبي، وإنما هو وهب ، كذلك رواه الحفاظ[٤] عن الشعبي ، قلت : ممن رواه كذلك بيان وفراس وجابر وهو المحفوظ المشهور ، والأولان أوثق من داود ، ولذا قال المزى : من قال : وهب ، أكثر وأحفظ[٥].

(١) فى هـ « العلامة » وفى ز « الحافظ »

(٢) فى ز « ذكره »

(٣) فى هـ « ناحية »

(٤) فى ز « الحافظ »

(٥) المنفردات والوحدان ص ٤ ، والمخزون للازدى ص ١٢٥ ، ١٦٣ ، ومسند أحمد ١٨٦/٤ ، وابن ماجة ٩٩٦/٢ ، وسنن الترمذى ٢٧٦/٣ ، والالزامات ص ٨٥ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٦ ، والمؤتلف والمختلف للدارقطنى ٦٩٥/٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٨٧ ، والارشاد للنووى ٥٣١/٢ - ٥٣٢ ، وتهذيب الكمال ١٤٣٦/٣ ، والاستيعاب ٧٩٢/٢ ، ١٥٦٠/٤ ، والاصابة ٢٥١/٢ . ٦٤١/٣ ، وأسد الغابة ١٢٦/٣ ، ٤٥٧/٥ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٧٣/٤ - ٧٤ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٠٦ ، وتحفة الأشراف ٦٩/٩ ، والتهذيب ٢٧/١١ ، ١٦٣ ، والتلقيح ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

(وغلط الحاكم) أبو عبد الله صاحب المستدرك وغيره من غير واحد (حيث زعما) فى المدخل إلى كتابه الإكليل ، وتبعه صاحبه البيهقى فى السنن وغيرها (بأن) أى أن (هذا النوع ليس فيهما) أى ليس فى الصحيحين التخريج عن أحد من الصحابة فمن بعدهم ممن لم يرو عنه إلا واحد ، وممن غلطه ابن طاهر والحازمى وابن الجوزى وغيرهم (ففى الصحيح) للبخارى ومسلم (أخرجا المسيبا) بضم الميم وفتح المهملة ثم تحتانية مفتوحة أو مكسورة كما ضبطته فى معرفة الصحابة ، صحابى حديث وفاة أبى طالب إذ أورداه[1] من جهته ، وهو ابن حزن الصحابى أيضا ابن وهب القرشى مع أنه لم يرو عنه سوى ابنه سعيد ، وعده مسلم وأبو الفتح الأزدى فيمن لم يرو عنه إلا واحد[2].

(وأخرج الجعفى) بضم الجيم كما مضى قريبا وهو البخارى وحده (لابن تغلبا) بفتح المثناة الفوقانية ثم غين معجمة ساكنة بعدها لام مكسورة ثم موحدة مفتوحة[3]، هو عمرو ، صحابى حديث « إنى لأعطى الرجل ، والذى أدع أحب إلى » مع أنه لم يرو عنه سوى الحسن البصرى فيما قاله مسلم والحاكم وغيرهما ، وكذا لم يذكر البخارى له راويا غيره ، ولكن قد ذكر ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ، ثم ابن عبد البر أن الحكم بن الأعرج روى عنه أيضا ، وحينئذ فليس من أمثلة هذا النوع ، وقد اعتذر المؤلف فى اتباعه لمن ذكره بأنه لم ير روايته عن الحكم فى شىء من طرق أحاديث عمرو[4].

---

(١) فى ز « أخرجاه »

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٣/٢٢٢ ، وصحيح مسلم مع النووى ١/٢١٤ . ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٨ ، وشروط الأئمة الستة ص ١٧ - ١٨ ، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٠، وعلوم الحديث ص ٢٨٨ ، والارشاد للنووى ٢/٥٣٤ ، والمدخل للحاكم ص ٩ - ١٠، والسنن الكبرى للبيهقى ٤/١٠٥ ، والمنفردات والوحدان ص ٣ ، والموضوعات لابن الجوزى ١/٣٤ ، والالزامات ص ٧٣ ، والتهذيب ١٠/١٥٢

(٣) سقطت كلمة « مفتوحة » من ز

(٤) الجرح والتعديل ٣/١/٢٢٢ ، وصحيح البخارى ٦/٢٥٠ ، والمنفردات والوحدان ص ٤ ، والتأريخ الكبير ٣/٢/٣٠٤ ، والالزامات ص ٧٤ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٧ ، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٨٨ ، والاستيعاب ٣/١١٦٦ ، المخزون للأزدى ص ١٢٦ ، والتلقيح ص ٢٠٨ ، والتقييد والايضاح ص ٣٠٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٤

وعلى كل حال فقد أخرج البخارى لمرداس بن مالك الأسلمى الصحابى وهو أيضا لم يرو عنه سوى قيس ابن أبى حازم كما جزم بـه مسلم والأزدى وجماعة[١]. ولزاهر ابن الأسود الأسلمى الصحابى مع تفرد ابنه مجزاة عنه كما قالـه مسلم وغيره[٢]: ومسلم لطارق الأشجعى الصحابى مع تفرد ابنه أبى مالك سعد عنه كما قاله مسلم أيضا[٣] فى أمثلة من الصحابة فمن بعـدهم، ذكر ابن الصلاح منها ما تعقبه العلاء مغلطاى وغيره فى كثير منه، ونبه عليـه المصنف فى تقييده، مع قول ابن الصلاح: واعلم أنه قـد يوجد فى بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف فى تفرده، بل قال عقب ما نقله عن الحاكم من ذلك: وأخشى أن يكون فى تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التى جعله منهـا معتمدا على الحسبان والتوهم، وقدمت منهـا فى المجهول مما هو فى الصحيحين وغيرهما، ولا انتقـاد فيه جملة وبينت[٤] هناك من كلام الحاكم نفسه ما يقتضى تخصيص مقاله بغير الصحابى، وأن شيخنا قال: إنه ليس فى الكتـابين حديث أصل لمن بعدهم من رواية من ليس لـه إلا راو واحد فقط، فراجعه فيـه إن شاء الله تزول نسبة الحاكم إلى الغلط[٥].

من ذكر بنعوت متعددة

واعن بأن تعرف ما يلتبس ... من خلة يعنى بهـا المدلس

من نعت راو بنعوت نحو ما ... فعـل فى الكلبى حتى أبهما

---

(١) المخزون للأزدى ص ١٥٠، والمنفردات والوحدان ص ٣، والالزامات ص ٦٨، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩٦، وعلوم الحديث ص ٢٨٨، وشروط الأئمة الستة ص ١٧، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٢، وصحيح البخارى ٢٥١/١١. والتاريخ الكبير ٤٣٤/١/٤، والمدخل للحاكم ص ١٠

(٢) المنفردات والوحدان ص ٣، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٣، والالزامات ص ٦٨، وصحيح البخارى ٧ / ٤٥١

(٣) المنفردات والوحدان ص ٦، والمخزون ص ١٧٦، والالزامـات ص ٦٩، وشروط الأئمـة الخمسة ص ٢٥ - ٢٦، وصحيح مسلم مع النووى ٢١٢/١ : ١٩/١٧ - ٢٠، والتلقيح ص ٢٠٨

(٤) فى هـ « بشت »

(٥) علوم الحديث ص ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، والتقييد والايضاح ٣٠٩ - ٣١٢، وهدى الساري ص ٩

محمد بن السائب العلامه سماه حمادا أبو أسامه

وبأبي النضر ابن إسحاق ذكر وبأبي سعيد العوفي شهر

(من ذكر) من الرواة (بنعوت متعددة) وهو نوع مهم وفن — كما قال ابن الصلاح — : عويص بمهملتين أوله وآخره كرغيف ، أى صعب الاستخراج ، والحاجة إليه حاقة ، وفائدة ضبطه الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر . واشتباه الضعيف بالثقة وعكسه ، (واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بأن تعرف ما يلتبس) الأمر فيه كثيرا لاسيما على غير الماهر اليقظ (من خلة) بفتح المعجمة وتشديد اللام أى خصلة (يعنى) بضم أوله وقد يفتح أى يهتم ويشتغل (بها المدلس) من الرواة أى كثيرا ، وإلا فقد فعله الخطيب بل والبخارى وغيرهما ممن لم يوصف بتدليس ، ويشير إليه قول ابن الصلاح : فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، وكذا قال ابن كثير: وأكثر مايقع ذلك من المدلسين[1] (من نعت راو) واحد (بنعوت متعددة) من الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب ونحو ذلك حيث يكون ذاك الراوى ضعيفا أوصغير السن أو الفاعل له مقلا من الشيوخ ، أو قصدا لتمرن الطالب بالنظر فى الرواة وتمييزهم إن كان مكثرا، وأشباه ذلك مما تقدم فى قسم تدليس الشيوخ من التدليس .

ثم إنه تارة يكون من راو واحد بأن تتعدد الروايات منه عن ذاك الراوى بأنحاء مختلفة أو من جماعة يعرف كل واحد منهم الراوى بغير ما عرفه الآخر ، به[2] ولعبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى الحافظ فى ذلك إيضاح الإشكال ، وكذا للخطيب فيه الموضح لأوهام[3] الجمع والتفريق ، بدأ فيه بما وقع لأستاذ الصنعة

(١) علوم الحديث ص ٢٩٠. والارشاد للنووى ٢/٥٣٨ ، واختصار علوم الحديث ٢٠٨

(٢) فى ز « منه »

(٣) فى هـ « للايهام »

البخارى من الوهم فى ذلك ، وصنف فيه الصولى[١] أيضا ، و أمثلته كثيرة ، ففى الضعفاء[٢] (نحو ما فعل) من غير واحد (فى الكلبي) المنسوب لكلب بن وبرة (حتى أبهما) الأمر فيه على كثيرين من عدولهم فى الكلبي (محمد بن السائب) بن بشر الكوفى (العلامة) كما قال ابن سعد ، فى أنساب العرب وأحاديثهم والتفسير والذى اتفق أهل النقل على ضعفه ، واتهمه غير واحد بالكذب والوضع حيث (سماه حمادا) بدل محمد (أبو أسامة) حماد بن أسامة إذ روى عنه عن اسحاق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رفعه « ذكاة كل مسك دباغه[٣]» ولم يتنبه حمزة بن محمد أبو القاسم الكنانى الحافظ له ، فإنه وثق حماد بن السائب وذلك لا يكون إلا عن غفلة عن أنه محمد بن السائب لاشتهاره بالضعف ، و دونه ما وقع للنسائى فى الكنى فى الحديث المذكور [[٤]أسقط « عن» بين أبى أسامة وحماد فصار حماد اسم أبى أسامة كما نبه على ذلك الحافظ عبد الغنى المذكور] وقال : إنه سأل شيخه الدارقطنى عن حماد الواقع فى هذا الحديث ، فقال : إنه الكلبي إلا أن أبا أسامة كان يسميه حمادا ، قال عبد الغنى : ويدل لشيخنا أن عيسى بن يونس يعنى السبيعى الكوفى روى الحديث المشار إليه عن الكلبي مصرحا به عن غير تغطية - انتهى . والظاهر أنه لقب له اختص بلديه أبو أسامة بمعرفته ، لأنه مع جلالته لا يظن به ابتكار ذلك ، وإن وصف بالتدليس فقد كان يبين تدليسه .

(وبأبى النضر) بنون وضاد معجمة (ابن اسحاق) محمد صاحب المغازى (ذكر) الكلبي فى روايته عنه . ولكنها كنية شهيرة لابن السائب مع كون ابن اسحاق روى عنه

---

(١) فى جميع النسخ عندنا « الصولى » وقد ورد فى نزهة النظر ص ٨٥ « الصورى » بدل « الصولى » وأظن أنه الصواب . أما الصورى فهو الامام الحافظ البارع الأوحد الحجة أبو عبد الله محمد بن على الصورى ، حدث عنه شيخه الحافظ عبد الغنى وأبو بكر الخطيب ، وقال الخطيب : كتب عنى وكتبت عنه ، سير أعلام النبلاء ١٧/٦٢٧ ، ٦٢٨ ، وعلوم الحديث ص ٢٩٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٥ ، وشرح نخبة الفكر للملا على القارى ص ١٥٠

(٢) فى هـ « الضعف » وهو خطأ

(٣) أخرجه الحاكم فى مستدركه ٤/١٢٤، وصححه وأقره الذهبي، وأخرجه أيضا الدولابى فى الكنى ١/١٠٥، قلت : وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى والبيهقى وابن حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق ، قال الحافظ فى تلخيص الحبير ١/٤٩ : واسناده صحيح . وانظر أيضا غاية المرام ص ٣٣ - ٣٤

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ز

مرة أخرى فسماه ، ولذا قال الخطيب : وهذا القول يعنى فى كنيته أبا النضر صحيح ، ثم أورد الحديث المروى كذلك وهو من روايـة ابن اسحاق عن أبى النضر عن باذان عن ابن عباس عن تميم الدارى فى هذه الآية ﴿يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾ ، وقصة جام الفضة[1].

(و بأبى سعيد) عطية بن سعد بن جنادة (العوفى) نسبة لعوف بن سعد بن ذبيان (شهر) الكلبى بمـا أخذه عنه من التفسير مع أنها ليست كنية له ، حتى إن الخطيب روى من طريق الثورى أنه سمع الكلبى نفسه يقول : كنانى عطية أبا سعيـد ، وكذا قال أبو خالد الأحمر قال لى الكلبى قال لى عطيـة : كنيتك بأبى سعيد فأنا أقول ، ثنا أبو سعيد ، قال الخطيب : وإنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه أبو سعيد الخدرى ، ونحوه قول ابن حبان : سمع عطية من أبى سعيد الخدرى أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبى ويحضر قصصه وكناه أبا سعيد ، فإذا قال الكلبى قال رسول الله كذا يحفظه ويرويه عنه فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ يقول : أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيـد الخدرى وإنما أراد الكلبى ، ولذا قال أحمد : كان هشيم يضعف عطية بل وضعفه غيره ، وكنى الكلبى القاسم بن الوليد الهمدانى بابن له اسمه هشام ، فقـال فيما رواه الخطيب بسنده إلى القاسم عن أبى هشام عن أبى صالح عن ابن عباس[2] قال : لما نزلت ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا﴾ الحديث ، ثم نقل الخطيب عن ابن أبى حاتم[3] أنه سأل أباه عن هذا الحديث ، فقال : أبو هشام[4] هو محمد بن السائب الكلبى ، وإنما كانت كنيته أبا النضر ، ولكن كان له ابن يقال له هشام صاحب نحو وعربيـة ، فكناه القاسم به ، قال الخطيب : وهو محمد بن السائب بن بشر الذى روى عنه ابن اسحاق يعنى كما تقدم ، وإن فرق البخارى بينه وبين الكلبى فإنه واحد ، بين نسبه ابن سعد

(١) أخرجه الترمذى ٢٥٨/٥ ، وابن أبى حاتم وابن جرير كما فى تفسير ابن كثير ٦٧٣/٢ ، وأصل القصة فى صحيح البخارى ٤٠٩/٥ - ٤١٠ ، والآية من سورة المائدة : ١٠٥

(٢) زاد فى ز « كلبة الترضى »

(٣) فى ز « أبى حاتم » باسقاط « ابن » وهو خطأ

(٤) فى ز « أبو هاشم »

وخليفة بن خياط[١].

وأشد من هذا الصنيع : أن محمد بن سعيد[٢] بن حسان بن قيس الأسدى المصلوب المعروف بالكذب والوضع أيضا يقول فيه يحيى بن سعيد الأموى : محمد بن سعيد بن حسان ، ومروان بن معاوية: مرة محمد بن حسان ، ومرة محمد بن أبي قيس، ومرة محمد ابن أبي زينب ، ومرة محمد بن زكريا ، ومرة محمد بن أبي الحسن ، ونسبه المحاربي إلى ولاء بنى هاشم ، وقال فيه سعيد بن أبي هلال : محمد بن سعيد الأسدى ، ويقولون فيه أيضا : محمد بن حسان الطبرى وأبو عبد الرحمن الشامى وأبو قيس الملائى وأبو قيس الدمشقى وأبو عبد الله الشامى ، وربما قالوا عبد الله وعبد الرحمن وعبد الكريم، ونحوها على معنى التعبيد لله ، وينسبونه أيضا محمد بن سعيد بن عبد العزيز ومحمد بن أبي عتبة ومحمد بن أبي حسان ومحمد بن أبي سهل ومحمد بن عبد الرحمن ومحمد الطبرى ومحمد الأردنى ومحمد المرتضى : ويقال : إنه عبد الرحمن بن أبي شميلة ولا يثبت ، بل قال ابن عقدة[٣]: سمعت أبا طالب عبد الله بن أحمد بن سوادة يقول : قلب أهل الشام اسمه على مائة اسم وكذا وكذا، وقد جمعتها فى كتاب ، ونحوه قول العقيلى : وبلغنى عن بعض أصحاب الحديث أنه قال : يقلب اسمه على نحو مائة اسم، قال : وما أبعد أن يكون كما قال ، وكذا قال عبد الغنى[٤].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، والارشاد للنووى ٢/٥٣٨ - ٥٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٥-٧٧ ، والنزهة ص ٨٥ ، والموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٣٥٥ ، وطبقات ابن سعد ٦/٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وطبقات ابن خياط ص ١٦٧، والأنساب ١١/١٣٤، والكفاية ص ٣٦٦ ، وكتاب المجروحين ٢/٢٥٣ ، والميزان ٣/٦١ ، والكامل ٦/٢١٢٧ ، والجرح والتعديل ٣/٢/٢٧٠ ، والتأريخ الصغير ص ١٥٨ ، والتأريخ الكبير ١/١/١٠١ ، والعلل لابن أبي حاتم ٢/٧٦

(٢) فى هـ « سعيد بن محمد » وهوخطأ

(٣) فى هـ « ابن غفلة » وهوخطأ

(٤) الكفاية ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والتأريخ الكبير ١/١/٩٣ - ٩٤ ، والتأريخ الصغيرص ١٦٩، والضعفاء الصغير ص ٢٧٤ ، والجرح والتعديل ٣/٢/٢٦٢- ٢٦٤ ، وكتاب المجروحين ٢/٢٤٧ - ٢٤٨ ، وتأريخ دمشق ١٥/٣٥٦- ٣٦٤ ، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣/٦٥ - ٦٦ ، والميزان ٣/٦٤ ، والتهذيب ٩ / ١٨٤ ، الضعفاء الكبير للعقيلى ٤/٧٢ ، وتهذيب الكمال ٣/١٢٠٢

ومن أمثلته ابراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي[١] هو ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسمه سمعان الأسلمي مولاهم قال فيه ابن جريج: أنا ابراهيم بن أبي يحيى فنسبه لجده. وهو مشهور بذلك، وكذلك قال فيه جمع منهم يحيى بن آدم ممن روى عنه، وقال ابن جريج مرة: أنا ابراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وقال مرة: ابراهيم بن محمد بن أبي عاصم وقال مرة: أنا أبوالذيب وسماه مروان بن معاوية الفزاري عبد الوهاب، وقال عبد الرزاق: أنا أبو اسحاق السلمي. وقال سعيد بن سليمان: أنا أبو اسحاق بن سمعان مولى أسلم وقال الواقدي: أنا أبو اسحاق بن أبي عبد الملك، وقال مرة: أبو اسحاق ابن محمد، ومرة اسحاق بن ادريس[٢]، وهذا الأخير فيه نظر.

ومنها أبو اليقظان شيخ المدائني، قال الزبير بن بكار حدثني رجل ثقة قال: قال لي أبو الحسن المدائني: أبو اليقظان[٣] هو سحيم بن حفص وسحيم لقبه[٤] واسمه عامر وكان لحفص ابن اسمه محمد ولم يكن يكنى به وكان أسود شديد السواد، قال: قال لي أبو اليقظان: سميت[٥] مدة عبيد الله، قال المدائني: فإذا قلت: ثنا أبو اليقظان فهو هو وهو سحيم بن حفص وهو عامر بن أبي محمد وعامر بن الأسود وسحيم بن الأسود وعامر بن حفص وعبيد الله بن فائد وأبو اسحاق المالكي[٦]

وفي الثقات سالم بن عبد الله أبوعبد الله النصري المدني أحد التابعين هوسالم مولى شداد بن الهاد، وهوسالم مولى النصريين، وهوسالم سبلان وهوسالم مولى مالك بن أوس ابن الحدثان، وهو سالم مولى دوس، وهوسالم أبو عبد الله الدوسي، وهو سالم مولى المهري، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو أبو سالم إلى غير ذلك مما اشتبه على العجلي الأمر فيه حتى أفرد لكل واحد من ثلاثة منه ترجمة. وفعل ابن حبان ذلك في اثنين،

(١) زاد في ز «كلمة الترحم» رحمه الله. الكامل لابن عدي ٦/٢١٥٠ - ٢١٥٣
(٢) الكفاية ص ٣٦٨، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/٥١
(٣) في ز «أبو يقظان»
(٤) في ز «لقب»
(٥) في ز «سمعت»
(٦) الكفاية ص ٣٦٤، والفهرسة لابن النديم ص ١٣٨

وكذا مسلم والحسين القبانى لظنهم التعدد والافتراق ، والصواب عدمه[١].

وقريب من هذا أن النجم ابن الرفعة الفقيه[٢] وجد فى موضع خلافا للزهرى وفى آخر خلافا لابن شهاب . فجمع بينهما لظن التعدد فقال : خلافا لابن شهاب والزهرى ، وما قيل من تجويز كون العطف تفسيريا ، وتقديره خلافا لابن شهاب وهو الزهرى ، الظاهر خلافه ، نعم عندى أن الواو سبق قلم لوضوح الأمر فى هذا .

أفراد العلم

واعن بالأفراد سما أو لقبا أو كنية نحو لبى بن لبا

أو مندل عمرو وكسرا نصوا فى الميم أو أبى معيد حفص

(أفراد العلم) ، وهو ما يجعل علامة على الراوى من اسم وكنية ولقب (واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بـ) معرفة (الأفراد) الآحاد التى لا يكون منها فى كل حرف أو فصل من[٣] الصحابة فمن بعدهم سواها (سما) مثلث المهملة أى من الأسماء ، وهى ما توضع علامة على المسمى (أو لقبا) أى أو من الألقاب ، وهو ما يوضع أيضا علامة للتعريف لا على سبيل الاسمية العلمية ، مما دل لرفعة كزين العابدين ، أو ضعة كأنف الناقة[٤] (أو كنية) أى أو من الكنى ، وهى ما صدرت بأب أو أم فهو نوع مليح عزيز بل مهم، لتضمنه ضبطها، فان جله مما يشكل

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطنى ١٢٦٢/٣ - ١٢٦٣ ، ٢٧٨/١ ، والاكمال ١ / ٣٩١ ، والأنساب ١١١/١٣ ، والتاريخ الكبير ١٠٩/٢/٢ - ١١٠ ، والجرح والتعديل ١٨٤/١/٢ ، والثقات للعجلى ٣٨٢/١ ، ٣٨٤ ، و رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢٦١/١ ، وتسمية من أخرجهم البخارى ومسلم ص ١٢٩ ، والثقات لابن حبان ٣٠٧/٤ ، والتهذيب ٤٣٨/٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٩١ ، والارشاد للنووى ٥٤٠/٢

(٢) هو أحمد بن محمد بن على بن مرتفع الأنصارى الشافعى الشهير بابن الرفعة نجم الدين ، أبوالعباس ، فقيه (٦٤٥-٧١٠ هـ) . معجم المؤلفين ١٣٥/٢

(٣) فى ز « فى »

(٤) هو جعفر بن قريع بن عوف ، من تميم ، من عدنان ، جد جاهلى ، كان لقبه أنف الناقة ، وبه عرف بنوه ، وكانوا يكرهون هذا اللقب . الأعلام ١٢١/١

لقلة دورانه على الألسنة مع كونـــه لا دخل له فى المؤتلف ، ويوجد فى كتب الحفاظ المصنفة فى الرجال ، كالجرح والتعـــديل لابن أبى حاتم مجموعا ، لكن مفرقا فى آخر[1] أبوابها ، وكذا يوجد فى الإكمال لابن ماكولا منه الكثير ، بل أفرده بالتصنيف الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجى ، وتعقب عليه أبو عبد الله ابن بكير وغيره من الحفاظ مواضع منـــه ليست أفرادا بل هى مشان فأكثر ومواضع ليست اسما بل هى ألقاب كالأجلح لقب به لجلحة كانت به واسمه يحيى[2].

ومما تعقب عليه فيه صغدى بن سنان أحد الضعفاء وهو[3] بضم المهملة ، وقد تبدل سينا مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب ، اسم علم بلفظ النسب ، إذ ليس فردا ، ففى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم صغدى الكوفى وثقه ابن معين ، وفرق بينه وبين الذى قبله فضعفه ، وفى تأريخ العقيلى صغدى بن عبد الله يروى عن قتادة ، قال العقيلى : حديثه غير محفوظ ، قال شيخنا : وأظنه هو الذى ذكره ابن أبى حاتم ، والعقيلى إنما ذكره فى الضعفاء للحديث الذى أشار إليه ، وليست الآفة فيه منه بل هى من الراوى عنه عنبسة بن عبد الرحمن[4].

ومنه سندر بفتح المهملتين بينهما نون بوزن جعفر ، وهو مولى زنبـــاع الجذامى له صحبة ورواية ، والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله ، وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر أبو موسى فى ذيله على الصحابة لابن منـــدة سندر أبو الأسود وروى له حديثا ، وتعقب عليه فى ذلك فإنه هو الذى ذكره ابن مندة ، فقد ذكر الحديث المشار إليـــه محمد بن الربيع الجيزى فى تأريخ الصحابة الذين نزلوا مصر فى ترجمة الأول كما

---

(١) فى ز و هـ « فى أواخر »

(٢) علوم الحديث ص ٢٩٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٧ ، واختصار علوم الحـديث ص ٢١٠ ، والنزهة ص ١٤١

(٣) فى الأصل « م » وهو خطأ

(٤) علوم الحديث ص ٢٩٣ ، والتقييد والايضاح ص ٣١٤ - ٣١٥ ، والنزهة ص ١٤١ ، والكامل ٤/١٤٠٩ ، والجرح والتعديل ٤/١/٤٥٣-٤٥٤ ، وكتاب المجروحين لابن حبان ١/٣٧٦ ، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣/٥٥ - ٥٦ ، والأنساب ٨/٣١٢ - ٣١٣ ، ولسان الميزان ٣/١٩٠ - ١٩١ ، والضعفـــاء الكبير للعقيلى ٢/٢١٦

حرر ذلك شيخنا فى الإصابة، على أن ابن الصلاح قال: وعلى مافهمته من شرطه لايلزمه ما يوجد من ذلك فى غير أسماء الصحابة والعلمـــاء والرواة ، بل قال : والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيـه ، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر فى باب واسع شديد الانتشار يعنى كما قيل فى الحكم لسند معين بأنه أصح مطلقـا[١]، و قد قلد ابن الصلاح غيره فى بعض الأوهام فإنه ذكر من الأسماء والكنى فى ذلك طائفة رتبها على حروف المعجم ومن الألقـاب عدة ، وعليه فى كثير من ذلك مؤاخذات ، ولذا اقتصرت منها على جملة مما لا مشاحة[٢] فيه .

فمن الأسماء (نحو) أجمد[٣] بالجيم ابن عجيان بعين مهملة ثم جيم ومثناة تحتانية على وزن عليـان ، قال ابن الصلاح : و رأيته بخط ابن الفرات وهو حجة مخففـــا على وزن سفيان ، صحابى . وقيل فيـــه بالحاء المهملة كالجادة ، وأوسط بن عمرو البجلى تابعى، وتدوم كتقوم، ابن صبح[٤] بضم الصاد المهملة ، الكلاعى عن تبيع الحميرى، ابن امرأة كعب الأحبار ، وجبيب[٥] بالجيم مصغرا ابن الحارث[٦]، صحابى [[٧]وجندرة ابن خيشنة أبو قرصافة] وجيلان بكسر الجيم ثم مثناة تحتـانية[٨] ساكنة ، ابن فروة أبو الجلد بفتح الجيم ثم لام ساكنة ودال مهملة ، الأخبارى ، تابعى ، وسندر الجذامى

(١) الجرح والتعديل ٣٢٠/١/٢ ، والتأريخ الكبير٢١٠/٢/٢، والمؤتلف والمختلف للدارقطنى ١٣١٠/٣-١٣١٢، والاستيعاب ٦٨٨/٢ ، وأسد الغابة ٤٦٤/٢ - ٤٦٥ ، والاصابة ٨٤/٢ ، ١٣١ ، والمعجم الكبير ٢٠٢/٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والنزهة ص ١٤١ - ١٤٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣١٧ ، والتلقيح ص ٩٩

(٢) فى ز « لا مشاحة »

(٣) فى هـ « أحمد » بالمهملة

(٤) فى بعض المصادر « صبيح »

(٥) فى الأصل « جبيت » وهوخطأ

(٦) فى ز « ابن أبى الحارث »

(٧) سقط ما بين المكوفتين من هـ ، انظر لجندرة التلقيح ص ٨٥

(٨) فى هـ « تحتانية مثناة »

الخصى مولى زنباع له صحبة، وشكل بفتحتين، ابن حميد صحابى وشمغون بن زيد أبو ريحانة صحابى [(١)وهو بمعجمتين، وحكى فى كل منهما الإهمال، وصدى كأبى، ابن عجلان أبو أمامة صحابى] وضريب بن نقير أو نفير أو نفيل على الأقوال بتصغير كلها أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لام، العدوى(٢) البصرى، وعزوان بمهملة ثم معجمة ابن زيد الرقاشى أحد الزهاد، تابعى، وعسعس بمهملات ابن سلامة أبو صفرة التميمى البصرى تابعى(٣)، وكلدة بفتحات ابن الحنبل بحاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة بعدها موحدة مفتوحة ولام صحابى (ولبىّ) بموحدة كأبى بالتصغير (ابن لبأ) بموحدة أيضا كفتى وعصى، ضبطه كذلك أبو على ثم ابن الدباغ وابن الصلاح، وقيل بضم اللام وتشديد الموحدة، ضبطه ابن فتحون فى الاستيعاب، قال: وكذلك رأيته بخط ابن مفرج فيه وفى ولده معا، وشذ ابن قانع فجعل لبيا أبيا، وهو وهم فاحش، ولبيد ربه بفتح أوله: ابن بعكك(٤)، بموحدة مفتوحة، ثم عين مهملة ساكنة بعدها كافان أحد ما قيل فى اسم أبى السنابل الصحابى(٥) ولمازة بضم اللام ثم ميم خفيفة وزاء معجمة ابن زبار بمعجمة مفتوحة ثم موحدة مشددة وراء تابعى، ووابصة بن معبد صحابى، وهبيب بضم الهاء ثم موحدتين بينهما تحتانية مصغر ابن مغفل بضم الميم ثم معجمة ساكنة ثم فاء مكسورة وآخره لام، وهمدان باسم القبيلة، وقيل: إنه بالذال المعجمة بريد عمر، وفى بعض هؤلاء ما الفردية فيه وفى أبيه معا، وربما تكون فى الكنية أيضا(٦).

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٢) فى هـ «الهروى»

(٣) الجرح والتعديل ٣/٢/٤٠، والتأريخ الكبير ٤/١/٩١

(٤) فى هـ «بعك»

(٥) تهذيب الكمال ٣/١٦١٢، وأسد الغابة ٦/٥١٣، فيه «لبد ربه» والاصابة ٤/٩٥

(٦) أكثر هذه الأسماء وردت فى علوم الحديث ص ٢٩٣ - ٢٩٥، وانظر أيضا الارشاد للنووى ٢/٥٤٢ - ٥٤٨، والتقييد والايضاح ص ٣١٤ - ٣٢٠، واختصار علوم الحديث ص ٢١٠ - ٢١٢

وأغرب من هذا كله ما قال ابن الجوزى : إنه لا يوجد مثل أسماء آبائه ، وهو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن أرندل بن سرندل بن عرندل بن ماسك بن المستورد ، هكذا سرد نسبه منصور الخالدى ولم يتابع عليه ، قال أحمد العجلى: وكان أبو نعيم يعنى الفضل بن دكين يسألنى عن نسبه فأخبره به فيقول : يا أحمد ! هذه رقية العقرب[١].

ومن الألقاب نحو كل واحد من سفينة الصحابى المختلف فى اسمه (أو مندل) هو لقب لابن على العنزى واسمه (عمرو وكسرا نصوا فى الميم) أى ونصوا على الكسر فى الميم منه[٢]، قال ابن الصلاح : ويقولونه كثيرا بفتحها ، زاد المصنف حكاية عن خط ابن ناصر الحافظ أنه الصواب ، ومطين ومشكدانه الجعفى ، وسيأتى من ذلك طائفة فى نوعها المختص بها[٣].

ومن الكنى نحو كل عن أبى البداح بموحدة ثم دال مهملة ثقيلة وآخره حاء مهملة ابن عاصم تابعى، وأبى برزة بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة بعدها معجمة الصحابى فرد فيهم واسمه نضلة بن عبيد ، وأبى سروعة بكسر المهملة وفتحها عقبة بن الحارث صحابى ، وأبى السنابل بفتح المهملة ثم نون خفيفة وبعد الألف موحدة ثم لام الماضى قريبا، وأبى العبيدين[٤] بضم أوله ثم موحدة تثنية عبيد ، واسمه معاوية بن سبرة بمهملة مفتوحة بعدها موحدة ساكنة تابعى ، وأبى العشراء الدارمى الماضى ضبطه فى رواية[٥] الآباء عن الأبناء ، وأبى[٦] المدلة بضم الميم ثم دال مهملة مكسورة بعدها لام مشددة

(١) التلقيح ص ٣٧٧ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٤٢١ ، وتهذيب التهذيب ١٠/٨١٠ ، والثقات للعجلى ٢/٢٧٢ - ٢٧٣

(٢) سقطت كلمة « منه » من هـ

(٣) علوم الحديث ص ٢٩٦ ، والارشاد للنووى ٢/٥٥٠ ، والتقييد والايضاح ص ٣٢١ - وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٨

(٤) فى ز « أبى العبدين »

(٥) زيدت كلمة « رواية » فى هـ

(٦) فى ز « فأبى »

[[1]ثم هاء تأنيث] المدنى تابعى، وأبي مراية بضم الميم ثم راء مهملة مخففة وبعد الألف[2] تحتانية ثم هاء تأنيث العجلى عبد الله بن عمرو تابعى (أو أبي معيد) بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتانية وآخره دال مهملة و اسمه (حفص) ابن غيلان الدمشقى عن مكحول وجماعة ، وعنه نحو من عشرة ، ومع هذا جهله ابن حزم كما جهل الترمذى صاحب الجامع فقال : ومن محمد بن عيسى بن سورة[3] ؟

الأسماء والكنى

واعن بالأسماء والكنى وقد قسم ... الشيخ ذا لتسع[4] أو عشر قسم
من اسمه كنيته[5] انفرادا ... نحو أبي بلال أو قد زادا
نحو أبي بكر بن حزم قد كنى ... أبا محمد بخلف فافطن
والثانى من يكنى ولا اسما ندرى ... نحو أبي شيبة وهو الخدرى
ثم كنى الألقاب والتعدد ... نحو أبي الشيخ أبي محمد
وابن جريج بأبي الوليد ... وخالد كنى للتعديد
ثم ذوو الخلف كنى وعلما ... أسماؤهم وعكسه وفيهما
وعكسه وذو اشتهار بسم ... وعكسه أبو الضحى لمسلم

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بـ) معرفة (الأسماء) بالنقل وبالقصر[6] للضرورة لذوى الكنى (والكنى) لذوى[7] الأسماء ، فهو فن

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٢) زاد فى هـ « مثناة »
(٣) انظر المصادر السابقة واختصار علوم الحديث ص ٢١٣ - ٢١٤ ، والجرح والتعديل ٣٤٨/٩ ، ٣٨٧
(٤) فى ع « التسع »
(٥) فى ف و د « كنية »
(٦) فى ز « والقصر »
(٧) ز « لذى »

مهم مطلوب ، وفائدة ضبطه الأمن من ظن تعدد الراوى الواحد المكنى فى موضع والمسمى فى آخر ، قال ابن الصلاح : ولم يزل أهل العلم بالحديث يعتنون[١] به ويتحفظونه ويطارحونه فيما بينهم وينتقضون[٢] من جهله، يعنى كما عيب الجمال ابن هشام إمام العربية بأنه رام الكشف عن ترجمة أبي الزناد فلم يهتد لمحله من كتب الأسماء لعدم معرفة اسمه مع كونه معروفا عند مبتدى الطلبة[٣]، ولقد امتحن شيخنا بعض الطلبة بتعيين أبي العباس الدمشقي شيخ ابن حبان حيث مر فى قراءة زوائد صحيحه عليه فلم يهتد لذلك كما قدمته فى التدليس . وقد روينا عن أبي ذر رضى الله عنه أنه قال : أنا أبو ذر ، من عرفنى فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فأنا جندب[٤].

و ربما ينشأ عن إغفاله زيادة فى السند أو نقص منه وهو لا يشعر ، فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعا: « من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة » وقال : إن عبد الله هو أبو الوليد ، كما بينه على بن المدينى يعنى فعن زائدة ، قال : ومن تهاون بمعرفة الأسامى أورثه مثل هذا الوهم - انتهى . وعكسه أن تسقط « عن » كما اتفق للنسائى مع جلالته حيث قال : عن أبي أسامة حماد بن السائب ، لأن أبا أسامة هو حماد بن أسامة ، وشيخه حماد هو محمد بن السائب أبو النضر الكلبي[٥] كما تقدمت الإشارة اليه [[٦]فى النوع قبله] .

وليحيي بن معين وعلى بن المدينى وأبي بكر بن أبي شيبة ومسلم والنسائى وابن أبي حاتم وشباب العصفرى وأبي محمد ابن الجارود[٧] وأبي بشر الدولابى وأبي القاسم

(١) فى ه « تعينون » وفى ز « يعتنون »
(٢) فى ه « تنتقصون » وهوخطأ
(٣) علوم الحديث ص ٢٩٧ ، والارشاد للنووى ٢/٢٥٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٩
(٤) راجع لذلك المعارف ص ١١٠
(٥) معرفة علوم الحديث ص ٢٢٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٧٩
(٦) فى ز « فيمن ذكر بنعوت قريبا »
(٧) فى ز « الجارودى »

ابن مندة و والده أبي عبد الله وأبي عروبة الحراني وأبي عبد الله بن مخلد وأبي عمر ابن عبد البر وأبي اسحاق الصريفيني وأبي أحمد الحاكم النيسابوري وغيرهم فيه تصانيف ، سمى ابن عبد البر تصنيفه الاستغناء في معرفة الكنى ، وهو مجلد ضخم ، ولعله اندرج في قول ابن الصلاح : ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة[1] ـ انتهى . وأجلها آخرها لعدم[2] اقتصاره على من عرف اسمه، بل ذكر من لم يعرف اسمه أيضا بخلاف مسلم والنسائي وغيرهما فإنهم لا يذكرون غالبا إلا من عرف اسمه، وهي مرتبة على الشائع للشارقة في الحروف إلا النسائي فعلى ترتيب فيها كأنه ابتكره فبدأ بالألف ثم اللام ثم الموحدة وأختيها ثم الياء الأخيرة ثم النون ثم السين وأختها ثم الراء وأختها ثم الدال وأختها ثم الكاف ثم الطاء وأختها ثم الصاد وأختها ثم الفاء وأختها ثم الواو ثم الهاء ثم الميم ثم العين وأختها ثم الحاء وأختيها ، ولم يراعوا جميعا ترتيبها في كل حرف بحيث يبدأون في الهمزة مثلا بأبي ابراهيم قبل أبي إسحاق ثم بأبي إسحاق قبل أبي أسلم جريا منهم على عادة المتقدمين غالبا فالكشف منها لذلك متعب ، ولذا رتب الذهبي كتاب الحاكم مجردا عن المتون والتراجم وغيرها وسماه المعتنى في سرد الكنى ، وقال: إن مصنف الأصل زاد وأفاد وحرر وأجاد، وكتابه في أربعة عشر سفرا يجيء بالخط الرفيع خمسة أسفار أونحوها ، وكذا جمع في الكنى محمد المدعو ثابت بن الحسن بن علي اللخمي ابن الصيرفي[3]، ولي فيها أيضا[4] تصنيف لم أبيضه إلى الآن .

(وقد قسم) بالتخفيف (الشيخ) ابن الصلاح (ذا) النوع إما (لتسع) بتقديم المثناة على المهملة من الأقسام نظرا إلى ما ذكره في النوع الخمسين (أو) بالنقل (عشر قسم) أي أقسام بانضمام المعروفين بالاسم دون الكنية الذي أفرده في نوع مستقل ، وقال فيه : إنه من وجه ضد النوع الذي قبله ، ومن شأنه أن يبوب على الأسماء

(١) سقطت كلمة « رائقة » من ز

(٢) في ز « تقدم »

(٣) راجع لبعض مصنفات هذا النوع علوم الحديث ص ٢٩٦ ، والارشاد للنووي ٥٥٢/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٩/٤

(٤) سقطت كلمة « أيضا » من ز

ثم تبين[١] كناها بخلاف الذى قبلـــه ، قال : وقل من أفرده بالتصنيف ، وبلغنا أن لأبي حاتم ابن حبان البستى فيه كتابا ، ومن وجه آخر يصلح أن يجعل قسما من أقسامه يعنى كما سلكه مصنفو الكنى ، حيث جمعوا من عرف بالكنيـة ومن عرف بالاسم وتبعهم الناظم وكذا قال ابن كثير : إنه كان ينبغى أن يكون هذا النوع يعنى من اشتهر بالاسم قسما عاشرا للأقسام المذكورة[٢].

القسم الأول من العشرة وهو قسمان : (من اسمه كنيته[٣] انفرادا) أى ليس له كنية ولا اسم غيرها (نحو أبي بلال) الأشعرى الراوى عن شريك وغيره، فإنه روى عنه أنه قال : ليس لى اسم ، اسمى وكنيتى واحد ، وما قيل من أن اسمه محمد فشاذ ، ونحو أبي حصين بن يحيي بن سليمان الرازى روى عنـه جمـــاعة منهم أبو حاتم الرازى ، وسأله هل لك اسم ؟ فقـــال : لا ، اسمى وكنيتى واحد ، قال : فقلت له : أنا اسميك عبد الله فتبسم، وما وقع فى ترجمة الحسن بن العباس المقرىء من المعجم الصغير للطبرانى من أن اسم أبي حصين يحيي بن سليمان فوهم ، فيحيي إنما هو اسم أبيه[٤]، وكذا ذكر من أمثلة هذا القسم أبو بكر بن عيـــاش المقرىء راوى قراءة عاصم لقولـه : ليس لى اسم غيره ، وسأله ابنه ابراهيم لما نزل به الموت عن ذلك ، فقـــال : يا بنى ! إن أباك لم يكن له اسم ، وإنه لم يأت فاحشة قط ، ويختم القرآن منـذ ثلاثين سنة كل يوم مرة ، ولذا لما سأل أبو حاتم ابنه هذا عن اسم أبيه ، قال : اسمـه وكنيته واحد ، وهو الذى صححه ابن حبـان وابن الصلاح والمزى ، وقيل : بل لـه اسم غيرها ، فقيل : حبيب أو حماد أو خداش أو روبة أو سالم أو شعبة أو عبد الله أو محمـــد أو مسلم أو مطرف ،

---

(١) فى ز « يبين »

(٢) علوم الحديث ص ٣٠٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٠ ، واختصار علوم الحـــديث ص ٢١٩ ، والمنهل الروى ص ١١٧

(٣) فى ز « كنية »

(٤) الجرح والتعديل ٤/٢/٣٥٠ ، ٣٦٤ ، وعلوم الحـــديث ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والارشاد للنووى ٢/٥٥٤ ، والمعجم الصغير ١/١٢٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٠ ، وميزان الاعتدال ٣ / ٣٥ ، ولسانه ٧ / ٢٢ ،

وقال ابن عبد البر: إن صح له اسم فهو شعبة، وهو الذى صححه أبو زرعة ومشى عليه الشاطبي، وعاش قريبا من مائة سنة حتى كانت وفاته بعد التسعين ومائة[١]، وأبو عمرو ابن العلاء المازنى أحد أئمة القراء قيل: اسمه كنيته، وقيل: بل سمى إما العريان أو زبان أو يحيى أو جزء أو غيرها على الأقوال[٢]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة لما قيل من أن اسمه كنيته، ولكن قد قيل فى اسمه إسماعيل أو عبد الله، وهو الأرجح[٣]، وبالجملة فأمثلة هذا القسم قليلة، وقل أن تخلو من خدش، وما أظرف قول بعض هؤلاء لابنه وقد سأله عن اسمه: يا بنى! إن أباك ولد بعد أن قسمت الأسماء.

(أو) بالنقل (قد زادا) على الكنية التى هى اسمه، وهو ثانى قسمى القسم الأول (نحو أبى بكر بن) محمد بن عمرو بن (حزم) الأنصارى (قد كنى أبا محمد بخلف) فيها فيقال: إن أبا بكر اسمه وإن أبا محمد كنيته[٤]، وقيل بل اسمه[٥] كنيته، و[٦] هو أبو بكر ونحوه القول بأنه لا كنية له بل اسمه وكنيته واحد. حكاه ابن الصلاح وغيره[٧] (فافطن) لهذا الخلاف، وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث

(١) الجرح والتعديل ٣٤٨/٢/٤، والمعرفة والتأريخ ١٨٣/١، وتأريخ بغداد ٣٧١/١٤ ٣٨٥، والكنى للدولابى ١٢٢/١، والثقات لابن حبان ٦٦٨/٧، ورجال صحيح البخارى للكلاباذى ٨٢٩/٢، وعلوم الحديث ص ٣٠١، وتهذيب الكمال ١٥٨٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٩٥/٨ وتهذيب التهذيب ٣٤/١٢، ومعرفة القراء ١١٠/١، وفتح المغيث للعراقى ٨٠/٤، والارشاد للنووى ٥٥٩/٢

(٢) الثقات لابن حبان ٣٤٥/٨، ومشاهير علماء الأمصار له ص ١٥٣، والمعارف ص ٢٣٥، وتهذيب الكمال ١٦٢٩/٣، ومعرفة القراء ٨٣/١، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣، والتهذيب ١٧٨/١٢

(٣) طبقات ابن سعد ١٥٥/٥، والكنى للدولابى ١١٩/١، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٤، وتهذيب الكمال ١٦١٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤، وتذكرة الحفاظ ٦٣/١، والتهذيب ١١٥/١٢

(٤) فى هـ «كنية»

(٥) فى ز «اسم»

(٦) سقطت كلمة «و» من ز

(٧) الجرح والتعديل ٣٣٣/٢/٤، وطبقات ابن سعد (القسم المتمم) ص ١٢٤، والثقات لابن حبان ٥٦١/٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٦، وتهذيب الكمال ١٥٨٦/٣، والتهذيب ٣٨/١٢، ورجال صحيح البخارى للكلاباذى ٨٢٦/٢، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه ١٠٥/١

ابن هشام ، أحد الفقهاء السبعة ، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن على ما قاله ابن الصلاح ، ثم المزى ، وقيل : أبو محمد ، وقيل : اسمه محمد ، وقيل : عمر ، و[1] لكن الصحيح عند النووى والمزى أن اسمه كنيته[2].

(و) القسم (الثانى من يكنى ولا اسما لـه ندرى) فيما وقفنا عليه ، فلا ندرى أكنيته اسمه كالأول أو له اسم ولم نقف عليه (نحو) أبى أناس بضم الهمزة وتخفيف النون وآخره مهملة، ابن زنيم بمعجمة ثم نون وآخره ميم مصغر، الليثى أو الديلى صحابى[3] وأبى شاه[4]، و (أبى شيبة) بمعجمة ثم مثناة تحتانية بعدها موحدة (وهو الخدرى) بضم المعجمة ثم مهملة ساكنة أخو أبى سعيد الشهير ، صحابى مقل ، قال أبو زرعة وابن السكن: لايعرف[5] اسمه ، وكذا قال ابن سعد : لم يسم لنا ولم نجد اسمه ولا نسبه فى كتاب نسب الأنصار - انتهى . مات فى حصار القسطنطينية[6]، و دفن هناك ، وأبى مويهبة أو أبى موهبة أو أبى موهوبة ، وهو قول الواقدى ، مولى رسول الله ﷺ[7] ، وأبى حريز بمهملتين وآخره معجمة كشير ، الموقى شيخ لابن وهب ، والموقف محلة بمصر[8]

---

(١) سقطت كلمة « و » من ز

(٢) التأريخ الكبير ١٤٦/١/١ ، ٩/٩ ، والجرح والتعديل ٣٣٦/٩ . والثقات لابن حبان ٥٦٠/٥ . ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٤ ، و رجال صحيح البخارى للكلاباذى ٨٢٦/٢ . و رجال صحيح مسلم لابن منجويه ١٠٤/١، وتهذيب الكمال ١٥٨٤/٣، وعلوم الحديث ص ٢٩٧ ، والارشاد للنووى ٥٥٣/٢، والتقريب له ص ٣٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٨٠/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٢٢ ، وتهذيب الأسماء ١٩٤/٢/١ ، والمعارف ص ٢٥٩

(٣) الاستيعاب ١٦٠٥/٤ ، وأسد الغابة ٢٢/٦ ، . والاصابة ١١/٤

(٤) الاستيعاب ١٦٨٧/٤ ، وأسد الغابة ١٦٢/٦ ، والاصابة ١٠٠/٤

(٥) فى هـ « لا نعرف »

(٦) الجرح والتعديل ٣٩٠/٢/٤ . والاستيعاب ١٦٩٠/٤ ، وأسد الغابة ١٦٩/٦ ، والاصابة ١٠٤/٤

(٧) المغازى للواقدى ٤٢٧/٢ ، والكنى للدولابى ٥٧/١ ، والجرح والتعديل ٤٤٤/٢/٤ ، وطبقات ابن سعد ٤٩٨/١ ، ٢٠٤/٢ ، والاستيعاب ١٧٦٤/٤ ، والاصابة ١٨٨/٤

(٨) الجرح والتعديل ٣٦٢/٢/٤ ، والأنساب ٤٨٧/١٢ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٩٨ ، والارشاد للنووى ٥٥٤/٢ - ٥٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٨١/٤

(ثم) وهو القسم الثالث (كنى) [(١)لذوى أسماء] نزلت منزلة (الألقاب) لمشابهتها لها فى معناها من رفعة أو ضعة ، مع أن اصاحبها كنية غيرها .

(و) القسم الرابع كنى (التعدد) بأن يكون له أكثر من كنية [(٢)زيادة على اسمه ولا لقب فيهـا] ولكل منهما أمثلة فالأول (نحو أبى الشيخ) فهو لقب للحافظ الشهير عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهانى (أبى محمد) وأبى تراب لعلى بن أبى طالب ، وما كان له اسم أحب إليه منه كما قاله سهل بن سعد ، وكنيته أبو الحسن ، وأبى الزناد لعبـد الله بن ذكوان وكان يغضب منه فيما قيل ، وكنيته أبوعبد الرحمن ، وأبى الأذان بالمـد لعمر بن ابراهيم الحافظ لكبر أذنيـه(٣)، وكنيته أبو بكر ، وأبى الرجال لمحمد بن عبد الرحمن لأنه كان لـه عشرة أولاد ، وكنيته أبوعبـد الرحمن (و) نحو (ابن جريج) بجيمين مصغر ، عبـد الملك بن عبد العزيز (بـ) ـكل من (أبى الوليد وأبى خالد كنى) بالتشديد فى أمثلة (للتعديد) ثانى هذين القسمين ، وكان عبد الله العمرى يكنى بأبى القاسم فتركها واكتنى بأبى عبد الرحمن ، وكذا كان السهيلى يكنى بأبى القاسم وأبى عبد الرحمن ، قال ابن الصلاح: وكان لشيخنا منصور بن أبى المعالى النيسابورى حفيد الفراوى ثلاث كنى أبو بكر وأبو الفتح وأبوالقاسم ، قلت : ونحوه شيخنا كنيته الصحيحة أبو الفضل وكنى أيضا بأبى العباس وبأبى جعفر ، وربما يذكر فى هذا القسم ما يكون من أمثلة الذى بعده(٤).

(ثم) وهو الخـامس (ذوو الخلف كنى) بالتنوين أى من اختلف فى كناهم فاجتمع له من الاختلاف كنيتان فأكثر (وعُلمـا) بلا خلاف (أسماؤهم) كأسامة بن زيد بن حارثة الحب بن الحب مولى رسول الله ﷺ لا خلاف فى اسمـه ، وفى كنيته اختلاف ، فقيل: أبوخارجة أو أبوزيد أو أبوعبد الله أو أبو محمد، ولأبى محمد

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ
(٣) فى ق ، د أذنه »
(٤) علوم الحـديث ص ٢٩٩ ، والارشـاد للنووى ٢/٥٥٦ - ٥٥٧ ، والتقريب له ص ٣٩ ، واختصار علوم الحديث ٢١٦ ، ٢١٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨١

عبد الله بن عطاء الله الابراهيمى الهروى من المتأخرين كما قال ابن الصلاح فى هذا القسم مختصر، قال : وفى بعض أهله من هو فى نفس الأمر ملتحق بالذى قبله[١].

(وعكسه) وهو السادس من اختلف فى أسمائهم دون كناهم كأبى هريرة فإنه لا خلاف فى تكنيه بها ، واختلف فى اسمه على نحو عشرين قولا ، فقيل عبد شمس وعبد تيم وعبد نهم[٢] وعبد العزى وعبد ياليل ، وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم كما أشار إليه ابن خزيمة، وعبيد بدون إضافة وعبيد الله وسكين بالتصغير وسكن بفتحتين ، وعمرو بفتح العين، وعمير بالتصغير وعامر وبرير، وبر، ويزيد وسعد وسعيد وعبد الله وعبد الرحمن وجميعها محتمل فى الجاهلية والإسلام إلا الأخيرين فإنهما إسلاميان جزما، وكذا مجموع ما قيل فى اسم أبيه خمسة عشر قولا ، بل قال القطب الحلبى : إنه اجتمع من اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولا ، مذكورة فى الكنى للحاكم والاستيعاب وتاريخ ابن عساكر، واختار ابن إسحاق أنه عبد الرحمن بن صخر وصححه أبو أحمد الحاكم والرافعى فى التذنيب والنووى وصحح الدمياتى أنه عمير بن عامر[٣].

(وفيهما) أى فى الأسماء والكنى جميعا اختلاف وهو السابع كسفينة مولى رسول الله ﷺ ، فسفينة إنما هو لقبه وبه اشتهر ، وفى اسمه أحد وعشرون قولا ، قيل عمير أو صالح أو مهران أو طهمان أو قيس ، ولا نطيل بسردها ، وكذا كنى بأبى

---

(١) علوم الحديث ص ٣٠٠ ، والارشاد للنووى ٢ / ٥٥٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ٨١ ، واختصار علوم الحديث ص ٢١٧ ، والمنهل الروى ص ١١٦

(٢) فى ه « عبدنهم وعبد تميم » وفى ز « عبد تميم وعبد تميم »

(٣) طبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ . وطبقات ابن خياط ص ١١٤ ، والمعارف ص ١٢٠ ، ومستدرك الحاكم ٥٠٦/٣ - ٥٠٧ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٠٧/١٩ - ٢١٤ ، والاستيعاب ١٧٦٦/٤ - ١٧٧١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥ . والكنى للدولابى ٦١/١ ، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه ٤٠٣/٢ ، وتهذيب الأسماء ٢٧٠/٢/١ ، وعلوم الحديث ص ٣٠١ ، والارشاد للنووى ٢٥٨/٢ ، والتلقيح ص ١١١ ، والتدوين للرافعى ١٨٦/١ ، وتهذيب الكمال ١٥٧٨/٣ ، والتهذيب ٢٦٢/١٢ - ٢٦٧ ، والاصابة ٤ /٢٠٢ - ٢١١ ، وأسد الغابة ٣٠٩/٦ . وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٨٢/٤

عبد الرحمن أو أبي البختري[١]، (وعكسه) وهو الثامن من لم يختلف في واحد من اسمه وكنيته كالأئمة الأربعة آباء عبد الله مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة النعمان ابن ثابت.

(و ذو اشتهار بسم) بضم السين المهملة لغة في الاسم غير لغة القصر فيعرب بالحركات الظاهرة أي من اشتهر باسمه دون كنيته وإن كانت له كنية معينة وهو التاسع، وهو الذي أفرده ابن الصلاح كما قدمنا بنوع كطلحة بن عبيد الله[٢] وعبد الرحمن ابن عوف والحسن بن علي بن أبي طالب في آخرين كنية كل منهم أبو محمد، وكالزبير ابن العوام والحسين بن علي وحذيفة وسلمان وجابر في آخرين كنوا بأبي عبد الله[٣]، (وعكسه) وهو العاشر من اشتهر بكنيته دون اسمه وإن كان اسمه معينا معروفا، ومنه (أبو الضحى) بضم الضاد المعجمة ثم حاء مفتوحة كنية (لمسلم) بن صبيح بضم المهملة ثم موحدة مفتوحة وآخره مهملة، وأبو ادريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله في آخرين[٤].

ومما يلتحق بالكنى نوعان أهملهما ابن الصلاح وأتباعه، من وافقت كنيته اسم أبيه كأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق المدني أحد أتباع التابعين، قال شيخنا: وفائدة معرفته نفي الغلط عمن نسبه إلى أبيه فقال: أنا ابن اسحاق لظنه أنه تصحيف وأن الصواب أنا أبو اسحاق، أو كنيته كنية زوجته كأبي أيوب الأنصاري، وأم أيوب صحابيان مشهوران، وفائدته دفع توهم تصحيف أداة الكنية[٥]، وعندي فيه مصنف لأبي الحسن بن حيويه.

---

(١) المعارف ص ٦٤، والاستيعاب ٦٨٤/٢، وأسد الغابة ٤١١/٢، والاصابة ٥٨/٢، والثقات لابن حبان ١٨٠/٣، والتلقيح ص ١٨، والتهذيب ١٢٥/٤، والمحدث الفاصل ص ٢٧٢، وعلوم الحديث ص ٣٠٢، والارشاد للنووي ٥٦٠/٢، وفتح المغيث للعراقي ٨٢/٤، والتدريب ٢٨٥/٢

(٢) في ز «طلحة» بدل «عبيد الله»

(٣) علوم الحديث ص ٣٠٣ - ٣٠٤، والارشاد للنووي ٥٦١/٢ - ٥٦٥، وفتح المغيث للعراقي ٨٣/٤، والتقييد والايضاح ص ٣٢٧ - ٣٢٨، واختصار علوم الحديث ص ٢١٩، والمنهل الروي ص ١١٨

(٤) علوم الحديث ص ٣٠٢، والارشاد للنووي ٥٦٠/٢، وفتح المغيث للعراقي ٨٣/٤

(٥) نزهة النظر ص ١٣٨

الألقاب

واعن بالألقاب فربما جعل ... الواحد اثنين الذى منها عطل
نحو الضعيف أى بجسمه ومن ... ضل الطريق باسم فاعل ولن
يجوز ما يكرهه الملقب ... وربما كان لبعض سبب
كغندر محمد بن جعفر ... وصالح جزرة المشتهر

(الألقاب) وكان الأنسب حيث خولف الأصل فى ضم من عرف باسمه إلى الكنى[١] أن يضم هذا إليها أيضا[٢]، ولعله أفرده لكثرة ما فيه من التصانيف (واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بـ) معرفة الألقاب الماضى تعريفها فى أفراد العلم قريبا للمحدثين والعلماء ومن يذكر معهم (فربما جعل الواحد اثنين) حيث يجىء مرة باسمه وأخرى بلقبه (الذى منها) أى من معرفتها (عطل) أى خلا لظنه فى الألقاب أنها أسامى لاسيما وقد وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ كعلى بن المدينى وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وأبى أحمد بن عدى ، إذ فرقوا بين عبد الله بن أبى صالح أخى سهيل وبين عباد بن أبى صالح وجعلوهما اثنين ، وليس عباد بأخ لعبد الله ، كما أشرت إليه فى الإخوة والأخوات ، بل هو لقبه حسبما قاله أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازى وأبوداود السجستانى وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادى ومحمد بن اسحاق السراج[٣]، وربما جهله الطالب أصلا ورأسا كما اتفق لبعض الأعيان حيث قال لشيخنا : فتشت كتب الرجال عن تمتام فلم أقف عليه ، فقال له : هو لقب واسمه محمد بن غالب بن حرب ، ترجمه الخطيب ثم الذهبى وغيرهما[٤].

---

(١) سقطت كلمة « الكنى » من ه

(٢) فى ز و ه « اليها » وسقطت منهما « أيضا »

(٣) فتح المغيث للعراقى ٤/ ٨٣ - ٨٤ ، والكامل لابن عدى ١٦٤٩/٤ ، ٢٢٤٠/٦ ، والجرح والتعديل ٥٠/٢/٢ ، ٧٨/١/٣ ، والتأريخ الكبير ٨٣/١/٣ ، وتهذيب الكمال ٦٩٥/٢

(٤) تأريخ بغداد ١٤٣/٣ ، والجرح والتعديل ٤ / ١ / ٥٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٩٠ ، ولسان الميزان ٥ / ٣٣٧

وقد صنف فى الألقاب[١] جماعة من الأئمة الحفاظ كأبى بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازى وهو فى مجلد مفيد كثير النفع، واختصره أبو الفضل بن طاهر، وكأبى الفضل الفلكى وأبى الوليد ابن الفرضى محدث الأندلس، وأبى الفرج ابن الجوزى وهو أوسعها وسماه كشف النقاب، وجمعها مع التلخيص والزيادات شيخنا فى مؤلف بديع سماه نزهة الألباب[٢]، وزدت عليه زوائد كثيرة ضممتها إليه فى تصنيف مستقل.

ولقب النبى ﷺ جماعة من أصحابه[٣] منهم أبو بكر بالصديق وعمر بالفاروق وعثمان بذى النورين، وعلى بأبى تراب، وخالد بن الوليد بسيف الله، وأبو عبيدة ابن الجراح بأمين هذه الأمة، وحمزة بأسد الله، وجعفر بذى الجناحين، وسمى قبيلتى الأوس والخزرج الأنصار فغلب عليهم وعلى حلفائهم، وكان الحسن البصرى يسمى محمد بن واسع سيد القراء[٤] وسفيان الثورى يدعو المعافى بن عمران ياقوتة العلماء[٥]، وابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهانى عروس الزهاد[٦]، وأشرف[٧] من اشتهر باللقب الجليل ابراهيم الخليل وموسى الكليم وعيسى المسيح صلى الله وسلم عليهم.

وهى تارة تكون بألفاظ الأسماء كأشهب، وبالصنائع والحرف كالبقال وبالصفات[٨] كالأعمش[٩] والكنى[١٠] كأبى بطن[١١] والأنساب[١٢] إلى القبائل

---

(١) فى الأصل «فى الخلق» وهو خطأ

(٢) فتح المغيث للعراقى ٤/٨٤، واختصار علوم الحديث ص ٢٢٠، وعلوم الحديث ص ٣٠٥، وابن حجر العسقلانى و دراسة مصنفاته ١/٥٤١ - ٥٤٦، وللسيوطى فيه «كتاب كشف النقاب على الألقاب»

(٣) فى ز «الصحابة»

(٤) سير أعلام النبلاء ٦/١٢٢، والحلية ٢/٣٤٦

(٥) طبقات ابن سعد ٧/٤٨٧، والجرح والتعديل ٨/٤٠٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٦، وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٨

(٦) الحلية ٨/٢٢٦

(٧) فى ز «أشهر»

(٨) زاد فى ز «الخلقية»

(٩) زاد فى ز «أو غيرها كبندار»

(١٠) فى ز «وبالكنى»

(١١) زاد فى ز «وأبى تراب وأبى الزناد حيث تضمنت ضمة أو رفعة»

(١٢) فى ز «وبالأنساب»

والبلدان وغيرها[١]، وأمثلة ذلك كثيرة (نحو الضعيف) لقب عبد الله بن محمد بن يحيى أبي محمد الطرسوسي (أي بجسمه) لا في حديثه كما قاله عبد الغني بن سعيد المصري، ونحوه قول النسائي: إنه لقب به لكثرة عبادته يعني كأن العبادة أنهكت بدنه، لكن[٢] قال ابن حبان: إنه قيل له[٣] ذلك لإتقانه وضبطه[٤] يعني من باب الأضداد كما قيل لمسلم بن خالد الزنجي مع أنه كان فيما قيل أشقر كالبصلة أو أبيض مشربا بحمرة[٥] وكذا لهم يونس لقبه أحمد بالصدوق ولم يكن صدوقا، وإنما قيل له ذلك على سبيل التهكم كما صرح به عبد الله بن أحمد، فقال: إن أباه عنى بالصدوق الكذوب مقلوب[٦]، (و) نحو (من ضل الطريق) وهو معاوية بن عبد الكريم لقب (بـ) الضال (اسم فاعل) من ضل، لأنه كما صرح به أبو حاتم ضل في طريق مكة، وكذا قال الطبراني في معجمه الكبير: وزاد، فمات مفقودا، قال وكذا فقد معمر ابن راشد وسلم بن أبي الذيال فلم ير لهما أثر، ونحوه قول الحافظ عبد الغني رجلان نبيلان لزمهما لقبان قبيحان معاوية الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله الضعيف وإنما كان ضعيفا في جسمه[٧]، ونحو[٨] القوى لقب للحسن بن يزيد بن فروخ

---

(١) زاد في ز « وبالاضافة للدين كنصرة الدين، وهي حادثة أوائل القرن الخامس وهلم جرا، وقبل ذلك كانت الاضافة للدولة كجلال الدولة وعلاء الدولة ثم تناقصت، وكزين العابدين وتاج العارفين والأشرف والظاهر، والمستعين بالله والمتوكل على الله.

(٢) سقطت كلمة « لكن » من ز

(٣) سقطت كلمة « له » من ز

(٤) علوم الحديث ص ٣٠٥، والأنساب ٣٩٥/٨؛ والثقات لابن حبان ٣٦٢/٨، وتهذيب الكمال ٧٣٩/٢

(٥) الأنساب ٣٢٩/٦، والتهذيب ١٢٩/١٠، والجامع للخطيب ٧٣/٢ - ٧٤، وفي هـ « بالحرة »

(٦) الضعفاء للعقيلي ٤٦٢/٤، وكتاب العلل لأحمد ٣٩٩/١ - ٤٠٠، والكامل لابن عدي ٢٦٣٧/٧، ولسان الميزان ٣٣٥/٦

(٧) الجرح والتعديل ٣٨١/١/٤، والتأريخ الكبير ٣٣٧/١/٤، والثقات لابن حبان ٤٧٠/٧، وتأريخ الثقات لابن شاهين ص ٣٠٣، وتهذيب الكمال ١٣٤٦/٣، ١٣٥٦، والتهذيب ١٢٩/٤ - ١٣٠، ٢٤٥/١٠. والمعجم الصغير ١١٢/١، والأنساب ٣٧٠/٨، ٣٩٥، ووفيات الأعيان ٢٢٤/٣، وعلوم الحديث ص ٣٠٥، وفتح المغيث للعراقي ٨٤/٤

(٨) في هـ « ونحوه »

أبي يونس ، لقب بذلك مع كونه كان ثقة أيضا لقوته على العبادة والطواف حتى قيل : إنه بكى حتى عمى وصلى حتى حدب ، وطاف حتى أقعد ، كان يطوف فى كل يوم سبعين أسبوعا[١].

ثم إن الألقاب تنقسم إلى ما لا يكرهه الملقب به كأبي تراب لعلى بن أبي طالب ، فإنه لم يكن لـه اسم[٢] أحب إليه منه كما قدمته وكبندار لمحمد[٣] بن بشار لكونه كما قال الفلكى: كان بندار الحديث ، وإلى ما يكرهه كأبي الزناد ، وعلى بن رباح ومشكدانه ، فالأول جائز ذكره به فى الروايـة وغيرها ، سواء عرف بغيره أم لا ، ما لم يرتق إلى الاطراء المنهى عنـه فليس بجائز (ولن يجوز) أيضا (ما يكرهه الملقب) إلا إذا لم يتوصل لتعريفه[٤] إلا به كما أوضحناه فى أواخر آداب المحدث بما أغنى عن إعادته ، ويتأكد التحريم فى التلقيب المبتكر من الملقب ، فعن ابن عمر مرفوعا : كما عند الحاكم وغيره « ما من رجل رمى رجلا بكلمة يشينه بها إلاحبسه الله يوم القيامة فى طينة الخبال حتى يخرج منها[٥] ».

(و) من المهم معرفة أسبابها فـ (ـربمـا كان لبعض) منها (سبب) يعنى ظاهر[٦] وإلا فكلها لا تخلو عن أسباب ، ويستفاد الكثير من ذلك من جزء سمعته للحافظ أبي محمد عبد الغنى بن سعيـد الأزدى المصرى سماه أسباب الأسماء كالضعيف والصدوق والقوى والضال مما ذكر هنا ، وأبي الرجال وأبي الآذان ممـا ذكر فى النوع قبله ومطين مما ذكر فى متى يصح تحمل الحديث ، ومشكدانه مما ذكر فى أدب المحدث[٧].

---

(١) المعجم الصغير ٢/٧٩ ، والتاريخ الكبير ١/٢/٣٠٨ ، والثقات لابن حبان ٦/١٦٩ ، والأنساب ١٠/٥١٨ ، وتهذيب الكمال ٦/٣٤٣ - ٣٤٤ ، والتلقيح ص ٢٥٣

(٢) فى ز « اسما » وهوخطأ

(٣) سقطت كلمة « لمحمد » من ز

(٤) فى ز « إلى تعريفه »

(٥) أحمـد ٢/٧٠ ، وأبوداود (٣٥٨٠) ، وابن ماجه (٣٣٧٧) ، والحاكم ٢/٢٧ ، والدارقطنى فى الأفراد والخرائطى والطبرانى وأبونعيم والبيهقى واللفظ للبيهقى كما فى الدرالمنثور ٦/٩٧

(٦) فى ز « ظاهرا »

(٧) فى ز « آداب المحدث »

والنبيل لأبي عاصم الضحاك بن مخلد ، لكونه لما بلغه أن شعبة حلف أن لا يحدث لأمر عرض له ، قال له : حدث وغلامى فلان حر ، فقال له شعبة : أنت نبيل ، وقيل فى سبب ذلك غير هذا[١] ، وصاعقة لمحمد بن عبد الرحيم لشدة مذاكرته وحفظه[٢] ، وغنجار لعيسى بن موسى أبي أحمد التميمى البخارى لحمرة وجنتيه[٣] ، وخت ليحيى بن موسى شيخ البخارى ، لأنها كلمة كانت تجرى على لسانه[٤] ، ولوين لمحمد بن سليمان لكونه كما قال الطبرى كان يبيع الدواب ببغداد فيقول : هذا الفرس له لوين ، هذا الفرس له قديد ، ولكن قد نقل عنه قوله لقبتنى أمى لوينا وقد رضيت به[٥] و (كغندر) بضم المعجمة ثم نون ساكنة بعدها دال مهملة مفتوحة ثم راء (محمد بن جعفر) لكونه كان يكثر الشغب على ابن جريج حين قدم البصرة ، فقال له ابن جريج : اسكت يا غندر ، قال عبيد الله بن عائشة العيشى : وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا[٦] ، وقال أبو عمر غلام ثعلب : الغندر الصيّخ ، وأغرب أبو جعفر النحاس فزعم فى تأليفه الاشتقاق أنه من الغدر وأن نونه زائدة ودالـه تضم وتفتح . على أن البلقينى قال : إن التشغيب فى ضمنه ما يشبه الغدر ، فحينئذ لا يكون مخالفا ، ولم ينفرد بالتلقيب بذلك بل شاركه فيه سبعة[٧] ممن اتفق معه أيضا فى الاسم واسم الأب ، واثنان ممن اتفق معه فى الاسم خاصة فى

(١) الأنساب ٢٨/١٣ ، وتهذيب الكمال ٦١٧/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٨٢/٩ - ٤٨٣ ، والتهذيب ٤٥٢/٤

(٢) الجامع للخطيب ٧٢/٢ ، وتاريخ بغداد ٣٦٣/٢ ، وطبقات الحنابلة ٣٠٦/١ ، وعلوم الحديث ص ٣٠٦ ، والتلقيح ص ٢٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٩٦/١٢

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٤ ، وعلوم الحديث ص ٣٠٦ ، وتهذيب الكمال ١٠٨٤/٢ ، والارشاد للنووى ٥٧٠/٢ ، والتهذيب ٢٣٢/٨ ، وفى هـ « لحمرة وجنيد » وهوخطأ

(٤) قاله أبوعلى الجيانى كما فى التهذيب ٢٩٠/١١

(٥) الجامع للخطيب ٧٥/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٩٤/٤ - ٢٩٥ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٦٣ ، والتلقيح ص ٢٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ٥٠١/١١

(٦) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٣ ، والجامع للخطيب ٧٤/٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٠٦ ، وتهذيب الكمال ١١٨٣/٢ ، والارشاد للنووى ٥٦٩/٢

(٧) فى هـ « شعبة » وهوتصحيف

اثنين اسم كل منهما أحمد أوردتهم فى تصنيفى المشار إليه[١]، والماجشون ليعقوب بن أبى سلمة لأنه كان أبيض أحمر[٢] (و) كـ (ـصالح) هوابن محمد بن عمرو بن حبيب أبى على البغدادى ثم البخارى الملقب (جزرة) بجيم ثم زاء منقوطة ثم راء مفتوحات وهاء تأنيث (المشتهر) بالحفظ والإتقان والضبط والثقـة لكونه حكى عن نفسه مما رواه الحاكم أنه صحف خرزة فى حديث عبـد الله بن بسر أنه كان يرقى بخرزة يعنى بمعجمة ثم راء ثم زاء منقوطة إذ سئل من أين سمعت؟ فقال: من حديث الجزرة يعنى بجيم ثم زاء منقوطة ثم راء، وذلك فى حداثته، قال فبقيت علىّ، وقيل فى هذه الحكاية عنه وجه آخر وأنه قرأ على بعض شيوخ الشام القادمين عليهم حدثكم حريز بن عثمان، قال: كان لأبى أمامة خرزة يرقى بهـا المريض فقالها جزرة، وقيل: إنه كان يقرأ على الذهلى فى الزهريات فلما بلغ حديث عائشة أنهـا كانت تسترقى من الخرزة، فقـال من الجزرة فلقب به وغلط الخطيب آخرها، وبالجملة فهى متفقة على أن السبب تصحيفه خرزة. نعم قيل فى السبب ما يخالفه، وهو أنه لما كان فى الكتاب أهدى الصبيان للمؤدب هدايا فكانت هديته هو جزرة فلقبه المؤدب بها وبقيت عليه، والأول أشهر، واتفق أنه كان يوما يمشى مع رفيق له يلقب الجمل فمر جمل[٣] عليه جزر فقال له رفيقه: ما هذا؟ قال: أنا عليك[٤] [[٥]وكان مذكورا كما أشير إليه فى التصحيف بكثرة المزاح، وفى ترجمته من ذلك مايستظرف]، وكابن دقيق العيد فإن الملقب بذلك جده وهب، لكونه خرج

(١) قلت: وقد عدهم الحافظ الذهبى فبلغ بهم تسعة وذكر أكثرهم الخطيب، وأشار إلى كل منهم الفتنى. تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٠ - ٩٦٤، وتأريخ بغداد ٢/١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ٣/٤٠٥، والمغنى ص ١٩١

(٢) التأريخ الكبير ٤/٢ / ٣٨٢، ومشاهير علمـاء الأمصار ص ٨٠، وتأريخ بغداد ١٠/٤٣٦، والأنساب ١٢/٥، وفيات الأعيان ٣/١٦٦، وتهذيب الكمال ٣/١٥٥٠، والماجشون بفتح الجيم معرب الماه كون سمى به لحمرة وجنتيه وهو بكسر الجيم لقب جماعة المغنى ص ٢١٩

(٣) فى هـ «فمن حمل» وهوخطأ

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٣، وتأريخ بغداد ٩/٣٢٢ - ٣٢٣، وتأريخ ابن عساكر ٨/٢٢٢ - ٢٢٣، والمنتظم ٩/٦٢، وتذكرة الحفـاظ ٢/٦٤٢، والأنساب ٣/٢٧٠، والتلقيح ص ٢٤٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨، وسير أعلام النبلاء ١٤/٢٥ - ٢٧

(٥) سقط ما بين المكوفتين من ز

يوما من بلده قوص وعليه طيلسان أبيض وثوب أبيض، فقال شخص بدوى كأن قماش هذا يشبه دقيق العيد يعنى فى البياض فلزمه ذلك[١].

ومن ظريف هذا النوع يموت لقب لمحمد بن المزرع بن يموت البغدادى الأخبارى كان يقول فيما روينا[٢] عنه : بليت بالاسم الذى سمانى به أهلى فإنى إذا عدت مريضا فاستأذنت عليه فقيل : من ذا أسقط اسمى ، وأقول ابن المزرع[٣] [[٤]فكأن محمدا ليس أصليا وبه جزم بعضهم ، وإنه هو المسمى نفسه] .

المؤتلف والمختلف

واعن بما صورته مؤتلف ... خطا ولكن لفظه مختلف

نحو سلام كله فثقل ... لا[٥] ابن سلام الحبر والمعتزلى

أبا على فهو خف الجد ... وهو الأصح فى أبى البيكندى

وابن أبى الحقيق وابن مشكم ... والأشهر التشديد فيه فاعلم

وابن محمد بن ناهض خفف ... أو زده هاء فكذا فيه اختلف

قلت : وللحبر ابن أخت خفف ... كذاك جد السيدى والنسفى

عين أبى ابن عمارة أكسر ... وفى خزاعة كريز كبر

وفى قريش أبدا حزام ... وافتح فى الأنصار برا حرام

---

(١) وفى الطالع السعيد : إنه لقب جد والده بهذا اللقب أولا ، انظر مقدمة الاقتراح للمحقق ص ٣٠ ، وهامش الأعلام ١٧٤/٧

(٢) فى ز « روياه »

(٣) تأريخ بغداد ٣٦٠/١٤ ، ونزهة الألباء ص ١٨٠ (مكتبة المنار) ، والأنساب ١٩٨/٩ ، والمنتظم ١٤٣/٦ ، ووفيات الأعيان ٥٤/٧ ، والمزرع بضم الميم وفتح الزاء وبعدها راء مشددة مفتوحة ثم عين مهملة .

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ﻫ

(٥) فى ف « إلا »

فى الشام عنسى بنون وبيا ... فى كوفة والشين واليا غلبا[1]
فى بصرة وما لهم من اكتنى ... أبا عبيدة بفتح والكنى
فى السفر بالفتح ومالهم عسل ... إلا ابن ذكوان وعسل فجمل[2]
والعامرى ابن على عثام ... وغيره فالنون والإعجام
وزوج مسروق قمير صغروا ... سواه ضما ولهم مسور
ابن يزيد وابن عبد الملك ... وما سوى ذين فسور حكى
ووصفوا الجمال فى الرواة ... هارون والغير بجيم يأتى
ووصفوا حناطا أو خباطا ... عيسى ومسلما كذا خياطا
والسلمى افتح فى الأنصار ومن ... يكسر لامه كأصله لحن
ومن هنا لمالك ولهما ... بشارا أفرد أب بندارهما
ولهما سيار[3] أى أبو الحكم ... وابن سلامة وباليا قبل جم
وابن سعيد بسر مثل المازنى ... وابن عبيد الله وابن محجن
وفيه خلف وبشيرا أعجم ... فى ابن يسار وابن كعب واضمم
يسير بن عمر أو أسير ... والنون فى أبى قطن نسير
جد على بن هاشم بريد ... وابن حفيد الأشعرى بريد
ولهما محمد بن عرعرة ... ابن البرند فالأمير كسره
ذو كنية بمعشر والعالية ... براء أشدد وبجيم جارية

(١) فى ع « غالبا »
(٢) فى ع وف « فجل »
(٣) فى ع « سيارا »

ابن قدامة كذاك والد ... يزيد قلت وكذاك الأسود
ابن العلا وابن أبي سفيان ... عمرو فجد ذا وذا سيان
محمد بن خازم لا تهمل ... والد ربعي حراش أهمل
كذا حريز الرجبي[1] وكنيه ... قد علقت وابن حدير عده
حضين أعجمه أبو ساسانا ... وافتح أبا حصين أي عثمانا
كذا حبان بن منقذ[2] ومن ... ولده وابن هلال واكسرن
ابن عطية مع ابن موسى ... ومن رمى سعدا فقال بوسا
خبيبا أعجم في ابن عبد الرحمن ... وابن عدى وهو كنية كان
لابن الزبير ورياح أكسر بيا ... أبا زياد بخلاف حكيا
واضمم حكيما في ابن عبد الله قد ... كذا رزيق بن حكيم وانفرد
وزبيد بن الصلت واضمم واكسر ... وفي ابن حيان سليم كبر
وابن أبي سريج أحمد إئتسا ... بولد النعمان وابن يونسا
عمرو مع القبيلة ابن سلمه ... واختر بعبد الخالق بن سلمه
والد[3] عامر كذا السلماني ... وابن حميد وولد سفيان
كلهم عبيدة مكبر ... لكن عبيد عندهم مصغر
وافتح عبادة أبا محمد ... واضمم أباقيس عبادا و[4] أفرد
وعامر بجالة ابن عبده ... كل وبعض بالسكون قيده

(١) في م « الرحبي »
(٢) في م « منقذ »
(٣) في م « ولد »
(٤) في ع « أفرد » باسقاط الواو

عقيـــل القبيـــل وابن خالد كذا أبو يحيى وقاف واقـــد
لهم كـــذا الأيلى لا الأبلى قال سوى شيبان والرا فاجعل
بزارا إنسب ابن صباح حسن وابن هشام خلفـــا ثم انسبن
بالنون سالما و عبد الواحد ومالك بن الأوس نصريا يرد
والتوزى محمد بن الصلت وفى الجريرى ضم جيم يأتى
فى اثنين ، عباس سعيد وبحا يحيى بن بشر بن الحريرى فتحا
وانسب حزاميا سوى من أبهما فـــاختلفوا والحـــارثى لهـــما
وسعد الجارى فقط وفى النسب همدان وهو مطلقا قدما غلب

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بـ) ـمعرفة (ما صورته) من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها (مؤتلف خطا) أى متفق فى الخط ، (ولكن لفظه مختلف[1]) فهو فن واسع من فنون الحديث المهمة ، الذى يحتاج إليه فى دفع معرة التصحيف ، ويفتضح العاطل منه حيث لم يعدم مخجلا[2]، ويكثر عثاره ، ومن ثم قال على بن المدينى : أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء ، و وجهه بعضهم كما تقدم فى ضبط الحديث بأنه شىء لا يدخله القياس ولا قبله شىء يدل عليه ولا بعده[3].

والتصانيف فيه كثيرة ، فصنف فيه أبو أحمد العسكرى لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف له ، ثم أفرده بالتأليف عبد الغنى بن سعيد ، ولذا كان أول من صنف[4] فيه ، وله فيه كتـــابان أحدهما فى مشتبه الأسماء ، والآخر فى مشتبه الأنساب ، ثم شيخه

(١) سواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل ، قاله ابن حجر فى النزهة ص ١٢٦
(٢) فى هـ « عجلا »
(٣) علوم الحديث ص ٣١٠ ، والمؤتلف والمختلف للأزدى ص ٢ ، والارشاد للنووى ٢/٥٧٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٥ ، ونزهة النظر ص ١٢٦
(٤) فى ز « مصنف »

الدارقطنى ، وهو حافل ، واستدرك عليهما الخطيب فى ذيل مفرد ، وجمعها مع زيادات الأمير أبو نصر ابن ماكولا بحيث كان كتابه — وهو فى مجلدين كما تقدم فى آداب طالب الحديث — أكمل[١] التصانيف فيه بالنسبة لمن قبله وكتابه فى ذلك عمدة كل محدث بعده [[٢]بل واستدرك عليهم فى كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبينها] ، وقد ذيل عليه ما فاته أو تجدد بعده المعين أبو بكر ابن نقطة بذيل مفيد فى قدر ثلثى الأصل ، ثم ذيل على ابن نقطة كل من الجمال أبى حامد بن الصابونى ومنصور بن سليم بالفتح ، وثانيهما أكبرهما ، وتواردا فى بعض ما ذكراه ، وكذا ذيل على ابن نقطة العلاء مغلطاى جامعا بين الذيلين المذكورين مع زيادات من أسماء الشعراء وأنساب العرب وغير ذلك ، ولكن فيه أوهام وتكرير حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله فى الباء والتاء أو[٣] السين والشين مثلا فى أحدهما ويكون من قبله ذكره فى الآخر ، وممن ذيل على عبد الغنى ، المستغفرى وصنف فيه أيضا الآمدى وأبو الفضل ابن ناصر ، وعبد الرزاق ابن الفوطى فيما أفاده ابن الجزرى ، وقال : إنه أجمعها ، وأبو العلاء محمود الفرضى البخارى ولتلميذه[٤] ابن رافع عليه ذيل فى أوراق يسيرة لا يرد أكثره ، وكذا لأبى سعد الماليني المؤتلف والمختلف لكن فى الأنساب خاصة ، وللزمخشرى المشتبه ، وللذهبى مختصر جدا جامع لخصه من عبد الغنى وابن ماكولا ، وابن نقطة وشيخه الفرضى ولكنه أجحف فى الاختصار بحيث لم يستوعب غالبا أحد القسمين مثلا ، بل يذكر من كل منهما جماعة ثم يقول : وغيرهم ، فيصير من يقع له راو ممن لم يذكر[٥] فى حيرة ، لأنه لا يدرى بأى القسمين يلتحق ونحو ذلك ، واكتفى فيه بضبط القلم فلا يعتمد لذلك على كثير من نسخه وصار كتابه لذلك[٦] مبائنا لموضوعه لعدم الأمن من التصحيف فيه ،

---

(١) فى ز « يكمل »
(٢) هذه العبارة وضعت فى هـ قبل « وكتابه فى ذلك الخ »
(٣) فى هـ « و »
(٤) فى ش « وتلميذه »
(٥) فى هـ « لم يذكره »
(٦) فى هـ « لذلك كتابه »

وفاته من أصوله أشياء ، وقد اختصره شيخنا فضبطه[١] بالحروف على الطريقة المرضية ، وزاد ما يتعجب من كثرته مع شدة تحريره واختصاره فإنه فى مجلد واحد ، وميز فى كل حرف منه الأسماء عن الأنساب ، وهو فيما أخذته عنه وحققت فيه مواضع نافعة ، وقد كان شيخه المصنف اجتمع له من الزيادات فى هذا النوع جملة كثيرة بحيث عزم على إفراد تصنيف فيه فما تيسر ، نعم لحافظ الشام ابن ناصر الدين عصرى شيخنا مصنف حافل مبسوط فى توضيح المشتبه ، وجرد منه الأعلام بما وقع فى مشتبه الذهبى من الأوهام[٢].

ثم هو على قسمين أحدهما ما ليس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين كأسيد[٣] وأسيد مثلا ، أو الأقسام كحبان وحبان وحيان مثلا ، وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ ، وثانيهما ما ينضبط لقلة أحد القسمين ، ثم تارة يراد فيه التعميم بأن يقال : ليس لهم كذا إلا كذا ، أو التخصيص بالصحيحين والموطأ بأن يقال : ليس فى الكتب الثلاثة كذا إلا كذا[٤]، وقد ذكر ابن الصلاح من أمثلة كليهما عيونا مفيدة وتراجم عديدة ، **فمن الأول** وربما أدرج فيه ما هو كلى بالنسبة لقريش والأنصار (نحو سلام كله فثقل) أى شدد اللام من كله (لا) أى إلا (ابن سلام) الصحابى الاسرائيلى ثم الأنصارى (الحبر) بفتح المهملة وكسرها وهو أفصح أى العالم فقد كان أولا من أحبار أهل الكتاب بحيث نزل فيه بعد إسلامه ﴿قل كفى بالله شهيدا بينى وبينكم ومن عنده علم الكتاب[٥]﴾ ، وقوله : ﴿وشهد شاهد من بنى اسرائيل

---

(١) فى ز « وضبطه »

(٢) فى المؤتلف والمختلف كتب غير ذلك انظر لذلك مقدمة المؤتلف والمختلف للدارقطنى للمحقق ١/٧٠-٨٠ ، وعلوم الحديث ص ٣١٠ ، والارشاد للنووى ٢/٥٧٧ - ٥٧٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٥ - ٨٦ ، والمنهل الروى ص ١٢١ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٢٣ ، والنزهة ص ١٢٦ ، وتبصير المنتبه ١/١ - ٢ ، ٤/١٥١١ - ١٥١٣

(٣) فى ه « وكأسد »

(٤) راجع علوم الحديث ص ٣١٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٦

(٥) سورة العنكبوت : ٥٢

على مثله[١] ﴾ واسمه أولا الحصين ، فغيره النبي ﷺ عبد الله فهو بالتخفيف[٢] (و) إلا (المعتزلى أبا على) الجبائى محمد بن عبد الوهاب بن سلام (فهو) أيضا (خف) أى مخفف (الجد[٣] وهو) أى التخفيف (الأصح) و قال ابن الصلاح : إنه الأثبت (فى) سلام (أبى) أى والد محمد بن سلام بن الفرج (البيكندى) بكسر الموحدة كما لأبي على الجبائى[٤] وسكون المثناة التحتانية ثم كاف مفتوحة ، ونون ساكنة بعدها دال مهملة ، البخارى الحافظ أحد شيوخ البخارى صاحب الصحيح ، فهو الذى نقله غنجار فى تأريخ بخارى عن أبي عصمة[٥] سهل بن المتوكل أحد الآخذين عن محمد وأنه بالتخفيف لا بالتشديد وأقره غنجار واليه المفزع والمرجع فهو أعلم بأهل بلاده ولم يذكر الخطيب وابن ماكولا غيره ، وقال ابن زيدان المسكى : سألت عبد الغنى المقدسى عنه فقال : إنه بالتخفيف لا غير ، كذلك قرأته على أبي الفضل أحمد بن صالح الجيلى ، والذى قاله أبو على الجبائى فى تقييد المهمل التشديد خاصة ، وصنيع ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل يقتضيه ، وقال كل من صاحب المشارق والمطالع : إنه الأكثر ، قال شيخنا : ولم يتابع ، وقال المصنف : وكأنه اشتبه بآخر شاركه فى الاسم واسم الأب والنسبة ، حدث عن الحسن بن سوار الخراسانى ، وعلى بن الجعد الجوهرى ، روى عنه عبيد الله بن واصل البخارى وهو من أقرانه ، فإن ذاك بالتشديد فيما ذكره الخطيب فى التلخيص وغيره واسم جده السكن ، وكان[٦] يقال له البيكندى الصغير ، و إلا فشيخ البخارى قد روينا من طريق أبي عصمة الماضى قريبا أنه سمعه يقول : أنا محمد بن سلام بالتخفيف . وهذا قاطع للنزاع ، ولذا صنف

---

(١) سورة الأحقاف : ١٠

(٢) المؤتلف والمختلف ٢/٥٤٦ ، ٣/١١٩٣ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤١٢ ، والاكمال ٤/٤٠٣ ، والمشتبه ١/٣٧٨ ، والتبصير ٢/٧٠٢

(٣) المؤتلف والمختلف للأزدى ص ٦٦ ، والاكمال ٤/٤٠٥ ، والمشتبه ١/٣٧٨ ، والتبصير ٢/٧٠٢

(٤) فى هـ « الجبائى » وهوخطأ

(٥) زاد فى هـ و « وهوخطأ لان أبا عصمة هو سهل لا غيره

(٦) سقطت كلمة « كان » من ز

فيه المنذرى وقد قرأه بعضهم بالتشديد ، فقال له المسمع : سلام عليكم[١].

(و) إلا (ابن أبي الحقيق) بمهملة وقاف مصغر ، أبا رافع اليهودى الذى بعث إليه النبي ﷺ من قتله، وهو فى حصن له من أرض الحجاز، فهو سلام بالتخفيف ، لقول المبرد فى الكامل : إنه ليس فى العرب بالتخفيف إلا هو ، و والد عبد الله الماضى أولا ، ولكن الذى فى النسخة المعتمدة من سيرة ابن هشام فى هذا التشديد ، ولذا قال شيخنا فى الفتح : وقال ابن اسحاق : هو سلام بتشديد اللام ولم يحك غيره كما أن ابن الصلاح ومن تبعه لم يحك غير التخفيف ، وصرح شيخنا فى المشتبه بأنه ممن اختلف فيه وعلى هذا فيصح فى ابن أبي الحقيق الجر[٢] أيضا، على أنه قد قيل فى اسمه أيضا: إنه عبد الله وله أخوان ، كنانة الذى كان أولا على أم المؤمنين صفية ابنة حيى ، والربيع الذى كان بعد وقعة بعاث رئيس بنى قريظة، وقتلهما النبي ﷺ جميعا بعد فتح خيبر[٣].

(و) إلا (ابن مشكم) بتثليث الميم ثم شين معجمة ساكنة وفتح الكاف ثم ميم، لقول ابن الصلاح عقب حكاية قول المبرد الماضى[٤]، و زاد آخرون سلام بن مشكم خمارا كان فى الجاهلية ، قال[٥] (والأشهر) المعروف (التشديد فيه فاعلم) ذلك قال شيخنا تبعا لغيره : وفيه نظر ، لأنه ورد فى الشعر الذى هو ديوان العرب مخففا ، فقال ابن اسحاق فى السيرة وقال سماك[٦] اليهودى :

---

(١) الجرح والتعديل ٣/٢/٢٧٨ . والاكمال مع هامشه ٤/٤٠٥-٤٠٩ ، وعلوم الحديث ص ٣١٠ ، والأنساب ٢/٤٠٥ ، ومشارق الأنوار ٢/٢٣٤ ، وشرح مسلم للنووى ١/٤١ ، وتهذيب الكمال ٢/١٢٠٧ ، والمشتبه ١/٣٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/٦٢٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٦ - ٨٧ ، وفتح البـــارى ١/٧١ ، والتبصير ٢/٧٠٣ ، والمؤتلف والمختلف للأزدى ص ٦٦

(٢) فى ز « الجبر » وهوخطأ

(٣) علوم الحديث ص ٣١١ ، والارشاد للنووى ٢/٥٨٠ ، والمشتبه ١/٣٧٨ ، والتبصير٢/٧٠٢، وفتح البارى ٧ / ٣٤٢ ، وفتح المغيث للعراق ٤ / ٨٧ ، وسيرة ابن هشام ٢ / ١٣٦ ، ١٩٠ ، ٤٤٠ ، ٣ / ١٩٣ ، ٢٢٩ ، ٣١٣

(٤) زاد فى ز « قال أى المبرد »

(٥) سقطت كلمة « قال » من ز

(٦) فى الأصل وغيره « سمال » والصحيح ما أثبتناه .

فلا تحسبنى[1] كنت مولى ابن مشكم سلام ولا مولى حيى بن أخطبا

وقال كعب بن مالك من قصيدة :

فطاح سلام وابن سعية عنوة وقيد ذليلا للنايا ابن أخطبا

وقال أبو سفيان بن حرب :

سقانى فروّانى كميتا مدامة على ظمإ منى سلام بن مشكم

وكل هذا دال للتخفيف .

قلت : وهو الذى فى الأصل المعتمد من سيرة ابن هشام ، قال شيخنا : وكأن قول أبى سفيان هو السبب فى تعريف ابن الصلاح له بكونه كان خمارا ، لكن قد عرفه ابن اسحاق فى السيرة بأنه كان[2] سيد بنى النضير ، قلت : وذلك فى قصة أوردها ابن هشام فى غزوة السويق من سيرته فقال : وكان أبو سفيان ابن حرب كما حدثنى محمد بن جعفر بن الزبير ويزيد بن رومان ، ومن لا اتهم عن عبد الله بن كعب بن مالك وكان من أعلم الأنصار حين رجع إلى مكة نذر أن لا يمس رأسه ماء من جنابة حتى يغزو محمد ﷺ فخرج فى مائتى راكب إلى أن قال حتى أتى بنى النضير تحت الليل فأتى حيى بن أخطب فضرب عليه بابه فأبى أن يفتح له وخافه فانصرف عنه إلى سلام بن مشكم ، وكان سيد بنى النضير فى زمانه ذلك وصاحب خبرهم فاستأذن عليه فأذن له فقراه وسقاه وبطن له من أخبار الناس إلى أن ذكر خروج النبى ﷺ فى طلبهم و ذكر القصيدة التى قالها أبو سفيان لما صنع له سلام وفيها سقانى فروانى البيت وقبله وهو أول الأبيات :

إنى تخيرت المدينة واحدا لحلف فلم أندم ولم أتلوم

وكذا قال أبو الفرج الأصبهانى صاحب الأغانى : إنه كان رئيس بنى النضير[3]

---

(١) فى ز « فلا تحسبن »

(٢) فى ز « كأن »

(٣) سيرة ابن هشام ٣/٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢/٤٢٢ - ٤٢٤ ، وتأريخ الاسلام للذهبى (المغازى) ص ١٤٠ ، والمغازى للواقدى ١/١٨١، والتبصير ٢/٧٠٤ ، وتأريخ اليعقوبى ٢/٦٦ ، والأغانى ٦/٣٤٠ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، وعلوم الحديث ص ٣١١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٧

قال شيخنا وأبو سفيان لا يمدح من يكون خمارا ، بل إنما كان أضافه فمدحه ، وقال غيره : بل ذلك لا يخرجه عن أن يكون خمارا ، ثم إنه لا يقال : لعل تخفيفه فى الشعر للضرورة فذاك خلاف الأصل ، [[1]سيما مع تكرر وقوعه] .

(و) أما (ابن محمد بن ناهض) بالنون والهاء والضاد المعجمة المقدسى (خفف) أى فخفف اللام من سلام اسمه أيضا بلا خلاف، واقتصر فى اسمه على سلام، أو زده هاء (فكذا فيه اختلف) بين الآخذين عنه ، فقاله بدونها أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ ، وبإثباتها أبو القاسم الطبرانى[2].

(قلت): وعلى هؤلاء الستة أعنى الصحابى الحبر وجد أبى على الجبائى والبيكندى وابن أبى الحقيق و ابن مشكم و ابن ناهض اقتصر ابن الصلاح (وللحبر) أولهم (ابن أخت) اسمه سلام، عده فى الصحابة ابن فتحون فى ذيله على الاستيعاب ، ولم نقف على اسم أبيه (خفف) أى لامه أيضا (كذاك جد) سعد بن جعفر بن سلام أبى الخير البغدادى (السيدى) بفتح المهملة وياء تحتانية ثقيله مكسورة لكونه كان وكيل السيد أخت المستنجد روى سعد عن ابن البطى[3] ومعمر بن الفاخر ويحيى بن ثابت بن بندار ومات سنة أربع عشرة وست مائة (٦١٤ هـ) ذكره ابن نقطة فى التكملة فيما وجد بخطه (و) جد أبى نصر محمد بن يعقوب بن اسحاق بن محمد بن موسى بن سلام (النسفى) بفتح النون والسين المهملة ، قيده ابن السمعانى وغيره نسبة لنسف بكسر النون، وفتحت للنسب كالنمرى ، وينسب أيضا السلامى لجده المذكور يروى عن زاهر بن أحمد وأبى سعيد عبد الله بن محمد الرازى، مات بعد الثلاثين وأربع مائة ذكره الذهبى، وكذا لهم سلمة بن سلام أخو الحبر صحابى أيضا ذكره ابن مندة ، وكذا ابن فتحون فى الذيل ، لكن قال : إنه ابن أخى الحبر ، ومع ذلك فلم يسم أباه ، وكذا للحبر ولدان يوسف له رؤية ، بل وحفظ عن النبى ﷺ ، ومحمد ذكر فى الصحابة أيضا ، ولأولهما ابن اسمه

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٢) المعجم الصغير للطبرانى ١/١٧٤ ، وعلوم الحديث ص ٣١١ ، والمشتبه ١/٣٧٨ ، والتبصير ٢/٧٠٣ ، والارشاد للنووى ٢/٥٧٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٧

(٣) فى ز ، أبى البطى

حمزة روى عن أبيه ، وحفيد اسمه محمد بن حمزة ، روى عنه الوليد بن مسلم وغيره وابراهيم وعبد الله ابنا[١] البيكندى الكبير الماضى ، ولكن أغنى عن ضبط الأخيرين ذكر أبيهما ، وعن الخمسة قبلهما ذكر الحبر ، نعم لهم على بن يوسف بن سلام بن أبى دلف البغدادى شيخ للدمياطى ، وهو الذى ضبطه ، وكان اسم سلام عبد السلام فخفف[٢].

ومن ذلك عمارة فـ (عين أبى) بالضم مصغر (ابن عمارة) الصحابى المخرج حديثه فى أبى داود وابن ماجة والحاكم ، وقيل : إنه صلى للقبلتين (بكسر) خاصة[٣] على المشهور قال ابن الصلاح: ومنهم من ضمها ، ومن عداه فبالضم جزما ، وفاته عمارة بالفتح ثم التثقيل وهم رجال ونساء[٤]، فالرجال جعفر بن أحمد بن عمارة الحربى عن سعيد بن البنا وابناه قاسم وأحمد ومدرك بن عبد الله ابن القمقام بن عمارة بن مالك القضاعى ، ولى لعمر بن عبد العزيز الجزيرة وبركة بن عبد الرحمن بن أحمد بن عمارة سمع أبا المظفر بن أبى البركات قيده الشريف عزالدين فى الوفيات ، وأبو عمر محمد بن عمر ابن على بن عمارة الحربى ، وأبو القاسم محمد بن عمارة الحربى النجار روى عن عبد الله بن أبى المجد وغيره ، وبنو عمارة بطن منهم المجذر بالذال المعجمة واسمه عبد الله بن زياد ابن عمرو بن أخزم[٥] بن عمرو بن عمارة بن مالك الباوى ، وقريبه يزيد بن ثعلبة بن خزمة بن أصرم[٦] بن عمرو ، وأخواه بحاث وعبد الله صحابة ، والنساء عمارة ابنة عبد الوهاب الحمصية روى عنها ابنها أحمد بن نصر ، وعمارة ابنة نافع بن عمر الجمحى ، وهى أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر بن عبد الله بن جميل الذى كان على بيت المال ببغداد لأمير المؤمنين المأمون ، وعمارة عن أبى ظلال وعنها أبو يوسف محمد بن

---

(١) فى هـ « أبناء » وهو خطأ

(٢) انظر لذلك فتح المغيث للعراقى ٤/٨٧ ، والتقييد والايضاح ص ٣٣٤ ، والتبصير ٢/٧٠٣ ، ٧٥٣ ، ٧٦٠ ، والمشتبه ١/٢٧٧ ، ٣٧٩ ، والأنساب ١٣/٩٢ ، ٧/٣٢٦

(٣) وقعت كلمة « خاصة » فى هـ قبل « اكسر »

(٤) فى هـ « نساء ورجال »

(٥) فى ز « أخرم » وكذا فى الاصابة ٣/٣٦٣

(٦) ورد فى الأصل هنا « يحرر أصرم فلعله مصحف من أخزم »

أحمد الصيدلانى الرقى وهى جدته ، وعمارة الثقفية زوج محمد بن عبد الوهاب الثقفى يقول فيها ابن مناذر من أبيات : محمد زوج عمارة[١]

وعمارة امرأة يزيد بن ضبة يقول فيه عنترة بن عروس مما أنشده الآمدى :

تقول عمارة لى يا عنترة[٢]

ومن ذلك كريز كله بالضم مصغر ، وليس فى عبد شمس بن عبد مناف كما نقله الجيانى فى تقييد المهمل عن محمد بن وضاح غيره (وفى خزاعة[٣] كريز) يعنى فقط (كبر) ومنهم طلحة بن عبيد الله بن كريز تابعى وابنه عبيد الله عن الحسن والزهرى ، قال ابن الصلاح : ولا يستدرك يعنى على الحصر فى خزاعة أيوب بن كريز الراوى عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغنى ضبطه بالفتح فإنه بالضم عند الدارقطنى وغيره أى كابن ماكولا[٤].

(و) من ذلك حزام فقل (فى قريش أبدا حزام) بكسر الحاء المهملة وبالزاء المنقوطة[٥] (وافتح) الحاء أبدا (فى الأنصار) بالنقل مع الإتيان (برا) بمهملة بدل المنقوطة وبالقصر[٦] فقل (حرام) وليس المراد بهذا إلا ضبط ما فى هاتين القبيلتين خاصة ، فلا يعترض بأنه وقع حزام بالزاء فى خزاعة وبنى عامر بن صعصعة وغيرهما ، وحرام بالراء فى بلى وخثعم ، وجذام[٧] وتميم بن مربل ، وفى خزاعة أيضا ،

(١) صدر البيت : قلت لماذا قيل : أعجوبة .

(٢) انظر لذلك علوم الحديث ص ٣١١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ٨٨ ، و التقييد و الايضاح ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والاكمال ٦/٢٧١-٢٧٥ ، والمؤتلف والمختلف للدارقطنى ٣/١٥٥٣- ١٥٥٦ ، والمشتبه ٢/٤٧٠ - ٤٧١ ، والتبصير ٣/٩٦٩ ، والارشاد للنووى ٢/٥٨٠

(٣) زاد فى هـ « بدون صرف للضرورة »

(٤) المؤتلف والمختلف للأزدى ص ١٠٨ ، والدارقطنى ٤ / ١٩٥٤ - ١٩٥٩ ، والاكمال ٧ / ١٦٦ - ١٦٨ ، وعلوم الحديث ص ٣١١ والأنساب ١١/٩٣ - ٩٤ ، والمشتبه ٢/٥٥١ ، والتبصير ٣/١١٩٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٨

(٥) فى هـ « منقوطة »

(٦) كلمة « وبالقصر » فى ق و هـ قبل « بمهملة »

(٧) فى هـ « جزام »

وفى عذرة وبنى فزارة وهذيل وغيرهم ، فضلا عن أن يقال : لهم خرام بخاء معجمة مضمومة وراء ثقيلة ، وخزام بفتح المعجمة ثم زاء ثقيلة ، وخزام بضم المعجمة ثم زاء خفيفة كما بين كل ذلك فى محاله ، نعم إدخال هذه الترجمة فى أثناء ما هو كلى ملبس لاسيما والاشتباه فيها[1] لغير البارع باق أيضا، فإنه قد يمر الراوى غير منسوب فلا يدرى الطالب من أى القبيلتين هو[2].

ومن ذلك عنسى فالذى (فى الشام) بالهمزة الساكنة وتركها من لغاته كما سبق مثله فى آخر الصحابة لاسيما داريا منها (عنسى بنون) ثم سين مهملة ، نسبة لعنس حى من مذحج فى اليمن ، كعمير بن هانىء تابعى ومحمد بن الأسود روى عن عمر (و) عبسى (بيا) بموحدة بدل النون [3] وبالقصر للضرورة] (فى كوفة) بالصرف للضرورة نسبة فى الأكثر لعبس غطفان ، كربعى بن حراش وعبيد الله بن موسى (و) عيشى (بالشين) المعجمة (واليا) المثناة التحتانية [4] و بالقصر للضرورة] أيضا نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة طلحة ، كعبيد الله بن محمد بن حفص ولبنى عائشة ابنة تيم الله كمحمد ابن بكار بن الريان (غلبا) الذى بالمعجمة والتحتانية أى هو الأغلب (فى بصرة) بتثليث الموحدة والكسر أصحها كما تقدم فى معرفة الصحابة [5] وبالصرف أيضا] ، لا جميعهم ، بل المذكور فى كل من الشام والكوفة هو الغالب أيضا ، كما هو مقتضى صنيع ابن الصلاح فإنه قال: ذكر أبو على البردانى أنه سمع الخطيب الحافظ يقول: العيشون يعنى بالمعجمة بصريون ، والعبسيون يعنى بالموحدة كوفيون ، والعنسيون يعنى بالنون شاميون ، ثم قال : وقد قاله قبله الحاكم ، قال أعنى ابن الصلاح : وهذا يعنى فى الجميع على الغالب - انتهى .

---

(١) فى ز « فى هذا »

(٢) الايناس ص ١٢٢ ، ومختلف القبائل ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والمؤتلف للدارقطنى ٢/٥٧١ - ٥٧٨ ، والمؤتلف للأزدى ص ٣٧ - ٣٨ ، والاكمال ٢/٤١٠ - ٤١٨ ، والمشتبه ١/٢٢٤ ، والتبصير ١/٤٢٣ - ٤٢٥ ، وعلوم الحديث ص ٣١٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٩

(٣) وقع ما بين المكوفتين فى هـ « قبل « بموحدة »

(٤) وردت هذه العبارة فى هـ قبل « المثناة »

(٥) وضع ذلك فى هـ قبل « كما تقدم »

ثم إنه لا ينتقد هذا الضابط بقول ابن سعد عن الكلبي: إنه ليس بالكوفة والبصرة رهاوى ولا عنسى وهم باليمن والشام كثير ، حيث اقتضى أنـــه بالنون فى اليمن أيضـا ، ونحوه قول ابن ماكولا، وابن السمعانى فى العنسيين: وعظم عنس فى الشام وابن ماكولا فى العيشيين أنهم جـــاعة كثيرة عامتهم بالبصرة ، فالضابط إنما هو لخصوص الثلاثة كما أنه لا ينتقد بالعيشى كالثالث لكن بكسر أوله والعيسى بالكسر أيضا لكن سينه مهملة ، أو الغشتى بفتح المعجمة وسكون الشين المعجمة بعدها مثناة أو الغيشى بكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم معجمة كما بين فى محاله .

نعم ينتقد بمن يكون من الكوفة وهو عيشى بالمثناة التحتانية[١] والمعجمة أو عنسى بالنون كعمار بن ياسر الصحابى فإنه مع كونه معدودا فى الكوفيين عنسى بالنون، والظاهر أنها نسبة لعنس الذى انتسب اليـه الشاميون ، فياسر والد عمار وكان صحابيا أيضا ، كان ممن قدم من اليمن ، أو بمن يكون من الشام وهو عبسى بالموحدة أو عيشى بالتحتانيـة والمعجمـة أو من البصرة وهو عنسى بالنون أو عبسى بالموحدة ، و يأتى فى كون هذه الترجمة ليست كلية ، وكذا فيمن جاء غير منسوب ما قلنا فى الترجمة قبلها[٢].

ومن ذلك أبو عبيدة وكله[٣] بالضم والتصغير (وماهم) أى الرواة كما قالـــه الدارقطنى (من اكتنى أباعبيدة بفتح) فى أوله ثم كسر ثانيه[٤] وبالصرف للضرورة وهو كذلك كما قال شيخنا فى المتقـــدمين فمن بعدهم من المشارقـــة ، و وجد فى المائة الخامسة[٥] من المغاربة أحمد بن عبد الصمد بن أبى عبيدة من شيوخ القاضى أبى القاسم

(١) فى ز و هـ « بالياء المثناة »

(٢) المشتبـــه للأزدى ص ٥٤ - ٥٥ ، والمؤتلف للدارقطنى ٣/١٦١٨ - ١٦٢٦ ، والاكمال ٦/٣٥٣ - ٣٥٨ ، والانبـــاس ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، ومختلف القبـــائل ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ، والأنساب ٩/١٩٩ - ٢٠٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٧ ، ٤٢٦ - ٤٢٨ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٧٣ ، وعلوم الحديث ص ٣١٢ ، والارشاد للنووى ٢ / ٥٨٢ ، والمشتبـــه ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والتبصير ٣ / ٩١١ ٩٨٧ - ٩٨٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٩

(٣) فى هـ « وكلهم »

(٤) فى ز « كسر الثانية »

(٥) فى ز « يعنى السادسة »

ابن بقى ضبطه ابن عبد الملك فى التكملة بفتح العين ، و أرخه سنة ست و ثمانين و خمس مائة (٥٨٦ هـ) [١].

ومن ذلك السفر بالفاء ، فالأسماء كلها بالسكون السفر بن نسير عن أبي هريرة ، وأبو الفيض يوسف بن السفر (والكنى[٢] فى السفر بالفتح) قال ابن الصلاح[٣] : ومن المغاربة من يسكن الفاء أى من أبي السفر سعيد بن يحمد التابعى يعنى والد عبد الله ، قال: وذلك خلاف ما حكاه الدارقطنى عن أصحاب الحديث ، و وافقه المزى فى هذا الضابط فقال : الأسماء بالسكون والكنى بالحركة ، وأما السقر بالقاف الساكنة فلهم جماعة مسمون بذلك ، وهم سقر بن عبد الرحيم عن عمه شعبة ، وسقر بن عبد الرحمن أبو بهز[٤] الكوفى سبط مالك بن مغول شيخ لأبي يعلى الموصلى عن شريك والكوفيين[٥]، وسقر بن حسين الحذاء عن العقدى ، وسقر بن عداس عن سليمان بن حرب ، وسقر بن حبيب اثنان روى أحدهما عن عمر بن عبد العزيز والآخر عن أبي رجاء العطاردى ، وسقر بن عبد الله عن عروة ، وكذا لهم فى الكنى من ذلك أيضا أبو السقر يحيى بن يزداد عن حسين بن[٦] محمد المروذى، لكن نقل عن شيخنا أن كل من بالقاف يعنى من الأسماء والكنى الأشهر فيه الصاد بدل السين واقتصر فى المشتبه على حكايته بدون ترجيح فقال : ويقال فى هؤلاء بالصاد ، وكذا ذكر ابن حبان سقر بن عبد الرحمن الماضى فى كل من الحرفين ، ولهم أيضا شقر بفتح الشين المعجمة والقاف ، حى من تميم ينسب إليهم الشقريون ، قال الدارقطنى : ومعاوية بن

---

(١) المؤتلف للدارقطنى ٣ / ١٥٠٥ - ١٥٠٦ ، والمؤتلف للأزدى ص ٨٤ ، وعلوم الحديث ص ٣١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٩ ، وتكملة الصلة ١/٨٥ ، قلت : أرخه غير واحد سنة (٥٨٢ هـ) انظر الديباج ١/٢١٧ ، والأعلام ١/١٤٦ ، والوافى بالوفيات ٧/٦٦

(٢) فى ن « فى الكنى »

(٣) فى هـ « كما قاله ابن الصلاح ، قال »

(٤) فى ن « أو » بدل « أبو بهز »

(٥) زاد فى هـ « شيخ لأبي يعلى » وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « حسين بن » من ن

الحارث بن تميم سمى الشقر يعنى بفتح الشين وكسر القاف لقوله :

وقد أحمل الرمح الأصم كعوبه به من دماء القوم كالشقرات

قال وهو أبوحى من تميم ، والشقر هو شقائق النعمان ، وفيه نظر ، فمعاوية إنما هو الشقرة[١] بهاء فى آخره كما صرح به غير واحد ، وشقر بضم ثم سكون[٢] مدينة بالأندلس ، وحينئذ فما حصل بهذا الضابط تمييز[٣] إلا فى خصوص الفاء[٤].

ومن ذلك عسل (وما لهم) أى الرواة[٥] (عسل) بفتح المهملتين (إلا ابن ذكوان) بذال معجمة ، الأخبارى البصرى أحد من لقى الأصمعى ذكره الدارقطنى وغيره (و) أما (عسل) بكسر أوله وسكون ثانيه (فجمل) بضم الجيم وفتح الميم جمع جملة أى فكثير ، وهم عسل بن سفيان عن عطاء وصبيغ بن شريك بن المنذر ابن قطن بن قشم بن عسل بن عمرو بن يربوع التميمى ، وربما نسب لجده الأعلى فقيل : صبيغ بن عسل ، وأخوه ربيعة شهد الجمل ، وابن أخيهما عسل بن عبد الله حدث عن عمه صبيغ ، بل قال ابن الصلاح : إنه وجد ابن ذكوان بخط الإمام منصور الأزهرى فى تهذيب اللغة له[٦]، كذلك ، قال: ولا أراه ضبطه، وزعم مغلطاى أنه راجع نسختين من المحكم فلم ير ذلك فيه فالله أعلم[٧].

---

(١) فى ز « الشفقرية »

(٢) فى ز « فسكون »

(٣) فى هـ « تميز »

(٤) المؤتلف للأزدى ص ٧٠ ، والمؤتلف للدارقطنى ٣ / ١١٨١ - ١١٨٧ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، والانباه لابن عبد البر ص ٧٦ ، والاكمال ٤/٢٩٩ - ٣٠١ ، ٥/٧٨ - ٨٠ ، وعلوم الحديث ص ٣١٣ ، والارشاد للنووى ٢ / ٥٨٣ ، والمشتبه ١ /٣٦١ ، والتبصير ٢ / ٦٨٣ - ٦٨٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٩ - ٩٠ ، والجمهرة لابن حزم ص ٢٠٧ ، والايناس ص ١٩٠ ، ومختلف القبائل ص ٣٠١ ، والانساب ٥/١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٨ ، والتقييد والايضاح ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والثقات لابن حبان ٨/٣٠٥ ، ٣٢٢ ، ولسان الميزان ٣/٥٦ ، ١٩٢

(٥) زاد فى هـ « كما قاله ابن الصلاح »

(٦) زاد فى ز « و »

(٧) المؤتلف للدارقطنى ٣/١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، وعلوم الحديث ص ٣١٣ ، والاكمال ٦/٢٠٦ - ٢٠٧ ، والمشتبه ٢/٤٦٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣٣٩ ، والتبصير ٣/٩٤٥

ومن ذلك غنام[١] (والعـامرى) الكوفى (ابن على) بالسكون ابن هجير بهاء ثم جيم وآخره راء ، مصغر اسمه (عثام) بمهملة مفتوحة ثم مثلثة مشددة ، يروى عن هشام بن عروة والأعمش وغيرهما ، وكذا حفيده المشارك له فى اسمه واسم أبيه عثام ابن على ، (وأما غيره) أى غير من ذكر كغنام بن أوس الصحابى ، وعبيد بن غنام الكوفى راوية[٢] أبى بكر بن أبى شيبة (فالنون والإعجام) أى فهو غنام بالغين المعجمة والنون .

تنبيه : وقع فى بعض النسخ من النظم هنا : « قلت : ابن عثام صحابى وله . فى الذكر ثلاثة وأعجم أوله » والصواب فيه كما ضبطه الأمير الإعجام والنون ، و به جزم شيخنا ولذلك لم يثبت فى جميع النسخ[٣] ، والله أعلم .

ومن ذلك قمير (و زوج مسروق) هو ابن الأجدع اسمها (قمير) بفتح القاف ثم ميم مكسورة ابنة عمرو ، تروى عن عائشة وعنها الشعبى و (صغروا) أى أهل الحديث (سواه) أى الاسم المذكور حال كونه (ضما) أى مضموما أوله ، كزهير بن محمد بن قمير الشاشى عن عبد الرزاق ، ومكى بن قمير عن جعفر بن سليمان[٤] ،

ومن ذلك مسور (ولهم مسور) بضم الميم ثم مهملة مفتوحة بعدها واو مشددة وآخره راء اثنان أحدهما (ابن يزيد) الكاهلى الأسدى ثم المالكى ، [٥]صحابى حديثه عند أبى داود ، روى عنه يحيى بن كثير (و) ثانيهما (ابن عبد الملك) اليربوعى حدث عنه معن القزاز ، هكذا ذكرهما ابن الصلاح ثم الذهبى ، واقتصر الدارقطنى ثم

---

(١) فى ز « عثام »

(٢) فى ز « رواية »

(٣) المؤتلف للأزدى ص ٩٧ ، والمؤتلف للدارقطنى ٤/١٧٦٣ - ١٧٦٦ ، وتصحيفات المحدثين ٢/٧٢٨ ، ٧٢٩ والاكمال ٧/٣٧ - ٣٨ ، والمشتبه ٢/٤٨٧ ، والتبصير ٣/١٠٤٨ ، وعلوم الحديث ص ٣١٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٩٠ والتقييد والايضاح ص ٣٣٩ ، والتوضيح ١/٣٨٩ - ٣٩١

(٤) المؤتلف للأزدى ص ١٠٤ ، والدارقطنى ٤/١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، والاكمال ٧/١٢٧ ، والمشتبه ١/٥٣٤ ، والتبصير ٣/١١٣٧ ، وعلوم الحديث ص ٣١٣

(٥) زاد فى ز « حديثه » وهو خطأ

ابن ماكولا على أولها ولم يستدرك ابن نقطة ولا غيره عليهما أحدا ، وصنيع البخارى فى تأريخه الكبير حيث ذكر ابن عبد الملك فى باب مسور بن مخرمة المخفف يشهد لهم لكنه أعاد ذكره فى المشدد مع ابن يزيد ولم يذكر غيرهما، وقول المصنف : إنه ذكر مع ابن يزيد[١] فى المشدد مسور بن مرزوق لم أره فى النسخة التى عندى بتأريخ البخارى ، بل لم أر ابن مرزوق فيه أصلا مع قول شيخنا فى المشتبه : إنه هو وابن عبد الملك اختلفت[٢] نسخ التأريخ فيهما تشديدا وتخفيفا ، بل قال فى الإصابة : إنه أورد ابن يزيد مع ابن مخرمة فاقتضى تخفيفه ، (ومما سوى ذين) أى ابن يزيد وابن عبد الملك (فسور) بكسر الميم ثم مهملة ساكنة فيما (حكى) عند ابن الصلاح ثم الذهبي كما تقدم[٣].

ومن ذلك الحمال[٤] (و وصفوا) أى أهل الحديث (الحمال) بالحاء المهملة ثم الميم المشددة أى وصفوا بالحمال (فى الرواة) للحديث خاصة أو فيمن ذكر منهم فى الكتب المتداولة (هارون) بن عبد الله بن مروان البغدادى البزاز الحافظ والد موسى[٥] (والغير) أى وغير هارون (بجيم) بدل الحاء (ياقى) بالإبدال كمحمد بن مهران أبي جعفر الرازى شيخ للشيخين ، وأسيد[٦] بن زيد بن نجيح الهاشمى الكوفى شيخ للبخارى[٧]، وأيوب الجمال كان يعتقد بدمشق ، قال الذهبي : كنت أرى أبي يسلم عليه، ونوزع ابن الصلاح فى الحصر فإنه وإن قيد بالوصف ليخرج من

---

(١) زاد فى ز « فى المشدد مسور بن مخرمة »

(٢) فى ز « اختلف »

(٣) المؤتلف للأزدى ١١٦ ، وللدارقطنى ٤/٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، وعلوم الحديث ص٣١٣ ، والاكمال ٧/٢٤٥ ، والتأريخ الكبير ٤/١/٤١٠ ، و ١/٢/٤٠ ، والمشتبه ٢/٥٨٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ٩١ ، والتقييد والايضاح ص ٣٤٠ ، والتبصير ٤/١٢٨٦ ، والاصابة ٣/٤٢٠

(٤) فى ز و هـ « الجمال »

(٥) زاد فى هـ « قال ابن الصلاح »

(٦) فى ز « أسد »

(٧) فى ز « شيخ البخارى »

تسمى بذلك كحمال بن مالك أخى مسعود اللذين شهدا القادسية مع سعد وقتلا الفيل[١] وأبيض بن حمال[٢] المأربي الصحابي ، مع كون هارون مختصا عنهم . صاحبة التعريف والاستغناء بذلك عن التقييد ، فلهم ممن وصف بالحمال بالمهملة والتشديد رافع بن نصر الحمال الفقيه صاحب أبي اسحاق ، سمع أبا عمر ابن مهدى ، وأبو القاسم مكى بن على بن بنان الحمال أحد الرواة، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الدبس الحمال أحد شيوخ أبي النرسى[٣]، وزاهد مصر أبو الحسن الحمال ، واسمه بنان[٤] بن محمد بن حمدان البغدادى ، قيل : أصله من واسط ، مات بعد الثلاث مائة ، كان فاضلا وليا ، له رواية عن الحسن بن عرفة وغيره ، وأيوب الحمال الزاهد ببغداد و أكثرهم وارد على الحصر ، ولذا قال شيخنا فى المشتبه تبعا لأصله فيمن بالمهملة بعد تسمية هارون ، وآخرون ، ويمكن أن يقال : ليس لهؤلاء ذكر فى الكتب المتداولة ، كما أن فى غيرها أيضا جماعة يلقبون الجمال بالجيم والميم المخففة وفيهم كثرة ، وأبو الجمال جد أبي على يحيى بن على بن يحيى بن أبي الجمال الحرانى، ذكره أبوعروبة الحرانى فى تأريخه ، وقال : إنه مات سنة تسع وثمانين ومائتين (٢٨٩ هـ) ، وأبو الجمال الحسين بن القاسم بن عبيد الله وزير المقتدر، وجمال ابنة قيس بن مخرمة ، وجمال ابنة عون بن مسلم، وجمال ابنة النعمان بن أبي حزم بن كعب بن عتيك الأنصارى تزوجها عبد الله بن الحارث ابن عبد المطلب فهى أم أولاده غير أنه لذلك لا يكون ضابطا كليا .

ثم إنه قد اختلف فى سبب وصف هارون بالحمال ، فقيل: إنه كان بزازا ثم تزهد وصار يحمل الشيء بالأجرة ويأكل منها ، حكاه عبد الغنى بن سعيد عن القاضى أبي الطاهر الذهلى ، وقيل : بل عكسه كان حمالا ثم تحول إلى البز حكاه ابن الجارود فى كتابه الكنى عن ولده موسى بن هارون ، وزعم الخليلى وابن الفلكى أنه لكثرة ماحمل

(١) فى هـ « قتلا الفيل »
(٢) فى هـ « جمال »
(٣) فى هـ « النوسى »
(٤) فى ز « نعان »

من العلم، قال ابن الصلاح : ولا أرى[١] ما قالاه يصح ، وكأنه لأن القاضى أبا الطاهر كان صاحب موسى ولد هارون فهو أخبر وقوله أنسب بالزهد ، ولاينافيه قول غيره : إنه حمل رجلا فى طريق مكة على ظهره فانقطع فيما يقال به[٢].

ومن ذلك الخيـــاط (و وصفوا) أى أهل الحديث (حنـــاطا[٣]) بالمهملة ثم النون (أو) بالنقل (خياطا) بالمعجمة ثم الموحدة أى بكل من الحناط والخياط[٤] (عيسى) بن أبى عيسى ميسرة (ومسلـــا) هو ابن أبى مسلم ، و (كذا) وصفوا كلا منهما (خيـاطا) بالمعجمة ثم التحتانيـــة أى بالخياط فبأى وصف من هذه الثلاثة وصف بـــه واحد من هذين كان صحيحا ، والغلط لذلك مأمون فيهما قاله الدارقطنى ثم ابن ماكولا لقول ابن معين كما نقله الدارقطنى فى مسلم ، إنـــه كان يبيع الخبط والحنطة وكان خياطا ، وقوله أيضا فى عيسى : إنه كان كوفيا وانتقل إلى المدينة وكان خياطا ، ثم ترك ذلك وصار حناطا ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط ، بل قال هوعن نفسه فيماحكاه ابن سعد : أنا خياط وحناط وخباط ، كلا قد عالجت ، ولكن مع هذا فاشتهاره إنمـا هوبالمهملة والنون، واشتهار الآخر بالمعجمة والموحدة، ولذا رجح الذهبى فى كل واحد ما اشتهر به[٥].

ومن ذلك ممـــا أدخله ابن الصلاح فى القسم بعده السلمى (والسلمى) بالنصب مفعول مقدم (افتح) أى افتح السين واللام من السلمى (فى الأنصار) بالنقل خاصة كأبى قتـادة فارس رسول الله ﷺ وجابر بن عبد الله ، نسبة إلى بنى سلمة بن سعد بن

---

(١) فى ز « لا أدرى »

(٢) المشتبـــه للأزدى ص ١٩ ، والمؤتلف للدارقطنى ٢ / ٧٤٦ - ٧٤٩ ، والانساب ٣ / ٣١٩ - ٣٢٤ ، ٢٢٨/٤ - ٢٣٢ ، وعلوم الحديث ص ٣١٤ ، والاكمال ٥٤٤/٢ - ٥٤٥ ، و الارشاد للنووى ٥٨٥/٢ ، والتقريب له ص ٤١ ، والمشتبه ١٧١/١ - ١٧٢ ، والتبصير ٢٦١/١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٩١/٤ - ٩٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣٤١ - ٣٤٢

(٣) فى ز « خياطا »

(٤) فى ز « الحناط والخياط » وفى الأصل « الخياط والحناط » وكلاهما خطأ

(٥) المشتبه للأزدى ص ١٧ ، والمؤتلف ٩٣٩/٢ - ٩٤٠ ، والاكمال ٢٧٥/٣ ، وطبقات ابن سعد (القسم المتمم) ص ٤٢٤ ، والأنساب ٣٤/٥ - ٣٥ ، وعلوم الحـــديث ص ٣١٤ ، والمشتبه ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، والتبصير ٥١٦/٢ - ٥١٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٢/٤

على بن أسد بن شاردة بن تزيد بن جشم بن الخزرج بفتح السين وكسر اللام ، ولكنها فتحت فى النسب كالنمرى والصدفى وبابهما ، قال السمعانى : وهذه النسبة عند النحويين ، قال: وأصحاب الحديث يكسرون اللام، وعليه اقتصر ابن باطيش فى مشتبه النسبة، وجعل المفتوح اللام نسبة إلى سلمية من عمل حماة[1] (ومن يكسر لامه) أى لفظ السلمى وهم أكثر المحدثين (كأصله) فقد (لحن) وهذا ضابط لما فى الأنصار خاصة وإلا فلهم فى غيرها بالفتح أيضا جماعة ممن انتسب إلى أجداده كبنى سلمة بطن من لخم وغيرهم ، ويشتبه ذلك كله بالسلمى بضم السين وفتح اللام نسبة إلى بنى سليم ، وهم خلق كعباس بن مرداس[2].

(ومن هنا) وهو القسم الثانى (لمالك ولهما) أى البخارى ومسلم واشتمل على تراجم ، فمنها يسار و (بشار) بالنصب مفعول مقدم ، بموحدة ثم معجمة مشددة (أفرد) أى أفرد أيها الطالب بهذا الضبط بشارا (أب) أى والد (بندارهما) أى البخارى ومسلم فبندار و[3] هو لقب لمحمد بن بشار بن عثمان شيخهما بل شيخ الأئمة الستة وإنما أضافه لهما لاختصاص الترجمة بهما دون مالك . قال الذهبى : وبشار أى بالموحدة ثم المعجمة قليل فى التابعين معدوم فى الصحابة (ولهما) أى البخارى ومسلم خاصة أيضا مما قال ابن الصلاح : إنه ليس على الصورة المتقدمة وإن قاربها ، بل قال شيخنا : إنه لايلتبس لتميز ذاك عن الذى بعده بطول رأس[4] الحرف الأول وجعله مع سنان ، لكن قد أدخله الذهبى فى هذه الترجمة (سيار) بفتح السين المهملة ثم تحتانية مشددة اثنان هما ابن أبى سيار (أى) بالنقل وكنية سيار (أبو الحكم) الواسطى يروى عن التابعين وفى اسم أبيه اختلاف ، فقيل وردان أو ورد أو دينار

(١) زاد فى هـ « قال ابن الصلاح »

(٢) المشتبه للأزدى ص ٣٥ - ٣٦ ، والأنساب ٧ / ١٧٩ - ١٨٥ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٣ ، ومشارق الأنوار ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والاكمال ٤/٥٢٤ - ٥٢٥ ، ٣٣٤ ، والمشتبه ١ / ٣٦٥ ، والتبصير ٢/٦٨٨ - ٦٨٩ ، ٧٣٩ - ٧٤٥

(٣) سقطت كلمة « و » من ز

(٤) سقطت كلمة « رأس » من ز

(و) سيار هو (ابن سلامة) بالصرف للضرورة ، أبو المنهال الرياحى البصرى تابعى (و) ما عدى هؤلاء الثلاثة فهو يسار (بالياء) التحتانية (قبل) أى قبل السين المخففة وهو (جم) أى كثير فى الكتب الثلاثة كسليمان و عطاء ابنى يسار وسعيد بن يسار[1].

(و) منهم[2] بشر (وابن سعيد) المدنى مولى ابن الحضرمى وهو تابعى اسمه (بسر) بضم أوله ثم سين مهملة وبدون تنوين للضرورة (مثل) بسر بن أبى بسر (المازنى) نسبة لمازن بن منصور بن عكرمة بن حفصة[3] بن قيس غيلان فهو أيضا بالموحدة ثم المهملة صحابي وهو والد عبد الله الصحابي أيضا ، ولم يذكره ابن الصلاح فأصاب ، لأنه لا ذكر له فى شيء من الكتب الثلاثة وإن رقم عليه المزى علامة مسلم بحيث قلده المؤلف فهو سهو نبه عليه المصنف[4] فى تقييده وشيخنا فى مختصر التهذيب ، بل ذكر ابن الصلاح ولده عبد الله وحديثه فى الصحيحين (و) مثل بسر (ابن عبيد الله) الحضرمى الشامى فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعى (و) مثل بسر (ابن محجن) بكسر الميم بعدها حاء مهملة ثم جيم ابن محجن الديلى فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعى، وحديثه فى الموطأ خاصة دون الصحيحين (وفيه خلف) فقال الثورى: إنه بالشين المعجمة ، وكذا قال ابن عبد البر: إن عبد الله بن جعفر والد على بن المدينى رواه بالمعجمة عن زيد بن أسلم الراوى عنه ، وقال الطحاوى : سمعت ابراهيم البرلسى يقول : أحمد بن صالح بجامع مصر يقول : سمعت جماعة من ولده و رهطه لايختلف اثنان أنه بالمعجمة ، لكن قال ابن الصلاح : إن مالكا والأكثر على الأول ، بل قال الدارقطنى: إن الثورى رجع عن الإعجام ، وذكره ابن حبان فى الثقات بالمهملة

(١) المؤتلف للأزدى ص ١٠ ، ٦٦ ، وللدارقطنى ١٢١٧/٣ ، ١٢١٩ ، وعلوم الحديث ص ٣١٥ ، والاكمال ٣١٠/١ - ٣١٩ ، ٢٢٤/٤ ، ٤٢٥ ، ومشارق الأنوار ١١٠/١ ، والارشاد للنووى ٥٨٧/٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ٣٩/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٣/٤ - ٩٤ ، والمشتبه ٧٨/١ ، والتبصير ١ / ٨٢ - ٨٤ ، ٦٩٥/٢ - ٦٩٦ ، وهدى الساري ص ٢٠٩

(٢) فى هـ و ز « منها »

(٣) فى هـ « حارثة »

(٤) فى ز « المؤلف »

وقال : من قاله بالمعجمة فقد وهم ، ومن عدا هؤلاء الثلاثة أو الأربعة مما فى الكتب الثلاثة فهو بكسر الموحدة ثم شين معجمة ، ولا تشتبه هذه الترجمة بأبى اليسر بمثناة تحتانية ثم سين مهملة مفتوحتين ، المخرج حديثه فى مسلم ، واسمه كعب بن عمرو الأنصارى لملازمة أداة التعريف له غالبا بخلاف أهل القسمين المذكورين[1].

ومنها بشير (وبشيرا أعجم) بالنقل أى أعجم بشيرا (فى) راويين فقط بشير (ابن يسار) فهو بموحدة ثم معجمة الحارثى المدنى التابعى ، حديثه فى الكتب الثلاثة (و) بشير (بن كعب) العدوى ، وقيل : العامرى البصرى التابعى المخرج له فى الصحيحين جزما فأعجم هذين (واضمم) الموحدة منهما بحيث يكونان مصغرين ، وأما مقاتل ابن بشير فهو وإن كان مثلهما فلم يخرج له أصحاب الكتب الثلاثة وإن زعم صاحب الكمال أن مسلما أخرج له فهو وهم و (يسير) بالتحتانية[2] ثم المهملة مصغر تابعى بل يقال : إن له رؤية ، حديثه فى الصحيحين وهو مختلف فى اسم أبيه فقيل : إنه (ابن عمرو) وهو الأكثر أو ابن جابر ، كما اختلف فى اسمه فقيل كما تقدم (أو) بالنقل (أسير) بهمزة بدل التحتانية ، قال ابن المدينى : أهل البصرة يقولون : أسير بن جابر ، وأهل الكوفة يقولون : أسير بن عمرو ، وقال بعضهم : يسير بن عمرو ورجح البخارى كونه أسير بن عمرو ، وأشار إلى تليين قول من قال فيه : ابن جابر (والنون) بدل التحتانية (فى أبى) أى والد (قطن) بفتح القاف والطاء المهملة وآخره نون ساكنة للوزن فاسمه (نسير) وهو قطن بن نسير بصرى يكنى أبا عباد حديثه عند مسلم ، وماعدى هؤلاء الأربعة مما فى الكتب الثلاثة فبشير بفتح الموحدة ثم معجمة مكسورة وهو الجادة ، كبشير بن أبى مسعود الأنصارى وابن نهيك السدوسى ، وابن المهاجر

---

(١) المؤتلف للأزدى ص ٨ ، ومشارق الأنوار ١ / ١٠٩ ، والثقات لابن حبان ٤ / ٧٩ ، والاكمال ١/٢٦٨ - ٢٦٩ ، والتمهيد ٤/٢٢٢ - ٢٢٤ ، وعلوم الحديث ص ٣١٥ ، والارشاد للنووى ٢/٥٨٨ ، ومقدمة شرح مسلم له ١/٣٩ ، وتهذيب الكمال ٤/٧٠ ، ٧٧ ، والتقييد والايضاح ص ٣٤٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٩٤ - ٩٥ ، والتهذيب ١/٤٣٧ ، ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وهدى الساري ص ٢١٠

(٢) سقطت كلمة « بالتحتانية » من ز

الغنوى وابن عقبة الناجى وابن سلمان الكندى[١].

(و) منهما يزيد و (جد على) بسكون آخره للضرورة[٢] (ابن هاشم بريد) بفتح الموحدة ثم راء مكسورة وآخره دال مهملة ، وينسب على ذلك البريدى ، يروى عن هشام بن عروة وحديثه فى مسلم (وابن) عبد الله (حفيد) أبى موسى (الأشعرى) بالسكون للضرورة[٣] أى ولد ولده اسمه (بريد) مصغر وهو بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى روى له الشيخان : وأما ما وقع فى البخارى من حديث مالك بن الحويرث فى صفة صلاة النبى ﷺ من قوله كصلاة شيخنا أبى بريد عمرو بن سلمة بكسر اللام كما سيأتى فقد اختلف فيه فالأكثر بريد بالتصغير كحفيد أبى موسى وهو الذى رواه أبو ذر عن الحموى عن الفربرى عن البخارى ، وكذلك ذكره مسلم فى الكنى ، ولكن عامة رواة البخارى قالوا يزيد كالجادة ، وقال عبد الغنى: إنه لم يسمعه من أحد ، كذلك قال : ومسلم أعلم (ولهما) أى للبخارى ومسلم فيمن خرجا له مما هو مصاحب للتعريف (محمد بن عرعرة ابن البرند) السامى بالمهملة[٤]، نسبة لسامة بن لؤى البصرى يروى عن شعبة (فالأمير) أبو نصر[٥] بن ماكولا (كسره) أى قال فيه : البرند بكسر الموحدة والراء يعنى وبعدها نون ثم دال ، ولم يحك غيره ، لكن فى كتاب عمدة المحدثين وغيره أنه يفتحهما ، وحكاهما[٦] أبو على الجيانى عن ابن الفرضى فقال : إنه يقال بالفتح والكسر ، قال والأشهر الكسر ، وكذا قال القاضى عياض ثم ابن الصلاح : إنه أشهر ، واقتصر عليه الذهبى ثم شيخنا ، وماعدا

(١) المؤتلف للأزدى ص ٩ ، ١٠٧ ، والتاريخ الكبير ٤٢٢/٨ ، والاستيعاب ١٠٠/١ ، ١٥٨٣/٤ - ١٥٨٤ ، والاكمال ٢٨٠/١ - ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ومشارق الأنوار ١٠٩/١ ، وعلوم الحديث ص ٥ ٣ ، والارشاد للنووى ٥٨٨/٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ٤٠/١ ، والتقريب له ص ٤١ ، والمشتبه ٨١/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٥/٤

(٢) فى هامش الأصل « للوزن » وفى هـ « للوزن للضرورة » وسقطت من ز

(٣) فى هـ « للوزن »

(٤) سقطت كلمة « بالمهملة » من ز

(٥) فى ز « أبو منصور »

(٦) فى ز « حكاه »

من ذكر مما فى الثلاثة فيزيد بفتح المثنـــاة التحتانية ثم زاء مكسورة وهو الجادة كيزيد ابن هارون[١].

(و) منها البراء و (ذو كنية بمعشر وبالعاليـــة) أى فأبو معشر يوسف بن يزيد ، وأبو العالية زياد بن فيروز أو كلثوم أو غير ذلك المخرج حديثهما فى الصحيحين ، كل منهما (براً أشدد) الراء منهما ، قال ابن الصلاح : والبراء الذى يبرى العود يعنى النشاب وغيره ومن عداهما مما فى الثلاثة فالبراء بالتخفيف[٢].

(و) منها حارثة و (بجيم) وتحتانية (جارية ابن قدامة) بالصرف للضرورة التيمى السعـــدى البصرى ، صحابى على ما حققـــه شيخنا ، روى عن النبى ﷺ حديث « لا تغضب » ولم تقع روايته فى شىء من الكتب الثلاثة ، نعم وقع ذكره فى الفتن من البخارى فى أثناء قصة قال فيها : فلما كان يوم حرق ابن الحضرمى حين حرقه جارية بن قدامة (كذاك والد يزيد) بن جارية الأنصارى المدنى ، مذكور فى الموطأ بل عنده وكذا البخارى أيضا من رواية القاسم بن محمد عن عبد الرحمن وبجمع ابنى يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خذام[٣].

(قلت) : كذا اقتصر ابن الصلاح على هذين (و) فاته[٤] ممن ضبط (كذاك) اثنان (الأسود ابن العلا) بن جارية الثقفى ، روى له مسلم فى الحـــدود عن أبى سلمة عن أبى هريرة حديث « البئر جبار » (وابن أبى سفيان) بن أسيد ، كبير ،

---

(١) المؤتلف للأزدى ص ١٤ ، ١٥ ، و للدارقطنى ١ / ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢ / ٧١٠ ، ١١٩٥/٣ ، ١١٩٦ ، ومشارق الأنوار ١١٠/١ ، ١١١ ، والاكمال ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢ ، وعلوم الحديث ص ٣١٦ ، والارشاد للنووى ٥٨٩/٢ ، ومقـــدمة شرح مسلم له ٣٩/١ ، والمشتبه ص ١٥٥ ، والتقييـــد والايضاح ص ٣٤٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٧/٤ ، والتبصير ١٤٩٣/٤

(٢) علوم الحديث ص ٣١٦ ، والارشاد للنووى ٥٩٠/٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ٣٩/١ . ومشارق الأنوار ١١٠/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٦/٤ ، والأنساب ١٢٣/٢ - ١٢٤ ، والمشتبه ٥٥/١ ، والتبصير ٧٢/١ ، والتوضيح ٣٩٨/١

(٣) ضبطه الحافظ ابن حجر فى الفتح بالخاء المعجمة والدال المهملة ، وكذا ورد فى بعض المصادر ، أى خدام .

(٤) فى هـ « فانه » وهو خطأ

ابن جارية الثقفى المدنى، حليف بنى زهرة ، واسمه (عمرو) روى له البخارى ومسلم عن أبى هريرة ، فالأول قصة قتل خبيب ، والثانى حديث[١] « لكل نبى دعوة يدعو بها » (فجد ذا وذا) أى المذكورين كما علم (سيان) بكسر السين المهملة وتشديد المثناة التحتانية ثم نون ، تثنية سى أى مثلان ، فإن اسم كل منهما جارية غير أنه لثانيهما خاصة الجد الأعلى ، على أنه وقع فى موضع آخر من البخارى عمرو بن أسيد بن جارية ، وماعدى المذكورين مما فى الثلاثة فحارثة بالحاء المهملة والمثلثة[٢].

(و) منها حازم[٣] و (محمد بن حازم) أبا معاوية الضرير (لا تهمل) أى لا تهمل ابن حازم من إعجام خائه وهو فرد فى الكتب الثلاثة ، وماعداه مما فيها كأبى حازم الأعرج وجرير بن حازم فالحاء فيه مهملة[٤].

ومنها وهو عكس الترجمة قبلها خراش و (والد ربعى) [[٥] بكسر المهملة ثم موحدة ساكنة بعدها عين مهملة] وهو (حراش أهمل) بالنقل الحاء منه وهو أيضا فرد فى الثلاثة وماعداه مما فيها كشهاب بن خراش فالخاء فيه معجمة ، ولهم خداش بالمعجمة أيضا ، لكن بالدال المهملة بدل الراء أدخله ابن ماكولا فى هذه الترجمة فقال الذهبى : إنه لايلتبس[٦].

---

(١) سقطت كلمة « حديث » من ز

(٢) المؤتلف للأزدى ص ٢٥ ، وصحيح البخارى مع الفتح ٧ / ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٧٨ ، ٩ / ١٩٤ ، ٢٦/١٣ ، ٣١٨ ، وموطأ مالك ص ١٩٣ وصحيح مسلم ١٨٩/١ ، ١٣٣٥/٣ ، ومشارق الأنوار ١٦٩/١ ، وعلوم الحديث ص ٣١٦ ، والاكمال ٢ / ١ ، ٤ ، ٦ ، والارشاد للنووى ٥٩٠/٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ٤٠/١ ، والمشتبه ١٢٦/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٦/٤ - ٩٧ ، والتقييد والايضاح ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والتبصير ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، والاصابة ٢١٨/١

(٣) فى هـ « خازم »

(٤) مشارق الأنوار ٢٢٢/١ ، وعلوم الحديث ص ٣١٧ ، ومقدمة شرح مسلم للنووى ٤٠/١ ، وهدى السارى ص ٢١١ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٧/٤

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٦) فى هـ « لايلبس » انظر لذلك المؤتلف للأزدى ص ٣٥ ، وللدارقطنى ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦ ، ومشارق الأنوار ٢٢١/١ ، وعلوم الحديث ص ٣١٧ ، ومقدمة شرح مسلم للنووى ٤٠/١ ، والمشتبه ٢٢٣/١ والتبصير ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٩٧/٤

ومنهـا[1] جرير و (كذا) أى كوالد ربعى فى إهمال الحـاء (حريز) بدون تنوين للوزن ككثير[2] هو ابن عثمان (الرحبي) بفتح المهملتين ثم موحدة، نسبة إلى رحبة ، بطن من حمير الحمصى روى له البخارى (و) أبوحريز (كنية) لعبـد الله ابن الحسين الأزدى البصرى قاضى سجستان (قد علقت) روايتـه فى البخارى ، وماعداهما مما فى الثلاثة فجرير بالجيم والراءين المهملتين (و) لهم (ابن حدير) بالحاء والدال المهملتين ، مصغر (عدة) كعمران روى له مسلم وزيد وزياد ابنى حدير لهما ذكر خاصة فى المغـازى من صحيح البخارى ، ولـكنه بعيد الاشتباه بل لا يلتبس كما قاله الذهبي فى التى قبلها ، ولذا لم يذكره فى هذه أصلا[3].

ومنها حصين و (حضين أعجمه) مع التصغير و إهمال الحاء وهو ابن المنـذر ابن الحارث بن وعلة البصرى الرقاشى ، يـكنى أبا محمـد ولقبه (أبو ساسانا) بمهملتين وآخره نون وهو تابعى صاحب على ، روى لـه مسلم ، وقال أبو أحمـد العسكرى : لا أعرف بالمعجمة غيره وغيرمن ينتسب إليـه من ولده يعنى كيحيى بن حضين الذى له خبر مع الفرزدق ، وذكره فى شعره ، وكذا قال المزى : إنه لا يعرف فى رواة العلم من ضاد معجمة سواه ، فهو بلا خلاف بين أهل العلم فرد، وما زعمه الأصيلى والقابسى من حفاظ المغرب مما حكاه صاحب المشارق وغيره من أن الحصين بن محمد الأنصارى الذى فى الصحيحين فى قصة عتبـان بن مـالك من طريق ابن شهاب أنه سأله عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بالضاد المعجمة ، زاد القابسى: وليس فى البخارى كذلك غيره ، قال المزى : إنه وهم فاحش ، وكذا قال عيـاض : إن صوابه كما للجماعة كالجادة ، وممن رد على القابسى من المغاربة أبوعلى الجيانى، وأبو الوليـد الفرضى، وأبو القاسم

---

(١) فى هـ « منهما » وهوخطأ

(٢) فى هـ و ز « ككبير »

(٣) المؤتلف للأزدى ص ٢٣ . وللدارقطنى ١/٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ومشارق الأنوار ١/١٧٠ ، وتصحيفات المحدثين ٢ / ٦٤٤ - ٦٤٥ ، والاكمال ٢ / ٨٥ ، ٨٧ ، ٤٠٣ ، وعلوم الحـديث ص ٣١٧ ، والارشاد للنووى ٢/٥٩١ - ٥٩٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ١/٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٩٨ ، وهدى السارى ص ٢١١ ، والتبصير ١/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٤٢٠ ، والمشتبه ١/١٥١

السهيلى وقالوا كلهم : كان القابسى يهم فى هذا (وافتح أبا حصين) مع الإهمال لحرفيه (أى) بالنقل المسمى (عثمانا) ابن عاصم الأسدى بل قال أبو على الجيانى : لا أعلم فى الكتابين بفتح الحاء غيره ، وحديثه فى الصحيحين ، وماعداهما حصين بالإهمال مصغر، وأما والد أسيد بن حضير وهو بالمهملة ثم المعجمة مصغر، المخرج له فى الكتب الثلاثة فلا يلتبس فى الغالب كأشباهه مما تقدم[1].

ومنها حيان و (كذاك) أى افتح مع الموحدة المشددة حاء (حبان بن منقذ) بضم الميم ثم نون ساكنة بعدها قاف مكسورة ثم دال مهملة ، ابن عمرو الأنصارى الصحابى المذكور فى الموطأ وأنه كانت عنده امرأتان (و) افتح أيضا (من ولده) وهم ابنه واسع المخرج حديثه فى الثلاثة ، وحفيده حبان بن واسع المخرج له فى مسلم وابن عمه محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ المخرج له فى الثلاثه (و) افتح من غير المذكورين (ابن هلال) حبان الباهلى البصرى المخرج له فى الصحيحين، ويقع كثيرا غير منسوب ، وضابط ذلك أنه كل ما كان فى شيوخ شيوخهما حبان غير منسوب فهو ابن هلال (واكسرن) بالنون الخفيفة أيها الطالب (ابن عطية) بالتنوين فهو حبان بكسر الحاء ، السلمى العلوى لكونه كان يفضل عليا على عثمان رضى الله عنهما، المذكور فى البخارى فى حديث سعد بن عبيدة قال : تنازع أبو عبد الرحمن يعنى السلمى وحبان ابن عطية فقال أبو عبد الرحمن وكان عثمانيا يفضل على على رضى الله عنهما لحبان : لقد علمت الذى جرأ صاحبك يعنى عليا على الدماء قال : ما هو؟ لا أبالك ، قال : شىء سمعته يقوله ، قال : ما هو ؟ قال : بعثنى رسول الله ﷺ فذكر قصة حاطب بن أبى بلتعة التى وافقه مسلم على تخريجها خاصة دون ما ذكرناه ، فالكسر فيه هو المعتمد الذى جزم به ابن ماكولا والمشارقة ، وصوبه صاحبا المشارق والمطالع والجيانى وحكوا أن بعض

(١) المؤتلف للأزدى ص ٣٣ ، وللدارقطنى ٢/٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، وتصحيفات المحدثين ٢ /٦١١ - ٦١٣ ، ومشارق الأنوار ١/٢٢٢ ، والاكمال ٢/٤٨٠ - ٤٨٢ ، وعلوم الحديث ص ٣١٧ ، وتأريخ ابن عساكر ٥/١٦٥ ، وتهذيب الكمال ٧/٥٤٠ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، والارشاد للنووى ٢/٥٩٢ ، ومقدمة شرح مسلم له ١/ ٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/٨٨ - ٨٩ ، وهدى السارى ص ٢١١ ، والتهذيب ٢ / ٣٩٠ ، والتبصير ١/٤٤٤

رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله و وهموه ، وبالفتح ضبطه ابن الفرضى بل قال المزى : إن الجيانى تبعه لكن الذى فى تقييد المهمل للجيانى ما قدمته (مع ابن موسى) بن سوار فهو حبان أبو محمد السلمى المروزى أحد شيوخ الشيخين فى صحيحيهما فالكسر فيه بالاجماع وهو حبان الآتى غير منسوب عن عبد الله بن المبارك (و) مع (من رمى سعدا) هو ابن معاذ الأنصارى الأشهلى سيد الأوس الذى اهتز عرش الرحمن له فهو حبان بالكسر على المشهور بل الأصح، ابن العرقة كما وقع فى الصحيحين من حديث عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : أصيب سعد يوم الخندق رماه رجل من قريش يقال له حبان بن العرقة ـ الحديث ، وقيل كما لابن عقبة فى المغازى جبار بالجيم وآخره راء، والعرقة أمه فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وهو بفتح العين وكسر الراء المهملتين ثم قاف على المشهور وهاء تأنيث ، وحكى ابن ماكولا عن الواقدى فتح الراء وأن أهل مكة يقولون ذلك، وصحح ابن ماكولا الكسر، وقيل لها ذلك لطيب رائحتها ، واختلف فى اسمها فقيل كما لابن الكلبي قلابة بكسر القاف ابنة سعيد ،مصغر، ابن سهم، وتكنى أم فاطمة، واسم والد حبان قيس أو أبو قيس بن علقمة بن عبد مناف ابن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بفتح الميم وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة ، ابن عامر بن لؤى . بل قيل: إن الذى رمى سعد هو أبو أسامة الجشمى والصحيح أنه ابن العرقة (فـ) ـبسبب[1] ذلك (نال بؤسا) بضم الموحدة ثم واو مهموز وسين مهملة أى عذابا شديدا، ولقد قال له المرمى حين قال له الرامى : خذها[2] وأنا ابن العرقة : عرق الله وجهك فى النار وماعدى من ذكر مما فى الثلاثة فحيان بفتح المهملة بعدها مثناة تحتانية ، وأما جبار بفتح الجيم وتشديد الموحدة وآخره راء وهو ابن صخر المذكور فى صحيح مسلم وخيار بكسر المعجمة ثم مثناة تحتانية وآخره راء

(١) فى ز و هـ « فلسبب »
(٢) زاد فى هـ « أى الرمية »

وهو جد عبيـــد الله بن عدى بن الخيار المخرج له فى الصحيحين فقد لا يلتبس أحدهما بالآخر لمصاحبة التعريف لثانيهما، ولأن آخرهما راء والأول نون[1].

ومنها حبيب و (خبيبا أعجم) أى أعجم خاءه (فى ابن عبد الرحمن) الأنصارى المخرج حديثه فى الثلاثة فهو وجده خبيب بن يساف بالمعجمة والتصغير، ويرد خبيب غير منسوب فى الصحيحين عن حفص بن عاصم. وفى صحيح مسلم وحده عن عبـــد الله ابن محمـــد بن معن وهو هذا (و) كذا الإعجام فى (ابن عدى) خبيب[2] المذكور فى البخارى فى حديث أبى هريرة فى سرية عاصم بن ثابت الأنصارى وقتـــل خبيب، وهو القـائل:

ولست أبالى حين أقتـــل مسلما على أى جنب كان لله[3] مصرعى

(وهو) أى خبيب بالإعجام والتصغير (كنية كان) أى كان أبو خبيب كنية (لابن الزبير) عبـــد الله كنى باسم ولده خبيب الذى لا ذكر له فى الثلاثة، وما عدى هؤلاء الثلاثة فى الكتب الثلاثة فخبيب بفتح المهملة كبير[4].

ومنها رباح[5] (و رياح) بالنصب مفعول مقدم (اكسر) مع الإتيان (بيا) مثناة تحتانية وبالقصر (أبا زياد) أى اكسر الراء من رباح والد زياد القيسى البصرى

---

(١) المؤتلف للأزدى ص ٣٢، وللدارقطنى ١/٤٠٠، ٤١١، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ومغازى الواقدى ١/٦٥، ٢/٤٩٥، وصحيح البخارى مع الفتح ٦/١٩٠، ٧/٤١١، ١٢/٣٠٤، ٣٠٦، وصحيح مسلم ٤/١٩٤٢، ومشارق الأنوار ١/٢٢٢، وعلوم الحديث ص ٣١٧، والاكمال ٢/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، والارشاد للنووى ٢/٥٩٣ - ٥٩٤، ومقدمة شرح مسلم له ١/٤٠، والمشتبه ١/١٣١، وتهذيب الكمال ٥/٣٣٨ - ٣٣٩، وهدى الساري ص ٢١١، والتبصير ١/٢٧٨ - ٢٧٩، وفتح المغيث للعراقى ٤/٩٩ - ١٠٠

(٢) كلمة «خبيب» فى هـ قبل «ابن عدى»

(٣) فى ز و هـ «فى الله»

(٤) صحيح البخـــارى ٦ / ١٦٦، ٧/٣٠٩، ٣٧٩، ١٣ / ٣٨١، والمؤتلف للأزدى ص ٤٧، وللدارقطنى ٢/٦٣٠ - ٦٣٣، وتصحيفات المحدثين ٢ / ٤٣٩ - ٤٤٢، ومشارق الأنوار ١/٢٢٢، وعلوم الحديث ص ٣١٨، والاكمـــال ٢/٣٠١ - ٣٠٢، والمشتبه ١/٢١٥ وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٠٠ - ١٠١، والارشاد للنووى ٢/٥٩٤ - ٥٩٥، ومقدمة شرح مسلم له ١/٤٠، والتبصير ١/٤٠٩

(٥) فى ز و هـ «رياح»

ويقال: المدنى التابعى المروى له فى مسلم حديثان، والمكنى عند الشيخين وابن أبى حاتم والنسائى وأبى أحمد الحاكم والدارقطنى وابن حبان والخطيب وابن ماكولا وغيرهم بأبى قيس بل وقع مكنيا بها فى المغازى من أصل صحيح مسلم، وشذ صاحب الكمال وتبعه المزى فى تهذيبه فكناه أبا رياح كاسم أبيه بل هو المصدر به عند المزى ثم قال: ويقال أبو قيس وهو مما أخذ عليهما، والظاهر أن صاحب الكمال انتقل بصره إلى الراوى الآخر المشارك له فى اسمه واسم أبيه فذاك هو المكنى بأبى رياح كاسم أبيه ولكن القيسى أقدم وإن اندرج الثانى فى التابعين لرؤيته أنسا، ثم إن ما تقدم فى ضبط والد زياد (بخلاف) فيه (حكيما) عن تأريخ البخارى حيث ذكر فيه مع ما تقدم فتح الراء والموحدة أيضا كالجادة، وحكى ثانيهما صاحب المشارق عن ابن[1] الجارود، ولكن الأول هو قول الأكثرين، وبه جزم عبد الغنى ثم ابن ماكولا، وماعداه فى الثلاثة فهو رباح بالفتح والموحدة جزما[2]

ومنها حكيم (واضمم حكيما فى ابن عبد الله) بن قيس بن مخرمة بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبى القرشى التابعى المخرج له ثلاثة أحاديث فى مسلم فهو حكيم بالضم (قد) أى ليس فى ضبطه إلا الضم حسب وهى بمعنى قط أيضا، ويسمى الحكيم بالتعريف أيضا كما فى بعض طرق حديثه و (كذا) بالضم (رزيق بن حكيم) أبو حكيم بالضم أيضا الأيلى واليها لعمر بن عبد العزيز الذى روى مالك فى الحدود من الموطأ عنه أن رجلا يقال له مصباح فذكر شيئا، وله ذكر فى البخارى فى باب الجمعة فى القرى والمدن، قال يونس - هو ابن يزيد الأيلى -: كتب رزيق[3] بن حكيم إلى ابن شهاب وأنا معه يومئذ بوادى القرى، هل ترى أن أجمّع، ورزيق[3] يومئذ على أيلة فذكر القصة، وهو أعنى

(١) فى جميع النسخ عندنا «الجارود» والصحيح ما أثبتناه

(٢) صحيح مسلم ٤١٧٦/٣، ومع شرحه للنووى ٨٧/١٨، ومقدمته ٤٠/١، والجرح والتعديل ٥٣١/٢/١، والتأريخ الكبير ٣٥١/١/٢، والمؤتلف للأزدى ص ٥٧، والدارقطنى ١٠٣٨/٢، ١٠٣٩، ومشارق الأنوار ٣٠٥/١ - ٣٠٦، وتصحيفات المحدثين ٦٣١/٣/٢، والاكمال ١٥/٤، ١٦، و علوم الحديث ص ٣١٨، وفتح المغيث للعراقى ١٠١/٤، والتقييد والايضاح ص ٣٤٦، ٣٤٧، والمشتبه ٣٠٤، والتبصير ٥٨٨/٢، وتهذيب الكمال ٢٢٣/١، والتهذيب ٣٧٦/٣

(٣) فى ق «زريق»

تصغيره وتصغير أبيه وكنيته مع تقديم الراء على الزاء فيه هو المشهور بل الصواب كما قال علي بن المديني ، وحكى صاحب تقييد المهمل عنه أن ابن عيينة كثيرا ما كان يقوله بفتح الحاء ، وكذا قيل في رزيق تقديم الزاء ، وذكره ابن حبان كذلك ولكنه وهم (و) على المعتمد فيه وفي أبيه وكنيته فقد (انفرد) لأنه ليس في الرواة على هذه الهيئة سواه ، بل لرزيق ابن اسمه حكيم أيضا كجده ، وماعداهما في الثلاثة لحكيم بفتح المهملة وكسر الكاف[1].

ومنها زبيد (و زييد) وهو بالمثناتين التحتانيتين وآخره مهملة (ابن الصلت[2]) ابن معديكرب الكندي التابعي، والد الصلت شيخ مالك المنفرد عن الصحيحين بوقوع ذلك عنده (واضمم و[3] اكسر) الزاء منه ففيه الوجهان ، وزعم ابن الحذاء أنه كان قاضي المدينة في زمن هشام بن عبد الملك وهو بعيد ، قال شيخنا : وأظن ذلك ولده[4] الصلت ، وجزم شيخه المصنف بتوهيم ابن الحذاء في ذلك وبكون الصلت هو القاضي وماعداه في الثلاثة فزبيد بالضم والموحدة[5].

ومنها سليم (وفي ابن حيان[6]) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية ابن بسطام

---

(١) صحيح البخاري ٢/٣٨٠ ، وموطأ الامام مالك ص ٣٥١ ، والمشتبه للأزدي ص ٣ ، والمؤتلف له ص ٣٤ ، ٥٨ ، وللدارقطني ٢/٥٦٢ - ٥٦٣ ، ١٠١٣ ، ومشارق الأنوار ١/٢٢٢ ، وتصحيفات المحدثين ٢/١٠٠٨ ، ١٠٢٠ - ١٠٢١ ، والثقات لابن حبان ٦/٣٤٧ ، والاكمال ٢/٤٨٦ - ٤٩١ ، ٤/٤٧ ، والمشتبه ١/٢٤٣ ، ومقدمة شرح مسلم للنووي ١/٤٠ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٠٢ ، والتبصير ١/٤٤٦ - ٤٤٧ ، ٢/٦٠١ ، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١١٦

(٢) في ز « أبو الصلت » وهو خطأ

(٣) في ز « أو »

(٤) في هـ « والده »

(٥) المؤتلف للأزدي ص ٦٤ ، وللدارقطني ٣/١١٤٥ - ١١٤٦ ، وتصحيفات المحدثين ١/٧١ ، ٢/١١٣٠ ، ومشارق الأنوار ١/٣١٥ ، والاكمال ٤/١٧١ ، وعلوم الحديث ص ٣١٨ ، ومقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ٤٠ ، والمشتبه ١/٣٣٣ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٠٣ ، وتعجيل المنفعة ص ١٤٤ ، والتبصير ٢/٦٣٩

(٦) في هـ « ابن حبان » وهو خطأ

الهـذلى البصرى (سليم) المخرج لـه فى الصحيحين (كبر) خاصة وصغر ماعداه مما فيهما [١].

ومنها شريح (وابن أبى سريج[٢]) واسمه (أحمد) بن عمر بن أبى سريج[٢] الصباح ممن روى عنه البخارى فى صحيحه (ائتسا) أى له أسوة (بـ) ـسريج (ولد النعمان) بن مروان الجوهرى اللؤلؤى البغـدادى الذى روى عنه البخارى أيضا ، بل ذكر الجيانى ممـا انفرد به أن مسلما روى عن رجل عنه (و) بسريج (ابن يونسا) بتثليث النون مع الهمز وتركه والفصيح الضم بلا همز ابن ابراهيم البغـدادى المخرج حديثه فى الصحيحين ، واختص مسلم عن البخارى بالسماع منـه فى كونه مضبوطا كهما بضم السين المهملة وآخره جيم ، وماعدى الثلاثة مما فى الثلاثة فشريح بالمعجمة أوله وآخره مهملة[٣].

ومنها سلمـة و (عمرو) الجرمى امام قومه حال صغره فى عهـد النبى ﷺ والمختلف فى صحبته (مع القبيلة) التى هو الواحدة من قبـائل العرب الذين هم بنو أب واحد فى الأنصار (ابن سلمة[٤]) أى أن أبا[٥] كل من عمرو والقبيلة سلمة بكسر اللام (واختر) كلا من الكسر والفتح (بعبد) أى فى عبد (الخالق بن سلمـة) الشيبانى المصرى أحد من أخرج له مسلم حديث قدوم وفد عبد القيس فيهما ضبطه ابن ماكولا لأن يزيد بن هارون قالـه بالفتح وابن عليـة بالكسر وهما ضابطان ، وماعدا ذلك فى

(١) المؤتلف للأزدى ص ٦٥ ، والدارقطنى ٣/١١٩١ ، ومشارق الأنوار٢/٢٣٤ ، وعلوم الحديث ص ٣١٩ ، والارشاد للنووى ٢ / ٥٩٧ ، ومقدمة شرح مسلم له ١ / ٤١ ، والاكمال ٤/٣٢٩ ، وتصحيفات المحدثين ٢ / ٩٦٨

(٢) فى ز و هـ « مريح » وهوخطأ

(٣) المؤتلف للأزدى ص ٧٦ ، والدارقطنى ٣ / ١٢٦٩ ، وتصحيفات المحـدثين ٢/٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ومشارق الأنوار ٢/٢٣٤ ، والاكمال ٤/٢٧١ - ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، وعلوم الحديث ص ٣١٩ ، والارشـاد للنووى ٢/٥٩٧ ، ومقدمة شرح مسلم له ١/٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٣ - ١٠٤ ، وهدى السارى ص ٢١٣ ، والمشتبه ٢/٣٩٥ ، والتبصير ٢/٧٧٨ - ٧٧٩

(٤) فى هـ « ابن علمه » وهوخطأ بين

(٥) فى هـ « إلا »

الثلاثة فبالفتح خاصة[١].

ومنها عبيدة و (والد عامر) الباهلي البصري قاضيها التابعي المذكور في البخاري في جملة من شاهده معاوية بن عبد الكريم القرشي الضال يجيز كتب القضاة بغير محضر من الشهود و (كذا) ابن عمرو أو ابن قيس بن عمرو (السلماني) بسكون اللام أو فتحها وهو الذي لأصحاب الحديث نسبة إلى سلمان، بطن من مراد وهو ابن يشكر بن ناجية ابن مراد التابعي المخضرم المخرج له في الصحيحين (و) كذا (ابن حميد) هو ابن صهيب الكوفي المعروف بالحذاء، المخرج له في البخاري (و) كذا (ولد) بإسكان الدال للوزن[٢] (سفيان) بن الحارث ابن الحضرمي المدني التابعي المخرج له في الموطأ ومسلم حديث أبي هريرة في تحريم كل ذي ناب من السباع (كلهم) بضم الميم (عبيدة) بالتنوين للضرورة وبالفتح (مكبر) وماعدا هؤلاء الأربعة في الثلاثة فبالتصغير، وما حكاه الحميدي عن البخاري من كون عبيدة بن سعيد بن العاص الواقع ببدر في المغازي من صحيح البخاري من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال قال[٣] الزبير: لقيت يوم بدر عبيدة بالفتح فوهم، فالذي ذكره صاحب المشارق عن البخاري الضم كالجادة وهو المعروف[٤].

ومنها عبيد بدون هاء تأنيث فبالفتح جماعة في الجملة (لكن عبيد عندهم)

---

(١) المؤتلف للدارقطني ٣/١١٩٥، ١١٩٩، وتصحيفات المحدثين ٢/٩٦٥، ٩٦٦، ومشارق الأنوار ٢/٢٣٤، والاكمال ٤/٣٣٤ - ٣٣٦، وتأريخ يحيى بن معين ٢/٣٤٣، والايناس ص ١٨٥، ومختلف القبائل ص ٣٣١، وعلوم الحديث ص ٣١٩ ومقدمة شرح مسلم للنووي ١/٤٠، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٠٤، والمشتبه ١/٣٦٥، والتبصير ٢/٦٨٨ - ٦٨٩، وهدى الساري ص ٢١٣

(٢) زاد في ز «بنية الوقف»

(٣) سقطت كلمة «قال» من ز

(٤) المؤتلف للآزدي ص ٨٣ - ٨٤، وللدارقطني ٣/١٥٠٠، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥١١، وصحيح البخاري ٧/٣١٤، وتصحيفات المحدثين ٢/٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٥، ومشارق الأنوار ٢/١٠٩، والاكمال ٦/٣٧، ٤٨، ٥١، ٥٢، وعلوم الحديث ص ٣٢٠، ومقدمة شرح مسلم للنووي ١/٤١، والارشاد له ٢/٦٠٠، والمشتبه ٢/٤٣٧، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٠٤ - ١٠٥، وهدى الساري ص ٢١٤، والتبصير ٢/٢٣٧، ٢٧٥، ٣ / ٩١٣

أى الثلاثة حيث ما وقع بالضم (مصغر) كما قاله صاحب المشارق ثم ابن الصلاح وليس عندهم ممن هو بالفتح أحد.

ومنها عبادة (وافتح عبادة) بالتنوين للضرورة (أبا) أى والد (محمد) الواسطى شيخ البخارى، وماعداه فى الثلاثة فبالضم.

ومنها وهو عكسه عباد (واضمم) مع التخفيف (أبا) أى والد (قيس) القيسى الضبعى البصرى المخرج حديثه فى الصحيحين (عبادا) و (أفرد) المذكور عن سائرمن فى الكتب الثلاثة بذلك، إذ ماعداه فيها فبالفتح والتشديد، وأما ما وقع عند أبى عبد الله محمد بن مطرف ابن المرابط فى الموطأ من عباد بن الوليد بن عبادة فقال صاحب المشارق بعد حكايته: إنه خطأ وإنما هو عبادة بهاء التأنيث كجده[1].

ومنها عبدة (وعامر) أبو إياس الكوفى البجلى، نسبة إلى بجيلة[2]، حى من اليمن المخرج له فى مقدمة مسلم عن ابن مسعود قوله: «إن الشيطان ليتمثل فى صورة الرجل فيأتى القوم فيحدثهم» الحديث (وبجالة) بفتح الموحدة والجيم التميمى العنبرى البصرى المروى[3] له فى الجزية من البخارى قوله: «كنت كاتبا لجزء بن معاوية فجاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة» الحديث (ابن عبدة كل) أى كل من المذكورين اسم أبيه عبدة بفتحتين كما ذكره فى الأول ابن المدينى وأحمد والجيانى والتيمى والصدفى وابن الحذاء وبه صدر الدارقطنى وابن ماكولا كلامهما، وفى الثانى الدارقطنى وابن ماكولا والجيانى وحكاه صاحب المشارق عن تأريخ البخارى وأصحاب الضبط (وبعض) من المحدثين (بالسكون) فى كل واحد من الاسمين (قيده) فحكاه فى الأول عباس الدورى عن ابن معين، وكذا حكاه فيه بعد البداءة بما تقدم كل من الدارقطنى وابن ماكولا، بل حكى صاحب المشارق عن بعض شيوخه عبد بدون هاء، قال وهو وهم، وكذا وقع فى بعض النسخ من الكنى للنسائى عبد الله، والذى فى عدة نسخ على الصواب، وحكاه

(١) انظر لعبيد وعباد وعباد. مشارق الأنوار ٢/١٠٩، ١١٠، وعلوم الحديث ص ٣٢٠، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١، والارشاد له ٢/٦٠١ - ٦٠٢، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٥ - ١٠٦

(٢) فى هـ «بحيلة» وهوخطأ

(٣) فى هـ «العبرى» و «المروزى» بدل «العنبرى» و «المروى»

فى الثانى صاحب المشارق عن البخارى أيضا وأنه يقال فيه أيضا عبد بدون هاء، ولكن لم يتعرض شيخنا فى المشتبه تبعا لأصله لحكاية الخلاف فى الثانى، وماعداهما فى الكتب الثلاثة فعبدة بالسكون، ويشتبه من بالسكون عامر بن عبدة شيخ لأبى أسامة لموافقته لأول المفتوحين فى الاسم، وصورة اسم الأب، ولكن لا رواية لهذا فى الثلاثة بل ولا فى سائر الستة، قال المصنف: وقول الذهبى فى المشتبه عنه إنه يشتبه بعامر بن عبدة الباهلى وهم، فالباهلى إنما هو ابن عبيدة بزيادة مثناة تحتانية بعد الموحدة كما تقدم فى أثناء هذه الضوابط - انتهى. والذى فى المشتبه لشيخنا تبعا لأصله[1]، وأما الباهلى عامر بن عبيدة الذى فى طبقة مسعر فهو بالكسر وزيادة ياء

ومنها عقيل و (عقيل) بضم العين مصغرا (القبيل) أى القبيلة المعروفة المذكورة فى حديث عمران بن حصين عند مسلم حيث[2] «كانت ثقيف حلفا لبنى عقيل» ثم ذكر حديث العضباء وأنها كانت لرجل من بنى عقيل (و) كذا عقيل (ابن خالد) الأيلى المخرج له فى الصحيحين و (كذا أبو) أى والد (يحيى) الخزاعى البصرى المخرج له فى مسلم، ومن عدا الثلاثة فى الثلاثة فعقيل بالفتح مكبر[3].

ومنها واقد (وقاف واقد لهم) أى للثلاثة، ليس عندهم أحد ممن هو بالفاء كما قاله صاحب المشارق وتبعه ابن الصلاح[4].

ومنها الأيلى و (كذا) لهم (الأيلى) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتانية،

---

(١) صحيح البخارى ٦/٢٥٧، وصحيح مسلم ١ / ١٢، والتأريخ الكبير ١/٢/١٤٦، ٣/٢/٤٥٢، وتصحيفات المحدثين ١/١١، والمؤتلف للأزدى ص ٨٨، وللدارقطنى ٣/١٥١٧، ١٥١٨، ومشارق الأنوار ١/١٠٩، والاكمال ٦/٢٩، ٣٠، وعلوم الحديث ص ٣٢٠، وصيانة صحيح مسلم ص ١١٩ - ١٢٠، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١، والمشتبه ٢/٤٣٤، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٦ - ١٠٧، والتبصير ٣/٩٠٧

(٢) زاد فى ز و هـ «قال»

(٣) صحيح مسلم ٣ / ١٢٦٢، والمؤتلف للأزدى ص ٩١، وللدارقطنى ٣/١٥٨٤، ومشارق الأنوار ٢/١١٠، والاكمال ٦ / ٢٤١، وتصحيفات المحدثين ٢ / ٧٨٦، وعلوم الحديث ص ٣٢١، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١، والارشاد له ٢/٦٠٢، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٧، والمشتبه ٢/٤٦٦، والتبصير ٣/٩٥٩ - ٩٦٠

(٤) مشارق الأنوار ٢/٣٠٢، وعلوم الحديث ص ٣٢١، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١، وهدى السارى ص ٢٢١

نسبة إلى أيلة التى على بحر القلزم (لا الأبلى) بضم الهمزة والموحدة ثم لام مشددة نسبة إلى الأبلة بالقرب من البصرة فليس فيها كما قال صاحب المشارق أحد وقع منسوبا كذلك ، ولكن (قال) ابن الصلاح : (سوى شيبان) بن فروخ شيخ مسلم فهو أبلى ، قال لكن إذا لم يكن فى شىء من ذلك منسوبا لم يلحق صاحب المشارق منه تخطئة [١] .

ومنها البزار (والرا) المهملة التالية للزاء المعجمة [٢] وبالقصر الوزن] (فاجعل بزارا) بها ، اسم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه (وانسب) كذلك (ابن صباح) المسمى (حسن) أحد شيوخ البخارى (و) كذا انسب (ابن هشام) المقرىء المسمى (خلفا) بفتح المعجمة واللام بعدها فاء من شيوخ مسلم ، قال ابن الصلاح : ولا نعلم فى الصحيحين بالراء المهملة غيرهما يعنى ممن يقع منسوبا وإلا فيحيى بن محمد ابن السكن أحد شيوخ البخارى ، وبشر بن ثابت الذى استشهد به البخارى ، قد نسبا[٣] كذلك ، ولكن لم يقعا فى البخارى منسوبين ، وماعدى المذكورين فى الصحيحين فبالزائين المنقوطتين[٤].

ومنها فى الأنساب البصرى (ثم انسبن) بتخفيف النون (بالنون) مع الصاد المهملة (سالما) هو ابن عبد الله أبوعبد الله أحد التابعين المخرج له فى مسلم (وعبد الواحد) هو ابن عبد الله بن كعب المخرج له فى البخارى حديثه عن واثلة فى أعظم الفرى (ومالك بن أوس) بن الحدثان بن سعد بن يربوع المخضرم المختلف فى صحبته والمخرج حديثه فى الثلاثة فكل منهم انسبه (نصريا) نسبة إلى أبى القبيلة نصر بن معاوية

(١) الأنساب ١/٩٨ ، ٤٠٩ ، ومشارق الأنوار ١/٦٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٢١ ، والمشتبه للأزدى ص ٣ ، و مقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١ ، وهدى الساري ص ٢١٧ ، والتبصير ١/٣٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٨ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥١

(٢) وقع ما بين المكوفتين فى هـ « قبل « المهملة »

(٣) فى هـ « قد نسبا» وهوخطأ

(٤) الأنساب ٢ / ١٩٤ ، والمشتبه للأزدى ص ٨ ، والاكمال ١ / ٤٢٥ ، وعلوم الحديث ص ٣٢١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٨

ابن بكر بن هوازن ، حسبما (يرد) فى الرواية ، و أوس بن الحدثان الصحابى والد مالك المذكور وإن كان نصريا و وقع ذكره فى الصيام من صحيح مسلم فهو غير منسوب والأول من هؤلاء الثلاثة[١] مولى للثالث ، وماعداهم فى الثلاثة فبصرى بالموحدة المثلثة ، والكسر أصحها كما تقدم فى معرفة الصحابة[٢].

ومنها الثورى و (التوزى) بفتح المثناة الفوقانية[٣] والواو المشددة على المعتمد ثم زاء مكسورة نسبة إلى توزّ، ويقال: بجيم بدل الزاء : بلدة بفارس هو (محمد بن الصلت) أبو يعلى البصرى المشهور الذى روى عنه البخارى فى الودة حديث العرنيين لكون[٤] أصله منها وماعداه فبالمثلثة والواو الساكنة ثم راء ، ومنهم مما هو فى الصحيحين أبو يعلى، منذر بن يعلى ويشتد التباسه بالأول لاشتراكهما فى الكنية ، وفى صورة النسبة لاسيما إن جاء غير مسمى[٥].

ومنها الحريرى[٦] (وفى الجريرى) بسكون آخره (ضم جيم) منه مصغر ، نسبة لجرير بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة (يأتى) فى الصحيحين (فى اثنين) فقط من البصريين فى (عباس) هو ابن فروخ أبو محمد ، وفى (سعيد) هو ابن إياس أبو مسعود المخرج حديث كل منهما فى الصحيحين ، و يرد ثانيهما مقتصرا على النسبة منه[٧] فى مسلم من روايته عن نضرة عن حيان بن عمير وغيرهما ، وأما حيان هذا

---

(١) زاد فى ز « فهو »

(٢) الأنساب ١٣/١١٠ - ١١٣ ، والمشتبه للأزدى ص ٥ ، والمؤتلف للدارقطنى ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ، ومشارق الأنوار ١/١١٣ ، والاكمال ١/٣٩٠ - ٣٩١ ، وعلوم الحديث ص ٣٢١ ، والارشاد للنووى ٢/٦٠٣ ، ومقدمة شرح مسلم له ١/٤١ ، والمشتبه ١/٨٣ ، وصحيح مسلم ٢/٠ ٨ ، والتوضيح ١/٥٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٨ - ١٠٩ ، والتبصير ١/١٥٧ ، ١٥٨ ، وتصحيفات المحدثين ٢/١١٧٥ ، ١١٧٧

(٣) فى ز « الفوقية »

(٤) فى ز « لكونه »

(٥) الأنساب ٣/١٠٧ ، ١٥٢ ، ومشارق الأنوار ١/١٢٧ ، وصحيح البخارى ١٢/١١٠ ، و المشتبه للأزدى ص ١١ ، ١٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٢ ، والاكمال ١/٥٨٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٠٩ ، والتوضيح ١/٦٣٨ - ٦٣٩ ، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١/٤١

(٦) فى ز « الجريرى »

(٧) سقطت كلمة « منه » من ز و هـ

وأبان بن تغلب فهما وإن نسبا كذلك وخرج لهما مسلم فلم يرد واحد منهما فيه منسوبا (وبحا) مهملة مع القصر (يحيى بن بشر) هو ابن كثير أبو زكريا الأسدى الكوفى (الحريرى) بسكون آخره أيضا (فتحا) أى الحاء منه وهو ممن انفرد مسلم بالرواية عنه ، وقول ابن الصلاح : إنه شيخ البخارى أيضا قلد فيه عياضا ، وهو قلد شيخه الجيانى فى تقييده وسبقهم الحاكم والكلاباذى خطأ ، فشيخ البخارى إنما هو البلخى الفلاس الزاهد ، وقد فرق بينهما ابن أبى حاتم والخطيب ثم المزى وشيخنا وآخرون ، ولهم يحيى بن أيوب الجريرى بفتح الجيم وكسر الراء نسبة لجده جرير البجلى وهو إن استشهد به البخارى فى أول كتاب الأدب من صحيحه فلم يقع منسوبا[1].

ومنها الحزامى (وانسب حزاميا) بكسر الحاء المهملة وبالزاء المنقوطة كل من فى الكتب الثلاثة وهو ان عمه[2] ابن الصلاح فذاك (سوى من أبهما) اسمه فى حديث أبى اليسر من صحيح مسلم واقتصر فيه على قوله « كان لى على فلان بن فلان الحرامى[3]» (فاختلفوا) فى ضبطه ، فالأكثر كما قال عياض : ضبطوه بفتح الحاء والراء المهملتين ، والطبرى بكسرها وبالزاى ، وابن ماهان بجيم مضمومة وذال معجمة ، ولكن اعتذر ابن الصلاح فى حاشية أملاها على كتابه عن عدم ذكره بأنه إنما ذكر فى هذا الفصل من وقع فى أنساب الرواة دون من ليس له إلا مجرد ذكر ، وليس كذلك ، وإن تبعه النووى عليه فى الارشاد ، مع أنه قد استثناه فى مقدمة شرح مسلم ، نعم عد الجيانى فى هذا القسم من ينسب إلى بنى حرام من الأنصار ، وتوقف المصنف فى ذلك ، لأنه لا يعلم فى[4] الصحيحين ورود أحد منهم منسوبا ، وكذا ذكر عياض فيمن

---

(١) الأنساب ٢٦٦/٣ ، ١٣٧/٤ ، المشتبه للأزدى ص ١٢ . ومشارق الأنوار ١٧٣/١ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٢ ، والجرح والتعديل ١٣١/٢/٤ ، ورجال صحيح البخارى للكلاباذى ٧٨٨/٢ ، وتهذيب الكمال ٣ / ١٤٩٠ - ١٤٩١ ، والمعجم المشتمل لابن عساكر ص ٢٦٦ ، ٣١٧ ، وفتح المغيث للعراقى ١٠٩/٤ - ١١٠ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٢ - ٣٥٥ ، والتهذيب ١٨٩/١١

(٢) فى هـ « عمه »

(٣) فى ز « الحزامى »

(٤) زاد فى ز و هـ « واحد من »

يشتبه بهذه الترجمة فروة بن نعامة الجذامى بضم الجيم وبالذال المعجمة ، الذى أهدى للنبي ﷺ بغلة وهو بعيد[١] الالتباس[٢].

ومنها الحارثى (والحارثى) بالحاء وكسر الراء المهملتين بعدها مثلثة (لهما) أى للبخارى ومسلم ليس فيهما غير ذلك (وسعد) هو ابن نوفل أبوعبد الله (الجارى) بجيم ثم ياء نسبة بعد الراء مولى عمر بن الخطاب وعامله على الجار مرفأ السفن بساحل المدينة النبوية فيما قاله ابن الصلاح ، ونحوه قول شيخنا : هو ساحل المدينة [[٣] وسبقه ابن الأثير تبعا لأصله فقال : بليدة على الساحل بقرب المدينة ، وحينئذ فيحمل] قول الذهبي : إنه موضع بالمدينة عليه[٤]، للوطأ (فقط) من رواية مالك عن زيد بن أسلم عنه[٥].

ومنها همدان (وفى النسب) إلى القبيلة (همدان) بإسكان الميم وإهمال الدال ومنهم أبو أحمد مرار بمهملتين كعباد ، ابن حموية الثقفى الذى روى عنه البخارى مقتصرا على كنيته لم ينسبه فى جميع الروايات بل ولا سماه فى أكثرها ، إنما[٦] قال فى الشروط : ثنا أبو أحمد[٧] ثنا أبو غسان محمد بن يحيى ، ولذا اختلف فى تعيينه و رجح كونه المرار[٨] برواية موسى بن هارون الحمال عن المرار عن أبي غسان للحديث

(١) فى هـ « يعيد الالتباس » وهوخطأ

(٢) مشارق الأنوار ١/٢٢٦ - ٢٢٧ ، والأنساب ٤/١٤٦ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٢، والارشاد للنووى ٢/٦٠٥ . ومقدمة شرح مسلم له ١/٤١ ، وصحيح مسلم مع شرحه له ١٨/١٣٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١١ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٥ - ٣٥٦

(٣) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٤) وقع « قول الذهبي الخ » فى هـ قبل « قول شيخنا »

(٥) الأنساب ٤/٨ ، ومشارق الأنوار ١/١٧٣ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٢ ، ومقدمة شرح مسلم للنووى ١ / ٤١ ، والارشاد له ٢ / ٦٠٥ ، واللباب ١ / ٢٥١ ، والمشتبه ١ / ١٢٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١١ - ١١٢ ، ومعجم البلدان ٢/٩٢ - ٩٣ وتعجيل المنفعة ص ١٥٠ ، وموطأ مالك ١٨٤

(٦) فى ن « وإنما »

(٧) سقطت كلمة « ثنا أبوأحمد » من ن

(٨) فى هـ « المراد » وهوخطأ

المخرج عند البخارى كما نبه عليه المزى ، وعلى كل حال فالذى بالسكون والإهمال[١] هو جميع ما فى الثلاثة كما صرح به ابن الصلاح ، وإن كان فيها كما لعياض من هو من مدينة همذان بالتحريك والإعجام ببلاد الجبل فلم ينسب كذلك فى شىء منها ، نعم فى البخارى عند ذكر ابراهيم من كتاب الأنبياء أبو فروة مسلم بن سالم الهمذانى ، وجدته فى بعض النسخ للنسفى مضبوطا كذلك وهو وهم ، والصحيح أى من حيث الرواية عن البخارى كما كتبه الأصيلى بخطه ، بل وفى نفس الأمر الإهمال والسكون انتهى بمعناه ، وأبو فروة الهمدانى إنما اسمه عروة بن الحارث ، وأما أبو فروة المسمى مسلم بن سالم فهو نهدى قاله الإمام أحمد ، قال : وكان ابن مهدى لا يفصل بينهما ، وإلى ذلك أشار الجيانى فنبه على أن أبا فروة الواقع فى الصحيح اسمه عروة لا مسلم و إن وقع كذلك مسمى فيه إذ مسلم إنما هو نهدى يعرف بالجهنى لا همدانى ، وقد ذكره ابن أبى خيثمة على الصواب .

وبالجملة فهذه النسبة وقعت فى البخارى فضبطها متعين وإن تبين الوهم فيها وهى بالمهملة والسكون (وهو) فى سائر الرواة (مطلقا) لا بقيد الكتب الثلاثة (قدما) أى قديما (غلب) كما قاله ابن ماكولا ، وعبارته : والهمدانى فى المتقدمين بسكون الميم أكثر وبفتحها فى المتأخرين أكثر ، قال ابن الصلاح : وهو كما قال : ونحوه قول الذهبى فى المشتبه : والصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة وأكثر المتأخرين من المدينة ، قال : ولا يمكن استيعاب واحد من الفريقين ـ انتهى ، وسيأتى فى آخر النوع بعده أن ابن شهردار[٢] خلط فأدخل فى تأريخ همذان[٣] جمعا من الهمدانين .

وممن خرج عن الغالب ، وسكن من[٤] المتأخرين أبو إسحاق ابراهيم بن أبى الدم الفقيه قاضى حماة ، وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ وجعفر بن على

---

(١) فى هـ « الاحمال » وهو تحريف

(٢) فى جميع النسخ عندنا « شهردار » وهذا خطأ ، لان تأريخ همذان لابنه شيرويه لا له كما تدل عليه المصادر ونص عليه العراقى فى شرحه ، وسيأتى هذا الوهم فى الاحالة المشار اليها .

(٣) فى الأصل و ز « همدان »

(٤) فى ز « فى »

وعبد الحكم بن حاتم ، وعبد المعطى بن فتوح ، وعلى بن عبد الصمد السخاوى والأربعة من أصحاب السلفى ، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عطاف ومنصور بن سليم الحافظ وآخرون فكلهم[1] همدانيون بالسكون والإهمال، ومما ذكره ابن الصلاح من الأسماء فى هذا النوع وأعرض المصنف عن ذكره لعدم الاشتباه[2] سلم مع سالم وسلمان مع سليمان وسنان مع شيبان[3].

المتفق والمفترق

ولهم المتفق[4] المفترق ما لفظه وخطه متفق
لكن مسمياته لعده نحو ابن أحمد الخليل سته
وأحمد بن جعفر وجده حمدان هم أربعة تعده
ولهم الجوني أبو عمرانا اثنان والآخر من بغدانا
كذا محمد بن عبد الله هما من الأنصار ذو اشتباه
ثم أبو بكر بن عياش لهم ثلاثة قد بينوا محلهم
وصالح أربعة كلهم ابن أبي صالح أتباع هم
ومنه ما فى اسم فقط ويشكل كنحو حماد إذا ما يهمل
فإن يك ابن حرب أو عارم قد أطلقه فهو ابن زيد أو ورد

---

(١) فى ز « وكلهم »
(٢) زاد فى ز و هـ « فيه »
(٣) صحيح البخارى ٥/٣٢٧ ، ٦/٤٠٨ ، والعلل لأحمد ١/٣٠٠ ، ومشارق الأنوار ٢/٢٧٦ ، والمؤتلف للدارقطنى ٤/٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ ، والمشتبه للأزدى ص ٧٨ - ٧٩ ، والأنساب ١٣/٤١٩ ، ٤٢٤ ، والاكمال ٧/٤١٩ ، وعلوم الحديث ص ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، والمشتبه ٢/٦٥٤ ، والتبصير ٤/١٤٦٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٢ - ١١٣ ، وهدى الساري ص ٢٤١
(٤) زاد فى ع « و »

عن التبوذكى أو عفـــان أو ابن منهـــال فذاك الثانى
ومنـــه ما فى نسب كالحنفى قبيلا أو مذهبا أو باليا صف

(المتفق والمفترق) وهى نوع جليل يعظم الانتفاع به، صنف فيه الخطيب كتابا نفيسا شرع شيخنا فى تلخيصه فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيرا مع قوله فى شرح النخبة: إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعت فى تكملته مع استدراك أشياء فاتته، وفائدة ضبطه الأمن من اللبس، فربمـــا ظن الأشخاص شخصـا واحدا عكس المذكور بنعوت متعـــددة، الماضى شرحه وإن للخطيب فيـــه الموضح لأوهام الجمع والتفريق، و ربما يكون أحد المشتركين ثقـــة والآخر ضعيفا فيضعف ما هو صحيح أو يصحح ما هو ضعيف[1].

(ولهم) أى للمحـــدثين (المتفق) و (المفترق) من الأسماء والأنساب ونحوهما[2] وهو (ما لفظه وخطه متفق لكن) مفترق إذ كانت (مسمياته لعده) وهو من قبيل مايسميه الأصوليون المشترك أعنى اللفظى لا المعنوى، بل لهم فى البلدان المشترك وضعا والمفترق صقعـا، وقد زل فيه جماعة من الكبـار كما هو شأن المشترك اللفظى فى كل علم، والمهم منه من يكون فى مظنة الاشتباه لأجل التعاصر أو الاشتراك فى بعض الشيوخ أو فى الرواة وينقسم إلى ثمانية أقسام[3].

الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم خاصة نحو خالد بن الوليـــد اثنان فى الصحابة أشهرهما القرشى المخزومى الملقب سيف الله، والآخر أنصارى شهد صفين مع على وأبلى فيها بلاء شديدا، وكذا فيمن اسمـــه خالد بن الوليد من أدرك الجاهلية وذكر لذلك فى الصحابة، ولكن الصحيح أنه تابعى وآخر متأخر عنهم، ولكن الوليـد جده إلا أنه وقع فى بعض الروايات منسوبا إليـــه، وليست هذه الترجمة بكاملها عند الخطيب، ومالك بن أنس اثنـــان، إمام المذهب، وآخر كوفى مقل قريب الطبقة منه

(١) علوم الحديث ص ٣٢٤، ونزهة النظر ص ١٢٦
(٢) فى هـ «نحوها»
(٣) علوم الحديث ص ٣٢٤، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٤

لايؤمن التباسه به على من لا خبرة له بالرجال[١]، ومن العجيب أن الإمام سمع منه شيخه الزهرى حديث الفريعة و رواه عنه قائلا حدثنى فتى يقال له مالك بن أنس ، فقال بعض المتأخرين : إنه من رأى مالك بن أنس ، وهو غير متبحر فى هذا الشأن جزم بأنه الإمام وليس كذلك .

(ونحو ابن أحمد الخليل سته) حسبما ذكرهم ابن الصلاح ، اقتصر منهم الخطيب على الأولين ، فالأول اسم جده عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الأزدى الفراهيدى البصرى النحوى صاحب العروض وأول من استخرجه ، وكتاب العين فى اللغة وشيخ سيبويه ، كان مولده فى سنة مائة ، يروى عن عاصم الأحول وآخرين ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، ومات سنة ستين أو بضع وستين أو سبعين أو خمس وسبعين ومائة ، وكان أبوه أول من تسمى فى الإسلام أحمد فيما قاله أبو بكر بن أبى خيثمة والمبرد[٢]، وعزاه شيخنا كما سيأتى قريبا لاتفاق المحدثين وتعقبه بأحمد بن حفص بن المغيرة المخزومى زوج فاطمة ابنة قيس والمكنى بأبى عمرو ، فقد سماه كذلك النسائى عن ابراهيم بن يعقوب الجوزجانى أنه سأل أبا هشام المخزومى وكان علامة بأنسابهم عنه وتبعه الذهبى ، إلا أنه بكنيته أشهر بحيث ذكره البخارى فيمن لايعرف اسمه[٣]، وبأحمد بن جرير بن شهاب الأوسى، سمع منه الحسن البصرى حديثا فى السجود[٤]،

---

(١) انظر لخالد الاستيعاب ٢/٤٢٧ ، ٤٣١ ، والثقات لابن حبان ٣/١٠١ ، ٤/١٩٧ ، وتاريخ ابن عساكر ٥/٥٣١ ، وأسد الغابة ١/٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٦١ ، ولمالك التلقيح ص ٣٣٢ ، والتهذيب ١٠/٢ ، ٩

(٢) زاد فى ز « وغيره » انظر لذلك علوم الحديث ص ٣٢٤ ، والكامل للمبرد ١/٢٣٢ ، و وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، والثقات لابن حبان ٨/٢٣٠ ، والأنساب ١٠/١٦٧

(٣) الاستيعاب ٤/١٧١٩ - ١٧٢٠ ، وأسد الغابة ٦/٢٢٧ ، والمكنى للبخارى ص ٥٤ ، والتجريد ١/٩ ، ٢/٢٠١ ، والاصابة ١/٢٢ ، ٤/١٣٩

(٤) فيه نظر ، لأن الحديث فى السجود أخرجه أبوداود (٨٨٦) ، وابن ماجه (٨٨٦) ، وأحمد ٥/٣٠ عن الحسن عن أحمر بن جزء السدوسى لا أحمد بن جرير بن شهاب الأوسى . بل لم نقف على ترجمة أحمد ابن جرير الأوسى . وانظر الاكمال ٢/٨٢ ، والمشتبه ١/١٥٤ ، والتبصير ١/٢٥٤ باسم أحمد بن جزء ، والتاريخ الكبير ١/٢/٦٢ . والجرح والتعديل ١/١/٣٤٣ ، والمؤتلف للأزدى ص ٢٧ ، والدارقطنى ١/٤٩٢ ، وأسد الغابة ١/٦٦ ، والاصابة ١/٣٢

وبأحمد أبي محمد الذى كان يزعم أن الوتر واجب فيما حكاه ابن حبان ، ولكن المشهور أنه مسعود بن زيد بن سبيع لا أحمد[١]، وبأحمد بن جعفر بن أبي طالب الهاشمى ذكره الواقدى فيمن ولدته أسماء لجعفر [بن[٢] أبي طالب الهاشمى] كما حكاه أبو القاسم بن مندة ، واستدركه ابن فتحون ، وقال الذهبي : إن الواقدى تفرد به، وفيه أن أسماء ولدته بالحبشة[٣]، وبأحمد والد أبي السفر سعيد فيما سماه ابن معين لكن الأكثر فيه يحمد[٤] بالمثناة التحتانية بدل الهمزة[٥].

والثانى بصرى[٦] اسم جده بشر بن المستنير أبو بشر المزنى ويقال السلمى ، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي سمينة وعبد الله بن محمد المسندى والعباس بن عبد العظيم العنبرى ، ذكره ابن حبان أيضا فى الثقات ، وممن فرق بينهما غيره النسائى فى الكنى وابن أبي حاتم والخطيب ، وهو الظاهر كما قاله المؤلف وقال شيخنا : إنه الصواب قال: وقول الخطيب: إن المسندى ما أدرك الأول وهو ظاهر بالنسبة إلى ما أرخ به وفاة الأول ، لأن مقتضاه أن يكون أقدم شيخ للمسندى ، وهو فضيل بن عياض ، مات بعد الخليل بمدة طويلة تزيد على عشرة سنين ، لكن البخارى أعلم بشيخه المسندى من غيره وقد أثبته فى الرواة عن الأول ، هذا مع أن شيخنا جنح إلى الافتراق لكون اشتراكه فى الرواية عنهما لا يمنعه ، ويتأيد بافتراقهما فى اسم الجد[٧].

والثالث بصرى أيضا يروى عن عكرمة ، ذكره أبو الفضل الهروى الحافظ فى كتابه مشتبه أسماء المحدثين فيما حكاه ابن الجوزى فى تلقيحه عن خط شيخه

---

(١) الثقات لابن حبان ٣٩٦/٣ ، والاستيعاب ١٣٩١/٣ ، وأسد الغابة ١٦١/٥ ، ١٦٥ ، ٢٨٠/٦ ، والاصابة ٢٢/١ ، ٤١٠/٣

(٢) سقط ما بين المكوفتين من ز و ه

(٣) التجريد ٩/١ ، والتبصير /٣ ، والاصابة ٩٧/١

(٤) فى ه « يحمل » وهو خطأ

(٥) علوم الحديث ص ٣٢٤ ، وفتح المغيث للعراقى ١١٤/٤ ، والتبصير ٣/١ ، والتأريخ لابن معين ١٩٤/٢

(٦) زاد فى ز و ه « أيضا »

(٧) التأريخ الكبير ٢٠٠/٣ ، والجرح والتعديل ٣٨٠/٢/١ ، والثقات لابن حبان ٢٣٠/٨ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٥ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، وفتح المغيث للعراقى ١١٤/٤ ، والاكمال ١٧٣/٣ ، والمؤتلف للدارقطنى ٢ / ٨٨٦

عبد الوهاب الأنماطي عنه ، قال المصنف : وأخشى أن يكون الأول فإنه روى عن غير واحد من التابعين ، بل قال شيخنا : أخلق به أن يكون غلطا ، فإن أقدم من يقال له الخليل بن أحمد الأول ، ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي عكرمة بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة كأيوب السختياني ، فلعل الراوي عنه أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة فظنه أبو الفضل آخر غير الأول ، وليس كما ظن لأن أصحاب الحديث اتفقوا على أنه لم يوجد أحد تسمى أحمد من بعد قرن النبي ﷺ إلا والد الأول يعني كما تقدم مع ما فيه[1].

والرابع اسم جده محمد بن الخليل أبو سعيد السجزي الفقيه الحنفي قاضي سمرقند حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبغوي وغيرهم ، سمع منه الحاكم وذكره في تأريخ نيسابور ، مات بسمرقند سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة[2].

والخامس اسم جده أيضا محمد بن أحمد ، ويكنى أيضا أبا سعيد البستي المهلبي الشافعي القاضي ذكر ابن الصلاح أنه سمع من الذي قبله ومن أحمد بن المظفر البكري وغيرهما ، حدث عنه البيهقي[3].

والسادس اسم جده عبد الله بن أحمد ، ويكنى أيضا أبا سعيد وهو أيضا بستي فقيه شافعي ، فاشترك مع الذي قبله في أشياء ، ولذا جوز المصنف أن يكون هو إياه ولكن ابن الصلاح قد فرق بينهما ، وقد ذكره الحميدي في تأريخ الأندلس المسمى بالجذوة ، وابن بشكوال في الصلة ، وقال : إنه قدم الأندلس من العراق في سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة ، وروى عن أبي محمد بن النحاس بمصر وأبي سعيد[4] الماليني وأبي حامد الاسفرائيني وغيرهم ، وحكى عن أبي محمد بن خزرج أن مولده سنة ستين

(١) علوم الحديث ص ٢٢٥ ، والارشاد للنووي ٦٠٨/٢ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، وفتح المغيث للعراقي ١١٥/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والتهذيب ١٦٥/٣

(٢) الأنساب ٨٣/٧ ، وعلوم الحديث ص ٣٢٥ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٧/١٦ ، والجواهر المضيئة ٢٣٤/١ ، وتأريخ ابن عساكر ٦٧٩/٥

(٣) علوم الحديث ص ٣٢٥ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، وفتح المغيث للعراقي ١١٥/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٨

(٤) في ز و هـ « أبو سعد »

وثلاث مائة ، و روى عنه أبو العباس أحمد بن عمر العذرى وكان أديبا نبيلا ثبتا صدوقا متصرفا فى علوم[١].

هكذا اقتصر ابن الصلاح على ستة ، ولكن الراوى عن عكرمة السابق التردد فيه لم يقع عنده ، وإنما عنده بدله آخر[٢] أصبهانى روى عن روح بن عبادة وهو وهم تبع فيه ابن الجوزى ، وهو تبع أبا لفضل الهروى ، والصواب فى اسم أبيه محمد لا أحمد فكذلك هو فى تأريخى أصبهان لأبى الشيخ وأبى نعيم[٣] وهو أبو العباس العجلى[٤]. و روى ابن حبان فى النوع التاسع والمائة من القسم الثانى من صحيحه عن الخليل بن أحمد بواسط عن جابر بن الكردى حديثا ، قال المصنف : والظاهر أنه ابن محمد أيضا ، فإنه سمع منه بواسط أحاديث أوردها مفرقة فى كتابه على الصواب ، فلا يغتر بما وقع له فى هذا الموضع[٥].

وزاد المصنف سابعا ، هو بغدادى روى عن سيار بن حاتم ذكره ابن النجار فى الذيل ، وثامنا ، وهو أبو القاسم المصرى الشاعر روى عنه أبو القاسم ابن الطحان الحافظ ، وذكره فى ذيله لتأريخ مصر ، وقال : مات سنة ثمان[٦] وخمسين وثلاث مائة وتاسعا اسم جده على ويكنى أبا طاهر الجوسقى الصرصرى الخطيب بها ، سمع من أبيه وابن البطى وشهدة وغيرهم ، روى[٧] عنه ابن النجار وابن الدبيثى ، وذكراه فى ذيلهما ،

---

(١) علوم الحديث ص ٣٢٥ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٥ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٨ ، والصلة ١/١٨١ ، وجذوة المقتبس ص ٢١٢

(٢) فى هـ « أخو » وهوخطأ

(٣) سقطت كلمة « نعيم » من ز

(٤) تأريخ أصبهان لأبى نعيم ١/١٠٧ ، وعلوم الحديث ص ٤٢٥ ، والتلقيح ص ٣٢٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٥

(٥) التقييد والايضاح ص ٣٥٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٦ ، والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٧/٥٠٢

(٦) فى ز « قد مأت سنة ثلاث »

(٧) فى ز « و روى »

ومات فى[١] سنة أربع وثلاثين وست مائة[٢].

ووجدت من نمط من ذكرهم المؤلف جماعة، منهم واحد اسم جده روزبة حنفى تفقه بأبى عبد الله الدامغانى، وسمع بأصبهان من أبى القاسم المظفر بن أحمد الخوارزمى، روى عنه السلفى[٣]، وآخر شيبانى أنشد الباخرزى فى دمية القصر لولده الموفق قصيدة مدح بها نظام الملك، ويحرر كونه غير المتقدمين، وآخر سكونى لبلى مغربى مات سنة خمسين وخمس مائة، وآخر اسم جده خليل بن بادر بن عمر ويكنى أبا الصفا من شيوخ الدمياطى مات[٤] سنة خمس وخمسين وست مائة[٥] فى آخرين ممن عاصرناهم، كابن الغرز الشاعر المسمى جده خليل أيضا، وابن جمعة الحسينى العدل، وابن عيسى القيمرى[٦]، وقد كتب الكمال إبن البارزى على ديوان صاحب حصن كيفا، العادل خليل بن الأشرف أحمد بن العادل سليمان الأيوبى:

أبحر الشعر إن غدت منك فى قبضة اليد ... غير بدع فإنها للخليل بن أحمد[٧]

وبالجملة فتتبع المتباعدين فى الطبقة ليس فيه كبير طائل، وقد قال شيخنا فى مختصر التهذيب[٨]: وأما من يقال له الخليل بن أحمد غير العروضى والمزنى ومن قرب من عصرهما لو صح فجماعة تزيد عدتهم على العشرة، قد ذكرتهم فيما كتبته على علوم الحديث لابن الصلاح، سبقنى شيخنا فى النكت إلى نحو النصف - انتهى. وما وقفت من النكت المشار إليها إلا إلى المقلوب خاصة،

---

(١) سقطت كلمة «فى» من ز

(٢) فتح المغيث للعراقى ١١٦/٤، والتقييد والايضاح ص ٣٥٩

(٣) انظر لترجمته الجواهر المضيئة ٢٣٤/١

(٤) زاد فى ز «فى»

(٥) انظر لترجمته تكملة الاكمال ص ٥٦

(٦) فى هـ «القهرى» وهو خطأ

(٧) راجع لتراجم هذه الأسماء الضوء اللامع ١٨٩/٣ - ١٩٣

(٨) ٣ / ١٦٦

ومن أمثلته أيوب بن سليمان ستة عشر[١]، وابراهيم بن يزيد ثلاثة عشر[٢]، وابراهيم بن موسى اثنا عشر[٣]، وعلى بن أبي طالب تسعة[٤]، وابراهيم بن مسلم ثمانية[٥]، وعمر بن خطاب سبعة، وأنس بن مالك ستة، وأبان بن عثمان خمسة، ويحيى ابن يحيى أربعة، وابراهيم بن بشار ثلاثة، وعثمان بن عفان اثنان[٦].

(و) الثانى أن تتفق[٧] أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، فمنه (أحمد ابن جعفر وجده حمدان هم أربعة) متعاصرون من طبقة واحدة (تعده) أى المسمى كذلك أشهرهم اسم جد أبيه مالك بن شبيب، ويكنى أبا بكر البغدادى القطيعى، لسكناه قطيعة الدقيق، كان مسند العراق فى زمنه، روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل المسند والتأريخ والزهد والمسائل كلها لأبيه، وأخذ عنه الحفاظ كالدارقطنى وابن شاهين والحاكم والبرقانى وأبى نعيم، ومات فى ذى الحجة سنة ثمان وستين وثلاث مائة عن أربع وتسعين سنة، وثانيهم اسم جد أبيه عيسى ويكنى أيضا أبا بكر السقطى البصرى، يروى عن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم الدورقى والحسن بن المثنى العنبرى، وعنه أيضا أبو نعيم الحافظ وآخرون مات سنة أربع وستين، وقد جاز[٨] المائة وقد تجىء روايته عن الدورقى غير منسوب فيشتد اشتباهه[٩] بالأول، وثالثهم يكنى أبا الحسن

(١) الجرح والتعديل ١ / ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩، والثقات لابن حبان ٨ / ١٢٦ - ١٢٨، وتهذيب الكمال ٤٧٢/٣، ٤٧٣، والتهذيب ٤٠٥/١، ولسان الميزان ٤٨١/١، والمعرفة والتأريخ ٥٧٢/١، ٥٧٣، ٤٥٢/٢، ونفح الطيب ٣٣٤/٣

(٢) تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٣٢١، فيه أربعة عشر

(٣) الجرح والتعديل ١٣٦/١/١ - ١٣٧، والثقات لابن حبان ١٧/٦، ٦٤/٨، ٧٠، ٧٩، وتهذيب الكمال ٢١٨/٢، والتهذيب ١٧٠/١ - ١٧٢، ولسان الميزان ١١٥/١ - ١١٦، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٥٦/١

(٤) التلقيح ص ٣٢٩

(٥) التأريخ الكبير ٣٢٦/١/١-٣٢٧، والجرح والتعديل ١٣١/١/١-١٣٢، والثقات لابن حبان ٢٢/٦، ٢٣، ٧١/٨، والتهذيب ١٦٦/١، ولسان الميزان ١١١/١، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٥٢/١ - ٥٣

(٦) انظر لذلك التلقيح ص ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣

(٧) فى هـ «أن يتفق»

(٨) فى ف «جاوز»

(٩) زاد فى ز «هنا»

الطرسوسى ، روى عن عبد الله بن جابر ومحمد بن حسن الطرسوسيين ، وعنه القاضى أبو الحسن الخصيب بن عبد الله بن محمد بن جعفر الخصيبي المصرى وغيره ، ورابعهم الدينورى حدث عن عبد الله بن محمد بن سنان الروحى نسبة لشيخه روح لاكثاره عنه، وعنه على بن القاسم بن شاذان الرازى وغيره[١].

ومنه محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا فى سنة ستين وثلاث مائة وهم فى عشر المائة ، أولهم اسم جد أبيه الهيثم ابن عمران أبو بكر الأنبارى البندار من شيوخ أبى نعيم ، وثانيهم اسم جد أبيه كنانة ويكنى أبا بكر أيضا البغدادى المؤدب شيخ لبشرى[٢] بن عبد الله الفاتنى وثالثهم اسم جد أبيه مطر ويكنى أبا عمرو ابن مطر النيسابورى الحافظ من شيوخ الحاكم[٣]

وفى الحفاظ اثنان من المائة الرابعة أيضا ممن شاركهم فى الاسم والأب والجد ، وماتا فى سنة سبع وعشرين أولهما وأشهرهما اسم جد أبيه سهل بن شاكر أبو بكر الخرائطى المصنف الشهير، والآخر اسم جد أبيه نوح أبو نعيم البغدادى[٤]، وقريب من طبقتهما آخر اسم جد أبيه هشام بن قسيم بن ملاس أبو العباس النميرى الدمشقى المحدث صاحب الجزء الشهير مات فى سنة ثمان وعشرين[٥]، وقبلهما بيسير آخر اسم جد أبيه خازم ويكنى أبا جعفر الخازمى الجرجانى أحد أئمة الشافعية من أصحاب ابن سريج ، مات سنة أربع وعشرين[٦]، وكذا فى الرواة آخر اسم جد أبيه كامل[٧] أبو العباس الحضرمى، مات سنة إحدى وأربعين ، وآخر اسم جد أبيه جعفر بن الحسن أبو الحسن العلوى ،

---

(١) علوم الحديث ص ٣٢٦ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦١٠ - ٦١١ ، والتقريب له ص ٤٣ ، والتلقيح ص ٣٢١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١١٦ - ١١٧

(٢) فى ز « شيخ البشرى »

(٣) فتح المغيث للعراقى ٤/١١٧ ، والتدريب ٢/٣٢١ ، وتاريخ بغداد ٢/١٥٠ ، ١٥١ ، والعبر ٢/٣١٦ - ٣١٧

(٤) تاريخ بغداد ٢/١٣٩ - ١٤٠

(٥) تاريخ جرجان ص ٥٠٠

(٦) تاريخ ابن عساكر ١٥/١٨٤ ، والعبر ٢/٢١٣

(٧) فى ز « كما قيل » بدل « كامل » لم نقف على ترجمته

ويعرف بأبي قيراط، مات سنة خمس وأربعين، وآخر اسم جد أبيه فضالة بن عبد الملك أبو بكر البغـــدادى القارىء، مات فى سنة ثمان وأربعين، وآخران فى حدود الأربعين اسم جد أبي أحدهما عصام الأنصارى النسفى، والآخر المستفاض أبو الحسن الفريابي[1] فى آخرين بعد ذلك وقبله ممن كلهم من المائة الرابعة لا نطيل بهم.

[2] ومثل هذا القسم لكن مع الاشتراك فى النسبة أيضا ممـــا يحسن أن يكون قسما آخر كمحمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى، اثنان فى عصر واحد يروى الحاكم عنهما، أحدهما أبو العباس الأصم، والآخر أبو عبد الله ابن الأخرم الشيبانى الحافظ، ومحمد بن أحمد بن عمر السعودى[3]، اثنان أحدهما شافعى أخذت عنه، والآخر حنفى أخذ عنه الفقه بعض من أخذت عنه، وهو أقدم وفاة من الأول، ومع ذلك فقد أدخل بعض أصحابنا شيئا من مسموعه فى سماعات الأول، ونبهت على ذلك فى ترجمته[4].

والثالث أن تتفق الكنية والنسبة معا (ولهم) أى للمحدثين فى أمثلته (الجونى) بفتح الجيم ثم واو ساكنة ثم نون (أبو عمرانا اثنان) كل منهما بصرى أحدهما اسمه عبد الملك[5] بن حبيب تابعى شهير، مات قبل الثلاثين ومائة (والآخر من بغدانا) بنون بعد معجمة على إحدى اللغات فى بغداد، مدينة السلام وقبة الإسلام ودار الامام فيما مضى من الأيام، واسمه موسى بن سهل بن عبد الحميد، روى عن الربيع بن سليمان وطبقته، وعنه الاسماعيلى والطبرانى فى آخرين لكنهما مع تباعدهما نسبتهما مختلفة، فالأول للجون بطن من الأزد والآخر وروده كذلك قليل تخفيفا وإلا فالأكثر فيه الجوينى بالتصغير نسبته إلى ناحية[6]، وكذا من أمثلتـــه ابو سليمان الدارانى الدمشقى

(١) راجع لتراجم أبي قيراط وأبي بكر القارى، والفريابى تأريخ بغداد ١٤١/٢، ١٤٦، ١٤٧

(٢) وقع هنا فى ز و هـ تقديم وتأخير ونقص وزيادة، فقارن بين هذه النسخ، وقد أثبتناه على ما جاء فى الأصل.

(٣) فى ز «المسعودى»

(٤) علوم الحديث ص ٣٢٦، والارشاد للنووى ٦١٢/٢، والضوء اللامع ٣٠/٧، ٣٣

(٥) فى ز «عبد الكريم» وهو خطأ

(٦) علوم الحديث ص ٣٢٧، والتلقيح ص ٣٣٤، والأنساب ٤٢٠/٣، والتهـــذيب ١٨٥/١٢، والارشاد للنووى ٦١٢/٢، والاكمال ٢٢٥/٢

العنسى اثنان أقدمهما عبد الرحمن بن سليمان ابن أبي الجون ، بقي إلى قريب التسعين ومائة، والآخر وهوالزاهد الشهير اسمه أيضا عبد الرحمن بن أحمد بن عطيـــة ، تعاصر مع الأول ، فإن مولده فى حدود الأربعين ومائة أو قبل ذلك ، ومات سنة اثنتى عشرة ومائتين ، وكذا من أمثلته أبو عمر الحوضى اثنان ذكرهما الخطيب[1].

(كذا) أى مما هو متفق معـــه فى الاسم فى الجملة وفى النسبة وهو الرابع] (محمد بن عبد الله ، هما من الأنصار) أحدهما بالنسب واسم جده المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو عبد الله القاضى الثقة صاحب الجزء العالى الشهير وشيخ البخارى، مات سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة ، والآخر بالولاء واسم جـــده زياد أبو سلمة ضعيف جدا مقل يقال إنه جاز المائة ، وهما لانتسابهما كذلك، بل ولكونهما من البصرة ، واشتركا فى الرواية عن حميد الطويل وسليمان التيمى ومالك بن دينار وقرة ابن خالد (ذو اشتباه) ومن أجل ذلك اقتصر ابن الصلاح تبعا للخطيب عليهما وإلا فلأولهما قريب شاركه فى الاسم والأب والنسبة ، وفى كونه بصريا غير أنه ممن روى عنه فهو متأخر ، واسم جده حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك ، روى عنـــه ابن ماجة وابن صاعد وآخرون ، ووثقه ابن حبان ، وكذا فى الرواة آخر إلا أنه متقدم على الأولين فضلا عن الثالث، تابعى مدنى اسم جده زيد بن عبد ربه، حديثه عند مسلم و وثقه ابن حبان والعجلى[2].

والخامس ولم يفرده ابن الصلاح ، بل أدرجه[3] فى الثالث لكونه كما قال مما يقاربه أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم كأبى بكر بن عبد الله جماعة، (ثم أبو بكر بن عياش)

(١) تاريخ ابن عساكر ٩/٨٢٣ ، ٩٦٢ ، والاكمال ٦ / ٣٥٤ ، والأنساب ٥ / ٢٧١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١١٧

(٢) علوم الحـــديث ص ٣٢٨ ، والتلقيح ص ٣٣١ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦١٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١١٧ - ١١٨ ، وتهـــذيب الكمال ٣/١٢٢٠ - ١٢٢٥ ، والتهذيب ٩ / ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والتقييد والايضاح ص ٣٦٠

(٣) فى هـ « درجه »

بالمثناة التحتانية والشين المعجمة (لهم) أى للمحدثين من الرواة كذلك (ثلاثة) فقط لا رابع لهم (قد بينوا محلهم) أى فى محلهم، أولهم الكوفى القارىء الشهير راوى قراءة عاصم واسم جده سالم الذى أسلفت فى الكنى الخلاف فى اسمه وكون الصحيح أن اسمه كنيته وأنه عمر نحو مائة سنة، وثانيهم حمصى يروى عن عثمان بن شباك الشامى، وعنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمى، وقال الخطيب[1] إنه هو وشيخه مجهولان والراوى عنه كان غير ثقة، وثالثهم سلمى مولاهم باجدائى، واسمه[2] حسين له مصنف فى الغريب[3] كما أسلفته فيه روى عن جعفر بن برقان، وعنه على بن جميل الرقى وغيره، قال الخطيب: وكان فاضلا أديبا، مات سنة أربع ومائتين بباجدا، قاله هلال بن العلاء[4].

والسادس ضد ما قبله وهو أن تتفق أسمائهم وكنى آبائهم[5]. (و) منه (صالح أربعة كلهم ابن) أى كل منهم ولد (أبى صالح أتباع) بالنقل (هم) فأولهم أبو محمد المدنى مولى التوأمة ابنة أمية بن خلف الجمحى، واسم أبى صالح نبهان، وقيل: إن نبهان جده فعن أبى زرعة قال هو صالح بن صالح بن نبهان، ونبهان يكنى أبا صالح، وكذا قال ابن أبى حاتم: نبهان أبو صالح مولى التوأمة هو جد صالح مولى التوأمة، لأنه صالح بن صالح بن أبى صالح، قال شيخنا: ولم أر هذا لغيره كذا، قال يروى عن جماعة من الصحابة، واختلف فى الاحتجاج به، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وثانيهم أبو عبد الرحمن المدنى السمان، واسم أبى صالح ذكوان يروى عن أنس وحديثه عند مسلم والترمذى، وثالثهم السدوسى، يروى عن على وعائشة، وعنه خلاد بن عمرو ذكره البخارى فى تاريخه وابن حبان فى ثقاته، ورابعهم الكوفى مولى عمرو بن حريث المخزومى واسم أبى صالح مهران، يروى عن أبى هريرة، وعنه أبو بكر بن عياش،

(١) فى ز «الهاشمى» بدل «الخطيب» وهو خطأ
(٢) سقطت كلمة «واسمه» من هـ
(٣) فى ق «الغرائب»
(٤) علوم الحديث ص ٣٢٧، والارشاد للنووى ٦١٢/٢، وفتح المغيث للعراقى ١١٨/٤، والتلقيح ص ٣٣٤
(٥) فى هـ «أن يتفق أسمائهم كنى آبائهم»

وحديثه عند الترمذى ، ذكره البخارى فى تأريخه وابن حبان فى ثقاته وضعفه ابن معين ، وجهله النسائى ، ولم يذكره الخطيب ، وفيمن بعد هؤلاء الأربعة آخر أسدى يروى عن الشعبي ، وعنه زكريا ابن أبى زائدة حديثه فى النسائى ، وذكره البخارى فى تأريخه ، وتركه ابن الصلاح تبعا للخطيب لتأخره لاسيما وبعضهم سمى والده صالحا ، لكن قال البخارى : إن الأول أصح ، وكذا بعدهم آخر يروى[1] عن عبد خير ، وعنه عطاء بن مسلم الخفاف ، ذكره ابن أبى حاتم وابن حبان فى الثقات ، وفرق بينه وبين الذى قبله ، وهو الظاهر كما قال شيخنا[2].

(ومنه) أى هذا النوع وهو سابع الأقسام (ما) الاتفاق فيه (فى اسم) أو فى كنية أو فى نسبة (فقط) ويقع فى السند منهم واحد باسمه أو بكنيته أو بنسبته خاصة مهملا من ذكر أبيه أو غيره مما يتميز به عن المشاركة[3] له فيما ورد به فيلتبس (ويشكل) الأمر فيه ، وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سماه المكمل فى بيان المهمل ، ولذا كان حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصا ، وقد قال شيخنا : إنه عكس المتفق والمفترق فى كونه يخشى منه ظن الواحد اثنين[4] (كنحو حماد اذا مايهمل) من نسبة أو غيرها ولكن ذلك يتميز عند أهل الحديث بحسب من أطلقه (فابن يك ابن حرب) هو سليمان (أو عارم) بمهملتين ، وهو لقب لمحمد بن الفضل السدوسى شيخ البخارى (قد أطلقه) أى مهملا (فهو) كما قال محمد بن يحيى الذهلى والرامهرمزى ثم المزى (ابن زيد) حماد (أو ورد) مطلقا أيضا (عن) واحد من أبى سلمة موسى بن اسماعيل (التبوذكى) بفتح المثناة الفوقانية وضم الموحدة وفتح الذال المعجمة ، نسبة فى البصرة

---

(١) سقطت كلمة « يروى » من ز

(٢) علوم الحديث ص ٣٢٧ ، والارشاد للنووى ٦١٣/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١١٨/٤ - ١١٩ ، والتقييد والايضاح ص ٣٥٩ ، والتأريخ الكبير ٢٨٣/٢/٢ ، ٢٩١ ، والثقات لابن حبان ٣٧٥/٤ ، ٣٧٧ ، ٤٦٠/٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، والجرح والتعديل ٤١٣/١/٢ ، ٤١٦ ، والكامل لابن عدى ١٣٧٣/٤ ، والثقات للعجلى ٤٦٦/١ ، والتهذيب ٣٩٤/٤ ، ٤٠٥

(٣) فى هـ « المشارك »

(٤) فى ز « اثنان » وزاد هنا فى هـ « وهو »

لبيع السماذ بفتح المهملة وآخره معجمة[١] وهو السرجين والرماد يسمد[٢] به الأرض، وقال ابن ناصر: هو عندنا الذى يبيع ما فى بطون الدجاج من الكبد والقلب والقانصة، وكان يقول: لاجوزى خيرا من نسبنى كذلك، أنا مولى لبنى منقر، وإنما نزل دارى قوم من أهلها فنسبت كذلك، وقال ابن أبي حاتم: إنه اشترى بها دارا فنسبت إليه[٣] (أو) عن (عفان) هو ابن مسلم الصفار (أو ابن منهال) هو حجاج أو عن هدبة بن خالد[٤]، ولكن لم يذكره ابن الصلاح ولا نظمه المؤلف (فذاك الثانى) أى حماد بن سلمة المطوى فى الذكر ووصف بالثانى لتأخره عن ابن زيد بالإشارة وإلا فابن سلمة أقدم وفاة منه، وممن نص على أنه المراد من التبوذكى، الرامهرمزى، وكذا ابن الجوزى، وزاد أن التبوذكى لا يروى إلا عنه خاصة، ومن ابن منهال الذهلى والرامهرمزى والمزى، ومن عفان هو نفسه كما رواه الذهلى عنه ومشى عليه المزى، وقال المصنف: إنه الصواب، وقول الرامهرمزى: إنه يمكن أن يكون أحدهما وإن كان صحيحا فى حد ذاته لايجىء بعد نصه على اصطلاحه وإن مشى عليه ابن الصلاح بحكاية قولين، ومن هدبة المزى[٥] وقد نظمه البرهان الحلبي تلميذ الناظم فقال:

كذا اذا أطلقه هداب هو ابن خالد فلا يرتاب

ومن أمثلة ذلك كما عند ابن الصلاح: إطلاق عبد الله، وحكى عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوما فقال: أنا عبد الله، فقيل له: ابن من؟ فقال: يا سبحان الله: أما ترضون فى كل حديث حتى أقول: ثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلى الذى منزله فى سكة صغد، ثم قال سلمة: إذا قيل عبد الله بمكة فهو ابن الزبير أو بالمدينة

(١) الصحيح «السماد» بالدال المهملة كما تدل عليه المعاجم والمصادر

(٢) فى ز «يسمذ» وفى هـ «تسمذ»

(٣) وانظر لشأن التبوذكى طبقات ابن خياط ص ٢٢٨، والجرح والتعديل ٤/١/١٣٦، والأنساب ٣/١٨، وتذكرة الحفاظ ١/٣٩٥، وسير أعلام النبلاء ١٠/٣٦٢ - ٣٦٣، وتهذيب الكمال ٣/١٣٨٩

(٤) فى هـ هكذا «أو عن عفان أو حجاج هو ابن منهال أو هدبة بن خالد»

(٥) المحدث الفاصل ص ٢٨٤، وعلوم الحديث ص ٣٢٨، والارشاد للنووى ٢/٢١٤ - ٢١٥، وتهذيب الكمال ٧/٢٦٩، والتلقيح ص ٣١١، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٠، وسير أعلام النبلاء ٧/٤٦٤ - ٤٦٦، والتقييد والايضاح ص ٣٦٠ - ٣٦٣، والنزهة ص ١٢٦

فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك، قال ابن الصلاح: وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني: إذا قاله البصري فابن عمرو ابن العاصي أو المكي فابن عباس، انتهى. فاختلف القولان في إطلاق البصري[١] والمكي، وقال النضر[٢] بن شميل إذا قاله الشامي فابن عمرو بن العاصي أو المدني فابن عمر، قال الخطيب: وهذا القول صحيح، قال: وكذلك يفعل بعض المصريين في إطلاق عبد الله وإرادته ابن عمرو بن العاص، وإطلاق شعبة أبا جمرة عن ابن عباس فإنه يريد نصر بن عمران الضبعي[٣] وهو بالجيم والراء، وإن كان يروي عن سبعة ممن يروي عن ابن عباس كلهم بالحاء المهملة والزاء، لأنه إذا أراد واحدا منهم بينه ونسبه كما نقله ابن الصلاح عن بعض الحفاظ، ويتبين المهمل ويزول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر في الروايات، فكثيرا ما يأتي مميزا في بعضها، أو باختصاص الراوي بأحدهما إما بأن لم يرو إلا عنه فقط كأحمد بن عبدة الضبي، وقتيبة ومسدد، وأبي الربيع الزهراني، فإنهم لم يرووا إلا عن حماد بن زيد خاصة، وبهز بن أسد، فإنه لم يرو إلا عن ابن سلمة[٤] خاصة، أو بأن يكون من المكثرين عند الملازمين له دون الآخر[٥]، وقد حدث القاسم المطرز يوما بحديث عن أبي همام[٦] أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المطرز: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو ملىء بابن عيينة، أو بكونه كما أشير إليه في معرفة أوطان الرواة بلدي شيخه أو الراوي عنه إن لم يعرف بالرحلة، فإن بذلك

---

(١) سقطت كلمة «البصري» من ز

(٢) في الأصل «الفضل» وهو خطأ

(٣) في الأصل «الصبيعي» وهو خطأ

(٤) في ز «لايرو» و «أبي سلمة»

(٥) المحدث الفاصل ص ٢٧٥، والجامع للخطيب ٢/٧٣، وعلوم الحديث ص ٣٢٨ - ٣٢٩، والارشاد للنووي ٢/٦١٥ - ٦١٦، والتقييد والايضاح ص ٣٦٣ - ٣٦٥، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٢٠ - ١٢١، والتدريب ٢/٣١٢

(٦) في هـ «حمام» بدل «همام» وسقطت منها كلمة «أبي»

وبالذى قبله يغلب على الظن تبيين المهمل ، ومتى لم يتبين ذلك بواحد منها، أو كان مختصا بهما معا فإشكاله شديد ، فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب ، قال ابن الصلاح : وقد يدرك بالنظر فى حال الراوى والمروى عنه ، وربما قالوا فى ذلك بظن لايقوى[1].

ومما اختلف فيه رواية البخارى عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب ، فانه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى ، وكذا روايته عن محمد غير منسوب أيضا عن أهل العراق ، فإنه إما محمد بن سلام البيكندى ، أو محمد بن يحيى الذهلى ، أو عن عبد الله غير منسوب ، تارة عن يحيى بن معين ، وتارة عن سليمان بن عبد الرحمن ، فإنه إما[2] عبد الله بن حماد الآملى كما قاله الكلاباذى ، أو عبد الله بن أبى الخوارزمى القاضى ، وهو كما قال المصنف الظاهر لروايته فى كتابه فى الضعفاء عنه صريحا عدة أحاديث عن سليمان المذكور وغيره ، أو عن أبى أحمد غير[3] مسمى عن محمد بن يحيى ، فإنه إما مرار بن حمويه أو محمد بن عبد الوهاب الفراء أو محمد بن يوسف البيكندى[4].

(ومنه) أى هذا النوع ، وهو ثامن الأقسام (ما) يحصل الائتلاف فيه (فى) لفظ (نسب) فقط ، والافتراق فى أن ما نسب إليه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر ، ولأبى الفضل بن طاهر الحافظ فيه بخصوصه تصنيف حسن (كالحنفى) حيث يكون المنسوب إليه (قبيلا) أى قبيلة ، وهم بنو حنيفة منهم أبو بكر عبد الكبير وأبو على عبيد الله ابنا عبد الحميد الحنفى ، أخرج لهما الشيخان (أو) بالنقل يكون (مذهبا) وهم خلق يدينون مذهب أبى حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى ، أفردوا بالتصنيف من غير واحد ، وأنت فيمن ينسب للمذهب بالخيار بين أن تقول حنفى بلا ياء (أو) بالنقل (باليا) المثناة

(١) علوم الحديث ص ٣٣٠ - ٣٣١ ، والتقييد والايضاح ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والتدريب ٢/٣٢٩ ، والنزهة ص ١١٣

(٢) سقطت كلمة « إما » من ز

(٣) فى ز « عن » وهوخطأ

(٤) الأنساب ١/٨٣ ، ومشارق الأنوار ١/٦٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٠ ، والارشاد للنووى ٢/٦١٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٢٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣٦٥ ، والنزهة ص ١١٣ ، وهدى السارى ٢٢٢ - ٢٢٤ ، ٢٣٦ - ٢٣٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤١

التحتانية وبالقصر كما ذهب إليه جماعة من المحدثين منهم ابن طاهر المذكور (صف) ليكون إثباتها مميزا لهم عن الآخرين، لكن قال ابن الصلاح: إنه لم يجد ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام، قاله في الكافي - انتهى. وقد اشتبه جماعة ممن نسب إلى القبيلة، على بعض من صنف طبقات الحنفية فأدخلهم فيها، وربما كان فيهم من تقدم على إمام المذهب، كما اتفق لابن شهردار الديلمي صاحب الفردوس، فإنه أدخل في تأريخه لهمدان كما قال الذهبي خلقا من الهمدانيين[1] المنسوبين إلى القبيلة[2]، وكالآملي فهو موضعان آمل طبرستان، قال السمعاني: وأكثر أهل العلم من أهل طبرستان منه، وآمل جيحون، ومنهم عبد الله بن حماد الآملي أحد شيوخ البخاري[3] وقد جعله الحافظان أبو علي الغساني ثم عياض من الأولى، قال ابن الصلاح: وهو خطأ[4].

ومنه أن يتفق اسم أب الراوي واسم شيخه مع تجيئهما معا مهملين من نسبة يتميز أحدهما بها عن الآخر، كالربيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل أبوه بكري وشيخه أنصاري وهو أنس بن مالك الصحابي الشهير، وليس الربيع المذكور من أولاده[5].

تلخيص المتشابه

ولهم قسم من النوعين ... مركب متفق اللفظين

في الاسم لكن أباه اختلفا ... أو عكسه أو نحوه وصنفا

---

(١) في هـ «همذان» و «والهمذانيين»

(٢) علوم الحديث ص ٣٣٠، والارشاد للنووي ٦١٧/٢، والأنساب ٢٨٨/٤، والجوهرة ص ٣٠٩، وفتح المغيث للعراقي ١٢١/٤ - ١٢٢، والتقييد والايضاح ص ٣٦٥

(٣) في ز «شيخ البخاري» وسقطت منها كلمة «أحد»

(٤) الأنساب ٨٣/١، وعلوم الحديث ص ٦١٧، ومشارق الأنوار ٦٩/١، وفتح المغيث للعراقي ١٢٢/٤، والتقييد والايضاح ص ٣٦٥، والاكمال ١٣١/١

(٥) النزهة ص ١٣٨

فيه الخطيب نحو موسى بن على وابن على وحنان الأسدى

(ولهم) أى المحدثين (قسم) آخر (من النوعين) السابقين (مركب) وهو إما (متفق اللفظين) أى نطقا وخطا (فى الاسم) خاصة، مفترق فى المسمين، (لكن) بالتشديد (أباه) أى المتفق أسماؤهما (اختلفا) نطقا مع الائتلاف خطا، (أو عكسه) بأن يأتلف الاسمان خطا ويختلفا لفظا ويتفق أسماء أبويهما لفظا (أو نحوه) أى المذكور بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظا ويختلف نسبتهما نطقا أو تتفق النسبة لفظا، ويختلف الاسمان أو الكنيتان لفظا وما أشبه ذلك، (و) قد (صنفا فيه) الحافظ (الخطيب) السابق إلى غالب ما صنفه فى أنواع هذا الشأن كتابا جليلا[1]، سماه تلخيص المتشابه، ثم ذيل عليه أيضا بما فاته أولا وهو كثير الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنه من أحسن كتبه، لكن لم يعرب باسمه الذى سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه - انتهى. وهو كذلك، فإنه لا تعلم حقيقته من مجرد التسمية، وفائدة ضبطه الأمن من التصحيف وظن الاثنين واحدا، ولكل من هذه الأقسام أمثلة أدخل فيها الخطيب، ثم ابن الصلاح ما لا يشتبه غالبا، كثور اثنان، ابن زيد، وابن يزيد، وابن زرارة اثنان، عمر وعمرو، وابن أبى عبد الله اثنان، عبيد الله وعبد الله، مع اعتراف ابن الصلاح فى أولها بأنه مما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف فى الصورة[2].

فالأول: وهو ما حصل الاتفاق فيه فى الاسم والاختلاف فى الأب (نحو موسى بن على) بفتح العين مكبر كالجادة (وابن على) بالضم مصغر موسى أيضا، فالأول جماعة منهم من اسم جده عبد الله ويكنى أبا عيسى الختلى الذى روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرىء، وأبو على ابن الصواف وغيرهما، ومات بعد الثلاث مائة، وكلهم متأخرون ليس فى الكتب الستة، ولا فى تأريخ البخارى ولا الجرح لابن أبى حاتم منهم أحد، والثانى فرد اسم جده رباح اللخمى المصرى

(١) فى ز «حافلا»

(٢) علوم الحديث ص ٣٣١، والارشاد للنووى ٦١٩/٢، وفتح المغيث للعراقى ١٢٢/٤، والنزهة ص ١٢٨

أمير مصر المخرج له عنـــد مسلم بل والبخارى لكن فى الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعـــة ، والضم فيه هو المشهور وعليه أهل العراق ، ولكن الذى صححه البخارى وصاحب المشارق الفتح وعليه أهل مصر ، وتوسط بعض الحفاظ فجعله بالفتح اسما له وبالضم لقبا ، وكان هو وأبوه يكرهان الضم ، ويقول كل[1] منهما : لا أجعل قاتله فى حل ، واختلف فى سببه فقـــال أبوعبد الرحمن المقرىء ، لأن بنى أمية كانت إذا سمعت بمولود اسمه على يعنى بالفتح قتلوه فقال أبوه هو على يعنى بالضم ، وقال ابن حبـــان فى ثقاته: كان أهل الشام يجعلون كل علم[2] عندهم عليا لبغضهم عليا رضى الله عنه[3]، ومحمد ابن عقيل بفتح العين ومحمـــد بن عقيل بضمها ، الأول نيسابورى ، والثانى فريابى ، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة[4].

والقسم **الثانى** : وهو ضد الأول ، ما حصل الاختلاف[5] فيـــه فى الاسم والاتفاق فى الأب، نحو عباس بالموحدة والمهملة، وعياش بالمثناة التحتانية والمعجمة كل منهما ابن الوليد، وبصرى أيضا وفى عصر واحد بحيث تشاركا فى بعض الشيوخ، وأخذ البخارى عن كل منهما ، فالأول جماعـــة منهم هذا ، واسم جده نصر ويكنى أبا الفضل نرسى ، والآخر فرد وهو الرقام يكنى أبا الوليـــد[6]، وسريج بالمهملة والجيم ، وشريح بالمعجمة والمهملة ، كل منهما ابن النعمان ، فالأول شيخ البخارى وهو بغدادى لؤلؤى

---

(١) زاد فى ز « واحد »

(٢) سقطت كلمة « علم » من ز ، وفى هـ « على » بدل « علم »

(٣) علوم الحـــديث ص ٣٣٢ ، والارشاد للنووى ٢/٦١٩ ، والتقريب له ص ٤٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٢ - ١٢٣ ، والتأريخ الكبير ٧/٢٨٩ ، وطبقات ابن سعد ٧/٥١٥ ، ومشارق الأنوار ٢/١١٠ ، والمؤتلف للأزدى ص ٨٨ ، وللدارقطنى ٣/١٥٦٠ ، وتصحيفات المحدثين ٢/٦٢٦ ، والثقات لابن حبان ٧/٤٥٣ - ٤٥٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٦٧ - ٣٦٩ ، والاكمال ٦/٢٥٠ - ٢٥١ ، وتلخيص المتشابه ١ / ٥٢ - ٥٤

(٤) المؤتلف للدارقطنى ٣/١٥٧٦ ، ١٥٨٣ ، والاكمال ٦/٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦

(٥) فى هـ « الافتراق »

(٦) تلخيص المتشابه ١/٥٣٠ - ٥٣٣ ، والجرح والتعـــديل ٦/٢١٤ ، ٦/٧ ، والاكمال ٦/٦٨ ، والأنساب ٦/١٥٠ ، ومشارق الأنوار ٢/١١٢ - ١١٣

اسم جده مروان ، والآخر من التابعين حديثه فى السنن الأربعة وهو صائدى كوفى[١].

والقسم الثالث : وهو ما حصل فيه الاتفاق فى الاسم واسم الأب والاختلاف[٢] نطقا فى النسبة، كمحمد بن عبد الله اثنان أحدهما مخرمى بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة، نسبة إلى المخرم من بغداد، واسم جده المبارك ويكنى أبا جعفر، قرشى بغدادى قاضى حلوان، وأحد شيوخ البخارى الحفاظ ، والآخر مخرمى بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ، قال ابن ماكولا: لعله من ولد مخرمة بن نوفل وهو مكى يروى عن الشافعى وعنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة ، ليس بالمشهور[٣].

والرابع : وهو ماحصل فيه الاتفاق فى الكنية والاختلاف[٤] نطقا فى النسبة كأبى عمرو الشيبانى بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتانية ثم موحدة والسيبانى مثله لكن بمهملة ، فالأول جماعة كوفيون أشهرهم سعد بن ايأس[٥]، تابعى مخضرم حديثه فى الستة ، وهارون بن عنترة[٦] بن عبد الرحمن من أتباع التابعين، حديثه عند أبى داود والنسائى ، وهم المزى فكناه أبا عبد الرحمن ، وإسحاق بن مرار بكسر الميم وتخفيف الراء كما لعبد الغنى بن سعيد، أوكعمار كما للدارقطنى، نحوى لغوى نزل بغداد، له ذكر فى صحيح مسلم بكنيته فقط ، والآخر شامى تابعى مخضرم اسمه زرعة وهو عم

(١) تلخيص المتشابه ١/٤٩٧ - ٤٩٨ ، والاكمال ٤/٢٧١ ، ٢٧٧ ، والتأريخ الكبير ٢/٢/٢٠٥ ، ٢٢٩ ، والجرح والتعديل ٢/١/٣٠٥ ، ٣٣٣ ، والثقات لابن حبان ٤/٢٠٤ ، ٣٥٣ ، وتصحيفات المحدثين ٢/٥٠٣ ، ٤٩٦ ، والمؤتلف للأزدى ص ٧٦ ، وللدارقطنى ٣/١٢٦٩ - ١٢٧٨

(٢) فى هـ « الافتراق »

(٣) تلخيص المتشابه ١ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والمشتبه للأزدى ص ٧١ ، والاكمال ٧ / ٣١١ ، والأنساب ١٢/١٣٠ - ١٣٢ ، وتأريخ بغداد ٥/٤١٦ ، ٤٢٣ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٢ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٢

(٤) فى هـ « الافتراق »

(٥) فى ز « أبى أياس »

(٦) فى هـ « عشرة »

الأوزاعي و والد يحيى، حديثه عند البخاري في الأدب المفرد[١].

والخامس : ما حصل فيه الاتفاق في النسبة[٢] والاختلاف في الاسم نحو (حنان) بفتح المهملة والنون المخففة وبترك الصرف، وحيان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية (الأسدي) كل منهما، فالأول نسبة لبني أسد بن شريك بضم المعجمة، بصري يروى عن أبي عثمان النهدي، وعنه حجاج الصواف، والآخر اثنان تابعيان أحدهما كوفي يكنى أبا الهياج واسم أبيه حصين حديثه في مسلم وثانيهما شامي ويعرف بحيان أبي النضر، له في صحيح ابن حبان عن واثلة حديث[٣].

والسادس : ما حصل فيه الاتفاق في النسبة والاختلاف في الكنية، نحو أبي الرجال بكسر الراء وتخفيف الجيم. وأبي الرحال بفتح الراء وتشديد الحاء[٤] المهملة الأنصاري كل منهما، فالأول اسمه محمد بن عبد الرحمن مدني يروى عن أمه عمرة ابنة عبد الرحمن وغيرها، حديثه في الصحيحين، والآخر اسمه محمد بن خالد أو خالد بن محمد وبه جزم الدارقطني، تابعي ضعيف، حديثه في الترمذي[٥] ونحوه ابن عفير بالمهملة وابن غفير بالمعجمة وهما بالتصغير، مصريان أولهما سعيد بن كثير بن عفير، وقد ينسب إلى جده، يكنى أبا عثمان، من شيوخ البخاري، والآخر اسمه الحسن[٦] بن غفير،

(١) المشتبه للأزدي ص ٣٩ - ٤٠، والمؤتلف للدارقطني ٣/١٣٩٩، ١٤٠١، والأنساب ٧/٣٣٢ - ٣٣٤، ٨/١٩٨، والاكمال ٥/١١١، وعلوم الحديث ص ٣٣٣، والارشاد للنووي ٢/٦٢١-٦٢٢، وفتح المغيث للعراقي ٤ / ١٢٤

(٢) في ز «النسب»

(٣) علوم الحديث ص ٣٣٤، والارشاد للنووي ٢ / ٦٢٣، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٢٤، والمؤتلف للأزدي ص ٣١، وللدارقطني ١ / ٤٢٩، والاكمال ٢/٣١٧، وتصحيفات المحدثين ٢/٤٧٥، وتلخيص المتشابه ١/٥٨٣ - ٥٨٥

(٤) سقطت كلمة «الحاء» من ز

(٥) المؤتلف للأزدي ص ٦١، وللدارقطني ٣/١٠٦١، ١٠٦٤، والاكمال ٤/٣٠ - ٣٢، والمشتبه ١/٣٠٩، والتبصير ٢/٥٩٤، وتصحيفات المحدثين ٢/١٠٧٨، ١٠٧٩

(٦) في ز «الحسين»

قال الدارقطنى مرة : متروك ، ومرة منكر الحديث ، فى أقسام أخر يطول الأمر فيها[١].

منهـا وهو أهمها ممـا حققه شيخنا ، أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الأب مثـلا إلا فى حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما ، وهى على قسمين ، إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء فى الجهتين ، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض، فمن أمثلة الأول محمد ابن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما ألف ، وهم جمـاعة منهم العوقى بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخارى ، ومحمد بن سيار بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانيـة وبعد الألف راء ، وهم أيضا جماعة ، منهم اليامى شيخ عمر بن يونس ، ومحمد بن حنين بضم المهملة ونونين ، الأولى مفتوحة بينهما ياء تحتانيـة ، تابعى يروى عن ابن عباس وغيره ، ومحمد بن جبير بجيم بعدها موحدة وآخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم ، تابعى مشهور أيضا ، وعبـد الله بن منين بنونين مصغر ، وعبد الله بن منير آخره راء كمجير[٢]، ومن ذلك معرف بن واصل كوفى مشهور، ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه أبو حذيفة النهـدى ، ومنهم أيضا أحمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد وآخرون ، وأحيد بن الحسين مثله، لكن بدل الميم ياء تحتانيـة وهو شيخ بخارى يروى عنه عبد الله بن محمد البيكندى.

ومن أمثلة الثانى مما أسلفناه أولا[٣] أنه لايشتبه غالبا ، أبو بكر بن أبى خيثمة ، وأبو بكر بن أبى حثمة، وحفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى ، الكوفى ، الأول بالحاء المهملة والفاء[٣] بعدها صاد مهملة، والثانى بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ، وعبد الله بن زيد جماعة منهم فى الصحابة صاحب الأذان واسم جده عبـد ربه ، و راوى حديث الوضوء واسم جده عاصم

(١) المؤتلف للأزدى ص ٩٦ ، وللدارقطنى ٣/١٧١٧، ١٧١٨، وتلخيص المتشابه ١/٥٨٦ - ٥٨٧ ، والاكمال ٦/٢٢٦ ، ٢٢٨ ، والمشتبه ٢/٤٨٦ ، ٤٨٧ ، والتبصير ٣/١٠٤٧

(٢) فى هـ « وكمبير » وزاد فيها « ونحوه أبو بكر بن أبى خيثمة وأبو بكر بن أبى حثمة »

(٣) فى هـ « أول » وسقطت كلمة « الفاء » من ز

وهما أنصاريان، وعبد الله بن يزيد بزيادة ياء فى أول اسم الأب والزاء مكسورة، وهم أيضا جماعة منهم فى الصحابة الخطمى يكنى أبا موسى، وحديثه فى الصحيحين، والقارىء له ذكر فى حديث عائشة، وقد زعم بعضهم أنه الخطمى، وفيه نظر، وأحمد ابن سليمان بن سالم وأحمد بن سلمان بن سالم، وكل منهما قد سمع من ابن خطيب المزة، فأولهما الحورانى واسم جد أبيه عبدان، وثانيهما ابن المطوع وهو أسنهما، وعبد الله ابن يحيى وهم جماعة، وعبد الله بن نجى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء، تابعى مشهور[1] يروى عن على[2].

المشتبه المقلوب

ولهم المشتبه المقلوب صنف فيه الحافظ الخطيب
كابن يزيد الأسود الربانى وكابن الأسود يزيد اثنان

(ولهم) أى المحدثين ما يحصل الاتفاق فيه لراويين فى اسمين لفظا وخطا، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير بأن يكون أحد الاسمين فى أحدهما للراوى وفى الآخر لأبيه، وهو[3] (المشتبه المقلوب) وأفرد عن المركب النوع قبله وإن كان أيضا مركبا من متفق ومختلف، لأن ما فيه من الاختلاف ليس من نوع المؤتلف، وقد (صنف فيه الحافظ الخطيب) رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب، وهو فى مجلد ضخم، وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب خصوصا، وقد انقلب على بعض المحدثين، بل نسب شىء من ذلك لإمام الصنعة البخارى، وأمثلته كثيرة كمسلم بن الوليد المدنى والوليد بن مسلم الدمشقى الشهير الذى نبه ابن أبى حاتم فى كتاب أفرده لخطأ البخارى فى تأريخه حكاية عن أبيه على أن البخارى جعل أولهما

(١) سقطت كلمة «مشهور» من ز
(٢) النزهة ص ١٢٨ - ١٣٠، وتلخيص المتشابه ١/٣٥٨ - ٣٦١، ٤٢٠ - ٤٢٢، ١٩٠ - ١٩١، ٢/٧٩١ - ٧٩٢، ٨١٣ - ٨١٤، ٨٠٦ - ٨٠٧
(٣) زاد فى ز و هـ «هذا»

الثانى ، ولكن هذه الترجمة لا توجد فى بعض نسخ التأريخ ، وكعبد الله بن يزيد ، ويزيد بن عبد الله[١].

و(كابن يزيد الأسود) أى كالأسود بن يزيد النخعى الزاهد الفقيه المفتى (الربانى) أى العالم الراسخ فى العلم والدين أو الطالب بعلمه وجه الله ، أو المربى[٢] المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها ، وكان جديرا بالاتصاف بذلك ، فإنه كان مع كونه من كبار التابعين وعلمائهم ، بل ذكره جماعة ممن صنف فى الصحابة لإدراكه فى الجملة ، وخال ابراهيم النخعى ، يصلى كل يوم سبع مائة ركعة ويصوم الدهر حتى ذهبت إحدى عينيه من الصوم ، وسافر ثمانين حجة وعمرة من الكوفة لم يجمع بينهما[٣] (وكابن الأسود يزيد) أى يزيد بن الأسود (اثنان) أحدهما الخزاعى الحجازى المكى ، وقيل المدنى الصحابى المخرج حديثه فى السنن ، والآخر الجرشى تابعى مخضرم يكنى أبا الأسود . سكن الشام وأقعده معاوية وهو يستسقى على المنبر عند رجليه ، وأمره أن يرفع يديه ففعل ، وفعل الناس مثله ، وقال معاوية : اللهم إنا نستشفع إليك بيزيد بن الأسود الجرشى فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم ، وقد يقع التقديم والتأخير مع ذلك فى بعض حروف الاسم المشتبه كأيوب بن سيار ويسار بن أيوب[٤].

من نسب إلى غير أبيه

ونسبوا إلى سوى الآباء ... إما لأم كبنى عفراء

وجدة نحو ابن منية وجد ... كابن جريج وجماعات ، وقد

---

(١) علوم الحديث ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٥ ، والتقريب له ص ٤٤ ، والباعث الحثيث ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، وفتح المغيث للعراق ٤/١٢٥ ، والنزهة ص ١٣٠ ، وتهذيب الكمال ٣/١٤٧٤ ، وتأريخ ابن عساكر ١٧/٨٩٧ ، والجرح والتعديل ٨/١٩٧ ، والتأريخ الكبير ٨/١٥٣

(٢) فى هـ « المزنى » وهو خطأ

(٣) طبقات ابن سعد ٦/٧٠ ، والتأريخ الكبير ١/٤٤٩ ، والحلية ٢/١٠٢ ، والثقات لابن حبان ٤/٣١

(٤) علوم الحديث ص ٣٣٤ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٤ ، والتقريب له ص ٤٤ ، وفتح المغيث للعراق ٤/١٢٥ - ١٢٦ ، والنزهة ص ١٣٠ ، وطبقات ابن سعد ٧/٤٤٤ ، والمعرفة والتأريخ ٢ / ٣٨٠ ، والثقات لابن حبان ٥/٥٣٢ ، والأنساب ٣/٢٤٧ ، وتأريخ ابن عساكر ١٨/٢٣٩

ينسب كالمقداد بالتبنى فليس للأسود أصلا بابن

(من نسب إلى غير أبيه) وهو نوع مهم، وفائدة ضبطه دفع توهم التعدد عند نسبته لأبيه ، أو دفع ظن الاثنين واحدا عن موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجد الذى نسب إليه الآخر ، كعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ للزهرى[1]، نسبه ابن وهب عبد الرحمن بن كعب، وهو كذلك اسم راو آخر هو عم للأول ، لكن لم يرو عنه الزهرى شيئا ، وكخالد بن اسماعيل بن الوليد المخزومى راو ضعيف جدا يروى عن هشام بن عروة، فإنه قد ينسب إلى جده فيظن أنه الصحابى الشهير أو غيره ممن[2] قدمنا فى المتفق[3].

[([4]ونسبوا) أى أهل الحديث (إلى سوى الآباء) وذلك(إما لأم كـ) معاذ ومعوذ وعوذ أو عوف بالفاء فى الأكثر كما قال ابن عبد البر] (بنى عفراء) فعفراء أمهم وهى بفتح العين المهملة ثم فاء ساكنة بعدها راء وهمزة ، ابنة عبيد بن ثعلبة من بنى النجار، واسم أبيهم الحارث بن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضا، وثلاثتهم ممن شهد بدرا، وقتل من عدا أولهم بها، وتأخر أولهم إلى زمن عثمان أو على، بل قيل : إنه جرح أيضا ببدر ، وإنه مات بعد رجوعه منها بالمدينة[5]، وكبلال بن حمامة ، فحمامة وهى بفتح المهملة أمه ، واسم أبيه رباح ، والحارث بن برصاء ، فالبرصاء وهى بفتح الموحدة وآخره صاد مهملة أمه أو أم أبيه واسم أبيه مالك بن قيس ، وسعد ابن حبتة ، فحبتة وهى بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة فوقانية وهاء تأنيث ، ابنة مالك ، من بنى عمرو بن عوف ، أمه ، واسم أبيه بحير كبكير ، ابن معاوية بن

---

(١) فى ز « شيخ الزهرى »

(٢) فى ز « مما »

(٣) التأريخ الكبير ٣/١/٣٠٣ - ٣١٤ ، ٣٤٢ ، وطبقات خليفة ص ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، والجرح والتعديل ٢/٢/٢٤٩ ، ٢٨٠ ، والتهذيب ٦/٢١٥ ، ٢٥٩

(٤) سقط ما بين المكوفتين من الأصل

(٥) علوم الحديث ص ٣٣٥ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٦ ، والتقريب له ص ٤٤ ، والتلقيح ص ٢٤٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٦ ، والاستيعاب ٣/١٢٢٥ ، ١٢٤٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٤٢

قحافة بن نفيـــل بن سدوس البجلى حليف الأنصار ، بايع تحت الشجرة ، ومن ذريتـه القاضى أبو يوسف صاحب أبى حنيفة، وسهل سهيل وصفوان بنى بيضاء ، فبيضاء أمهم واسمها دعد[١]، واسم أبيـه وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن هلال بن مالك بن الحارث بن فهر القرشى ، وشرحبيل بن حسنـة ، وهى بفتحات أمه كما جزم به غير واحد خلافا لابن عبـــد البر فإنه قال : إنها تبنته ، واسم أبيـه عبد الله بن المطاع الكندى ، وابن أم مكتوم فأم مكتوم هى أمه واسمها عاتكة ابنة عبد الله ، واسم أبيـه إما زائدة أو قيس بن زائدة ، وأما اسمه هو فقيل عبـــد الله أو عمرو[٢] أو غيرهما ، وعبـــد الله بن بحينة وهى بموحدة ثم مهملة ثم مثنـــاة تحتانية بعدها نون وهاء تأنيث مصغر أمه، واسم أبيه مالك بن القشب الأزدى الأسدى ، وربما يقع فى بعض الروايات عبد الله بن مالك بن بحينة ، وحينئذ فيقـال عبد الله بن مالك بالجر منونا ، ويكون ابن[٣] بحينة صفة لعبد الله لا لمالك فيعرب اعرابه[٤] ويكتب ابن بالألف ، لأنه ليس بين علمين فإنه صفة ، وكذلك ما أشبهه من عبد الله بن أبى ابن سلول ، لأن سلول أم عبد الله ، ومثله محمد بن حبيب ، لا ينون حبيب ، لأنه اسم أمه فيـــه التأنيث والعلمية ، وكذلك محمد بن شرف القيروانى الأديب ، فإن شرف اسم أمه ، وغير ذلك فى آخرين من الصحابة فمن بعـــدهم ، كمحمد بن الحنفية فهى أمه واسمها خولة وأبوه على بن أبى طالب ، ومنصور بن صفية فهى أمه ، وهى ابنة شيبة واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة واسماعيل بن علية هى أمه وأبوه ابراهيم ، وابراهيم بن هراسة ، هى أمه وأبوه سلمة ، وللعلاء مغلطاى فى ذلك تصنيف حسن حصلت جله من خطه وعليه فيه مؤاخذات[٥].

(١) فى هـ « وعد » وهو خطأ

(٢) فى ز « عمر » بدون الواو

(٣) سقطت كلمة « ابن » من هـ

(٤) وقع فى هـ « فيرفع ان كان عبـــد الله مرفوعا ، ويجر ان كان مجرورا ، وينصب ان كان منصوبا » بدل « فيعرب اعرابه »

(٥) فى هـ « مفاخرات » وهو خطأ . راجع لهـــذه الأسماء علوم الحـــديث ص ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والتلقيح ص ٢٤٧ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٦ - ٦٢٨ ، والتقريب له ص ٤٤ ، والمنهل الروى ص ١٣٠ - ١٣١ ، واختصار علوم الحـــديث ص ٢٣١ - ٢٣٣ . وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٢٦ ، والنزهـــة ص ١٣٩ ، والمعارف ص ٢٥٨ ، والجامع للخطيب ٢/٧٨ - ٧٩

(و) إما لـ (جدة) سواء كانت دنيا أو عليا (نحو ابن منية) يعلى[١] الصحابى الشهير، فمنية وهى بضم الميم ثم نون ساكنة بعدها مثناة تحتانية وهاء تأنيث وبالصرف للضرورة أم أبيـــه فيما قاله الزبير بن بكار ثم ابن ماكولا ، و [[٢] لـكن كونها جدته ليس بالمتفق عليـه بل] لم يصوبه ابن عبـــد البر [[٣] وقيل : إنها أمه فيما قاله الطبرى والجمهور و رجحه المزى] ثم إن فى نسبها خلفا[٤]، فقيل : ابنة الحارث بن جابر قالـه ابن ماكولا ، وقيل: بدون الحارث ، وإنهـــا عمة عتبة بن غزوان قالـه الطبرى ، وقيل ابنة غزوان وإنهـا أخت عتبـــة ، وهو الذى حكاه الدارقطنى عن أصحاب الحديث والتأريخ ورجحه المزى، واسم أبى يعلى أمية بن أبى عبيدة، وقول ابن وضاح: إن منية أبوه وهم حكاه صاحب المشارق[٥]، وكبشير بن الخصاصية السدوسى الصحابى الشهير ، فالخصاصية ، وهى بفتح المعجمة وتخفيف المهملة إمـا أمه فيما حكاه ابن الجوزى فى التلقيح ، ومن قبله ابن عبـد البر أو[٦] أم الثـــالث من أجداده فيما قاله ابن الصلاح أو أم جد أعلى لـــه فيما قاله غيرهم ، واسمها كبشة أو ماوية ابنـة عمرو بن الحارث بن الغطريف، واسم أبى بشير معبد أونذير أو يزيد أو مرثد أو شراحيل على الأقوال[٧]،

---

(١) فى ز « يعنى »

(٢) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٣) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٤) فى هـ « خلف » بالرفع

(٥) طبقات ابن سعد ٥ / ٤٥٦ ، والتأريخ الكبير ٤/٢/٤١٤ ، والجرح والتعـــديل ٤/٢/٣٠١ ، والثقـــات لابن حبان ٣/٤٤١ ، والمؤتلف للأزدى ص ١٢٣ ، وللدارقطنى ٤/٢١١٩ - ٢١٢٠ ، والاستيعاب ٤/١٥٨٥ ، ومشارق الأنوار ١/٣٩٦ ، والاكمـــال ٧/٢٩٦ ، والمعجم الكبير للطبرانى ٢٢ / ٢٤٩ ، وذيل المذيل ص ٤٠ ، وعلوم الحـــديث ص ٣٣٦ ، والتلقيح ص ٢٤٧ ، وتهذيب الكمال ٣/١٥٥٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٢٧ ، والتقييد والايضاح ص ٣٧٣ ، والاصابة ٣/٦٦٨ ، والمحـــدث الفاصل ص ٢٧٠

(٦) فى ز « و »

(٧) علوم الحـــديث ص ٣٣٦ ، والاستيعاب ١/١٧٣ - ١٧٤ ، و التلقيح ص ٢٤٧ ، وتأريخ ابن عساكر ٣/٣٧٨ - ٣٨٣ ، وتهذيب الكمال ٤/١٧٥ ، والارشاد للنووى ٢/٦٢٨ ، و فتح المغيث للعراقى ٤/١٢٧ ، والاصابة ١/٦٢٩ ، والمحدث الفاصل ص ٢٦٩

وكابن سكينة المسند الشهير فى المتأخرين ، فسكينة وهى بمهملة ثم كاف مصغر أم أبيه وهو عبد الوهاب بن على بن على ، وابن تيمية مجد الدين صاحب المنتقى فهى جدته ، ويقال : إنها من وادى التيم[١] فى آخرين .

(و) إما لـ (جد) ومنه قوله: ﷺ « أنا النبى لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب» وقول الأعرابى : أيكم ابن عبد المطلب ، وأمثلته كثيرة كأبى عبيدة[٢] ابن الجراح ، فهو عامر بن عبد الله بن الجراح، وحمل ابن النابغة ، فهو ابن مالك بن النابغة، وبجمع ابن جارية فهو ابن يزيد بن جابة ، وأحمر بن جزء فهو ابن سواء بن جزء وكلهم صحابة . (وكابن جريج) بجيمين بينهما راء مصغر فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، (وجماعات) منهم ابن الماجشون وابن أبى ذئب وابن أبى ليلى وابن أبى مليكة ، وأحمد بن حنبل وأبو بكر ، وعثمان والقاسم بنو[٣] أبى شيبة ، وابن يونس صاحب تأريخ مصر وابن مسكين [[٤]من بيوت المصريين اشتهروا ببنى مسكين من زمن النسائى وإلى وقتنا، وجدهم الحارث بن مسكين أحد] شيوخ النسائى[٥].

(وقد ينسب كالمقداد) بن الأسود الصحابى إلى رجل (بالتبنى فليس) المقداد (للأسود) وهو ابن عبد يغوث الزهرى (أصلا بابن) إنما كان فى حجره فنسب إليه ، واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندى، وكشرحبيل بن حسنة على القول المرجوح كما ذكر[٦] قريبا فى أن حسنة ليست أمه ، وإنما تبنته، وكالحسن بن دينار أحد الضعفاء ، فدينار إنما هو زوج أمه ، واسم أبيه واصل ، قاله ابن معين والفلاس والجوزجانى

(١) علوم الحديث ص ٣٣٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٧ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٣٣
(٢) فى ز « عبيد »
(٣) فى ز « ابن »
(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز
(٥) علوم الحديث ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦٢٩ - ٦٣١ ، والتقريب له ص ٤٥ ، والمحدث الفاصل ص ٢٦٦ - ٢٦٨ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٢٧ - ١٢٨ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٣٣ - ٢٣٤
(٦) فى ز « كما ذكره »

وابن حبان وغيرهم ، قال ابن الصلاح : وكأنه خفى على ان أبى حاتم فإنه قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فجعل واصلا جده - انتهى، وجعل يحيي[١] بن سلام المصنف الشهير صاحب التفسير دينارا جده حيث قال : الحسن بن واصل بن دينار[٢]، وكالحافظ أبى بكر محمد بن عبد الغنى بن أبى بكر بن نقطة ، فنقطة وهى بضم النون ثم قاف بعدها طاء مهملة وهاء تأنيث ، امرأة ربت جده[٣]، وفى المتأخرين ابن الملقن لم يكن أبوه ملقنا، وإنما نسب لزوج أمه الذى كان يلقن القرآن بجامع عمرو بمصر لكونه رباه وهو صغير وبلغنى أن الشيخ كان يغضب منها[٤].

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

ونسبوا لعارض كالبدرى ... نزل بدرا عقبة بن عمرو
كذلك التيمى سليمان نزل ... تيما وخالد بحذاء جعل
جلوسه و مقسم لما لزم ... مجلس عبد الله مولاهم وسم

(المنسوبون إلى خلاف الظاهر) وأفرد عما قبله لكونه فى الأنساب خاصة ، وذاك فى الأعلام وإن تشابها فى المعنى (ونسبوا) أى المحدثون[٥] بعض الرواة إلى مكان كانت به[٦] وقعة أو إلى بلد أو قبيلة أو صنعة أو صفة أو ولاء أو غير ذلك

---

(١) سقطت كلمة « يحي » من ز

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦٢١ ، والتقريب له ص ٤٥ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٣٤ ، والمنهل الروى ص ١٣١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢٨/٤ ، والجامع للخطيب ٧٩/٢ ، والجرح والتعديل ١١/٣ ، والتأريخ الكبير ٢ / ٢٩٢ ، وتأريخ ابن معين ١١٣/٢ ، والضعفاء الكبير ٢٢٢/١ ، وكتاب المجروحين لابن حبان ٢٣١/١

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٤٩/٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٤١٣/٤ ، والوافى بالوفيات ٢٦٨/٣ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١٨٤/٢

(٤) لحظ الألحاظ ص ١٩٧ ، والضوء اللامع ١٠٠/٦

(٥) فى هـ « المحدثين »

(٦) سقطت كلمة « به » من ز

مما ليس ظاهره الذى يسبق إلى الفهم منه مرادا[١]، بل النسبة لذلك (لعارض) عرض ، وأمثلة ذلك كثيرة .

فالأول : (كالبدرى) لمن (نزل) أى سكن (بدرا عقبة) أى كعقبة بضم المهملة ثم قاف بعدها موحدة، ابن عمرو أبي مسعود الأنصارى الخزرجى الصحابى فإنه فيما قال ابراهيم الحربى إنما سكنها خاصة ، ونحوه قول ابن سعد عن الواقدى : إنه نزل ماء ببدر فنسب إليه، إذ ليس بين أصحابنا اختلاف فى أنه لم يشهد الوقعة الشهيرة بها ، وكذا قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب : إنه لم يشهدها ، وهو قول ابن اسحاق وابن معين ثم ابن عبد البر ، وعبارته : لا يصح شهوده بدرا ، وبه جزم ابن السمعانى ، ومشى عليه ابن الصلاح وأتباعه ، فإنه قال : لم يشهد بدرا فى قول الأكثر ، ولكن نزل بدرا فنسب إليها ـ انتهى . وعده البخارى فى البدريين كما فى صحيحه ، واستدل بأحاديث فى بعضها التصريح بأنه شهدها ، منها حديث عروة بن الزبير أنه قال أخر المغيرة بن شعبة العصر وهو أمير الكوفة ، فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جد زيد بن حسن[٢]، وكان قد شهد بدرا فقال يا مغيرة فذكر الحديث ، سمعه عروة من بشير بن أبي مسعود عن أبيه، وكذا قال مسلم فى الكنى: إنه شهدها، ونحوه قول شعبة عن الحكم: إنه كان بدريا ، وقال أبو القاسم البغوى حدثنى عمى يعنى على بن عبد العزيز عن أبي عبيد يعنى القاسم بن سلام أنه شهدها ، وقال ابن البرقى : لم يذكره ابن اسحاق فى أهل بدر ، وفى غير حديث أنه ممن شهدها [[٣] وقال أبو القاسم الطبرانى : أهل الكوفة يقولون : إنه شهدها] ، ولم يذكره أهل المدينة فيهم و ذكره عروة بن الزبير فيمن شهد العقبة ـ انتهى . وبالجملة فالمثبت مقدم خصوصا[٤] وفيهم البخارى ومسلم ، وقد استظهر له شيخنا باتفاقهم على شهوده العقبة ، وأن من شهدها لا مانع من شهوده

(١) فى ز « يسبق منه مرادا إلى الفهم »
(٢) فى ز « حسين »
(٣) سقط ما بين المكوفتين من ز
(٤) سقطت كلمة « خصوصا » من ه

بدرا ، قال: والواقدى ولو قبلنا قوله فى المغازى مع ضعفه لا ترد به الأحاديث الصحيحة - انتهى ، ثم ان أبا مسعود لم ينفرد بذلك فقد ذكر ابن السمعانى فى الأنساب ممن نسب بدريا لا لشهودها بل لنزوله آبار بدر أبو حنة أو حبة ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس ، صحابى[١].

والثانى : كاسماعيل بن محمد المكى ، نسب كذلك لإكثاره التوجه إليها للحج والمجاورة لا أنه[٢] منها ، قاله ابن معين ، ومحمد بن سنان العوقى بفتح المهملة والواو ثم قاف[٣] لنزوله العوقة وإلا فهو بصرى[٤].

والثالث : كأبى خالد الدالانى نسب كذلك لنزوله فى بنى دالان ، ولم يكن منهم ، وعبد الملك بن أبى سليمان العرزمى ، نسب كذلك لنزوله جبانة عرزم بالكوفة ولم يكن من القبيلة[٥]، و (كذلك التيمى[٦]) بالإسكان للوزن (سليمان) بن طرخان أبو المعتمر نسب تيميا لكونه (نزل تيما) بالقصر للوزن لا أنه من[٧] بنى تيم، بل هو مولى

(١) التأريخ لابن معين ٢/٤١٠ ، وطبقات ابن سعد ٦/١٦ ، وطبقات ابن خياط ص ٩٦ ، ١٣٦ ، والاستيعاب ٣ / ١٠٧٤ - ١٠٧٥ ، وتأريخ ابن عساكر ١١ /٧٠٦ - ٧١٥ ، وصحيح البخارى مع الفتح ٧/٣١٧ - ٣١٩ ، والمحدث الفاصل ص ٢٦٤ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٨ والارشاد للنووى ٢/٦٣٢ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، والأنساب ٢/١١١ ، وتهذيب الكمال ٢/٩٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٤٩٤ - ٤٩٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٨ - ١٢٩ ، والاصابة ٢/٤٩٠ - ٤٩١ ، والتهذيب ٧/٢٤٧ - ٢٤٩ ، والمعجم الكبير للطبرانى ١٧/١٩٤

(٢) فى ز « لأنه » وهوخطأ

(٣) فى ز « القاف »

(٤) الأنساب ٩/٤٠٧ ، ١٢/٤١٧ ، والتأريخ لابن معين ٢/٣٨ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٨ ، والمعارف ص ٢٥٨ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٩ ، فيهما اسماعيل بن محمد المكى . وأما المراجع الأخرى ففيها اسماعيل بن مسلم المكى ، وهو الصحيح . الارشاد للنووى ٢/٦٣٣ ، والثقات لابن حبان ٩/٧٩

(٥) الأنساب ٥/٢٩٨ ، ٩ / ٢٧١ ، والاكمال ٣ / ٣٠٦ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٨ ، والارشاد للنووى ٢/٦٣٢ - ٦٣٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٩

(٦) فى ز « التميمى » وهوخطأ

(٧) سقطت كلمة « من » من هـ

لبنى مرة قالـــه البخارى فى تأريخه ، ونحوه مارواه ابن السمعانى من وجهين عن ولده المعتمر أنه قال لأبيه : إنك تكتب التيمى ولست تيميا، فقال : أنا[1] تيمى الدار، لكن قـــد روى الأصمعى عن المعتمر أيضا أنه قال : قال لى أبى : إذا كتبت فلا تكتب التيمى، ولا تكتب المرى[2]، بل أكتب القيسى، فإن أبى كان مكاتبا لبجير[3] بن حمران وإن أمى كانت مولاة لبنى سليم ، فإن كان أبى أدى الكتابة ، فالولاء لبنى مرة ، وهو مرة بن عبـــاد بن ضبيعة بن قيس ، وإن لم يكن أداها فالولاء لبنى سليم وهو من قيس عيلان[4] فعلى كلا الأمرين أنا قيسى[5].

والرابع : (و) منه (خالد) هو ابن مهران البصرى ، نسب حذاء بالحاء المهمـــلة المفتوحة والذال المعجمة المشددة مع المد (بـ) ـسبب رجل (حذاء) أى يحذو النعل لكونه (جعل جلوسه) عنده فى دكانه كما قاله يزيد بن هارون فيما حكاه البخارى فى تأريخه وأنه ما حذا نعلا قط ، وكذا قاله الترمذى فى جامعه عن البخارى ، وقال ابن سعد : إنه لم يكن بحذاء ولكنه كان يجلس إليهم ، وعن خالد بن عبد الله الواسطى أنه سمعه يقول : ما حذوت نعلا قط ولا بعتهـــا، ولكن تزوجت امرأتى[6] فى بنى مجاشع فنزلت عليها فى الحذائين فنسبت إليهم رواه ابن السمعانى ، وهذا قـــد لاينافى الأول ، لكن قد حكى ابن سعـــد أيضا عن فهد بن حيان أنه قال : لم يحذ خالد قط ، وإنما كان يقول : أحذ على هذا النحو فلقب الحذاء وكذا كان أبو عبد الرحمن عبيدة بن حميد الكوفى يعرف بالحذاء فقـــال ابن حبان : إنه لم يكن حذاء ، إنما كان

---

(١) فى هـ « إنما » وهوخطأ

(٢) فى ز « المزى » وهو تصحيف

(٣) فى هـ « بحير »

(٤) فى ز « غيلان »

(٥) التاريخ الكبير ٤/٢٠ ، والأنساب ٣/١٢٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٣٨ ، والمعارف ص ٢٥٨ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، والارشاد للنووى ٢/٦٣٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٢٩ ، وطبقات خليفة ص ٢١٩

(٦) فى هـ و ز « امرأة »

يجالس الحذائين فنسب إليهم[١].

والخامس : كيزيد الفقير أحد التابعين ، لم يكن فقيرا ، وإنما أصيب فى فقار ظهره فكان يتألم منه حتى ينحنى له[٢].

والسادس : (و) منه (مقسم) بكسر الميم وفتح السين المهملة بينهما قاف وآخره ميم مع كونه مولى لعبد الله بن الحارث بن نوفل فيما قاله البخارى وغيره (لما لزم مجلس عبد الله) بن عباس (مولاه وسم) أى عرف ، و وصف بأنه مولى ابن عباس[٣].

واعلم أن[٤] مما كثر الاشتباه فيه وعم الضرر به من ينسب حسينيا لسكناه محلا من القاهرة أو بلدا أو غيرهما ، فيتوهم أنها نسبة للحسين بن على ، ويوصف بالشرف ، ولذا كان بعض متقنى العلماء ممن ينسب كذلك يقيد بقوله سكنى[٥] أو زبيريا لمحلة بنواحى الغربية فيتوهم أنهـا للزبير بن العوام حوارى رسول الله ﷺ أو جعفريا لمحلة أيضا ، فيتوهم أنها لجعفر بن أبى طالب ، أو قرشيا لمحلة تسمى القرشية فيتوهم أنها لقريش أو جراحيا لمحلة أيضا فيتوهم أنهـا لأبى عبيدة بن الجراح ، أو عباسيا للعباسة من الشرقية فيظن أنه من ذرية العباس عم النبى ﷺ ، فى أشباه لذلك عم الضرر بها .

---

(١) طبقات ابن سعد ٢٥٩/٧ ، والتاريخ الكبير ١٧٤/٣ ، والثقات لابن حبان ٢٥٣/٦ ، ١٦٣/٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٣ ، والأنساب ٩٥/٤ - ٩٦ ، والمعارف ص ٢٥٨ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٩ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢٩/٤

(٢) المحدث الفاصل ص ٢٦٤ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٩ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢٩/٤ ، وتهذيب الكمال ١٥٣٦/٣

(٣) التاريخ الكبير ٢٣/٨ ، والجرح والتعديل ٤١٤/٨ ، وعلوم الحديث ص ٣٣٩ ، والمعارف ص ٢٥٧ . والارشاد للنووى ٦٣٤/٢ ، والتلقيح ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢٩/٤

(٤) فى ز « أنه »

(٥) فى ز « سكناه » وفى هـ « للسكنى »

المبهمات

ومبهم الرواة ما لم يسمى ... كامرأة فى الحيض وهى اسما

ومن رقى سيد ذاك الحى ... راق أبو سعيد الخدرى[1]

ومنه نحو ابن فلان عمه ... عمته زوجته ابن أمه

(ومبهم الرواة) من الرجال والنساء (ما لم يسمى) بإسكان ثانيه فى بعض الروايات أو جميعها إما اختصارا أوشكا أو نحو ذلك وهو مهم، وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التى يرد الخبر معها حيث يكون الابهام فى أصل الاسناد، كأن يقال : أخبرنى رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم ، لأن شرط قبول الخبر كما علم عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا تعرف[2] عينه فكيف عدالته ، بل ولو فرض تعديل الراوى عنه له مع إبهامه إياه لا يكفى على الأصح كما تقرر فى بابه ، وماعداه مما يقع فى أصل المتن ونحوه قال فيه ابن كثير : إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث ، ولكنه شىء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم ، كذا قال ، بل من فوائده أن يكون المبهم سائلا عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن اسلام ذلك الصحابى وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم .

وقد صنف فيه عبد الغنى بن سعيد ثم الخطيب مرتبا له على الحروف فى المبهم ثم ابن بشكوال فى الغوامض والمبهمات بدون ترتيب وهو أجمعها ، وقد اختصر النووى كتاب الخطيب مع نفائس ضمها إليه مهذبا محسنا ، لاسيما فى ترتيبه على الحروف فى راوى الخبر مما سهل به الكشف منه بالنسبة لأصله ، وسماه الاشارات إلى المبهمات ، واختصر أبو الحسن على بن السراج بن الملقن والبرهان الحلبى كتاب ابن بشكوال بحذف الأسانيد ، وأتى أولهما فيه بزيادات .

وكذا صنف فيه أبو الفضل بن طاهر ، واعتنى ابن الأثير فى أواخر كتابه

---

(١) فى ع « أبى سعيد للخدرى »

(٢) فى ز « لايعرف »

جامع الأصول بتحريرها ، وكذا أورد ابن الجوزى فى تلقيحه منهـا جملة ، وللقطب القسطلانى الايضاح عن المعجم من الغامض والمبهم، وللولى العراقى المستفاد من مبهمات المتن والاسناد ، ورتبـه على الأبواب ، واعتنى شيخنا بذلك لكن بالنسبة لصحيح البخارى فأربى فيـه على من سبقه ، بحيث كان معول القاضى جلال الدين البلقينى فى تصنيفه المفرد فى ذلك عليه[1].

والأصل فيـه قول ابن عباس « لم أزل حريصا على أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين » قال الله لهما : ﴿إن تتوبا إلى الله﴾ إلى أن خرج حاجا فخرجت معه ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له فوقفت لـه حتى فرغ ثم سرت معـه فقلت : يا أمير المؤمنين ! من اللتـان تظاهرتا على النبى ﷺ من أزواجـه ؟ قال : هما حفصة وعائشة[2].

ويعرف تعيين المبهم بروايـة أخرى مصرحة به أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم ان اتفقت الطرق على الابهام ، وربمـا استدل لـه بورود تلك القصة المبهم صاحبها لمعين مع احتمال تعددها كما سيأتى بعد ، وأمثلته فى المتن والاسناد كثيرة .

ففى المتن (كامرأة) سألت النبى ﷺ عن غسلها (فى الحيض) فقال لهـا : خذى فرصة ممسكة ـ الحديث متفق عليـه من رواية منصور بن صفية عن أمه عن عائشة (وهى) كمـا أخرجه مسلم من رواية شعبـة عن ابراهيم بن مهـاجر عن صفية عن عائشة (اسما) لكنها مهملة من نسبة تتميز بها ، ولذا اختلف الحفاظ فى تعيينها فقـال الخطيب: هى ابنة يزيد بن السكن الأنصارية وقال ابن بشكوال، هى ابنة شكل وصوب لثبوته فى مسلم أيضا من حديث أبى الأحوص عن ابن مهـاجر ، ولكن قال النووى : يجوز أن تكون القصة وقعت لهما[3] معـا فى مجلس أو مجلسين ، ومال إليه شيخنا فإنه

(١) علوم الحـديث ص ٣٣٩ ، والارشاد للنووى ٦٣٦/٢ ، والتقريب له ص ٤٥ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٠/٤ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٣٦ ، والتدريب ٣٤٢/٢ ـ ٣٤٣ ، ومقدمة الأسماء المبهمة للحقق ص ٧ ـ ١٠ ، ومقدمة الغوامض للحقق ١٦/١ ـ ٢٤

(٢) صحيح البخارى ٦٥٧/٨ ، وصحيح مسلم ١١٠٨/٢

(٣) فى هـ « لها »

بعـــد أن حكى أن الدمياطى يعنى فى حاشيـة نسخته لصحيح مسلم ادعى فى رواية مسلم المعينة التصحيف وأن الصواب السكن بالمهملة وآخره نون كما جزم به ابن الجوزى فى تلقيحه تبعا للخطيب، وأنها نسبت لجدها فهى ابنة يزيد بن السكن، قال: إنه رد للأخبار الصحيحة بمجرد التوهم، وإلا فما المانع أن تكونا امرأتين، خصوصا وقـــد وقع فى مصنف ابن أبى شيبة كما فى مسلم فانتفى عنه الوهم، وبذلك جزم ابن طاهر وأبو موسى المدينى وأبو على الجيـانى[1]، وكقول ابن عباس إن رجلا قال: يا رسول الله ؟ الحج كل عام، فالرجل هو الأقرع بن حابس[2].

(و) منهـــا (من رقى سيـد ذاك الحى) من العرب الذين مر بهم أناس من الصحابة حين أصيب أو لسع بعد سؤال الحى إياهم: أفيكم من يرقى سيدنا ؟ فامتنعوا إلا بجعل لكونهم استضافوهم، فلم يضيفوهم فـ (ـراق) أى فاعل الرقية الذى لم يسم فى رواية الشيخين وسائر الستة، قال الخطيب: هو (أبو سعيد الخدرى) راوى القصة يعنى كما رواه الترمذى والنسائى وأحمد وعبد وغيرهم مما صححه ابن حبان وغيره[3]، كلهم من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبى نضرة عن أبى سعيـــد، ولفظ أحدهم « قلت: نعم أنا، ولكن لا أرقيـــه حتى تعطونا غنما » وفيه أيضا « إن عدتها ثلاثون شاة وعدة السرية كذلك » وفى رواية عند أحمد والدارقطنى من حديث سليمان بن قتة بفتح القاف وتشديد المثناة عن أبى سعيد « فأتيته فرقيته بفاتحة الكتاب »، ولايخدش فى ذلك ما عند البزار من حديث جابر « فقـال رجل من الأنصار: أنا أرقيه »، وكذا ما عند الشيخين من حديث معبـــد بن سيرين عن أبى سعيد حيث قال: « فقام معها أى

(١) الأسماء المبهمـــة ص ٢٨ - ٢٩، وغوامض الأسماء ١ / ٤٦٩ - ٤٧١، وصحيح البخـــارى مع الفتح ١/٤١٤ - ٤١٥، وهدى السارى ص ٢٥٦، وصحيح مسلم مع شرحه للنووى ٤ / ١٣، ١٦، ومصنف ابن أبى شيبة ١/٧٩. وعلوم الحديث ص ٣٤٠، والاشارات ص ٥٦٣، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٠، والتلقيح ص ٣٣٦

(٢) أخرجه أبوداود (١٧٠٥)، والنسائى ٥/١١٠، وابن ماجة (٢٨٨٦)، والبيهقى ٤/٣٢٦، وانظر لذلك أيضا الأسماء المبهمة ص ١٣، وغوامض الأسماء ٢/٥٢٧، وعلوم الحديث ص ٣٤٠، والاشارات ص ٥٦٩، والارشاد للنووى ٢/٦٣٦

(٣) كذا فى ز و هـ وهو الصواب، وفى الأصل « وغيرهم »

مع المرأة التى أتت تسأل فى ذلك ، رجل ما كنـــا نأبنه وهى بكسر الموحدة وضمها أى نتهمه برقيـــة ، وفى لفظ لمسلم « رجل منا ما كنا نظنه يحسن رقية ، ثم اتفقـــا واللفظ للبخارى « أنه لما رجع قلنا له : أ كنت تحسن رقية أو كنت ترقى ؟ فقال : لا ، ما رقيته إلا بفاتحة الكتاب » لأنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه[١]، وأبو سعيـــد أنصارى ، وحينئذ فلعله صرح تارة وكنى أخرى ، وأما احتمال التعدد فقال شيخنا فى الفتح : إنه بعيد جدا لاسيما مع اتحـــاد المخرج والسياق[٢]، والسبب وكون الأصل عدمه ، لكنه مع استبعاده له جوزه فى المقدمة فقال مع[٣] هذا الاستبعاد: و[٣] جاء فى رواية أخرى وعنى التى أوردتها أن الراقى غير أبى سعيد فيحتمل التعدد[٤].

واعلم أن أكثر نسخ النظم « أبى سعيـــد » بالجر، ويظهر فى إعرابه أن « راق » عطف على كامرأة ، و « أبى سعيد » بيان منه وقوله : « ومن رقى» خبر لمبتدأ محذوف أى هو من رقى إلى آخره، وما تقدم[٥] وقع فى بعض النسخ، وهو أظهر، وإن اختلف الروى فيه فهو جائز .

(ومنه) أى المبهم (نحو ابن فلان) كحديث « ماتت احدى بنات النبى ﷺ ، فهى زينب زوجة أبى العـــاص بن الربيع[٦]، وكابن مربع بن قيظى بن عمرو بن زيد

---

(١) زاد فى ز « سيما مع ما وقع من الاشتراك »

(٢) فى ز « السياق والمخرج »

(٣) زيدت الواو فى ز « فى الموضع الأول » وسقطت منها « من الموضع الثانى »

(٤) أخرجه البخـــارى (٢٢٧٦ ، ٥٠٠٧ ، ٥٧٣٦ ، ٥٧٤٩) ، ومسلم مع شرحه للنووى ١٤/١٨٧ - ١٨٨ ، والترمذى (٢٠٥٣) ، وأحمـــد ٣/٢ ، ١٠ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٨٣ ، وابن حبان (٥١٢٤) والدارقطنى ٢/٣١٥ - ٣١٦ ، وابن ماجة (٢١٥٦) ، والبزار (١٢٨٥ ، كشف الأستار) ، وانظر علوم الحديث ص ٣٤٠ ، والاشـــارات ص ٥٥٦ ، والتلقيح ص ٣٤٢ ، والارشـــاد للنووى ٢/٦٣٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣١ ، والتقييد والايضاح ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وغوامض الأسمـــاء ٢/٨١٢ ، وهدى السارى ص ٢٨١

(٥) زاد فى ز « هو »

(٦) أخرجه البخارى (١٢٥٣) ، ومسلم ٧/٢ (مع شرحه للنووى ، والترمذى (٩٩٠) ، وابن سعد فى طبقاته ٨ / ٤٥٥ ، وانظر أيضا لذلك الأسماء المبهمة ص ٩٦ ، وغوامض الأسماء ١/ ٧١ - ٧٢ ، والاشارات ص ٥٧٨

ابن جشم[١] بن حارثة بن الحارث بن عمرو بن مالك[٢] بن أوس[٣] الأنصارى، وهو بكسر الميم وسكون الراء[٤] وفتح الموحدة وآخره عين مهملة، قيل: اسمه زيد أو عبد الله أو يزيد[٥]، وكابن اللتبية أو الأتبية بضم أوله على الروايتين فاسمه فيما قال ابن سعد: عبد الله[٦].

ونحو (عمه) كرواية خارجة بن الصلت عن عمه، هو علاقة بن صحار[٧]، وكرافع بن خديج بن رافع عن بعض عمومته، هو ظهير بن رافع[٨]، وكزياد بن علاقة عن عمه، هو قطبة بن مالك[٩]، وكيحيى بن خلاد بن رافع لحديث المسىء صلاته عن عم له بدرى، فالعم هو رفاعة بن رافع الزرقى[١٠].

ونحو (عمته) كحصين بن محصن عن عمة له فهى أسماء فيما قاله غير واحد[١١]،

---

(١) فى هـ «خيثم» وهوخطأ

(٢) فى ز «مارغين» بدل «مالك» وهوتحريف

(٣) فى هـ «أويس» وهوخطأ

(٤) فى ز «كسر الراء»

(٥) غوامض الأسماء ٢/٦٠٠، والاستيعاب ٣/٩٨٦، وعلوم الحديث ص ٣٤١، والتقييد والايضاح ص ٣٧٨ - ٣٧٩

(٦) الأسماء المبهمة ص ١٨٠ - ١٨٢، وغوامض الأسماء ٢/٦٦٤ - ٦٦٦، ومشارق الأنوار ١/٣٧٠، وصحيح البخارى ٢/١٦٠، ٣/٢٠٨، ٨/٢٦٢، ٩/٣٦، ٩٥، وصحيح مسلم مع شرح النووى ١٢/٢١٧، والثقات لابن حبان ٣/٢٣٨، وعلوم الحديث ص ٣٤١، والاصابة ٢/٣٦٣، والتلقيح ص ٣٤٨

(٧) سنن أبى داود ١٠/٣٩١، وغوامض الأسماء ٢/٨١٢

(٨) الأسماء المبهمة ص ١٥٨ - ١٥٩، وغوامض الأسماء ٢/٦٥٠، وصحيح البخارى مع الفتح ٥/٢٢، وصحيح مسلم مع شرح النووى ١٠/٢٠٣ - ٢٠٦، والتلقيح ص ٣٤٧، والاشارات ص ٥٥٣

(٩) الأسماء المبهمة ص ٢٧٠، وغوامض الأسماء ٢ / ٥٤٧، والاشارات ص ٥٥٥، والتلقيح ص ٣٥٦، وصحيح مسلم مع شرح النووى ٤/١٧٨

(١٠) فى ز «رافع بن رفاعة الزرقى» أخرجه عبد الرزاق (٣٧٣٩)، وأبوداود (٨٤٢ - ٨٤٦)، والنسائى ٢/١٩٣، ٢٢٥ - ٢٢٦، وأحمد ٤/٣٤٠ وغيرهم وانظر أيضا غوامض الأسماء ٢/١٩٦، والمعجم الكبير للطبرانى ٥/٢٦ - ٣٢، ٢/٥٨٢ - ٥٨٣، وعلوم الحديث ص ٣٤٢، والارشاد للنووى ٢/٦٣٩، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣١ - ١٣٢

(١١) مسند الحميدى ١/١٧٢، وغوامض الأسماء ١/٦٩

وكقول جابر فجعلت عمتى تبكيه يعنى أباه فهى فاطمة أو هند ابنة عمرو بن حرام[١].

ونحو (زوجته) كقول عقبة بن الحارث : تزوجت امرأة فهى أم يحيى غنيـة أو زينب ابنـة أبى إهاب بن قيس[٢]، وكحديث جاءت امرأة رفاعة القرظى فهى تميمة بالتكبير أو تميمـة بالتصغير أو سهيمة كذلك ابنة وهب[٣]، أو زوجها كقول سبيعة الأسلمية أنهـا ولدت بعد وفاة زوجها بليال فزوجها هو سعـد بن خولة[٤]، ونحو (ابن أمه) كقول أم هانىء « زعم ابن أمى أنه قاتل رجلا أجرته » الحديث ـ فابن أمها هو أخوها على بن أبى طالب[٥]، ونحو ابن أم مكتوم فهو إما عبد الله أو عمرو كما تقدم فيمن نسب إلى أمه .

هذا كله فيما يكون الراوى عن المبهم معينا ، وقد يكون مبهما أيضا كحديث ربعى ابن حراش عن امرأته عن أخت حذيفـة ، فأخت حذيفـة هى فاطمة أو خولة ابنة اليمان، وامرأة ربعى لم تسم[٦]، وكابراهيم بن ميسرة عن خالته عن امرأة مصدقة ، فالمرأة هى ميمونة ابنة كردم[٧]، والخالة لم تسم[٨]، وكهنيـدة بن خالد الخزاعى عن

(١) صحيح البخارى ٣/١١٤ ، وصحيح مسلم مع شرحـه للنووى ١٦/٢٤ ـ ٢٥ ، ومسند أحمـد ٣/٢٩٨ ، وغوامض الأسماء ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، ومغازى الواقدى ١/٢٦٦

(٢) فى هـ « أبى إهاب بن عزيز بن قيس » وهو أيضا صحيح . انظر صحيح البخارى ١/١٨٤ ، ٥/٢٦٧ ، وغوامض الأسماء ١/٤٥٣

(٣) الأسماء المبهمة ص ٥٠٥ ، وغوامض الأسماء ٢/٦٢٢ ، والاشارات ص ٥٦٧ ، وفتح البارى ١٠/٤٦٤ ، والكفاية ص ٤٦٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٣

(٤) الأسماء المبهمة ص ١٠١ ، وغوامض الأسماء ١/١٦٦ ـ ١٦٧ ، والاشارات ص ٥٥٩ ، وصحيح البخارى مع الفتح ٩/٤٦٩ ، وصحيح مسلم مع النووى ١٠/١١٠ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٣ ، والارشاد للنووى ٢/٦٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٣

(٥) صحيح البخارى مع الفتح ١/٤٦٩ ، ٦/٢٧٣ ، وصحيح مسلم مع شرحه للنووى ٥/٢٣٢ ، وموطأ مالك ص ٥٣ صلاة الضحى ، وغوامض الأسماء ١/١٤٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٣

(٦) سنن أبى داود ١١/٢٩٦ وكتـاب الخاتم فى باب الذهب للنساء ، وأسد الغـابة ٧/٤١٣ ، وسنن النسائى ٨/١٥٦ ـ ١٥٧ ، وتحفة الأشراف ١٢/٤٧٤

(٧) فى هـ « كزوم » وهوخطأ

(٨) سنن أبى داود ٦/١٣٣ ، وتحفة الأشراف ١٢/٥٠٠

عن امرأته ، وقيل : أمه عن بعض أزواج النبي ﷺ بحديث « أنه ﷺ كان يصوم تسع ذى الحجة ، فالزوجة أم سلمة والأخرى لم تسم[1]، وبسط ذلك له غير هذا المحل .

ومن النكت ما رويناه فى خامس عشر المجالسة عن جهة سعيد بن عثمان، قال: مر على الشعبي حمال على ظهره دنّ يحمله ، فلما رأى الشعبي وضعه فقال له : ما اسم امرأة ابليس ، فقال الشعبي : ذاك نكاح لم نشهده[2].

تواريخ الرواة والوفيات

و وضعوا التأريخ لما كذبا ... ذووه حتى بان لما حسبا

فاستكمل النبى والصديق ... كذا على ، وكذا الفاروق

ثلاثة الأعوام والستينا ... فى[3] ربيع قد قضى يقينا

سنة إحدى عشرة وقبضا ... عام ثلاث عشر التالى الرضى

ولثلاث بعد عشرين عمر ... وخمسة بعد ثلاثين غدر

عاد بعثمان ، كذا بعلى ... فى الأربعين ذو الشقاء الأزلى

و طلحة مع الزبير جمعا ... سنة ست وثلاثين معا

وعام خمسة وخمسين قضى ... سعد وقبله سعيد فمضى

سنة إحدى بعد خمسين وفى ... عام اثنتين و ثلاثين تفى[4]

قضى ابن عوف والأمين سبقه ... عام ثمانى عشرة محققه

(١) سنن أبي داود ١٠٢/٧ ، ١٢٠ ، وسنن النسائى ٢٢٠/٤–٢٢١ ، ومسند أحمد ٢٧١/٥ ، ٢٨٨/٦ ، ٤٢٣ ، وتحفة الأشراف ٦٥/١٣

(٢) تأريخ ابن عساكر ٧٢٣/٨

(٣) فى ع و م و ف « وفى »

(٤) فى ف و ع « بقى »

وعاش حسان ، كذا حكيم عشرين بعد مائة تقوم
ستون فى الإسلام ثم حضرت سنة أربع وخمسين خلت
وفوق حسان ثلاثة كذا عاشوا وما لغيرهم يعرف ذا
قلت : حويطب بن عبد العزى مع ابن يربوع سعيد يعزى
هذان مع حنن وابن نوفل كل إلى وصف حكيم فاجل
وفى الصحاب[1] ستة قد عمروا كذاك فى المعمرين ذكروا
وقبض الثورى عام إحدى من بعد ستين و قرن عدا
وبعد فى تسع قلى سبعينا وفاة مالك وفى الخمسينا
ومائة أبو حنيفة قضى والشافعى بعد قرنين مضى
لأربع ثم قضى مأمونا أحمد فى إحدى وأربعينا
ثم البخارى ليلة الفطر لدى ست وخمسين بخرتنك ردى
ومسلم سنة إحدى فى رجب من بعد قرنين وستين ذهب
ثم لخمس بعد سبعين أبو داود ثم الترمذى يعقب
سنة تسع بعدها وذونسا رابع قرن لثلاث رفسا
ثم لخمس و ثمانين تنى الدارقطنى ثمت الحاكم فى
خامس قرن عام خمسة فنى وبعده بأربع عبد الغنى
فنى الثلاثين أبو نعيم و لثمان بيهقى القوم
من بعد خمسين وبعد خمسة خطيبهم والنمرى فى سنة

(١) فى المتون و هـ « الصحابة »

[حقيقة التأريخ] (تواريخ الرواة والوفيات) وحقيقة التأريخ : التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال فى المواليد والوفيات، ويلتحق به مايتفق من الحوادث والوقائع التى ينشأ عنها معـــان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك ، وحينئذ فالعطف بالوفيات من عطف الأخص على الأعم ، يقال : تأريخ وتوريخ ، وأرخت الكتـــاب وورخته بمعنى ، وقال الصولى : تأريخ كل شىء غايته ووقته الذى ينتهى إليه زمنه ، ومنه قيـــل لفلان : تأريخ قومه أى إليه المنتهى فى شرف قومه كما قاله المطرزى ، أو لكونه ذاكرا للأخبار وما شاكلها، وممن لقب بذلك أبو البركات محمد بن سعد بن سعيد البغدادى الحسال المقرىء الحنبلى المتوفى فى سنة تسع وخمس مائة[1].

وأول من أمر به عمر بن الخطاب ، وذلك فى سنة ست عشرة من الهجرة النبوية من مكة إلى المدينـــة ، واختير لابتدائه أول سنيها[2] بعد أن جمع المهـــاجرين والأنصار[3] واستشارهم فيه ، لأنها فيما[4] قيل غير مختلف فيها بخلاف وقت كل من البعثة والولادة ، وأما وقت الوفاة فهو وإن لم يختلف فيه فالابتداء به وجعله أصلا غير مستحسن عقـــلا لتهييجه للحزن والأسف ، وأيضا فوقت الهجرة مما يتبرك به لكونه وقت استقـــامة ملة الإسلام وتوالى الفتوح وترادف الوفود واستيلاء المسلمين ، ثم اختير أن تكون السنة مفتتحة من شهورها بالمحرم لكونه شهر الله ، وفيه يكسى البيت ، ويضرب الورق ، وفيه يوم تاب[5] فيه قوم فتيب عليهم ، وكان السبب فيه كما رواه ابن جرير من طريق الشعبى أن أبا موسى الأشعرى كتب إلى عمر أنه تأتينا منك كتب ليس فيها تأريخ فأرخ ، بل روى أيضا من طريق ابن شهاب أن النبى ﷺ لما قدم المدينة ، وقدمها فى شهر ربيع الأول أمر بالتأريخ ، ومن طريق عمرو بن دينار : أول

(١) أدب الكتاب للصولى ص ١٧٨ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/١١٣ ، والاعلان بالتوبيخ للسخاوى ص ٦ ـ ٧ ، والصحاح للجوهرى ١/٤١٦ ، وتأريخ ابن عساكر ١/١٠

(٢) فى ز « سنتها »

(٣) كلمة « والأنصار » ساقطة من ﻫ

(٤) سقطت كلمة « فيما » من ز

(٥) زاد فى ز « الله »

من أرخ يعلى بن أمية وهو باليمن ، ولكن المعتمد الأول[١].

وهو فن عظيم الوقع من الدين ، قديم النفع به للمسلمين ، لا يستغنى عنه ولا يعتنى بأعم منه خصوصا ما هو القصد الأعظم منـــه ، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم فى ابتدائهم وحالهم واستقبالهم ، لأن الأحكام الاعتقـــادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادى من الضلالة ، والمبصر من العمى والجهالة ، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه ، والروابط فى تحقيق ما أوجبه وسنه ، فكان[٢] التعريف بهم من الواجبات ، والتشريف بتراجمهم من المهمات ، ولذا قام به فى القديم والحديث أهل الحديث ، بل نجوم الهدى ورجوم العدى .

[بواعث وضع التأريخ] (ووضعوا التـأريخ) المشتمل على ما ذكرناه مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع ، وقـــدوم المحدث البلد الفلانى فى رحلة الطالب ، وما أشبهه كما تقدم شىء من تصانيفهم فى آداب طالب الحديث ليختبروا بذلك من جهلوا حاله فى الصدق والعدالة (لما كذبا ذووه) أى ذوو الكذب (حتى بان) أى ظهر به كذبهم وبطلان قولهم الذى يروجون به على من أغفله (لمـــا حسبا) سنهم وسن من زعموا لقيهم إياه ، وافتضحوا بذلك ، وأمثلته كثيرة كما اتفق لاسماعيل بن عياش[٣] أنه سأل رجلا اختبارا ، أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة [[٤]فقال له: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين] وهذا على أحد الأقوال فى وقت وفاة خالد ، وإلا فقـــد قال الخطيب : جاء عن عمران بن موسى أنه قال : أنا شيخكم الصالح وأكثر من ذلك فقيـــل له : من هو؟ فقـال : خالد

(١) تأريخ الطبرى ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٤/١٨٨ ، والتأريخ الكبير ١/٩ - ١٠ ، وطبقـــات ابن سعد ٣/٢٨١ ، وصحيح البخارى مع الفتح ٧/٢٦٧ - ٢٦٩ ، وأدب الكتاب للصولى ص ١٧٨ - ١٧٩ ، والبداية والنهاية ٣/٢٠٦ - ٢٠٧ ، والاعلان بالتوبيخ ص ٧٨ - ٨٢ ، وتأريخ ابن عساكر ١/١٥ - ٢١

(٢) فى ز « وكان »

(٣) فى ز « عياس » وهوخطأ

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

ابن معدان ، فقيـــل له : فى أى سنة لقيته ؟ قال سنة ثمان ومائة فى غزاة أرمينية ، فقيل لـه : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ، مـات خالد سنة أربع ولم يغز أرمينية ، وكذا قال عفير بن معـــدان لمن زعم أنه سمع من خالد أيضا : إنه مات فى سنة أربع ، وهو قول دحيم وسليمان الخبايرى ومعاوية بن صالح ويزيد بن عبد ربه ، وقال : إنه قرأه كذلك فى ديوان العطاء ، ورجحه ابن حبان ، وبه جزم الذهبي فى العبر ، وفيهـا من الأقوال أيضا سنة ثمان ، ورجحه ابن قانع[1]، أو خمس أو ثلاث ، وقال ابن سعـــد : إنهم يجمعون عليه، وهو قول الهيثم بن عدى والمدائنى والفلاس وابن معين ويعقوب بن شيبة فى آخرين[2]، وكذا اتفق للحاكم مع محمد بن حاتم الكشى حين حدث عن عبد بن حميد فسأله عن مولده ، فقال له : فى سنة ستين ومائتين [[3]فقال: إن هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة] ، وقال المعلى بن عرفان كما فى مقدمة مسلم: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين ، فقال أبو نعيم : أتراه بعث بعد الموت[4]، وكذا أدرج[5] أبو المظفر محمد بن على الطبرى الشيبانى سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار فى سنة ثلاثين ومائة فافتضح ، إذ موت عمرو قبل ذلك إجماعا كما قدمته فى المسلسل .

ومن ثم قال الثورى : لمـــا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ أو كما قال ، ونحوه قول حسان بن يزيد كما رواه الخطيب فى تأريخه ، لم يستعن على الكذابين بمثل التأريخ ، يقال للشيخ : سنة كم ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرف صدقه من كذبه ،

---

(١) فى ز « ابن نافع »

(٢) طبقات ابن سعد ٤٥٥/٧ ، وطبقات خليفة ص ٣١٠ ، والتأريخ الكبير ١٧٦/٣ ، والثقات لابن حبان ١٩٦/٤ - ١٩٧ ، والجرح والتعـــديل ١٣٣/١/٣ ، والجامع للخطيب ١٣٢/١ ، والكفـــاية ص ١١٩ ، وتاريخ ابن عساكر ٥٢٣/٥ - ٥٢٥ ، ٣٦٣/١٣ - ٣٦٤ ، والمدخل للحاكم ص ٢٥ ، وعلوم الحـــديث ص ٣٤٤ ، وتهذيب الكمال ٣٦٥/١ ، والعبر ١٢٦/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢٣/٤ - ١٣٤ ، وتهذيب التهذيب ١١٨/٣

(٣) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٤) راجع قصة الكشى الجامع للخطيب ١٣٢/١ ، والمدخل للحاكم ص ٢٦ ، وعلوم الحـــديث ص ٣٤٤ ، وشأن المعلى مقدمة مسلم ٢٦/١ ، والجرح والتعديل ٣٣٠/١/٤

(٥) فى ز و هـ « أرخ »

وقول حفص بن غياث القاضى : إذا اتهمتم[١] الشيخ فاسبوه بالسنين يعنى بفتح النون المشددة، تثنية سن وهو العمر، يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه، إلى غيرذلك[٢].

وكذا يتبين به ما فى السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفى للوقوف بـه على أن الراوى مثـلا لم يعاصر من روى عنـه أو عـاصره، ولكن لم يلقـه لكونه فى غير بلده وهو لم يرحل إليها مع كونه ليست لـه منه إجازة أو نحوها، وكون الراوى عن بعض المختلطين[٣] سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، و ربمـا يتبين به التصحيف فى الأنساب كما أسلفته فى التصحيف وهو أيضـا أحد الطرق التى يتميز بها الناسخ من المنسوخ كما سلف فى بابه، وربما يستدل به لضبط الراوى حيث يقول فى المروى وهو أول شيخ[٤] سمعته منه، أو رأيته فى يوم الخميس يفعل كذا، أو كان فلان آخر من روى عن فلان، أو سمعت من فلان قبل أن يحدث ما أحدث[٥] أو قبل أن يختلط، وفى المتون أيضا من ذلك الكثير كـ « أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصادقة » و« أول ما نزل من القرآن كذا، وكقوله عن يوم الاثنين « ذاك يوم ولدت فيه » الحديث، وكان آخر الأمرين من النبى[٦] ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وقول عائشة « إنه ﷺ كان قبـل فتح مكة إذا لم ينزل لم يغتسل ثم اغتسل بعد وأمر به، و رأيته قبل أن يموت بعام أو قبل أن يقبض بشهر، وكنا نفعل كذا حتى قـدمنا الحبشة، و « نهى يوم خيبر عن كذا، وما أشبه ذلك، بحيث أفرد جماعة من القدماء فمن بعدهم الأوائل بالتصنيف وأجمعها لشيخنا، وكذا أفرد أبو زكريا

---

(١) فى ز « اتهمت »

(٢) انظر لهذه الأقوال الكفاية ص ١١٩ - ١٢٠، وعلوم الحديث ص ٣٤٣ - ٣٤٤، وفتح المغيث للعراقى ١٣٣/٤، واختصار علوم الحديث ص ٢٣٧، والاعلان بالتوبيخ ص ٩

(٣) فى هـ « المخلط »

(٤) فى ز و هـ « شيء »

(٥) فى هـ « حدث »

(٦) فى ز « رسول الله »

ابن مندة آخر الصحابة موتا [١] كما سلف هناك ، بل أفرد الأواخر مطلقا بعض المتأخرين ، ولكثرة ما وقع فى المتون من ذلك أفرده البلقينى بنوع مستقل ولو ضمه بهذا ، ويكون على قسمين سندى ومتنى ، وقد يشتركان فى بعض الصور كما فى كثير من الأنواع لكان حسنا [٢].

وكان لخيار الملوك والأمراء بأهله أتم اعتناء ، حتى إن الأمير سنجر الدوادارى سأل الدمياطى وناهيك بجلالته عن سنة وفاة البخارى ، فلم تتفق له المبادرة لاستحضارها ، ثم دخل عليه ابن سيد الناس فسأله عنها فبادر لذكرها فحظى عنده بذلك جدا ، وزاد فى إكرامه وتقريبه [٣].

وفنونه متشعبة جدا ، والمرغوب عنه منها ما لا نفع فيه ، وإنما وضع للتفرج [٤] ولذا قال الغزالى فى الإحياء ، وتبعه النووى فى قسم الصدقات من الروضة : الكتاب يحتاج إليه لثلاثة أغراض : التعليم ، والتفرج [٥] بالمطالعة ، والاستفادة ، فالتفرج [٥] لا يعد حاجة كاقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوها مما لا ينفع فى الآخرة ولا فى الدنيا ، فهذا يباع فى الكفارة وزكاة الفطر ، ويمنع اسم المسكنة - انتهى ، وصرح الغزالى فى موضع آخر من الإحياء بكون ذلك من العلم المباح . فإنه قال : وأما المباح منه [٦] فالعلم بالأشعار التى لا سخف فيها وتواريخ الأخبار وما يجرى مجراه ، وولع بعض الفساق بهذا الكلام فى ذم مطلق التأريخ فأخطأ ، بل هو واجب إذا تعين طريقا للوقوف على اتصال الخبر وشبهه [٧].

وقد [٨] قال الذهبى فيما قرأته بخطه : فنون التواريخ التى تدخل فى تأريخى البحر

---

(١) سقطت كلمة « موتا » من هـ

(٢) انظر لمزيد الفائدة الاعلان بالتوبيخ ص ٧ - ١٣

(٣) راجع لذلك الوافى بالوفيات ١٥/٤٨١

(٤) فى هـ « للتفريج »

(٥) فى هـ « التفريج »

(٦) فى ز « فمنه »

(٧) احياء العلوم ١/٢٢٨ ، ١٣ ، و روضة الطالبين ٢/٣١٢ ، الاعلان بالتوبيخ ص ٤٩

(٨) سقطت كلمة « قد » من ز

المحيط وسردها فكانت أمرا عجبـــا ، ولم أنهض له ، ولوعملته لجاء فى ست مـائة مجلد ، ولذا قال مغلطاى كما قرأته بخطه أيضا : إن شخصا واحدا حاز نحوا من ألف تصنيف فيـــه ، ومع ذلك فليس فى الوفيات بخصوصها كتـــاب مستوفى كما صرح به الحافظ أبوعبد الله الحميدى مؤلف الجمع بين الصحيحين ، وأنه رام جمع ذلك فقـال له الأمير أبونصر ابن ماكولا : رتبه على الحروف بعـــد أن ترتبه على السنين ، يعنى فى تصنيفين مستقلين يستوفى الغرض فى كل منهما أو فى واحـــد فقط ، ويكون على قسمين : أحدهما مستوفيا والآخر حوالة بأن يقول فى حرف العين مثلاعكرمة مولى ابن عباس فى الطبقة الفلانية من التابعين ليتيسر بذلك للطالب الإحاطة بالراوى، سواء عرف طبقته أو اسمه، وإن كان صنيع الذهبى يشعر بأن المراد أن يجعل كل طبقة على قسمين قسم فيـه الأسماء مرتبة على الحروف ، والآخرفيه الحوادث ، وذلك أنه قال عقب كلام الحميدى فى ترجمته من تأريخ الإسلام له مـا نصه : قـــد فتح الله بكتابنـا هذا ـ انتهى[1] ، فإن الظاهر ماقدمته ، هذا مع أن تأريخ الإسلام قد فاته فيـه من الخلق من لا يحصى كثرة ، وقد رتبته على حروف المعجم وزدت فيه قدره أو أكثر، وصار الآن كتابا حافلا بديعا مع أنى لم أبلغ فيه غرضى .

وقد صنف فى الوفيات القاضيان أبو الحسين عبد الباقى بن قانع البغدادى الحافظ المتوفى فى سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة ، وآخر وفياته عنـــد سنة ست وأربعين وثلاث مائة ، وأبو أحمد عبـــد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر البغدادى الدمشقى قاضى مصر، والمتوفى فى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة ، وكلاهما ممن تكلم فيه ، فأولهما لخطئه وإصراره على الخطأ مع ثقتـــه فى نفسه ، وثانيهما قال الخطيب : إنه غير ثقة[2]، وذيل على وفياته أبو محمد بن عبد العزيز بن أحمد الكتانى[3] ثم أبو محمد هبـــة الله بن أحمد

(١) علوم الحديث ص ٣٤٤ ، والصلة ٢/٥٦١ ، ووفيات الأعيـــان ٤ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، وإرشاد الاريب ٧ /٥٩ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والاعلان بالتوبيخ ص ٨٤ - ٨٦

(٢) تأريخ بغداد ٩/٣٨٧ ، ١١/٨٩

(٣) فى ز « الكنانى » وهوخطأ

الأكفانى فعمـــل نحو عشرين سنة ، ثم الحافظ أبو الحسن على بن المفضل ثم الحـافظ الذكى عبد العظيم المنذرى ، وهو كبير كثير الإتقان والفائدة ، ثم الشريف عز الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسينى ، ثم المحـــدث الشهاب أبو الحسين بن أيبك الدمياطى ، وانتهى إلى سنة تسع وأربعين وسبع مـائة ، فذيل عليه من ثم الحافظ المصنف إلى سنة اثنتين وستين ، فذيل عليـــه ولده الولى[1] العراقى إلى أن مات سنة ست وعشرين وثمانى مائة ، ولكن الذى وقفت عليه منه إلى سنة سبع وثمانين وسبع مائة وللحافظ التقى ابن رافع فى الوفيات كتاب كثير الفائدة ، ذيل به على تأريخ العلم البرزالى الذي ابتدأ به[2] من سنة مولده ، وجعله ذيلا على تأريخ أبى شامة ، وانتهت وفيات[3] ابن رافع إلى أول سنة ثلاث وسبعين ، ولذا قال شيخنا : إن تأريخه إنباء الغمر يصلح من جهة الوفيات أن يكون ذيلا عليه فإنه من هذه السنة ، وقد شرعت فى ذيل عليه يسر الله إكماله وتحريره .

وبالجملة فالذيول المتأخرة أبسط من المتقدمة وأكثر فوائد ، وأصلها — وهو كتاب ابن زبر — أشدها إجحافا حتى إنه فى كل من سنـة خمس وست وسبع وثلاثين وثلاث مائة لم يكتب غير رجل واحد ، بل فى سنة أربعين واللتين بعدها ، وكذا فى سنة خمس وأربعين واثنتين بعدها ، وغير ذلك من السنين لم يؤرخ أحدا ولأجل إجحافها قال الحميدى ما أسلفناه وممن صنف فى الوفيات أيضا أبو القاسم ابن منـدة ، قال الذهبي : ولم أر[4] أكثر استيعابا منه[5] ، وقد ذكر ابن الصلاح من الوفيات عيونا مفيدة تحسن المذاكرة بها ويقبح[6] بالطالب جهلها مع مقدار سن جماعة وبيان عدة من المعمرين .

---

(١) سقطت كلمة « الولى » من ز

(٢) فى ز « ابتدأه »

(٣) فى ز « وفاة »

(٤) سقطت كلمة « أر » من ز

(٥) راجع للكتب المؤلفـة فى الوفيات فتح المغيث للعراقى ٤/١٣٤ ، ومقدمة الوفيات لابن رافع للمحقق ١/٥٧ - ٦١ ، والاعلان بالتوبيخ ص ١٦٠ - ١٦١ ، وسير أعلام النبلاء ١٩/١٢٥

(٦) فى ه « يفتح » وهو خطأ

فأما الثـــانى (فاستكمل النبي) سيد العـــالمين طرا ، وسند المؤمنين ذخرا ﷺ وشرف وكرم (و) كذا خليفته وصاحبه (الصديق) أبو بكر، و (كذا) ابن عمه وزوج ابنته (على) هو ابن أبي طالب و (كذا الفاروق) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب المسمى قديما بذلك من النبي ﷺ لكونه كما فى مرفوع مرسل عند ابن سعد « فرق الله به بين الحق والبـــاطل[1] » والمتأخر هنا فى الذكر عن الذى قبله للضرورة (ثلاثة الأعوام والستينا) أى ثلاثة وستين سنة مع اختلاف بين الأئمة فى ذلك بالنظر إلى كل منهم ، لكن القول به فى النبي ﷺ جاء عن أنس وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم كما فى الصحيحين ، وعن عائشة وجرير البجلى رضى الله عنهما مع مجيء خلافـــه أيضا عنهم إلا معاوية فلم يجئ عنه سواه ، وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد ، وكذا قال به القاسم وأبو اسحاق السبيعى وأبوجعفر محمد بن على بن الحسين وابن اسحاق والبخارى وآخرون ، وصححه ابن عبد البر والجمهور، وقال أحمد وابن سعد: هو الثبت عندنا ، بل حكى فيه الحاكم الإجماع ، وكذا قال النووى : اتفق العلمـــاء على أنه أصح الأقوال ، وتأولوا الباقى عليه ، وقيل: ستون كما ثبت فى صحيح مسلم عن أنس ، و روى عن فاطمة ابنـــة النبي ﷺ ، وهو قول عروة بن الزبير ومالك ، و أورده الحاكم فى الإكليل ، وصححه ابن حبان فى تأريخه ، وهو مخرج على أن العرب قد تلغى[2] الكسور وتقتصر على الأعداد الصحيحة ، وقيل : خمس وستون ، روى عن ابن عباس وأنس أيضا ، ودغفل بن حنظلة ، وقيل : اثنتان وستون قاله قتادة كما رواه ابن أبي خيثمة عنه ، ونحوه ما فى تأريخ ابن عساكر بسنده إلى أنس ، قال : اثنتان وستون ونصف ، وفى كتاب ابن شبة : إحدى أو اثنتان ، لا أراه بلغ ثلاثا وستين ، وهو شاذ ، والذى قبله إنمـــا يصح على القول بأنه ولد فى رمضان وهو شاذ أيضا ، ثم إن الروايات اختلفت[3] فى مقدار إقامته بمكة بعد البعثة، فالذى ذهب إليه ابن عباس أنه ثلاث عشرة

(١) طبقات ابن سعد ٣/٢٧٠ - ٢٧١ ، وأسد الغابة ٤/١٥١ ، والاصابة ٢/٥١٩ ، وفتح البارى ٧/٤٤

(٢) فى هـ « تلغى »

(٣) فى هـ « اختلف »

سنة وهو محمول على أنه عد من وقت مجيء الملك إليه بالنبوة ، وقال غيره : إنه عشر فقط ، وهو محمول على أنه عد من بعد فترة الوحي ومجيء الملك بـ « يأيها المدثر[1] » .

والقول به فى الصديق صح أيضا عن أنس ومعاوية ، ورواه ابن أبى الدنيا فى الخلفاء ، له من جهة عروة عن عائشة وهو قول الأكثرين ، وبه جزم ابن قانع والمزى والذهبى ، وقال مبالغا فى أصحيته قولا واحدا ، وقيل : خمس وستون قاله قتادة ، وحكاه ابن الجوزى وهو شاذ ، وقيل: اثنتان وستون [[2]وثلاثة أشهر، واثنان وعشرون يوما] ، قاله ابن حبان فى الثقات[3].

والقول به فى الفاروق صح عن أنس ومعاوية ، وهو قول الجمهور وبه جزم ابن اسحاق وصححه من المتأخرين المزى ، واستدل له المصنف بكونه ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة يعنى فإن مولده ﷺ كان فيه ، وهو تأخر عن المدة التى سبقه بها ، وقيل : أربع وخمسون ، قاله بعضهم ، وقيل : خمس وخمسون رواه البخارى فى تأريخه عن ابن عمر ، وبه جزم ابن حبان فى الخلفاء له ، وقيل : ست وخمسون أو سبع وخمسون أوتسع وخمسون ، رويت هذه الأقوال الثلاثة عن نافع مولى ابن عمر، وقيل : ستون ، وبه جزم ابن قانع فى الوفيات ، وقيل : إحدى وستون ، قاله قتادة ، وقيل : خمس وستون قاله ابنه عبد الله والزهرى فيما حكاه ابن الجوزى عنهما ، وقيل: ست وستون ، قاله ابن عباس ، وتوقف شيخنا فى تصحيح الأول ، فقال : وفيه نظر ،

---

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٦ / ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠ ، ٧ / ٢٢٧ ، ٨ / ١٥٠ - ١٥١ ، وصحيح مسلم ٤/١٨٢٤ - ١٨٢٧ ، والتأريخ الكبير ١/١/١٠ ، وطبقات ابن سعد ٢/٣٠٨ - ٣١٠ ، وتأريخ الطبرى ٣ / ٢٠٦ ، وجامع الترمذى ٥ / ٦٠٤ - ٦٠٦ ، والاستيعاب ١ / ٥١ - ٥٣ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٧ / ٢٣٦ - ٢٤١ ، وتأريخ الاسلام (السيرة النبوية) ص ٥٧١ - ٥٧٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٣٤ - ١٣٥

(٢) لايوجد ما بين المعكوفتين فى الثقات

(٣) طبقات ابن سعد ٣/٢٠٢ ، وتأريخ الطبرى ٤/٤٨ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، والثقات لابن حبان ٢/١٩٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥ ، والاستيعاب ٢/٩٧٧ ، والتلقيح ص ٥٠ ، وأسد الغابة ٣/٣٣٣ - ٣٣٤ ، وتهذيب الكمال ٢/٧١٠ ، وعهد الخلفاء الراشدين من تأريخ الاسلام ص ١٢٠ ، والعبر ١/١٦ ، وتذكرة الحفاظ١/٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٥ ، والاصابة ٢/٣٤٤

فهو و إن ثبت فى الصحيح من حديث جرير عن معـاوية أن عمر قتل وهو ابن ثلاث وستين فقـد عارضه ما هو أظهر منـه فرأيت فى أخبار البصرة لعمر بن شبة ثنا أبو عاصم ثنا حنظلـة بن أبى سفيان سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر سمعت عمر يقول قبل أن يموت بعام : أنا ابن سبع وخمسين ، أو ثمان وخمسين ، وإنما أتانى الشيب من قبل أخوالى[1] بنى المغيرة قال : فعلى هذا يكون يوم مات ابن ثمان وخمسين أو تسع وخمسين وهذا الاسناد على شرط الصحيح وهو يرجح على الأول بأنه عن عمر نفسه ، وهو أخبر بنفسه من غيره ، وبأنه عن آل بيتـه ، وآل الرجل أتقن لأمره من غيرهم[2].

والقول به فى على مروى عن ولده محمد بن الحنفية وابن عمر ، وهو قول ابن اسحاق وأبى بكر بن عياش وأبى نعيم الفضـل بن دكين وآخرين[3]، وصححه ابن عبد البر ، وهو أحـد الأقوال المروية عن أبى جعفر محمـد بن على بن الحسين ، وبه صدر ابن الصلاح كلامه ، وقال محمد بن عمر بن على : إنه توفى لثلاث أو أربع وستين ، وقيل سبع وخمسون ، قاله الهيثم وأبو بكر ابن البرقى ، وبه صدر ابن قانع كلامه ، وقدمه ابن الجوزى والمزى حين حكاية الأقوال ، وقيل : ثمان وخمسون ، وهو المذكور فى تأريخ البخارى عن أبى جعفر الماضى ، وقيل : اثنان وستون ، وبه جزم ابن حبان فى الخلفاء له ، وقيل : أربع وستون أو خمس وستون ، رويا عن أبى جعفر أيضا[4].

---

(١) فى هـ « إخوانى »

(٢) التاريخ الكبير ١٣٩/٦ ، وطبقات ابن سعـد ٣٦٥/٣ ، وتأريخ الطبرى ١٥/٥ ، والثقات لابن حبان ٢٤١/٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، والاستيعاب ١١٥٥/٢ ، والتلقيح ص ٥١ ، وتهذيب الكمال ١٠٠٦/٢ ، وتذكرة الحفاظ ٨/١ ، والتهذيب ٤٤١/٧ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٥/٤

(٣) سقطت كلمة « وآخرين » من ز

(٤) التأريخ الكبير ٢٥٩/٦ ، وطبقـات ابن سعد ٣٨/٣ ، والثقـات لابن حبان ٣٠٣/٢ ، ومشاهير علمـاء الأمصار ص ٦ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، وتأريخ الطبرى ٨٨/٦ ، والاستيعـاب ١١٢٢/٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، وأسد الغـابة ١٢٢/٤ ، والتلقيح ص ٥٣ ، وتهـذيب الكمال ٩٧٤/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٥/٤

(و) أما الوفيات واقتصر منها على الوفاة النبوية والعشرة المشهود[١] لهم بالجنة والفقهاء الخمسة الثورى ثم الأربعة المشهورين والحفاظ الخمسة أصحاب أصول الإسلام وسبعة حفاظ بعدهم انتفع بتصانيفهم الحسنة من زمنهم، وهلم جرا، وأردف العشرة بجماعة من الصحابة معمرين (ففى[٢]) شهر (ربيع[٣]) هو الأول (قد قضى) أى مات النبي ﷺ (يقينـــا) أى بلا خلاف فإنه كاد أن يكون إجماعا، لكن فى حديث لابن مسعود عند البزار أنه كان فى حادى عشرى شهر رمضان - انتهى، وذلك (سنة إحدى عشرة) بسكون المعجمة على أحد لغاتهـــا من الهجرة، وكذا لا خلاف فى كونـــه دفن فى بيت عائشة و أنه كان فى يوم الاثنين، ومن صرح باليوم من الصحابة عائشة و ابن عباس وأنس، ومن التابعين أبو سلمة بن عبـــد الرحمن والزهرى وجعفر الصادق فى آخرين، والخلاف إنما هو فى ضبطه من الشهر بعدد معين، فجزم ابن اسحاق وابن سعد وسعيد بن عفير وابن حبان وابن عبد البر بأنه كان لاثنتى عشرة ليلة خلت منه، وبه جزم من المتأخرين ابن الصلاح والنووى فى شرح مسلم والروضة وغيرهما من تصانيفه، و الذهبي فى العبر، وصححه ابن الجوزى، وبه صدر المزى كلامه، وعند موسى بن عقبة وابن شهاب والليث والخوارزمى أنه فى مستهله، وبه جزم ابن زبر فى الوفيات، وعن سليمان التيمى ومحمد بن قيس كما سيأتى عنهما أنه لليلتين خلتا منه، بل يروى ذلك عن ابن عمر كما أخرجه الخطيب فى الرواة عن مالك من رواية سعيد بن سلم[٤] ابن قتيبة الباهلى ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال «لما قبض النبي ﷺ مرض ثمانية فتوفى لليلتين خلتا من ربيع، ونحوه مانقله الطبرى عن ابن الكلبي وأبي مخنف أنه فى ثانيه، وعلى القولين يتنزل مانقله الرافعى أنه عاش بعد حجته ثمانين يوما، وقيل: أحدا وثمانين يوما، وأما على ماجزم به فى الروضة وعليه الجمهور فيكون عاش بعد حجته تسعين يوما أو

(١) فى هـ «المشهور» وهوخطأ
(٢) كذا فى الأصل، وفى المتون والشروح الأخرى «وفى»
(٣) فى هامش الأصل «فائدة: ربيع يذكر فيقال الآخر «للآخرة»
(٤) فى ز «مسلم» وهوخطأ

أحدا وتسعين، وقد استشكل السهيلي ومن تبعه ماذهب إليه الجمهور من أجل أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخمسين فيها فرضت الشهور الثلاثة توام أو نواقص أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله وأجاب الشرف ابن البارزى ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا فى رؤية هلال ذى الحجة فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة ، ثم رجعوا الى المدينة فأرخوا برؤية أهلها ، فكان أول ذى الحجة الجمعة وآخره السبت ، وأول المحرم[1] الأحـــد وآخره الاثنين ، وأول صفر الثـــلاثاء و آخره الأربعاء ، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثانى عشرة الاثنين ، وأجاب البـــدر ابن جماعة بجواب آخر فقال : يحمل قول الجمهور لاثنتى عشرة ليلة خلت أى بأيامها فيكون موته فى اليوم الثالث عشر ، وتفرض الشهور كوامل فيصح قول الجمهور .

واستبعد هما شيخنا لمخالفة الثانى اصطلاح أهل اللسان فى قولهم لاثنتى عشرة ، فإنهم لايفهمون منها إلا مضى الليـــالى ، ويكون ما أرخ بذلك واقعا فى اليوم الثانى عشر ، ولاستلزامهما معا توالى أربعة أشهر كوامل مع جزم سليمان التيمى أحد الثقات كما رواه البيهقى فى الدلائل بسند صحيح : بأن ابتداء مرض النبى ﷺ كان يوم السبت الثانى والعشرين من صفر وأنه يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع ، وذلك يقتضى أن صفر كان ناقصا وأن أوله كان يوم السبت: ونحوه فى تضمن كون[2] أوله السبت ما فى المغازى لأبى معشر عن محمد بن قيس أنه قال : « اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحـــدى عشرة بقيت من صفر إلى أن قال ، إنـــه اشتكى ثلاثة عشر يومـا ، وتوفى يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول ، ولايمكن أن يكون أوله السبت إلا ان كان ذوالحجـــة[3] والمحرم ناقصين ، وذلك يستلزم نقص ثلاثة أشهر متواليـــة قال : والمعتمد ما قاله أبو مخنف ومن وافقه مما رجحه السهيلى أنه فى ثانى شهر ربيع الأول ،

(١) فى ز « محرم » بدون التعريف
(٢) فى ز « كونه »
(٣) فى هـ « ذى الحجة »

وكان لفظ شهر غير من أول قائل بعشر فصار ثانى عشر ، واستمر الوهم بذلك لاقتفاء[١] المتأخر المتقدم بدون تأمل .

قلت : وهو وإن سبقه شيخه المصنف إلى الميل إليه وظن الغلط لكن من جهة أخرى فإنه قال : و عندى أن من قال ثانى عشر غلط من المولد إلى الوفاة وإلا فهو متعذر من حيث التأريخ إلا على المحمل الماضى له مع خدشه ، مستلزم لتوالى الأشهر الثلاثة فى النقص، وكلامه أولا مشعر بالتوقف فى ذلك، وأما مارواه ابن سعد من طريق عمر بن على بن أبي طالب قال : « اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لليلة بقيت من صفر فاشتكى ثلاث[٢] عشرة ليلة، ومات يوم الإثنين لاثنتى عشرة مضت من شهر[٣] ربيع الأول فمشكل لاستلزامه أن يكون أول صفر الأربعاء ، وذلك غير مطابق لكون أول ذى الحجة الخميس مهما فرضت الأشهر الثلاثة ، وكذا قول ابن حبان وابن عبد البر: «ثم بدأ به مرضه الذى مات منه[٤] يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر» يقتضى أن أول صفر الخميس وهو غير مطابق أيضا .

وكذا اختلف فى ابتداء مرضه ثم مدته ثم وقت وفاته ودفنه ﷺ ، فأما **الأول** : فقال الخطابى : إنه يوم الاثنين أو يوم السبت ، وقال أبو أحمد الحاكم : إنه يوم الأربعاء .

وأما **الثانى** فالأكثر أنها ثلاثة عشر يوما ، وقيل بزيادة يوم ، وقيل بنقصه والقولان فى الروضة ، وصدر بالثانى ، وقيل : عشرة أيام ، وبه جزم سليمان التيمى فى مغازيه وأخرجه البيهقى بإسناد صحيح .

---

(١) فى ه « لانتفاء » وهوخطأ

(٢) فى ز « ثلاثة »

(٣) سقطت كلمة « شهر » من ش

(٤) فى ز « فيه »

وأما **الثالث** فقال ابن الصلاح : إنه ضحى ، وفى الصحيحين[1] من حديث أنس «آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ» الحديث ، وفيه فألقى السجف ، وتوفى من آخر ذلك اليوم ، وهو دال على أنه تأخر بعد الضحى ، ويجمع بينهما بأن المراد أول النصف الثانى فهو آخر وقت الضحى ، وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثانى ، وإلى ذلك أشارت عائشة كما رواه ابن عبد البر من حديثها فقالت[2] : مات رسول الله ﷺ ، وإنا لله وإنا إليه راجعون، ارتفاع الضحى وانتصاف النهار، ونحوه قول موسى بن عقبة فى مغازيه عن ابن شهاب «توفى يوم الاثنين حيث زاغت الشمس» وكذا أخرج ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ له عن على مثله .

وأما **الرابع** فقيل: إنه ساعة وفاته وهى حين زاغت الشمس من يوم الإثنين، وقال الحاكم فى الاكليل: إنه أصح الأقوال وأثبتها ، وقيل : ليلة الثلاثاء ، رواه سيف عن هشام عن أبيه ، وحكاه الحاكم ، وقيل : عند الزوال من يوم الثلاثاء ، رواه البيهقى عن ابن عباس وابن شاهين فى الناسخ عن على، ولفظه: أنه دفن يوم الثلاثاء، حين زاغت الشمس وصدر به الحاكم وابن عبد البر كلامهما ، ونحوه قول الأوزاعى كما عند البيهقى: توفى يوم الاثنين فى ربيع الأول قبل أن ينتصف النهار ودفن يوم الثلاثاء، وقول ابن جريج كما عند أحمد والبيهقى : أخبرت أن النبى ﷺ مات فى الضحى يوم الاثنين ودفن الغد فى الضحى ، وقيل : ليلة الأربعاء كما فى خبر عند ابن اسحاق والبيهقى من طريقه بسنده عن عائشة قالت : « ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحى من جوف الليل ليلة الأربعاء » وكذا رواه أحمد من وجه آخر عن عائشة قالت : « توفى رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ودفن ليلة الأربعاء » وعند البيهقى من مرسل أبى جعفر أنه ﷺ توفى يوم الاثنين فلبث ذلك اليوم وتلك الليلة ويوم الثلاثاء إلى آخر النهار، وكذا ذكر ابن سعد عن عكرمة أنه توفى يوم الاثنين فحبس بقية يومه وليلته ومن الغد حتى دفن من الليل ، وحكاه الحاكم وهو المشهور الذى نص

(١) واللفظ لمسلم

(٢) فى ز « قالت »

عليه غير واحد من الأئمة سلفا وخلفا ، منهم سليمان التيمى وجعفر الصادق وابن اسحاق وموسى بن عقبة وصححه من المتأخرين ابن كثير ، وقيـــل : يوم الأربعاء كما أسنده ابن سعد أيضا عن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال : « توفى النبي ﷺ يوم الاثنين فمكث يوم الاثنين والثلاثاء [(١) حتى دفن يوم الأربعاء » وهكذا هو عند البيهقى من طريق معتمر(٢) بن سليمان التيمى عن أبيه قال : « لمـــا فرغوا من غسله ﷺ وتكفينه وضعوه حيث توفى فصلى عليـــه الناس يوم الاثنين والثلاثاء ودفن يوم] الأربعاء . وقيل : كما رواه البيهقى من مرسل مكحول وفيه « ثم توفى فمكث ثلاثة أيام لا يدفن ، يدخل عليه الناس أرسالا أرسالا يصلون عليـــه تدخل العصبة تصلى وتسلم لا يصفون ولا يصلى بين يديهم مصل ، حتى فرغ من يريد ذلك ثم دفن » وهو غريب ، وقيل : إنه إنما أخر للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام يرجعون إلى قوله لئلا يؤدى إلى نزاع واختلاف ، لاسيما فى محل دفنه وهل يكون لحدا أو شقا(٣) ، (وقبضا) أى مات (عام ثلاث عشرة) بسكون ثانيـــه أيضا وبالتنوين هناك و دونه هنا من الهجرة ، أبو بكر الصديق (التـــالى) للنبي ﷺ بالاستخلاف والوفاة (الرضى) أى المرضى عند الله ورسوله وصالح المؤمنين بلاخلاف أيضا فى السنة ، قيل : فى جمادى الأولى منها ، وهو قول الواقدى والفلاس ، وبه جزم ابن الصلاح والمزى ، وقيل: فى جمادى الآخرة، وبه

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٢) فى هـ « معتمد »

(٣) راجع للأحاديث والأقوال الواردة فى سنة وفاته وشهره وابتداء مرضه ومدته و وقت وفاته ودفنه ، صحيح مسلم ١ / ٣١٥ ، وصحيح البخارى ٨ / ١٤٣ ، والتـــأريخ الصغير ص ١٦ - ١٩ ، وطبقـــات ابن سعد ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والثقات لابن حبان ٢/١٣٠ ، ١٣٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣ ، وتأريخ الطبرى ٣/١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٧/٢٣٣ - ٢٣٥ ، والاستيعـاب ١/٤٧ ، والمعـــارف ص ٧٢ ، وأسد الغـــابة ١/٤١ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، والارشـاد للنووى ٢/٦٤٤ - ٦٤٦ ، وتهذيب الأسماء ١/١/٢٣ ، وشرح مسلم للنووى ١٥/١٠٠ ، وروضة الطالبين ١٠/٢٠٥ ، وتهـــذيب الكمال ١/١٩٠ ، والتلقيح ص ٣٨ ، وتأريخ الاسلام (السيرة النبوية) ص ٥٦٨ - ٥٧١ ، والعبر ١/١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٣٦ - ١٣٨ ، والتقييد والايضاح ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، وفتح البارى ٨/١٢٩ - ١٣٠ ، والبداية والنهاية ٥/٢٥٤ - ٢٦٠ ، ٢٦٤ - ٢٦٥ ، ٢٧٠ - ٢٧٢

جزم ابن اسحاق وابن زبر وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وابن الجوزى والذهبى فى العبر ، وقيـــل: فى ربيع الأول لليلة خلت منه ، رواه البغوى[١] من طريق الليث ، والقائلون بالأول اختلفوا فى اليوم ، فقيل : يوم الاثنين ، وقيـــل : لليلة[٢] الثلاثاء لثمان بقين منه ، رواه ابن أبى الدنيا فى الخلفـــاء لـه من طريق عروة عن عائشة ، بل رويت[٣] وفاته فى مساء ليـلة الثلاثاء فى صحيح البخارى ، وأنه دفن قبل أن يصبح من حديث وهيب عن هشام عن أبيه . وقيل : لثلاث بقين منه ، والقائلون بالثانى اختلفوا أيضا ، فقـال ابن حبان : فى ليلة الاثنين لسبع عشرة مضت منه ، وقال ابن اسحاق : يوم الجمعة لسبع ليال بقين منه ، وقال الباقون : لثمان بقين منه ، وحكاه ابن عبـــد البر عن أكثر أهل السير ، لكن منهم من قال : عشية يوم الاثنين أو يوم الثلاثاء أو عشية ليلة الثلاثاء ، زاد ابن الجوزى : بين المغرب والعشاء من ليلة الثلاثاء ، وقيل: يوم الاثنين ، وقيل : لثلاث بقين منه ، شهيـدا ، لقول ابن سعد عن ابن شهاب الزهرى أن أبا بكر والحارث بن كلدة اكلا خزيرة[٤] أهديت لأبى بكر ، فقال الحارث وكان طبيبا : ارفع يدك والله إن فيها لسم سنة ، فلم يزالا عليلين حتى ماتا عند انقضاء السنة فى يوم واحد ودفن مع صاحبه ببيت عائشة[٥].

(و) مات (لثلاث) من السنين (بعد عشرين) سنة فى آخر يوم من ذى الحجة الفاروق (عمر) بلاخلاف فى ذلك أيضا ، ودفن فى مستهل المحرم سنة أربع وعشرين ،

---

(١) فى ز « البيهقى »
(٢) فى ز ر هـ « ليلة »
(٣) فى ز « روت »
(٤) فى هـ « خربزة » وهوخطأ
(٥) صحيح البخارى ٢٥٢/٣ ، وطبقـات ابن سعد ١٩٨/٣ ، ٢٠٢ ، وتأريخ الطبرى ٤٨/٤ ، ومستدرك الحاكم ٦٣/٣ - ٦٤ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، والثقات لابن حبان ١٩٤/٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥ ، والاستيعاب ٢ / ٩٧٧ ، وأسد الغابة ٣ / ٣٣٣ ، والعبر ١ / ١٦ ، وتهذيب الكمال ٧٠٩/٢ ، وعلوم الحـديث ص ٣٤٥ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٨/٤ ، والتقييـد والايضاح ص ٣٨٥ ، والتلقيح ص ٥٠ ، وتأريخ ابن عساكر ٧٦٢/٩ - ٧٧٠ ، والاصابة ٣٤٤/٢ ، والبداية والنهاية ١٨/٧ ، والمعارف ص ٧٤

ولذا أرخ الفلاس موته فى غرة المحرم، وأما قول المزى، وتبعه الذهبي: إنه قتل لأربع أو ثلاث بقين من ذى الحجة فأرادا بذلك حين طعن أبي لؤلؤة لـه ، فإنه كان عنـد صلاة الصبح من يوم الأربعاء لأربع ، وقيل : لثلاث بقين منه ، وعاش بعد ذلك ثلاثة أيام ، وعليه يحمل ما رواه ابن أبى الدنيـا من حديث سهل بن سعد الساعدى ، قال : توفى عمر يوم الأربعاء لأربع ليال[1] بقين من ذى الحجة، وأما قول بعضهم إنه مات فى يوم الأربعـاء لثمان ليـال بقين من ذى الحجة فغلط ، ودفن مع صاحبيه فى بيت عائشة رضى الله عنهم[2].

(و) عام (خمسة بعد ثلاثين) عاما فى ذى الحجة أيضا (غدر) بمعجمة ثم مهملتين أى ترك للوفاء[3] بعهد الإسلام (عاد) بمهملتين بينهما ألف حيث تجاوز الحد فى الظلم ، قيل : إنه جبلة بن الأيهم أو سودان بن حمران أو رومان اليمامى أو رومان رجل من بنى أسد بن خزيمـة أو غير ذلك (بعثمان) بن عفان رضى الله عنـه فقتله وكونه[4] جبلة رواه ابن سعد عن كنانة مولى صفية قال : رأيت قاتل عثمان فى الدار رجل أسود من أهل مصر يقـال له : جبلة باسط يده أو رافع يده يقول : أنا قاتل نعثل يعنى عثمان رضى الله عنه ، وعنده أيضا عن المسيب بن دارم قال : إن الذى قتل عثمان قام فى قتال العـدو سبع عشرة كرة يقتل من حوله ولا يصيبه شىء حتى مات على فراشه .

وأما ما ذكر فى وقت قتله فهو الأشهر ، وقيل : إنه[5] فى سنة ست وثلاثين ،

---

(١) سقطت كلمة « ليال » من ز

(٢) فى ز « عنها وعن أبى بكر وعمر وسائر الصحابة ، راجع لذلك معرفة علوم الحـديث ص ٢٤٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، والمعـارف ص ٧٩ ، والتلقيح ص ٥٠ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٨/٤ ، وتأريخ الطبرى ١٢/٥ - ١٤ ، والاستيعاب ١١٥٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٣٦٤/٣ - ٣٦٥ ، وتهـذيب الكمال ١٠٠٦/٢ ، وعهد الخلفاء الراشدين من تأريخ الاسلام ص ٢٨٣ ، والعبر ٢٧/١ ، وتأريخ ابن عساكر ١٩٢/١٣ - ١٩٤

(٣) فى ز ر هـ « الوفاء »

(٤) فى ز « كون جبلة »

(٥) سقطت كلمة « إنه » من ز

قال بعضهم : فى أولها ، وعنـــد ابن سعد أنه لثمان عشرة ليلـة خلت من ذى الحجة أو لسبع عشرة منه أو لليلة بقيت منه ، كل ذلك منها ، وقيل كما فى تأريخ البخارى : سنة أربع وثلاثين ، ولـكن قال ابن ناصر : إنه خطـأ من راويه ، ثم على الأشهر اختلفوا فى وقته من الشهر ، فقيل : فى يوم الجمعة الثامن عشر منه كمـا أورده عبد الله بن أحمد فى فضائل عثمان عن أبيه عن اسحاق بن الطباع عن أبى معشر ، وكذا قاله الزبير بن بكار ، وزاد أن ذلك بعـد العصر ، وهذا القول هو المشهور ، بل[1] ادعى ابن ناصر الإجماع عليه ، والخلاف موجود ، فقيل : إنه يوم التروية لثمان خلت منه قاله الواقدى ، وادعى أيضـا الإجماع عليه عندهم ، وعن ابن اسحاق أنه قتـــل على رأس إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا أو اثنين[2] وعشرين يوما من خلافته ، فيكون ذلك فى ثانى عشرى[3] ذى الحجة ، وقيل : لسبع عشرة منه ، وقيـــل : لليلتين بقيتا منه ، وقيل كما لأبى عثمان النهدى : فى وسط أيام التشريق ، وقيل كما لليث بن سعد لثنتى عشرة خلت منه ، وقيل : لثلاث عشرة خلت منه ، وبه صدر ابن الجوزى كلامه .

وكذا اختلف فى اليوم فقيل : ليلة الجمعة ، وقيل : يومها ، وقيل : ليلة الأربعاء ، ودفن كما قاله الزبير بن بكار : فى ليلة السبت بين المغرب والعشاء فى حش[4] كوكب كان عثمان اشتراه فوسع به البقيع ، وكـذا اختلف فى مقـدار عمره ، فقيـــل كما لابن اسحاق : ثمـانون ، وقيل : اثنتان وثمانون قالـه أبو اليقظان يعنى وأشهرا وهو الصحيح المشهور ، وادعى الواقدى اتفاق أهل السير عليه ، وقيل : ست وثمانون قالـه قتادة ومعاذ بن هشام عن أبيه ، وقيل : ثمان وثمانون ، وقيل : تسعون ، وزعم أبو محمد

---

(١) فى ز « بعد »

(٢) سقطت كلمة « أو اثنين » من ز وفى هـ « و » بدل « أو »

(٣) فى هـ « ثانى عشر من » وفى ز ثانى عشر

(٤) فى هامش الأصل « ثلث الحاء » قال ابن كثير : هو بستان بظاهر المدينة خارج البقيع ، وسميت أماكن قضاء الحاجات حشوشا ، لأنهم كثيرا ما كانوا يتغوطون فى البساتين » وقد وردت هذه الكلمة مصحفة (جش) فى هـ

ابن حزم أنه لم يبلغ الثمانين[١].

(كذاك) غدر (بعلى) هو ابن أبى طالب فقتله غيلة (فى) شهر رمضان من العام (الأربعين) من الهجرة ، عبد الرحمن بن ملجم المرادى أحد الخوارج ممن كان من أهل القرآن والفقه وفرسان قومه المعدودين بمصر، وكونه عابدا قانتا لله من شيعة على ، لكنه بفتقه فى الإسلام هذا الفتق العظيم الذى زعم به التقرب إلى الله تعالى ختم لـه بشر، وهو (ذو الشقاء الأزلى) أى القديم الذى لم يزل بل هو أشقى هذه الأمة بالنص الثابت عن الصادق المصدوق ﷺ من حديث عمار بن ياسر بقوله مخاطبا لعلى « أشقى الناس الذى عقر الناقة ، والذى يضربك على هذا ، و وضع يده على رأسه حتى تخضب[٢] هذه يعنى لحيته » و روى نحوه عن صهيب بل يروى أنه حين دعى على الناس إلى البيعة جاء ليبايع فرده على، ثم جاء فرده ثم جاء فبايعه فقال: على مايحبس[٣] أشقاها ، أما والذى نفسى بيده لتخضبن[٤] هذه ، وأخذ بلحيته من هذه وأخذ برأسه ، واختلف فى أى وقت كان قتله من الشهر المذكور ، فقيل : لإحدى عشرة خلت منه ، حكاه ابن عبد البر[٥]، وقيل : فى ليلة الجمعة لثلاث عشرة خلت منه ، وبه صدر ابن عبد البر كلامه ، وقال ابن اسحاق : فى يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه ، وقال ابن حبان : فى ليلة الجمعة المذكورة فات غداة اليوم ، وبه جزم الذهبى فى العبر ، وقال ابن الجوزى: ضرب يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه، وقال أبو الطفيل والشعبى

(١) طبقات ابن سعد ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٤ ، والتاريخ الكبير ٢٠٩/٦ ، والصغير ص ٣٢ ، والثقات لابن حبان ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦ ، وطبقات خليفة ص ١٠ ، ومستدرك الحاكم ٩٦/٣ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٢١/١١ - ٤٣٠ ، وتاريخ الطبرى ٥ / ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٣ - ١٤٦ ، والاستيعاب ٣ / ١٠٤٤ - ١٠٤٩ ، والمعارف ص ٨٤ - ٨٥ ، والتلقيح ص ٥٢ ، وأسد الغابة ٥٩٣/٣ - ٥٩٥ ، وعهد الخلفاء من تاريخ الاسلام ص ٤٨١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٨/٤ ، والاصابة ٤٦٣/٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، وفضائل الصحابة للامام أحمد ٤٨٠/١

(٢) فى ز « يخضب »

(٣) فى ز و هـ « تحبس »

(٤) فى هـ « لتخطبن » وهوخطأ

(٥) فى ز « وبه حكى ابن عبد البر كلامه »

وزيد بن ثابت : إنه ضرب لشهان عشرة ليلة خلت منه ، وقبض فى أول ليلة من العشر الأواخر منه ، وقال الفلاس : لإحدى عشرة بقيت منه[١]، وقال ابن أبي شيبة : قتل ليلة إحدى وعشرين فبقى الجمعة والسبت ومات ليلة الأحد ، وقيل : مات يوم الأحد ، وشذ ابن زبر فقال : إنه قتل ليلة الجمعة لسبع عشرة مضت منه ، سنة تسع وثلاثين ، ولذا قال المصنف: إنه وهم لم أر من تابعه عليه، وكذا اختلف فى محل دفنه فقيل: فى قصر الإمارة أو فى رحبة الكوفة أو بنجف الحيرة أو غير ذلك ، وجزم الصغانى ومن تبعه بأنه قتل بالكوفة ، ودفن عند مسجد الجماعة عند باب كندة فى الرحبة ، بل قيل : إنه جهل موضع قبره[٢]، وقتل أولاده بعد ذلك قاتله فى شهر رمضان سنة أربع وأربعين فقطعت أربعته ولسانه وسملت عيناه ثم أحرق[٣].

(وطلحة) بالتنوين للضرورة هو ابن عبيد الله[٤]: (مع الزبير) بن العوام ، وكلاهما من العشرة (جمعا) قتلا فى وقعة الجمل[٥]: (سنة ست وثلاثين) من الهجرة ، بل قيل : فى شهر واحد ويوم واحد (معا) واختلف فى شهر وقعة الجمل التى كانت بناحية الطف ، فقيل : كانت لعشر خلون من جمادى الآخرة ، وبه جزم خليفة بن خياط والواقدى وابن سعد [[٦]وابن زبر وابن الجوزى وآخرون، وهو المشهور المعروف،

---

(١) سقطت كلمة « منه » من ز

(٢) فى هـ « إن قبره جهل موضعه »

(٣) التأريخ الكبير ٢٥٩/٦ ، وطبقات ابن سعد ٣٣/٣ - ٣٩ ، والثقات لابن حبان ٣٠٣/٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ ، وتأريخ بغداد ١٣٤/١ - ١٣٨ ، وتأريخ ابن عساكر ٤٢٠/١٢ - ٤٣٣ ، والمعارف ص ٩١ ، والمعجم الكبير للطبرانى ٤٣/١ ، وتأريخ الطبرى ٨٨/٦ ، والاستيعاب ١١٢٢/٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، وتهذيب الكمال ٩٧٤/٢ ، والتلقيح ص ٥٣ ، والعبر ٤٦/١ ، وعهد الخلفاء من تأريخ الاسلام ص ٦٤٩ - ٦٥٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١٣٥/٤ ، ومجمع الزوائد ١٣٦/٩ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، وأسد الغابة ١٢٢/٤ ، والبداية والنهاية ٣٣٠/٧ - ٢٣١

(٤) فى ز « عبد الله »

(٥) فى هامش الأصل « نسبت الوقعة المشار إليها إلى الجمل الذى كانت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قد ركبته ويسمى عسكرا ، وهى فى هودجها تدعو الناس إلى الاصلاح »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز

ثم اختلفوا فقال خليفة : يوم الجمعة ، وقال ابن سعد] واللذان بعده والجمهور : يوم الخميس ، وقيل كما لليث بن سعد : إنهما كانت فى جمادى الأولى ، واقتصر عليه ابن الصلاح حيث أرخ وفاتهما به ، وعينه ابن حبان بعشر ليال خلون منه[1]، وحكى القولين ابن عبد البر، لكن فى موضعين ، فإنه اقتصر فى ترجمة طلحة على الأول وفى الزبير على الثانى ، وتبعه فى ذلك المزى، وكذا قيل فى قتل طلحة كما لسليمان بن حرب: إنه فى ربيع أو نحوه ، وكما لأبى نعيم: إنه فى رجب ، بل قاله فى الزبير أيضا البخارى ، وكذا ابن حبان ، لكن قال : إنه آخر يوم من صبيحة الجمل، وهذا يقضى أنه فى حادى عشر جمادى الآخرة ، وقاتل طلحة هو مروان بن الحكم بن أبى العاص ، قال ابن عبد البر بلاخلاف أخذا بثأره منه ، لكونه فيما قيل : أعان على قتل ابن عمه عثمان بن عفان بن أبى العاص فبادر حين نظر إليه فى اليوم المذكور وقال : لا أطلب ثأرى بعد اليوم ، ثم نزع له بسهم فوقع فى عين ركبته ، فما زال الدم يسيح إلى أن مات، هذا مع أن كلا من مروان وطلحة كانا مع عائشة فهما فى حزب واحد، وعد قتل طلحة من موبقات مروان وقاتل الزبير عمرو بن جرموز غدرا ، وقيل : إن ذلك بمعاونة[2] من فضالة بن حابس ونفيع بمكان يقال له وادى السباع بعد انصرافه من الجمل ، فإنه كما رواه أبو يعلى : توافى[3] فى اليوم المذكور هو وعلى ، فقال له على: « أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول : إنك تقاتل عليا وأنت ظالم له فقال[4] الزبير : نعم ، ولكن لم أذكر ذلك إلى الآن وانصرف ، زاد بعضهم فبلغ الأحنف فقال : حمل مع المسلمين حتى إذا ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيف أراد أن يلحق بيته فسمعها عمرو فانطلق فأتاه من خلفه

(١) سقطت كلمة « منه » من ز
(٢) فى ه « بمعاونة »
(٣) فى ه « توفى »
(٤) زاد فى ز « له »

و أعانه من ذكرنا فقتلوه ، وأتى عمرو بعد ذلك مصعب بن الزبير فوضع يده فى يده فقذ فه فى السجن، فكتب إليه أخوه عبد الله بن الزبير[١]: أظننت أنى قاتل أعرابيا من بنى تميم بالزبير، خل سبيله، وكان مبلغ سنهما فيما قاله ابن حبان والحاكم أربعا وستين سنة، وهو قول الواقدى ، ثم ابن سعد فى طلحة خاصة ، و فيه أقوال أخر فبالنسبة لطلحة قيل : ستون قاله المدايني ، وصدر به ابن عبد البر كلامه ، وقيل : اثنتان وستون قاله عيسى بن طلحة ، وقيل : ثلاث وستون قاله أبو نعيم ، وقيل : خمس وسبعون حكاه ابن عبد البر، وقال ما أظن ذلك ، ودفن بالبصرة، وبالنسبة للزبير قيل: بضع وخمسون، وقيل : ست وستون ، وقيل : سبع وستون قالهما الزبير بن بكار ، وبالثانى منهما صدر ابن عبد البر كلامه ، وقيل : خمس وسبعون[٢] .

(وعام خمسة وخمسين) من الهجرة على المشهور (قضى) أى مات سعد هو ابن أبي وقاص أحد العشرة وآخره كما تقدم موتا. وقيل: خمسين[٣] أو إحدى أو أربع أو ست أو سبع أو ثمان ، كلها بعد الخمسين ، والأول قول الواقدى وابن سعد والهيثم ابن عدى وابن نمير وأبي موسى الزمن والمدايني، وحكاه ابن زبر عن الفلاس و رجحه ابن حبان ، وقال المزى : إنه المشهور ، والثانى قول ابراهيم بن المنذر وأبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد ، وحكاه ابن سعد ، والثالث حكاه ابن عبد البر عن الفلاس أيضا والزبير بن بكار والحسن بن عثمان ، والرابع حكى عن الفلاس أيضا وغيره ،

---

(١) سقطت كلمة « ابن الزبير » من ز

(٢) انظر لشأنهما التأريخ الكبير٣/٤٠٩ ، ٤/٣٤٤ ، والتأريخ الصغير ص ٤٢ ـ٤٣ ، وطبقات خليفة ص ١٣ـ١٨ ، وطبقات ابن سعد ٣/١٠٨ ـ ١١٣ ، ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، والثقات لابن حبان ٢/٢٨٣ ، ومشاهير علماء الامصار ص ٧ ـ ٨ ، وتأريخ الطبرى ٥/٢١٩ ، ومستدرك الحاكم ٣/٢٦٥ ـ ٣٦٦ ، ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٠ـ٢٥١ ، وتأريخ ابن عساكر ٦/٣٩٦ ـ ٣٩٨ ، ٨/٥٧٠ ـ ٥٧٦ ، والمعجم الكبير ١/٧١ ـ ٧٢ ، ٨١ ـ ٨٣ ، والاستيعاب ٢/ ٥١٥ ـ ٥١٦ ، ٧٦٦ ـ ٧٧٠ ، والتلقيح ص ٥٤ ـ ٥٥ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٥ ، والمعرفة والتأريخ ٣/٣١٢ ، والمعارف ص ٩٧ ، ١٠١ ، وأسد الغابة ٢/٢٥٢ ، وتهذيب الكمال ١/٤٢٧ ، ٦٢٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٠ ، والتقييد والايضاح ٣٨٥ ، والتهذيب ٣/٢١٩ ، ٥/٢٢ ، والاصابة ١/٥٤٦ ، ٢/٢٣٠

(٣) فى ز « خمس » وهو خطأ

والأخير قاله أبو نعيم ، وذلك فى قصره بالعقيق ، وحمل على أعناق الرجال إلى المدينة حتى دفن بالبقيع ، وسنه قيـــل : ثلاث وسبعون ، وعليه اقتصر ابن الصلاح ، وقيل : أربع ، وبه جزم الفلاس وابن زبر وابن قانع وابن حبان ، وقيـــل : اثنان أو ثلاث وثمانون ، ثانيهما قول أحمد[١].

(وقبله سعيد) هو ابن زيد أحد العشرة (فإنه مضى) أى مات على المشهور (سنة إحدى بعد خمسين) سنة من الهجرة ، قاله الواقـــدى والهيثم و[٢] ابن نمير والمدايني ويحيي بن بكير وخليفة ، وقيل : سنة[٣] خمسين أو التى بعدها ، قاله ابن عبد البر ، وكذا حكاه الواقدى عن بعض ولد سعيـد ، وقيل : سنة اثنتين قالـه عبيد الله بن سعد الزهرى ، وقيل : ثمان ، قال[٤] البخارى فى تأريخه الكبير ولا يصح ، فإن سعدا الذى قبلـه فى الذكر شهده ونزل حفرته و وفاته على الصحيح كما تقدم قبل ذلك ، وكانت وفاته كما قاله الواقدى بالعقيق أيضا ، وحمل إلى المدينة فدفن بها ، وقال الهيثم : إنها بالكوفة ، وصلى عليـه المغيرة بن شعبة ودفن بها ولا يصح ، وسنه بضع وسبعون إما ثلاث فيما قاله المدايني والهيثم ، أو أربع فيما قاله الفلاس[٥].

(فى عام اثنتين وثلاثين) من الهجرة (ففى) أى تم وتكمل (قضى) أى مـات (ابن عوف) هو عبـــد الرحمن ، أحد العشرة على المشهور الذى قاله عروة بن الزبير

---

(١) طبقات ابن سعد ٣/١٤٧ - ١٤٩ ، والثقات لابن حبان ٢/٣٤١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨ ، والمعجم الكبير ١/١٠٠ - ١٠١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥١ ، والمعـارف ص ١٠٧ وتأريخ بغداد ١/١٤٥ - ١٤٦ ، والاستيعاب ٢/٦١٠ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٦ ، وتهذيب الكمال ١/٤٧٨ ، والتلقيح ص ٥٦ ، وفتح المغيث للعراق ٤/١٤١ ، والتقييد والايضاح ص ٢٨٥

(٢) سقطت كلمة « و » من هـ

(٣) زاد فى هـ « و »

(٤) فى ز و هـ « قاله »

(٥) التأريخ الكبير ٣/٤٥٣ ، والمعجم الكبير ١/١١١ - ١١٢ ، وطبقات ابن سعد ٣/٣٨٤ - ٣٨٥ ، وطبقات خليفة ص ٢٢ ، والمعارف ص ١٠٨ ، وتأريخ ابن عساكر ٧/٢٤٦ - ٢٤٨ ، والاستيعاب ٢/٦٢٠ ، والتلقيح ص ٥٦ ، ومشاهير علمـــاء الأمصار ص ٨ ، وتهذيب الكمال ٢ / ٤٩١ ، وسير أعلام النبلاء ١/١٤٠ ، وفتح المغيث للعراق ٤ / ١٤١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥١

والواقدى والهيثم والفلاس والزمن ، والمدايني وخليفة ويحي بن بكير فى رواية وابن قانع وابن الجوزى ، وقيل : إحدى ، وبه صدر[1] ابن عبد البر كلامه ، وقيل : إحدى أو اثنتين ، قاله أبو نعيم الأصبهانى وابن بكير فى إحدى الروايتين عنه ، وقيل : ثلاث ، ودفن بالبقيع ، ومبلغ سنه قيل : اثنتان وسبعون ، روى ذلك عن ولده أبي سلمة، وقيل: خمس ، قاله يعقوب بن ابراهيم بن سعد والواقدى وابن زبر وابن قانع وابن حبان وأبو نعيم ، وبه صدر ابن عبد البر كلامه ، واقتصر عليه[2] ابن الصلاح وهو الأشهر . وقيل : ثمان قاله ابراهيم بن سعد ، وأوصى لكل من شهد بدرا بأربع مائة دينار ، وكانوا مائة نفس ، وصولحت إحدى زوجاته عن ربع الثمن بثمانين ألفا[3]

(والأمين) للأمة وأحد العشرة أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح (سبقه) أى سبق ابن عوف بالوفاة فإنه مات (عام ثمانى) بالسكون للوزن (عشرة) بإسكان المعجمة لغة وبالتنوين للضرورة من الهجرة كما جزم به ابن الصلاح حال كون وفاته فى هذا الوقت على ما زاده المصنف (محققه) لكونه هو المشهور الذى قال به الواقدى وابن سعد والفلاس وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم فى طاعون عمواس بفتحات وآخره مهملة وقد تسكن الميم ، اسم موضع بالشام ، وأرخها ابن منده واسحاق القراب سنة سبع عشرة ، وقبره ببيسان[4]، وقيل : بالعادلية قريبا من عمتا [[5] التى بُعدها] عن بيسان بأكثر من نصف يوم ، وقال ابن الجوزى فى التلقيح : قبر

---

(١) فى ز « وصدر به »

(٢) فى ز « عليه اقتصر »

(٣) طبقات ابن سعد ٣/١٣٥ - ١٣٧ ، وطبقات خليفة ص ١٥ ، والتأريخ الكبير ٥/٢٤٠ ، والصغير ص ٣٤ . ٣٩ ، والمعارف ص ١٤٠ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨ ، والمعجم الكبير ١/٨٩ . ومستدرك الحاكم ٣/٣٠٦ - ٣٠٩ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥١ ، والاستيعاب ٢/٨٨٥ ، وتأريخ ابن عساكر ١٠/١٣٩ - ١٤٣ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٦ ، والتلقيح ص ٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤١ - ١٤٣

(٤) فى هـ « بيلسان » وهو تصحيف ، وزاد فى ز هنا « بالموحدة »

(٥) سقط ما بين المكوفتين من هـ

بعمواس فلعله الاسم القديم للعادلية ، فالعادلية بلا ريب اسم محدث[١].

ولما تم ذكر وفيات العشرة أردف[٢] بالمعمرين من الصحابة رضى الله عنهم (وعاش حسان) بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصارى شاعر الرسول ﷺ ، و (كذا حكيم) بن حزام بن خويلد ابن أخى أم المؤمنين خديجة ، الصحابيان الشهيران (عشرين) سنة (بعد مائة) من السنين (تقوم) بدون نقص وتفصيلها (ستون) فى الجاهلية ، ومثلها (فى الإسلام ثم حضرت) بالمدينة الشريفة وفاة كل منهما (سنة أربع وخمسين خلت) أى مضت من الهجرة كما قال به فى مبلغ سن أولهما على هذا التفصيل ابن عبد البر ، بل حكى الاتفاق عليه فإنه قال : لم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة منها[٣] ستون فى الجاهلية وستون فى الإسلام، وكذا قال ابن سعد: عاش فى الجاهلية ستين وفى الإسلام ستين ، ومات وهو ابن عشرين ومائة[٤] وممن قال به فى مطلق كونه عاش مائة و عشرين الجمهور ، منهم الواقدى ، وحكاه ابن حبان ممرضا ، وفى مبلغ سن ثانيهما على التفصيل أيضا ابراهيم بن المنذر فيما حكاه البخارى عنه ومصعب بن عبد الله الزبيرى وابن حبان وابن عبد البر ، وكما قال به فى سنة وفاة أولهما أبو عبيد القاسم بن سلام وابن البرقى وحكاه عن ابن هشام ، وجزم به الذهبى فى العبر، وفى وفاة ثانيهما الواقدى والهيثم وابن نمير والمدايني ومصعب الزبيرى وابراهيم ابن المنذر الحزامى وخليفة بن خياط وأبو عبيد ويحيى بن بكير وابن قانع ، وقال

---

(١) زاد فى ز « وهو ابن ثمان وخمسين كما جزم به ابن الصلاح والمزى وغيرهما » راجع لشأن أبى عبيدة : طبقات ابن سعد ٣/٤١٤ - ٤١٥ ، وطبقات خليفة ص ٢٨ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٩ ، والثقات لابن حبان ٢/٣٤٢ ، والمعارف ص ١٠٩ ، والمعجم الكبير ١/١١٨ ، ومستدرك الحاكم ٣/٢٦٤ - ٢٦٥ . ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥١ ، وتأريخ ابن عساكر ٨/٧٥٩ - ٧٦٣ ، والاستيعاب ٢/٧٩٤ ، ٤ / ١٧١١ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٦ ، والتلقيح ص ٥٧ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٣ ، والاصابة ٢ / ٢٥٤

(٢) فى ز « أردفه »

(٣) سقطت كلمة « منها » من ز

(٤) فى هـ « فى مائة ابن وعشرين »

ابن حبان : إنه الصحيح، وبه جزم ابن عبد البر، وكذا جزم ابن الصلاح بكلا الأمرين في كل منهما إلا حسان فحكى في وفاته قولا آخر فقال : وقيل: مات سنة خمسين ـ انتهى، وحكاه ابن عبد البر أيضا ، وقيل : قبل الأربعين في خلافة علي ، قاله خليفة ، وبه صدر ابن عبد البر كلامه ، وقيل : في سنة أربعين ، قاله الهيثم والمدايني والزمن وابن قانع ، ونحوه قول ابن حبان : مات أيام قتل علي ، بل اختلف في مبلغ سنه أيضا ، فقيل: مائة وأربع سنين ، وبه جزم ابن أبي خيثمة عن المدايني ، وكذا قال ابن حبان ، وقال ابن البرقي[1]: مائة وعشرون أو نحوها ، كما أنه اختلف في سنة وفاة ثانيهما ، فقيل : سنة خمسين ، وقيل : ثمان وخمسين ، وقيل — وهو للبخاري — سنة ستين ، وعلى كل حال فالتحديد بالستين في الزمنين لكل منهما فيه نظر ، أما حسان فلأنه روى أنه لما قدم النبي ﷺ المدينة كان ابن ستين سنة، وهو غير ملتئم بذلك مع كل من الأقوال في وفاته ، لأنه على القول بأنها سنة أربعين يكون قد بلغ مائة أو دونها، أو سنة خمسين يكون بلغ مائة وعشرة ، أو سنة أربع وخمسين يكون بلغ مائة وأربع عشرة ، وهو أقربها ، فإنه يتمشى على طريقة جبر الكسر ، ويستأنس له بقول ابن البرقي كما تقدم وهو ابن عشرين ومائة سنة أو نحوها[2]، وأما حكيم فلأنه كان مولده كما رواه موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزبير عنه قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة ، وحكى الواقدي نحوه ، وزاد وذلك قبل مولد النبي ﷺ بخمس سنين ، وكان كما حكاه الزبير ابن بكار في جوف الكعبة ، وهو غير ملتئم أيضا بذلك تحديدا مع أقوال وفاته كما لايخفى، وتحديد أن مولده قبل النبي ﷺ بخمس لايلتئم مع كونه قبل الفيل بثلاث عشرة

(١) في ز « ابن عبد البرقي» وهوخطأ ظاهر

(٢) التاريخ الصغير ص ٤٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٣ ، والثقات لابن حبان ٣/٧٢ ، وطبقات خليفة ص ٨٨ ، والمعارف ص ١٣٦ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤٨٦ ، والاستيعاب ١/٣٥١ ، وتاريخ ابن عساكر ٤/٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، ٣٨٦ ، وتهذيب الكمال ٦/٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٥١٢ ، والعبر ١/٥٩ ، والاصابة ١/٣٦٦ ، والتلقيح ص ٦٨

مع القول بأن مولده الشريف عام الفيل[١].

(وفوق حسان) بالتنوين للضرورة ، المذكور أولا من آبائه ثلاثة فى نسق ، وهم أبوه ثابت وأبوه المنذر وأبوه حرام ، (كذا عاشوا) أى مائة وعشرين كما أورده ابن سعد عن حفيد حسان سعيد بن عبد الرحمن ، وفى آخره قال : كان[٢] عبد الرحمن ولد حسان إذا ذكر هذا استلقى على فراشه ، وضحك وتمدد كأنه لسروره بأمل حياته كذلك ، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة ، لكن قد روينا فى الزهد للبيهقى من طريق ابن اسحاق عن سعيد فقال : إن كلا من الأربعة عاش مائة وأربع سنين ، قال سعيد : وكان عبد الرحمن إذا حدثنا هذا الحديث اشرأب لهذا وثنى رجليه[٣] على مثلها، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة، وكأن هذا هو سلف ابن حبان فى اقتصاره على هذا القدر فى أسنانهم ، ثم قال : وقد قيل : لكل واحد منهم عشرون ومائة سنة ، ولم يحك ابن الصلاح غيره ، قال أبو نعيم الأصبهانى : (وما لغيرهم) أى الأربعة من العرب (يعرف) مثل (ذا) متواليا[٤].

(قلت) : لكن فى الصحابة (حويطب) بمهملتين ، الثانية مكسورة ، مصغر (ابن عبد العزى) العامرى (مع ابن يربوع) كينبوع (سعيد يعزى) أى ينسب (هذان مع) بإسكان العين (حنن) بفتح المهملة ثم ميم ساكنة بعدها نون مفتوحة ثم أخرى بدون تنوين للضرورة كما للزبير فى النسب والأمير وغيرهما وهو المعتمد وضبطه الوزير المغربى : بزاء بدلها ، وقال : هو مشتق من الحمرة وهى الصعوبة ، وقال : ونونه

(١) التأريخ الكبير ٣/١١ ، والصغير ص ٥٥ ، ٦٣ ، وطبقات خليفة ص ١٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢ ، والثقات لابن حبان ٣/٧١ ، والمعارف ص ١٣٥ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤٨٢ - ٤٨٣ ، والاستيعاب ١/٣٦٢ ، وتأريخ ابن عساكر ٥/٢٤٧ - ٢٥٠ ، ٢٦٦ ، وعلوم الحديث ص ٢٤٦ ، وتهذيب الكمال ١/٣٢١ ، والعبر ١/٦٠ ، والبداية والنهاية ٨/٦٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٣ ، والتلقيح ص ٧٥

(٢) فى ز و هـ « وكان »

(٣) فى ز « وثنى رجله »

(٤) علوم الحديث ص ٣٤٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٢ ، ولم نقف على قول سعيد فى طبقات ابن سعد .

زائدة ، ابن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف [[1](و) مع مخرمة (ابن نوفل)] والد المسور (كل) من هؤلاء الأربعة وهم قرشيون (إلى وصف) حسان و (حكيم) فى كون كل منهم صحابيا، وعاش مائة وعشرين سنة نصفها فى الجاهلية، ونصفها فى الاسلام كما رواه الواقدى فى أولهم عن ابراهيم بن جعفر بن محمود عن أبيه، وبه جزم ابن حبان، ونحوه قول ابن عبد البر: أدركه الاسلام وهو ابن ستين أونحوها[2]، وكما قاله الواقدى وخليفة وابن حبان فى ثانيهم[3]، وكما قاله الزبير والدارقطنى وابن عبد البر فى ثالثهم وأنه بعد إسلامه لم يهاجر إلى المدينة[4]، وكما قاله فى الرابع الواقدى فقال يقال : إنه كان له حين مات مائة وعشرون[5] سنة ، وبه جزم أبو زكريا ابن منده فى جزء له سمعته فيمن عاش هذه المدة من الصحابة[6] (فاجمل) عددهم ستة، غيرأن مدة الزمنين ليست فى الأولين من هؤلاء الأربعة، وكذا الأخير على السواء ، لأن وفاتهم كانت فى سنة أربع وخمسين ، وإسلامهم كان فى فتح مكة . فسواء اعتبرنا زمن الإسلام به أو بالهجرة أو البعثة، لايلتئم التحديد بذلك . ولذا قيل فى ثانيهم أيضا: إنه بلغ مائة وأربعا وعشرين سنة ، وبه صدر ابن عبد البر كلامه .

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٢) طبقات ابن سعد ٥/٤٥٤ ، وطبقات خليفة ص ٢٧ ، والتأريخ الكبير ٣/١٢٧ ، والمعارف ص ١٣٥ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤٥٢ ، ٤٥٣ ، والمعجم الكبير للطبرانى ٣/٢٠٧ . والاستيعاب ١/٤٠٠ ، وتأريخ ابن عساكر ٥/٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٢ ، والثقات لابن حبان ٣/٩٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٥٤١

(٣) طبقات خليفة ص ٢١ . والثقات لابن حبان ٣/١٥٥ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٣ ، والمعارف ص ١٣٦ ، والمعجم الكبير ٦/٨٠ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤٩١ ، وتأريخ ابن عساكر ٧/٣٦٦ - ٣٦٧ ، وأسد الغابة ٢/٤٠١

(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطنى ٢/٦٧٥ ، والمؤتلف للأزدى ص ٥٢ ، والاكمال ٢/٥٣٤ ، وتصحيفات المحدثين ٢/١٠٤٤ ، والاستيعاب ١/٤٠٢ ، وأسد الغابة ٢/٥٩

(٥) فى ز « عشرين »

(٦) المعارف ص ١٣٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٢ ، ومستدرك الحاكم ٣/٤٨٩ ، والثقات لابن حبان ٣/٣٩٤ ، والاستيعاب ٣/١٣٨٠ ، وتأريخ ابن عساكر ١٦/٣٠٨ - ٣٠٩ ، ٣١٢ ، وأسد الغابة ٥/١٢٥ ، والاصابة ٣/٣٩١ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٥٤٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٨٦ ، والمعجم الكبير ٢٠/ ٥

وممن قال بوفاة الأربعة فى سنة أربع ابن حبان ، وبها فى الأول والثالث فقط الهيثم وابن قانع ، وفى الأولين فقط خليفة وأبو عبيد القاسم وابن عبد البر، وفى الأول فقط الزمن ويحيى بن بكير ، وفى الثانى فقط الواقدى ، وفى الثالث فقط ابن نمير والمدائنى ولم نجد عن أحد خلافه فيهم إلا الأول ، فقيل فيه أيضا : إنها فى سنة اثنتين وخمسين وكانت وفاتهم بالمدينة إلا الثالث فبمكة ، بل قيل فى الثانى أيضا : إنه توفى بها ، وكذا قيل فى نوفل بن معاوية الديلى[1]: إنه عاش فى الجاهلية ستين وفى الإسلام ستين ، وممن جزم بذلك الواقدى ثم ابن عبد البر ، وكانت وفاته بالمدينة فى خلافة معاوية[2].

(وفى الصحاب) بالفتح والكسر ، جمع صاحب كما تقدم فى كتابة الحديث (ستة) أيضا[3] (قد عمروا) هذا السن ، ولكن لم يعلم كون نصفه فى الجاهلية ونصفه فى الإسلام لتقدم وفاتهم على المذكورين أو تأخرها أو لعدم معرفة تأريخها، ذكره إلا الثالث أبو زكريا بن مندة فى الجزء المشار إليه ، وهم سعد بن جنادة العوفى الأنصارى والد عطية ، ذكره أبو عبد الله بن مندة فى الصحابة ، ولكن لم يذكر عمره[4]، وعاصم ابن عدى بن الجد العجلانى صاحب عويمر العجلانى فى قصة اللعان ، حكى ابن عبد البر عن عبد العزيز بن عمران عن أبيه عن جده عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أنه عاش مائة وعشرين سنة ، وكذا ذكر أبو زكريا، وأما ابن عبد البر فقال : إنه توفى سنة خمس وأربعين وقد بلغ قريبا من عشرين ومائة سنة ، وقال الواقدى وابن حبان : إنه بلغ مائة وخمس عشرة سنة[5] ، وعدى بن حاتم الطائى توفى سنة ثمان

(١) فى ز « الديلى » بدل « الديلى » وزاد فيها كلمة « الصحابى »

(٢) المعارف ص ١٣٧ ، والاستيعاب ١٥١٣/٤ ، والاصابة ٥٧٨/٣ ، والثقات لابن حبان ٤١٧/٣ ، هذه المصادر والمراجع الأخرى تنص على أنه توفى فى خلافة يزيد بن معاوية .

(٣) فى هـ « أيضا » قبل « ستة »

(٤) فتح المغيث للعراقى ١٤٥/٤ ، وأسد الغابة ٣٤١/٢ ، والاصابة ٢٢/٢

(٥) الاستيعاب ٧٨١/٢ ، والمعارف ص ١٤٢ ، والثقات لابن حبان ٣٨٧/٣ ، وأسد الغابة ١١٥/٣ ، والاصابة ٢٤٦/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١٤٤/٤- ١٤٥ ، والمعجم الكبير للطبرانى ١٧١/١٧ ، ومستدرك الحاكم ٤٢٠/٣

وستين عن مائة وعشرين سنة ، قاله ابن سعد وخليفة ، وقيل: سنة ست ، وقيل : سبع وستين[١]، واللجلاج العامرى ذكر ابن سميع وابن حبان أنه عاش مائة وعشرين سنة ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن بعض بنى اللجلاج[٢]، والمنتجع جد ناجية ، ذكره العسكرى فى الصحابة ، وقال : كان لـه مائة وعشرون سنة ولايصح حديثه[٣]، ونافع أبوسليمان العبدى روى اسحاق بن راهويه عن ولده سليمان قال : مات أبى وله عشرون ومائة سنة ، وكذا ذكر ابن قانع[٤] (لذاك فى المعمرين ذكروا) بل نظمهم البرهان الحلبى فى بيت[٥] فقال :

منتجع ونافع مع عاصم وسعد لجلاج مع ابن حاتم

قال : وإن شئت قلت . وهو أحسن : وسعد اللجلاج وابن حاتم .

وفى المعمرين جماعة من الصحابة ممن زاد سنهم على القدر المذكور ، منهم سلمان الفارسى ، فروى أبو الشيخ فى طبقات الأصبهانيين من طريق العباس بن يزيد ، قال أهل العلم يقولون : إنه عاش ثلاث مائة وخمسين سنة ، فأما مائتين وخمسين فلا يشكون فيها ، وقال الذهبى : وجدت الأقوال فى سنه[٦] كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين ، والاختلاف إنما هو فى الزائد ، قال : ثم رجعت عن ذلك وظهر لى أنه ما زاد على الثمانين ، كذا قال[٧] وقردة أو فروة بن نفاثة السلولى ، قال أبو حاتم

(١) طبقات ابن سعد ٦/٢٢ ، وطبقات خليفة ص ٦٩ ، والمعارف ص ١٣٦ ، والاستيعاب ٣/١٠٥٩ ، وتأريخ بغداد ١ / ١٩٠ ، وتأريخ ابن عساكر ١١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٤٤ ، والثقات لابن حبان ٣/٣١٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٦٥

(٢) مشاهير علماء الأمصار ص ٥٤ ، والثقات لابن حبان ٣/٣٦٠ ، وتأريخ ابن عساكر ١٤/٦٢٥ - ٦٢٦ ، والاستيعاب ٣/١٣٤٠ ، وأسد الغابة ٤/٥٢٠ ، والاصابة ٣/٣٢٨ - ٣٢٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٥

(٣) فتح المغيث للعراقى ٤/١٤٥ ، وأسد الغابة ٥/٢٦٣ ، والاصابة ٣/٤٥٨

(٤) فتح المغيث للعراقى ٤/١٤٥ ، وأسد الغابة ٥/٣٠٣ ، والاصابة ٣/٥٤٤

(٥) زاد فى ز و هـ « واحد »

(٦) فى ز و هـ « سنة »

(٧) أخبار أصبهان ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، وتأريخ الاسلام (عهد الخلفاء) ص ٥٢١ ، وسير أعلام النبلاء ٥٥٤ - ٥٥٦ ، وتأريخ بغداد ١/١٦٤ ، والاصابة ٢/٦٢ - ٦٣ ، والكاشف ١/٣٠٤

السجستانى فى المعمرين : قالوا : إنه عاش مائة وأربعين سنـــة ، وأدرك الإسلام فأسلم [(١)وكذا رويناه فى الزهد للبيهقى من جهة هشام بن محمـــد قال : عاش فروة بن نفاثة أربعين ومائة سنة ، وأدرك الإسلام فأسلم] وأنشد أبياتا(٢)، والنـابغة الجعـــدى الشاعر الشهير، قال عمر بن شبة عن أشياخه : إنه عمر مائة وثمانين سنة ، وعن ابن قتيبة أنه مات وله مائتـان وعشرون سنة ، وعن الأصمعى أنه عاش مائتين وثلاثين(٣)، وفى المخضرمين الربيع بن ضبع(٤) بن وهب الفزارى جاهلى أدرك الإسـلام ، ويقـــال : إنه عاش ثلاث مائة سنة منهـــا ستون فى الإسلام ، بل يقال : إنه لم يسلم ، والمعتمد خلافه، وأنه قال: عشت مائتى سنة فى فترة عيسى وستين فى الجاهلية وستين فى الإسلام وهو القائل :

إذا جاء الشتـاء فـادفئونى فإن الشيخ يهدمه الشتـــاء

وأمـــا حين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء(٥)

وفى استيفاء ذلك طول(٦).

ولما تم ذكر المعمرين أردف بأصحاب المذاهب (وقبض) أى مات أبو عبد الله سفيان بن سعيد (الثورى) نسبة لثور بن عبد مناة بن أد بن طابخـــة على الصحيح ، وقيل : لثور همدان ، الكوفى أحد الأئمة من الحفاظ والفقهاء المتبوعين إلى بعـــد الخمس مائة حسبما ذكره فيهم الغزالى فى الإحياء (عام إحدى من بعـــد ستين وقرن عدا) أى سنة إحدى وستين ومائة بالإجماع كما قاله ابن سعد ، وممن أرخه كذلك

---

(١) سقط ما بين المكوفتين من ز

(٢) الاستيعاب ١٣٠٦/٣ ، والاصابة ٢٣٠/٣ - ٢٣١

(٣) الاستيعاب ٤ / ١٥١٥ وأسد الغابة ٥ / ٢٩١ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٦ ، والاصابة ٥٣٨/٣ - ٥٣٩

(٤) فى ز « ضبيع »

(٥) الاصابة ٥٢٦/١

(٦) زاد فى ز « سيما وقـد أسلفت فى آداب المحدث إشارة لمن أفرد المعمرين أو منهم لمطلق أعمار الأعيان »

أبوداود الطيالسى وابن معين وابن حبان وزاد : فى شعبـــان فى دار عبـد الرحمن ابن مهدى يعنى بالبصرة، ويحيى بن سعيد وزاد فى أولها، واختلف فى مولده فقال العجلى وابن سعد وغيرهما : سنة سبع وتسعين ، وقال ابن حبان : سنة خمس وتسعين[١].

(وبعد) أى بعد الثورى وذلك (فى) سنة (تسع) بتقديم المثناة الفوقانية[٢] (تلى سبعينا) بتقـــديم السين المهملة من بعـــد مائة كانت (وفاة) إمام دار الهجرة وأحد المقلدين أبي عبد الله (مالك) هو ابن أنس فيما قالـه الواقدى وأحمد وعبيد الله ابن عمر القواريرى والقعنبي وأبوبكر بن أبي الأسود وعلى بن المدينى وعبد الله بن نافع الصائغ وأصبغ بن الفرج وأبومصعب والمدائنى وأبونعيم ومصعب بن عبد الله ، وزاد فى صفر ، واسماعيل بن أبي أويس وقال : فى صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول وأبوطاهر بن السرح[٣] وقال : فى يوم الأحد لثلاث عشرة خلت منـه ويحيى بن بكير ، وقال : لعشر مضين منه ، وهى فى هذه السنة باتفـــاق وبه جزم الذهبي فى العبر ، وشذ هقل[٤] بن زياد فيما رواه ابن فهر من جهته فقـال : سنة ثمان وهو ابن خمس وثمـانين أو سبع أو تسع أو تسعين بالمدينة فى خلافة هارون ودفن بالبقيع وقبره هنـاك عليـه قبة ، واختلف فى مولده فقيل : سنة تسع وثمـانين قالـه الواقدى وهو غريب ، وقيل : تسعين وبه جزم أبومسهر وقيـــل : إحدى ، وقيل : اثنتين قالـه أبوداود السجستانى ، وقيـــل : ثلاث وهو أشهر الأقوال ، ونسب لأبي داود أيضا وبه جزم يحيى بن بكير وأنه سمعه كذلك من مالك نفسه ، وادعى ابن حزم الإجماع عليـه وهو مردود ، وقيل: سنـة أربع قاله محمد بن عبـد الحكم واسماعيل بن أبي أويس وزاد فى خلافـــة

(١) طبقات ابن سعد ٦/٢٧١ ، وطبقات خليفة ص ١٦٨ ، والتاريخ الكبير ٤ / ٩٢ - ٩٣ ، والتاريخ الصغير ص ١٨٢ ، والمعارف ص ٢١٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٩ ، والثقات لابن حبـــان ٦/٤٠٢ ، وتاريخ بغداد ٩/١٧١ - ١٧٢ ، وتاريخ ابن معين ٢/٢١٣ ، ومعرفة الثقـــات للعجلى ١/٤١١ ، ٤١٥ ، احياء العلوم ١/٣٨ (طبع الحلبى)

(٢) فى ز « الفوقية »

(٣) فى هـ « السرج »

(٤) فى ز « عقل »

الوليـد ، وزاد غيره فى ربيع الأول ، بهذه السنة جزم الذهبي ، ويروى عن ابن عبد الحكم أيضا أنه فى سنة ثلاث أو أربع ، وقيل : سنة خمس قاله الشيخ أبو اسحاق ويروى عن ابن المدينى ، وقيل : سنة ست فيما قاله أبومسهر أيضا ، وقيل : سنة سبع ومكث حملا فى بطن أمه ثلاث سنين فى الأكثر ، وقيل : أكثر منها وقيل : سنتين ، وكان موضع مولده بذى المروة فيما قاله يحيى بن بكير[1].

(وفى الخمسينا ومائـة) من السنين الامام المقـلد أحد من عد فى التـابعين (أبوحنيفة) النعمان بن ثابت الكوفى (قضى) أى مات و هذا هو المحفوظ كما قاله روح ابن عبادة والهيثم وقعنب بن المحرر وأبونعيم الفضل بن دكين وسعيد بن كثير بن عفير و زاد فى رجب، وكذا قال ابن حبان ، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة عن ابن معين سنة إحدى ، وقال مكى بن ابراهيم البلخى : سنة ثلاث ، وذلك ببغداد وقبره هناك ظاهر يزار ، ومولده فيما قاله حفيده اسماعيل بن حماد : سنة ثمانين[2].

(و) إمامنا الأعظم أبوعبد الله محمد بن ادريس (الشافعى بعد قرنين) كاملين (مضى) أى مات (لأربع) من السنين بعدهما، قاله الفلاس ويوسف القراطيسى ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكم ، وزاد فى آخر يوم من شهر رجب ، وقال ابن يونس : فى ليلة الخميس آخر ليلة منه ، وقال الربيع بن سليمان : فى ليلة الجمعة بعـد العصر آخر يوم منـه ، وأشرفنا من جنازته فرأينا هلال شعبان ، وفى رواية عنه ليلة الجمعة بعد عشاء الآخرة وكان قد صلى المغرب ، و أما ابن حبـان فقال : فى شهر ربيع الأول ، ودفن عند مغربان الشمس بالفسطاط ورجعوا فرأوا هلال شهر ربيع الآخر، والأول أشهر،

---

(١) طبقـات خليفة ص ٢٧٥ ، والمعـارف ص ٢١٨ ، ٢٥٧ ، وطبقـات ابن سعـد (القسم المتمم) ص ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤٠ ، والثقات لابن حبـان ٤٠٩/٧ ، والانتقـاء ص ١٠-١٢ ، ٤٤ - ٤٥ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦٨ وترتيب المدارك ١١٠/١-١١٢ ، ٢٣٧ ، و وفيات الأعيان ١٢٧/٤ - ١٣٨ ، والعبر ٢٧٢/١

(٢) طبقات ابن سعد ٣٦٨/٦ - ٣٦٩ ، وطبقات خليفة ص ١٦٧ ، والتأريخ الكبير ٨١/٨ ، والصغير ص ١٧٠ ، وكتاب المجروحين ٦٢/٣ - ٦٣ ، وتأريخ بغـداد ٢٢٦/١٣ ، ٢٣٠ ، ٤٢١ - ٤٢٢ ، وأخبار أبى حنيفة وأصحابه للصيمرى ص ٣ - ٨٧ - ٨٩ ، والمعـارف ص ٢١٦ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٨٦ ، الانتقاء ص ١٢٢ - ١٢٣

وقال ابن عدى : إنه قرأه على لوح عنـــد قبره وقبره ظاهر يزار ، و راموا تحويله فيما قيل بعد إلى بغداد وشرعوا فى الحفر حين عجز المصريين عن الدفع ، فلـــا وصلوا لقرب اللحد الشريف فاح منه ريح طيب مـا شموا مثله بحيث سكروا من طيب رائحته ، وما تمكنوا معه من التوصل فكفوا وصار ذلك معدودا فى مناقبه ، ومولده سنة خمسين مائة ، فعاش أربعا وخمسين ، قاله ابن عبـــد الحكيم والفلاس وابن حبان : وهو أشهر وأصح ، وقيل كما لابن زبر : اثنتين وخمسين[١]

(ثم قضى) أى مات (مأمونا) من محنة السلطان وفتنة الشيطان الامام المقلد أبو عبد الله (أحمد) بن محمد بن حنبل (فى) سنة (إحدى وأربعينا) بعد المائتين[٢] على الصحيح المشهور ، واختلفوا فى كل من الشهر واليوم ، فقـــال ابنه عبـد الله : يوم الجمعة ضحوة ودفناه بعـد العصر لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر ، وهكذا قال الفضل بن زياد ، وقال نصر بن القاسم الفرائضى: يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين منه ، وقال ابن عمه حنبل بن اسحاق بن حنبل ، مات يوم الجمعـة فى شهر ربيع الأول ، وقال عبـاس الدورى ومطين لاثنتى عشرة خلت منه ، زاد عباس : يوم الجمعة ببغداد وقبره ظاهر يزار ، ومولـده فيما قاله ابناه عبـــد الله وصالح عنـه فى شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة وكشف قبره حين دفن الشريف أبوجعفر بن أبى موسى إلى جانبه فوجد كفنه صحيحا لم يبل وجثته لم تتغير ، وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة[٣].

---

(١) التأريخ الكبير ١/٤٢ ، والصغير ص ٢١٨ ، ومناقب الشافعى لابن أبى حاتم ص ٢٥ - ٢٦ ، والانتقـــاء ص١٠١ - ١٠٣ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٧١ ، والثقات لابن حبان ٩/٣١ ، وتاريخ بغداد ٢/٧٠ ، وترتيب المدارك ٢/٣٩٦ ، والانساب ٨/٢١ ، وتأريخ ابن عساكر ١٤/٤١ - ٤٢ ، وصفة الصفوة ٢/١٤٧ ، ووفيات الأعيان ٤/١٦٥ ، وتهذيب الأسماء ١/١/٤٤ ، ومقدمة الكامل لابن عدى ١/١٢٦ ، توالى التأسيس ص ٥٠ - ٥٣ ، ١٧٩ - ١٨٠ (دار الكتب) ، الحلية ٩/٦٧ - ٦٩ ، ومناقب الشافعى للرازى ص ٣٣٤ - ٣٣٥

(٢) زاد فى ز « فى ربيع الآخر »

(٣) طبقات ابن سعـــد ٧/٣٥٥ ، والتأريخ الكبير ٢/٥ ، والتأريخ الصغير ص ٢٣٥ ، والثقـــات لابن حبان ٨/١٨ ، والمعرفة والتأريخ ١/٣١٢ ، والحلية ٩/١٦٢-١٦٣ ، وتأريخ بغداد ٤/٤١٥ - ٤١٦ ، ٤٢١ - ٤٢٢ والتأريخ لابن معين ٢/١٩ ، وطبقات الحنابلة ١/١٦ ، ومناقب الامام أحمد لابن الجوزى ص ١٣ - ١٤ ، ٤٠٢ - ٤١٤ ، ٤٨٣ - ٤٨٤ ، وتأريخ ابن عساكر ٢/١٢٣ - ١٢٤ ، ١٥٧ - ١٥٩

قلت : وقـد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعى نحوا من مائتى سنة ، وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة ، وقيـل : خمسين ، أو إحدى أو ست ببيروت من ساحل الشام ومولده سنة ثمان وثمانين[١]، وكذلك اسحاق بن راهويه قـد كان إماما متبعـا له طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه يقال لهم الاسحاقية وكانت وفاته فيما أرخه[٢] البخارى ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة ، وفى ذلك يقول الشاعر :

يا هدة مـا هددنا ليلـة الأحد فى نصف شعبان لا تنسى مدى الأبد

وقيل : فى سنة سبع[٣]، وكذلك الليث بن سعد[٤] وسفيان بن عيينة[٥] وداود ابن على إمام أهل الظاهر[٦] [ومحمـد بن جرير الطبرى[٧]] وغيرهم ممن قلد وقتا ، ولكن لا نطيل لوفياتهم[٨].

---

(١) المعارف ص ٢١٧ ، وطبقات خليفة ص ٣١٥ ، وطبقات ابن سعد ٤٨٨/٧ ، والتأريخ الكبير ٣٢٦/٥ ، والتأريخ الصغير ص ١٧٦ ، ومشاهير علمـاء الأمصار ص ١٨٠ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٧٦ ، وتأريخ ابن عساكر ١٠/ ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ ، ١٠٢ - ١٠٥ ، والبداية والنهاية ١٠ / ١١٥ ، فقه الأوزاعى ص ٦٥

(٢) فى ز « أخرجه »

(٣) التأريخ الكبير ٣٧٩/١ - ٣٨٠ ، والتأريخ الصغير ص ٢٣٣ ، والثقات لابن حبان ١١٦/٨ ، وتأريخ بغداد ٣٤٦/٦ - ٣٥٤ - ٣٥٥ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٩٤ ، وطبقـات الحنابلة ١٠٩/١ ، والأنساب ٥٧/٦ ، و وفيات الأعيان ٢٠٠/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٧٧/١١ ، وطبقات الشافعيـة للسبكى ٨٨/٢ ، والتهذيب ٢١٨/١

(٤) كان مولده سنة أربع وتسعين ، و وفاته سنة خمس وسبعين ومائة ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٩١ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٧٨

(٥) ولد سنة سبع ومائة ، وتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٩

(٦) ولد سنة مائتين أو اثنتين ومائتين ، ومات سنة سبعين ومائتين ، تأريخ بغـداد ٣٧٥/٨ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٩٢

(٧) كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين ، و وفاته سنة عشر وثلاث مائة ، تأريخ بغـداد ١٦٦/٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٩٣ ، و وفيات الأعيان ١٩٢/٤ ، سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٨) فى ز « وفاتهم »

ولما تم أصحاب المذاهب المتبوعة أردف بأصحاب الكتب الخمسة مع ما أضيف إليها (ثم) الإمام صاحب الصحيح أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (البخارى) بالإسكان للوزن ، نسبة لبخارى ، بلد معروف بما وراء النهر ، عمل غنجار له تأريخا . (ليلة) عيد (الفطر) وهى ليلة السبت وقت صلاة العشاء (لدى) بالمهملة أى عند سنة (ست وخمسين) ومائتين (بخرتنك) بفتح المعجمة كما للسمعانى وهو المعروف ، أو كسرها كما لابن دقيق العيد ، ثم سكون الراء المهملة بعدها مثناة فوقانية مفتوحة ثم نون ساكنة وكاف[1]، قرية من قرى سمرقند عند أقرباء له فيها كان الذى نزل عنده منهم غالب بن جبريل ، وقيل : بمصر كما ذكره ابن يونس فى تأريخ الغرباء[2] له وهو شاذ ، وبالأول جزم السمعانى وغيره (ردى) بفتح الدال المهملة أى ذهب بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، كذا أرخه مهيب بن سليم والحسن بن الحسين البزار . وفى السنة أبو الحسين بن قانع وابن المنادى وأبو سليمان ابن زبر وآخرون ، قال[3] الحسن : وكان مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما ، لأن[4] مولده كان فى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال أيضا سنة أربع وتسعين ومائة[5]، وقد نظم البرهان الحلبى وفاته فقال :

ثم البخارى يوم عيد الفطر سنة خمسين وست فادرى[6]

(والإمام) التالى له أبو الحسين (مسلم) هو ابن الحجاج القشيرى النيسابورى

---

(١) فى ز « وكان »

(٢) سقطت كلمة « الغرباء » من ز

(٣) فى ز « وقال »

(٤) فى ه « كأن »

(٥) تأريخ بغداد ٢/٦ ، ٣٤ ، وطبقات الحنابلة ١/٢٧٨ ، والأنساب ٥/٧٩ ، وتهذيب الأسماء ١/١/٦٨ ، ووفيات الأعيان ٤/١٩٠ ، وتهذيب الكمال ٣/١١٦٩ - ١١٧٢ ، ومقدمة الفتح ص ٤٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٦ - ٤٦٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٧ ، ومقدمة الكامل ص ٢١١ ، وتعليق التعليق ٥/٣٨٥ ، ٤٤٠ - ٤٤١

(٦) فى ز « فادر » وزاد فيها « وكأنه للفرار من ردى مع تجويزه فى اليوم

صاحب الصحيح أيضا (سنة إحـــدى[١] فى) عشية[٢] الأحد لأربع بقين من شهر (رجب من بعد قرنين) أى مائتين (وستين) سنة (ذهب) بالوفاة، ودفن يوم الاثنين لخمس[٣] بقين منه بنيسابور، وقبره مشهور يزار، أرخه كذلك أبو عبـــد الله محمد بن يعقوب ابن الأخرم فيما حكاه الحاكم عنه، وكان فيما قيل عقد له مجلس للذاكرة، فذكر له حديث فلم يعرفه فانصرف إلى منزله، وقدمت له سلة فيهـا تمر فكان[٤] يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث، ويقال: إن ذلك كان سبب موته، ولذا قال ابن الصلاح: وكانت وفاته بسبب غريب نشأ من غمرة فكرة علمية، وسنه قيل: خمس وخمسون، وبه جزم ابن الصلاح وتوقف فيه الذهبي وقال: إنه قارب الستين، وهو أشبه من الجزم ببلوغـــه ستين، فإن المعروف أن مولده سنة أربع ومائتين[٥].

(ثم) فى يوم الجمعة سادس عشر شوال (لخمس) من السنين (بعد سبعين) سنة تلى مائتى سنة، مات بالبصرة الإمام (أبوداود) سليمان بن الأشعث السجستانى صاحب السنن، ومولده فيما سمعه منه أبو عبيد الآجرى فى سنة ثنتين[٦] ومائتين[٧].

(ثم) الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى (الترمذى) بتثليث المثناة الفوقانيـــة وكسر الميم أو ضمها وإعجام الذال (يعقب) الذى قبله فى الوفاة بنحو أربع سنين، فإنه

---

(١) فى هـ « احدى » وهو خطأ

(٢) زاد فى ز و هـ « يوم »

(٣) فى هـ « بخمسين »

(٤) فى ز « وكان »

(٥) تأريخ بغداد ١٠٣/١١ - ١٠٤، وتأريخ ابن عساكر ٤٧٢/١٦، وطبقات الحنابلة ٣٣٩/١، والأنساب ٤٢٧/١٠، وتهـذيب الأسماء ٩٢/٢/١، ووفيات الأعيان ١٩٥/٥، وتهـذيب الكمال ١٣٢٤/٣، وعلوم الحديث ص ٣٤٧، وسير أعلام النبلاء ٥٨٠/١٢، والعبر ٢٣/٢، والتقييد والايضاح ص ٣٨٧، وفتح المغيث للعراقى ١٤٧/٤ - ١٤٨

(٦) فى هـ « ستين » وهو تصحيف

(٧) تأريخ بغداد ٥٦/٩، ٥٨ - ٥٩، والأنساب ٨٥/٧، وطبقات الحنابلة ١٦٢/١، وتهذيب الكمال ١٣٢٢/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٤/١٣، ٢٢١، وعلوم الحديث ص ٣٤٧، وفتح المغيث للعراقى ١٤٨/٤

مات فى ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلـــة[١] مضت من شهر رجب (سنة تسع) بتقديم المثناة الفوقانية على السين (بعدها) أى بعد السبعين ومائتين كما قاله أبو العباس جعفر ابن محمـــد المستغفرى وغنجار وابن ماكولا، والرشاطى وغيرهم، وقول الخليلى فى الإرشاد: إنه مات بعد الثمانين ظن منه بأن النقـــل بخلافه، وذلك بقرية بوغ بضم الموحدة وغين معجمة، إحدى قرى ترمذ على ستة فراسخ منها[٢].

(و) الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ذو نسا) بفتح النون والسين المهملة من كور نيسابور، وقيل: من أرض فارس، فهو ينسب لذلك نسائى بهمزة بعد الألف، وقـــد ينسب من يكون منهـا نسويا، وقال الرشاطى: إنه القياس، صاحب كتـاب السنن (رابع قرن لثلاث) من السنين (رفسا) بالسين المهملة أى ضرب سنة ثلاث وثلاث مائة، وذلك فى صفر كما قاله الطحاوى وابن يونس، وزاد يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت منه، وكذا قال أبو عامر العبدرى الحافظ، وقال أبو على الغسانى: ليلة الاثنين، وقال الدارقطنى: فى شعبان كما حكاه ابن منـــدة عن مشايخه أعنى الرفس بالأرجل فى حضنيه أى جانبيـــه من أهل دمشق حين أجابهم لما سألوه عن معـــاوية وما روى فى فضائله، كأنهم ليرجحوه بها على على رضى الله عنهما بقوله: ألا يرضى[٣] معاوية رأسا برأس حتى يفضل، ومازالوا كذلك حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فمات بهـــا مقتولا شهيدا، وقال الدارقطنى: إن ذلك كان بالرملـة، وكذا قال العبدرى: إنه مات بالرملة بمدينة فلسطين ودفن ببيت المقدس، وسنه[٤] ثمانية وثمانون سنة فيما قاله الذهبى ومن تبعه، وكأنه بناه على قوله عن نفسه يشبه أن يكون مولدى فى

---

(١) سقطت كلمة «ليلة» من ز

(٢) زاد فى ز «ومولده سنة بضع ومائتين قـــاله الذهبى» راجع لشأن الترمذى، الأنساب ٣/٤٣، ٢/٣٦١، ووفيـــات الأعيان ٤/١٧٨، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٣٥، وتهـــذيب الكمال ٣/١٢٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٧١، ٢٧٧، وعلوم الحديث ص ٣٤٨، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٨

(٣) فى ز «ألا نرضى» وفى هـ «لا يرضى»

(٤) فى ز «وسنة»

سنة خمس عشرة ومائتين[١].

وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزوينى صاحب السنن التى كمل بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين التى اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ثم المزى مع رجالها ، وهو كما قال ابن كثير : كتاب مفيد قوى التبويب فى الفقه لكن قال الصلاح[٢] العلائى : إنه لو جعل مسند الدارمى بدله كان أولى ، وكانت وفاة ابن ماجة فيما قاله جعفر بن إدريس ثم الخليلى فى الارشاد : فى سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، زاد أولهما فى يوم الثلاثاء بقين من شهر رمضان ، قال : وسمعته يقول : ولدت سنة تسع ومائتين ، وقيل : إنه مات سنة خمس وسبعين[٣]، وقد نظمه البرهان الحلبى فقال :

قلت : ومات الحافظ ابن ماجة من قبل حبر ترمذ بسنة

قال : وتجوزت فى إطلاق العام على بعضه ، لأنه خمسة أشهر[٤] وشىء - انتهى ، [[٥]وكان يمكنه أن يقول من قبل ترمذى[٦] بنصف سنة] .

ولما تم أصحاب الكتب أصول الإسلام أردف بأئمة انتفع بتصانيفهم مع ما أضيف إليهم من نمطهم (ثم لـ) ممضى (خمس وثمانين) عاما من القرن الرابع (تفى) بدون نقص ، وذلك فى يوم الأربعاء لثمان خلون من ذى القعدة ، مات (الدارقطنى) بفتح الراء وإسكان آخره ، نسبة لدار القطن، وكانت محلة كبيرة ببغداد ، البغدادى الشافعى ، وهو الحافظ الفقيه أبو الحسن على بن عمر صاحب السنن والعلل

(١) الأنساب ٨٨/١٣ ، والمنتظم ١٣٢/٦ ، و وفيات الأعيان ٧٧/١ - ٧٨ ، وتهذيب الكمال ٢٥/١ ، وتذكرة الحفاظ ٧٠١/٢ ، والعبر ١٢٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤ ، ١٣٢ - ١٣٣ ، والعقد الثمين ٤٥/٣ - ٤٦ ، والتهذيب ٣٨/١ - ٣٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ١٤٨/٤ ، وجامع الأصول ١٩٥/١

(٢) زاد فى هـ « و »

(٣) تأريخ ابن عساكر ١٢٥/١٦ - ١٢٦ ، والمنتظم ٩٠/٥ ، و وفيات الأعيان ٢٧٩/٤ ، وتهذيب الكمال ٥٣٢/٣ ، وفتح المغيث للعراقى ١٤٨/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣ ، ٢٧٩

(٤) فى ق « أعوام »

(٥) سقط ما بين المكوفتين من ق

(٦) فى هـ « ترمذ »

وغيرهما، أرخه عبد العزيز الأزجي ودفن قريبا من قبر معروف الكرخي ، ومولده كما قاله عبد الملك بن بشران : فى سنة ست وثلاث مائة ، زاد غيره : فى ذى القعدة أيضا، فعاش تسعا[١] وسبعين سنة[٢].

(ثمت) أى ثم لغة فيها الحافظ (الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع صاحب المستدرك والتاريخ وعلوم الحديث وغيرها (فى خامس قرن عام خمسة) تمضى منه أى سنة خمس وأربع مائة (فى) أى مات بنيسابور فيما قاله الأزهرى وعبد الغافر فى السياق، ومحمد بن يحيى المزكى، وزاد فى صفر، ومولده أيضا[٣] بنيسابور فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة[٤].

(وبعده) أى بعد الحاكم (بأربع) من السنين مات الحافظ أبو محمد (عبد الغنى) بن سعيد بن على الأزدى المصرى صاحب المؤتلف وغيره ، وذلك لسبع خلون من صفر سنة تسع وأربع مائة فيما قاله أبو الحسن أحمد بن محمد العتيق بمصر عن سبع وسبعين سنة[٥].

(فـ) بعده (فى الثلاثين) من السنين بعد الأربع مائة أيضا ، وذلك فى بكرة يوم الاثنين العشرين من المحرم مات الحافظ (أبو نعيم) أحمد بن عبد الله الأصبهانى مؤلف معرفة الصحابة وتأريخ أصبهان وعلوم الحديث وغيرها فيما أرخه يحيى بن

---

(١) فى ز « سبعا »

(٢) تأريخ بغداد ٣٩/١٢ - ٤٠ ، والأنساب ٥/٢٧٥ ، و وفيات الأعيان ٢٩٨/٣ ، والمنتظم ٧/ ١٨٣ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٨ ، والارشاد للنووى ٦٥٢/٢ ، وفتح المغيث للعراق ١٤٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ ، ٤٥٧

(٣) سقطت كلمة « أيضا » من الأصل

(٤) تأريخ بغداد ٤٧٣/٥ - ٤٧٤ ، والأنساب ٤٠٢/٢ ، والمنتظم ٢٧٥/٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/١٧ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٧ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٨ ، والارشاد للنووى ٦٥٢/٢ ، وفتح المغيث للعراق ٤ / ١٤٩

(٥) الأنساب ١٨١/١ ، وتأريخ ابن عساكر ٤١٠/١٠ - ٤١١ ، والمنتظم ٢٩٢/٧ ، و وفيات الأعيان ٢٢٤/٣، وعلوم الحديث ص ٣٤٨ ، والارشاد للنووى ٦٥٢/٢ ، وفتح المغيث للعراق ١٤٩/٤

عبد الوهاب بن منده بها ، وسئل عن مولده فقال : فى شهر رجب سنة ست وثلاثين وثلاث مائة [١].

(ولـ) مضى (ثمان) من السنين مات من طبقة أخرى تلى هذه فى الزمن الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين الشافعى (بيهقى القوم) أى الحفاظ وأئمة الشافعية لاحتياجهم لتصانيفه الشهيرة وانتفاعهم بها ، ونسب لبيهق بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتانية بعدها هاء مفتوحة ثم قاف ، وهى قرية[٢] مجتمعة بنواحى نيسابور على عشرين فرسخا منها ، وكانت قصبتها خسروجرد (من بعد) مضى (خمسين) وأربع مائة ، وذلك فى عاشر جمادى الأولى من سنة ثمان وخمسين بنيسابور ، وحمل تابوته إلى بيهق قاله السمعانى ، قال : وكان مولده سنة أربع وثمانين وثلاث مائة[٣].

(وبعد) مضى (خمسة) من وفاة الذى قبله مات (خطيبهم) أى الحفاظ والمسلمين ، الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى الشافعى (و) كذا (النمرى) بفتح النون والميم[٤] نسبة إلى النمر بكسر الميم وهى من شواذ النسب التى تحفظ ، ولا يقاس عليها كالنسبة إلى أمية بضم الهمزة أموى بفتحها ، وأبى سلمة بكسر اللام سلمى بفتحها كما تقدم ، الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبى المالكى مؤلف الاستيعاب وجملة ، كلاهما (فى سنة) واحدة ، وهى كما علمته سنة ثلاث وستين وأربع مائة ، فالخطيب فى ذى الحجة منها ببغداد أرخه ابن شافع ، وزاد غيره فى سابعه ، وأن مولده فى جمادى الآخرة سنة

(١) تبيين كذب المفترى ص ٢٤٦ ، والمنتظم ٨/١٠٠ ، ووفيات الأعيان ١/٩١ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٢ ، ٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٨ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٩

(٢) فى ز و هـ « قرى »

(٣) الأنساب ٢/٤١٢ - ٤١٣ ، تبيين كذب المفترى ص ٢٦٥-٢٦٧ ، والمنتظم ٨/٢٤٢ ، ووفيات الأعيان ١/٧٥ ، وعلوم الحديث ص ٣٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٦٤ ، ١٦٩ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٩

(٤) فى ز « النون » بدل « الميم » وفى هامش الأصل و ز « وإسكان آخره »

إحدى وتسعين وثلاث مائة ، وقيل : سنة اثنتين ، وهو المحكى عن الخطيب نفسه[١]، والآخر فى سلخ شهر ربيع الآخر منهـا بشاطبة من الأندلس عن خمسة وتسعين سنة وخمسة أيام ، فإن مولده فيما[٢] حكاه عنه طاهر بن مفوز يوم الجمعة والامام يخطب لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة[٣]

قال ابن كثير : وقـد كان ينبغى لابن الصلاح أن يذكر مع هؤلاء جماعة من الحفاظ اشتهرت أيضا تصانيفهم بين الناس ، ولاسيما عنـد أهل الحديث ، كأبى بكر البزار وأبى يعلى الموصلى وإمام الأئمـة محمد بن اسحاق بن خزيمـة صاحب الصحيح ، وتلميـذه أبى حاتم محمـد بن حبان البستى صاحب الصحيح أيضا ، والطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها ، وأبى أحمد بن عدى صاحب الكامل[٤].

قلت : والظاهر أن ابن الصلاح لم يقصد[٥] المكثرين خاصة وإنمـا أراد مع انضمام تصانيف فى بعض أنواع علوم الحديث ، اشتهرت وعم الانتفاع بهـا ، وبنحو ذلك يعتذر عن عدم ذكره لابن ماجة ، وهو كونه سادجا عما حرص عليه أصحاب الكتب الخمسة من المقاصد التى بتدبرها يتمرن المحدث خصوصا ، وفيه أحاديث ضعيفة جدا بل منكرة ، بل قال الحافظ المزى فيما نقل عنه : إن الغالب فيما انفرد به الضعف ولذا لم يضعفه غير واحد كرزين السرقسطى وابن الأثير وغيرهما إلى الخمسة .

(١) الأنساب ٥/ ١٦٦ ، وتبيين كـذب المفترى ص ٢٦٨ - ٢٧١ ، وتأريخ دمشق ٢ /١٤ ، ١٨ ، وفهرسة ابن خير ص ١٨١ - ١٨٢ ، والمنتظم ٨/٢٦٥ ، ٢٦٩ ، و وفيـات الأعيـان ١/٩٢ - ٩٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٠ ، ٢٨٦

(٢) فى ز « كما »

(٣) جذوة المقتبس ص ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، وترتيب المـدارك ٤/٨١٢ - ٨١٣ ، وفهرسة ابن خير ص ٢١٤ ، والصلة ٢/٦٧٩ ، و وفيات الأعيان ٧/٧١ ، وعلوم الحـديث ص ٣٤٩ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٤٩ - ١٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٥٤ ، ١٥٩

(٤) اختصار علوم الحديث ص ٢٤٢

(٥) فى هـ « لم يقصر »

تتمة : يقع فى كلامهم فلان المتوفى ، وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار والكسر موجه بالمتوفى لمدة حياته ، ويشهد له قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم[1] ﴾ على قراءة على فى فتح الياء أى يستوفون آجالهم ، وإن حكى أن أبا الأسود الدؤلى كان مع جنازة فقال له رجل : من المتوفى ؟ بكسر الفاء ، فقال : الله[2]، وإنها كانت أحد الأسباب الباعثة لأمر علىّ له بالنحو ، فقد قيل : — يعنى على تقدير صحة الحكاية — إنه اقتصر على ما يحتمله فهمه ويتعقله خصوصا وهو القائل : حدثوا الناس بما يعرفون[3].

معرفة الثقات والضعفاء

واعن بعلم الجرح والتعديل ... فإنه المرقاة للتفصيل[4]

بين الصحيح والسقيم واحذر ... من غرض فالجرح أى خطر

ومع ذا فالنصح حق ولقد ... أحسن يحيى فى جوابه وسدد

لأن يكونوا خصماء لى أحب ... من كون خصمى المصطفى إذا لم أذب

وربما رد كلام الجارح ... كالنسائى فى أحمد بن صالح

فربما كان لجرح مخرج ... غطى عليه السخط حين يخرج[5]

(معرفة الثقات والضعفاء) و[6] كان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل مع القول فى اشتراط بيان سببهما أو أحدهما ، وكون المعتمد عدمه من العالم

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٤

(٢) فى هـ « ابنه » وهو خطأ

(٣) قد حقق لفظ المتوفى فى الاعلان بالتوبيخ ص ٤٦

(٤) فى جميع المتون عندنا « التفضيل »

(٥) فى ح ز ف « يخرج » وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « و » من ز

بأسبابها، وفى التعديل على الابهام والبدعة التى يجرح بها ، وما أشبه ذلك مما تقدم فى موضع واحد .

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بعلم الجرح) أى التجريح (والتعديل) فى الرواة فهو من أهم أنواع الحديث وأعلاها وأنفعها (فإنه المرقاة) بكسر الميم تشبيها له بالآلة التى يعمل بها وبفتحها الدرجة (للتفصيل بين الصحيح) من الحديث (والسقيم) وفى كل منهما تصانيف كثيرة فى الضعفاء ليحيى بن معين وأبى زرعة الرازى وللبخارى فى كبير وصغير ، والنسائى وأبى حفص الفلاس ، ولأبى أحمد بن عدى فى كامله ، وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها ، ولكنه توسع لذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة ، ولذا لا يحسن أن يقال الكامل للناقصين ، وذيل عليه أبو الفضل ابن طاهر فى تكملة الكامل ، ولأبى جعفر العقيلى وهو مفيد ، وأبى حاتم ابن حبان وأبى الحسن الدارقطنى وأبى زكريا الساجى ، وأبى عبد الله الحاكم وأبى الفتح الأزدى وأبى على ابن السكن وأبى الفرج ابن الجوزى واختصره الذهبى ، بل وذيل عليه فى تصنيفين وجمع معظمها فى ميزانه فجاء كتابا نفيسا عليه معول من جاء بعده ، مع أنه تبع ابن عدى فى إيراد كل من تكلم فيه ولوكان ثقة ، ولكنه التزم أن لا يذكر أحدا من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين ، وقد ذيل عليه المصنف فى مجلد[1]، والتقط شيخنا منه من ليس فى تهذيب الكمال وضم إليه ما فاته من الرواة والتتمات ، مع انتقاد وتحقيق فى كتاب[2] سماه لسان الميزان مما كتبته وأخذته عنه وعم النفع به ، بل له كتابان آخران هما تقويم اللسان وتحريم الميزان ، كما أن للذهبى فى الضعفاء مختصرا سماه المغنى، وآخر[3] سماه الضعفاء والمتروكين، وذيل عليه والتقط بعضهم من الضعفاء

(١) فى ز « عمله »
(٢) زاد فى ز « نفيس »
(٣) فى هـ « آخره » وهوخطأ

الوضاعين فقط ، وبعضهم[١] المداسين كما مضى فى بابيهما ، وبعضهم المختلطين كما سيأتى بعد[٢].

وفى الثقات لأبى حاتم ابن حبان وهو أحفلها لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة[٣] عينه ، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يظهر فيه جرح كما سلف فى الصحيح الزائد على الصحيحين ، وفى مجهول[٤] العين أيضا ، وذلك غير كاف فى التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله فى الضعفاء إما سهوا أو غير ذلك ، ونحوه تخريج الحاكم فى مستدركه لجماعة[٥]، وحكمه على الأسانيد الذين هم فيها بالصحة ، مع ذكر إياهم فى كتابه فى الضعفاء ، وقطع بترك الرواية عنهم والمنع من الاحتجاج بهم ، لأنه ثبت عنده جرحهم ، وللعجلى وابن شاهين وأبى العرب التميمى ، ومن المتأخرين الشمس محمد بن أيبك السروجى لكنه لم يكمل، وجد منه الأحمدون فقط فى مجلد، وأفرد شيخنا الثقات ممن ليس فى التهذيب ومما كمل أيضا ، وللذهبى معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد إلى غيرها من الكتب المشتملة على الثقات والضعفاء جميعا ، كتأريخ أبى بكر بن أبى خيثمة وهو كثير الفوائد ، والطبقات لابن سعد ، والتمييز[٦] للنسائى وغيرها مما ذكر بعضه فى آداب الطالب ، وللعماد ابن كثير التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، جمع فيه بين تهذيب المزى وميزان الذهبى مع زيادات ، وقال: إنه من أنفع شىء للفقيه البارع وكذا المحدث ، فهذه مظان الثقات والضعفاء غالبا ، ومن مظان الثقات التصانيف فى الصحيح بعد الشيخين ، وكذا من خرج على كتابيهما

---

(١) زاد فى ز «من»

(٢) علوم الحديث ص ٣٤٩ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦٥٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٥٠ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٢-٢٤٣ ، والتدريب ٢/٣٩٨ ، ومقدمة الكامل للحقق ، ومقدمة الضعفاء والمتروكين للدارقطنى للحقق ص ١٣ - ١٦ ، ومقدمة اللسان ١/٥ - ٦

(٣) فى هـ «جهالته»

(٤) فى ز «محول» وهوخطأ

(٥) سقطت كلمة «لجماعة» من ز

(٦) فى هـ «التميز»

فإنه يستفاد منها الكثير مما لم يذكر فى الكتب المشار إليها ، و ربما يستفاد مما يوجد فى بعض الأسانيد توثيق بعض الرواة كأن يقول الراوى المعتمد ، حدثنى فلان وكان ثقة يعنى وما أشبهه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد[1].

(واحذر) أيها المتصدى لذلك المقتفى فيه أثر من تقدم (من غرض) أو هوى يحملك كل منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والافتراء فذلك شر الأمور التى تدخل على القائم بذلك الآفة منها ، والمتقدمون سالمون منه غالبا منزهون عنه لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين فإنه، ربما يقع ذلك فى تواريخهم، وهو مجانب[2] لأهل الدين وطرائقهم .

(فالجرح) والتعديل خطر لأنك إن عدّلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكما ليس بثابت ، فيخشى عليك أن تدخل فى زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب ، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن فى مسلم برىء من ذلك ، و وسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا ، وهو فى الجرح بخصوصه (أى خطر) بفتح المعجمة ثم المهملة من قولهم : خاطر بنفسه أى أشرف على هلاكها ، فإن فيه مع حق الله و رسوله حق آدمى ، و ربما يناله إذا كان بالهوى ومجانبة الاستواء الضرر فى الدنيا قبل الآخرة ، والمقت بين الناس ، والمنافرة كما اتفق لأبى شامة ، فإنه كان مع كونه عالما راسخا فى العلم مقرئا محدثا نحويا يكتب الخط المليح المتقن مع التواضع والانطراح والتصانيف العدة كثير الوقيعة فى العلماء والصلحاء وأكابر الناس والطعن عليهم والتنقص لهم وذكر مساويهم ، وكونه عند نفسه عظيما فصار ساقطا من أعين كثير من الناس ممن علم منه ذلك وتكلموا فيه، وأدى ذلك إلى امتحانه بدخول رجلين جليلين عليه داره فى صورة

(١) علوم الحديث ص ٣٤٩ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٤ - ٦٥٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥١ ، والتدريب ٢/٣٩٨ ، والاقتراح ص ٣٢٨

(٢) فى ز « يحادث » وهو تحريف

مستفتين فضرباه ضربا مبرحا [(١) إلى أن عيل صبره] ولم يغثه أحد(٢).

ونحوه ما اتفق لبعض العصريين(٣) ممن لم يبلغ فى العلم مبلغ الذى قبله بيقين فإنه أكثر الوقيعة فى الناس بدون تدبر ولا قياس، فأبعد عن البلد وتزايد به الألم والنكد، و مع ذلك فما كف حتى ثقل على الكافة وما خف ، وارتقى لحجة الإسلام فضلا عمن يليه من الأئمة الأعلام ، فلم يلبث أن مات ومـا اشتفى من تلك النكايات ، والله تعالى يقينا شرور(٤) أنفسنا وحصائد ألسنتنا .

ولمـا فى الجرح من الخطر ، لما جىء للتقى ابن دقيق العيد بالمحضر المكتتب فى التقى ابن بنت الأعز ليكتب فيه امتنع منها أشد امتناع مع مـا كان بينهما من العداوة الشديدة ، بل وأغلظ عليهم فى الكلام ، وقال : مـا يحل لى أن أكتب فيـه ، و رده ، فتزايدت جلالته بذلك وعـد فى وفور ديانته وأمانته ، وانتفع ابن بنت الأعز بذلك وكيف لا، والتقى هو القائل عما أحسن فيـه : أعراض المسلمين حفرة من حفر(٥) النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام(٦)، ونحوه قول بعضهم : من أراد بى سوءا جعله الله محدثا أو قاضيا .

---

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) فى هامش الأصل « وأنشد أبو شامة إذ ذاك » :

قلت لمن قال ألا تشتكى ... ما قد جرى فهو خطب جليل
فقيض الله تعالى لنا ... من يأخذ الحق ويشفى الغليل
إذا توكلنا عليه كفى ... فحسبنا الله ونعم الوكيل

راجع لذلك فتح المغيث للعراقى ٤ / ١٥١ ، والاقتراح ص ٣٢٢ - ٣٤٤ ، و معرفة القراء للذهبى ٥٣٧/٢ - ٥٣٩ ، وتذكرة الحفاظ ١٤٦٠/٤-١٤٦١ ، والطبقات الكبرى للسبكى ١٦٧/٨ ، والبداية والنهاية ٢٥٠/١٣ ، وغاية النهاية ٣٦٥/١ - ٣٦٦

(٣) أظن أن المؤلف أراد به العلامة السيوطى انظر لذلك الضوء اللامع ٦٥/٣ - ٧٠

(٤) فى الأصل « شر »

(٥) سقطت كلمة « حفر » من ز

(٦) الوافى بالوفيات ١٩٦/٤ ، والاقتراح ص ٣٤٤ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥١/٤

(ومع ذا) أى كون الجرح والتعـــديل خطرا فلابد منه (فالنصح) فى الدين لله ولرسوله ولكتابه وللؤمنين (حق) واجب (يثاب) متعاطيه إذا قصد به ذلك ، سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة ، وهذا منه لقول الإمام أحمد لأبى تراب النخشبي حين عزله عن ذلك بقوله : لا تغتب الناس ، ويحك ، هذه نصيحة ، وليست غيبة[١]، وقد قال الله تعالى : ﴿وقل الحق من ربكم[٢]﴾ ، وأوجب الله الكشف والتبين عند خبر الفاسق بقوله : ﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا[٣]﴾ ، وقال النبي ﷺ فى الجرح : « بئس أخو العشيرة » وفى التعديل « إن عبـــد الله رجل صالح[٤]» إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة فى الطرفين ، ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه ، بل عد من الواجبات للحاجة إليـــه ، وممن صرح بذلك النووى والعز بن عبد السلام ، ولفظه فى قواعده : القدح فى الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع ولما على الناس [[٥] فى ترك ذلك] من الضرر فى التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليـه والرجوع إليه ، وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدمـاء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق[٦].

وتكلم فى الرجال كما قاله الذهبي ، جماعة من الصحابة ، ثم من التابعين كالشعبي

---

(١) علوم الحديث ص ٣٥٠ ، والكفاية ص ٤٥ ، وتلبيس ابليس ص ٣٦٠ ، والارشاد للنووى ٦٥٦/٢ ، قلت : روى نحوه مسلم وابن حبان والرامهرمزى عن اسماعيل بن علية : صحيح مسلم مع شرحه للنووى ١١٨/١ ، والمجروحين لابن حبان ١٨/١ ، والمحدث الفاصل ص ٥٩٤

(٢) سورة الكهف : ٢٩

(٣) سورة الحجرات : ٦

(٤) الحديث الأول أخرجه البخارى (٣١٣٢) فى الأدب باب لم يكن النبى صلى الله عليـــه وسلم فاحشا ، ومسلم ١٤٢/١٦ مع شرحه للنووى فى البر ، باب تحريم الغيبة . والحديث الثـــانى أخرجه مسلم ٣٨/١٥ مع شرحه للنووى وأحمد ٨/١

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٦) قلت : قد نقل الاجماع أيضا انظر المدخل للحاكم ص ٣٣ - ٣٤ ، وشرح مسلم للنووى ١٢٤/١

وابن سيرين ، ولكنه فى التابعين [(١) أى بالنسبة لمن بعدهم] بقلة لقلة الضعف فى متبوعيهم إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد فى القرن الأول الذى انقرض فى الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثانى كان فى أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء ، الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيرا ولهم غلط ، كأبى هارون العبدى، فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة تكلم فى التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة ، فقال أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفى ، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين ، ونظر فى الرجال شعبة وكان متثبتا لا يكاد يروى إلا عن ثقة ، وكذا كان مالك ، وممن إذا قال فى هذا العصر قبل قوله معمر وهشام الدستوائى والأوزاعى والثورى وابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث وغيرهم، ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء كابن المبارك وهشيم وأبى اسحاق الفزارى والمعافى ابن عمران الموصلى وبشر بن المفضل ، وابن عيينة وغيرهم ، ثم طبقة أخرى فى زمانهم كابن علية وابن وهب ووكيع ، ثم انتدب فى زمانهم أيضا لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان وابن مهدى ، فمن جرحاه (٢) لا يكاد يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو المقبول ومن اختلفا فيه وذلك قليل اجتهد فى أمره ، ثم كان بعدهم ممن إذا قال سمع منه إمامنا الشافعى ويزيد بن هارون وأبو داود الطيالسى وعبد الرزاق والفريابى وأبو عاصم النبيل ، وبعدهم طبقة أخرى كالحميدى والقعنبى وأبى عبيد ويحيى بن يحيى وأبى الوليد الطيالسى ، ثم صنفت الكتب ودونت فى الجرح والتعديل والعلل وبين من هو فى الثقة والثبت كالسارية ، ومن هو فى الثقة كالشاب الصحيح الجسم ، ومن هو لين كمن توجعه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية ، ومن صفته كمحموم ترجح

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ق

(٢) فى هـ « جرحا » باسقاط المفعول

إلى السلامة ، ومن صفته كمريض[١] ، شبعان من المرض ، وآخر كمن سقط قواه وأشرف على التلف وهو الذى يسقط[٢] حديثه، و ولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيي بن معين ، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعبارته[٣] فى بعض الرجال كما اختلف اجتهاد الفقهاء وصارت لهم الأقوال والوجوه ، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين فى الرجال ، ومن طبقته أحمد ابن حنبل ، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وكلامه فيهم باعتدال و إنصاف وأدب و ورع .

وكذا تكلم فى الجرح والتعديل أبوعبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدى فى طبقاته بكلام جيد مقبول ، وأبوخيثمة زهير بن حرب له كلام كثير رواه عنه ابنه أحمد وغيره، وأبوجعفر عبيد الله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة، الذى قال فيه أبوداود لم أر أحفظ منه ، وعلى بن المدينى ، وله التصانيف الكثيرة فى العلل والرجال ، ومحمد ابن عبد الله بن نمير الذى قال فيه أحمد : هو درة العراق ، وأبو بكر بن أبي شيبة صاحب المسند ، وكان آية فى الحفظ يشبه بأحمد فى المعرفة ، وعبيد الله بن عمر القواريرى الذى قال فيه صالح جزرة : هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة ، واسحاق بن راهويه إمام خراسان، وأبوجعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى الحافظ، وله كلام جيد فى الجرح والتعديل ، وأحمد بن صالح الطبرى حافظ مصر وكان قليل المثل، وهارون بن عبد الله الحمال وكلهم من أئمة الجرح والتعديل .

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم ، منهم اسحاق الكوسج والدارمى والذهلى والبخارى والعجلى الحافظ نزيل المغرب ، ثم من بعدهم أبو زرعة [[٤] وأبوحاتم الرازيان ومسلم وأبوداود السجستانى وبقى بن مخلد وأبو زرعة] الدمشقى وغيرهم ، ثم

(١) زاد فى هـ « ابن »
(٢) فى ز « تسقط »
(٣) فى هـ « عباراته » بالجمع
(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

من بعدهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادى له مصنف فى الجرح والتعديل، قوى النفس كأبى حاتم، وابراهيم بن اسحاق الحربى، ومحمد بن وضاح الأندلسى حافظ قرطبة، وأبو بكر بن أبى عاصم، وعبد الله بن أحمد، وصالح جزرة وابو بكر البزار، وأبوجعفر محمد بن عثمان بن أبى شيبة وهو ضعيف لكنه من أئمة هذا الشأن، ومحمد ابن نصر المروزى، ثم من بعدهم أبو بكر الفريابى والبرديجى والنسائى وأبو يعلى والحسن ابن سفيان وابن خزيمة وابن جرير الطبرى والدولابى وأبو عروبة الحرانى وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا وأبوجعفر العقيلى، ثم طبقة أخرى منهم ابن أبى حاتم، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادى الحافظ شيخ الدارقطنى وابن عقدة وعبد الباقى ابن قانع، ثم من بعدهم أبو سعيد بن يونس وابن حبان البستى والطبرانى وابن عدى الجرجانى ومصنفه فى الرجال إليه المنتهى فى الجرح كما تقدم، ثم[1] بعدهم أبو على الحسين بن محمد الماسرجسى النيسابورى، وله مسند معلل فى ألف وثلاث مائة جزء، وأبو الشيخ بن حيان، وأبو بكر الاسماعيلى وأبو أحمد الحاكم والدارقطنى وبه ختم معرفة العلل.

ثم[2] بعدهم أبو عبد الله بن مندة وأبو عبد الله الحاكم وأبو نصر الكلاباذى، وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضى قرطبة، وله دلائل السنة فى خمس مجلدات، وفضائل الصحابة كما أسلفته هناك، وعبد الغنى بن سعيد وأبو بكر بن مردويه الأصبهانى وتمام الرازى، ثم بعدهم أبو الفتح محمد بن أبى الفوارس البغدادى وأبو بكر البرقانى وأبو حازم العبدوى[3]، وقد كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء وخلف بن محمد الواسطى وأبو مسعود الدمشقى وأبو الفضل الفلكى، وله كتاب الطبقات فى ألف جزء، وأبو القاسم حمزة السهمى وأبو يعقوب القراب وأبو ذر الهروىان، ثم بعدهم أبو محمد

(١) زاد فى ق «من»
(٢) زاد فى ق «من»
(٣) فى ق «العبدرى» وهو خطأ

الحسن بن محمد الخلال البغدادي وأبو عبد الله الصوري وأبو سعد السمان وأبو يعلى الخليلي، ثم بعدهم ابن عبد البر وابن حزم الأندلسيان والبيهقي والخطيب، ثم أبو القاسم سعد بن محمد الزنجاني، وشيخ الإسلام الأنصاري وأبو صالح المؤذن وابن ماكولا وأبو الوليد الباجي، وقد صنف في الجرح والتعديل وكان علامة حجة وأبو عبد الله الحميدي وابن مفوز المعافري الشاطبي، ثم أبو الفضل ابن طاهر المقدسي وشجاع بن فارس الذهلي والمؤتمن بن أحمد بن علي الساجي وشيرويه الديلمي الهروي مصنف تاريخ هراة وأبو علي الغساني، ثم بعدهم أبو الفضل ابن ناصر السلامي والقاضي عياض والسلفي وأبو موسى المديني وأبو القاسم ابن عساكر وابن بشكوال، ثم بعدهم عبد الحق الإشبيلي وابن الجوزي وأبو عبد الله ابن الفخار المالقي وأبو القاسم السهيلي، ثم أبو بكر الحازمي وعبد الغني المقدسي والرهاوي وابن مفضل المقدسي، ثم بعدهم أبو الحسن ابن القطان وابن الأنماطي وابن نقطة وابن الدبيثي وابن خليل الدمشقي: وأبو بكر ابن خلفون الأزدي وابن النجار ثم الزكي المنذري والبرزالي والصريفيني والرشيد العطار وابن الصلاح وابن الأبار وابن العديم وأبو شامة وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي وابن الصابوني، ثم بعدهم الدمياطي وابن الظاهري والميدومي والد الصدر وابن دقيق العيد وابن فرج وعبيد الأسعردي، ثم بعدهم سعد الدين الحارثي والمزي وابن تيمية والذهبي وصفي الدين القرافي وابن البرزالي والقطب الحلبي وابن سيد الناس، في آخرين من كل طبقة، منهم في شيوخ شيوخنا المصنف، ثم تلميذه شيخنا وفاق في ذلك على جميع من أدركه، وطوى البساط بعده إلا لمن شاء الله، ختم لنا بخير، فعدلوا وجرحوا، وهنوا وصححوا، ولم يحابوا أبا ولا ابنا ولا أخا[1]، حتى إن ابن المديني سئل عن أبيه، فقال: سلوا عنه غيري فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه

(١) نقل المؤلف كلام الذهبي من كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل من أوله إلى آخره مع اختصار وحذف، وانظر أيضا كتابي المؤلف المتكلمون في الرجال من أوله إلى آخره، والاعلان بالتوبيخ ص ١٦٣ - ١٦٨، والكفاية للخطيب ص ٣٧ - ٤٦، ومقدمة الكامل ص ٨٣ - ٢٢٧، والعلل للترمذي ٥ / ٧٣٨ - ٧٤٦، والمدخل للحاكم ص ٣٣ - ٣٤، وعلوم الحديث ص ٣٥٠، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٥١

ضعيف[١]، وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال ، يقرن معه آخر إذا روى عنه[٢]. وقال أبو داود صاحب السنن : ابنى عبد الله كذاب[٣] [٤] وإن تأولناه[٥] فى غير هذا الكتاب] ونحوه قول الذهبي فى ولده أبي هريرة : إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه . وقال زيد بن أبي أنيسة كما فى مقدمة مسلم : لا تأخذوا عن أخي يعنى يحيى المذكور بالكذب[٦].

نعم فى الخلفاء وآبائهم وأهليهم كما قاله الذهبي فى ترجمة داود بن على بن عبد الله ابن عباس من تأريخ الإسلام له : قوم أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفا من السيف والضرب. قال وما زال هذا فى كل دولة قائمة يصف المؤرخ محاسنها ويغضى[٧] عن مساوئها ، هذا إذا كان ذا دين وخير ، فإن كان مداحا مداهنا لم يلتفت إلى الورع ، بل ربما أخرج مساوى الكبير و هناته فى هيئة المدح والمكارم والعظمة فلا قوة إلا بالله[٨]

ولاشك أن فى المتكلمين فى ذلك من المتأخرين من كان من الورع بمكان كالحافظ عبد الغنى صاحب الكمال فى معرفة الرجال المخرج لهم فى الكتب الستة الذى هذبه المزى وصار كتابا حافلا ، عليه معول من جاء بعده ، واختصره شيخنا وغيره ، ومن المتقدمين من لم يشك فى ورعه كالإمام أحمد بل قال : إنه أفضل من الصوم والصلاة[٩] وابن المبارك فإنه قال : لوخيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن المحرر

(١) كتاب المجروحين ٢/١٥ ، والتهذيب ٥/١٧٦
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجرى أبا داود السجستانى ص ١٣٤ ، والتهذيب ٢/٦٨
(٣) الكامل لابن عدى ٤/١٥٧٧ ، وتأريخ ابن عساكر ٩/٥٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٢٨
(٤) سقط ما بين المكوفتين من هـ
(٥) فى ز « أولناه »
(٦) مقدمة صحيح مسلم ١/٢٧
(٧) فى ق « يقضى »
(٨) تأريخ الاسلام ٥/٢٤٢ ، كما فى هامش سير أعلام النبلاء ٥/٤٤٤
(٩) الاعلان بالتوبيخ ص ٥٢

لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة ، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه [١]، وابن معين مع تصريحه بقوله : إنا لنتكلم فى أناس قد حطوا رحالهم فى الجنة[٢]، والبخارى القائل: ما اغتبت أحدا منذ علمت أن الغيبة حرام[٣]، وحجتهم التوصل بذلك لصون الشريعة ، وأن حق الله ورسوله هو المقدم .

(ولقد أحسن) الإمام (يحيى) بن سعيد القطان (فى جوابه) لأبى بكر بن خلاد حين قال له : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم القيامة ؟ (وسد) بمهملتين أولاهما مفتوحة أى وفق للسداد وهو الصواب والقصد من القول والعمل حيث قال (لأن يكونوا) أى المتروكون (خصماء لى أحب) إلى (من كون خصمى المصطفى) ﷺ (إذ لم أذب) بفتح الهمزة وضم الذال المعجمة ثم موحدة أى أمنع الكذب عن حديثه وشريعته[٤]، ولذا رأى رجل عند موت ابن معين النبى ﷺ وأصحابه مجتمعين فسألهم عن سبب اجتماعهم ، فقال النبى ﷺ : جئت لأصلى على هذا الرجل فإنه كان يذب الكذب عن حديثى ونودى بين نعشه هذا الذى كان ينفى الكذب عن رسول الله ﷺ ، ثم رؤى فى النوم ، فقيل له ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لى وأعطانى وحبانى وزوجنى ثلاث مائة حوراء وأدخلنى عليه مرتين وقيل فيه :

ذهب العليم بعيب كل محدث ... وبكل مختلف فى[٥] الإسناد

وبكل وهم فى الحديث ومشكل ... يعنى به علماء كل بلاد[٦]

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ١/٦٧ ، ٢/٢٣ ، والكامل لابن عدى ٤/١٤٠٥

(٢) علوم الحديث ص ٣٥١ ، وتاريخ ابن عساكر ١٠/١٦٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٨ ، و١١/٩٥

(٣) تاريخ بغداد ٢/١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٤١ ، وتغليق التعليق ٥/٣٩٧ ، وهدى الساري ص ٤٨٠ ، وطبقات الحنابلة ١/٢٧٦

(٤) الكفاية ص ٤٤ ، والجامع للخطيب ٢/٩١ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٠ ، ومقدمة الكامل ص ١٦٠

(٥) فى هامش الأصل « لعله وفى » قلت ؛ والصحيح ما أثبتناه وكذا فى تاريخ بغداد أيضا

(٦) تاريخ بغداد ١٢/١٨٦ - ١٨٧ ، وكتاب المجروحين لابن حبان ١/٥٦ ، وطبقات الحنابلة /٤٠٦ ، والاعلان بالتوبيخ ص ٥٣

فإن قيل : قد شغف جماعة من المتأخرين القائمين[١] بالتأريخ وما أشبهه كالذهبي ثم شيخنا بذكر المعايب ولو لم يكن المعاب[٢] من أهل الرواية ، وذلك غيبة محضة ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني فى ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله : إذا لم يضطر إلى القدح فيه للرواية لم يجز ، ونحوه قول ابن المرابط : قد دونت الأخبار ، وما بقي للتجريح فائدة بل انقطعت من رأس الأربع مائة[٣]، و دندن هو وغيره ممن لم يتدبر مقاله بعيب المحدثين بذلك . قلت : الملحوظ فى تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها فى الرواية فقد ذكروا من الأماكن التى يجوز فيها ذكر المرأ بما يكره ولا يعد ذلك غيبة ، بل هو نصيحة واجبة أن تكون للذكور ولاية لايقوم بها على وجهها ، إما بأن لا يكون صالحا لها ، وإما بأن يكون فاسقا أو مغفلا أو نحو ذلك ، فيذكر ليزال بغيره ممن يصلح ، أو يكون مبتدعا أو فاسقا ويرى من يتردد إليه للعلم[٤]، ويخاف عليه عود الضرر من قبله ببيان حاله[٥]، ويلتحق بذلك المتساهل فى الفتوى أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات أو النقل ، أو المتساهل فى ذكر العلماء أو فى الرشاء والارتشاء ، إما بتعاطيه له أو بإقراره عليه مع قدرته على منعه و[٦] أكل أموال الناس بالحيل والافتراء ، أو الغاصب لكتب العلم من أربابها أو المساجد بحيث تصير ملكا أو غير ذلك من المحرمات ، فكل[٧] ذلك جائز أو واجب ذكره ليحذر ضرره ، وكذا يجب ذكر المتجاهر بشيء مما ذكر ونحوه من باب أولى ، قال شيخنا : ويتأكد الذكر لكل هذا فى حق المحدث ، لأن أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل ، فمن عابه

(١) فى هـ « القائلين » وهوخطأ بين
(٢) فى هـ « المغاب »
(٣) انظر الاعلان بالتوبيخ ص ٥٠
(٤) فى ز « للعلم »
(٥) فى ز « بحاله »
(٦) فى هـ « أو »
(٧) فى ز « وكل »

بذكره لعيب المجاهر بالفسق أو المتصف بشيء مما ذكر فهو جاهل أو ملبس أو مشارك له فى صفته فيخشى أن يسرى إليه الوصف[١].

نعم لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد ، فقد قال العز[٢] بن عبد السلام فى قواعده: إنه لايجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها ، و وافقه عليه القرافى ، وهو ظاهر[٣].

وقد قسم الذهبي من تكلم فى الرجال أقساما ، فقسم تكلموا فى سائر الرواة كابن معين وأبى حاتم، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة كمالك وشعبة ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعى، قال وهم الكل على ثلاثة أقسام أيضا ، قسم منهم متعنت فى التوثيق، متثبت فى التعديل يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا هو الذى قالوا لايقبل منه الجرح إلا مفسرا يعنى لا يكفى فيه قول ابن معين مثلا: هوضعيف ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيء البخارى وغيره يوثقه ومثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه ، ومن ثم قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة ـ انتهى . ولهذا كان مذهب النسائى أن لايترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه كما تقدم مع ترجيحه بما يحسن استحضاره هنا ، وقسم منهم متسمح كالترمذى والحاكم، قلت : وكابن حزم فإنه قال فى كل من أبى عيسى الترمذى وأبى القاسم البغوى واسماعيل بن محمد الصفار وأبى العباس الأصم وغيرهم من المشهورين : إنه مجهول ، وقسم معتدل كأحمد والدارقطنى وابن عدى[٤].

(١) تكلم المؤلف نحو ذلك فى كتابه الاعلان بالتوبيخ ص ٥١ ـ ٥٣

(٢) فى ق « عبد العزيز » وسقطت كلمة « فقد قال » منها

(٣) الفروق للقرافى ٤/٢٠٧ ، وأما قواعد العز فلم يتيسر لنا الوصول إليها .

(٤) الموقظة ص ٨٣ ، وذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ، والمتكلمون فى الرجال للسخاوى ص ١٣٠ ، ١٣٧ ، ونزهة النظر ص ١٣٥ ، والاعلان بالتوبيخ ص ١٦٧ ـ ١٦٨

(و) لوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف فى أشياء من الطرفين ، بل (ربما رد كلام) كل من المعدل و (الجارح) مع جلالته وإمامته ونقده وديانته ، إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعى رحمه الله فى ابراهيم بن محمد بن أبي يحيي، فإنه كما قال النووى : لم يوثقه غيره ، وهو ضعيف باتفاق المحدثين . لكن قد اعتذر الساجى عن الشافعى بأنه لم يخرج عنه إلا فى الفضائل، يعنى وهم يتسامحون فيها ، وتعقب بأن الموجود خلافه ، وابن حبان بأن مجالسته لابراهيم كانت فى حداثته ، وعلى كل حال فقد اختار ابن الصلاح كما مضى فى محله أن الامام الذى له أتباع يقلدونه فيما يذهب إليه إذا احتج براو ضعفه غيره كان ذلك الراوى حجة فى حق من قلد ذلك الامام[1]، أو لتحامله (كالنسائى) بالإسكان للوزن ، صاحب السنن (فى أحمد ابن صالح) أبي جعفر المصرى الحافظ المعروف بابن الطبرى حيث جرحه فيما نقله عنه ابن عبد الكريم بقوله : ليس بثقة ولا مأمون تركه محمد بن يحيي و رماه يحيي بالكذب ، وقال فى موضع آخر : ثنا معاوية بن صالح سمعت ابن معين يقول : أحمد بن صالح كذاب يتفلسف[2]. انتهى . فإنه كما قال أبو يعلى الخليلى[3]: ممن اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ، قال : ولايقدح كلام أمثاله فيه ، [[4]وقال الذهبى فى الميزان : إنه آذى نفسه بكلامه فيه] والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته ، واحتج به البخارى فى صحيحه، وقال: إنه ثقة صدوق، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة، كان أحمد وابن نمير وغيرهما يثبتونه ، وكان يحيي يعنى ابن معين يقول : سلوه ، فإنه ثبت . وممن وثقه العجلى ، وقال : صاحب سنة ، وأبوحاتم ، وقال ابن يونس : لم يكن عندنا كما قال النسائى ، لم تكن له آفة غير الكبر ، والسبب فى كلام النسائى فيه ما ذكره أبوجعفر العقيلى أن أحمد لم يكن يحدث أحدا حتى يسأل عنه فجاءه النسائى ، وقد صحب قوما

(١) قد تقدم الكلام أيضا فى توثيق وتضعيف ابراهيم بن محمد

(٢) فى ز « يتسلف »

(٣) فى ز « فانه قال قال يحيي الخليلى »

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

من أصحاب الحـــديث ، ليسوا هناك، فأبى أحمد أن يأذن لـه ، فعمد النسائى إلى جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها ولم يضره ذلك ، وكذا قال ابن عدى: سمعت محمد بن هارون الرقى يقول : إنه حضر مجلسه فطرده منه فحمله ذلك على التكلم فيه ، وأما ما رواه من كلام ابن معين فيه فجزم ابن حبان بأنه اشتبه عليه، فالذى تكلم فيـــه ابن معين إنما هو أحمد بن صالح الشمومى المصرى شيخ بمكة ، كان يضع الحديث ، سأل معاوية عنه يحيى، فأما هذا فهو يقارن ابن معين فى الحفظ والإتقـــان ، وقواه شيخنا بنقل البخارى فى هذا عن ابن معين كما حكيناه أنه ثبت ، على أن ابن يونس قد رد قول ابن معين أن لوكان فى أبى جعفر بقولـــه : « لعل ابن معين لا يدرى ما الفلسفة ، فإنه ليس من أهلها ، ولذا كان أحد الأوجه الخمسة التى تدخل الآفة منها فى ذلك كما ذكره ابن دقيق العيد ، وقال : إنه محتاج إليه فى المتأخرين أكثر ، لأن النـاس انتشرت بينهم أنواع من العلوم المتقـدمة والمتأخرة حتى علوم الأوائل ، وقد علم أن علوم الأوائل قـد انقسمت إلى حق وباطل ، فمن الحق علم الحساب والهندسة والطب ، ومن البـاطل ما يقولونه فى الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم ، وقد تحـــدث فى هذه الأمور أقوام ، فيحتـاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميزا بين الحق والبـاطل ، لئلا يكفر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافر ، والمتقدمون قـــد استراحوا من هذا لعدم شيوع هذه الأمور فى زمانهم[1]، ونحوه قول غيره : إنه ممـــا ينبغى اعتماده فى الجارح والمعـدل أن يكون عالما باختلاف المذاهب ، فيجرح عند المالـكى مثلا بشرب النبيذ متـأولا ، لأنه يراه قادحا دون غيره إذ لولم نعتبر ذلك لكان الجارح أو المعدل غارا لبعض الحكام حتى يحكم بقول من لا يرى قبول قوله ، وهو نوع من الغش .

(١) الجرح والتعديل ٢/٥٦ ، والثقات للعجلى ١/١٩٢ ، والثقات لابن حبان ٨/٢٥-٢٦ ، والكامل لابن عدى ١/١٨٣ - ١٨٧ ، وتاريخ بغداد ٤/١٩٩ - ٢٠٢ ، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٥٩ ، وكتاب الضعفاء لابن الجوزى ١ / ٧٢ ، وتهـــذيب الكمال ١ / ٣٤٢ - ٣٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ١١ / ٨٢ - ٨٣ ، ١٢ / ١٦٢ - ١٦٩ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٩٦ ، والطبقات الكبرى للسبكى ٢/٧ - ٨ ، والتهـــذيب ١/٤٠ - ٤٢ ، وهدى الساري ص ٣٨٦ ، وعلوم الحـــديث ص ٣٥١ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥١ - ١٥٢ ، والاقتراح ص ٣٤١ - ٣٤٢

وهنا لطيفة معترضة وهى أن أحمد بن صالح هذا تكلم فى حرملة صاحب الشافعى، فقال ابن عدى : إنه تحامل عليه ، وسببه أن أحمد سمع فى كتب حرملة من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف ، فتولدت بينهما العداوة من هذا ، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لم يحدثه أحمد بن صالح ، قال : ما رأينا أحدا جمع بينهما ، وكأن مراده من الغرباء ، وإلا فقد جمع بينهما أحمد بن رشدين شيخ الطبرانى، فجوزى أحمد ابن صالح بما تقدم[1].

ولنرجع إلى ما نحن فيه ، ولذا قيل فى كل من الجرح والتعديل : إنه لا يقبل إلا مفسرا لاسيما وقد استفسر جماعة ممن جرح أو عدل فذكروا ما لا يقتضى واحدا منهما كما تقرر فى معرفة من تقبل روايته مع فوائد مهمة ، وأن المعتمد قبولهما من العارف بأسبابهما بدون تفسير ، فى آخرين غير النسائى من الحفاظ المتقدمين وغيرهم ، أورد ابن عبد البر فى جامع العلم[2] له عنهم أمورا كثيرة ، وحكم بأنه لا يلتفت إليها ، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب وجرح من قائلها أونحو ذلك .

(فربما كان لجرح مخرج) أى مخلص صحيح يزول به ، ولكن (غطى عليه السخط) [3] وحجب عنه الفكر] (حين يحرج) بحاء مهملة ثم راء مفتوحة وجيم أى يضيق صدره بسبب ناله ، لأن الفلتات من الأنفس لا يدعى العصمة منهـا ، فإنه ربما حصل غضب لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة لفظ فحبك الشىء يعمى ويصم[4] لا أنهم مع جلالتهم و وفور ديانتهم تعمدوا القدح بما يعلمون بطلانه . حاشاهم وكل تقى من ذلك .

ثم إن أكثر ما يكون هذا الداء فى المتعاصرين ، وسببه غالبا مما هو فى المتأخرين أكثر المنافسة فى المراتب ، ولكن قد عقد ابن عبد البر فى جامعه[5] بابا لكلام الأقران

(١) الكامل لابن عدى ٢/٨٦٣ - ٨٦٤ ، ٨٦٦ ، ١/١٨٦ ، والتهذيب ٢/٢٣٠

(٢) ٢/١٨٦ وما بعدها .

(٣) سقط ما بين المكوفتين من ف

(٤) فى هامش الأصل « وعين الرضا عن كل عيب كليلة : كما أن عين السخط تبدى المساويا »

(٥) ٢/١٥٢ - ١٦٢ ، والاقتراح ص ٣٣٢

المتعاصرين بعضهم فى بعض ، ورأى أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح ، فإن انضم لذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول ، ولوكان سبب تلك العداوة الاختلاف فى الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمل[1] ثلب أبى اسحاق الجوزجانى لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه فى النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لايتوقف فى جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة ، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبى نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكثر منه فوثق رجلا من ضعفه هوقبل التوثيق ويلتحق به عبد الرحمن ابن يوسف بن خراش المحدث الحافظ ، فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض ، فيتأتى فى جرحه لأهل الشام للعداوة البينة فى الاعتقاد ، وكذا كان ابن عقدة شيعيا فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض ، ولذا كانت المخالفة فى العقائد أحد الأوجه الخمسة التى تدخل الآفة منها فإنها كما قال ابن دقيق العيد : أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم ، و أوجبت عصبية اعتقدوها دينا يتدينون و يتقربون به إلى الله تعالى ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع ، قال : وهذا موجود كثيرا فى الطبقة المتوسطة من المتقدمين ، بل قال شيخنا: إنه موجود كثيرا قديما وحديثا ، ولاينبغى إطلاق الجرح بذلك ، فقد قدمنا تحقيق الحال فى العمل برواية المبتدعة وحكينا كلام الشافعى هناك[2] آخر المسألة[3].

ويلتحق بهذا مماجعله ابن دقيق العيد وجها مستقلا الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة ، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم فى بعض ، قال : وهذه غمرة لايخلص منها إلا العالم الوافى بشواهد الشريعة ، ولا أحصر ذلك فى العلم بالفروع المذهبية ، فإن كثيرا من أحوال المحققين من الصوفية لا يفى بتمييز حقه من باطله علم الفروع ، بل لابد مع ذلك من معرفة القواعد الأصولية ، والتمييز بين

(١) فى هـ « تأصل » وهوخطأ

(٢) فى هـ « للبناء » وهوخطأ

(٣) الاقتراح ص ٣٣٣ ، ونزهة النظر ص ١٣٦ ، ٨٨

الواجب والجائز، والمستحيل العقلى والمستحيل العادى. فقد يكون المتميز فى الفقه جاهلا بذلك ، حتى يعد المستحيل عادة مستحيلا عقلا ، وهذا المقام خطر شديد ، فإن القادح فى المحق من الصوفية معاد لأولياء الله ، وقد قال، فيما[1] أخبر عنه نبيه ﷺ « من عادى لى وليا فقد بارزنى بالمحاربة[2]» والتارك لإنكار الباطل مما يسمعه عن بعضهم تارك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، عاص لله تعالى بذلك ، فإن لم ينكر بقلبه، فقد دخل تحت قوله ﷺ « وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل[3]» فإذا انضما أعنى الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر والمخالفة فى العقائد مع الوجهين الماضيين ، وهما الجهل بمراتب العلوم والغرض والهوى، وانضاف إليها عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التى قد[4] تتخالف كانت الأوجه الخمسة[5] التى ذكر ابن دقيق العيد فى الاقتراح أنها لا تدخل[6] الآفة فى هذا الباب منها ، وقال فى خامسها : إن من فعل ذلك أى أخذ بالتوهم والقرائن فقد دخل تحت قوله ﷺ « إياك والظن ، فإن الظن أكذب الحديث[7]» قلت : لاسيما وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن احمل أمر أخيك على أحسنه ، ولا تظنن بكلمة[8] خرجت منه سوءا[9] وأنت تجد لها فى الخير محملا[10] ، انتهى . وهذا ضرر[11] عظيم فيما إذا كان الجارح معروفا بالعلم وكان قليل التقوى ، فإن عليه يقتضى أن يجعل أهلا لسماع قوله وجرحه ،

---

(١) فى هـ « فيها »
(٢) أخرجه البخارى (٦٥٠٢) ، وابن ماجة (٣٩٨٩) وغيرهما
(٣) أخرجه مسلم (٨٠)
(٤) سقطت كلمة « قد » من ز و هـ
(٥) فى هـ « الخمسة الأوجه »
(٦) فى ز و هـ « التى تدخل »
(٧) أخرجه البخارى فى صحيحه (٥١٤١) ، ومسلم (٢٥٦٣١) وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد .
(٨) تكررت كلمة « بكلمة » فى الأصل
(٩) فى هـ « شرا » وسقطت كلمة « منه » من الأصل
(١٠) تقدم تخريجه
(١١) فى هـ « ضرره »

فيقع الخلل بسبب قلة[١] ورده وأخذه بالتوهم قال : ولقد رأيت رجلا لايختلف أهل عصرنا فى سماع قوله إن جرح ذكر له انسان أنه سمع من شيخ ، فقال له : أين سمعت منه ؟ فقال : بمكة أو قريبا من هذا ، وقد كان جاء إلى مصر يعنى فى طريقه للحج ، فأنكر ذلك ، وقال : إنه كان صاحبي ولوجاء إلى مصر لاجتمع بى أو[٢] كما قال : فانظر إلى هذا التعلق بهذا الوهم البعيد والخيال الضعيف فيما أنكره، وقد أشار المصنف إلى حاصلها ، وقال : إنه واضح جلى[٣].

معرفة من اختلط من الثقات

وفى الثقات من أخيرا اختلط ... فما روى فيه أو أبهم سقط

نحو عطاء وهو ابن السائب ... وكالجريرى سعيد[٤] وأبى

اسحاق ثم ابن أبي عروبة ... ثم الرقاشى أبى قلابة

كذا حصين السلمى الكوفى ... وعارم محمد والثقفى[٥]

كذا ابن همام بصنعا اذ عمى ... والرأى[٦] فيما زعموا والتوأمى

وابن عيينة مع المسعودى ... وآخرا حكوه فى الحفيد

ابن خزيمة مع الغطريفى ... مع القطيعى أحمد المعروف

(معرفة من اختلط من الثقات) وكان الأنسب ذكره فى «من تقبل روايته ومن ترد» كما فى الذى قبله ، وهو فن عزيز مهم . وفائدة ضبطهم تمييز المقبول من غيره ،

(١) فى ز «بقلة»

(٢) زاد فى ز «كان»

(٣) الاقتراح ص ٣٣٣ - ٣٤٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٢ ، والموقظة ص ٨٥ - ٩٢

(٤) فى ف «وسعيد»

(٥) فى ف ر د «الثقفى» وهوخطأ

(٦) فى ف «الرازى»

ولذا لم يذكر الضعفـــاء منهم كأبي معشر[١] نجيح بن عبد الرحمن السندى[٢] المدنى ، لأنهم غير مقبولين بدونه .

(وفى الثقـــات) من الرواة (من أخيرا اختلط) أى من اختلط آخر عمره يعنى غالبا وإلا فليس قيدا فيه ، وكذا قول مالك : إنمـــا يخرف الكذابون ، وقول القـــاضى أبي الطيب الطبرى لمن تعجب من صحـــة حواسه بعد الزيادة على المـائة : ما عصيت الله[٣] بواحد منها[٤]، أو كما قال ، محمول على الغالب ، وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعـــال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال، كالمسعودى، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن[٥].

(فما روى) المتصف بذلك (فيـه) أى فى حال اختلاطه ، (أو أبهم) بنقل الهمزة مبنيا للفـاعل ، الأمر فيـــه و أشكل بحيث لم نعـــلم أ روايته صدرت فى حال اتصافه به[٦] أو قبـله (سقط) حديثه فى الصورتين بخلاف مـا رواه قبل الاختلاط لثقته ، هكذا أطلقوه ، ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين كما سيأتى فى سعيـــد ابن أبي عروبة قريبـا أنه إذا حدث فى حال اختلاطه بحديث واتفق أنه كان حدث به فى حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل فليحمل[٧] إطلاقهم عليه ، و يتميز ذلك بالراوى عنه ، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط أو بعده فقط أو فيهما مع التميز[٨] وعدمه[٩].

---

(١) سقطت كلمة « معشر » من ز

(٢) فى هـ « النهدى »

(٣) فى هـ « لله »

(٤) راجع لقول مالك ترتيب المـدارك ١/ ١٨٧ ، ولقول الطبرى سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧٠ ، وطبقات الشافعية للسبكى ٥/١٥

(٥) علوم الحديث ص ٣٥٢ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٨ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٤ ، ونزهة النظر ص ٩٠ - ٩١

(٦) سقطت كلمة « به » من ز

(٧) فى ز « فيحمل »

(٨) فى هـ « التميز »

(٩) الاحسان فى ترتيب صحيح ابن حبان ١/٩٠ ، والاغتباط ص ٣٨ ، وكتاب المجروحين لابن حبان ١/٦٨ ، والكفـاية ص ١٣٧ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٢ ، والارشاد للنووى ٢/٦٥٩ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٣ ، ونزهة النظر ص ٩١

وما يقع فى الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه ، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفا يعتبر بحديثه فضلا عن غيره لحصول الأمن به من التغيير[١] كما تقدم مثله فيما يقع عندهما اجتماعا وانفردا من حديث المدلس[٢] بالعنعنة ، ومن المستخرجات غالبا يستفاد التصريح ومن سمع قديما ممن اختلط[٣].

وأفرد للمختلطين كتابا الحافظ أبو بكر الحازمى حسبما ذكره فى تصنيفه تحفة المستفيد ، ولم يقف عليه ابن الصلاح فإنه قال : ولم أعلم أحدا أفرده بالتصنيف ، واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا ، والعلائى مرتبا لهم على حروف المعجم باختصار ، وذيل عليه شيخنا ، وللبرهان الحلبى الاغتباط[٤] بمن رمى بالاختلاط[٥] وأمثلته كثيرة .

(نحو عطاء وهو) بضم الهاء (ابن السائب) الثقفى الكوفى فى أحد التابعين ، فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه كابن معين ، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد ، لكن قال ابن حبان: إنه اختلط بآخرة ، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول ـ انتهى .

وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط أيوب وحماد بن زيد وزائدة وزهير وابن عيينة والثورى وشعبة ووهيب كما صرح به فى الأول والأخير الدارقطنى وفى الثانى ابن المدينى ويحيى بن سعيد القطان والنسائى والعقيلى ، وفى الثالث والرابع الطبرانى ، وفى الخامس

---

(١) فى هـ « التغير »

(٢) فى ز و هـ « المدلسين »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٧ ، والارشاد للنووى ٦٦٦/٢ ، والتقييد والايضاح ص ٣٩١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦١/٤

(٤) فى هـ « الاحتياط » وهو خطأ

(٥) علوم الحديث ص ٣٥٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥٣/٤ ، والاغتباط ص٣٧ ، والتدريب ٣٧٢/٢ ، كذا صنف فيه ابن الكيال الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، وهو مطبوع .

الحميدى وفى السادس والسابع أحمد وابن معين وأبوحاتم والنسائى والطبرانى ، وكذا يحيى القطان ، ولكنه استثنى حديثين سمعهما منه شعبة بآخرة عن زاذان[1]، ومنهم حماد ابن سلمة فيما قاله العقيلى والدارقطنى وابن الجارود ، وقال بعضهم : بعده ، فالظاهر أنه سمع منه فى الوقتين[2] معا ، وكذا سمع منه فى الوقتين معا أبوعوانة فيما قاله ابن المدينى وابن معين ، وزاد أنه لا يحتج بحديث أبى عوانة عنه ، وممن سمع منه بعده فقط اسماعيل بن علية وجرير بن عبد الحميد وخالد بن عبد الله الواسطى وابن جريج وعلى بن عاصم ومحمد بن فضيل بن غزوان وهشيم وسائر من سمع منه من البصريين فى قدمته الثانية لها دون الأولى ، وقد خرج البخارى فى تفسير سورة الكوثر من صحيحه من رواية هشيم عنه حديثا واحدا، لكنه مقرونا بأبى بشر جعفر بن أبى وحشية أحد الأثبات ، لم يخرج له فى الأ ـ ول شيئا[3].

(وكالجريرى) بضم الجيم وتشديد آخره ، مصغر، أبى مسعود (سعيد) وهو ابن إياس البصرى الثقة فإنه اختلط كما قاله ابن حبان: قبل موته بثلاث سنين، قال : ورآه يحيى القطان وهو مختلط ، ولكن لم يكن اختلاطه فاشيا ، ولذا قال ابن علية : لم يختلط إنما كبر فرق، وقال أبوحاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما فهو صالح ، وقال يحيى القطان فيما رواه ابن سعد عن كهمس عنه : أنكرناه أيام الطاعون ، وكذا قال النسائى : ثقة أنكر أيام الطاعون ـ انتهى .

وممن سمع منه قبل تغيره[4] اسماعيل بن علية والحمادان والثورى وشعبة

---

(١) فى الأصل و ز زادان والتصحيح من المراجع الآتية .

(٢) فى ز « الواقعتين »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٣ ، والكفاية ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، والتقييد والايضاح ص ٣٩١ ـ ٣٩٣ ، والكواكب النيرات ص ٣١٩ ـ ٣٣٣ ، وطبقات ابن سعد ٣٣٨/٦ ، والتأريخ الكبير ٤٦٥/٦ ، والتأريخ الصغير ص ١٥٧ ، والجرح والتعديل ٣٣٣/٦ ـ ٣٣٤ ، والمعرفة والتأريخ ٧٠٨/٢ ، ٨٤/٣ ، ٣٦٩ ، والثقات لابن حبان ٢٥١/٧ ، والكامل لابن عدى ١٩٩٩/٥ ـ ٢٠٠٢ ، وتهذيب الكمال ٩٣٩/٢ ـ ٩٤٠ ، وميزان الاعتدال ١٩٧/٢ ـ ١٩٨ ، والتهذيب ٢٠٣/٧ ـ ٢٠٧ ، وهدى الساري ص ٤٢٥ ، وسير أعلام النبلاء ١١٢/ ـ ١١٣

(٤) فى ه « تغيير »

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وسماعه منه قبل تغيره بثمان سنين ، ولذلك قال العجلى : إنه من أصحهم عنه حديثا ، وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب الثقفى ومعمر و وهيب ابن خالد ، ويزيد بن زريع لقول[1] أبي عبيد الآجرى عن أبي داود : كل من أدرك أيوب السختياني فسماعه من الجريرى جيد ، وكل هؤلاء سمعوا من أيوب ، وبعد تغيره اسحاق الأزرق كما سيأتى قريبا ، وابن المبارك ومحمد بن أبي عدى ، وقال : لا نكذب الله ، سمعنا منه وهو مختلط ، ويحيي بن سعيد القطان ، ولذا لم يحدث عنه شيئا ، ويزيد بن هارون ، وقال كما رواه ابن سعد عنه ، سمعت منه فى سنة اثنتين وأربعين ومائة ، وهى أول سنة دخلت فيها البصرة ولم ننكر[2] منه شيئا ، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط ، وسمع منه اسحاق الأزرق بعدنا ، وحديثه عند الشيخين من حديث بشر ابن المفضل ، وخالد بن عبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوارث عنه ، وعند البخارى فقط من حديث محمد بن عبد الله الأنصارى عنه ، وعند مسلم فقط من حديث ابن علية وبشر بن منصور وجعفر بن سليمان الضبعى وأبي أسامة حماد بن أسامة وحماد بن سلمة وسالم بن نوح والثورى وسليمان بن المغيرة وشعبة وابن المبارك وعبد الواحد ابن زياد والثقفى وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ووهيب وابن زريع ويزيد بن هارون عنه ، وفى هؤلاء جماعة ممن لم نر التنصيص على كون سماعهم منه قبله أو بعده[3].

(و) كـ (ـأبي اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعى الكوفى التابعى أحد الأعلام الأثبات ، فإنه فيما قاله الخليلى : اختلط ، وكذا نقله الفسوى عن بعض أهل العلم ،

---

(١) فى هـ « بقول »

(٢) فى هـ « لا تنكر »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٣ ، والتقييد والايضاح ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥٤/٤ ، والاغتباط ص ٤٧ ، والكواكب النيرات ص ١٧٨ - ١٨٧ ، وطبقات ابن سعد ٢٦١/٧ ، والتاريخ الكبير ٤٥٦/٣ ، وكتاب الضعفاء للنسائى ص ١٢٧ ، والجرح والتعديل ١/٤ - ٢ ، والثقات لابن حبان ٣٥١/٦ ، والثقات للعجلى ٣٩٤/١ ، وسؤالات الآجرى أبا داود ص ٣٠٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٣ ، والكامل لابن عدى ١١٢٨/٣ - ١٢٢٩ ، والتاريخ لابن معين ١٩٥/٢ ، وتهذيب الكمال ٤٧٩/٢ ، والتهذيب ٥/٤ - ٧ ، وهدى الساري ص ٤٠٥

وأشار إلى أن سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه ، ونحوه قول ابن معين : إن ابن عيينة سمع منه بعد ما تغير ، وأنكر الذهبي اختلاطه ، وقال : بل شاخ ونسي يعني فإنه قارب المائة ، قال : وسمع منه ابن عيينة وقد تغير قليلا ، وقال أحمد : ثقة ، ولكن هؤلاء حملوا عنه بآخرة[1]، وقد اتفق الشيخان على التخريج له لا من جهة متأخري أصحابه كابن عيينة ونحوه ، بل عن قدمائهم حفيديه اسرائيل بن يونس ويوسف بن اسحاق ، وزكريا ، وعمر ابني أبي زائدة و زهير بن معاوية والثوري وهو أثبت الناس فيه ، وأبي الأحوص سلام بن سليم وشريك وشعبة ، وأخرج له البخاري فقط من حديث جرير بن حازم عنه ، و مسلم فقط من حديث اسماعيل بن أبي خالد ، و رقبة ابن مصقلة[2] والأعمش ، وسليمان بن معاذ وعمار بن رزيق ومالك بن مغول ومسعر عنه ، واختلف في وفاته ، فقيل سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع وعشرين مائة[3].

ومن التابعين أيضا سعيد بن أبي سعيد المقبري ، قال الواقدي : إنه اختلط قبل موته بأربع سنين ، ونحوه قول يعقوب بن شيبة : إنه تغير وكبر واختلط قبل موته بقال : بأربع سنين ، وكان شعبة يقول : حدثنا سعيد بعد ما كبر[4]، وسماك بن حرب ابن أوس الكوفي تغير قبل موته ، فقال جرير بن عبد الحميد : أتيته ، فرأيته يبول قائما فرجعت ، ولم أسأله عن شيء وقلت : قد خرف[5].

---

(١) في هـ « بآخره »

(٢) زاد في ق « عنه »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٣ ، والتقييد والايضاح ص ٣٩٣- ٣٩٥ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٥٥ . والاغتباط ص ٥٥ ، والكواكب النيرات ص ٣٤١ - ٣٥٦ ، وطبقات ابن سعد ٦/٣١٣ - ٣١٥ ، والتأريخ الصغير ١٤٦ - ١٤٧ ، والتأريخ لابن معين ٢/٤٤٨ ، والجرح والتعديل ٦ / ٢٤٣ ، وتهذيب الكمال ٣/١٠٤٠ ، وميزان الاعتدال ٢/٢٩٢ ، والتهذيب ٨/٦٣ - ٦٨ ، وهدى الساري ص ٤٣١

(٤) طبقات ابن سعد (القسم المتمم) ص ١٤٧ ، والثقات لابن حبان ٤/٢٨٥، وتأريخ ابن عساكر ٧/٣٤٣ - ٣٤٦ ، وتهذيب الكمال ٢/٤٩٣ ، وتذكرة الحفاظ ١/١١٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٢١٦-٢١٧ ، والميزان ١/٣٨١ - ٣٨٢ ، والتهذيب ٤/٣٨ - ٤٠ ، وهدى الساري ص ٤٠٥ ، والكواكب النيرات ص ٤٦٦

(٥) الكامل لابن عدي ٣/١٢٩٩ ، والميزان ١/٤٢٧ ، والتهذيب ٤/٢٣٢

(ثم) بعدهم جماعة (كابن أبي عروبة) بفتح العين وضم الراء المهملتين وبعد الواو موحدة ثم هاء تأنيث مكسورة مع اتزانه[1] وما بعده بالإسكان أيضا مما هو أولى لعدم ارتكاب ضرورة الصرف فيه، هو سعيد بن مهران العدوى البصرى ويكنى أبا النضر، أحد كبار الأئمة وثقاتهم، فإنه ممن اختلط، قال أبو الفتح الأزدى، اختلاطا قبيحا وطالت مدة اختلاطه، واختلف[2] فى ابتدائها، فقيل كما لدحيم وابن حبان: إنه كان فى سنة خمس وأربعين ومائة، وقال ابن معين: بعد هزيمة ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن على بن أبى طالب سنة اثنتين وأربعين، وهو غير ملتئم، إذ هزيمة ابراهيم كانت فى سنة خمس وأربعين بل وقتل فى أواخر ذى القعدة منها، وحينئذ فهو أمر موافق للأول، لكن حكى الذهلى[3] عن عبد الوهاب الخفاف أن اختلاطه كان فى سنة ثمان وأربعين، وقال يزيد بن زريع: أول ما أنكرناه يوم مات سليمان التيمى، جئنا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمى فقال: ومن سليمان التيمى، وكانت وفاة سليمان سنة ثلاث وأربعين، ويتأيد بما حكاه ابن عدى فى الكامل عن ابن معين أنه قال: من سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، أو بعدها فليس بشىء، وقال ابن السكن: كان يزيد بن زريع يقول: إن اختلاطه كان فى الطاعون، يعنى سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وكان القطان ينكره ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة ويجمع بينهما بما قاله البزار: إنه ابتدأ به الاختلاط سنة ثلاث وثلاثين، ولم يستحكم ولم يطبق به واستمر على ذلك إلى أن استحكم به أخيرا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قاله القطان.

وممن سمع منه فى حال الصحة خالد بن الحارث وروح بن عبادة، وسرار

(١) فى ز و هـ «اتزانه»

(٢) سقطت كلمة «اختلف» من الأصل

(٣) فى ز «الذهبى»

ابن مجشر[١] وشعيب بن اسحاق، وعبد الأعلى السامى وعبد الله بن المبارك وعبد الوهاب الثقفى وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وعبدة بن سليمان ويحيى القطان ويزيد ابن زريع ويزيد بن هارون كما قال به فى الأول والعاشر والحادى عشر ابن عدى وإنهم أثبت الناس فيه، وفى الثانى أبوداود فيما حكاه أبوعبيد الآجرى عنه بقوله: كان سماعه منه قبل الهزيمة ، وفى الثالث النسائى فيما أشار إليه فى سننه الكبرى ، وقال أبوعبيد عن أبى داود: إن ابن مهدى كان يقدمه على يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحاب سعيد ، وفى الرابع ابن حبان فقال : إنه سمع منه سنة أربع وأربعين قبل اختلاطه بسنة ، وكذا قال ابن عدى : إنه هو والسابع والتاسع أرواهم عنه بعد عبد الأعلى، وفى الخامس ابن عدى، وقال : إنه أرواهم عنه، وابن المواق ، ورد قول أبى الحسن بن القطان : إنه مشتبه لا يدرى قبل الاختلاط أو بعده ، فأجاد فى الرد ، وفى السادس ، وكذا فى الحادى عشر أيضا ابن حبان ، وفى الثامن ابن سعد ، فقال : سمعته يقول : جالست سعيدا سنة ست وثلاثين ، وفى التاسع ابن معين ، وقال : إنه أثبت الناس فيه ، وكذا[٢] قال فى الأخير : إنه صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة ، وقول التاسع عن نفسه: إنه سمع منه فى الاختلاط يحتمل أنه يريد به بيان اختلاطه ، وأنه لم يحدث بما سمعه منه فيه .

ومن سمع منه فى الاختلاط روح بن عبادة فيما قاله شيخنا فى المقدمة وقد قدمت خلافه ، وابن مهدى فإن أبا داود فيما نقله الآجرى عنه قال : إن سماعه منه بعد الهزيمة ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، فإنه قال : كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين ، ومحمد بن جعفر غندر ومحمد بن أبى عدى ، والمعافى بن عمران الموصلى ، ووكيع لقول ابن عمار الموصلى الحافظ : ليست روايتهما عنه بشىء ، إنما سماعهما بعد ما اختلط ، وقد قال ابن معين لثانيهما تحدث عن سعيد ، وإنما سمعت منه فى الاختلاط ، فقال هل رأيتنى حدثت عنه إلا بحديث مستو حكى ذلك ابن الصلاح ، وعن وكيع أنه قال

(١) فى ق « عشر » وهوخطأ

(٢) فى هـ « ولذا »

كنا ندخل عليه بعد الهزيمة فنسمع ، فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لا طرحناه وخرج له الشيخان من رواية خالد و روح وعبد الأعلى وابن زريع المذكورين وعبد الرحمن بن عثمان البكراوى ومحمد بن سوءا السدوسى ومحمد بن أبى عدى ويحيى ابن سعيد القطان عنه ، والبخارى فقط من حديث بشر بن المفضل وسهل بن يوسف وابن المبارك وعبد الوارث بن سعيد وكهمس بن المنهال ومحمد بن عبد الله الأنصارى عنه ، ومسلم فقط من حديث ابن علية وأبى أسامة[1]، وسالم بن نوح وسعيد بن عامر الضبعى وأبى خالد سليمان بن حيان الأحمر وعبد الوهاب الخفاف وعبدة وعلى بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر العبدى ومحمد بن بكر البرسانى وغندر ، واختلف فى موته فقيل : سنة خمسين أو خمس أو ست أو سبع وخمسين ومائة[2].

(ثم) بعده جماعة كـ (ـا لرقاشى) بفتح الراء المهملة وتخفيف القاف المفتوحة ثم شين معجمة وتشديد ياء النسبة ، نسبة إلى امرأة اسمها رقاش ابنة قيس (أبى قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام ثم موحدة ثم هاء تأنيث ، ويكنى أيضا أبا محمد لكنها أغلب، واسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم البصرى الحافظ ، روى عنه من أصحاب الكتب الستة ابن ماجة ومن غيرهم خلق منهم ابن جرير وابن خزيمة وهو الذى وصفه بالاختلاط فقال : ثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد - انتهى .

وممن سمع منه أخيرا ببغداد أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك وأبو بكر محمد بن عبد الله الشافعى وغيرهما ، فعلى قول ابن خزيمة سماعهم منه بعد الاختلاط وكانت

(١) زاد فى ز و هـ « حماد بن أسامة »

(٢) علوم الحديث ص ٣٥٤ ، والارشاد للنووى ٢/٦٦٠ - ٦٦١ ، والكفاية ص ١٣٥ - ١٣٦ ، والتقييد والايضاح ص ٣٩٧ - ٣٤٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٥ - ١٥٦ ، والتاريخ الكبير ٣/٥٠٥ ، والعلل ومعرفة الرجال للامام أحمد ٢/٢٥٦ ، ٢٥٩ ، والجرح والتعديل ٤/٦٥٥-٦٥٦ ، وسؤالات الآجرى أبا داود ص ٢٢٣ - ٢٢٥ ، والكامل لابن عدى ٣/١٢٢٩ - ١٢٣٣ ، والثقات لابن حبان ٦/٣٦٠ ، وطبقات ابن سعد ٧/٢٧٣ ، والتأريخ لابن معين ٢/٢٠٤ - ٢٠٥ ، وتهذيب الكمال ٢/٥٠٢ ، والميزان ١/٣٨٧ - ٣٨٨ ، وسير أعلام النبلاء ٦/٤١٥ - ٤١٦ ، والتهذيب ٤/٦٣ - ٦٦ ، والكواكب النيرات ص ١٩٠ - ٢١٢

وفاته فى شوال سنة ست وسبعين ومائتين[١].

و (كذا) ممن كان قبل الاثنين المذكورين قبله من المختلطين (حصين) بمهملتين مصغرا ، ابن عبد الرحمن أبو الهذيل (السلمى) بضم المهملة وتشديد آخره الكوفى وابن عم منصور بن المعتمر ، وبنسبته سلميا[٢] يتميز عن جماعة اسم كل منهم حصين بن عبد الرحمن الكوفى ، مع أن ابن الصلاح لم يذكرها ، وهو أحد الثقات الأثبات المتفق على الاحتجاج بهم ، فقد قال أبوحاتم : إنه ساء حفظه فى الآخر ، ونحوه قول النسائى : إنه تغير ، وقال الحسن الحلوانى عن يزيد بن هارون : إنه اختلط ، ولذا جزم ابن الصلاح بأنه اختلط وتغير ، وقال : ذكره النسائى وغيره ، ولكن قد أنكر ابن المدينى اختلاطه وكذا قال على بن عاصم : إنه لم يختلط ، وهو ممن خرج له الشيخان من رواية خالد بن عبد الله الواسطى والثورى وشعبة وأبى زبيد عبثر[٣] بن القاسم ومحمد بن فضيل وهشيم وأبى عوانة الوضاح عنه ، والبخارى فقط من رواية حصين بن نمير وزائدة بن قدامة وسليمان بن كثير العبدى وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وعبد العزيز بن مسلم وأبى كدينة يحيى بن المهلب وأبى بكر بن عياش عنه ، ومسلم فقط من رواية جرير بن حازم وزياد بن عبد الله البكائى وأبى الأحوص سلام بن سليم وعباد بن العوام وعبد الله بن ادريس عنه ، وفى هؤلاء من سمع منه قبل الاختلاط كالواسطى وزائدة والثورى وشعبة ، ومن سمع منه بعده كحصين ، وكانت وفاته فى سنة ست وثلاثين ومائة عن ثلاث وتسعين سنة[٤].

---

(١) تأريخ بغداد ١٠/٤٢٥-٤٢٧ ، وتهذيب الكمال ٢/٨٦٣ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٦ ، والتقييد والايضاح ص ٤١٠ والتهذيب ٦/٤١٩ - ٤٢١ ، والاغتباط ص ٥٢

(٢) فى هـ « سليما »

(٣) فى هـ « عبشر »

(٤) سقطت كلمة «سنة» من ز ، راجع لشأن حصين علوم الحديث ص ٣٥٥ ، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٨٢ ، والكامل لابن عدى ٢/٨٠٤ - ٨٠٥ ، والضعفاء الكبير ١/٣١٤ ، والتأريخ الكبير ٣/٨ ، والجرح والتعديل ٣/ ١٩٣ ، وتهذيب الكمال ٦/٥١٩ ، والتقييد والايضاح ٤٠٥ - ٤٠٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٧ ، وهدى الساري ص ٣٩٨ ، والتهذيب ٢/٣٨١ ، والكواكب النيرات ص ١٢٦-١٤٠ ، والاغتباط ص ٤٤

(و) كذا من المختلطين (عارم) بمهملتين ثانيهما مكسورة بينهما ألف وآخره ميم ، لقب لأحد الثقات الأثبات ، واسمه (محمد) هو ابن الفضل ويكنى أبا النعمان السدوسى البصرى ، فقد قال البخارى : إنه تغير فى آخر عمره ، ونحوه قول أبي داود : إنه قد زال عقله ، وقال النسائى : كان أحد الثقات قبل أن يختلط ، وقال أبو حاتم : اختلط فى آخر عمره وزال عقله ، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح ، وقد كتبت عنه قبله سنة أربع عشرة ، ولم أسمع منه بعده ، ومن سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد ، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين ، وقال ابن حبان : إنه اختلط فى آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به ، فوقع فى حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، وأنكر الذهبي قوله و وصفه بالتخسيف والتهوير ، وقال : إنه لم يقدر أن يسوق له حديثا منكرا ، والقول ما قال الدارقطنى : إنه تغير بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة ، ثم إن قول أبي حاتم الماضى يخالفه قول الحسين بن عبد الله الذارع عن أبي داود : بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة ، ونحوه قول العقيلى : إن سماع على البغوى منه سنة سبع عشرة يعنى بعد اختلاطه .

وممن سمع منه قبل الاختلاط أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد المسندى وأبو على محمد بن أحمد بن خالد الزريق فإنه قال : حدثنا قبل أن يختلط ، وأبو حاتم محمد بن ادريس الرازى كما تقدم ، والبخارى فإنه إنما سمع منه فى سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة ، ولذا اعتمده فى عدة أحاديث ، بل روى له أيضا بواسطة المسندى فقط ، ومحمد بن يحيى الذهلى فإنه قال ثنا عارم ، وكان بعيدا من العرامة صحيح الكتاب وكان ثقة ، ومحمد بن يونس الكديمى كما قاله الخطيب ، وقد قال ابن الصلاح : ما رواه عنه البخارى والذهلى وغيرهما من الحفاظ ينبغى أن يكون مأخوذا عنه قبل اختلاطه .

وممن سمع منه بعده أبو زرعة الرازى وعلى بن عبد العزيز البغوى كما تقدم عنهما

وحديثه عنـــد مسلم أيضا بواسطة أحمد بن سعيد الدارمى وحجاج الشاعر وأبى داود سليمان بن معبد[١] السنجى وعبد بن حميد وهارون بن عبد الله الحمال ، وكانت وفاته فى سنة ثلاث أو فى صفر سنة أربع وعشرين ومائتين ، والثانى أكثر[٢].

(و) كذا من المختلطين عبـد الوهاب بن عبد المجيـــد أبو محمد (الثقفى) بفتح المثلثة والقاف ثم فاء ، نسبة إلى ثقيف ، البصرى أحد الثقـــات لقول عباس الدورى عن ابن معين : إنه اختلط بآخرة[٣]، وكذا وصفه بالاختلاط عقبة بن مكرم[٤]، وأنه كان قبل موته بثلاث سنين أو أربع ، لكن قال الذهبى فى الميزان : إنـــه ما ضر تغيره حديثه فإنه ما حدث فى زمنه بحديث ، واستدل لذلك بقول أبى داود : تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفى فحجب النـــاس عنهما ، وكذا قاله العقيلى ، ويخدش فيه قول الفلاس : إنه اختلط حتى كان لا يعقـــل ، وسمعته وهو مختلط يقول : ثنا محمـــد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد ، ولعل هذا كان قبل حجبه[٥]، وقد اتفق الشيخان عليه من جهة محمد بن بشار بندار ومحمد بن المثنى عنه ، والبخارى فقط من جهة أزهر بن جميل وعمرو بن على الفلاس وقتيبة ومحمـــد بن سلام ومحمد بن عبد الله ابن حوشب عنه[٦] ومسلم فقط من جهة ابراهيم بن محمد بن عرعرة واسحاق بن راهويه وسويد بن سعيد وأبى بكر بن أبى شيبة وعبيد الله بن عمر القواريرى وأبى غسان مالك ابن عبد الواحد المسمعى ومحمد بن عبد الله الرزى[٧] ومحمد بن يحيى بن أبى عمر العدنى

---

(١) فى ز « سعيد »

(٢) علوم الحديث ص ٣٥٦ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٨-٤١٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٧ ، والكواكب النيرات ص ٣٨٢ - ٣٩٣ ، وطبقـــات ابن سعد ٧/٣٠٥ ، والتاريخ الكبير ١/٢٠٨، والجرح والتعديل ٨/٥٨ - ٥٩ ، والمجروحين لابن حبان ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ ، والأنساب ٧/١٤٠ - ١٠٥ ، وتهـــذيب الكمال ٣/١٢٥٧ ، والميزان ٣/١٢٠ - ١٢١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٦٦ - ٢٦٩ ، والتهذيب ٩/٤٠٢ ، والضعفاء الكبير للعقيلى ٣/١٢١ - ١٢٣ ، وهدى السارى ص ٤٤١ ، والكفاية ص ١٣٧

(٣) فى هـ « بآخره »

(٤) زاد فى ز و هـ « العمى »

(٥) فى ز « حجه »

(٦) سقطت كلمة « عنه » من ز

(٧) فى ز « الرازى »

ويحيي بن حبيب بن عربي عنه[1].

و (كذا) من المختلطين (ابن همام) بفتح أوله ثم تشديد كحماد بن نافع، هو عبد الرزاق أبو بكر الحميرى أحد الحفاظ الأثبات (بصنعا) بفتح المهملة ثم نون ساكنة مقصورا للضرورة ، مدينة باليمن شهيرة (إذ عمى) لقول أحمد فيما رواه أبو زرعة الدمشقي عنه أتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر ، ومن سمع منه بعد ذهاب بصره فهو ضعيف السماع ، وقال الأثرم عن أحمد أيضا : من سمع منه بعد ما عمى فليس بشيء ، وما كان فى كتبه فهو صحيح ، وما ليس فى كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن ، وحكى حنبل عن أحمد نحوه ، وكذا قال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة ، كتبوا عنه أحاديث مناكير .

وممن سمع منه قبل ذلك أحمد واسحاق بن راهويه وعلى بن المدينى ووكيع وابن معين ، والضابط لمن سمع منه قبل الاختلاط أن يكون سماعه قبل المائتين كما تقدم وممن سمع منه بعد ذلك ابراهيم بن منصور الرمادى وأحمد بن محمد بن شبويه واسحاق ابن ابراهيم الدبرى ، ومحمد بن حماد الطهرانى[2]، قال ابراهيم الحربي : مات عبد الرزاق ، وللدبرى ست أو سبع سنين ، وكذا قال الذهبي : اعتنى به أبوه فأسمعه من عبد الرزاق تصانيفه ، وله سبع سنين ، ونحوه قول ابن عدى : إنه استصغر فيه ، وقال ابن الصلاح : وقد وجدت فيما روى عن الدبرى عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدا فأحلت أمرها على الدبرى ، لأن سماعه منه متأخر جدا ، ومع ذلك فقد احتج به أبو عوانة فى صحيحه، وكذا كان العقيلي يصحح روايته ، وأدخله فى الصحيح الذى ألفه ، وأكثر عنه الطبرانى، وقال الحاكم: قلت للدارقطنى : أيدخل فى الصحيح ؟ قال إى والله ، وكأنهم لم يبالوا بتغير عبد الرزاق لكونه إنما حدثه من كتبه لا من

(١) علوم الحديث ص ٣٥٥ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٦ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥٨/٤ ، والكواكب النيرات ص ٣١٤ - ٣١٨ ، والاغتباط ص ٥٢ ، والجرح والتعديل ٧١/٦ ، والتأريخ لابن معين ٣٧٨/٢ ، والضعفاء الكبير للعقيلي ٧٥/٣ ، وتأريخ بغداد ١٨/١١ - ٢١ ، وتهذيب الكمال ٨٧٢/٢ ، والميزان ١٦١/٢-١٦٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣٨/٩ - ٢٤٠ ، والتهذيب ٤٤٩/٦ ، وهدى الساري ص ٤٢٢ - ٤٢٣

(٢) فى ز « محمد بن أحمد بن أحمد الطهرانى » وفى هـ « الطهرانى »

حفظه قاله المصنف ، ونحوه قول ابن كثير كما قدمته فى أدب المحدث : من يكون اعتماده فى حديثه على حفظه وضبطه[١] ينبغى الاحتراز من اختلاطه إذا طعن فى السن أو لا، بل الاعتماد على كتابه أو الضابط له فلا .

وقال شيخنا : المنـــاكير الواقعة فى حديث الـدبرى إنمـــا سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه ، فـــا يوجد من حديث الدبرى عن عبد الرزاق فى مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدبرى منه تبعة إلا إن صحف وحرف ، وقـــد جمع القاضى محمد ابن أحمد بن مفرج القرطبي[٢] الحروف التى أخطأ فيها الدبرى وصحفها فى مصنف عبد الرزاق ، . إنما الكلام فى الأحاديث التى عند الدبرى فى غير التصانيف فهى التى فيها المناكير ، وذلك لأجل سماعه منه فى حال اختلاطه ، ثم إن حديث عبـــد الرزاق عند الشيخين من جهة اسحاق بن راهويه واسحاق بن منصور الكوسج ومحمود بن غيلان عنه ، وعند البخارى فقط من جهة اسحاق بن ابراهيم بن نصر السعدى وعبد الله بن محمد المسندى والذهلى و يحيي بن جعفر البيكندى ويحيي بن موسى البلخى خت عنه ، وعنـد مسلم فقط من جهة أحمـد بن حنبل وأحمد بن يوسف السلمى وحجاج بن يوسف الشاعر والحسن بن على الخلال ، وسلمة بن شبيب وعبد بن حميـد وعمرو النـاقد ومحمد ابن رافع ومحمد بن مهران ، ومحمـد بن يحيي بن أبي عمر العدنى ، وكانت وفاته فى شوال سنة إحدى عشرة ومائتين[٣].

---

(١) سقطت كلمة « وضبطه » من ز

(٢) سقطت كلمة « القرطبي » من ز

(٣) التأريخ لابن معين ٣٦٢/٢ - ٣٦٤ ، والجرح والتعـديل ٣٨/٦ ، والثقات لابن حبان ٤١٢/٨ ، وتأريخ دمشق لأبي زرعـة الدمشق ١ / ٤٥٧ ، وتأريخ ابن عساكر ١٠ / ٢٩٧ - ٣١٢ ، والضعفـاء للنسائى ص ١٦٤ ، والكامل لابن عدى ١٩٤٩/٥ - ١٩٥٢ ، والضعفـاء للعقيلى ١٠٧/٣ - ١١١ ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٠٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٦٥/٩ - ٥٨٠ ، وتهـذيب الكمال ٨٣١/٢ ، والميزان ١٢٦/٢ - ١٢٩ ، والتهذيب ٣١٠/٦ - ٣١٥ ، وهدى الساري ص ٤١٩ - ٤٢٠ ، ولسان الميزان ٣٤٩/١-٣٥٠ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٥ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥٨/٤ ، والكواكب النيرات ص ٢٦٦ - ٢٨١

(و) كذا عد فيهم شيخ مالك وأحد الأثبات ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ المـــدنى (الرأى) بتشديد الراء ثم همزة ، لأنه كان مع معرفته بالسنة قائلا به (فيما زعموا) حسبما حكاه ابن الصلاح ، فقـــال : قيل : إنه تغير فى آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك ولم أقف عليه لغيره ، وقال الناظم : لا أعلم أحدا تكلم[1] فيـــه بالاختلاط ـ انتهى. وإنما قال الواقدى: كانوا يتقونه لموضع الرأى، على أن عبدالعزيز ابن أبي سلمة قال : قلت لربيعة فى مرضه الذى مات فيه : إنا قد تعلمنا منك وربما جاءنا من يستفتينا فى الشيء لم نسمع فيه شيئا فنرى أن رأينا خير له من رأيه لنفسه فنفتيه قال : فقال : أقعـــدونى ، ثم قال : ويحك يا عبد العزيز ! لأن تموت جاهلا خير[2] من أن تقول فى شيء بغير علم، لالا ثلاث مرات . وكانت وفاته فى سنة اثنتين أو ست وثلاثين أو اثنتين وأربعين ومائة بالمدينة[3].

(و) كذا (التوأمى) بفتح المثناة الفوقانية ثم واو ساكنة وهمزة تليها[4] ميم وهو صالح بن أبي صالح نبهان المدنى مولى أم سلمـــة ، تابعى ثقة ، ونسب كذلك ، لأنه يعرف بمولى التوأمة ، وهى ابنة أمية بن خلف الجمحى، صحابية سميت بذلك ، لأنها كانت هى وأخت لهـــا فى بطن واحد ، فسميت تلك باسم، وهذه بالتوأمة ، فإنه اختلط فيما قاله أحمد، ونحوه قول ابن معين: خرف قبل أن يموت، وكذا قال ابن المدينى: خرف وكبر ، وقال ابن حبان : تغير فى سنة خمس وعشرين ومائة ، وجعل يأتى بمـــا يشبه الموضوعات[5] عن الثقات فاختلط حديثه الأخير بحديثه القـــديم، ولم يتميز فاستحق

---

(١) فى ز « يعلم »

(٢) فى هـ « خيرا »

(٣) طبقات ابن سعد (القسم المتمم) ص ٣٢٤ ، والتاريخ الكبير ٢٨٧/٣ ، وتأريخ بغداد ٤٢٠/٨ ـ ٤٢٦ ، وتهـــذيب الكمال ٤٠٩/٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ١/٣ ـ ٥ ، وميزان الاعتدال ٣٣٦/١ ، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٨٩ ـ ٩٦ ، والتهذيب ٢٥٨/٣ ـ ٢٥٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٤ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، وفتح المغيث للعراقى ١٥٨/٤ ، والاغتباط ص ٤٦ ، والكواكب النيرات ١٦٣ ـ ١٧٦ ، والأنساب ٦٢/٦

(٤) فى ز ر هـ « يليها »

(٥) فى هـ « والموضوعات »

الترك ، واقتصر ابن الصلاح على حكاية كلامه ، مع أنه ليس الأمر كذلك ، فقد ميز الأئمة بعض من سمع منه قديما ممن سمع منه بعد التغير ، فممن سمع منه قديما زياد ابن سعد وابن جريج ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب حسبما قاله ابن عدى فيهم ، وابن معين وابن المدينى والجوزجانى فى الأخير فقط ، ولكن قال الترمذى فيما حكاه ابن القطان عنه عن البخارى عن أحمد بن حنبل : إن ابن أبي ذئب سمع منه أخيرا و روى عنه منكرا فالله أعلم ، وممن سمع منه بعد الاختلاط السفيانان ومالك ، فقال ابن عيينة سمعت منه ولعابه يسيل يعنى من الكبر ، وما علمت أحدا من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره ، وقال الحميدى عن ابن عيينة أيضا : لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أو نحوها وقد تغير ، ولقيه الثورى بعدى ، وقال أحمد : كان مالك أدركه وقد اختلط ، فمن سمع منه قديما فذاك ، وممن نص على أن مالكا والثورى إنما سمعا منه بعد أن كبر وخرف ، ابن معين ، وكذا فى الثورى خاصة الجوزجانى[1].

(و) كذا (ابن عيينة) بتحتانيتين مع التصغير وبالصرف للضرورة ، هو سفيان أبو محمد الهلالى الكوفى نزيل مكة ، وأحد الأئمة الأثبات فقد قال يحيى بن سعيد القطان فيما حكاه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى عنه : أشهدوا أنه اختلط سنة سبع وتسعين ، فمن سمع منه[2] فيها وبعدها فسماعه لا شيء ، قال الذهبي : وأنا أستبعده وأعده غلطا من ابن عمار ، فالقطان مات فى الكوفة أول سنة ثمان وتسعين عند رجوع الحاج وتحدثهم بأخبار الحجاز ، فمتى تمكن من سماعه باختلاط سفيان حتى تهيأ له أن يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به ، ثم قال : فلعله ذلك فى أثناء سنة سبع .

(١) علوم الحديث ص ٣٥٤ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٥٩ ، والاغتباط ص ٤٨ ، والكواكب النيرات ص ٢٥٨ ـ ٢٦٥ ، والتاريخ الكبير ٤/٢٩٢ ، والتاريخ الصغير ص ١٤٦ ، والتاريخ لابن معين ٢/٢٦٦ ، والجرح والتعديل ٤/٤١٦ ـ ٤١٨ ، والعلل ومعرفة الرجال ١/٣٦٣ ، ٢/١١٦ ، ١٦٦ ، وطبقات ابن سعد (القسم المتمم) ص ١٤٩ ، والمجروحين لابن حبان ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦ والضعفاء للنسائى ص ١٣٧ ، والكامل لابن عدى ٤/١٣٧٣ ـ ١٣٧٦ ، والأنساب ٣/١١٠ ـ ١١١ ، وأبو زرعة الرازى وجهوده فى السنة النبوية ٢/٤٦١ ، والتهذيب ٤/٤٠٥ ـ ٤٠٧ ، وأحوال الرجال للجوزجانى ص ١٤٤ ، والميزان ١/٤٦١

(٢) سقطت كلمة «منه» من ز

قال شيخنا : وهذا الذى لا يتجه غيره ، لأن ابن عمار من الاثبات المتقنين ، ثم ما المانع أن يكون القطان سمعه من جماعة ممن حج فى تلك السنة واعتمد قولهم، وكانوا كثيرا فشهد على استفاضتهم وأخبر به قبل موته ولو بيوم فضلا عن أكثر منه ، وقد وجدت عن القطان ما يصلح أن[1] يكون سببا لما نقله عنه ابن عمار ، وهو ما أورده أبو سعد بن السمعانى فى ترجمة اسماعيل بن أبى صالح المؤذن من ذيل تأريخ بغداد له بسنده إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لابن عيينة : كنت تكتب الحديث وتحدث القوم وتزيد فى إسناده أو تنقص منه ؟ فقال : عليك بالسماع الأول فانى سئمت ، بل قال ذلك غير القطان فذكر أبو معين الرازى فى زيادة كتاب الايمان لأحمد أن[2] هارون بن معروف قال له : إن ابن عيينة تغير أمره بآخرة ، وإن سليمان بن حرب قال له : إن ابن عيينة أخطأ فى عامة حديثه عن أيوب .

وقد اتفق الشيخان على التخريج له من جهة اسحاق بن راهويه وبشر بن الحكم النيسابورى وولده عبد الرحمن بن بشر وقتيبة ومحمد[3] بن عباد المكى وأبى موسى محمد بن المثنى عنه، والبخارى فقط من جهة حجاج بن منهال وصدقة بن الفضل المروزى والحميدى وعبد الله بن محمد المسندى وعبد الله بن محمد النفيلى وعبيد الله بن موسى وعلى بن المدينى وأبى نعيم الفضل بن دكين ومالك بن اسماعيل النهدى ومحمد بن سلام ومحمد بن يوسف ويحيى بن جعفر البيكندين وأبى الوليد الطيالسى عنه ، ومسلم فقط من جهة ابراهيم بن دينار التمار وأحمد بن حنبل وأبى معمر[4] اسماعيل بن ابراهيم الهذلى وأبى خيثمة زهير بن حرب وسعيد بن عمرو الأشعثى وسعيد بن عمرو الأشعثى وسعيد بن منصور وسويد بن سعيد وعبد الله بن محمد الزهرى وعبد الأعلى بن حماد

(١) سقطت كلمة « ان » من ز
(٢) فى هـ « ابن » بدل « ان »
(٣) فى ز « قتيبة بن محمد » وهو خطأ
(٤) فى ز « أبى نعيم »

النرسي وعبد الجبار بن العلاء وأبي قدامة عبيدالله بن سعيد السرخسي وعبيدالله بن عمر القواريري وعلي بن حجر وعلي بن خشرم وعمرو بن محمد الناقد ومحمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبي كريب محمد بن العلاء ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ومخلد بن خالد الشعيري ونصر بن علي الجهضمي وهارون بن معروف ويحيى بن يحيى النيسابوري عنه .

قال الذهبي : ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع ، فأما سنة ثمان ففيها مات ولم يلق[1] أحدا فيها ، فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر ، بل هو في الحقيقة نحو خمسة أشهر ، لأنه مات بمكة في يوم السبت أول شهر رجب كما قاله ابن سعد وابن زبر، وقال ابن حبان : في آخر يوم من جمادى الآخرة منها، وجزم ابن الصلاح بأن وفاته في سنة تسع، والمعروف[2] ثمان ، وكان انتقاله من الكوفة إلى مكة سنة ثلاث وستين فاستمر بها حتى مات .

قال الذهبي : ومحمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي سمع منه في سنة سبع ، وقال ابن الصلاح : إنه يحصل نظر في كثير من العوالي الواقعة عمن تأخر سماعه من ابن عيينة وأشباهه يعني ممن تغير[3].

وكذا ممن اختلط عبد الله بن لهيعة لقول أبي جعفر الطبري في تهذيب الآثار : إنه اختلط عقله في آخر عمره[4].

(مع) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي (المسعودي)

---

(١) في ز « لم يلحق »

(٢) زاد في ز « في سنة »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٥ ، والتقييد والايضاح ص ٤٠٦ - ٤٠٧ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٥٩ ، والاغتباط ص ٤٧ - ٤٨ ، والكواكب النيرات ص ٢٢٠ - ٢٣٤ ، وطبقات ابن سعد ٥/٤٩٧ ، والثقات لابن حبان ٦/٤٠٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤٩ ، وتأريخ بغداد ٩/١٧٤ - ١٨٤ ، وتهذيب الكمال ٢/٥١٧ ، وسير أعلام النبلاء ٨/٤٦٥ ، والميزان ١/٣٩٧ ، والتهذيب ٤/١٢٠ - ١٢١

(٤) التهذيب ٥/٣٣١ ، (طبع دار الفكر) والاغتباط ص ٥٠

نسبة لجده ، أحد الثقات المشهورين والكبار من المحدثين فقد صرح باختلاطه غير واحد كمحمد بن عبد الله بن نمير وأبي بكر بن أبي شيبة والعجلي وابن سعد وأنها في آخر عمره ، وأبي حاتم، وقال : قبل موته بسنة أوسنتين، وأحمد وقال : إنما اختلط ببغداد ، فمن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد ، وكذا قال ابن معين : كان نزل بغداد وتغير، فمن سمع منه زمان أبي جعفر يعني المنصور فهو صحيح السماع أو زمن المهدى فلا، وهو قريب من قول أبي حاتم، إذا مشينا على أن وفاة المسعودى سنة ستين ومائة ، لأن وفاة المنصور كانت بمكة في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين، أما على القول بأن وفاة المسعودى سنة خمس وستين فلا .

وقال ابن حبان : اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك ، وكذا قال أبو الحسن ابن القطان : إنه لايتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده ، وهومنتقض بتمييز[1] جماعة من الفريقين ، فمن سمع منه قديما أبونعيم الفضل بن دكين و وكيع فيما قاله أحمد ، وحديثا[2] أبوداود الطيالسي وعاصم بن على وابن مهدى وأبو النضر هاشم بن القاسم ويزيد بن هارون كما صرح به في الأول سلم[3] بن قتيبة ، وفي الثاني والرابع أحمد ، وفي الآخرين[4] ابن نمير، وقال أبوالنضر أحدهم : إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه ، كنا عنده وهو يعزى في ابن له فجاءه انسان فقال له : إن غلامك أخذ من ملكك عشرة آلاف[5] وهرب ففزع[6] وقام ودخل إلى منزله، ثم خرج إلينا وقد اختلط ، وقد وقع حديثه في البخاري لا بقصد التخريج له فيما ظهر لشيخنا كما

(١) في هـ « لتميز »
(٢) في ز « حديث »
(٣) في ز و هـ « مسلم »
(٤) في هـ « الآخر من »
(٥) زاد في ز « درهم »
(٦) في هـ « فقرع »

قرره فى مختصر التهذيب والمقدمة ، وإنما وقع اتفاقا ، ولم يرو له مسلم شيئا[١].

(وآخرا حكوه) أى وفى المتأخرين حكى أهل الحديث كأبي على البرذعى ثم السمرقندى فى معجمه بلاغا ومن تبعهما الاختلاط آخر العمر (فى الحفيد ابن خزيمة) بمعجمتين . مصغر ، نسبة لجده الأعلى ، فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن الحافظ الشهير إمام الأئمة أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى .

(مع الغطريفى) بكسر المعجمة وإسكان المهملة ثم راء مكسورة بعدها مثناة تحتانية ثم فاء ، نسبة لجد جده ، وهو الثقة الثبت أحد أكابر الحفاظ فى وقته ، أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف بن الجهم[٢] الرباطى الغطريفى الجرجانى العبدى مصنف المستخرج على البخارى والأبواب وصاحب الجزء العالى[٣] وشيخ القاضى أبي الطيب الطبرى .

وكذا صرح به فى أولها الحاكم فقال : إنه مرض فى الآخر وتغير بزوال عقله فى ذى الحجة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة ، وعاش بعد ثلاث سنين ، وقصدته فيها فوجدته لا يعقل ، وكل من أخذ عنه بعد ذلك فاقلة مبالاته بالدين ، ومات فى جمادى الأولى سنة سبع وثمانين ـ انتهى ، وعلى هذا فمدة اختلاطه كما قال المصنف فى التقييد : سنتان ونصف سنة تنقص أياما ، وتجوز الذهبي فقال فى العبر ، وتبعه المصنف فى الشرح: اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنبوه ، بل صرح فى الميزان بقوله: ما عرفت أحدا سمع منه فى أيام عدم عقله ، وكذا قال فى تأريخ الإسلام : وما أعتقد

---

(١) علوم الحديث ص ٣٥٤ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٠ . والتقييد والايضاح ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣ ، والكواكب النيرات ص ٢٨٢ ـ ٢٩٨ ، وطبقات ابن سعد ٦/٣١٦ . والتأريخ لابن معين ٢/٣٥١ ، والعلل ومعرفة الرجال للامام أحمد ١/١٢٤ ، والجرح والتعديل ٥/٢٥٠ ـ ٢٥٢ ، والمجروحين لابن حبان ٢/١٤٨ ـ ١٥٠ ، وتأريخ بغداد ١٠/ ٢١٨ ـ ٢٢٢ ، وتأريخ ابن عساكر ١٠/٥ ـ ١٢ ، والميزان ٢/١١٠ ـ ١١١ ، وسير أعلام النبلاء ٧/٩٤ ـ ٩٥ ، والتهذيب ٦/٢١٠ ـ ٢١٢ ، وهدى الساري ص ٤١٨

(٢) فى ﻫ « الحكم »

(٣) فى ﻫ « صاحب الخراج »

أنهم سمعوا منه إلا فى صحة عقله ، فإن من لا يعقل كيف يسمع[١] عليه ، وهو متعقب بكلام الحاكم ، على أن الحاكم لينه[٢] بخلاف هذا ، فإنه قال : عقدت له مجلس التحديث سنة ثمان وستين ، ودخلت بيت كتب جده ، وأخرجت له مائتين وخمسين جزءا من سماعاته الصحيحة وانتقيت له عشرة أجزاء ، وقلت : دع الأصول عندى صيانة لها فأخذها وفرقها على الناس ، وذهبت ومد يده إلى كتب غيره فقرأ منها ، ثم إنه مرض ، إلى آخر كلامه[٣].

وأما ثانيهما فقال المصنف فى التقييد : لم أر ، من ذكره فيمن اختلط إلا أبا على المذكور ، وقد ترجمه حمزة السهمى فى تأريخ جرجان ، فلم يذكر شيئا من ذلك ، وهو أعرف به فإنه من شيوخه ، ويشهد له رواية رفيقه الحافظ أبى بكر الإسماعيلى عنه فى صحيحه لأكثر من مائة حديث لكنه يدلسه ، فمرة يقول : ثنا محمد بن أحمد العبدى ، ومرة محمد بن أبى حامد النيسابورى والعبقسى والثغرى ، لكن لا مانع أن يكون تغيره إن صح بعد أخذ الاسماعيلى عنه ، وكانت وفاته فى رجب سنة سبع وسبعين وثلاث مائة ، قال المصنف : وثم آخر يوافق الغطريفى فى اسمه واسم أبيه وبلده ، ويقاربه فى اسم الجد وهما متعاصران وهو محمد بن أحمد بن الحسن بالتكبير الجرجانى وهو ممن ذكر الحاكم أنه تغير واختلط فيحتمل أن اشتبه بالغطريفى[٤].

وكذا ممن اختلط من المتأخرين أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم صاحب الربيع ، فقال القراب : إنه حجب عن الناس فى سنة أربع وأربعين وثلاث مائة ،

---

(١) فى هـ « سمع »

(٢) فى ز « ليته »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٠ ، والتقييد والايضاح ص ٤١٢ ، والكواكب النيرات ص ٤١٠ - ٤١٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٤٩٠ ، والعبر ٣/٣٧ ، والميزان ٣/١٢١ ، ولسانه ٥/٣٤١ - ٣٤٢

(٤) علوم الحديث ص ٣٥٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٠ ، والتقييد والايضاح ص ٤١١ - ٤١٢ ، والكواكب النيرات ص ٤٠٣ - ٤٠٩ ، وتأريخ جرجان ص ٤٩١ - ٤٩٥ ، والأنساب ١٠/٥٦ ، ولسان الميزان ٥/٣٥ - ٣٦

فلم يؤذن لأحد عليه حتى مات ، لأنه ذهبت عيناه واختلط عقله[١]، وأبو الحسين زيد ابن محمد بن جعفر بن المبارك العامرى الكوفى المعروف بابن أبي اليابس أحد شيوخ ابن شاهين وغيره كابن السمعانى فإنه ترجمه فى الياء التحتانية من الأنساب ، وقال : إنه كان قد اختلط عقله فى آخر عمره و وسوس ، كتبت عنه يسيرا[٢].

(مع القطيعى) بفتح القاف وكسر المهملة ثم مثناة تحتانية بعدها عين مهملة ، نسبة لقطيعة الدقيق ببغداد، أبي بكر (أحمد) بن جعفر بن حمدان بن مالك (المعروف) بالثقه بحيث قال الحاكم: إنه ثقة مأمون ، وقال الخطيب: لا أعلم أحدا ترك الاحتجاج به ، وقال الذهبي : إنه صدوق فى نفسه ، مقبول ، وهو صاحب الأجزاء القطيعيات الخمسة النهاية فى العلو لأصحاب الفخر بينهم وبينه فى مدة أربع مائة سنة ونيف أربعة أنفس لاغير، والراوى لمسند أحمد والزهد الكبير له، المنفرد بهما، فقد قال ابن الصلاح: إنه اختل فى آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه ، وحكاه الذهبي فى الميزان وقال : ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات يعنى كما نقله الخطيب عنه ، ثم قال الذهبي : وهذا القول غلو وإسراف وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه ـ انتهى .

وإنكاره على ابن الفرات كما قال شيخنا عجيب فإنه لم ينفرد بذلك فقد حكى الخطيب فى ترجمة أحمد بن أحمد السيبى[٣] أنه قال : قدمت بغداد، وأبوبكر بن مالك حى، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض، فقال لنا ابن اللبان الفرضى، لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل ومنعت ابنى السماع منه ، قال : فلم نذهب إليه انتهى ، ويجوز أن يكون الذى أنكره الذهبي [[٤] من كلام ابن الفرات قوله : كان لا يعرف

(١) لم نجد قول الفراب فى المصادر الموجودة عندنا ، نعم نظن أنه ذكره فى كتابه تأريخ السنين .

(٢) زلت قدم المؤلف فى هذا الموضع بوجهين ، الأول أنه جعل العامرى من شيوخ السمعانى ، وذلك مستبعد ، لأن هذا ولد (٥٠٦ هـ) وتوفى (٥٦٢ هـ) ، وذاك توفى (٣٤١ هـ) وبينهما خمس وخمسون ومائة سنة، والثانى أن الكلام الذى نقله فى شأن الترجمة عده من كلام السمعانى وليس الأمر كذلك، بل هو من كلام محمد بن أحمد بن سفيان الحافظ انظر : تأريخ بغداد ٤٤٩/٨ ، والأنساب ٤٦٨/١٣ ، واللباب ٤٠٤/٣ ـ ٤٠٦

(٣) فى جميع النسخ عندنا « يحي بن أحمد السيبى » وهوخطأ

(٤) سقط ما بين المكوفتين من ز

شيئا مما يقرأ لا الاختلاط ، ولكن قد قال الذهبي] في ترجمة علي بن المذهب الراوي عن القطيعي — هذا من الميزان أيضا — ما نصه : الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والاسناد - انتهى ، وبالجملة فسماع أبي علي للمسند منه قبل اختلاطه، كما نقله شيخنا عن شيخه المصنف[١].

ومن اختلط من المتأخرين الصدر سليمان الأبشيطي، قال شيخنا : — وهو أحد من أخذ عنه — : إنه حصلت له غفلة استحكمت في آخر عمره ، وتغير قبل موته قليلا[٢] وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي ابن الشيخة شيخ شيوخنا قبل موته بنحو أربعة أشهر[٣]، وغيرهما ممن قبلهما كسليمان بن حسن بن أحمد بن عمرو بن أحمد البعلي[٤]، قال المصنف : يقال: إنه اختلط، وعبد الحق بن محمد بن محمود المنبجي[٥]، وعبد الرحيم ابن عبد المحسن الكمال المنشاوي[٦]، وعبد الله بن محمد بن هارون الطائي الأندلسي[٧]، والموفق عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد الله اللخمي بن سميط القاضي[٨] بباب زويلة ممن أخذ عنه أبو حيان ، نسأل الله العفو والعافية .

تتمة : ربما يتفق عروض ما يشبه الاختلاط ثم يحصل الشفاء منه كما حكاه أبو داود في سننه عن معمر أنه قال : احتجمت فذهب عقلي حتى كنت ألقن فاتحة

(١) علوم الحديث ص ٣٥٧ ، وفتح المغيث للعراقي ٤/١٦٠ - ١٦١ ، والتقييد والايضاح ص ٤١٢ - ٤١٣ ، والكواكب النيرات ص ٩٢ - ٩٧ ، وتاريخ بغداد ٤/ ٧٣ - ٧٤ ، والمنتظم ٧/٩٢ - ٩٣ ، والميزان ١/٤١ ، ٢٢٧ ، ولسانه ١/١٤٥ - ١٤٦ ، ٢/٢٣٦ - ٢٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢١٠ - ٢١٢

(٢) إنباء الغمر ٦/١١٨ ، والضوء اللامع ٣/٢٦٥ - ٢٦٧ ، وشذرات الذهب ٧/٩١

(٣) إنباء الغمر ٣/٣٤٨ - ٣٤٩ ، والدرر الكامنة ٢/٣٢٥

(٤) ذيول العبر ٤/١٦٤ ، والدرر الكامنة ٢/١٤٥

(٥) الدرر الكامنة ٢/٣١٩

(٦) ذيول العبر ٤/٥٨ ، والدرر الكامنة ٢/٣٥٧

(٧) الدرر الكامنة ٢/٣٠٣

(٨) لم نقف على ترجمته .

الكتاب فى صلاتى ، قال : وكان احتجم على هامته[١]، وبلغنى أن البرهان الحلبى عرض له الفالج، فأنسى كل شىء حتى الفاتحة ثم عوفى، وكان يحكى عن نفسه أنه صار يتراجع إليه محفوظه كالطفل شيئا فشيئا[٢].

وأعجب من هذا ما ذكره القاضى عياض أن ابراهيم بن محمد الحضرمى المعروف بابن الشرفى ، والمتوفى[٣] سنة ست وتسعين وثلاث مائة ، كان قد حصل له قبل موته بثلاثين شهرا فالج ، فلم يكن ينطق بغير لا إله إلا الله ، ولا يكتب غير بسم الله الرحمن الرحيم ، فكان ذلك من آيات الله عز وجل[٤]، ونحوه ما قال محمد بن اسماعيل الصائغ : كان أحمد بن عمير الوادى يعنى شيخه يحدث عن عمرو بن حكام والنضر بن محمد فانهدمت داره وتقطعت الكتب فاختلط عليه حديث عمرو فى حديث النضر ، لأنهما جميعا يحدثان عن شعبة[٥]، وليس مراده الاختلاط المذكور وإن قال شيخنا : إنه يلحق فى المختلطين .

وقد يتغير الحافظ لكبره ، ويكون مقبولا فى بعض شيوخه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله ، كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين فى ثابت البنانى ، ولذا خرج له مسلم كما قدمته فى مراتب الصحيح ، على أن البيهقى قال : إن مسلما اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع[٦] منه قبل تغيره فالله أعلم .

---

(١) سنن أبى داود ١٠/٣٤٠ . قال السندى : وكأنه أخطأ الموضع أو المرض وقال القارى : الحجامة للسم ، وفعله معمر بغير سم وقد أضره .

(٢) الضوء اللامع ١/١٤٤

(٣) زاد فى ز و هـ « فى »

(٤) ترتيب المدارك ٤/٦٧٨

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلى ٣/٢٦٧ ، ولسان الميزان ١/٢٤٠

(٦) فى الأصل « سرح منه بعد تغيره » ذكره البيهقى فى الخلافيات ، انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٤٥٢ ، والتهذيب ٣/١٤

طبقات الرواة

وللرواة طبقـــات وتعرف بالسن والأخـــذ وكم مصنف
يغلط فيها وابن سعـــد صنفا فيها، ولكن كم روى عن ضعفا

(طبقات الرواة) وهو من المهمات، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين فى اسم أو كنيـة أو نحو ذلك كما بيناه فى المتفق والمفترق ، وإمكان الاطلاع على تبين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة ، وبينه وبين التأريخ عموم وخصوص وجهى فيجتمعان[١] فى التعريف بالرواة، وينفرد التأريخ بالحوادث . والطبقات بما إذا كان فى البدريين مثلا من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة ، وقـــد فرق بينهما بعض المتأخرين بأن التأريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات ، وبالعرض إلى الأحوال ، والطبقات ينظر فيهـــا بالذات إلى الأحوال ، وبالعرض إلى المواليد والوفيات ، ولكن الأول أشبه[٢].

(وللرواة طبقات) أى مراتب[٣] وأصناف مختلفة ، جمع طبقة وهى فى اللغة القوم المتشابهون ، (وتعرف) فى الاصطلاح (بالسن) أى باشتراك المتعاصرين فى السن ولو تقريبـــا (و) بـ (ـالأخذ) عن المشايخ ، وربما اكتفوا بالاشتراك فى التلاقى وهو غالبا ملازم للاشتراك فى السن ، قال ابن الصلاح : والباحث الناظر فى هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه ومن أخذعنهم ونحوذلك[٤] ورب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها ، فأنس بن مالك الأنصارى رضى الله عنه وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة رضى الله عنهم وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة

---

(١) فى هـ « فتجتمعان »
(٢) تكلم المؤلف نحو هذا الكلام فى الاعلان بالتوبيخ ص ٤٦ ، وانظر أيضا نزهة النظر ص ١٣٠ - ١٣٢
(٣) زاد فى ز و هـ « مفترقة »
(٤) سقطت كلمة « ونحوذلك » من ز

إذا نظرنا إلى تشابههم فى أصل صفة الصحبة ، فعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقـة أولى والتابعون طبقة ثانية ، وأتباع التابعين طبقة ثالثة ، وهلم جرا، يعنى كما صنع ابن حبان وغيره ، و إذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة رضى الله عنهم فى سوابقهم ومراتبهم كانوا على ماسبق ذكره يعنى فى الصحابة بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة [(١) من طبقة العشرة من الصحابة] بل دونهم بطبقات يعنى كما فعل ابن سعد فى الصحابة ومن بعدهم حيث عدد الطباق فى كل(٢) منهم ، قال شيخنا : ولكل منهما وجه ، ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير: كل طبقة أربعين سنة(٣)، وقد يستشهد له بما يروي أن رسول الله ﷺ قال : « إن(٤) طبقات أمتي خمس طبقات ، كل طبقة منها أربعون سنة، فطبقتى وطبقة أصحاب أهل العلم والايمان، والذين يلونهم إلى الثمانين أهل البر والتقوى ، والذين يلونهم إلى العشرين ومائة أهل التراحم والتواصل ، والذين يلونهم إلى الستين يعنى ومائة أهل التقاطع والتدابر ، والذين يلونهم إلى المـائتين أهل الهرج والحروب ، رواه يزيد الرقاشى وأبو معن وكلاهما فى ابن ماجة ، وعباد بن عبد الصمد أبو معمر كما فى نسخـة كامل بن طلحة ، ومن طريقه الديلمى فى مسنده ، ثلاثتهم وهم ضعفـاء عن أنس ، وكذا له شواهد كلها ضعاف ، منها أن على بن حجر رواه عن ابراهيم بن مطهر الفهرى وليس بعمـدة ، عن أبي المليح ابن أسامة الهذلى عن أبيه، ومنها ما رواه يحيي بن عنبسة القرشى وهو تالف عن الثورى عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما نحوه ، وإنمـا أوردته لكونه فى إحدى السنن(٥)، وكذا يستشهد لهذا النوع فى الجملة بقوله ﷺ « خير النـاس قرنى ، ثم الذين يلونهم ،

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) فى هـ « فى كل الطباق »

(٣) علوم الحديث ص ٣٥٧- ٣٥٨ ، والارشاد للنووى ٢/٦٦٧- ٦٦٨ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦١ ، ونزهة النظر ص ١٣١ - ١٣٢

(٤) سقطت كلمة « إن » من ز و هـ

(٥) ابن ماجة مع شرحه مصباح الزجاجة ٤/١٩٧ ، والموضوعات لابن الجوزى ٣/١٩٦ - ١٩٧ ، واللآلى المصنوعة ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، وفيض القدير ٤/ ٣٦٤ ، قال الشيخ الألبانى فى ضعيف الجامع ٤ / ٩ : ضعيف جدا .

ثم الذين يلونهم » فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة[١].

(وكم) مرة أو وقت[٢] (مصنف) من حفاظ الأئمة (يغلط) أو كم يغلط مصنف (فيها) لسبب[٣] الاشتباه فى المتفقين حيث يظن أحدهما الآخر أو لسبب أن الشايع روايته عن أهل طبقة ربما يروى عن أقدم منها كما تقدم فى آخر التابعين ، أو لعدم تحقق طبقته فيذكره تخمينا على وجه التقريب كما اتفق للقيدين فى إدخال من ليس من الشافعية مثلا كابن هبيرة الحنبلى وأبي بكر الطرطوسى[٤] المالكى ، وكذا من الظن الغالب كونه مجتهدا كالبخارى فيهم ، وفى إدخال مصنف طبقات الحنفية الفخر الرازى الشافعى فيهم ، ولذا قال ابن الصلاح : إنه افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين[٥].

وفيها تصانيف كثيرة لأبى عبيد القاسم بن سلام وعلى بن المدينى وابراهيم ابن المنذر الحزامى وخليفة بن خياط ومسلم وأبى الحسن محمود بن ابراهيم بن سميع الدمشقى وأبى بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقى وأبى عروبة الحرانى وأبى الشيخ بن حيان وأبى عبد الله بن منده وأبى بكر بن مردويه وأبى مسعود أحمد ابن الفرات الرازى وأبى الفضل الفلكى وأبى عبد الله بن أحمد بن اشكاب وأبى عبد الله محمد بن جعفر بن محمد بن غالب الوراق وأبى اسحاق ابراهيم بن أحمد بن ابراهيم المستملى البلخى، فى آخرين ، منهم من طول ، ومنهم من اختصر غير متقيدين أو متقيدين بالفقهاء إما مطلقا كالشيخ أبى اسحاق الشيرازى، أو مقيدا بمذهب كالمدارك للقاضى عياض، والحنابلة للقاضى أبى يعلى ثم ابن رجب، والشافعية لخلق، أو بالحفاظ أو بالقراء كالذهبى فى كل منهما ، وللدانى ثم ابن الجزرى فى القراء أيضا ، أن بالنحاة كالقفطى[٦]

---

(١) قد سبق تخريجه

(٢) فى ز و هـ « مرة و وقتا »

(٣) فى ز « بسبب »

(٤) فى هـ « الطرسوسى »

(٥) علوم الحديث ص ٣٥٧

(٦) فى ز « القطفى »

وابن مكتوم ، أو بالبلاد كطبقات المكيين المتأخرين للقاضى بن مفرج ، أو النيسابوريين[١] للحاكم ، أو بغير ذلك . كله مما بسطته فى غير هذا لمحل[٢].

(وابن سعد) بن منيع ، هو أبو عبد الله محمد الهاشمى مولاهم البصرى الحافظ نزيل بغداد وكاتب محمد بن عمر بن واقد الأسلمى الواقدى أيضا (صنفا فيها) أى فى الطبقات ثلاثة تصانيف ، والكبير منها كتاب حفيل جليل كثير الفائدة أثنى عليه وعلى مصنفه الخطيب فقال : كان من أهل العلم والفضل ، صنف كتابا كبيرا فى طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته ، فأجاد فيه وأحسن - انتهى ، وهو فى نفسه ثقة (ولكن كم روى) فى كتابه المذكور (عن) أناس (ضعفا) منهم شيخه الواقدى مقتصرا كثيرا على اسمه واسم أبيه من غير تمييز[٣] بنسبته ولا غيرها ، ومنهم هشام بن محمد بن السائب فأكثر عنهما ، ومنهم نصر بن باب أبو سهل الخراسانى مع قوله فيه : إنه نزل بغداد فسمعوا منه و رووا عنه ، ثم حدث عن ابراهيم الصائغ فاتهموه فتركوا حديثه ، والمرأ قد يضعف بالرواية عن الضعفاء مثل هؤلاء ، لاسيما مع عدم تمييزهم ومع الاستغناء عنهم بمن عنده من الثقات الأئمة ، ولاشك أن من شيوخ ابن سعد هشيم والوليد بن مسلم وابن عيينة وابن علية وابن أبى فديك ، وأبو ضمرة أنس بن عياض ويزيد بن هارون ومعن بن عيسى وأبو الوليد الطيالسى و وكيع وأبو أحمد [٤] الزبيرى وغيرهم ، وكتب عن أقرانه ومن هو أصغر منه ، على أن أحمد بن] كامل قال: سمعت الحسين ابن فهم يقول: كنت عند مصعب الزبيرى ، فمر بنا ابن معين فقال له مصعب : يا أبا زكريا! حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا ، فقال يحيى: كذب ، ولكن قد قال الخطيب :

---

(١) فى ز « النيسابورى »

(٢) يشير المؤلف به إلى كتابه الاعلان بالتوبيخ ص ٩٢ - ١٣٩ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٣٥٨ ، قلت : قد تكلم محققا طبقات خليفة وسير أعلام النبلاء ومؤلف بحوث فى تأريخ السنة عن الطبقة من جميع النواحى كلاما جيدا ، انظر مقدمة طبقات خليفة للمحقق ص ٤١ - ٥١ ، وتقديم سير أعلام النبلاء للمحقق ص ٩٧ - ١٢٧ ، وبحوث فى تأريخ السنة ص ٧٢ - ٨٠

(٣) فى هـ « تميز »

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز

أظن الحـــديث الذى ذكره مصعب عنه لابن معين من المناكير التى يرويها الواقدى ، وإلا فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال : يصدق ، رأيته جاء إلى القواريرى وسأله عن أحاديث فحدثه ، قال الخطيب : وهو عندنا من أهل العدالة ، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى فى كثير من رواياته ، وقال ابن فهم: كان كثير العلم والكتب والحديث والغريب والفقه، وقال الذهبي: ظهرت فضائله ومعرفته الواسعة، وقد أخرج له أبوداود فى سننه عن واحد عنه حكاية ، مـات ببغداد فى جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين وهو ابن اثنتين وستين سنة[1].

تنبيـه : كذا وقع فى النسخ المتداولة من النظم «وكم مصنف » بالرفع فخرجناه على إحدى الروايات فى قوله :

كم عمـــة لك يا جرير وخالة فدعاء[2] قد حلبت على عشارى[3]

وعلى أنه فاعل « يغلط[4]» قدم[5] لضيق النظم، والجملة خبرية ، ولكن قد عزى البرهان الحلبي لحظ الناظم ما لايحتاج معه إلى مزيد تكلف فقال:

وللرواة طبقـــات فاعرف بالسن والأخذ وكم مصنف

الموالى من العلماء والرواة

وربمـا إلى القبيل ينسب مولى عتاقة وهذا الأغلب

أو لولاء الحلف كالتيمى مـــالك أو للدين كالجعفى

(١) طبقـــات ابن سعد ٣٦٤/٧ ، والجرح والتعديل ٢٦٢/٧ ، وتأريخ بغـــداد ٥ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، وتأريخ ابن عساكر ١٥/٣٥٠ - ٣٥٢ ، وتهـذيب التهذيب ١٨٢/٩ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٧ ، وفتح المغيث للعراقي ١٦١/٤ - ١٦٢ ، والوافى بالوفيات ٨٨/٣ ، ولم أجد قول الذهبي فى كتبه المتوفرة عندنا ، فلعله فى كتابه تأريخ الاسلام ، نعم نحوه قول الصفدى فى الوافى .

(٢) فى هـ « قدعا » وهو تحريف

(٣) والبيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرا ، انظر ديوان الفرزدق ٣٦١/١ ، وانظر الكتاب لسيبويه ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٤ ، ومغنى اللبيب ١٥٨/١ - ١٥٩

(٤) فى هـ « لغلط » وفى ن « بلفظ » وكلاهما خطأ

(٥) زاد فى هـ « و » وهو خطأ

وربما ينسب مولى المولى نحو سعيد بن يسار أصلا

(الموالى من العلماء والرواة) وهو من المهمات لاسيما (وربما إلى القبيل) أى القبيلة إحدى القبائل[١] وهى البطون التى هو الأصل فى النسبة (ينسب مولى عتاقة) كأبى العالية رفيع الرياحى التميمى التابعى كان مولى امرأة من بنى رياح ، ومكحول الشامى الهذلى[٢] كان كما قال الزهرى[٣]: عبدا نوبيا أعتقته إمرأة من هذيل، وأبى البخترى سعيد بن فيروز الطائى وعبد الله بن المبارك الحنظلى وعبد الله بن صالح الجهنى كاتب الليث وغيرهم مع إطلاق النسبة فى كل منهم بحيث يظن أنه ممن نسب كذلك صلبية أى من ولد الصلب[٤].

(وهذا) [٥] أى الانتساب للعتاقة] و إن كان قليلا بالنسبة [[٦] للأصل فى الانتساب والحقيقة (هو الأغلب) بالنظر لما بعده ، فالخارج عن الأصل والظاهر إما للعتاقة كما تقرر] (أو لولاء الحلف) الذى أصله المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق ، وأبطل الإسلام منه ما كان فى الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والغارات دون نصر المظلوم وصلة الأرحام، وهم جماعة (كالتيمى) بالتشديد هو وما بعده (مالك) هو ابن أنس إمام دار الهجرة فهو حيرى اصبحى صليبه[٧] ولكن لكون نفره أصبح حلفاء عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب ابن سعد بن تيم بن مرة القرشى التيمى أخى طلحة ، نسب تيميا ، أو لولاء المصاحبة

---

(١) زاد فى ز « كما سلف فى التصحيف »

(٢) سقطت كلمة « الهذلى » من ز

(٣) فى ز « قاله الزهرى »

(٤) انظر علوم الحديث ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ٣٦٠ - ٣٦١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٢ ، والارشاد للنووى ٢/٦٧٠ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٦

(٥) سقط ما بين المكوفتين من هـ

(٦) فى هـ هنا تقديم وتأخير ونقص وزيادة وهو هكذا « لما بعده فان النسبة إذا مرجت عن الأصل إما أن تكون للعتاقة كما قدمنا وهو الأغلب »

(٧) فى هـ « صلية » وفى ز « صلبية »

بإجارة أو تعلم أو نحو ذلك كمالك أيضا ، فإنه قيل[١]: إنما انتسب تيميا لكون جده مالك بن أنس بن أبي عامر كان عسيفا أي أجيرا لطلحة بن عبيد الله المذكور حين كان طلحة يختلف في التجارة[٢]، وكمقسم ، قيل له : مولى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لملازمته له كما سلف في المنسوبين إلى خلاف الظاهر ، وعند الطبراني مرفوعا : « من علم عبدا آية من كتاب الله تعالى فهو مولاه[٣]» الحديث، ونحوه قول شعبة: من كتبت عنه حديثا فأنا له عبـــد[٤]، أو الديوان كالليث بن سعد الفهمي ، فإنه مولى قريش ، ولكن لكونهم افترضوا في فهم نسب إليهم[٥] أو للاسترضاع كعبد الله بن السعدي الصحابي فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب[٦]: إنه إنما قيل لأبيه السعدي لكونه استرضع له في بني سعد بن بكر أو للمجاورة .

(أو لـ) ـولاء (الدين) والإسلام (كالجعفي) بضم الجيم ثم مهملة ساكنة وفاء ، إمـام الصنعة أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري ، فإنه انتسب كذلك ، لأن جد أبيه المغيرة كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي الجعفي شيخ البخاري[٧] وكأبي علي الحسن بن عيسى بن ـــ ماسرجس[٨] الماسرجسي بفتح السين المهملة وكسر الجيم فإنه

---

(١) في هـ « فان قيل » وهوخطأ

(٢) علوم الحديث ص ٣٥٩ ، والانتقـــاء ص ١٠ ـ ١٢ ، وترتيب المدارك ١٠٢/١ ـ ١٠٧ ، وفتح المغيث للعراقي ١٦٣/٤

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٣١/٨ ـ ١٣٢ ، قال في المجمع ١٢٨/١ : وفيه عبيد بن رزين اللادقي ، ولم أر من ذكره .

(٤) قد مضت مصادر قول شعبة في الموضع الذي ورد قبل .

(٥) طبقـات ابن خياط ص ٢٩٦ ، والتأريخ الكبير ٢٤٦/٧ ، والأنساب ٢٦٩/١٠ ، وتأريخ بغداد ٣/١٣ ، وتأريخ ابن عساكر ٦٤٩/١٤ ـ ٦٥٢ ، والتهذيب ٢٦٩/٨ ، والترجمة الفيشية بالترجمة الليثية ص ٣

(٦) ٣/ ٩٢٠ ، وطبقات خليفة ص ٢٧ ، وانظر أيضا الأنساب ١٣٩/٧ ، وأسد الغابة ٢٦٢/٣ ، والاصابة ٣١٨/٢

(٧) تأريخ بغداد ٩/٢ ، والأنساب ٢٩١/٣ ، وتهـذيب الأسماء ٦٧/١/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩٢/١٢ ، وتغليق التعليق ٣٨٤/٥ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٩ ، وتأريخ ابن عساكر ٧٥/١٥ ، ومقدمة الكامل ص ٢١١

(٨) سقطت كلمة « ابن ماسرجس » من ز

كان نصرانيا وأسلم على يد ابن المبارك ، فقيل له مولى ابن المبارك[١]، وكابراهيم بن داود الآمدى أحد شيوخ شيخنا ، فإنه أسلم على يد التقى ابن تيمية فعرف به[٢]، أولغير ذلك مما لا نطيل به مما أشار البخارى فى تفسير النساء من صحيحه[٣] لبعضه ، وقال أبو اسحاق الزجاج[٤]:كل من يليك أو والاك فهو مولى[٥].

(و ربما) توسع حيث (ينسب) للقبيلة من يكون (مولى المولى) لها[٦] (نحو سعيد بن يسار) بتحتانية مثناة ثم مهملة خفيفة ، أبى الحباب الهاشمى [[٧] فإنه لكونه مولى شقران مولى رسول الله ﷺ نسب] (أصلا) أى للأصل بنى هاشم ، وعلى هذا اقتصر ابن الصلاح ، وقيل : إنه مولى الحسن بن على رضى الله عنهما[٨]، وقيل: مولى أم المؤمنين ميمونة رضى الله عنها ، وقيل: مولى بنى النجار، وعليهما فليس بمولى لبنى هاشم[٩] وكعبد الله بن وهب القرشى الفهرى المصرى ، فإنه مولى يزيد بن رمانة ، ويزيد مولى يزيد بن أنيس الفهرى[١٠]، وفى وقتنا أحمد بن محمد بن بركوت المكينى ، نسب لمكين الدين اليمنى لكونه معتق سيد معتق بركوت[١١].

---

(١) تأريخ بغداد ٣٥٢/٧ ، وتهذيب الكمال ٢٨١/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧/١٢ - ٢٨ ، وعلوم الحديث ص ٣٥٩ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦٣/٤ ، والأنساب ٣١/١٢

(٢) انباء الغمر ٢٥٤/٣ ، والدرر الكامنة ٢٥/١

(٣) ٨ / ٢٤٧

(٤) هو ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج أبو اسحاق النحوى اللغوى المفسر المتوفى (٣١١ هـ) ، معجم المؤلفين ٣٣/١

(٥) راجع لذلك فتح البارى ٢٤٨/٨

(٦) سقطت كلمة « لها » من ز

(٧) ما بين المكوفتين ورد فى ز بعد « أصلا »

(٨) زاد فى ز « وحينئذ لايصح التمثيل به لما نحن فيه »

(٩) فى ز « مولى لبنى هاشم » انظر لذلك علوم الحديث ص ٣٦٠ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦٧١ ، والتقريب له ص ٤٨ ، والتقييد والايضاح ص ٤١٥ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦٣/٤ ، وطبقات خليفة ص ٢٥٥ ، وطبقات ابن سعد ٥/ ٢٨٤ ، والتأريخ الكبير ٥٢٠/٣ ، وتهذيب الكمال ٥١٢/٢ ، والتهذيب ٤ / ١٠٢

(١٠) علوم الحديث ص٣٦٠ ، وفتح المغيث للعراقى ١٦٣/٤ ، والتقييد والايضاح ص ٤١٥ ، وطبقات ابن سعد ٥١٨/٧ ، والتأريخ الكبير ٢١٨/٥ ، والجرح والتعديل ١٨٩/٥ - ١٩٠ ، وترتيب المدارك ٤٢١/٢

(١١) الضوء اللامع ٩٩/٢

وقد أفرد الموالى لكن من المصريين خاصة أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندى ، وأفردت موالى النبي ﷺ خاصة[١] فى كراسة ، ولا يعرف تميز[٢] كل هذا إلا بالتنصيص عليه ، وهو من الضروريات لاشتراط[٣] حقيقة النسب فى الإمامة العظمى ، و الكفاءة فى النكاح والتوارث وغيرها من الأحكام الشرعية ، ولاستحباب التقديم به[٤] فى الصلاة وغيرها ، وإن كان قد ورد فى الحديث الصحيح « مولى القوم من أنفسهم[٥] » وقال أبو داود فى سننه عن أبي جعفر محمد بن عيسى ابن الطباع : كنا نقول : - إنه يعنى عنبسة بن عبد الواحد القرشى - من الأبدال قبل أن نسمع أن الأبدال من الموالى[٦]، وكان جماعة من سادات العلماء فى زمن السلف من الموالى، فروى مسلم فى صحيحه[٧] أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لما تلقاه نائب مكة إلى أثناء الطريق فى حج أو عمرة قال له : من استخلف[٨] على أهل الوادى ؟ قال ابن أبزى قال: ومن ابن أبزى؟ قال: رجل من الموالى، فقال: أما إنى سمعت نبيكم ﷺ يقول: « إن الله تعالى يرفع بهذا العلم أقواما ويضع به آخرين » و ذكر الزهرى أن عبد الملك ابن مروان[٩] قال له : من يسود أهل مكة ؟ فقلت : عطاء ، قال : فأهل اليمن ؟ قلت : طاؤس ، قال : فأهل الشام ؟ قلت : مكحول ، قال : فأهل مصر ؟ فقلت : يزيد بن أبي حبيب . قال : فأهل الجزيرة ؟ فقلت : ميمون بن مهران ، قال : فأهل خراسان ؟ قلت : الضحاك بن مزاحم ، قال : فأهل البصرة ؟ فقلت : الحسن بن أبي الحسن ، قال :

---

(١) سقطت كلمة « خاصة » من ز

(٢) فى هـ « تميز » وسقطت من ز

(٣) فى هـ « لاشتراطه »

(٤) سقطت كلمة « به » من ز

(٥) أخرجه البخارى ١٢/٤٨ (٦٧٦١) ، وأبوداود ٥/٦٨ (١٦٣٤) ، والترمذى ٣/٤٦ (٦٥٧) وغيرهم

(٦) راجع لذلك تأريخ بغداد ١٢/٢٨٤ ، والتهذيب ٨/١٦٢

(٧) ١/٥٥٩ كتاب المسافرين ، باب فضل من يقوم بالقرآن ، وأخرجه أيضا الدارمى ٢/٣١٩ كتاب فضائل القرآن ، باب إن الله يرفع بهذا القرآن أقواما ، وابن ماجة ١/٧٩ ، وأبو يعلى فى مسنده ١/١٨٥-١٨٦ (٢١٠ - ٢١١)

(٨) فى ز و هـ « استخلفت » وكذا فى المراجع السابقة ، قلت : أورده المؤلف بتغير قليل .

(٩) سقطت كلمة « ابن مروان » من هـ

فأهل الكوفة ؟ فقلت : ابراهيم النخعى ، وذكر أنه يقول له عند ، كل واحد : من العرب[١] أم من الموالى ؟ قال فيقول : من الموالى إلا النخعى فإنه من العرب فقال له : ويلك يا الزهرى ! فرجت عنى يعنى لذكره عربيا ، ثم قال: والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! إنما هو أمر الله ودينه ، فمن حفظه ساد ، ومن ضيعه سقط[٢].

قال المصنف : وهذا من عبد الملك إما فراسة أو بلغه من أهل العلم أو أهل الكتاب ، قال ابن الصلاح: وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم قال : لما مات العبادلة صار الفقه فى جميع البلدان إلى الموالى إلا المدينة فإن الله خصها[٣] بقرشى فكان فقيهها بغير مدافع سعيد بن المسيب ، ثم قال ابن الصلاح : وفى هذا بعض الميل ، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير ، منهم الشعبى والنخعى بل جميع فقهاء المدينة السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب سوى سليمان بن يسار[٤]، قال البلقينى : ويمكن أن يقال : إن الشعبى والنخعى لم يكونا حين موت العبادلة فى طبقة سعيد ، وماعداهما فهم بالمدينة .

وسأل بعض الأعراب رجلا من أهل البصرة : من سيد هذه البلدة ؟ قال : الحسن بن أبى الحسن البصرى ، قال أمولى هو؟ قال : نعم ، قال : فبم سادهم ؟ فقال : بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم ، فقال الأعرابى : هذا لعمر أبيك هو السؤدد[٥]، ونحوه قول عبد الملك للزهرى فى القصة الماضية ، وبم سادهم عطاء ؟ ،

---

(١) فى هـ « أمن العرب »

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وعلوم الحديث ص ٣٦٠ - ٣٦٢ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٦ ، أورد هذه القصة الذهبى فى سير أعلام النبلاء ٥/٨٥ من طريق الوليد بن محمد الموقرى ، عن الزهرى ، وقال : الحكاية منكرة والوليد واه .

(٣) فى هـ « نفعها »

(٤) علوم الحديث ص ٣٦٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٣ ، وتأريخ ابن عساكر ١٧/١٦٨

(٥) اختصار علوم الحديث ص ٢٤٧

قلت : بالديانة و الرواية ، قال : إن أهل الديانة و الرواية لينبغى أن يسودوا ، وقال الشاطبي :

أبو عمر هم واليحصبي ابن عامر صريح وباقيهم أحاط به الولا[١]

واعلم أن المولى من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظى ، الموضوعة لكل واحد من الضدين إذ هى موضوعة للولى من أعلى وهو المنعم المعتق بكسر المثناة ، والمولى من أسفل وهو المعتق بفتحها ، ومعرفة كل منهما مهمة ، ولذا[٢] قال شيخنا فى النخبة : ومعرفة الموالى من أعلى ومن[٣] أسفل ، وغفل الكمال الشمنى فى شرح هذا الموضع منها عن مراده فجعل مولى المولى هو الأسفل وماعداه الأعلى ، وتبعه ولده رحمة الله تعالى عليهما[٤].

أوطان الرواة وبلدانهم

وضاعت الأنساب فى البلدان فنسب الأكثر للأوطان

وإن يكن فى بلدتين[٥] سكنا فابدأ بالأولى و[٦] ثم حسنا

ومن يكن من قرية من بلدة ينسب لكل و إلى الناحية

وكملت بطيبة الميمونة فبرزت من خدرها مصونة

فربنا المحمود والمشكور إليه منا ترجع الأمور

وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأنام

---

(١) متن الشاطبية ص ٥

(٢) فى هـ و ز « ولذلك »

(٣) سقطت كلمة « من » من ز

(٤) راجع لمعانى المولى ، النهاية ٥/٢٢٨ ، والصحاح ٦/٢٥٢٩ ، والقاموس ٤/٤٠١ ، وتهذيب الأسماء ٢/٢/١٩٦ ، ولسان العرب ١٥/٤٠٨ وفتح البارى ٨/٢٤٨ ، ونزهة النظر ص ١٤٣

(٥) فى ف « البلدتين »

(٦) فى ع « أو »

(أوطان الرواة وبلدانهم) وهو مهم جليل يعتنى به كثير من علماء الحديث ، لاسيما و ربما يتبين منه الراوى المدلس وما فى السند من إرسال خفى ، ويزول به توهم ذلك ، وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث لاختلاف بلديهما ، وسأل المزى أين سمع منـــه ؟ فقال : لعله فى الحج ثم قال : بل فى بغداد حين دخول الليث لهـــا فى الرسليـة ، ويتميز به أحد المتفقين من الآخر كما تقدم فى سابع أقسام المتفق والمفترق ، ومن مظانه الطبقات لابن سعد كما قال ابن الصلاح ، وتواريخ البلدان ، وأحسن ما ألف فيه وأجمعه الأنساب لابن السمعانى ، وفى مختصره لابن الأثير فوائد مهمة ، وكذا للرشاطى الأنساب ، واختصره المجد الحنفى[1].

(و) قد كانت العرب إنما ينسبون[2] إلى الشعوب والقبائل والعمائر والعشائر والبيوت ، قال الله تعالى : ﴿وجعلنـاكم شعوبا وقبائل لتعـــارفوا﴾[3] والعجم إلى رساتيقها وهى القرى وبلدانها ، وبنواسرائيل إلى أسباطها ، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس فى الأقاليم والمدن والقرى (ضاعت) كثيرا (الأنساب) العربية المشار إليهـا (فى البلدان) المتفرقة (فنسب الأكثر) من المتـأخرين منهم كما كانت العجم تنتسب (الأوطان) جمع وطن وهو محل الإنسان من بلدة أو ضيعة أو سكة وهى الزقاق أو نحوها ، وهذا وإن وقع فى المتقدمين أيضا فهو قليل ، كما أنه يقع فى المتـأخرين أيضا النسبة إلى القبائل بقلة[4].

[[5] ثم إنه لا فرق فيمن ينتسب إلى محل بين أن يكون أصليا منه أو نازلا فيه ،

---

(١) علوم الحديث ص ٣٦٢ - ٣٦٣ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٣٥ ، قال : هو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٤ ، والمنهل الروى ص ١٣٩ ، ونزهة النظر ص ١٣٢ ، ومقـــدمة الأنساب للصحح ١/٣ - ٤ ، والارشاد للنووى ٢/٦٧٣ ، والتدريب ٢/٣٨٥

(٢) فى ز « ينتسبون »

(٣) سورة الحجرات : ١٣

(٤) علوم الحديث ص ٣٦٣ ، والارشاد للنووى ٢ / ٦٧٤ ، والتقريب له ص ٤٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٤

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

بل ومجاورا له كما صرح به شيخنا ، ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال ، ولا حد للإقامة المسوغة للنسبة بزمن ، وإن ضبطه ابن المبارك بأربع سنين فقد توقف فيه ابن كثير حيث قال: وقال بعضهم : إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا قام فيه أربع سنين فأكثر ، ثم قال : وفيه نظر ، بل قال البلقيني : إنه قول ساقط لا يقوم عليه دليل، فإذا أردت نسبة من يكون من مردا المجاورة لنابلس قلت : النابلسى ، وهو نوع من التدليس[1]] .

(وإن يكن فى بلدتين سكنا) بأن انتقل من الشام إلى العراق أو من دمشق إلى مصر ، وأردت نسبته إليهما (فابدأ بـ) البلدة (الأولى) بالنقل[2] (وبثم) فى الثانية المنتقل إليها (حسنا) أى حسن الإتيان فيها بثم، فيقال الشامى ثم العراقى أو الدمشقى ثم المصرى ، وجمعهما أحسن مما لو اقتصر على أحدهما .

(ومن يكن) من الرواة (من قرية) كدار يا (من) قرى (بلدة) كدمشق (ينسب) جوازا (لكل) من القرية والبلدة بل (وإلى الناحية) التى منها تلك البلدة ، وتسمى الإقليم أيضا كالشام ، فيقال فيه : الدارى أو الدمشقى أو الشامى ، لكن خصه البلقينى بما إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل ، وإنه إذا لم يكن كذلك فالأقرب منعه ، فإن الانتساب إنما وضع للتعارف وإزالة الإلباس .

وإن أريد الجمع بين الثلاثة فهو مخير بين الابتداء بالأعم فيقول الشامى الدمشقى[3] الدارى ، أو بالقرية التى هو منها ، فيقول : الدارى الدمشقى الشامى ، إذ المقصود التعريف والتمييز[4]، وهو حاصل بكل منهما ، نعم إن كان أحدهما أوضح فى ذلك فهو أولى ثم إنه ربما تقع الزيادة على الثلاثة فيقال لمن سكن الخصوص مثلا قرية من قرى

(١) الارشاد للنووى ٢/٦٧٥ ، والتقريب له ص ٤٨ ، وتهذيب الأسماء ١/١/١٤ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٨ ، ومحاسن الاصطلاح ص ٦٠٧ كما فى هامش الارشاد ، ونزهة النظر ص ١٤٢ ، والمنهل الروى ص ١٣٩

(٢) زاد فى هـ « منها »

(٣) سقطت كلمة « الدمشقى » من ن

(٤) فى هـ « التميز »

منية بنى خصيب الخصوصى المنـــاوى الصعيدى المصرى ، وإنما كان كذلك باعتبار أن الناحية قـــد تكون[١] فوقها ناحية أخرى أوسع دائرة منها بأن تتناول تلك الناحية المخصوصة وغيرها من النواحى، وباعتبار ذلك يقع التعدد لأزيد من هذا أيضا .

إذا علم هذا فقد تقع النسبة أيضا إلى الصنائع كالخياط ، وإلى الحرف كالبزاز ، وتقع ألقابا كخالد بن مخلد الكوفى القطوانى ، وكان يغضب منها ، ويقع فى كلها الاتفاق والاشتباه كالأسماء[٢].

فائدة : الشعوب : القبائل العظام ، وقيل : الجماع التى تجمع متفرقات البطون ، واحدها شعب ، والقبائل البطون، وهى كما قال الزجاج للعرب كالأسباط لبنى اسرائيل بل يقال لكل ما جمع على شىء واحد قبيل أخذا من قبـــائل الشجرة وهى غصونها ، أو من قبائل الرأس ، وهى أعضائها، سميت بذلك لاجتماعها ، والعمائر جمع عمارة بالكسر والفتح ، قيـــل : الحى العظيم يمكنه الانفراد بنفسه ، وهى فوق البطن ، والبيوت جمع بيت ، ومنه قول العباس فى النبى ﷺ :

حتى احتوى بيتك المهيمن من ... خندف علياء تحتها النطق[٣]

أراد شرفه فجعله فى أعلى خندف بيتا ، ولهم الأسرة ، والبطن ، والفخذ والجماع ، والجمهور ، والحى ، والرهط ، والذرية ، والعترة ، والعشيرة ، والفخذ ، والفصيلة ممـــا لشرحه وبيان مراتبه غير هذا المحل[٤].

---

(١) فى ز « يكون »

(٢) علوم الحديث ص ٣٦٣ ، وتهذيب الأسماء ١/١/١٣ ، والارشاد للنووى ٢/٦٧٤ ، والتقريب له ص٤٨ ، والتدريب ٢/٣٨٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٤/١٦٤ ، واختصار علوم الحديث ص ٢٤٨ ، والمنهل الروى ص ١٣٩ ، ونزهة النظر ص ١٤٢ - ١٤٣

(٣) انظر لهذا الشعر مستدرك الحاكم ٣/٣٢٧ ، وغريب الحديث لابن الأثير ١/١٧٠ ، وأسد الغابة ٢/١٢٩ ، ولسان العرب ٢/١٥ ، وتاج العروس ٤/٤٥٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢/١٠٣

(٤) انظر لمعـــانى أكثر هذه الألفـــاظ تفسير الطبرى ٢٦/٨٨ ، وتفسير الزمخشرى ص ١٣٩٦ ، وتفسير البيضاوى ٢/٣٢٦ ، وتفسير القرطبى ١٦/٣٤٣ - ٣٤٥ ، وزاد المسير ٧/٤٧٣ ، وتفسير ابن كثير ٦/٣٨٧ ، وتفسير الماوردى ٤/٧٦ ، ولسان العرب ١/٥٠٠ ، وتاج العروس ٣/١٣٤- ١٣٥ ، والفاروق ١/٣٢٩ ، والزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وتهذيب الأسماء ٣/١/٢٨

(وكملت) بتثليث الميم والفتح أفصح ، أى المنظومة فى يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وسبع مائة [(١)مع الإحاطة بأن ماقتصر عليه فى أصلها ليس حصرا لفنونها ، ولذا أدرجت فى شرحها ما كان مناسبا لها من الزوائد مما وقع فى كلام بعض الأئمة ، أو أفرد بالتأليف جملة كالصالح عند قوله فى الحسن : ذكرت فيه ما صح أو قارب أو يحكيه ، والمضعف فى آخر الضعيف ، والمحفوظ فى الشاذ ، والمعروف فى المنكر ، والمطروح فى آخر الموضوع ، والمبدل والمركب والمنقلب فى المقلوب ، والمشهور والوجه فى كون المتواتر من مباحثنا فى المشهور ، وأسباب الحديث فى غريب الحديث ، وتوالى رواية فقهاء ونحوهم فى المسلسل ، والمحكم فى آخر مختلف الحديث ، وجمع من التابعين ، أو من الصحابة فى الأقران ، ومشتركين فى التسمية أو ما اتفق اسم راويه مع اسم أبيه وجده فصاعدا ، أو اسمه واسم أبيه مع اسم جده وأبى جده ، أو اسمه واسم أبيه وجده وجد أبيه مع شيخه فى ذلك كله ، أو اسم شيخ الراوى مع اسم تلميذه ، وكلها فى المسلسل ، أو اسم أبيه مع اسم شيخه فى حال كونهما مهملين فى المتفق ، أو كنية اسم أبيه أو كنية زوجته ، وكلاهما فى الكنى ، والتأريخ فى التأريخ وغير ذلك مما يدرك بالتحقيق له ، بل من أتقن توضيح النخبة لشيخنا مع اختصاره رأى زائدا على ذلك مما أكثر كله يمكن أن يكون قسما أو فرعا مما ذكر كما بان مما أثبته منه] (بطيبة) بفتح المهملة ثم(٢) تحتانية ساكنة(٣) بعدها موحدة وهاء تأنيث كشيبة(٤) ، اسم [(٥)من أربعين فأكثر أو أقل] للمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام [(٦) اقتصر عليه من بينها تيمنا وتبركا ، ويقال لها أيضا طابة

(١) سقط ما بين المكوفتين من هـ
(٢) فى هـ « و »
(٣) سقطت كلمة « ساكنة » من هـ
(٤) فى الأصل « كتشابه » والذى اثبتناه هو الأوضح
(٥) سقط ما بين المكوفتين من هـ
(٦) فيما بين المكوفتين فى هـ تغير كثير فقارن بينها وبين غيرها

كما جاء معـــا فى صحيح البخارى[١] عن أبي حميد الساعدى كل واحد فى طريق ، ولمسلم [٢] عن جابر بن سمرة رضى الله تعالى عنه رفعه إن الله تعـالى سمى المدينة طابة ، وفى لفظ عنـــد أبي عوانة والطيالسى فى مسنده[٣] : كانوا يسمون المدينة يثرب فسماها النبى ﷺ طابة ، ولا تنـــافى بين الروايتين ، وهما تأنيث طيب وطاب لغتـان بمعنى ، واشتقاقهما أما من الطيب الذى هو الرائحة الحسنة لما يشاهد من طيب تربتها وحيطانها وهوائهـا] ولذا قال بعض العلماء : وفى طيب ترابها وهوائها دليـــل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أدام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد فى غيرها ، زاد غيره : أو لطيبها لساكنها أو لطيب العيش بهـــا ، والحاصل أن كل ما بها من تراب وجدر و عيش ومنزل وسائر ما يضاف إليها طيب لأهل السنة ، ولله تبارك وتعالى در القائل :

إذا لم تطب فى طيبة عند طيب به طيبة طابت فأين تطيب[٤]

أو من الطيب بالتشديد ، الطـاهر بالمهملة لخلوصها من الشرك وطهـــارتهـا [٥] (الميمونة) يعنى المباركة بدعائه ﷺ لها بالبركة ، حتى كان من جملتها مما هو مشاهد ما يحمله الحجيج خصوصا زمن الموسم من تمرها إلى جميع الآفاق ، بحيث يفوق غلات الأمصار ، و يفضل لأهلها بعد ذلك ما يقوم بهم قوتا وبيعا و إهداء إلى زمن الثمر و زيادة .

(فبرزت) أى خرجت المنظومة إلى الناس بالمدينة الشريفة (من خدرها) بكسر المعجمة ثم مهملتين أولهما ساكنة ، والثـانية مكسورة أى سترها (مصونة) بفتح الميم

---

(١) ٤/٨٨ ، لم يرد فيه طيبة وطابة جميعا ، نعم قال الحافظ فى الفتح : ووقع فى بعض طرقه طـــابة ، وفى بعضها طيبة ،

(٢) ٣/١٠٠٧

(٣) مسند الطيالسى ص ١٠٤ (٧٦١) وقد أشار الحافظ فى رواية جابر ، وعزاها إلى أبي عوانة والطيالسى قلت : أخرجه أيضا أحمد فى مسنده ٥/٨٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨

(٤) الشعر ساقط من الأصل

(٥) تهذيب الأسماء ٢/٢/١٤٩ ، معجم البلدان ٤/٥٣ ، ٥/٨٣ ، ٤٣٠ ، وفتح البارى ٤/٨٨ - ٨٩

وضم المهملة ، لم تزل صيانتها ببروزها ، وكذا برز شرح الناظم عليها بعد فراغه من تصنيفه فى يوم السبت تاسع عشرى شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبع مائة بالخانقاه الطشتمرية خارج القاهرة ، وانتفع الناس بها ، وسارا لأكثر الأقطار مع كونه غير واف بتمام الغرض كما العادة جارية به لشارحى تصانيفهم غالبا ، وذلك غير خادش فى جلالته ، واختصره مع ذلك الشمس ابن عمار المالكى[1] ، وما علمت عليها لسواه شرحا ، ولذا انتدبت بشرحى هذا ، وجاء بحمد الله بديعا كما أسلفته فى آداب طالب الحديث وكمل ، سائلا من الله تعالى دوام النفع به فى شهر رمضان أيضا من سنة اثنتين وثمانين وثمان مائة فبينهما مائة وإحدى عشرة سنة (فربنا) سبحانه وتعالى (المحمود والمشكور) على ذلك كله (إليه منا ترجع الأمور) كلها كما نطق به الكتاب والسنة (وأفضل الصلاة والسلام على النبى) المخبر عن الله عز وجل بالوحى وغيره ، ولاينطق عن الهوى ، سيدنا محمد (سيد الأنام) كلهم ، و وسيلتنا وسندنا وذخرنا فى الشدائد والنوازل[2] صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا آمين ، آمين ، آمين .

(١) هو محمد بن عمار بن محمد بن أحمد الشمس أبو ياسر المصرى المالكى ، يعرف بابن عمار (٧٦٨ - ٨٤٤ هـ) الضوء اللامع ٨/٢٣١ - ٢٣٤

(٢) لا يخفى على العالم بالكتاب والسنة والخبير بأقوال السلف الصالح أن التوسل الذى تدل عليه نصوص الكتاب والسنة وما جرى عليه عمل السلف الصالح وأجمع عليه المسلمون هو :

١ - التوسل باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته .

٢ - التوسل بعمل صالح قام به الداعى .

٣ - التوسل بدعاء رجل صالح حى .

وأما ماعدا هذه الأنواع من التوسلات ففيها نزاع وخلاف ، والذى نعتقده وندين الله تعالى به أنه غير جائز ولامشروع ، لأنه لم يرد فيه دليل تقوم به الحجة ، وما توسل به المؤلف سامحه الله تعالى لا يتأتى على أحد من الأنواع الثلاثة السابقة للتوسل ، انظر لتفصيل هذه المسألة المهمة الفتاوى لابن تيمية ١/١٤٠ - ٣٥٨ ، والتوسل والوسيلة له ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٢٦١ - ٢٦٥

[من ناسخ الكتاب] تشرف بكتابته داعيا لمؤلفه سيدنا ومولانا العلامة المحقق الحجة شمس الدين خاتمة الحفاظ والمحدثين أبي الخير محمد السخاوى الشافعى ، أدام الله تعالى النفع بعلومه وبقائه وأعاد علينا من بركاته ، فقير عفو الله تعالى أحمد بن محمد بن أبي بكر بن القسطلانى غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ، وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك فى يوم الأحد المبارك العشرين من شهر رجب الفرد الحرام سنة ثمان وثمانين وثمان مائة ، ختم الله لى ولأحبائى وللمسلمين بالاسلام والسنة فى عافية بلا محنة ، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه .

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

[تصريح عن نسبة الكتاب] (١)واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسمى فتح المغيث بشرح ألفية الحديث من تآليفى إلا من المتفق والمفترق إلى آخره ، مالكه الشيخ الإمام العالم العلامة الفهامة مفتى المسلمين مفيد الطالبين بركة المحصلين ، محى الدين عبد القادر بن الشيخ المرحوم العالم شمس الدين محمد الشيخ فخر الدين عثمان بن على المارديني الأصل الحلبي الشافعى الأبار وابن الأبار، نفع الله تعالى به وبلغه من خيرى الدارين نهاية أربه وسلمه سفرا وحضرا وجمع له الحديث زمرا ، ونفعنى بعد كتابه وبركات علومه وسلفه وجمعنى فى سند رحمته وأعالى غرفه قراءة رافعة للبس ، دافعة لكل تخمين وحدس ، محققة للمعنى ، موقفة على الذى هو أهنى ، مبينة للمراد ، معينة لما يندفع به الايراد ، اجتهد فيها أتم اجتهاد ، واعتمد ما أبديته له فى تقريرى أى اعتماد ، ولكن منعه السفر قبل إكماله وحثه على الرجوع الخبر عن بعض آله ، لقاه الله كل خير وكفاه سائر مهماته فى الإقامة والسير فاستخلف رفيقه الفاضل الكامل الحسن الشمائل البارع المفيد الفارغ المجيد الشهاب العباسى أحمد بن الشمس محمد بن الفخر عثمان بن

(١) لم ترد هذه العبارة إلى آخرها فى غير الأصل .

جمال الدين الحلبي الحنفي ويعرف بالتبريني نفعه الله ونفع به و وصل أسباب الخيرات بسببه و رجع به إلى وطنه سالما غانما ، فسمع عليّ بقراءة غيره فى البحث والتقرير والايضاح والتحرير من الأسماء والكنى إلى آخر الكتاب ، وهو ممسك بيده هذه النسخة بحيث صارت أصلا يرجع إليها ويعول فى الكتابة والمطالعة عليها ، وذلك بعد سماع الشهاب المذكور لجل ما قرأه الأول معه ، وأجزت لهما رواية ذلك عنى وسائر مايجوز لى وعنى روايته بشرطه ، بل أذنت لهما حبس النسخة فى أقاربه وأقرانه ، وإلقائه للطالبين المسترشدين وأسأل كلا منهما فى الدعاء لى بخاتمة الخير وإصلاح فساد القلب وكان انتهاؤه فى ثامن شهر رجب سنة (٨٨٩ هـ) ، قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوى الشافعى غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ؟

لقد تم الكتاب بعونه سبحانه وتعالى وتوفيقه

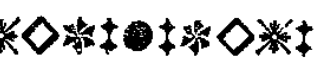

فهرس الموضوعات
الجزء الرابع

اسم الموضوع	رقم الصفحة
الغريب والعزيز والمشهور	١ — ٢١
غريب ألفاظ الحديث	٢٢ — ٣٧
المسلسل	٣٧ — ٤٥
الناسخ والمنسوخ	٤٥ — ٥٥
التصحيف	٥٥ — ٦٥
مختلف الحديث	٦٥ — ٦٩
خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد	٦٩ — ٧٤
معرفة الصحابة	٧٤ — ١٤٣
معرفة التابعين	١٤٣ — ١٦٤
رواية الأكابر عن الأصاغر	١٦٤ — ١٦٨
رواية الأقران	١٦٨ — ١٧١
الإخوة والأخوات	١٧١ — ١٧٩
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه	١٧٩ — ١٩٣
السابق واللاحق	١٩٤ — ١٩٨
من لم يرو عنه إلا راو واحد	١٩٨ — ٢٠١
من ذكر بنعوت متعددة	٢٠١ — ٢٠٧
أفراد العلم	٢٠٧ — ٢١٢

اسم الموضوع	رقم الصفحة
الأسماء والكنى	٢١٢ — ٢٢٠
الألقاب	٢٢١ — ٢٢٧
المؤتلف والمختلف	٢٢٧ — ٢٦٨
المتفق والمفترق	٢٦٨ — ٢٨٤
تلخيص المتشابه	٢٨٤ — ٢٩٠
المشتبه المقلوب	٢٩٠ — ٢٩١
من نسب إلى غير أبيه	٢٩١ — ٢٩٦
المنسوبون إلى خلاف الظاهر	٢٩٦ — ٣٠٠
المبهمات	٣٠١ — ٣٠٧
تواريخ الرواة والوفيات	٣٠٧ — ٣٥١
معرفة الثقات والضعفاء	٣٥١ — ٣٧٠
معرفة من اختلط من الثقات	٣٧٠ — ٣٩٣
طبقات الرواة	٣٩٤ — ٣٩٨
الموالى من العلماء والرواة	٣٩٨ — ٤٠٤
أوطان الرواة وبلدانهم	٤٠٤ — ٤٠٧
التكملة :	٤٠٨ — ٤١٢